

(RECAP)

2271

26

366

1849

٢

(فهرست كتاب ملتقى الابحر)		
كتاب الطهارة	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣	٦	٧
باب التيمم	باب المسح على الخفين	باب الحيض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨	١٠	١٢
فصل	باب الانحسار	كتاب الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٣	١٤	١٦
باب الاذان	باب شروط الصلاة	باب صفة الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧	١٩	٢٠
فصل	فصل	فصل في الجماعة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢١	٢٥	٢٦
باب الحدث	باب ما يفسد الصلاة	فصل
في الصلاة	وما يكره فيها	صحيفه
٢٧	٢٨	٣٠



باب الوتر والنوافل	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١	٣٣	٣٣
فصل في الاستسقاء	باب ادراك الفريضة	باب الفوائت
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣	٣٤	٣٥
باب سجود السهو	باب صلاة المريض	باب سجود التلاوة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦	٣٧	٣٨
باب صلاة المسافر	باب الجمعة	باب العيدين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٠	٤١	٤٣
باب صلاة الخوف	باب الجنائز	فصل في الصلاة
صحيفه	صحيفه	على الميت
٤٤	٤٤	٤٦
باب الشهيد	باب الصلاة في الكعبة	كتاب الزكاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٨	٤٩	٤٩

باب زكاة السواآت ٥٠	فصل في زكاة البقر ٥١	فصل في زكاة الغنم ٥٢
فصل صحيفه ٥٢	باب زكاة الذهب والفضة والعروض ٥٤	باب العاشر صحيفه ٥٥
باب الركن صحيفه ٥٦	باب زكاة الخارج صحيفه ٥٦	باب المصرف صحيفه ٥٨
باب صدقة الفطر صحيفه ٥٩	كتاب الصوم صحيفه ٦٠	باب موجب الفساد صحيفه ٦٢
فصل صحيفه ٦٤	فصل صحيفه ٦٥	باب الاعتكاف صحيفه ٦٦
كتاب الحج صحيفه ٦٧	فصل صحيفه ٦٨	فصل في دخول مكة صحيفه ٦٩

فصل	باب القران والتمتع	باب الجنائيات
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٧٣	٧٤	٧٦
فصل	فصل في قتل الصيد	باب مجاوزة الميقات
صحيفه	صحيفه	بلا احرام
٧٧	٧٨	٨١
باب اضافة الاحرام	باب الاحضار	باب الحج عن الغير
الى الاحرام	والقوات	الغير
٨١	٨٢	٨٣
باب الهدى	مسائل مشورة	كتاب النكاح
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨٤	٨٥	٨٥
فصل في المحرمات	باب الاولياء والاكفاء	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨٦	٨٨	٨٩
فصل	باب المهر	باب نكاح الرقيق
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٩٠	٩١	٩٦

باب نكاح الكافر	باب القسم	كتاب الرضاع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٩٨	٩٩	٩٩
كتاب الطلاق	باب إيقاع الطلاق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠١	١٠٢	١٠٣
فصل	فصل	فصل في الطلاق بالكلمات
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠٤	١٠٥	١٠٥
باب التفويض	باب التعليق	باب طلاق المريض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠٦	١٠٩	١١١
باب الرجعة	باب الإيلاء	باب الخلع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١١٢	١١٥	١١٦
باب الظهار	باب اللعان	باب العنين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١١٨	١٢١	١٢٢

باب العدة صحيفه ١٢٣	فصل صحيفه ١٢٥	باب ثبوت النسب صحيفه ١٢٦
باب الحضانه صحيفه ١٢٧	باب النفقة صحيفه ١٢٩	فصل صحيفه ١٣١
كتاب الاعتاق صحيفه ١٣٣	باب عتق البعض صحيفه ١٣٤	باب عتق المجهوم صحيفه ١٣٦
باب الحلف بالعتق صحيفه ١٣٧	باب العتق على جعل صحيفه ١٣٨	باب التدبير صحيفه ١٣٩
باب الاستيلاء صحيفه ١٤٠	كتاب الايمان صحيفه ١٤١	فصل صحيفه ١٤٢
باب اليمين في الدخول والخروج والايمان والسكنى وغير ذلك ١٤٣	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام ١٤٦	

باب اليمين في الطلاق والعتق صحيفه ١٥٠	باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ١٥١	
باب اليمين في الضرب والقتل ١٥٣	كتاب الحدود ١٥٤	باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب ١٥٦
باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها ١٥٧	باب حد الشرب صحيفه ١٥٩	باب حد القذف صحيفه ١٥٩
فصل في التعزير صحيفه ١٦١	كتاب السرقة صحيفه ١٦٢	فصل في الحرز صحيفه ١٦٣
فصل في كيفية القطع وإثباته ١٦٥	باب قطع الطريق صحيفه ١٦٦	كتاب السير صحيفه ١٦٧
باب الغنائم وقسمتها صحيفه ١٦٩	فصل في بيان كيفية القسمة ١٧٠	باب استيلاء الكفار صحيفه ١٧٢

باب المستامن	فصل	باب العشر والخراج
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧٣	١٧٣	١٧٤
فصل	باب المرتد	باب البغاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧٦	١٧٧	١٨٠
كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الابق
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٠	١٨١	١٨٢
كتاب المفقود	كتاب الشركة	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٣	١٨٤	١٨٧
كتاب الوقف	فصل	كتاب البيوع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٨	١٨٩	١٩٠
فصل	باب الخيارات	فصل في خيار الرؤية
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٩٢	١٩٤	١٩٦

فصل صحيفه ٢٠٣	باب البيع الفاسد صحيفه ٢٠٠	فصل صحيفه ١٩٧
فصل صحيفه ٢٠٧	باب المراجعة والتولية صحيفه ٢٠٦	باب الاقالة صحيفه ٢٠٥
فصل في بيان احكام الاستحقاق ٢١١	باب الحقوق والاستحقاق ٢١٠	باب الربوا صحيفه ٢٠٨
مسائل شتى صحيفه ٢١٥	باب السلم صحيفه ٢١٢	فصل في بيع الفضولى صحيفه ٢١١
فصل صحيفه ٢٢٢	كتاب الكفالة صحيفه ٢١٩	باب الصرف صحيفه ٢١٦
كتاب القضاء صحيفه ٢٢٦	باب الحوالة صحيفه ٢٢٥	باب كفالة الرجلين والعبدین صحيفه ٢٢٤

فصل صحيفه ٢٢٨	فصل صحيفه ٢٢٩	فصل صحيفه ٢٣٠
فصل صحيفه ٢٣٢	مسائل شتى صحيفه ٢٣٢	فصل صحيفه ٢٣٤
كتاب الشهادات صحيفه ٢٣٦	فصل صحيفه ٢٣٧	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٢٣٨
باب الاختلاف في الشهادة ٢٤٠	باب الشهادة على الشهادة ٢٤١	باب الرجوع عن الشهادة ٢٤٢
كتاب الوكالة صحيفه ٢٤٤	باب الوكالة بالباع والشراء ٢٤٥	فصل صحيفه ٢٤٨
باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٤٩	باب عزل الوكيل ٢٥١	كتاب الدعوى صحيفه ٢٥٢

باب التحالف صحيفه ٢٥٤	فصل صحيفه ٢٥٦	باب دعوى الرجلين صحيفه ٢٥٧
فصل في التنازع بالايدى ٢٦٠	باب دعوى النسب ٢٦١	كتاب الاقرار صحيفه ٢٦٢
باب الاستثناء وما في معناه ٢٦٤	باب اقرار المريض ٢٦٦	كتاب الصلح صحيفه ٢٦٧
فصل صحيفه ٢٦٨	باب الصلح في الدين صحيفه ٢٦٩	فصل صحيفه ٢٧٠
كتاب المضاربة صحيفه ٢٧١	باب المضارب يضارب صحيفه ٢٧٤	فصل صحيفه ٢٧٥
كتاب الوديعة صحيفه ٢٧٧	كتاب العارية صحيفه ٢٧٩	كتاب الهبة صحيفه ٢٨١

باب الرجوع فيها صحيفه ٢٨٢	فصل صحيفه ٢٨٣	كتاب الاجارة صحيفه ٢٨٤
باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز ٢٨٦	باب الاجارة الفاسدة ٢٨٨	فصل صحيفه ٢٩٠
باب فسخ الاجارة صحيفه ٢٩٣	مسائل منشوره صحيفه ٢٩٤	كتاب المكاتب صحيفه ٢٩٥
باب تصرف المكاتب صحيفه ٢٩٦	فصل صحيفه ٢٩٧	باب كتابة العبد المشرك ٢٩٨
باب العجز والموت صحيفه ٣٠٠	كتاب الولاء صحيفه ٣٠١	فصل صحيفه ٣٠٢
كتاب الاكراه صحيفه ٣٠٣	كتاب الحجر صحيفه ٣٠٤	فصل صحيفه ٣٠٦

كتاب الغصب	فصل	كتاب الماذون
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١٠	٣١٠	٣٠٧
كتاب الشفعة	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١٥	٣١٣	٣١٢
فصل	باب ما تجب فيه الشفعة	فصل
صحيفه	وما لا تجب فيه	صحيفه
٣٢٠	٣١٩	٣١٧
فصل	فصل	كتاب القسمة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٢٥	٣٢٣	٣٢١
كتاب الذبايح	كتاب المساقاة	كتاب المزارعة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٢٩	٣٢٨	٣٢٥
كتاب الكراهية	كتاب الاضحية	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣٤	٣٣٢	٣٣١

فصل في الاكل صحيفه ٣٣٤	فصل في الكسب صحيفه ٣٣٥	فصل في اللبس صحيفه ٣٣٦
فصل في النظر ونحوه ٣٣٧	فصل في الاستبراء ٣٣٨	فصل في البيع صحيفه ٣٣٩
فصل في المتفرقات صحيفه ٣٤١	كتاب احياء الموات صحيفه ٣٤٣	فصل في الشرب صحيفه ٣٤٥
فصل صحيفه ٣٤٦	كتاب الاشربة صحيفه ٣٤٧	كتاب الصيد صحيفه ٣٤٩
كتاب الرهن صحيفه ٣٥٢	باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز صحيفه ٣٥٤	
باب الرهن يوضع على يدى عدل ٣٥٧	باب التصرف في الرهن وجنائه والجناية عليه ٣٥٨	فصل صحيفه ٣٦١

كتاب الجنائيات	باب ما يوجب القصاص	باب القصاص
صحيفه	وما لا يوجب	فيما دون النفس
٣٦٢	٣٦٢	٣٦٤
فصل	فصل	باب الشهادة في القتل
صحيفه	صحيفه	واعتبار حاله
٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧
كتاب الديات	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦٩	٣٦٩	٣٧٠
فصل	باب ما يحدث في الطريق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٧
باب جنابة البهيمه	باب جنابة الرقيق	فصل
وعليها	وعليه	صحيفه
٣٧٨٠	٣٨٠	٣٨٢
فصل	باب غضب العبد والصبي	باب القسامه
صحيفه	والمدبر والجنابة في ذلك	صحيفه
٣٨٣	٣٨٣	٣٨٥

كتاب المعامل صحيفه ٣٨٨	كتاب الوصايا صحيفه ٣٨٩	باب الوصية بثلث المال ٣٩٠
باب العتق في المرض ٣٩٣	باب الوصية للأقارب وغيرهم ٣٩٥	باب الوصية بالخدمة والسكنى والعمرة ٣٩٧
باب وصية الذي صحيفه ٣٩٧	باب الوصي صحيفه ٣٩٨	فصل صحيفه ٤٠٠
كتاب الخنثى صحيفه ٤٠١	مسائل شتى صحيفه ٤٠٢	كتاب الفرائض صحيفه ٤٠٨
فصل صحيفه ٤٠٩	فصل صحيفه ٤١١	فصل صحيفه ٤١٢
فصل صحيفه ٤١٣	فصل في الفرقى والهدى صحيفه ٤١٤	فصل صحيفه ٤١٥

فصل في الجمل	فصل في المناجحة	حساب الفرائض
صيفه	صيفه	صيفه
٤١٥	٤١٥	٤١٦

فصل	فصل	فصل
صيفه	صيفه	صيفه
٤١٦	٤١٧	٤١٨

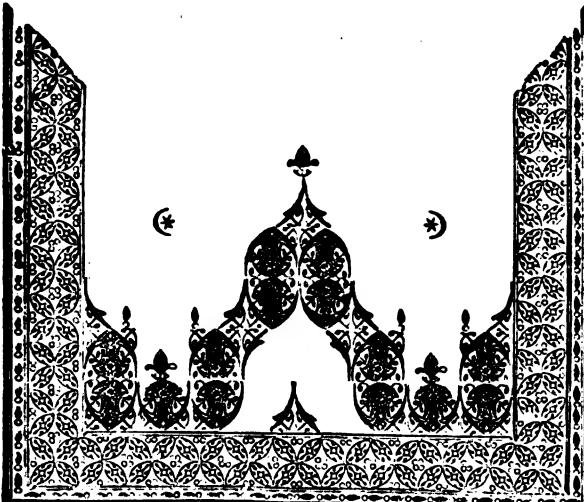
كتاب
ملتقى الابحار
للعامة
الحلي
م

يفتى على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم على قول ابي يوسف ثم
على قول محمد ثم على قول غيرهم من اصحاب ابي حنيفة ثم على
قول المشايخ من بعدهم فاذا لم يجد فليجتهد ان كان من اهل
الاجتهاد وقال الشيخ اذا كان ابو حنيفة في جانب وهما
في جانب فالفتى بالخيار ان شاء افتي بقول ابي حنيفة وان شاء
افتي بقولهما وان كان احدهما مع ابي حنيفة يرجح جانبه اهـ
من شرح الطحاوى

(الحمد لله) الحمد لغة الوصف على الجليل
الاختياري بالجميل على قصد التعظيم فيما اقتد
فانه يوم الاختياري وغيره على الاظهر
وبالنسبة للاختياري وبالثاني المدح
وبالرابع الاستهزاء والسخرية وعرفاه هو
الفعل الذي سببه انعام المنع على فاعله
(وقتنا) التوفيق ان يجعل الله فعل عبده موافقا
لما يحبه ويرضاه
(التفقه) التفقه هو الاصابة والوقوف على المعنى
الحقيق الذي يتعلق به الاحكام واختار التفقه
للاشارة الى موافقة قوله صلى الله عليه وسلم
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين اجمع

(محبته) المحبة فتح الميم والخاء والجبين الطريقي
(الواسع) اشهر اسمائه الشريف وهو
(خير خلقه محمد) ثلثا ثمانية وثلث تسعة وثمانين بذلك
آلف وقبل والمعنى ذات ثلث خصالها المحمودة
لا اله الا هو في الارض والسماء او كثر محمده
او كثر الجدل في الارض والسماء او كثر محمده

تعالى له
(ابراهيم بن محمد) كان خطيبا بجامع السلطان
محمد خان بمدينة قسطنطينية اصله من حلب
وقرأ هناك على علماء عصره ثم ارتحل الى مصر
والاصول المحروسة وقرأ على علماءها الحديث والتفسير
بمدينة قسطنطينية وصار اماما لبعض الجوامع
بمدينة قسطنطينية وصار مدرسا بدار القراء التي
بها المولى الفاضل سعدى جلبي المفتي ومات على
تلك الحالة سنة ست وخمسين وتسعمائة وقد جاوز
التسعين عمرا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وقنا للتفقه في الدين * الذي هو حبله المتين
وفضله المين * وميراث الانبياء والمرسلين * وحجته الدامغة
على الخلق اجمعين ومحجته السالكة الى اعلى عليين *
والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين *
وعلى آله وصحبه والتابعين * والعلماء العالمين * وبعد
فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغني * ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الجلبي * قد سألتني بعض طالبى الاستفادة ان اجمع له
كأبا يشتمل على مسائل القدورى والمختار والكنز
والوقاية بعبارة سهلة غير مغلقة فأجبته الى ذلك وأضفت
اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع ونبذة من الهداية

وصرحت

(بين اثمتنا) اي الثلاثة الي خفيفة واي
يوسف ومحمد غالباً
(بالاصح) الاصح مقابله
واما مان معتبر ان في التعحيح فقال
احدهما الاصح وقال الاخر الاصح فقال
بؤخذ بقول الاول لان قائل الاصح في انه صحيح وقائل
بؤخذ بقول الثاني لان قائل الاصح في انه صحيح وقائل
بؤخذ بقول الثالث لان قائل الاصح في انه صحيح

وصرحت بذكر الخلاف بين اثمتنا وقدمت من اقاويلهم
ما هو الارجح واخرت غيره الا في قيده بما يفيد الترجيح
واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة
فكل ما صدرته بلفظ قيل او قالوا وان كان مقروناً بالاصح
وتحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى
ذكرت لفظ التثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا يبي
يوسف ومحمد رجمهما الله تعالى ولم آل جهدا في التنبيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار في الفتوى وحيث اجتمع
فيه الكتب المذكورة سميته (بملتقى الاجم) ليوافق الاسم
المسمى والله سبحانه وتعالى اسأل ان يجعله خالصاً لوجهه
الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله
بقلب سليم

(كتاب الطهارة) *

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
الى الكعبين * ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
الرأس * والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة

فاسداه في
اي كتاب احكام الطهارة على حذف
بؤخذ بقول الاول لان قائل الاصح في انه صحيح وقائل
بؤخذ بقول الثاني لان قائل الاصح في انه صحيح وقائل
بؤخذ بقول الثالث لان قائل الاصح في انه صحيح

المفعول كاللأس انتهى وعلى التقديرين يكون
في الجمع لغة وقال الاكمل الكتاب والكتابة
هذا الكتاب الحروف قال شيخنا العلامة في شرح
في حاشيته هذا الكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة ثم قال
اختصار لا حاجة اليه اقول كلام البضاوي
والدرر في غاية من الصحة والبيان كما لا يخفى
على ذوي الادب في الاذهان وفي العرف بطلان الكتاب
على جمع من الكلمات المفردة بالتدوين وفي
عرف التحوين على الجامع الصغير غالباً لا على
فقهاء الحقيقة على القدوري كما قيل وفي عرف
مختصر ابن الحسين القدوري كما قيل وفي عرف
الاصولين على احد الدلائل من القراء ان كما عرف
في محله وفي عرف الكلمات التي ليست بمسائل
تخرج مع الحروف والفصل لعدم استقلالهما
وتخرج الباب والفصل ونشئ ما كان نوعاً
لاخوله ما عت كتاب ونشئ ما كان نوعاً
واحد من المسائل كتاب البنية
او انواعاً كتاب البنية

(والمرقان والكعبان الخ) علاما لاعتقاد حتى
 لا يكفر جاحد في ضيقها خلافا في ان الغاية
 لا تدخل تحت المعيار لو كانت لا سقطا ما وراءها
 الى اللب ولان الغاية اذا كانت لا سقطا ما وراءها
 تدخل وحي كانت لا تقصر على ايديكم
 الغاية لا سقطا ما وراءها في الاسم وفي الصوم
 تناول الى الاطلاق فان من خلاف
 وقبت الغاية داخله فان من خلاف
 لما حكم فتناول امساك ساعة فان من خلاف
 لا يصوم بحيث يصوم ساعة فان من خلاف
 الفرق ليس بمطر ولا تقاضه ما يغايه في حين هذا
 (غسل اليدين) وبالدعاء من رؤس الاصابع
 وعموم الرأس والادعية المستقبلة وهي ان يقول
 بعد فزاعه وقيامه مستقبلا تشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله سبحانه اللهم
 وبمحمد لا تشهد ان لا اله الا انت استغفر ذنوب
 اليك ويشرب من فضل وضوئه فانما يصلي
 ركعتين قبل الخفاف ويكره الاسراف والتكلم بكلام الناس
 في الماء وضرب الوجه والتكلم بكلام الناس
 والاستغالة بغيره الا لضرورة اه منه

الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لابي
 يوسف رحمه الله والمرقان والكعبان يدخلان في الغسل
 والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل يجرى وضع ثلاث
 اصابع ولو مداصبعا او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع
 اللحية في رواية والاصح مسح ما يلاقى البشرة * وسنته غسل
 اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسؤال
 وغسل القدم بمياه والاذن بمياه وتخليل اللحية والاصابع هو
 المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثليث
 الغسل والنية والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح
 وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح الاذنين بماء الرأس
 ومستحبة التيامن ومسح الرقبة * والمعاني الناقضة له خروج
 شيء من احد السيلين سوى ریح الفرج والذكر وخروج نجس
 من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير والقيء
 ملئ القدم ولو طعاما او ماء او مزة او علقا لا بلغما مطلقا خلافا
 لابي يوسف رحمه الله في الصاعد من الجوف ويشترط في
 الدم المائع والقيء مساواة البراق لا الملى خلافا لمحمد رحمه
 الله وهو يعتبر اتحاد السبب لجمع ماء قليل قليلا وابي يوسف

رحمه الله

(والولاء) بكسر الواو والمد وهو ان يغسل العضو
 الثاني قبل الخفاف في هو معتدل وانما صار
 سنتين لانه واظب عليهما اه ابن مالك
 (والقيء الخ) اختلفوا في ملئ القدم قال بعضهم
 ما لا يمين امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملئ
 الفهم وقال البعض ما لا يمين الكلام معه يكون
 ملئ القدم فاضحان
 (والمعاني الناقضة له) اراد بالمعاني الال المأثرة
 في تقض الوضوء وانما عبر عنها بالمعاني اقتداء
 بالنبي عليه السلام في قوله لا يجلي دم امرئ
 مسلم الا باحد معان ثلاثة واتماها للسلف
 (وقيل قليلا) يعني لوفاء متفرقا بحيث لو جمع
 صار ملئ القدم فابي يوسف يعتبر اتحاد السبب
 وان تعدد النسيان واحدا تقض عنده
 وهو الغشيان فان حصل ملئ القدم بغشيان واحد
 تقض عنده وان اختلف الغشيان

(ابن نجيب) بكسر الجيم فيلزم من انتفاء
عن رأس الجرح طاهر صدر الشريعة
(ومباشرة فاحشة) وهي ان يماس يده بدن المرأة
مجردين مع اتسار الله واضطجاع وضع احد جنبه على
الارض هذا اذا كان صلى مضطجعا فقيه القولان
فيما كالريض اذا صلى مضطجعا فقيه القولان
والصحيح انه يتقض
اي بأحد وركيه فهو كاضطج

(متكى) م
نزول المسكة م
(اوساجد) م
الصحيح م
(اولحم) م
فوس م
والذكر والمرأة م
والذكر المراء م
وساير اليدين م
(غسل يديه) م
بقبله ويقول بلسانه نوبت الغسل رفع الجنابة م
(الارجليه) م
استثناء متصل لان المعنى وغسل
اعضاء الوضوء الارجليه م

(الاستوعب) م
الايمان ثلاثا م
ثلاثة في الاصح م
(وليس على المرأة الخ) م
ولما اذا كانت متوضئة كفى للجمعة لعدم الجرح صدر
الى اثناء الشعر كفى للجمعة لعدم الجرح صدر
(ذي دق وشهوة) م
الاقتضال عند اي خوف حتى لو اقتضل عن مكانة
عند اي خوف حتى لو اقتضل عن مكانة
شهوة واخذ رأس العضو حتى سكنت شهوة
تخرج بلا شهوة يجب الغسل عند شهوة
وان اغسل قبل ان يبول ثم خرج بغير شهوة
يجب غسل اى من الظاهر منقطة شهوة
(عند اغضاله) م
ولو اتمل لكان اولى اى بشرط الشهوة عند
اقتضاله من الظاهر

رحمه الله اتحاد المجلس و ما ليس حـد ثا ليس نجسا
والجنون والسكر والاعماء وهمقة بالغ في صلاة ذات ركوع
وسجود ومباشرة فاحشة خلافا للمحدرجه الله ونوم مضطجع
او متكى او مستند الى مالوازيل لسقط لانوم قائم او فاعد
اورا كع اوساجد ولا خروج دودة من جرح او لحم سقط منه
وحس ذكر وامرأة وفرض الغسل غسل القم والائف وسائر
البدن لادلكه قيل ولا ادخال الماء تحت جلدة الاثقف
وسنته غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الارجليه
وتلث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لافي مكانه
ان كان في مستنقع الماء وليس على المرأة تقض صغيرتها ولا بلها
ان بل اصلها وفرض لانزال متى ذى دق وشهوة ولو في نوم
عند انفصاله لاخر وجهه خلافا لابي يوسف رحمه الله ورؤية
متيقظ لم يتذكر الاحتلام بللا ولو مذي خلا فاه ولا يلاج
حشفة في قبل او دب من آدمي حتى وان لم ينزل على الفاعل
والمفعول ولا تقطاع حيض ونفاس لالمذى وودى واحتلام
بلا بلل ولا يلاج في بهيمة او ميتة بلا انزال وسن للجمعة والعيد
والاحرام وعرفة ووجب للميت كفاية وعلى من اسلم جنبا

(والادب) اي ان اسم ولم يكن خبثا فان
 النفس مندوب له ونذبه النفس ايضا لدخول
 مكة والمدينة ولجنون افاق ولسي - اذا بلغ
 بالسن وعند الوقوف بمزدلفة غداه يوم النحر
 واها وعند دخول منى يوم النحر وظلة وريح
 وعند دخول منى يوم النحر وظلة وريح
 ولصلاة كسوف واستقامه ذلك مجمع الانهر
 شديدة لورود الادلة المفيدة لذلك مجمع الانهر
 (ولا يجوز لحدث) اي مطلقا سواء كان بالحدث
 الا صغرا والا كبر
 (لا المتصل) لان المتصل
 يدخل في سعة
 والا

يدخل في سبعة بلاد ذكرها في بعض التفاسير
والاحاديث لكن رخص بعض الفضلاء باليد
في الكتب الشرعية لاها بمنزلة التفسير
(الابصرة) لانها بمنزلة العلقاف
(الاضرورة) بان كان طريقه المسجد قال
صاحب التسهيل ان احتاج يذهب ويدخل اه

(بالماء المطلق) عند القدرة عليه والمطلق ما يتعرض للذات دون الصفات قال اهل الاصول هو المتعرض للذات في حسب والمرا ديه ههنا هو المتعرض للذات والصفات والماء ويقال ما يستلزم الى الادغام بطريقه الى شئ آخر المطلق ما لا يحتاج في تعريفه الى الاقيد بجمع الانهر والقيد ما لا يتعرف ذاته بالحكم فيما اذا كان الماء طاهر الخ) هذا الحكم تخيلا بان غاب المص ببعض كذا يعني

والقصد ما لا يخفى (وان غرط اهر الخ) هذا
وفقا بعد الاخذ بالاطا اما اذا كان ببعض
عليه الشيء المتعلق فلا يجوز وقيد المص كان كما يعرف
اللون والطعم والآخرة لا يجوز لكن
عن بعض اصحابنا انهم لا يجوز
صاحب التوبة

والاندب ولا يجوز لحدث مس مصحف الا بغلافه المنفصل
لا المتصل في الصحيح وكره بالكلم ولا مس درهم فيه صورة
الابصرتة ولا لجنب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة
القرء ان ولو دون آية الاعلى وجه الدعاء او الثناء ويجوز له
الذكر والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كل جنب

فصل

وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبئر
والاودية والبحار * وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
والزعفران والاشنان والصابون او اتن بالكت لا بجماء خرج
عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره او بالطبخ كالاشربة
واخل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بجماء قليل وقع
فيه نجس مالم يكن غديرا لا يتحرك طرفه المتنجس بتحريك
طرفه الآخر او لم يكن عسرا في عشر وعقه مالا تنحسر
الارض بالغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب ببنة فتجوز
الطهارة به مالم ير اثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح *
والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار وعن الامام
انه نجس مغلط وعند ابي يوسف مخفف وهو ما استعمل

لقريه

يؤيد القول بأن ما قاله الأستاذ وأما ما
انفردوا به من أن وقوع الأضرار كان حكمه
حكم الماء المطلق هذا بخلاف ما أشار إليه المصنف
من أن الضرر على الضرورة فلا ينافي القول بعدم
المجاز عند عدم الضرورة كذا في الحنفية
إله بجمع الأظهر

(وقيل اذا استقر في مكان) وفي الخلاصة
 المختار انه لا يصير مستعملا ما لم يسكن عن
 الحركة في مكان وبما يقتضيه الاستقرار في
 اقول الاولى الاعتقاد على ما في الهداية في
 (تقبل الماء الخ) اما الماء فله نجاسة ببلائه اوله
 عضوونه واما الرجل فله نجاسة ببلائه اوله
 في الهداية وغيرها وهذا اوفق الروايات عن
 الامام في
 (وموت ما يعيش في الماء فيه) الطرف الثاني
 للموت والمراد بما يعيش في الماء ما يكون توالده
 ومثواه في الماء واحترزه به عن مائة المعاش
 دون المولد كالبط والاوز
 (مالانفس له سائلة) اي دم سائل على ان الدم
 يبيح نفسا كقول الشاعر
 تسبل على حد السيف نفوسنا* وليس على غير السيف تسبل
 اه من شرح القدوري

قربة اول رفع حدث خلافا لمحمد رجه الله وبصير مستعملا
 اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انفس
 جنب في البئر بلانية ثقيل الماء والرجل نجسان عند الامام
 والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند ابي
 يوسف رجه الله هما بجالهما وعند محمد رجه الله الرجل
 طاهر والماء طهور * وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه
 كالسمك والضفدع والسرطان وكذلك موت ما لانفس له
 سائلة كالبق والذباب والزبور والعقرب * وكل اهاب دبح
 فقد طهر الاجلد الادمي لكرامته والخنزير لنجاسة عينه
 والفيل كالسبع وعند محمد رجه الله كالخنزير قالوا وما طهر
 جلده بالذباغ طهر بالذكاة وكذا الجمه وان لم يؤكل وشعر الميتة
 وعظمها وعصها وقرنها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان
 وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول
 ما يؤكل نجس خلافا لمحمد رجه الله ولا يشرب ولو للتداوي
 خلافا لابي يوسف رجه الله
 فصل
 تنزع البئر لوقوع نجس لا ينحو بعروث وخثي ما لم يستكثر

(طهر بالذكاة) اي الشريعة لانها مانعة تشرب
 الجلد الطويبات كما ان الذباغ دافع للطويبات في
 (وشعر الميتة الخ) لان الحياة لا تخلها بديس
 عدم الا لم يتصل الموت اليها ووجود الا لم في
 بعضها لا اتصال بالعلم والعروق في
 (فيجوز الصلاة معه) الضمير في معه راجع الى
 كل واحد عمدا كرمي سيد البدل وقال صدر
 الشريعة فيجوز صلاة من اعاد سنة الى نفسه وقال
 الحنفى المعروف يعقوب باشا قبيد بسن نفسه
 لانه لو كان سن غيره تقصد اتفاقا بالاعادة اليه
 فنه واستحكمها في مكانها لانه اذا اجعلها لم يضعها
 في موضعها تقصد اتفاقا انتهى وفيه كلام لانه
 في موضعها تقصد اتفاقا انتهى وفيه كلام لانه
 لو صلى وسنة في كنه تجوز الصلاة تأمل م
 (ولو للتداوي) لانه نجس والتداوي بالنجس كذا
 الحرام كذا الا ان لا يجوز فافطن بالنجس كذا
 فنفى شينها

(وعشرون دلو) على سبيل الوجوب
 (الى ثلاثين) بطريق الاستحباب لان الماء طاهر
 يقبض وضع الشك في نجاسته فيماضي واليقين
 قد الموت غير معتبر في

لا يزول بالشك الخ
 بموت نحو قارة الخ
 المسألة فانها لو ماتت في الخاريج ثم القيت فيها
 لا يختلف جواب المسألة
 (نزع قدر ما كان فيها) فخمين رجليه
 نصابة تامر الماء فاذا قدر ابرشني وجب نزع ذلك
 القدر وهو الواضح والاشبه بالثقة لكونهما
 نصاب الشهادة الملزمة كذا في الزيلعي
 (وقيل يعتبر الخ) كما في الهداية وورد المص
 صيغة التبرؤ لانه يلزم من هذا ان يكون نزع
 قد رمى من الماء مطهر في تبرؤ مطهر في اخرى مع
 اتحاد سبب النجاسة لا اختلاف دلوه في القدر
 وقيل ما يسع صاعا وهو غايه ابطال
 (مشكوك) اي مشكوك فيهما كان الشك
 او طاهر ينكر هذه العبارة ويقول لا يجوز
 كون حكم من احكام الشرع مشكوكا فيه بل
 يتخلل هو محتاط فيه في

ولا يجزئ حمام وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم
 بالنجس من وقته والاخر يوم وليلة ان لم ينتفخ الواقع ولم
 يتفسخ ومن ثلاثة ايام ولياليها ان انتفخ او تفسخ وقالوا من
 وقت الوجدان وعشرون دلو واسطى الى ثلاثين بموت نحو
 فأرة او عصفور او سام ابرص واربعون الى ستين بنحو حمامة
 او دجاجة او سنور وكله بنحو كلب او شاة او آدمى او انتفاخ
 الحينوان او تفسخه وان لم يمكن نزعها نزع قدر ما كان فيها
 وبقي نزع مائتي دلو الى ثلاثمائة وما زاد على الوسط احتسب
 به وقيل يعتبر في كل برءلها وسور الادى والفرس
 وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع الهائم نجس
 وسور الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيت
 كالحية والفأرة مكروه وسور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به
 ان لم يجد غيره ويتميم وأيا قدم جازو عرق كل شئ كسوره وان لم
 يوجد الا بيد القريم يتميم ولا يتوضأ به عند أبي يوسف رحمه
 الله وبه يفتي وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما
 (باب التيمم)
 يتميم المسافر ومن هو خارج المصير لبعده عن الماء ميلا

(ويتميم) ليخرج عن العهدة بينين والمراد ان
 لا تخلو الصلاة الواحدة عنهما دون اجمع في
 (وابا قدم جاز) والافضل تقديم الوضوء
 وقال زفر لا يجوز الا لتقديم في
 (كسوره) اي في الاحكام المذكورة لانها
 يتولدان من الهم فأنخذ احد هاتين
 صاحب في
 (التيمم) هو في اللغة التقصد واختلفت عباراتهم
 في تعريفه شرعا والاحسن عندى انه استعمال
 الصعيدي بجميع الوجه واليدين على قصد ازالة
 البسوت لكن القصد شرط لانه النية والتيمم
 مخصوص بهذه الامة يدل عليه احاديث
 شتى في

(اول فقد آله) يستخرج بها الماء ولو
 مند بلا يصل الى الماء
 (والجص) الجص بكسر الجيم وقصها ما بيني
 به وهو مغرب والجص الجص الذي ينظف به
 وجص داره تصبصا اه مختار
 (ويجوز بالنقع) لانه تراب رقيق حتى لو نيم
 فغير زوبه او بنقضة لبده فمسحه نية التيمم جائز
 اهق

وان شرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة
 بان لا يجده او يحكم بان كان مشغولا بجائبة
 او لم يقدر على استعماله بسبب كمال تقدم اهق
 (هو الصحيح) قال صاحب الهداية في

التيمم نية التيمم واحدة هي نية التطهر وهو
 احتراز عما قال ابو بكر الرازي فانه كان
 يقول يحتاج الى نية التيمم للحدث والنجاسة اهق
 التيمم لهما بصفة واحدة فلا يميز الا بالنية اهق لان
 (ان يضرب الخ) ولو وضع يديه من نية من غير
 ضرب في الملبس الجوار وفي الغاية الضرب
 اولى فينفضهما اذا كان الدارقطني والحاكم وصححه
 (مع المرفق) لما روى النجاشي عليه السلام قال
 من حديث جابر ان النبي عليه السلام قال
 التيمم ضربتان وضربة للوجه وضربة للذراعين
 الى المرفقين اهق

(ويستوى فيه الخ) لما روى ان قوما جاؤا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اتنا قوم
 نساكن هذه الزملا ولا نجد الماء فقالوا اتنا قوم
 وفيما الجنب والمناض والنساء فقال عليه
 السلام عليكم بارئكم اهق
 (ويجوز قبل الوقت) لان النصوص الواردة
 في التيمم تفصل بين وقت ووقت والمطلق يجري
 على اطلاقه كما جرى في النصوص ولا يبدل الوضوء
 على اطلاقه كذا في قوله تعالى ولا تبدلوا الوضوء

او لمرض خاف زيادته او بطور برئه او لخوف عدو او سجع
 او عطش او لفقد آله بما كان من جنس الارض كالتراب
 والرمل والنورة والجص والكحل والزنج والحجر ولو بلا نقع
 خلافا لمحمد رحمه الله وخصه ابو يوسف رحمه الله بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا له * وشرطه
 العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما وطهارة الصعيد
 والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرينة مقصودة
 لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز
 صلواته به خلافا لابن يوسف رحمه الله ولا يشترط تعيين
 الحدث او النجاسة هو الصحيح * وصفته ان يضرب يديه على
 الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما ووجهه ثم يضر بهما كذلك
 ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والمناض والنساء ويجوز
 قبل الوقت ويصلي به ماشاء من فرض وقت كالوضوء ويجوز
 لخوف فوت صلاة جنازة او عيد ابدا وكذا ابنا بعد شروعه
 متوضئا وسبق حدثه خلافا لهما لا لخوف فوت جعة او وقية
 * ولا يتقضه ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاف

فقد جاز قبل الوقت كونه طهارة مطلقا رافعة
 (ويصلي به الخ) كونه طهارة مطلقا رافعة
 للحدث عندنا كالوضوء
 (لا يخوف فون جمعة او وقية) والاصل فيه
 ان كل ما ينفوت لاي خلف جاز اذا آتاه بالتيمم
 مع وجود الماء وكل ما ينفوت الى خلف لم يجز
 والجص تقوت الى بديل وهو الطهر
 والوقية كذلك اهق

(بطلت صلاة) القدرة على الاصل قبل حصول القصور بالخطف وان فقد قدر التمسك عند ان خفف من بلب ربي وعلا قدر غلونه على القدرة على اربع عشرة السهم يغفلوا رقع وقدر غلوة ذراع الى الخفين السهم وهي قدر ثلاثة السهم على الخفين (باب المسح الخ) انما عجب المسح على الخفين التمسك لان كل واحد منهما طهارة بجميع اولاهما (باب المسح الخ) انما عجب المسح على الخفين التمسك لان كل واحد منهما طهارة بجميع اولاهما

لطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو في الصلاة بطلت صلاته لان حصلت بعدها ولو نسيه المسافر في رحله وصلى بالتيمم لا بعيد وقال ابو يوسف رحمه الله بعيد مادام في الوقت ويستحب لراحي الماء تأخير الصلاة الى آخر الوقت ويجب طلبه ان ظن قربه قدر غلوة والا فلا ويجب شراء الماء ان كان له ثمنه ويساع ثمن المثل والا فلا وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه تيمم وان تيمم قبل الطلب والجنب في المصر نخوف البرد جاز خلافا لهما ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جريحا تيمم والا غسل الصحيح ومسح على الجرح

(باب المسح على الخفين)

يجوز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء لالمن وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليلاتها للمسافر من وقت الحدث * وفرضه قدر ثلاث اصابع من اليد على الاعلى * وسنته ان يبدأ من اصابع الرجل ويمتد الى الساق مفترجا اصابعه خطوطا مرة واحدة ويمتنع الخرق الكبير وهو ما يبد منه قدر ثلاث اصابع

(قدر ثلاث اصابع) يعني من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار ثلاث اصابع لا يجزيه قال ابن كمال (على الاصل) لما روى ابو داود عن علي انه قال لو كان الدين بالاراء لكان مسيح باطن الخفاف اولي بالمسح من اعلاه اهـ (ان يبدأ) كذا قل عن فعل النبي عليه السلام (باب المسح الخ) انما عجب المسح على الخفين التمسك لان كل واحد منهما طهارة بجميع اولاهما

(ويعتبره الخرق الكبير) قال الزبيلي وانما يجمع لمحصل القصور الا انه خالف السنة اهـ في لكونه غير ساتر لعورته وهذا يوجد في الكل ولان البدن كله كالعضو الواحد في الحكم اهـ في

(نعم) اي الحق الاول والثانية بحيث يكون
المجموع ثلاثة ايام ولما بالاطلاق الحبر بخلاف
ما اذا استكمل المدة ثم سافر لان الحدث قد
سرى الى القدم اهـ (نزع) اهـ
اي خفه لان رخصة السفر لا تبقى بدونها
(والامسح) اي وان لم يلبس على الاقطاع
بل يلبس حال كون العذر موجودا مسح اهـ
(الجرموني) بضم الجيم والميم نزع من
الخفاف اهـ وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله
(مجلدا) اهـ وفي رواية اخرى عنه لا تجوز
فيكون كالخف اهـ وفي رواية اخرى
(عن الامام) كانا منعتين لكن رجح الى قولهما
الا اذا كانا منعتين تسعة ايام وقيل ثلاثة ايام
في آخر عمره قبل موته تسعة ايام
وعليه القوي اهـ وفيها الجار وقهازين بضم
(وبرقع) بضم القاف وقهاز اللين لان دفع البرداهم
القاف وتشد يد القاء ما يعمل لليدين ما جبه
(ويجوز المسح على الجبيرة) لما روى ابن ماجه
انكسرت احدي زبدي فسات التي فامرني
ان امسح الجبار اهـ

الرجل اصغرها ويجمع في خف واحد لاني خفين بخلاف
النجاسة والانتكشاف * ويتقضى ناقض الوضوء ونزع الخف
ومضى المدة ان لم يخف تلف رجله من البرد فلو نزع او مضت
وهو متوضئ غسل رجله قط وخروج اكثر القدم الى ساق
الخف نزع * ولو مسح مقيم فسافر قبل يوم وليلة تم مدة
المسافر ولو مسح مسافرا قام لتمام يوم وليلة نزع والتمتعها
والمعذور ان لبس على الاقطاع فكالصحيح والامسح في
الوقت لا بعد خروجه * ويجوز المسح على الجر موق فوق
الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجورب مجلدا او منعلا
وكذا على الثخينين في الاصح عن الامام وهو قولهما لا على
عمامة وقلنسوة وبرقع وقهازين * ويجوز المسح على
الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شذها بلا وضوء وهو
كالفصل فيجمع معه ولا يتوق ويمسح على كل العصابة مع
فرحنها ان ضره حلها كان تحتها جراحة او لا ويكفي مسح
اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا ولو تركه من غير
عذر جاز خلافا لهما وان وضع على شقاق رجله دواء لا يصل
الماء تحته يجزيه ابراء الماء على ظاهر الدواء ولا يفترق الى

(فيجمع معه) اي مع الفصل
(ولا يتوق) اي الفصل ولا يتوقض الى
حق القيم ولا في حق المسافر
(العصابة) هي ما يشده الخرق للانسقاط اهـ
(ان ضره) وان لم يضره الحل حلها ومسح
على ما تحته من ضرورة الحل ان لا يفتقر على
ربطها بنفسه ولا يجحد من ربطها اهـ
(شقاق رجله) الصواب شقوق رجله لان الشق
واحد الشقوق لا الشقاق
ولا يفترق الخ) لانه طهارة بالماء فلا يفترق الى
النية ولا يذهب بعض الوضوء وفيه رتلا في جوامع
الفقه للعناية من اشتراط النية في مسح الخف
اهـ

الحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي
 اذا سال فسي حاضا سيلان في اوقاته اهم
 (يقضه رحم امرأة) احتذر يقيد الرحم عن
 الرعاف والدماء الخارجة من الجراحات اهـ
 (واقله ثلاثة ايام) رفع ثلاثة على الطبيعة ونصبها
 على الطبيعة على تقدير المضاف اهـ
 الحيض ثلاثة ايام على تقدير المضاف اهـ
 (حل وطمها) لان الحيض لا يزيد على العشرة
 فلا يحتمل عود الدم بعده
 (واقله ثلاثة ايام) لان الحيض لا يزيد على العشرة
 واحده وزفر لا يحل وطمها قبل الغسل اهـ
 (واقله ثلاثة ايام) لان الحيض لا يزيد على العشرة
 ولا انها مدة لازم الصلاة فتقتدر بمدة لازم
 انقائها اهـ في
 (في زمن الاستمرار) يعني اذا استمر بها الدم
 واستج الى نصب العادة فانه حينئذ يكون
 لا كثره حد لكن اختلاف في التقدير فيقول
 طهرها تسعة عشر يوما لا كثر الحيض في
 كل شهر عشرة وبالساق طهرها تسعة عشر
 يقين لاحتمال نقصان الشهر وهو تسعة عشر
 شهر كامل وقيل شهران وعليه الفتوى لانه يسر
 اهـ مجمع الانهر

١٢

النبة في مسح الخلف والرأس

(باب الحيض)

هو دم ينقضه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقله ثلاثة ايام بليلها
 وعن ابي يوسف رحمه الله يومان واكثر الثالث واكثره عشرة
 ايام وما نقص عن اقله او زاد على اكثره استحاضة وماتراه من
 الالوان في مدته سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا
 الطهر المتخلل بين الدمين فيها * وهو يمنع الصلاة والصوم
 وتقضيه دونها ودخول المسجد والطواف وقربان ما تحت
 الازار وعند محمد رحمه الله قربان الفرج فقط ويكفر مستحل
 وطمها وان انقطع تمام العشرة حل وطمها قبل الغسل وان
 انقطع لا قل لا يحل حتى تغتسل او يمضي عليها ادنى وقت صلاة
 كاملة وان كان دون عادتها لا يحل وان اغتسلت * واقله
 الطهر خمسة عشر يوما ولا حدا لكثرة الا عند نصب العادة
 في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة
 فالزائد كله استحاضة والاخيض وان كانت مبتدأة وزاد
 على العشرة فالعشرة حيض والزائد كله استحاضة * والنفاس
 دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لاقله * واكثره

(واذا زاد الدم الخ) صورته امرأة رأت ثلاثة
 ايام حيضا وستة ايام طهرا ثم استمر بها الدم
 قال ابو عيسى حيضا ثلاثة ايام وطهرا ما رأت
 وقال الميدا في طهرها ستة اشهر الاماعة تنقبضا
 عن اقل مدة يتخلق فيها الولد اهـ في
 (فالزائد الخ) لانه لو كان حيضا ما جاوز اكثره
 على العادة حيض على الاصح وهو بصيرة عادية
 لها عند ابي يوسف وكذلك ويستحب الجائز اذا دخل
 في النساء كذا في الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند
 مسجدتها وتبذل كبرياتنسي العبادة

(والمعذور الخ) هذا تعريف المعذور في حالة البقاء وأما في حالة الإسهاء فإن يستوجب استمرار العذر وقت الصلاة كمالا لا لقطع فانه لا يثبت ما لم يستوجب الوقت كله كذا في أكثر الكتب اهـ م
واعترض على هذا التعريف بأنه لو فرض الصلاة العبد جاز له ان يصلي به الظهر عند هاق
ان يصلي الظهر كذا هنا وبالطاهر والنفساه
(الانجاس) مع نجس فمخ النون وكسر الجيم
وهو ما مع فمخ النون ويكسر النون مع كسر
الجيم كالمستعمل في اللغة وفي عرف الفقهاء
فمخ الجيم عن النجاسة ويكسر هاء ما لا يكون
طاهر اهـ
لا الدهن (لانه لا سوسنة لا ينزل غيره وكذا
الزنا اهـ م

١٤

الظهر خلافا له ولا يبي يوسف * والمعذور من لا يمسح عليه وقت صلاة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه
(باب الانجاس)

يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما نفع طاهر من زيل كالخل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء * والخف ان نجس بنجس له جرم بذلك المبالغ ان جف خلا فالمحمد رحمه الله وكذا ان لم يجف عند ابى يوسف رحمه الله وبه يفتى وان نجس بمائع فلا بد من الغسل * والمئى نجس ويطهر ان يمس بالفرك والا يغسل والسيف ونحوه بالمسح مطلقا * والارض بالحقاف وذهاب الاثر للصلاة لا للتيمم وكذا الاثر للفروش والنخس المنسوب والشجر والكلأ غير المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع لابد من غسله * وطهارة المرقى يزول عينه ويعنى اثر شق زواله وغير المرقى بالغسل ثلاثا او سبعا والعصر كل مرة ان امكن والا فبالتحفيف كل مرة حتى يتقطع التقاطر وقال محمد رحمه الله بعدم طهارة غير المنعصر ابدا * ويطهر بساط نجس بيجرى الماء عليه يوما وليس له * ونحو

(خلافا لمحمد) فانه لا يطهر الا بالغسل قياسا على سائر النجاسات اهـ في
(والسيف) اى الصقيل وانما قيد بالاصقيل لانه اذا كان منقوشا لا يطهر الا بالغسل اهـ م
(وذهاب الاثر) وهو اللون والرائحة والطعم

اهـ م
(والنخس) يضم الخاء العجبة والصاد المهملة البيت من نصب والمراد به السترة التي تكون على السطوح من القصب اهـ في
(يزول عينه) لان نجس المحل باعتبار عين النجاسة فيزول بزوالها اهـ في
(شق زواله) بان يحتاج في اخرجها الى نحو (بعدم طهارة غير المنعصر ابدا) لان الطهارة

بالعصر وهو لا لا ينعصر والقوى على الاول (يوما وليلة) لانه بذلك ينطق زوال النجاسة منه والتقدير بالليلة لقطع الوسوسة والمساءة هكذا في المحيط اهـ في

المختار) لاستحالة طبعها وصورة نصار
 (مختار) اذا تخلف اه في (و كذا ابطهر جار المخ) بوقعه فيها فكون الملح
 باقية من وجه اه (نصار) لان اجزاء ذلك النجس
 عند مجده واختاره اكل المشايخ اه في
 المطهرات اه م لا تغلب العيب وهو من
 (نصار) قدر الدرهم (م) فقبض الصلاة معه وان
 (وعنى قدر التقدير في الدرهم م) فقبض الصلاة معه وانما
 زاد لم تجز مسعوداه في
 وعلى وابن السائل الا دم الشهيد في نجس اه م
 (كالد) اى السائل لان ما بقي في النجس ليس نجس اه م
 فبدا بالسائل لان ما بقي على قوله كالد اه م
 (وكل ما يخرج) معطوف على قوله كالد اه م
 (والخى) بكسر الخاء المعجمة وسكون الشاء
 الثلاثة وهو ما يكون لذي ظفاه في

الروث والعذرة بالحرق حتى يصير مادا عند محمد رحمه الله
 هو المختار خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا يطهر جار
 وقع في المعلقة فصار ملحا * وعنى قدر الدرهم مساحة
 كعرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكنيف
 من نجس مغلف كالد والبول ولومن صغير لم يأكل * وكل ما
 يخرج من بدن الادى موجبا للتطهير والخروج خروء الدجاج
 ونحوه وبول الجار والهرة والفأرة وكذا الروث والخثي
 خلافا لهما ومادون ربع الثوب من مخفف كبول الفرس
 وما يؤكل وخروء طير لا يؤكل وبول انتضخ مثل رؤس
 الابر عفو * ودم السمك وخروء طيور ما كولة طاهر الا الدجاج
 والبطة ونحوهما * ولعاب البغل والجار طاهر وعند ابي يوسف
 مخفف * وماء ورد على نجس نجس كعكسه * ولو لقت
 ثوب طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبة ان كان
 بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين
 بطين نجس جاف * ولو نجس طرف فتسبه وغسل طرفا
 بلا تحتر حكم بطهارته كخطة بالت عليها جردوسها ففعل
 بعضها او ذهب طهر كلها * وانقصة الميتة ولبنها طاهر خلافا

(مثل رؤس الابر) فيه اشارة الى انه لو كان مثل
 رؤس المسلات منع وفيه ايضا اشارة الى ان
 الجانب الاخر معتبر في المنع اه في
 ولو اقله لا يكفي في نهر او نجاسة في سطح اه في
 (نجس) فلا تجوز الصلاة فيه لانتقال
 (والا فلا) نجس لعدم الاتصال وفي الخلاصة
 اختلف المشايخ في الاصل لان الحفاف ينجس

(جاف) بتشديد الفاء لان الحفاف ينجس
 رطوبة الثوب فلا ينجس
 (وانقصة الميتة) بكسر الهزة وفتح الفاء
 (ولبناها طاهر) لان الحياة لا تحملها فلا ينجس
 الموت وبنجاسة المحل لا تؤثر في حال الحياة
 الا ترى ان اللبن الخارج من بين فرت ودم طاهر
 فكذا بعد الموت اه في

(والاستنجاء سنة) ولو غلبت النية قال شيخنا
 مع الترتيل أقول وفي كل من القولين نظرا هـ
 (بما يخرج) أي من البطن وأبرز ما ذكره في الجمل
 الفروع عنه وعن أثره بماه للطلب هـ
 فقل هذا الاستنجاء على خمسة أوجه اشأن
 (غير الرج) فان الاستنجاء في الفصل
 الاختيار الاستنجاء على قدر الدرهم
 واجبان أحدهما غسل والنفس والثاني اذا
 من الجنابة والخروج يجب عند محمد قل
 من الجنابة والخروج يجب عند محمد قل
 وهو اذا لم يتجاوز التماسه سنة
 قبله والخمس بدعة وهو من الرج اذا لم يظهر
 اليوم هـ

لهما * والاستنجاء سنة مما يخرج من أحد السيلين غير الرج
 وما سن فيه عدد بل يحسبه بنحو حجر حتى ينقيه يدبر بالحجر
 الأول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل
 بالأول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث في الشتاء * وغسله
 بالماء بعد الحجر أفضل يغسل يديه أولا ثم المخرج يطن اصبع
 او اصبعين او ثلاث لابرؤسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صائما
 ويجب ان جاوز النجس المخرج أكثر من درهم ويعتبر
 ذلك ورآه موضع الاستنجاء * ولا يستنجي بعظم وروث
 وطعام ويمينه * وكره استقبال القبلة واستدبارها لبول
 ونحوه ولو في الخلاه

(كتاب الصلاة)

وقت العجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض
 في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان
 يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا الى ان يصير مثلا
 ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت
 المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن
 في الافق بعد الحجرة وقالوا هو الحجرة قيل وبه يفتى ووقت

(ولو في الخلاه) بالمد بيت التقط ولو فعل
 مستقبل القبلة غافلا ينصرف ويكره للمرأة
 ان تقعد ولدا فنحو القبلة ويكره مذكره البول
 فنحو القبلة ونحو كعب القبة ويكره البول
 والتغوط في الماء والظل والطريق وقت شجر
 من التكلم عليها والبول قائما الا عند ركنا
 في شرب شجنا هـ
 (الصلاة) هي أقوى فروع الايمان واصلاها
 لانها لم تخل شريعة من سل منها وتشتل على
 الخلدمة بظاهر البدن كالقيام وغيره وبالنية
 كانية وغيرها
 (الى غروب الشمس) على اختلاف القولين فغسل يديه
 خفيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه يدخل وقت
 العصر هـ

(وقتهما) أي وقت العشاء والوتر إن كان في بلد
 يطلع فيه الفجر قبل أن يغيب الشفق كبلغار
 (لا يجبان عليه) كذا اختاره في الكفر صاحب
 الخلاصة وبه باق
 (أربعين آية) أي سوى الفاتحة اه في
 (ثم إن ظهر الخ) هذا هو المختار في حد السفار
 وقيل خذ اه في
 (والأبراد يظهر الصبيح) لحديث أنس أنه عليه
 السلام إذا كان الخبز بالصلوة وإذا كان البرد
 جعل بهارواه النسي ولحديث أبراد يظهر

اه في
 (والأقبل النوم) لما روى مسلم من حديث
 جابر قال عليه السلام من خاف أن لا يقوم آخر
 الليل فليوتر أه في
 (ومنع عن الصلاة) أي القروضة وأما التطوع
 في هذه فيصير ويكثر اه في

العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب إلى الفجر الثاني ولا يقدم
 الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقتيهما لا يجبان عليه
 ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن إذاؤه بتربيل أربعين آية
 أو أكثر ثم إن ظهر فساد الطهارة يمكنه الموضوء واعادته
 على الوجه المذكور* والأبراد يظهر الصبيح وتأخير العصر
 ما لم تتغير الشمس والعشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخره لمن
 يتن بالاتباء والاقبل النوم* وتجعل ظهر المشاء والمغرب
 وتجعل العصر والعشاء يوم القيم وتأخير غيرهما* ومنع
 عن الصلاة ومجدة التلاوة وصلاة الجنلة عند الطلوع
 والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن التنفل وركعتي
 الطواف بعد صلاة الفجر والعصر لاعت قضاء فاتة وسجدة
 تلاوة وصلاة جنلة وعن التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر
 من سنته وقبل المغرب ووقت الخطبة إما كانت وقبل صلاة
 العبد وعن الجمع بين صلاتين في وقت الأبرفة ومزدلفة
 ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلتها ماقط* ومن هو
 أهل فرض في آخر وقت يقضيه لامن حاض فيه
 * (باب الأذان) *

(الأعن قضاء فاتة) لأن الكراهة كانت ملحق
 الفرض بصحة الوقت من بعده كما في التنفل
 لا لحق في الوقت فلم يظهر الكراهة في حق
 المذكرات اه في
 (ومن هو أهل فرض الخ) بأن بلغ أو أسلم
 أو طهرت لا أكثر الخيض أو النفس وقد بقي فذو
 الحرمة أو طهرت لا أقل من أكثره وقد بقي فذو
 الفسل والحرمة اه في
 (الأذان) هو لغة الاعلام وشرعاً الاعلام
 بدخول وقت الصلاة بألفاظ شرعية في السنة
 الأولى من الهجرة اه في

(وكره تركهما) أي الاذان والاقامة للمسافر
 قوله عليه السلام إذا حضر الصلاة فاذنا
 واقفا ولو نكحاً كبيراً ولو ان السفر لا يسقط
 الجماعة فلا يسقط سنتها ولو نزل في السفر لا يسقط
 الاذان وحده لم يكره ولو نزل في الاقامة وحدها
 الاذان والاقامة لا اعلام اقتراح الصلاة
 كره لان الاقامة لا اعلام
 حاضر و لا ذلك اهـ ق
 محتاجون الى ذلك كقطعهم حكاي وروى
 اذ اقلنا في مسجد محله لانهم لا
 في منزلهن انما وافق في هذه الرواية بين الواحد والجماعة
 ولو صلى في بيته في هذه الرواية بين الواحد والجماعة
 فيه اذان واقامة حكمه حكم من صلى في بيته
 المسافر اهـ ق
 (ونبأ لهما) أي المسافر ومن صلى في بيته
 يكون الاداء على هيئة الجماعة اهـ ق

سنن للفرايض دون غيرها * ولا يؤذن للصلاة قبل دخول
 وقتها وبعد فيه لو فعل خلافا لابي يوسف في الفجر * ويؤذن
 للفائتة ويقم وكذا لاولى القوائت وخير فيه للبواقي * وكره
 تركهما للمسافر لالمصل في بيته في المصر * ونبأ لهما
 للنساء * وصفة الاذان معروفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر
 الصلاة خير من النوم مرتين * والاقامة مثله ويزاد بعد
 فلاحها قد قامت الصلاة مرتين و يرسل فيه ويحذر فيها
 ويكره الترجيع والتلحين ويستقبل بهما القبلة ويحول
 وجهه يمنة وبسرة عند حى على الصلاة وحى على الفلاح
 ويستدير في صومعته ان لم يقدر التحول واقفا ويجعل
 اصبعيه في اذنيه ولا يتكلم في اثناهما ويجلس بينهما
 الا في المغرب فيفصل بسكنة وقالا يجلسة خفيفة واستحسن
 المتأخرون التثويب في كل الصلوات * ويؤذن ويقم على
 طهر * وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب وبعد
 كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تعداد الاقامة *
 ويستحب كون المؤذن عالماً بالسنة والاقوات * وكره
 اذان الفاسق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعمى

(الترجيع) وهو ان يتخفف صوته بالشهادتين
 ثم يرفع اهـ ق
 (ولا يتكلم في اثناهما) لانه ذكر معظم كالمطبة
 وفي الخلاصة رجل سلم على المؤذن في اذانه
 او عطس وسجد الله وسجد الله وسجد الله وسجد الله
 المصلي او قارئ التوراة او على السلام وينت
 المطبة فعن ابي حنيفة وعن من لا يرد بعد الفراغ
 العاطس في نفسه وعن من لا يرد في نفسه ولا بعد الفراغ
 وعن ابي يوسف لا يرد في نفسه ولا بعد الفراغ
 وهو الصحيح (وبعد) اهـ ق
 لان له شبهة بالصلاة حتى يشترط له
 بالانكسار والتزييب واستقبال القبلة والشروع
 (لا اذان العبد) لان قولهم مقبول في
 الامور الدينية فيحصل به الاعلام اهـ ق

(شروع) ای فی الصلاة فی قول ابی حنیفة
 ومحمد وعند الفراغ من الإقامة فی قول ابی
 یوسف والمحافظة علی فضیلة متابعة المؤذن
 ولهما ان فی الشروع عند قد قامت الصلاة
 الإسراع لیسبغ فی الشروع عند الفراغ من
 الإقامة اه فی (شروط) جمع شرط بسكون الراء معروف واما
 فی الاصطلاح ما یوقف علی وجوده الشرط
 ولا یکون داخلاً فیہ والمراد هنا شرط الصحة
 لا شرط الوجوب حتی ینال ما یعلق به
 لا شرط الوجوب قائل اه فی
 الوجود دون الوجوب قائل اه فی
 (شروط الصلاة) ای التي تتقدمها لا تبطل هذا
 القید اخترا عن الشرط التي لا تتقدمها بل
 تقارنهما وتتأخر عنها وهي التي تذكر فی باب صحة
 الصلاة كالحرمة والترتيب والخروج بصحة
 والمراد شرط الصحة لا شرط الوجوب ولذلك صح
 ینقعه الی النوعین المذكورین اه اصلاح

والاعرابی وولد الزنی * وإذا قال حی علی الصلاة قام الامام
 والجماعة وإذا قال قد قامت الصلاة شرعوا وان كان الامام
 غائبا او هو المؤذن لا يقومون حتی یحضر
 * (باب شروط الصلاة) *

هی طهارة بدن المصلی من حدث وخبث ومكانه وثوبه وسر
 عورته واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سرتة
 الی ركبته والامة مثله مع زیادة بطنها وظهرها * وجمع بدن
 الحرة عورة الوجةها وكفها وقدميها فی رواية وكشف ربع
 عضو هو عورة ینمغ كالبدن والفخذ والساق وشعرها
 النازل * وذكره بمفرده والاشین وحدهما وحلقة الدبر
 بمفردها وعند ابی یوسف انما ینمغ انکشاف الاكثر فی النصف
 عنه روايتان * وعادم ما یریل النجاسة یصلی معها ولا یبعد
 ولو وجد ثوباً بربعه طاهر وصلى عارياً لا یجزیه وفي اقل من
 ربعه یخیر والافضل الصلاة به وعند محمد رحمه الله تلزم
 وان لم یجد ما یستر عورته فصلى قائماً بركوع وسجود جاز
 والافضل ان یصلی قاعدا بایماء * وقوله من بمكة عین الکعبة
 ومن بعد جهتها فان جهلها ولم یجد من یسألها عنها

(وسر عورته) لقوله تعالى خذوا زینتکم عند
 کل مسجد وارید بالمسجد الصلاة اطلاقاً لا اسم
 المحل علی الحال اه م
 (واستقبال القبلة) عند القدرة وليس السین
 للطلب لان المقصود بالذات المقابلة لا طلبها اه م
 (والنية) ای نية الصلاة لا الصکبة فانه
 لا یشرط علی الصحيح اه م
 (الی ركبته) الی ركبته عورة دون السرة خلافاً
 للسافعي رحمه الله اه م
 (وفي النصف عنه روايتان) احدهما ینمغ
 بخروجه عن حد القلة والاخری لا ینمغ لعدم
 دخوله فی حد الکثرة اه شرح

(ولا یبعد) اذا وجد ثوباً طاهر الیه أدى كما
 وجب علیه فلا یطلب بالاعادة
 (وان لم یجد الخ) الشرط عدم ما یستره لا عدم
 الثوب بخصوصه حتی لو وجد ورقا او حشيشاً
 او غیر ذلك مما یمكن الاستتار به لا یجوز صلاة
 عریاناً قائماً کان اوقفاً فلا یزال
 عادم ساتراً یقل عادم ثوباً مثلاً

(تحرى) التحرى طلب امرى الاحرى ١٥١
 (وكذا الحكم ان تحول) الى جهته وجود العمل
 بالاجتهاد الا حقي من غير نقص السابق اهن
 (وان اصاب) اى لا يجوز ايضا لان حاله العلم
 اقوى وبناء القوى على الضعيف غير جائز
 كلاله اى لو جود التحرى وهذه الخاتمة غير
 (جائز) اى لو جود التحرى فان قلت الظاهر من قوله
 مانعة كما في جوف الكلمة
 (وضم التلظ الخ) تكون ذكر السنة وقد صرح في المحيط
 افضل ان لا يلاحظ في ترك السنة
 انفسه قلت ما ذكر على وفق قول الشايخ
 ان الذكر باللسان يحسن بل جمع الغريزة قال في
 الجنيس والنية بالقلب لا بها عمله والتكلم
 لا معتبر منه ومن اختاره لاجتماعه في
 وما ذكر في المحيط منظومه وكيفية التلظ
 ان يقول اللهم انى اريد اداء صلاة ظهر هذا
 اليوم اوفى من الوقت مستقبل القبله
 فيفسر هالى وقبلها منى ١٥١

تحرى وصلى فان علم بخطائه بعد هالابعد وان علم به فيها
 استدروى وكذا الحكم ان تحول رأيه وان شرع بلا تحرى
 لا يجوز وان اصاب وعند ابى يوسف رحمه الله ان اصاب جائز
 وان تحرى قوم جهات وجهوا حال امامهم جائز صلاة من
 لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه وقبله الخاتمة
 جهة قدرته ويصل قصد قلبه الصلاة بتحرىها وضم التلظ الى
 المقصد افضل ويكنى مطلق النية للتفل والسنة والتراوىح
 فى الصحيح وللقرض شرط تعيينه كالعصر مثلا والمقتدى ينوى
 المتابعة ايضا والجنابة ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء للبيت
 ولا يشترط نية عدد الركعات

• (باب صفة الصلاة) •

فرضها التحريمية وهى شرط والقيام والقرآءة والركوع والسجود
 والقعود الاخير قدر التشهد وهى اركان والخروج بصنعه
 فرض خلافا لهما وواجبا قرآءة الفاتحة وضم سورة وتعيين
 القرآءة فى الاولين ورعاية الترتيب فى فعل مكرر وتعديل
 الاركان وعند ابى يوسف رحمه الله هو فرض والقعود الاول
 والتشهد ان ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين

(باب صفة الصلاة) ذكر فى شرح المتأصدا ان
 الوصف والصفة مترادفان عند اهل اللغة والهاء
 محو من الواو كالوعد والعدة وعند اصحابنا
 المتكلمين بينهما فرق وهو ان الوصف قائم
 بالواو والصفة قائمة بالموصف وعند المعتزلة
 والاشعرية هما مترادفان والظاهر ان المراد
 بالصفة ههنا الهيئة الحاصلة للصلاة اه فى
 (التحريمية) وهى قوله الله اكبر او ما يقوم
 مقامه وهو شرط عندنا وعند الشافعى ركن

(مكرر) اصلاح
 الترتيب بين ما لا يكثر فرضه كالترتيب بين
 الركوع والسجود والقعدة قال فى الكافى ان
 الترتيب فرض فيما اتحدت شرعيته فى كل فعل
 ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض فيها
 تعدد فى كل ركعة كالسجدة فالورع لم يجز
 او بعد قبل الركوع لم يجز اه
 (وهى اركان) اى هذه الاربعة المذكورة
 اه فى

(ص) اي مع الكراهة على الاصح كنا
 في الذخيرة في الحيط الاصح انه لا يكره وعند
 ابي يوسف لا يجوز التسرع في الصلاة من
 ابي التكرير الا بالله اكبر الله الكبير والله
 حسن التكبير لان المعنى لا يختلف
 اكبره في
 (وغير الفارسية) لان المعنى لا يختلف
 باختلاف اللغات والا خلافا في العربية
 اي هل يتوب من التكرار في الصلاة او لا
 وجنسها لا ولا خلاف في الشيخ الامام نعم الدين انما
 بالحيط انه لا خلاف في التكرار في الصلاة او لا
 فقلد عندها وذكر الشيخ الامام نعم الدين انما
 صلاه واذا اعتاد التكرار في الصلاة او لا
 ان يكتب محض الفارسية في الصلاة او لا
 ذلك في اية او اثنين لان كسب القرآن
 وتفسير كل حرف وزنه فحتمه جازاه في
 (لا يجوز) لانه ليس بنظم خالص لا خلافا
 يحتاجه اه في

اولاه الله اكبر بالفارسية صح وكذا لو قرأ بها عاجزا
 عن العربية او ذبح وسبح بها وغير الفارسية من اللسان مثلها
 في الصحيح ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه
 الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيمينه على رسغ
 يساره تحت سترته في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله
 في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلاة الجنازة خلافا
 له ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ثم يقرأ
 سبحانك الى آخره ولا يضم وجهه وجهي الى آخره خلافا
 لابي يوسف رحمه الله ثم يعوذ سرا للقرآن فيأتي به المسبوق
 عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعند
 ابي يوسف هو تبع للثناء فيأتي به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العيد ويسمى سرا اول كل ركعة لابين الفاتحة والسورة
 خلافا لمحمد في صلاة المحاققة وهي اية من القرآن انزلت للفصل
 بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام ولا الضالين آمن هو
 والمؤمن سرا ثم يكبر اركعا ويعتمد يسديه على ركبتيه ويفرج
 اصابعه باسقاط ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا

(سن فيه ذكر) اي وما الا فلا هذا هو الصحيح
 والمرأة تضع على صدرها وكيفية الاعتمادان
 تضع الكف على الكف وقيل على المفصل وعن
 ابي يوسف يقبض باليمنى رسغ اليسرى وقال
 محمد يضعها كذلك اما ما كان او مقتديا
 لا ثم يقرأ الفاتحة او لا ثم يقرأ الفاتحة او لا
 ومنشردا لفظ الشفاء ما رواه الدارقطني باسناد
 رواه له ثقات عن انس قال كان رسول الله
 اذا افتتح الصلاة اكبر ثم يضع يديه الخ في
 (ثم يعوذ) بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يقرأ ولا يعوذ وما من
 فيجعله ثلثا للثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر
 اه صدر
 (ثم يكبر اركعا) بان يكون ابتداء التكبير عند
 انقطاعه وقبيل يكبر فاما ثم يركع لانه عليه
 السلام كان يكبر في كل خفض ورفع وقبيل

(وهو اذناه) لقوله عليه السلام من قال
 ركوعه في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا قد شتم
 اربيع اذنى الكمال الجواز الر كوع بنوقف قد
 التسيعة بل اقل ولو لا ذكره اى التسيعة قال اذا قال الامام مع الله لمن
 عليه السلام قال اى التسيعة اى التسيعة اى التسيعة
 حده فقولوا ربنا ولك الحمد والافتح ان يقال
 فى التحييد ربنا ولك الحمد لما فيه من زيادة الثناء

اهق
 (والتفرد بجميع بينهما)
 لانه امام نفسه فجميع وليس معه من غيره فيجيب
 اى اى رؤس الاصابع على

سبحان ربى العظيم وهو اذناه وتستحب الزيادة مع اليتار المنفرد
 ثم يرفع الامام رأسه قائلا سمع الله لمن حمده ويكتفى به وقال لا يضم
 اليه رسالك الحمد ويكتفى المقتدى بالتحميد اتفاقا والمنفرد
 يجمع بينهما فى الاصح وقيل كالمقتدى ويقوم مستويا ثم يكبر
 ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامًا اصابع
 يديه محاذية اذنيه ويبدئ ضبعيه ويجأى بطنه عن فخذه ويوجه
 اصابع رجليه نحو القبلة والمرأة تخفض وتلزم بطنها بفخذها
 ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاثا وهو اذناه ويسجد بأفقه وجهته
 فان اقتصر على احدهما او على كور عمامته جازع الكراهة
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز على
 فاضل ثوبه وعلى شئ يحد جمه وتستقر جبهته عليه لا على
 ما لا يستقر وان سجد للزجة على ظهر من هو معه فى صلاته
 جازوهى تم بالرفع عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه
 الله بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ثم يكبر للتهوض
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود
 ولا اعتماد يديه على الارض والثانية كالاولى لانه لا يثنى
 ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا فى (قعس صحيح) فاذا رفع رأسه

اهق
 (ووجه اصابع رجليه)
 بان يضع صدره اقدم مع بطون الاصابع على
 الارض اهق
 (ويقول سبحان الخ) اى فى الركوع وتستحب
 الزيادة مع اليتار المنفرد كما فى الجمع وهو مخالف
 لما فى النهاية من ان الامام يقول لها خمس مرات
 لكن الناس من الثلاث اهق

(جازع الكراهة)
 وسجد جازع على الاصح كما لو بسط كفه على فخاصة
 وصح غيره عدم الجواز اهق
 (وقال لا يجوز الخ) وهو رواية عنه لقوله عليه
 السلام امرت ان اسجد على سبعة اركان
 منها البية والقنوت على قولهما اهق
 (وينهض قائما) فى الزيادة ويكره تقديم
 احدى الركبتين عند التهوض بالسرى اهق

الهوى بالبنى والتهوض بالسرى اهق
 (قعس صحيح) انفاء تكبيرة الاقشاح والقاف
 القنوت والعين العبدان والسين استلام الحجر
 الاسود والصاد والميم والمراد الوقوف عند
 عرفات والميم الجمرات فان قلت الحديث
 البقرة الاولى والوسطى قلنت الصفا
 فى سبعة مواطن وهذه ثمانية قلنت الصفا
 والمرأة كلاهما فى حكم واحد فتبنى
 سبعة اهق

[illegible]

(السلام عليك) فيه المعنى كعدد الركعات اه
 التحيان والرجعة بمقابلة الصلوات والبركات اي
 النماء والزيادة بمقابلة الطيبات اه مجمع الانهر
 (وهي افضل) وعن ابى حنيفة انها واجبة حتى
 يجب سجود السهو بز كما قال الزبيلى الصحيح
 الاول وقال العيني الصحيح هو الثاني اه في
 (كلا الاول) اي كالفقود الاول بمعنى في اقتداء
 بوجه السرى اه في

(صلى على النبي) وهى سنة فى الصلاة بعد
الشهد واختلف فى وجوبها خارجها فقال
الكرخى نجيب فى العمرة وقال الطحاوى نجيب
عند سماع اسمه ككل مرة وهو الصحيح
وكيفية الصلاة ان يقول اللهم صل على آل
وعلى آل محمد كما صلبت على ابراهيم وعلى آل
وعلى آل محمد وعلى آل محمد كما باركت
ابراهيم وبارك على ابراهيم انك جيد مجيد
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ورحم محمد وآل محمد
وكرة بعضهم ان يقال وارحم محمد وآل محمد
وتجرت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم والسلام
تقصير الاتية عليهم الصلاة والسلام عليه والصحيح
ان يكون باتيان ما يلام عليه اجمع
كما قال الزبلي اه (لا يجنبه كسوف)

انه لا يكثر
الانهر (ع)
كلام العباد نحو اعطى
الاسلمتين ان حازه اى ان حادى
ابى يوسف نوى بالانهر عينا تر جيجا
الامام وعن ابى
المناصب الهين قلنا لا ترجع عندا مكان
الجمع اه فى

فانقل الليل والترحال والوزان شاء لاه
 امام نفسه وان شاء خافت لاه ليس معه من
 يسمعه اه في
 (وفصل الجهر) ليكون الاداء على هيئة
 الجماعة وروى ان من صلى على تلك الهيئة
 صلت بصلاته صفوف من الملائكة اه م

لا يكون جهر ولا جهر يسمع رجلا او رجلين
 (في الصحيح) احتراز عما قيل ان ادنى الجهر
 في صلاة الخاتمة يجيب امامه
 (في الصحيح) احتراز عما قيل ان ادنى الجهر
 اسماع نفسه وادنى الخاتمة يسمع
 وهو قول الكرخي ومحمد في البدأع وقال هو

الاسم اه م
 (وغيرها) كالتسمية على الذبيحة والاباء
 والببيع حتى لو طلق او غرق وسمع الحروف
 ولم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهر او وصل به
 ان شاء الله وسمع الحروف ولم يسمع نفسه يقع
 الطلاق ولا يصح الاستثناء اه ن

(قضاها في الاخرين) وقال ابو يوسف
 لا يقضى واحدة منها والمرايا بالسورة ما يقرأ
 مع الفاتحة اه في
 (وفرض القراءة آية) طويلة كانت او قصيرة
 والمركبة في الصلاة بالسر
 (وعند محمد في الكل) لما روى انه عليه
 السلام كان يطيل الركعة الاولى على الثانية
 قلنا هو محمول على الاطالة بالنساء والعقود
 قلنا هو لانه وقت قوم وغفلة في ركعة

فصل
 يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعبدان والقبر واولي
 العشاءين اداء وقضاء وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض
 الجهرى ان كان في وقته وفصل الجهر * ويخفيان حتما فيما
 سوى ذلك * وادنى الجهر اسماع غيره وادنى الخاتمة اسماع
 نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
 والاستثناء وغيرها * ولوتر سورة اولي العشاء قضاها في
 الاخرين مع الفاتحة وجهرها ما ووترها فاجتهدا لا يقضيا *
 وفرض القراءة آية وقال ثلاث آيات قصار او آية طويلة *
 وستنها في السفر بحلة الفاتحة واى سورة شاء وامنة نحو
 البروج وان شئت في القبر * وفي الحضار بعون آية او خسون
 واستحسنوا طول الفصل فيها وفي الظاهر واوساطه في العصر
 والعشاء وقصاره في المغرب * ومن الحجات الى البروج
 طول ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار
 وفي الضرورة بقدر الحال وتطال الاولى على الثانية في القبر
 فقط وعند محمد رجه الله في الكل * ولا يتعين شئ من القراءة
 لصلاة بحيث لا يجوز غيره وكراهة التعيين * ولا يقرأ المؤمن بل

ثلاث ايات لعسر الاطالة في غيرهما ولا معتبر في الزيادة بمادون
 بخلاف القبر لانه وقت قوم وغفلة في ركعة
 الاطالة في غيرهما ولا معتبر في الزيادة بمادون
 ثلاث ايات لعسر الاطالة في غيرهما ولا معتبر في الزيادة بمادون
 (وكراهة التعيين) كسورة السعداء والانساقين
 الجمعة والمناسقين لصلاة الجمعة هذا اذا راها
 واجبا لا يجوز غيره اما لو قرأه كركبة اسر
 عليه او تبرأه فانه صلى الله عليه وسلم
 فلا كراهة اه ن

(وموم بمثله) إلا أن نبوى المؤتم قاعداً والامام
مضطجعاً فإنه يجوز وللممكن قال الترمذى
واختلف في اقتداء الذى يصلى قاعداً مومياً
بالذى يصلى مضطجعا والأصح أنه يجوز على
قول محمد وكنذا فى الإظهار من قولهما اه فى
الجواز لم يروى (وإن كان القياس عدم
صلاة قاعداً والقوم خلفه تماماً اه فى
صلاة الامام) (وإن علم الخ) لأن صلاة الامام تتضمن صلاة
الموم فسادها يوجب فسادها اه فى
خروجها من شينها
والاستئناف افضل اه فى
الاختلاف اه فى
(جوابه) يصلى اماماً من غير توقف حتى
لو مكث ساعة يصير مؤثراً من الصلاة مع
الحديث فيفسد ما أدى ففسد الكل ضرورة
وإنما خرج محدوداً بوضعها على الله يوهم أنه
قد عرفت لينقطع عنه الظنون ولا يستخلف
بالكلام ولو تكلم بطلت صلاتهم اه فى

٢٧

اقتداء غاسل بما سح ومتنفل بمقترض وموم بمثله وقائم بأحد
وكذا اقتداء المتوضئ بالتيمم والقائم بالقاعد خلافاً لمحمد
رحمه الله فيهما * وإن علم أن امامه كان محدثاً أعاد * وإن
اقتدى امي وقارئ بأي فسدت صلاة الكل وقال صلاة
القارئ ققط * ولو استخلف الامام القارئ أمياً فى الآخرين
فسدت

(باب الحدث فى الصلاة)

من سبقه حدث فى الصلاة توضاً وبني والاستئناف افضل
وإن كان اماماً جازاً آخر الى مكانه فاذا توضأ عاد وأتم فى مكانه حتماً
إن كان امامه لم يفرغ والا فهو مخير بين العود والاتمام حيث
توضأ كالمفرد * ولو أحدث عمدا استأنف وكذا لو جثا أو اغشى
عليه أو احتلم أو قهقهه أو أصابه نجاسة مانعة أو شيع أو ظن
أنه أحدث فخرج من المسجد أو جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر
أنه لم يحدث ولو لم يخرج أو لم يجاوز بني * ولو سبقه الحدث بعد
التشهد توضأ وسلم وإن تعمد في هذه الحال أو عمل ما ينافيها
تمت * وتبطل عند الامام أن رأى فى هذه الحالة وهو متميم ماء
أو تمت مدة المسح أو نزح خفيه بعمل قليل أو تعلم الامي

(أو جاوز الصفوف) هذا إذا تأخر فلو تقدم
فأخذ السترة إن كانت والاقتدار الصفوف
خلفه اه فى
(وتبطل عند الامام) لأن للصلاة تخيلاً
وتخيلاً فلا يخرج منها إلا بصغفه فكان فرضاً
عنده خلافاً لهما اه فى
(أن رأى فى هذه الحالة الخ) وقد عرفت على
استعماله وكذا لو رأى متوضئاً متعدياً بتيمم
ماء يقدر امامه على استعماله بخلاف صلاة
الامام اه فى

(أو تمت مدة المسح) وهو واجد الماء وإن كان
بعد سبق الحدث والذهب للوضوء على الصحيح
وكذا المستحاضة إذا أحدثت فى الصلاة ثم
خرج الوقت قبل الوضوء اه فى
(أو نزح خفيه بعمل قليل) بأن كان واسعاً
لا يحتاج فى النزح الى العلاج لأنه لو كان العمل
كثيراً تمت الصلاة اه فى

(وهو ما يمكن طلبه منهم) فحسب الله من رزقنا القاتل
 دنياه هذا ان كان قبل القعود قدر التشهد
 اهـ

لانه سمع رقبه وكذا لا يفسد
 عدمه الا ان يقال ذلك في الاعتلاع وذاني
 الاكل وفي الخلاصة وقدر الحصة لا يفسد وفي
 غريب الرواية ان القليل مادون الحصة وسوى
 بين الصلاة والصوم وقدر الحصة لا يفسد وفي
 كل ما يفسد به الصوم تقسده الصلاة اهـ في
 كل المار (اشتم المار) لقوله عليه السلام لو يعلم المار بين
 يدي المصلي ماذا عليه من ان يمر بين يديه منتق عليه
 اربعين خبيرا له من ان يبر بين يديه منتق عليه
 واللفظ للخباري ووقع للزبار من وجه آخر
 اربعين خبيرا واما ما ياتي ان تمر في موضع سجوده
 في الاصح لان هذا القدر من المكان خفه وفي
 تخريج ما رواه اوفى المسجد الكبير ولو كان في
 مغرب ياتي بالمرور امامه مطلقا ولو كان على
 الدكان ولم تقع المحاذاة نبئ فلا اشياء اهـ في

الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والايين والتأوه والتأيف
 ولو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله والبكاء بصوت
 لوجع او مصيبة لانه كرجنة اوناو والتخخ بلا عذر وتشميت
 عاطس وقصد جواب بالجملة او الهيلة او السجدة
 او الاسترجاع او الحوقلة خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو اراد
 بذلك اعلامه انه في الصلاة لا تنفسا اتفاقا ولو فتح على غير
 امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا في الاصح والسلام
 عمدا ورده وقرأته في مصحف خلافا لهما واكله وشربه
 وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف رحمه الله فيما اذا اعاده
 على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها لا شروعه فيها
 ثانيا ولان نظرا الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه دون
 الحصة وتفسد في قدرها * وان مر مرة في موضع سجوده اذا
 كان على الارض او حاذى الاعضاء اذا كان على الدكان ثم
 المار ولا تفسد * وينبغي ان يغزر امامه في الحجر آسترة طول
 ذراع وغلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها على احد جانبيه
 ولا يكتفي الوضع ولا الخط ويدبر المار بالاشارة او التسبيح
 لهما ان عدت السترة او قصد المرور بينه وبينها وجاز تركها

(ويقرب منها) لقوله عليه السلام اذا صلى
 احداكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان
 عليه ملأته رواه الامام احمد وغيره وهو مختلف
 في اسنانه وروى من سلا اهـ ان كان المصلي رجلا
 (ويدبر المار الخ) ان كان المصلي رجلا
 وان كانت امرأة بالنصفين وكيفية التصفين
 وان كانت امرأة بالنصفين وكيفية التصفين
 وان كانت امرأة بالنصفين وكيفية التصفين

الاشياء اهـ في
 (او قصد المرور بينه وبينها) والافلاحة الى
 الدرر فلو قام في آخر الصلاة ف من المسجد وبينه
 وبين الصفوف مواضع خالية فليجل ان يمر بين
 وبين الصفوف مواضع خالية فليجل ان يمر بين
 فليجل ان يمر بين الصفوف مواضع خالية فليجل ان يمر بين
 فليجل ان يمر بين الصفوف مواضع خالية فليجل ان يمر بين

(ان لم يكن مضرباً) اي مخطاً من جانبيه بخروما
 كونه جنتاً بعد واحد خلافاً لابي يوسف
 (دعه الله اه) اعلم ان الفعل ان تضمن زلا
 (دركه الخ) واجب فهو مكروه كراهة خفيفة
 (واجب فهو مكروه كراهة خفيفة ولكن يتفاوت في
 سنة فهو مكروه من الخ) بحسب تأكل
 السنة والقرب من الخ) بحسب تأكل
 السنة اه في اي لعمري والضيق راجع الى
 (عنه نبويه) بان يولي عنقه حتى لم يبق وجهه
 (والالتفات) بان يولي عنقه حتى لم يبق وجهه
 (الصلى اه) بان يولي عنقه حتى لم يبق وجهه
 (والالتفات) بان يولي عنقه حتى لم يبق وجهه

عند أمن المرور* وسترة الامام مجزئة عن القوم* ولو صلى على
 نوب بطاته نجسة صح ان لم يكن مضرباً وكذا الوصل على
 الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك
 أحدهما بحركة الآخر او لا

فصل

وكراهة عبثه بشوبه او بدنه وقلب الحصى الامرة ليمكنه السجود
 وفرقة الاصابع والتخصر والالتفات والاقعاء واقتراش
 ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بلا عذر وكف ثوبه وسدله
 والتثاؤب والتطى وتغميض عينيه والصلاة معقوص الشعر
 او حاسر الرأس لا تذلل الا في ثياب البذلة ومسح جبهته فيها من
 التراب ونظرة الى السماء وعدا لا آى والتسبيح بيده خلافاً لهما
 وقيام الامام في طاق المسجد وانفراداً على الدكان او الارض
 والقيام خلف صف فيه فرجة ولبس ثوب فيه تصاوير وان
 يكون فوق رأسه اوبين يديه او يحد أنه صورة الا ان تكون
 صغيرة لا تبدو للناظر او غير ذي روح او مقطوع الرأس لا قتل
 الحية والعقرب وقيام الامام في المسجد ساجداً في طاقه
 والصلاة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف اوسيف معلق

(والاقعاء) هو ان يقعد على آليته وينصب
 غنديه ويضم ركبته الى صدره ويضع يديه على
 الارض وهو الاصح اه
 (والتثاؤب) فان غلبه وضع يديه على
 على فاه اه
 (معقوص الشعر) وهو ان يشد ضفيرة
 حول رأسه كما يفعل النساء اه

(الوحاسر الرأس) اي مكشوف الرأس للمناجاة
 من ترك الوضوء اه في الصلاة الا الذي
 (مسح جبهته فيها) اي في الصلاة الا الذي
 (هو الصبح وذكر خمس الاثمنة) اي في الصلاة الا الذي
 (والقيام خلف صف الخ) اي في الصلاة الا الذي
 (والاقتسام وحده اول من جذب رجلاً
 الجبل الى فساد صلاة الجبل فربما يفضي
 (وليس نوب الخ) لا تشبه بمجامل الصنم
 (نراظ الجواز والتهي لعمري في غير المنهي عنه
 اه في

(مسح جبهته فيها) اي في الصلاة الا الذي
 (هو الصبح وذكر خمس الاثمنة) اي في الصلاة الا الذي
 (والقيام خلف صف الخ) اي في الصلاة الا الذي
 (والاقتسام وحده اول من جذب رجلاً
 الجبل الى فساد صلاة الجبل فربما يفضي
 (وليس نوب الخ) لا تشبه بمجامل الصنم
 (نراظ الجواز والتهي لعمري في غير المنهي عنه
 اه في

(ويجوز نقشه الخ) لان عجمان زين مسجد النبي
 عليه السلام وقد زخرت الكعبة بما اذهب
 والفضة تغلبها هذا اذا تبع به انسان اما
 قوله المتولى من مال الوقف ضمن اهـ
 له مسجد (واجب) اي عند الامام وهو آخر آراء
 لا يصح (واجب) اي عند الامام وهو آخر آراء
 اهـ (واجب) اي عند الامام وهو آخر آراء
 قوله عليه السلام قال اوزر وابل ان تصعبوا
 ابوداود وروى مسلم من حديث ابي سعيد
 النبي عليه السلام قال اوزر وابل ان تصعبوا
 والامر للوجوب اهـ (واجب) اي عند الامام وهو آخر آراء
 (ولا يفتى في صلاة غيرها) لانه عليه السلام
 فنت في الفجر شهر اثم تركه وهو دليل التسخير
 الحافظ ابو جعفر ائما لا يفتى عندنا في صلاة
 الفجر من غير بليته فان وقعت قنسه وبليته
 فلا بأس به كذا نقله المصنف اهـ

او الى شمع او سراج او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد
 عليها وكره البول والتخلى والوطئ فوق مسجد وغلق بابه
 والاصح جوازه عند الخوف على متاعه ويجوز نقشه بالخص
 وماء الذهب والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
 (باب الوتر والنوافل)
 الوتر واجب وقالاسنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد يقرأ
 في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت في ثالثته دائماً قبل
 الركوع بعدما كبر ورفع يديه ولا يقنت في صلاة غيرها ويتبع
 المؤتم قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافاً
 لابي يوسف رحمه الله بل يقف ساكناً في الاظهر * والسنة
 قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر
 والجمعة وبعد هاربع وعند ابي يوسف رحمه الله بعد الجمعة
 ست * ونذب الاربع قبل العصر اوركعتان والست بعد المغرب
 والاربع قبل العشاء وبعدها * وكره الزيادة على اربع بتسليمة
 في نفل النهار لا في نفل الليل الى ثمان خلافاً له ما ولا يراى
 على الثمان والافضل فيه ما ربايع وقالافى الليل المثني افضل *
 وطول القيام افضل من كثرة الركعات * والقراءة فرض في

(والسنة) اي الموكدة للصلاة الخمس اهـ
 (وبعدها اربع) بتسليمة واحدة الا ترى ان من
 نذر ان يصلي اربعاً بتسليمة فضلاها بتسليمتين
 لم يجزئه ولو نذر ان يصلي اربعاً بتسليمتين فضلاها
 بتسليمة جاز عن نذره ذكره في محيط السرخسي
 اهـ (ونذب الاربع الخ) خير محمد بن الاربع
 والركعتين لاختلاف الآثار اهـ
 (والست بعد المغرب) بثلاث تسليمات ذكره
 صاحب الهداية وفي التبيين ان الست بتسليمة
 صاحب الهداية اهـ
 واحدة ولم اره بغيره والمقول على ما ذكره الزيادة
 (لا في نفل الليل الى ثمان) اي لا تكثر الزيادة
 على الاربع في نفل الليل الى ثمان حديث عائشة
 انه كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة
 ثلاث منها الوتر وركعتان الفجر يعني الطلوع
 ست اهـ

(طائفة عليه) ثم تذكر فيه انه لم يكن عليه لانه
 يتقلب فلا يقطع لايمنه القضاء كذا هـ
 (غيب) فيقضى ركعتين عند ابي حنيفة بناء
 على ان زوال القراءة في ركعتي الشفع الثاني
 تبطل الترخبة فلا يصح اربعان الترخبة
 عليه وعند ابي يوسف يقضى اربعان لان
 لا تبطل بزوال الصلاة بدونها في الجملة هـ
 بدليل وجود الصلوة لان القراءة ركعتين
 (قضى ركعتين اتفاقا) لبقاء الترخبة ففساد
 (قضى اربعاً) اي اتفاقا لفسادها مع صحة
 الشروع لبقاء الترخبة عند لا يقضى اربعاً عند
 ابي حنيفة رحمه الله في غير هاتين المسألتين هـ

ركعتي الفرض وكل النفل والوتر * ويلزم نقل شرع فيه قصداً
 ولوعند الطلوع والغروب لان شرع طائفة عليه * ولو نوى
 اربعاً وافسد بعد التعمود الاول او قبله قضى ركعتين وقال
 ابو يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله وكذا الخلاف لو جرد
 الاربع من القراءة او قرأ في احدى الآخرين فغيب ولو قرأ
 في الاولين والآخرين فقط أو تركها في احدى الاولين
 او احدى الآخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً ولو قرأ في احدى
 الاولين لا غير او في احدى الاولين واحدى الآخرين
 قضى اربعاً وقال محمد رحمه الله يقضى ركعتين ولو ترك
 القعدة الاولى فيه لا تبطل عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد
 رحمه الله * ولو نذر صلاة في مكان فأذاها في ادنى شرفا منه جاز
 ولو نذرت صلاة او صوما في غدا فاضت فيه لزمها القضاء *
 ولا يصلي بعد صلاة مثلها * وصح النفل قاعدا مع القدرة على
 القيام ولو قعد بعدما افتتحه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر وقالوا
 لا يجوز الاعدار * ويتنفل راكبا خارج المصر موميا الى
 اي جهة توجهت دابته وبني بنزوله خلافاً لابي يوسف
 وبركوبه لا يني

(ولو زل الخ) قائماً لا تبطل لان كل شفع
 صلاة على حدة في وجبت القراءة في الاربع
 ولهما ان القعدة فرض لغيرها وهو الترخبة ولا
 صار اربعاً ليات اوانه ففرض القعدة هـ

(جاز) وكذا حكم الصوم والصدقة
 وقال زفر لا يجوز لقوله تعالى واوفوا بعهدي الله
 اذا عاهدتم فوجب عليه الايمان بما عهده ولمان
 فخصيص العبد بعبادة بكمكان لقوله هـ
 (لزمها القضاء) وقال زفر لا يلزمها قضاء وقيد
 بالغد لانه لو قالت على ان اصلها اضافت
 حبضي لا يلزمها شي انضافاً لانه لا يجوز كذا يوم
 العبادات الى يوم لم يصلح للعبادة ولا يجوز كذا يوم
 قالت يوم حبس هـ
 (وصح النقل) ابتداءً بلا كراهة في الاصح
 على النصف من صلاة القائم وليست صلاة القائم المعذور
 حال عدم العذر في التوائه ثم قيل يقعد مترجاً
 والحديج انه يقعد كما في التشهد لانه عهدي
 الصلاة هـ

(الترابيع) جمع رويحة سميت بها كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة غالباً بعدها على ما سبأني اه في سنة مؤكدة) قال الصدر الشهيد والصحيح الخلفاء

المواظبة خشية ان تكسب علينا قال الشيخ كل الخلفاء الذين فيه تغليب اذ لم يواظب عليها كل الخلفاء الراشدين بل عمرو عثمان وعلى وفي المحيط وغيره

واقامتها بالجماعة سنة على الكفاية اه (وجلسة) توارث ذلك من السلف ثم هم مخبرون ان شاؤوا سجدوا وان شاؤوا قرأوا وان شاؤوا صلوا فرادى اه في المحيط الافضل في زماننا (فلا تترك الخ) في المحيط القوم عن الجماعة لان غيرهم لا يؤذي الى تغدير القوم عن الجماعة اه

(ويوز بجماعة الخ) وفي المعنى الاقتداء بالوزن خارج رمضان ما ذكره في النوازل وفي مختصر القدوري انه لا يجوز قيل معنى عدم الجواز واختلوا في الافضل في الوز هل الجماعة والا فتراد قال الزيلعي الوز في الوز هل الجماعة والا فتراد قال وقال قاضيخان وغيره الصحيح ان الجماعة فيه افضل اقول وهو المعتمد من المذهب والذهب فيه النقل بجماعة على سبيل التداعي مكره واعلم ان الترابيع وصلاة الكسوف والاستسقاء اه (وبحقيقاً) لانها نهارية تكافي الصحيحين عن ابن عباس قال انخفض الشمس فبلا نحو من السلام والناس معه مقام قيام طويلاً نحو من سورة البقرة ولو كانت مسجوعة لا ذكرها ابن عباس وفي الذخيرة بجماعة حديث كذا

فصل

الترابيع سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوز وبعد بجماعة عشرون ركعة بعشر تسليماً وجلسة يعد كل اربع بقدرها * والسنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم قيل وتكره قاعدة القدرة على القيام * ويوز بجماعة في رمضان قطع والافضل في السن المنزل الا الترابيع

فصل

يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة ويخفيها وقال يجهر ثم يدعوهما حتى تنجلي الشمس ولا يخطف فان لم يحضر صلوا فرادى ركعتين او اربعاً كالخسوف والظلمة والريح والفرع فصل في الاستسقاء

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه الله خطبة واحدة ولا يقلب القوم اريدتهم ويقلب الامام عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة

عند الحاجة اختلفت عباراتهم فيها قال القدوري ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدها انا تجازاه في

(باب ادراك الفريضة)

من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى
وان سجد وهو في الرابع يتم شفعا ولو سجد لثالثية يتم ويقتدى
متطوعا الا في العصر ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقتدى
ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد يتم ولا يقتدى * ولو كان

ایام فقط ولا يحضره أهل الذمة

(باب ادراك الفريضة)

من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى
وان سجد وهو في الرباعي يتم شفعاً ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى
متطوعاً الا في العصر ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقتدى
ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيديتم ولا يقتدى * ولو كان
في سنة الظهر او الجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل بتمامها
وكره خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها
الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا في الظهر
والعشاء ان شرع في الائمة ومن خاف فوت الفجر بجماعة
ان ادى سنته يتركها ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى ولا تقضى الا تبعا للفرض
وعند محمد رحمه الله تقضى بعد الطلوع * ويترك سنة الظهر
في الحالين ويقضيها في وقته قبل شفعه وغيرهما وغير الفرائض
النجس والوتر لا يقضى اصلاً * ومن ادرك ركعة واحدة من
الظهر بجماعة لم يصله بجماعة بل ادرك فضلها ومن اتى مسجداً
ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاء ما لم يخف فوته *

(وان صلى لا يكره الخ) اى وان صلى الصلاة
التي اذن لها لا يكره له الخروج الا فى الظاهر
والعشاء فانه يكره اه اى المؤذن فى الإقامة لانه
(ان سارع الخ) اى المؤذن فى الإقامة فى النفل
خالف الجماعة وهو بدعة ولا كراهة فى النفل
خالف الجماعة فى الزوال بانقطاعهم وبعده
اه فى الامام

[illegible]

(لم يدرك تلك الركعة) لان المشاركة في جزء من الركعة
من الركعة في شرط ولم توجد وقال زفر يصح
مدركا اه في (صح ركوعه) لوجود المشاركة في جزء خلافا
لرؤف اذا لم يعد الركوع وقوله عليه السلام لا تبادروني
بأركوع والسجود اه في (الترتيب الخ) عند اتتمنا الثلاثة ولو كان
لم يجب فيه اخذ الا يكون اه م

لم يجب فيه اخذ الا يكون اه م
اي قطعنا اكن عند ابى يوسف نفسه
بأركوع والسجود اه في (الترتيب الخ) عند اتتمنا الثلاثة ولو كان
لم يجب فيه اخذ الا يكون اه م
اي قطعنا اكن عند ابى يوسف نفسه
بأركوع والسجود اه في (الترتيب الخ) عند اتتمنا الثلاثة ولو كان
لم يجب فيه اخذ الا يكون اه م

ومن ادرك الامام ركعة فكبّر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك
تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صح ركوعه
(باب الفوائت)
الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط فلو صلى
فرضا ذاكرا فائتة فسد فرضه موقوفا وعندهما بانها فلو قضاها
قبل اداء است بطلت فرضية ماصلى والا صحت عنده لا عندهما
والوتر كالقرض عملا فذكره يفسد فائتا خلافا لهما ولو صلى
العشاء بلا وضوء فاسيا ثم صلى السنة والوتر به بعد السنة
لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لهما ويبطلان الفرضية
لا يبطل اصل الصلاة خلافا لمحمد رحمه الله * ويسقط الترتيب
بضيق الوقت وبالنسيان وبضرورة الفوائت ستاحديثة
او قديمة ولا يعود بعودها الى القلة فمن ترك ستا او اكثر وشرع
بؤدى الوقتيات مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلى
وقية بعده ذاكرا له صحت وقتيته وكذا الوقضى تلك الفوائت
الا فرضا او فرضين فصلى وقية ذاكرا * ولا يقتل تارك الصلاة
عدا ما لم يحجد * ولو ارتد عقيب فرض صلاه ثم اسلم في الوقت
لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته

(خلافا لهما) ومبنى الخلاف على ان الوتر
واجب عنده وسنة عندهما ولا ترتيب بين
الفرائض والسنة اه م
وان لم يحجز تقديمه على العشاء قصد الوجوب
الترتيب اه في (ويسقط الترتيب)
الوقية عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت
لوقية بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار
اه في (بالنسيان) لانه لو لم يسقط به الترتيب لفات
الوقت ايضا لجواز انه يتذكر بعد ايام فلو وجب
الترتيب لفات بالكتاب فلا يرفع بخبر الواحد لان
في الوقت بالكتاب فلا يرفع بخبر الواحد لان
الترتيب انما ثبت بالخبر اه في
(ما لم يحجد) اي الوجوب لو سخط في كغير
حينئذ يقتل ما لم يتب اه في

وكذا الخافقة بما يجوز به في الجهر والاصول (بجود السهو) هذه الاخافقة المكملة الى
 الجهر في الفافقة بما يجوز به الصلاة وعن محمد بن قيس في الجهر
 (و قيل كله الخ) ولا اقصر بعضهم عليه
 خنصار فينبغي ما قاله في الجهر او قد في الجهر
 او قام في الجهر ما قاله في الجهر او قد في الجهر
 الفافقة او كها في الاولين او في احدهما
 او في الاولين او في احدهما

بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته

(باب سجود السهو) *

اذا سها بزيادة او نقصان سجد بعد التسليتين وقيل بعد واحدة
 وتشهد وسلم وبأني بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح * ويجب ان قرأ في ركوع
 او سجود او قعود او قدم ركعا أو آخره او ركزته او غير واجبا
 او تركه ركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على
 التشهد وركوعين والجهر فيما يجزئ وبالعكس وترك القعود
 الاول وقيل كله يؤول الى ترك الواجب * وان تشهد في القيام
 او الركوع لا يجب * وان سها ما رايك فيه سجدتان * ويلزم
 المقتضى بسهو امامه ان يسجد لا بسهو * والمسبوق يسجد
 مع امامه ثم يقضى * وان سها عن القعود الاول وهو اليه
 اقرب عاد والا لا ويسجد للسهو * وان سها عن القعود الاخير
 عاد ما لم يسجد ويسجد للسهو فان سجد بطل فرضه برفعه
 عند محمد رحمه الله وبوضعه عند أبي يوسف رحمه الله وصارت
 نفلا خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء * وان قعد في الرابعة
 ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وان سجد ثم فرضه ويسجد للسهو

ن (وان سها ما رايك فيه سجدتان بعد السلام سجدة واحدة
 عليه السلام سجدة واحدة بعد السلام سجدة واحدة
 كل زيادة ونقصان كذا استدلل به صاحب
 الاختيار في اي المقتضى لانه لو سجد وحده
 (لا بسهو) اي المقتضى لانه لو سجد وحده
 تخالف امامه ويتقلب لو سجد الانام لوضع
 الامام اه في
 (وان سها عن التعمد الاول) في الفرض الرابعي
 او الثلاثي احترزا بالفرض عن النفل لان التعمد
 الاولى منه كالتعمد الثانية من الفرض اه في الثانية
 (وان سها عن القعود الاخير) في الفرض الرابعي
 او الثالثة او رابعة وقام الى ثالثة او رابعة
 او خامسة اه في
 (وبوضعه عند أبي يوسف) في الفرض الرابعي
 الانتقال عنه لان السجدة باردة عن الانخفاض
 وقد حصل بجهد الرفع من شرط الرفع زاد على
 النص بالاراء والمجدان تمام كل شيء آخره وآخره
 السجدة اه في

صلاهما فقط) عند أبي خنيفة وأبي يوسف
 لأن الإمام استحکم خروجيه من الفرض ففان
 لا يني عليه) لأنه لو بني لبطل سجوده لو وقع
 في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد للسهو
 (لا يني عليه) لأنه لو بني لبطل سجوده لو وقع
 في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد للسهو
 جميع صلاته مع هذا (لا يني عليه) لأنه لو بني لبطل
 فيه لا يني عليه) لأنه لو بني لبطل سجوده لو وقع
 في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد للسهو
 المسألة تسمى عسالة زه بن محمد كما بين في محله وفنده
 الخالصة وهي كلمة تقولها الأعاجم عند استئذان
 نبي وقد تستعمل في التكريم ومنه قول أبي يوسف
 عند بلوغ قول محمد صلاة فسدت بصلاتها
 الحديث اه م
 (قثت الأحكام المذكورة) وهي حجة
 (قثت أوجه نية الإقامة وطلان الوضوء
 بالههههه) لأنه لما وجب عليه السجود لم يجز
 (سجدوا) لأنه لما وجب عليه السجود لم يجز
 الصلاة فلا بد من اعتبار أن حرمتها بإقنية اه ن

ويضم سادسة والركعتان نفل ولاعهده لوقطع ولا تنويان
 عن سنة الظهر ومن اقتدى به فيهما صلاهما فقط ولو افسد
 قضاها وعند محمد رحمه الله صلى ستا ولا قضاء عليه لو افسد
 ولو سجد للسهو في شفع التطوع لا يني عليه ولو بني صح *
 وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة موقوفاً سجد
 عاد إليها ولا يفيصح اقتداءً من اقتدى به بعد سلامه وبصير
 فرضه اربعاً بنية الإقامة * ويطل وضوءه بههههه ان
 سجد والا فلا وعند محمد رحمه الله لا يخرج قثت الأحكام
 المذكورة سجد اولاً * ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد
 بطلت نيته وله ان يسجد * وان شك في صلاته كم صلى
 ان كان أول ما عرض له استقبال والا تحزى وعمل بغلبة ظنه
 فان لم يكن له ظن بنى على الأقل وقعد في كل موضع احتل أنه
 موضع القعود * وتوهم صلى الظهر أنه اتهمها فلم ثم علم أنه صلى
 ركعتين اتهمها وسجد للسهو
 * (باب صلاة المريض) *
 يحز عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلى قاعداً ركع
 ويسجد وان تعذر الركوع والسجود اوماً برأسه قاعداً

(استقبل) أي الصلاة من أولها قوله عليه السلام
 اذا سئل أحدكم في صلاة أنه كم صلى فليستقبل
 الصلاة كذا في الهداية اه ن ثم الاستقبال
 لا يتصور الا بالخروج من الأولى وذلك بالسلم
 أو الكلام أو عمل آخر اه م
 (أنه اتهمها فلم) أي أنه سافر أو أنه في صلاة بطل صلاة لأنه سلم
 أنه مسافر أو أنه في صلاة بطل صلاة لأنه سلم

فلن أنها التراجع حيث بطل صلاة لأنه سلم
 عامداً في قعود الشهد وهو قول
 (أوماً برأسه قاعداً) فعود الجمع لا ينزبه
 زفوع عليه القزى وفي شفع الجمع لا ينزبه
 الأصح أنه يقعد كيف شاء ولو قدر على القيام
 متكئاً قال أبو الوفاء أنه صلى قائماً ولا ينزبه غير
 ذلك اه ن

فان كان الاقداه
اي خارج ال
صفة الكمال لا
(ولا)

صلوة لان ماوجب
تؤدى بغيرها في
الاصلي
وكرر آية الخ
على التداخل بالنفس
من جبريل

(والجمل لا) أي لتكفيه سجدة واحدة
لاختلاف السبب في الأولى والجلس المطامع
للمفرقات في الثانية اهـ في
(ولو تبدل مجلس السامع) أي فينتكز
الوجوب لاختلاف المجلس حقيقة وكذا لو كررها
راكبا في غير الصلاة لان سبب الدابة يضاف الى
راكبها حتى يجب عليه ضمان ما تلفت الدابة
فاعتبر مكانه الارض لظاهر الدابة ولو كررها
منه وهي تجري تكفيه سجدة واحدة لان
الدابة قال تعالى وجرن بهم الآية
أية وسر

لو دفع في قلبه انهم متهبون ولا ينش على ارضهم
 (واستحسن الخ) لا احتمال عدم التبراه في
 العورة واستقبال القبلة (ان يستقبل القبلة
 اه في جريتها لا اضاف اليه قال تعالى
 في الصفين وفي
 فاعتبروا

بطلت لا تستألفها (استألف) أي عند أبي حنيفة لأن الجمعة
 (الآن نفروا الحج) حينئذ يستألف اتفاقا
 ولو نفروا بعد ما يجلس إلى الجمعة عندهم وقال
 زفر واستقبل الظهر إذا نفروا قبل أن يقعد لان

الجماعة شرط فطر ما دوامها كالوقوف والطهارة
 اهـ في قوله عليه السلام
 (تجب عليه عند محمد) لقوله عليه السلام
 في الجمعة على من سمع النداء ولا عذر بالفرج
 ولا بالقرينين أو يكون حيث لو عدا وشهد الجمعة
 أمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل وإن أخذه
 كبير من المشايخ وهو ظاهر الرواية اهـ في
 (والمسافر الحج) لأنها تقع فرضا خلافاً لغيره اهـ
 (جائز مع الكراهة) بخبر عاتكة ترك الفرض
 القطعي اهـ في
 (ويشرع فيها) لأن السعي دون الظهر فلا
 يقتضيه بعد غامه وبالجمعة فوفقه فتقضى فصار

وقيل محمدرجه الله معه فلو نفروا قبل سجوده يستألف
 الظهر وعندهما لا يستألفها إلا أن نفروا قبل شروعه * وتبطل
 الجمعة بخروج وقت الظهر * وشروط وجوبها ستة الأقامة
 بمصر والدكورية والصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين فلا
 تجب على الأعرجي وإن وجد قائد أخلافاً لهما وكذا الخلاف
 في الحج * ومن هو خارج المصر إن كان يسمع النداء تجب عليه
 عند محمدرجه الله وبه يفتي ومن لا جمعة عليه إن آذاها أجزأته
 عن فرض الوقت * والمسافر والعبد والمريض إن يؤم فيها
 وتعتقد بهم ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها جاز مع الكراهة
 ثم إذا سعى إليها أو الإمام فيها يبطل ظهروه وقال لا يبطل ما لم يدرك
 الجمعة ويشرع فيها * وكره للمعذور والمسجون أداء الظهر
 بجماعة في المصر يومها ومن أدركها في التشهد أو سجود السهو
 يتم جمعة وقال محمدرجه الله يتم ظهر إن لم يدرك أكثر الثانية
 وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته
 وقال يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة * ويجب
 السعي وترك البيع بالأذان الأول فإذا جلس على المنبر أذن بين
 يديه ثانياً واستقبلوه مستمعين فإذا أتم الخطبة أقيمت

كالنحو بعد فروع الإمام ولا يبي حنيفة إن
 السعي إليها من خلفها فصار بالاقبال على
 الظهر رافضاً لما أدى إقامة للسبب مقام المسبب
 في موضع الإقوى بالأدلة اهـ في
 (ومن أدركها الحج) لما في الكتب السنية
 أبي هريرة أنه عليه السلام قال إذا أقيمت الصلاة
 فلا تأتوها وتسعون وأنتموها وعليكم السكينة
 فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ولو السكينة
 المصنف بالتأني عن الأول لفهم الحكم فيها بالأولى
 اهـ في
 (ان لم يدرك الحج) بأن أدرك الركوع وإن لم
 يدرك أكثرها أتتها بظهر الإنها جمعة نظر إلى
 الضرعية وظهر نظر إلى فوات بعض شروط الجمعة
 فيجوز أدركها بغيرها فوات بعض شروط الجمعة
 لا احتمال التلبية اهـ في

لا احتمال التلبية اهـ في
 (ان لم يدرك الحج) بأن أدرك الركوع وإن لم
 يدرك أكثرها أتتها بظهر الإنها جمعة نظر إلى
 الضرعية وظهر نظر إلى فوات بعض شروط الجمعة
 فيجوز أدركها بغيرها فوات بعض شروط الجمعة
 لا احتمال التلبية اهـ في

(باب الخ) لا خفاء في وجه المناسبة بين صلاة العبد والجمعة ولما اشتركت صلاة العبد والجمعة في الشروط حتى الاذن العام الا ان الخطبة لم تجب صلاة العبد الا على من يجنب عليه صلاة الجمعة اهـ في (تجيب صلاة العبد من الجنابة اذا انقضت وقتها)

وتقدم على صلاة الجمعة على الخطبة كذا في الفقه
وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة كذا في الفقه
لا يه يوم اجتماع
اه دروغر
وبسلكه وبقتل ويطلب
ذلك كالمجعة اه
اي قبل صلاة العديق المصلي
الشايع لا بعد هائي

فمن يندب ذلك (ويستأذنه) فيقتل ويغيب (أهله) ودرر و غرر (أهله) و يستأذنه (ويقتل ويغيب أهله) في

فمنذ (ولا ينقل قبلها) في
 باتفاق وفي البيت عند
 عند العامة وينقل في البيت اه
 لانه عليه السلام اه
 في الامس اه في
 قبل

عنده بعد الزوال بروية الهلال (وقت انقضاء)
بالبطلان بخبر جوا (وقت انقضاء)
ثاني) اي يقع الشك وهو دعاء الاقتناع

الزوائد (ف)

عظیم قلو والی بین التکبیرین
المأمومین فی المساجد
بل جنتان

فصل الاستنباه على
هذا التقدير لازم
فصل بينهما

بجلسه قدر ثلاث

*** (باب العیدین) ***

تجب صلاة العيدين * وشراؤها كشرائها الجمعة وجوبا
وإداؤها سوى الخطبة ونذب في الفطران يأكل شيئا قبل صلاته
ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويؤدى فطرته
ويتوجه إلى المصلى ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما
ولا ينتقل قبلها * ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين
إلى زوالها وصفاتها أن يصلى ركعتين يكبر تكبيرة الإحرام ثم يثنى
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدأ
في الثانية بالقرأة ثم يكبر ثلاثا ثم أخرى للركوع ويرفع يديه
في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام
الفطرة * ولا تقضى إن فاتت مع الإمام وإن منع عذر عنها
في اليوم الأول صلوها في الثاني ولا تصلى بعده * والأصحى
كالفطر لكن يستحب تأخير الأكل فيها إلى أن يصلى ولا يكره
قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى ويعلم في الخطبة
تكبير التشريق والأضحية ويجوز تأخيرها إلى الثاني والثالث
بعذر وبغير عذر * والاجتماع يوم عرفة تشبه بالواضحين ليس
بشيء * ويجب تكبير التشريق من فجر عرفة إلى عصر يوم العيد

ويزيد به الخ) ثم سلها ويسكن بين كل
تكريرتين قدر ثلاثين التكرير لانها تقام بجميع
عظم فلولي بين التكريرتين حصل الاستبانه على
الأمور من وفق المسؤولين هذا التقدير لازم
على مختلف بكثرة الجمع وقلة لان القصور ازالة
الاستبانه (في فصل بينهما)

بأنهم عليهم السلام
الافقيه ج

مکمل

(و) آيات ا ه في
 (ولا تقضي ان قاتل
 فنهبر ربيته عند الامام بعد الزوال
 لا يمكن جمع الناس قبله او صلاحها في غير
 انها توقف بعد الزوال ا ه في
 (ويجهر بالتكبير)
 الجهر في العبد من وفي المضران ولا يجهر وهو
 اكثر منها اجاب تكبيرا فيها خفية ولا يجهر وهو
 القناري به اخذ قوله تعالى وادكر بين يدي في قلبك

(ويلقن الشهادة) قال رسول الله عليه السلام
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله واريد به من قرب الى
 الموت وهو من باب تسمية النبي بما يقول اليه
 (واذا ارادوا غسله) الاصل في غسل الوفا غسل
 آدم فانه لما مات آدم عليه السلام غسسته الملائكة
 وقالوا هذا سنة موتاكم في يوم القيامة اه
 (وضع على سريره) في وضع السرير حالة الفسل
 اختلاف عند البعض في وضع عرضا والاصح
 القبله وعند البعض في وضعه عرضا والاصح
 يجوز على اي وجوه وضع فيسبب التماس
 الصبر والاجار الطيب اه
 (او مريض) بضم
 الانسان اه في

ويلقن الشهادة فاذا مات شدوا الحية ونمضوا عينيه ويستحب
 تعجيل دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سريره حجر وترا وتستر
 عورته ويجرد ويوضأ بلا مضضة ولا استنشاق ويغسل بماء
 مغلي بسد راو حرض ان وجد والا فالقراح وغسل رأسه
 ولحيته بالخطمي واضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى
 ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح
 بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه
 وينشفه بثوب ويجعل الجنوط على رأسه ولحيته والكافور
 على مساجده ولا يبرح شعره ولحيته ولا يقص ظفروه وشعره
 ولا يحنث ثم يكفنه * وسنة كفن الرجل قيص وهو من المنكب
 الى القدم وازار ولقافة وهما من القرن الى القدم واستحسن
 بعض المتأخرين العمامة * وكفايته ازار ولقافة * وسنة كفن
 المرأة درع وخار وازار ولقافة وخرقه تربط على ثديها وكفايته
 ازار وخلر ولقافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر
 عليه بلا ضرورة ويستحب الابيض ولا يكفن الا في ما يجوز له
 لبسه حال حياته ويجمر الا كفان وتراقبل ان يدرج فيها وتبسط
 اللقافة ثم الازار عليها ثم يقص ويوضع على الازار ثم يلف

(والا فالقراح) فيخ القاف اي والا فاعلمه
 (الجنوط) فيخ الحاء المهملة فيقال الجنط
 بكسر هاء وهو ما يخط من اصناف الطيب
 لاجل الموتى خاصة ولا بأس بجمع انواع الطيب
 فيه غير الزعفران والورس في حق الرجال اه
 (مساجده) جمع مسجد فيخ الجيم موضع
 السجود وهي جهنم وواقعه وركبناه اه في
 (ولا يقص ظفروه الخ) لانه لا ينبغي ان يمتنع
 عنها اه في
 (ويجمر الا كفان وترا) لانه عليه الصلاة
 والسلام باسجارا كفان ابنته وترا جميع ما
 يجمر فيه الميت وعند غسله وعند تكفينه ولا
 لازالة الزائحة وعلية الصلاة والاسلام لا يتبعوا
 جمر خلفه لقوله عليه السلام كذا يكره في القبر اه في
 الجنازة نصوت ولا تزار كذا يكره في القبر اه في
 (في نقص) ويجعل يديه في جانيه لا على صدره
 كما تم اه في

(ثم اللقافة كذلك) تلف من قبل اليسار ثم من
 قبل اليمن اهـ و
 (وبعد الكفن) اي من اعلاه الى اسفله اهـ و
 (كفاية) وعليه الاجماع فلولا تكرار فرضيتها
 (فرض كفاية) اي ان حضر لان في التقدم عليه
 كثر لانه اكرر الاجماع اهـ و
 (السلطان) اي ان يتوقفه وان لم يحضر
 ازدرآه به وقد امرنا بذكر السلطان واجب
 السلطان فمن بعده وما ذكره المصنف مخالف
 لما قلنا عن القف من ان تقديم السلطان واجب
 وتقديم الباقي بطريق الافضلية اهـ و
 (بلاذن) من السلطان او القاضي او امام
 الحى اهـ و
 (ولا يصلى غير الولى بعد ملأه) وكذا بعد صلاة
 على من يتقدم على الولى لان الفرض نأدى
 بالاولى والنقل بها غير مشروع وصلايته عليه
 لانه عليه الصلاة والسلام ولى بالمؤمنين من
 انفسهم اهـ و

الا ازمن قبل يساره ثم من قبل يمنه ثم اللقافة كذلك * والمرأة
 تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم
 الخمار فوق ذلك تحت اللقافة وبعد الكفن ان خيف ان يتشمس

(فصل فى الصلاة على الميت)

الصلاة عليه فرض كفاية * وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الحى
 ثم الولى الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن وللولى
 ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلاذن اعاد الولى ان شاء
 ولا يصلى غير الولى بعد صلاته وان دفن بلا صلاة صلى على قبره
 ما لم يظن تفسخه * ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة
 ويكبر تكبيرة ثنى عقيبها ثم ثانية يصلى على النبي عليه الصلاة
 والسلام بعدها ثم ثالثة يدعول نفسه والميت والمسلمين بعدها
 ثم رابعة وبسم عقيبها فان كبر خسالا يتابع * ولا قراءة فيها
 ولا تشهد ولا رفع يد الا فى الاولى ولا يستغفر لصي ويقول
 اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا
 شافعا مشفعا * ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر
 الامام الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر

(وان دفن بلا صلاة) بعد غسله او قبله وأهالوا
 التراب اهـ و
 (صلى على قبره) لانه عليه الصلاة والسلام صلى
 على قبر امه من الانصار اهـ و
 (على قبر امه من الانصار) وهو الاصح لا اختلاف
 (ما لم يظن تفسخه) وهو المكان رخاوة وصلايته
 الزمان حرا وردا والمكان وقدره بعضهم ثلاثة
 وسال الميت من الاوسنا وقدره بعضهم ثلاثة
 لانه قد سلم الى الله وخرج من ايدي الناس هذا
 اذ اوضح النبي على العدد واهل التراب عليه
 فان لم يوجد ككلاهما يخرج ويصلى عليه
 لان التسليم لم يتم اهـ و
 (يدعول نفسه الخ) دعاء غير معين لان التعيين
 يذهب الزفة وان احسن هذا الدعاء دعاءه
 للباقي اللهم اغفر لجنابنا اهـ و

(ويكره وطئ القبر) فيه عليه الصلاة
 والسلام عن ذلك في الخلاصة لو وجد طريقا
 في القبرة ان وقع في ظنه انه احدونه لا يغني
 في ذلك وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان
 يعني فيه اه وفضل بعض مفعول لان
 (الشهيد) هو فضل بعض بالجنة او بعض
 (اللائكة) تشهد اولاد شهيد بالجنة او بعض
 فاعل لانه في عنديه فكاه شاهد اي حاضر
 اه و (خلافها) فان عند هوا هو قول
 على غيرهم لان عدم التكليف والظاهرة لا يوزن
 لا ينافي كرامة سقوط النفس فان سقوطه
 لا ينافي كرامة الظلمية وغير المكلف اولي بذلك
 اه و (في المص) في غير جميع وشارع ولم يعلم القاتل
 ولا عبرة بآلة القتل في هذه الصورة وانما يغسل
 لانه لا يدري اقل ظالما مظلوما عمدا ام خطأ
 زكركم الزاوي اه و

من القبر الا ان تكون الارض مغمورة ويكره وطئ القبر
 والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده
 (باب الشهيد)
 هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق او وجد
 في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية
 فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وشيابه الاما ليس
 من جنس الكفن كالفرس والحشو والخلف والسلاح ويزاد
 ويتقص مراعاة لكفن السنة وان كان صيبا امجنونا او جنبا
 او حائضا او نفساء يغسل خلافا لهما ويغسل ان قتل في المص
 ولم يعلم انه قتل عمدا ظلما وكذا ان ارتب بان اكل او شرب
 او عولج او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابى يوسف
 خلافا لمحمد اومضى عليه وقت صلاة وهو يعقل او اونه خيمة
 او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابى يوسف وقال
 محمد رحمه الله ان اوصى بأمر اخرى لا يغسل ومن قتل بجدة
 او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل لبغى او قطع طريق غسل
 ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا ويصلى على قاتل نفسه
 خلافا لابى يوسف

(وكم يعلم انه قتل الخ) قال في الهداية ومن وجب
 قتلا في المص غسل لان الواجب فيه القصاص
 فالدية تخف ان لم يطعم الا انه اذا علم انه قتل
 بمسبحة فخلل لان الواجب فيه القصاص
 اه و (خلافا لمحمد) لانه اعتبر اليوم الكامل او الليلة
 الكاملة (او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه حكم الاحياء بوجوب القصاص وهو
 مروي عن ابن بونيف ايضا اه وفي المحيط وغيره هذا
 اذا قتل من المعركة حيا) وما اذا قتل ثلاثا في الحيا
 قتلت لم يغسل لانه لم يجعل لاتصال الحيا
 اليه وكل ما ذكر انه ارتب ان اذا كان بعد
 انتهاء الحرب لا في الحرب والتكلم بكثيرا ثبات
 قيل بكلمة اه

(وكره ان يجعل وجهه الى وجهه) لما فيه من استقبال الصورة اه م
 ويجوز الصلاة فوقها) لان التلبية هي العزمة

ولهذا الوصل على جبل ابي قبيس جازت صلاته ولا بناء بين يديه ولكن بكره لما فيه من ترك التعظيم اه ق (هاشمي) وهو من يكون منسوب الى بني هاشم

وهم آل علي والعباس وآل عقيل وآل جعفر وآل الحارث بن عبد المطلب وسجيت في المن

ليس لهم فيها وقد اغناهم الله بالحس اه باقاني (شرط وجوبها) الماراد بالوجوب الفرض اذ لا شبهة في ثبوت ابل في تفاصيلها وهي

القطعي آقاني خسة اه (حول) لقوله عليه الصلاة والسلام لازكاة في مال حق يجوز عليه الحول اه ق (فارغ عن الدين) حالا كان او مؤجلا كقبلا كان فيه او اصلا وله مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين التذرو الكفارة اه ق

(وجاحته) كدور السكنى ونياب البدن واثان المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمه وسلاح الاستعمال وكب العلم لاهلها وآلات التخزين لاهلها لان المشغول بها كالمعدوم اه ق (ملكها تاما) بان لا يكون يد اقطاع في مال البكاتب الاصول فانه ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتابنا

(باب الصلاة في الكعبة)

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز * وكره ان يجعل وجهه الى وجهه ولو تحلقوا حولها وهو فيها جاز وان كان خارجها جازت صلاة من هو فيه اقرب اليها منه ان لم يكن في جاتيه * ويجوز الصلاة فوقها وتكره

* (كتاب الزكاة) *

هي تملك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه مع قطع النفقة عن المملك من كل وجه لله تعالى * وشرط وجوبها العقل والبلوغ والا سلام والحرية وملك نصاب حولي فارغا عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو تقديرا ملكا تاما * فلا تجب على مجنون ولا صبي وكافر وعملوك ولا على مالك نصاب لم يجعل عليه الحول ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضمائر وهو المفقود والساقط في البحر والمغصوب لا يئنه عليه ومدفون في برة نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان قد جحد ولا يئنه عليه بخلاف دين على مقرملى او معسر او مفلس

المذكور وقد عذبه المصنف بغير الصاحب في كتابنا (الاكراه) ق (ولامدون) لعدم الفراغ من الدين كالفرض وعن البيع والنفقة القضي بها وكذا دين العشر والخراج مانع عند ابي حنيفة ومحمد اه ق (ودين) كان قد جحد الخ ثم اقرعه عند قوم وفي الخبر بغير ما ذكر من جهالة المال الضمار اه م

(الآلدية الخ) لأنها ليست بدون حقيقة فلذا
 لا تصح الكتابة بدل الكتابة ولا تؤخذ الآية من
 تركه من مان من العاقلة لأنها ليست بدون
 حقيقة ولا بد من حقيقة أن الدين ليس بمال حقيقة
 حتى لو حلف أن لا مال له لا يحث به فيعتبر بدله
 أنه مال وليس بمال وهو للتجارة وليس لها أه
 باقاني
 (بينة) لأنها عبادة وهي لا تصح الآلدية أه باقاني
 (سقطت) لأن الواجب تزعم من النصاب فإذا
 أدى الكل فقد أدى الواجب ضرورة أه باقاني
 (وتكره الحيلة لا إسقاطها) لأنه امتناع عن
 الوجوب لا إسقاط الواجب ضرورة أه باقاني
 ان لا يجمل الا بطلان الحق الغير لا بد من عاصبا والفرار من
 العصبية طاعة وهذا أصح كذا في المخطوط على
 هذا الخلاف حيلة إسقاط النصفة أه ق
 (بطل كونه التجارة) لأنه نوى التزل وهو ليس
 بعمل فيصح وقال في الهداية لا اتصال البينة
 بالعمل فصح في ترك التجارة عمدا وان كان
 الأمر عدم ما لان ترك التجارة حقيقة مساكها
 للاستخدام وهو عمل كذا في الكافي أه

أو جاهد عليه بينة أو علم به فاض خلافا لمحمد رحمه الله في
 المفلس وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه * وفي المدفون
 في الأرض أو الكرم اختلاف * ويركى الدين عند قبضه فتحو
 بدل مال التجارة عند قبض أربعين وبدل مال ليس كذلك عند
 قبض نصاب وبدل ما ليس بمال عند قبض نصاب وحولان
 حول وقال يركى ما قبض منه مطلقا الآلدية والأرض وبدل
 الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول * وشرط أدائها
 بينة مقارنة للاداء أو لعزل المقدار الواجب * ولو تصدق بالكل
 ولم ينو هاسقطت ولو بالبعض لا تسقط حصته عند أبي يوسف
 خلافا لمحمد رحمه الله وتكره الحيلة لا إسقاطها عند محمد
 خلافا لأبي يوسف * ولو اشترى عبد التجارة فنوى استخدامه
 بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالبينة ما لم
 يبعه وكذا ما ورث * وان نوى التجارة فيما لم يملكه بهبة أو وصية
 أو نكاح أو خلع أو صلح عن قود كان لها عند أبي يوسف خلافا
 لمحمد رحمه الله وقيل الخلاف بالعكس * ولغاتعين الناذر
 للتصدق اليوم والدرهم والفقير
 * (باب زكاة السواثم) *

(كان لها) لأنها فازت العمل وهو القبول
 وان لم تقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة
 اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الاقبولة
 فهو كسبه فصح قرآن بينة التجارة فيه كالشرأه
 اهق
 (خلاف الجحد) لان البينة لم تصل بعمل التجارة
 (ولغاتعين الناذر الخ) اهق
 (السواثم) اهق
 (انصدق بكذا يوم الجمعة اهق)

(بالرى) كبرير الزاء الكذا وبالفتح مصدر اهق
 ساءها البيع والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها العمل والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها العمل والركوب فلا زكاة فيها وان

(وليس في اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين ساعة
فبيع وتبيع كان اربع اوقاف
وهما الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
فيه قال مالك والشافعي اوقاف
بعينه في الواحد ربع عشر مسنة او ثلث
وبالجواميس كالقمر حيث قالوا ان اسم البقر
يتناولها اوقاف الوارد في ذلك المقام وورد على هذا
الكلام اوقاف

وليس في اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين ساعة
فبيع وتبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها
مسنة وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان
تبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفي ستين تبعة وفي
سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر في كل
ثلثين تبعة وفي كل اربعين مسنة * والجواميس كالقمر

* (فصل) *

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين
سائمة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى
مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة * والضأن والمعز سواء * وادى ما يتعلق به
الزكاة ويؤخذ في الصدقة الثمن وهو ما تمت له
سنة منها

* (فصل) *

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما
فان شاء اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء قومها واعطى من
قيمتها ربع العشر ان بلغت نصابا * وليس في الذكور انخلص

(ثم في كل مائة شاة) ثبت ذلك بكتبه عليه السلام
وكتب عمرو بن بكر في هذا المقام
(خلافا لهما) لقوله عليه السلام ليس على المسلم
في فرسه وغلामه صدقة متفق عليه ولا يخرجه
في بارز ذكره الامام عن الدارقطني اوقاف
عند ابي حنيفة والجل ولو كانت
للعجالة وجب فيها زكاة المال لازكاة الخيل
اوقاف

(ان بلغت نصابا) قال في الكفاية لانصاب النسل
عند ابي حنيفة وقيل نصابا ثلاثة وقيل خمسة
وقال في الجبر ليس لها نصاب مقرر وهو الصحيح
اوقاف

(والفصلان) جميع فصل وهو ولد الناقة اهق
 (والجلان) بضم الجاء وقبل بكسر ما جمع حل
 ولد الغنم والفقر اهق
 (والعاجيل) جميع عجول بكسر العين وتشديد
 (والعاجيل) الفسوخة يعني عمل ولا القبر حين تضعه
 اهق (واحدة منها) لانه لو وجب فيها ما وجب في
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيها ما وجب في
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيها ما وجب في
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيها ما وجب في

اهق (والعوامل) المعدة لاشتغالها بالحاجة اهق
 (والعلوفة) فخرج العين التي تعطي العلف لعدم
 (والسوام اهق) وكذا لا تجب في السائمة
 (وكذا السائمة الخ) اهق
 (المشركة وان بلغت نصابا) اهق
 (كل منها نصابا) هذا اذا كانت مشتركة
 بالنصف وهو التبادر من العبارة فلو تفاوتت
 وبلغت حصه احد النصابا وجبت عليه اهق
 (واعلى منه) كسنته واخذ الفضل ينسب
 على المزكي اهق

شيء اتفاقا وفي الاناث الخلف عن الامام روايتان * ولا شيء
 في البغال والجير ما لم تكن للتجارة وكذا الفصلان والجلان
 والعاجيل الا ان يكون معها كبير وعند ابى يوسف رحمه
 الله فيها واحدة منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلوفة
 وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منها نصابا * ومن
 وجب عليه مسن فلم يوجد عنده دفع اذ في منه مع الفضل او
 اعلى منه واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي * ويجوز دفع
 القيمة في الزكاة والعشر والخراج والكفارات والنذور وصدقة
 الفطر * وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد الحلول وان هلك
 بعضه سقطت حصته ويصرف الهالك الى العفو أولا ثم الى
 نصاب يليه ثم وثم عند الامام وعند ابى يوسف يصرف بعد
 العفو الاقول الى النصب شائعا والزكاة تتعلق بالنصاب دون
 العفو عندهما وعند محمد رحمه الله بهما فلو هلك بعد الحلول
 اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد
 نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت
 مخاض وعند ابى يوسف خمسة وعشرون جرا من ستة وثلاثين
 من بنت لبون وعند محمد رحمه الله نصف بنت لبون وثمها

(وقيل الخيار للساعي) وهو المقوم من مباد
 عبارة الهداية حيث قال اخذ المصدق اعلى منها
 ورد الفضل او اخذوا منها واخذ الفضل الخ
 وقال في التباية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على
 ان انبهار المصدق وهو الذي يأخذ المصدق
 ولكن الصواب ان انبهار ما هو الا في الفقراء
 من حال المسلم ان يختار ما هو الا في الفقراء
 من حال المسلم ان يختار ما هو الا في الفقراء
 من حال المسلم ان يختار ما هو الا في الفقراء

(بعد الحلول) اي وان كان بعد الحلول من اربعين
 على الصحيح الى ان ينتهي كلامه من اربعين
 (ثم وثم) الى ان ينتهي كلامه من اربعين
 عشر وثم فاربعة تصرف الى العفو واحد عشر
 الى نصاب يلي العفو وخمس الى نصاب يلي هذا
 النصاب حتى يبلغ اربعين شيئا وقس عليه اذا
 هلك خمس وعشرون او ثلاثون اهق

(أو العروض) مع عرض فضيلته وهو مناع
 الدنيا وليس عسر ادخاله لعمومه وانما المراد
 العرض بالسكون وهو مناع لا يدخله كمال
 ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا غصا كذا في
 الصالح اه في كل عشر من الدراهم سبعة
 (وما تادهم) سبعة اجزاء من الاجزاء التي
 مثايل فالدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي
 يكون مثايل التمثال منها عشر اكل درهم نصف
 مثقال وخمسة اه لافي العجيج ان التي صلي
 الله عليه وسلم قال ليس فنادون نيس اوقى
 صدقة والاوقية اربعة اربعون درهما او لاري
 اوداودين حديث طويل اخره فاذا كان له
 عشرون دينار او مال عليها الحول فخير نصف
 دينار وما زاد فخير بذلك اه يا فاني

٥٤

وبأخذ الساعي الوسط لا الاعلى والادنى * ولو اخذ البغاة
 زكاة السوائم او العشر او الخراج يفتى اربابها ان يعيدوها
 خفية ان لم يصرفوها في حقها الا الخراج

* (باب زكاة الذهب والفضة والعروض) *

نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها
 ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه
 وقالا ما زاد بحسابه وان قل * والمعتبر فيهما الوزن وجوبا
 واداء وفي الدراهم وزن سبعة مثاقيل * وما غلب ذهبه
 او فضته فحكمه حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب
 غشه تعتبر قيمته لا وزنه وتشرط نية التجارة فيه كالعروض *
 وتجب في تبرهما وحليهما وآيتهما وفي عروض تجارة بلغت
 قيمتها نصابا في احدهما تقوم بما هو اضع للفقراء وتضم قيمتها
 اليهما المثل النصاب ويضم احدهما الى الاخر بالقيمة وعندهما
 بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله
 وحكمه * وتقصان النصاب في اثناء الحول لا يضر ان كل
 في طرفيه ولو عمل ذونصاب لسنين او لنصب صح * ولا شيء
 في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم ما على الرجل

(تعتبر قيمته) ان بلغت نصابا ونوى به التجارة
 وجبت فيه الزكاة والا فلا اه بنى
 (وحليهما) لما روى عن عمر بن شعيب عن ابيه
 عن جده ان امرة اتت رسول الله وفي يديها
 ائنة لها وفي يدي ائنة رسول الله وفي يديها
 ذهب فقال رسول الله انعطس في زكاة هذين
 قالت لا قال ايسرك ان يسورك الله يوم
 القيامة يسورك ان تارخعتيها والقتهما الى
 رسول الله وقالت هما لله ورسوله قال التوى

اسناده حسن اه يا فاني
 (التغلي) تغلب بـ كسر اللام اخترازا عن نوال
 والنسبة اليها تغلي فتح اللام اخترازا عن نوال
 من نصارى وريما قالوا يا اكسر ونحو ان تغلب قوم
 يا فاني

(لأخذ صدقات التجار) وجميعهم من
 الصدقات وقطاع الطريق وكما يأخذ العائش
 صدقات الأموال الظاهرة بأخذ صدقات
 الأموال الباطنة التي تكون مع التاجر لان حق
 الأموال في البراري محفوظة بحسبة الإمام
 اهـ بنى (ان يبلغ ماله نصاباً) اما الذي فلا يأخذ
 منة للحسبة ومادونه لا يحتاج اليها ولانه
 قليل فيفضى لا يحتاج اليها ما يلحقه مأمنه
 اهـ بنى لانه مقوض اليه فيه واخذ العائش

(باب العاشر)

هو من نصب على الطريق ليأخذ صدقات التجار من المسلم ربع
 العشر ومن الذي نصفه ومن الحربى تمامه ان بلغ ماله نصاباً
 ولم يعلم قد رما يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا
 الكل لا يأخذ بل يترك له قدر ما يلحقه مأمنه وان كانوا
 لا يأخذون شيئاً لا يأخذ منهم شيئاً ولا من القليل وان اقربان في
 بينه ما يكمل النصاب * ويقبل قول من أنكر تمام الحول
 او الفراغ من الدين او ادعى الاداء من الفقراء بنفسه في المصر
 في غير السواثم او الاداء الى عاشر آخران وجد عاشر آخر مع
 يمينه * ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه
 خارج المصر ولا في السواثم ولو في المصر * وما قبل من المسلم
 قبل من الذي لا من الحربى الا في قوله لانه هي ام ولدى
 وان مر الحربى ثانياً قبل مضى الحول فان مر بعد عوده الى
 داره عشر ثانياً ولا فلا * وبعض قيمة الجز لقيمة الخنزير وعند
 ابي يوسف ان مرهما معا عشرهما * ولا بعشر مال ترك في
 المصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون الا ان كان
 لادين عليه ومعه مولا * ومن مر بالخوارج فعشره عشر

اهـ بنى (نفسه) منه لا يخلو في حيايته اهـ بنى
 (في غير السواثم) فلا يصدق في المدعى الفقراء
 لان حق الاخذ السلطان فيقع ما يأخذ زكاة
 هو الصحيح وما اذا قال السلطان فيقع ما يأخذ زكاة
 ولم يبق للساعي عليه سبيل لان الزكاة
 حق الفقراء قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الخ بلام الملك وقد وصل الحق
 الى مستحقه فتبرأ منه كالشترى من الوكيل
 اذا اوفى الثمن للوكيل اهـ بنى

(مع يمينه) لانه ادعى وضع الامانة موضعها
 وان لم يكن في تلك السنة عاشر آخر لا يصدق
 لان الامين اذا اخبر بما هو محتمل لا يصدق
 اخبر بما ليس محتملاً كذب يمين لانه قد ظهر
 كذبه هنا يمين فلا يصدق اهـ بنى (اي اذا ادعى الاداء
 ولا يقبل في ادائه الخ) اي اذا ادعى الاداء
 من الأموال الظاهرة او من الأموال الباطنة
 بعد الاخراج الى السفر فانه لا يصدق ويضحي
 عندنا لان صدقات الأموال الباطنة بعد الاخراج من
 وصدقات السفر بأخذها العائش فلو قبلنا قوله
 مصر الى السفر لا يجوز عنه لانه ادعى ان
 فدهوكل احد لا يجوز عنه لانه ادعى ان
 لا تؤخذ صدقة ابدا اهـ بنى

(باب الكاز) من الكز وهو الابن لثقة قال
 رزق محمد في الارض اذا شئت وشرعاً هو اسم
 لما يكون تحت الارض خلقه اودقه العباد
 فلولا يسي معدنا والثاني كزنا قاله العبي
 فالاول جامع الصغير للزوي والبدائع الكفر
 وفي شرح نواديس الكز انا باقاني
 مال دقته نواديس الكز رسول الله
 خلق الارض والارض في الارض لان في
 حقيقة في المعدن ويجازي الكز لان في
 (الجنة قال فيه) روى انه سئل عليه على طريق
 عن الكز قال فيه وفي الكز انفسه وكان غنمة
 معني الثقة لانه استولى عليه على طريق
 القهر وهو على حكم ملك الكفرة وكان غنمة
 اخذته قوته نفسه وسواه كان الواجد
 اوجدوا مسلماً اودقها كبر الوصفها لما روي
 من الحديث اه باقاني

ثانيا

(باب الكاز)

مسلم اودى وجد معدن ذهب اوفضة او حديد او رصاص
 او نحاس في ارض عشر أو خراج اخذ منه خسه والباقي له
 ان لم تكن الارض مملوكة والا فلها كلها * وما وجدته الحربى
 فكله في * وان وجدته في داره لا ينجس خلافا لهما وفي ارضه
 روايتان * وان وجد كز فيه علامة الاسلام فهو كاللقطة
 وما فيه علامة الكفر خس وباقيه له ان كانت ارضه غير مملوكة
 وان كانت مملوكة فكذلك عند ابى يوسف وعندهما باقيه لمن
 ملكها اول الفتح ان علم والا فلا قصى مالك عرفت به في
 الاسلام وما اشبهه ضربه يجعل كافرا في ظاهر المذهب وقيل
 اسلاميا في زماننا * ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد في
 صحرائها ركازا فكله له وان وجدته في دار منارده على مالكها
 وان وجد دركاز متاعهم في ارض منها غير مملوكة خس *
 وباقيه له ولا خس في نحو فيروزج وزبرجد وجد في جبل *
 ويخمس زئبق لالولو وعنبر وعند ابى يوسف بالعكس

(باب زكاة الخراج)

(وفي ارضه روايتان) عن ابى حنيفة في رواية
 عنه لا ينجس كادار فانها مملوكة بالشرع
 او بالهبة او الارث ولا خس في المملوكة بهذه
 الاسباب فكذلك في الارض لانها مملوكة بهما وفي
 رواية خس وان الدار ملكك خالصة عن الموت
 الرواية ان الدار ملكك في الدار فخلصة لا تعتبر في ثمنها
 حتى قالوا لو كان في الدار فخلصة لا تعتبر في ثمنها
 ولا خراج فيها والارض ملكك مشغولة بها ولهذا
 يوجب العشر والخراج فيها انفس اتفاقا فاه بنى
 الارض المباحة يجب فيها العشر لان تلك الثقة صارت مملوكة بما في
 (ان علم) لان تلك الثقة صارت مملوكة بما في
 بطنها الصاحب الحبيطة ولا يخرجه بالبيع لم يخرج
 عن ملكه كن باع سمكة وفي بطنها دابة تكون
 الدرة للبايع بخلاف المعدن لانه من اجزاء
 كذا في شرح الجميع والهداية وغيرهما

(العش) وقت وجوب العشر عند أبي حنيفة
 إذا ظهر الثمر وعند أبي يوسف إذا درل وعند
 محمد إذا جله في الحصاد وعنه الخلاف تظاهر
 في وجوب الضمان بالانلاف وما تلف من
 الخارج ما خرج من الأرض ساقط ولا يأكل
 المالك بغير صنعه فالعشر ساقط ولا يأكل
 (بلا شرط نصاب) باقاني
 طبيا ما كسبتهم وقوله عليه السلام فيما يفت
 السماء والقيم العشر وما يفتي بأن نصف العشر
 اهـ بقى

(ولا شيء في حطب الخ) وبزر البطيخ والقشاش
 والصنع والعطران ونحو ذلك ففي ما إذا أخذ
 أرضه قصبة أو محيط يجب العشر وكذلك
 في نصب السكبر والذرة والعصف والكان وبزرة
 ونحوها اهـ بقى
 (وفي العسل العشر الخ) لان الحمل تناول من
 الانوار والثمار وفي العشر ولا شيء في المأخوذ
 من أرض الخراج فلا يجمع العشر والخراج
 في أرض واحدة اهـ باقاني

في ما سقته السماء أو سقى سحبا أو أخذ من ثمر جبل العشر
 قل أو كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندهما انما يجب في ما سبق
 سنة إذا بلغ خمسة أوسق وللوسق ستون صاعا وما لا يوسق فإذا
 بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق عند أبي يوسف
 وعند محمد يجب إذا بلغ خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه
 فاعتبر في القطن خمسة أحوال وفي الزعفران خمسة أمان *
 ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف *
 وفي ما سقى بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل رفع
 مؤن الزرع * وفي العسل العشر قل أو كثر إذا أخذ من جبل
 أو أرض عشرية وعند محمد إذا بلغ خمسة أفرق والفرق ستة
 وثلاثون رطلا وعند أبي يوسف إذا بلغ عشرين قرية *
 ويؤخذ عشرين من أرض عشرية لتغلي * وعند محمد رحمه الله
 عشر واحد ان كان اشتراها من مسلم * ولو اشتراها منه ذمي
 أخذ منه العشران وكذا لو اشتراها منه مسلم أو أسلم هو خلافا
 لأبي يوسف وقيل محمد معه * وعلى المرأة والصبي منهم ما على
 الرجل * ولو شري ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج وعند
 محمد تبقى على حالها وان أخذها منه مسلم بشفعة أوردت على

(عشر من قرية)
 وكان مأخوذا من أرض العشر فولا واحدا
 وفي المأخوذ من الجبل روايتان عنه وانما قدر
 بذلك لان بني نضارة كانوا يؤذون الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذلك وفي رواية عنه
 خمسة أمان اهـ بقى
 (ويؤخذ عشرين الخ) لاجماع الصحابة على ذلك
 حتى أو قبول الجيزة ورضوا بضعف ما يؤخذ
 من السبلين وقال عمر هذه جيزة تموها ما منهم

١٥
 (بشيء أوردت على البائع)
 الشفع في الأولى وفساد البيع في
 الثانية فلا ينقطع حق المسلم
 بوجود مستحق الزكاة
 كالغلي
 مؤونة الأرض ويجب عند أبي حنيفة عشرين
 (بشيء على حالها) أي عشرية كما كانت لان العشر
 من السبلين وقال عمر هذه جيزة تموها ما منهم
 (بشيء أوردت على البائع)
 الشفع في الأولى وفساد البيع في
 الثانية فلا ينقطع حق المسلم
 بوجود مستحق الزكاة

(الاحد عوده) لتأديته الى النبي بالكسر والقصر
 هو عليه السلام لا في الصدقة اي لا تؤخذ
 في السنة من اهل بيت
 ما يحضه في الاثنين يجب على كل واحد من
 ما يحضه عند هلا عدها عنده اهل بيت
 الشر بكن صحتهم عند عدد دخول
 ميني على صحتهم بلافق (الح) هو الصحيح وعند
 (وصح قديهما بلافق) يجوز تجليها بعد دخول
 خلف بن اوب جواز تجليها بلافق قبل
 رمضان لاقبله لا غاصقة الفطر ولا فطر قبل
 للشروع في الصوم وقبل جواز تجليها
 في النصف الاخير من رمضان وفي الشهر الاخير
 اهل بيت

(افضل) لبعده عن الغلاف فيه تجليها
 الحاجة واليقين افضل من البر اهل بيت
 (كتاب الصوم) اخوه من الزكاة مع وجوبه على
 جميع المكلفين وان ذلك قدمه محمد عليهما
 للقرآن وعبد بن عليه السلام في الاسلام على
 نبي اهل بيت

(معنية) نقض طرده بانسائك الحائض
 والنفساء فانه يصدق عليه ولا يصدق المحدود
 وعكسه الشرعي ولا يصدق في النهاية امساك الحائض
 الصوم الشرعي ويجعل في النهاية امساك الحائض
 المعصية مفسدا للعكس واكل الناسى مفسدا
 والنفساء مفسدا ما وردنا اهل بيتي
 للطرده والعقبة ما اوردنا اهل بيتي
 (صوم المندور) قد اضطرب كلام المؤقتين
 في صوم التذور والاكفارة لان كلاهما واجب على
 ما في الهداية والوقاية ونسبهما المص وكلاهما
 فرض على ما في الجمع والبدائع صدر للتسبب والاكفارة
 فرض والتذور واجب على ما في الزبلي وبالعكس
 على ما في ابن شقلا اهل بيتي

للتجارة ولا عن عبد آتي الا بعد عوده ولا عن عبد او عشرين
 بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة ما يحضه من الرأس
 دون الاشخاص ولو بيع بخيار فعلى من يتقرر الملك له * ويجب
 بطلوع فجر يوم الفطر من مات قبله او اسلم بعده او ولد بعده
 لا تجب فطرته وصح تقديمها بلافق بين مدة ومدة ونذب
 اخر اجها قبل صلاة العيد ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع
 من بر أو دقيقه او سويق او صاع من تمر او شعير والزيب كالبر
 وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام * والصاع
 ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو عدس او بيج وعند
 ابي يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر صاع
 خلافا لمحمد ودفع البر في مكان تشتري به الاشياء فيه افضل
 وعند ابي يوسف الدراهم افضل

*(كتاب الصوم) *

هو ترك الاكل والشرب والوطئ من الفجر الى الغروب مع
 نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس * وصوم
 رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء * وصوم
 المنذور والاكفارة واجب وغير ذلك نفل * وصوم العيدين وايام

الطهارة والتعقيب ما اوردنا اهل بيتي
 (صوم المندور) قد اضطرب كلام المؤقتين
 في صوم التذور والاكفارة لان كلاهما واجب على
 ما في الهداية والوقاية ونسبهما المص وكلاهما
 فرض على ما في الجمع والبدائع صدر للتسبب والاكفارة
 فرض والتذور واجب على ما في الزبلي وبالعكس
 على ما في ابن شقلا اهل بيتي

(بل عما نواه) لان تعيين النذر لم يعتبر فيما يرجع الى حق صاحب الشهر اه في
 (وعندهما عن الشرع اه في) لان الرخصة لا مشقة
 رعاية بنية فاولى ان يجوز رعاية دينه وهو ان
 (الابنية الخ) من انما يطلوع الفجر والتعبد في وقت من الواجب
 فالحصر في السبيل في الكل افضل اه في
 والتبني في السبيل (فنده في مطلق ثبوته في حق الرافق
 وبرؤية هلاله) شرط الثبوت ومسألة الرافق
 وغيره وسأق في لقوله عليه السلام
 (ولا يصام يوم الشك) لقوله عليه السلام
 من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ولان
 فيه تشبها بأهل الكتاب فانهم سم زادوا في مدة
 الصوم فان ظهر انه من رمضان اجزأ لانه
 نوى عن رمضان وقد كان من رمضان فقطع عن
 المستحق وان ظهر انه كان من شعبان كان تطوعا
 اه في

التسريق حرام * ويجوز اذا آرمضان والنذر المعين بنية من
 الليل والى ما قبل نصف النهار لاعنده في الاصح وبمطلق التنية
 وبنية النقل وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم
 لا النذر المعين بل عما نواه * ولو نوى المريض او المسافر فيه
 واجبا آخر وقع عما نوى عنده وعندهما عن رمضان *
 والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار * والقضاء والنذر
 المطلق والكفارات لا تصح الابنية معينة من الليل *
 ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين * ولا يصام
 يوم الشك الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعتاده
 والا في صوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار * وكره
 صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان
 رمضان فعنه والا فعن نفل او عن واجب آخر وصح في الكل
 عن رمضان ان ثبت والاثم نوى ان جزم ونقل ان رد ودان
 قال ان كان رمضان فانا صائم عنه والا فلا لا يصح ولو ثبت
 رمضان بنية ولا يصير صائما * واذا كان بالسما علة قبل في هلال
 رمضان خبر عدل ولو كان عبدا او اثنى او محدودا في قذف تاب
 ولا يشترط لفظ الشهادة * وفي شهادة الفطروذى الحجة شهادة

(ارعن واجب آخر) لما روينا لانه دونه
 في الكراهة لعدم التشبه بأهل الكتاب اه في
 (والافض نقل الخ) للتردد وقال والافض
 غيره لكان اوضح اه في
 (والا فافوى) اي ان لم يثبت انه من رمضان
 في بنية واجبا كان او فلا اه في
 (ان جزم) في بنية واجبا كان او فلا اه في
 (لا يصح) لانه لم يقطع عن بنية فصار كما اذا
 نوى انه ان وجد غذاء ففطر وان لم يجد يصوم
 اه في
 (ولا يشترط لفظ الشهادة) في ظاهر الرواية لانه
 خبر لا شهادة اه في

(ومن رأى هلال رمضان الح) اما الاول فلهذا
سبب الوجوب واما الثاني فقول عليه السلام
الصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون
رواه اودود والترمذي اه في وقت الغروب ولا عبرة
(ويجب على الناس الح) وقت الغروب ولا عبرة
برؤية الهلال عند ابي حنيفة ومحمد وهو
لليلة المستقبلة عند ابي حنيفة ومحمد وهو
المختار اه في اي وجب التماس الهلال في
الاخيرين من رمضان المطالع واكثر المناهج
(ومن رمضان) اي وجب التماس الهلال في
في التاسع والعشرين من رمضان المطالع
(وقبل مختلف باختلاف المطالع) قال صاحب الدرر
على الاول وقال الزيلعي الاشبه ان يعتبر
كما في اوقات الصلوات قال صاحب الدرر
ويؤيده ما في اول الصلاة ان صلاة العشاء
والوتر لا يجب لفقد وقتها قول هذا على قول
البعض اختاره في الخلاصة وصاحب الكفاية
واختار غيرهما الوجوب وبرحمته ابن الهمام اه في

حرين او حرين بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى
وان لم تكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم
بخبرهم وفي رواية يكتفي باثنين وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان
جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلاثين
ولم يروه حل الفطران صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد
لا يحل ومن رأى هلال رمضان والفطر ورده قوله صام
وان افطر قضى فقط * ويجب على الناس التماس الهلال
في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان واذا ثبت
في موضع لزم جميع الناس وقبل يختلف باختلاف المطالع
(باب موجب الفساد)

يجب القضاء والكفارة ككفارة الظهار على من جامع
او جموع في رمضان عمدا في احد السبيلين او اكل او شرب
عمدا غداً او دواً او كذا الواحتم واغتتاب فظن انه فطره فاكل
عمدا * ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان * ويجب القضاء فقط
لو افطر خطأ او مكرها او احتقن او استعط او أقطر في اذنه
او داوى جاقفة او أمة فوصل الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع
حصاة او حديدة او استقاء ملي فقه او تسحر بظنه ايلا والفجر

(على من جامع) ادما جازل ولم ينزل وروى
الحسن عن ابي حنيفة عدم وجوب الكفارة
بالجامع في الدبر اعتبارا بالخذ والعجم الاول
لقضاء الشهوة على الكمال وان ارقت المرأة
زوجها على السهر فسد في الكمال وان ارقت المرأة
زوجه على السهر فسد في الكمال وان ارقت المرأة
في فتاوى لا يتصور الا بالذلة والانتشار وذلك
لان الجامع لا يتصور الا بالذلة والانتشار وذلك
والانتشار مما لا يليك وعليه القوي اه في
(او اكل او شرب عمدا) ولورأى هلال شوال
وعن ابي حنيفة ان مدة الصوم قد انتهت فانظر
في الشهرين فلاليلة الماضية وان رأى القمر قدام
فالمستقبلة وتفسير التقديم لان سيرة السيرة الى الشرق
فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في
جهة الشرق اه في فتاوى

(وعندهما يجب الكفارة ايضا) ان اكل قبل
 الزوال وبعد لا تقدر المصنف في تركه محل
 الخلاف لهما انه تقويت اما يستقيم فيما لا يسدري
 ان التفويت بالشبهة وقال زفر صومه صحيح في الحالات
 بناء على اصله ان رمضان يتأذى بفقرتها في
 عدم المباشرة قال ادم الجاه في الغيبس ولو لم يجد
 حتى امضى عليه القضاء هو المختار لانه وجد
 معنى الجاه على ما قلناه في
 المباشرة على ما قلناه في
 (خلافا لابي يوسف) وقيل محمد معه والاطهر
 انه مع الامام وبني الخلاف على وجود المنفذ
 بين المثانة والجوف وعدمه والاطهر العلم
 والتبول بطريق الطبيعة ودفعها البول ثم ينطبق
 بفتح بقوة الطبقة لا موجب للانفتاح وهذا الخلاف
 وفي حالة الصب لا موجب للانفتاح وهذا الخلاف
 فيما اذا وصل الى المثانة وما اذا كان في نصيبه
 الذي لا يفطر اتفاقا كما لحدثاه في

طالع او افطر بطن الغروب ولم تغرب او اكل ناسيا قطن انه افطر
 فأكل عمدا او صب في حلقه نائما او جمعت نائمة او مجنونة
 او لم ينو في رمضان صوما ولا فطر او كذا الواجب غيرنا وللصوم
 فأكل وعندهما يجب الكفارة ايضا * ولو اكل او شرب
 او جامع ناسيا لا يفطر وكذا الونام فاحتمل او انزل بنظر او اذهن
 او اكحل او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القيء او ثقباً قليلا
 او اصبح جنباً او صب في اذنه ماء وكذا الوصب في احليله دهن
 او غيره خلافا لابي يوسف وان دخل حلقه غبار او دخان
 او ذباب لا يفطر * ولو مطر او ثلج افطر في الاصح * ولو وطئ
 ميتة او بهيمة او في غير السبيلين او قبل او لمس ان انزل افطر
 والا فلا * وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصة قضى
 وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرجته ثم اكله ولو اكل سمسة
 من الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا * والقيء على الفم
 ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف رحمه الله وان كان قليلا
 لا يفسد وعند محمد رحمه الله يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير
 وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلك والقبله
 ان لم يأمن على نفسه لان أمن ولا الكحل ودهن الشارب

(او في غير السبيلين) لا تقدر الا بالسرورة وكذا
 الاستمتاع بالكف كما تقدم اه في
 (ان انزل افطر) وقضى ولا كفارة لنقصان
 الجناية لعدم العمل المشتكى في الميتة والبهيمة
 ولعدم صورة الجاه في الباقي اه في
 (وان كان دونها لا يقضى) لعدم انقضاء السرورة
 اخرج من فيه ثم اكله ولا كفارة لان النفس
 تتعاقب ولو اكل سمسة اوجبه حنطة

على ما في الخلاف اه في
 (وكره ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم
 على الانفساد في الخيانة ان كان زوج المرأة
 اودى الى الامه سبي الخلق لا يكره ذوقها في
 التخنيس هذا في القرص واما التطوع فلا يكره
 الذوق لان الاضطرار فيه يعذر مباح اخفا وكذا
 غير العذر وفي رواية من ابي حنيفة لا يأمن الصائم
 بذوق العسل والطعام يعرف جوده ويرد به
 كذا يفتن وقوله بلا عذر يرجع الى
 الذوق اه في

(لا يستحب السحور) قال صاحب المطالع
 السحور بالفتح اسم ما يؤكل في السحور بالضم
 اسم الفعل واشهر المراد هنا الفعل فيكون
 اسم الفعل لقوله عليه السلام تسحروا
 بالوجهين والضم والفتح اهـ
 بالضم على الصحيح اهـ
 فان في السحور ركنا اهـ
 (فصل) هو في بيان وجوه الاعتذار بالبيحة للاظهار
 وما يتعلق بها والاصل فيها المشقة فلذا قال يباح
 له ن
 (ارريض خاف زيادة مرضه) اوتنا خبره كيف
 (ارريض خاف المرض ومقيم خاف الهلاك
 او كما وكذا) خاف المرض ومقيم خاف الهلاك
 وخادمة خاف الضعف وعن ابى حنيفة كل
 مريض يباح له الصلاة فاعذر الاباس له ان يفطر
 والاول ظاهر الرواية وفي المتن الاعتذار
 البيحة للاظهار سنة الفرض والمرض الذي
 يزداد ويتأخر برفه وجعل المرأة وارضاعها اذا
 اضرب بالاول والعطش الشديد والجوع الذي
 يخاف منه الهلاك اهـ ن

والسواك ولو عشيا ومضع طعام لا بد منه لطفل ولا الحجابة
 ويكره عند الامام الاستنشاق للتبريد وكذا الاغتسال
 والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند ابى يوسف رحمه الله
 وقيل تكره المضمضة لغير عذر والمباشرة والمعاقبة والمصافحة
 في رواية * ويستحب السحور وتأخيرها وتجميل الفطر

فصل

يباح الفطر لمرض خاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه
 احب ان لم يضتره ولا قضاء ان ما تا على حالهما * ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره ولا يفقد الصحة والاقامة
 فيطعم عنه وليه لكل يوم ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا
 لزوم وان تبرع به صح * والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة
 كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي * وقضاء
 رمضان ان شاء فزقه وان شاء تابعه فان أخره حتى جاء آخر
 قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه * والشيخ الفاني اذا عجز عن
 الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه
 القضاء * وحامل او مريض خافت على نفسها او ولدها تفطر
 وتقضى بلا فدية ولا كفارة * ويلزم صوم نقل شرع فيه

(الكل يوم) اي من الايام التي افطر فيها كالقطرة
 نصف صاع من زراوة صاع من غيره اهـ ن
 (فطر ويطعم) لقوله تعالى وعلى الذين
 لا يطيقونه فدية زلت فيه ياجاع الحجابة اي
 لا يطيقونه جندف لا كافى قوله تعالى بين الله
 كلام ان تضلوا الى ثلاث اضعاف لثقل وضعه
 (او مريض) ان تعنت الارضاع لتقدم وضعه
 اول عدم القدرة من الابد على الاستنجار او لعدم
 اخذ الولد يدى غيره اهـ ن
 (بلا فدية) لانه فطر بعذر وانما انفى الفدية مع
 باختلاف الشافعي فيما سأل عليه مع وجود الفارق
 في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم
 لثقلها عندنا بالشيخ على خلاف القياس
 في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم
 لثقلها عندنا بالشيخ على خلاف القياس

ولا كفارة فيها) اي في المسألين المذكورين
للشبهة في اوله واخره كالحديث بسبب العقد
اه في

وجد مامضى (فرض مامضى) وصام ما اتى لان السبب قد
فائدة وهو التبر والاهلية بالذمة وفي الوجوب
في آتائه بخلاف المستوعب لانه يخرج في آتائه
فلا فائدة كذا في الهداية وهو ظاهر الرواية
اه في

الاف الايام المنية ولا يساح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له
بعذر الضيافة ويلزم القضاء من افطر * ولو نوى المسافر الفطر
ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كما يلزم
مقيما سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما * ومن اغنى
عليه اياما قضاها الا يوما حدث فيه او في ليلته * ولو جئ كل
رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى مامضى سواء بلغ
مجنونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم
كافر او اقام مسافرا وطهرت حائض في يوم من رمضان لزمه
امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الاخيرين
(فصل)

نذر صوم يومى العيد واما التشريق صح وافطر وقضى وكذا
لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة
لوصامها * ثم ان نوى النذر فقط او نواه ونوى أن لا يكون يمينا
او لم ينوشيا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا
كان يمينا فحسب فجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء
وان نواهما او اليمين فقط كان نذرا او يمينا فجب القضاء
والكفارة ان افطر وعند ابى يوسف نذر في الاول يمين في الثاني

اي اليوم الذي حصلت الاهلية في اول اليوم وهو
ثم الكلا لعدم الاهلية في
السبب في الصوم اه في
اه في (وافطر) فخصا من المعصية اه في
اه في (وقضى) لانه ادى كما التزم ولو نذر صوم سنة
اه في (لو صامها) لانه ادى كما التزم ولو نذر صوم سنة
اه في (وشرط اتباع) ففطر بغير اتباع بقدر الامكان وبعد
اه في (موصولة) فخصا من المعصية ولو لم يشترط اتباع
اه في (لو افطر) فخصا من المعصية ولو لم يشترط اتباع
اه في (يقضى خمسة) ولا بين يوما ولا يجزئه صيام
الخمسة اه في

(وان نواهما) اي النذر واليمين اه في
(يجب القضاء والكفارة) للخبير بترك الصيام اه في
(في الاول) وهو ما اذا نواهما ترك جميعا الصيغة
النظام وخصا ثانيا عن جميع الحقيقة والجزاء
في الكلام فوجب القضاء ولا كفارة وفي الثانية
بالعكس اه في
(يعني في الثاني) وهو ما اذا نوى اليمين لاعتباره
الموجب وفيه ترك اعتبار الصيغة اه في

(الاعند محمد) فلا يلزم الاتمام لان اقله ساعة
عنده اه في
عن ابن خنيفة لان وقته العمر نظر الى الحمال
في قضاءه الانسان فكان كالصلاة في وقتها يجوز
تأخيرها الى آخر العمر كما يجوز تأخيرها الى آخر
وقتها ولا يبي بوضوء السنه فالوقت الصلاة
بجلاف وقت الطريق) وهو الصحيح اه في
(مع امن الجباع وهو من حرم عليه في نكاحها بسبب
ابن نجباح) وهو من حرم اه في
قراءة اورضاع او صاهرة اه في
(غير مجبى ولا فاسق) لانها يعتقدان ابا حنيفة
نكاحها وينتظر في المرأة ان لا تكون معتقة
اه في

صححت ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الاعند محمد
رحمه الله

* (كتاب الحج) *

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمر مرة على الفور خلافا لمحمد رحمه الله
بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدرة زاد وراحلة
ونفقة ذهابه وايابه فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة عياله
الى حين عوده مع امن الطريق وزوج او محرم للمرأة ان كان
بينها وبين مكة مسافة سفر ولا نتج بلا احدهما وشرط كون
المحرم عاقلا بالغ غير مجوس ولا فاسق ونفقته عليها ونتج معه
حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلا حرم صبي او عبد فبلغ او عتق
فغنى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض
صح بخلاف العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف
بعرفة وطواف الزيارة وهما ركنا * وواجبه الوقوف بمزدلفة
والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر
للا تاقى والخلق او التقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها
سنن وآداب * واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من

(فحفي) اي فحى احدهما على الحجاب اني
بافعله اه في
(صح) فان احرامه لازم لكونه بالفا عاقلا
ولا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وانما
طريق خروجه اداء الاضال اه في
(وهو شرط) بالجمع الامه لان كل عبادة لها
تحليل فلهذا احرام كالصلاة اه في
(بمزدلفة) سميت به لان آدم ارضها فيها
فيما قيل لان الواقفين يزدلفون الى الله تعالى
وتسبي جمع الاجتماع لانهم يتقدمون فيه عن القتال
للجمع بين المغرب والعشاء اه في
(وذو القعدة) لانهم يتقدمون فيه عن القتال
لجمع بين المغرب والعشاء اه في
(ونه من الاشهر الحرم وهو يفتح القاف
كسرهما

اه في
على المنه وحي صاحب المطالع كسرهما

(من ذى الحجة) لانهم يحجون فيه وهو بكسر
 الحاء وسكوتها قال النحاس جمعها ذوات
 القعدة وذوات الحجة قال وحكي الكوفون
 الماء ولات القعدة وسكوتها في الجمع
 مضى اولات القعدة جازز التحرير اه
 ذات القعدة وهو جازز التحرير اه
 (واللبنين يلم) اي انطاس يلم في الحجة وهو
 واللايين وقيل يلم بالهجرة موضع الباء وهو
 جبل من جبال تهامة على من جلتين من مكة
 (وهو افضل) لانها اكثر تفضلاً هذا الفصل
 للظافة فتزعمه الحائض والنفساء ولا ينوب
 عنه التيمم عند عدم القدرة على الماء قال
 (وينطبق) بآي طيب شاة خلافاً لحديثي
 (ويصل ركعتين) افعله عليه السلام وانما يقل
 شيئاً كما في الوقاية وغيرها للصوم اه

ذى الحجة ويكره الاحرام له قبلها * والعمرة ستة * والمواقيت
 للمدنيين ذو الحليفة وللشاميين بحفة وللعراقيين ذات عرق
 وللنجديين قرن وللبننيين يلم لاهلها ولن حترها * ويحرم تأخير
 الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة * وجاز التقديم وهو افضل *
 ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم * ووقته الحل
 وللمكي في الحج الحرم وفي العمرة الحل

(فصل)

واذا اراد الاحرام نذر ان يقيم انظفاره ويقص شاربه ويحلق
 عاتيه ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداء
 جديدين ابيضين وهو افضل ولو كانا غسيلين اوبس ثوبا
 واحدا يستقر عورته جازز ويتطيب ويصلي ركعتين فان كان
 مفردا بالحج يقول عقبيهما (اللهم اني اريد الحج فيسره لي
 وقبله مني) وان نوى قبله اجراً ثم يلبي فيقول (لبيك اللهم
 لبيك لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لاشريك لك) ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فلذا لبي نلوا قد
 احرم فليترك الرفث والفسوق والجدال وقتل صيد البر
 والاشارة اليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر

(يقول تحسبها اللهم الحج) لان آداه في امكانه
 متباعدة فلا يخلو عن مشقة ويطلب تقبله
 كما طلبه ابراهيم واسماعيل عليهما السلام
 اه
 (الرفث) وهو الجماع وقيل ذكره مجزئاً
 النساء وقيل الفحش من الكلام اه
 (والفسوق) الخروج عن طاعة الله تعالى
 والجدال) وهو الخصام مع الرقيق والمكاري
 والاصل فيه قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق
 اه
 (وقتل القمل) لان فيه ازالة الشعث بخلاف
 قتل البعوض على ما سيجي اه

(وستر رأسه الخ) لما روى مسلم والنسائي ابوري
 وابن عباس ان رجلا وقف عند راحلته وهو محرم
 فبات فقال رسول الله عليه السلام ولا تغسلوه
 بقاء وسدروا رؤسهم ولا تغسلوه
 طبيا ولا تخمروا رؤسهم ولا تغسلوه
 يوم القيامة ملجأ (مكة) مكة الحريم كله وبكة المسجد خاصة حكاة النخعي
 وغيره وحكاة الماوردي عن الزهري ويزيد بن
 اسلم وقيل مكة يسمى بكة لان زحام الناس به يكثر بعضهم
 الطواف في زحمة الطواف اي تدفعها واليك الدقاها في
 بعضا في زحمة الطواف اي تدفعها واليك الدقاها في
 تلك اعناق الجارية ويستحب ان يدخل المسجد
 (ابتداء بالمسجد) ويستحب ان يدخل المسجد
 من باب بني شيبه لانه عليه السلام دخل منه
 ويقدم في دخوله رجلاه اليمنى ويقول بسم الله
 والحمد لله والصلاة على رسول الله اللهم افقح لي
 ابواب رحمتك وادخاني فيما وبستحضر في قلبه
 عظم تلك البقعة اهق

وحلق شعر رأسه او بدنه وقص لحيته وستر رأسه او وجهه
 وغسل رأسه او لحيته بالخطمي ولبس قميص او سراويل او قباء
 او عمامة او فلسوة او خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من
 اسفل الكعبين ولبس ثوب صبيغ برزقران او عصفر او ورس
 الا ما غسل حتى لا ينقض * ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام
 والاستظللال بالبيت والمجل وشدة الهيمان في وسطه ومقاتلة
 عدوه * ويكثر التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات وكما علا
 شرفا واهبط واديا اولي راجبا وبالا سحار

(فصل)

فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهلل
 وابتدأ بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة
 ويقبله ان استطاع من غير اذى او يستلمه او يمسه شيئا
 في يده ويقبله او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله
 تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف آخذا عن
 يمينه مما يلي الباب وقد اضطبع رداءه بان جعله تحت ابطنه
 الايمن وألقى طرفه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء
 الحطيم سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي

(وبطون) اي طواف القدوم يسمى ايضا هذا
 طواف التوبة وطواف الالتقاء وهو سنة
 لا فاقى القدوم ولا يسمى في الالتقاء وهو سنة
 كتحية المسجد ولا يسمى للجاءين فيه والى
 لا فاقى افضل من صلاة التوبة لقوله بخلافها
 اهق

(أخذ عن يمينه) حالة استقباله الحجر اهق
 (بان جعله تحت ابطنه) لما روى ابوداود
 والمنذرى وقال حديث حسن عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر من الحجر
 بالبيت وجعلوا الرديتهم تحت ابطنهم فقدموها
 على عواقبهم اليسرى ويقول اذا حاذى التزم
 باليمين الجبر الا سود والباب
 وهو الجدار الذي بين الحجر وهذا الحرم
 اللهم لك حقوق فتصدق بها على هذا الحرم
 الباب اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم
 حرمك وهذا الامن منك وهذا مقام العائدين
 بك من النار فاعنني منها اهق

(ويختم بالمرورة) أي يختم الشوط السابع بها
خلافا للطحاوي وبعض أصحاب الشافعي فإنه

يقولون غلام الشوط بالعود إلى الصفا فيسأله على
الطواف حيث يختم بما أسند أنه وهو الحجر

والفرق بين السعي والطواف أن السعي لا يتحلل
بالمرورة فيكون الرجوع في الحجر أهق
لا ينع إلا بالوصول إلى الحجر أهق
(ثم يقيم بمكة محرما) أهق
(ثم يقيم بمكة محرما) أهق
لا يجب إلا مرة واحدة فلا ما راد) أي بلا سعي لأنه
وكذا الرمل لم يشرع إلا مرة واحدة في طواف
بعده سعي وإذا أرسل في طواف القدم
ان السعي إلى طواف الزبارة لما ذكرنا أهق
(وكذا يخطب) أي خطبة واحدة بعد صلاة
الظهر ومنى مائة ركعة مقصورة متواترة منصرف
ويعجز زكاة صرفه سعي به لما عني فيه من
الدعاء أي يراق أهق

٧٠

على هيئة ويستلم الحجر كلما مر به ويختم طوافه بالاستلام*
واستلام الركن الثاني كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
المقام أو حيث ينس من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع
وهذا طواف القدوم وهو سنة لغبر المقيم بمكة* ثم يعود
ويستلم الحجر ويخرج إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا
يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم يخط نحو المروة ويمشي على مهل
فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين الميئين الأخضرين يسعى سعيا
حتى يجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا
شوط فيسعى بينهما سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم
بالمرورة ثم يقيم بمكة محرما ويطوف بالبيت فلا ما اراد*
فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة يعلم
الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات
وفي الحادي عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج
إلى منى فيقيم بها إلى صلاة فجر يوم عرفة* ثم يتوجه إلى
عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم
فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا

(يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة
سعى به التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة
انها من الله تعالى فيسمى التاسع يوم عرفاته
(ثم يتوجه إلى عرفات) هكذا فعل عليه السلام
ولو توجه إلى عرفات قبل ذلك أو بات بمكة وتوجه
في اليوم التاسع جاز اه في

(ان كان قد تمهما) اي الرمل في طواف القدوم
 والسعي بعده لانهما لم يشرا في الحج الامرة
 واحدة وقد مر اهق
 (وقد حل له النساء) بالجماع الامة لكن حلقت
 بالحق السابق لا بالطواف لان ما يكون
 محلا يكون محظورا والطواف ليس بمحظور
 وصلا كما يطلق الرجعي نراخي على وهو البينة
 الى ما بعد ويدل على ذلك ان محلق اهق
 طاف بالبيت لا يحل له شي حتى يحلق اهق
 (ويقف عندها) والدعاء عند الجمرتين دون جرة
 في الوقوف والعقبة ان يقع الدعاء في وسط العبادة ولهذا
 لا يقف في اليوم الاول اهق
 (كذلك) اي مثل الاول في التحييد والتهيل
 والتكبير وسبق القبلة زافعا بديه للدعاء اهق
 (ويبيت ليالي الرى) اي ويقف على الرى لان عمر
 كان يواظب عليه وفيه شغل قلبه والتفكير بسكون
 الفاء هو الرجعي اهق

ان كان قد تمهما والارمل فيه وسعى بعده وقد حل له النساء *
 واول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكره تأخيرها
 عن ايام النحر ثم يعود الى منى فيرى الجمار الثلاث في اليوم الثاني
 بعد الزوال يبدأ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع
 كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بحجرة
 العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
 كذلك ثم ان شاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع الفجر في اليوم
 الرابع لا بعده حتى يرمى وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو واجب
 وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لهما * وجاز الرى زابكا
 وغيره اكب افضل في غير حجرة العقبة ويبيت ليالي الرى بمنى *
 وكره تقديم ثقله الى مكة قبل نومه فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب
 ولو ساعة فاذا اراد الطعن عنها طاف للصدر سبعة اشواط
 بلا رمل ولا سعى وهو واجب الاعلى المقيم بمكة ثم يستقي
 من زمزم ويشرب ثم يأتى الباب ويقبل العقبة ويضع صدره
 وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود
 ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو مجتهدا ويكفي ويرجع القهقري
 حتى يخرج من المسجد

(وكره تقديم ثقله) بفتح التاء الثلاثة والقاف وهو
 ثقل من المتاع والحوائج اهق
 (فاذا اراد الطعن عنها) اي الرحيل عن مكة
 اهق
 (طواف الصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف
 اخر العهد لانه يودع البيت ويصدر عنه وقد
 قال عليه السلام من حج هذا البيت وبصدر عنه وقد
 (ثم يستقي من زمزم ويشرب) ويتنظف بالشرب
 متفصلا فلا يواظب على بصره في كل مرة وينظر
 الى البيت ويصحب عليه ان تيسر اهق
 (ويذهب مجتهدا) اي بما يجتهد اهق

(فصل) في مسائل تتعلق بالوقوف واحوال النساء واحوال البدن وتقليدها اهق
 (سقط عنه طواف القدوم) لقوات الترتيب اهق
 ولان طواف الزيارة يغني عنه كالفرض يغني
 عن تحية المسجد اهق
 (نقد ادرك الحج) لماروى اصحاب السنن
 الاربعة والخامس اهق
 كفاة ائمة الحديث اهق
 (وتلبس الخيط) لانه عليه السلام اباح
 (السر اويل والقصب) للنساء المحرمات فجابروا
 اورد عن ابن عمر ولان في لبس غير الخيط
 كنفال عورتها اهق
 (ولا شيء عليها التركة) اي ترك طواف الصدر
 لانه عليه السلام رخص للنساء الخفيض في ترك
 طواف الصدر ولم يأمرهن باقامة شيء مما كان
 كذلك اهق

٧٣

(فصل)

ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه * ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو نائم او مغشى عليه او لم يعلم انها عرفة ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل ويقضى من قابل ولادم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند انتمائه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلا فالحما * والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لارأسها ولو سدت على وجهها شيئا وجاقته جاز * ولا تجهر بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تتعلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال * ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وانت بجميع المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النفر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط عن بالاقامة بعده * ومن قلب بدنه تطوع او نذر او جزاء صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث

(عند ابي يوسف) فلا يصدرنا عليه بدخول وقته كما لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة لانها ما ذلك الصلاة الا ان يكون وقت الصلاة الاقامة بعده ما افترج الطواف فينشد لا يسقط اهق
 (وعند محمد لا يسقط الحج) قال في الهداية تروى هذا عن ابي حنيفة ورويه البعض عن محمد لانه انه عجيبي وقت حنيفة ورويه البعض عن محمد لانه وقت الصلاة بعده كما لو حاضت بعد خروج في الكافي اهق

بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جللها
او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما * والبدن من
الابل والبقر

*** (باب القران والتمتع) ***

القران افضل مطلقا وهو ان يبل بالعمرة والحج معان الميقات
ويقول بعد الصلاة (اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي
وتقبلهما مني) فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى
ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين
وسعى سعين جازوا ساء ثم يحج كما مر * فاذا رمى جرة العقبة يوم
الحرز يمح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون آخرها يوم عرفة
وسبعة اذا فرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين
الدم * وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها
فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران * والتمتع افضل
من الافراد وهو ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه
فيحرم به من الميقات ويطوف بها ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق
الهدى ويقطع التلبية باقول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم

(القران) هو مصدر من قرنت بين الشيئين
اذا جفت بينهما والقارن الجامع بين الحج
والعمرة والتمتع من التمتع والمتعة هو الاستمتاع
او التمتع في (واساء) ثابته في العمرة وتقديم طواف
الحج عليه ولا يلزمه ذلك شي اهل
(ثم يحج كما مر) بعد القران من افعال العمرة قبل
التحلل اهل في (وسبعة اذا فرغ) بعد ايام التشريق اقوله
تعالى وسبعة اذا فرغ مما منى اهل في

(ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج) او باكثر طوافها
فيها سواء احرم فيها او قبلها كذا قاله شيخنا
والشمني اهل في (كالقرن من عامه الذي اعتمر فيه اهل
ثم يحج) كالمقرن من عامه الذي اعتمر فيه اهل
من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا التمتع اهل في
(وتحلل منها) ان شاء بالحق او بالتقصير اهل في
(ان لم يسق الهدى) فان ساقه لا يتحلل اهل في
(ثم يحرم بالحج من الحرم) لانه صار مكيا وميقات
المكي في الحج الحرم على ما مر اهل في

وقبله افضل) اي في تلك السنة لانه لا يكون متمتعاً الا
 ويحج اذا حج في تلك السنة فيقبل في طواف الزاوية لانه
 الحج كما تقدم ويرى في طواف الزاوية بعد الحج ولا يسي بعده
 ومن لا يري في طواف الزاوية بعد الحج ولا يسي بعده
 منى لا يري في طواف الزاوية بعد الحج ولا يسي بعده
 (لا قبله) اي الاحرام لانه السبب وندب تاخير
 ليكون آخره صيام يوم عرفه لا احتمال القدرة
 على الاصل من التجليل) لانه منذ كوفي القروان
 (وهو اولى من الهدى والهدى والهدى والهدى والهدى
 بقوله تعالى والهدى والهدى والهدى والهدى والهدى
 والتجليل الزينة اه في
 (وهو من سناسها) اما اذا وقف على قطع الجبل
 دون اللحم فلا بأس به اه في
 (ومن هو داخل المواقيت) لانه بمنزلة المكي
 في عدم الاحتياج الى السير فيه بايقاط احد
 السفرين اه في

يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فكحكه
 وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام
 بها لقبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
 اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة او نعل وهو اولى من
 التجليل * والاشعار جازر عندهما وهو شق سناسها من الابر
 وهو الاشبه بفضله عليه السلام او من اليمين ويكره عند الامام
 ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر
 حل من احراميه * ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل
 المواقيت فان عاد الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق
 الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا * ومن طاف للعمرة قبل
 اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان مقتعاً وان
 كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل واقام
 بمكة وحج صبح تمتعه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندهما
 ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان
 يعود الى اهله ثم يأتي بها وعندهما يصح وان لم يعد * وان بقي
 بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقاً
 وما افسده الممتع من عمرته اوجه مطى فيه وسقط عنه دم

(وقبل لا يصح عندهما) اي عتقه لان تركه
 مستتاب وهذا الحكم جازي كل اتفاق فلو قال
 ولو اعتمر الحج وكذا لو عاد لغريمه لكان
 في التصور تبركوا بصورة ذكرها كذا قاله
 شيخنا اه في
 (لا يصح) اي عند ابي حنيفة لان حكم السفر
 الاول باق لانه لم يعد الى وطنه الذي اثنى السفر
 منه فصار كمن خرج من مكة اه في
 (وان لم يعد) اي الى اهله لان السفر الاول بطل
 باقامته بالبصرة قلنا انما سفر اربعين
 النسيك كان متمتعاً اه في
 (لا يصح تمتعه اتفاقاً) لان عمرته بمكة والسفر
 الاول قد انتهى بالعمرة الفاسدة ولا تمتع لاهل
 مكة اه في
 (مضى فيه) وان كان فاسد لانه لا يمكن الخروج
 من عمرة الاحرام الا بالافعال اه في

ولم يدخل يديه في كيبه (خلافا لفرقان عنده
 اذا ادخل فيه منكبه صار لابساً للخصيط فان
 القباء يليق هكذا عادة ولزانه ما ليسه لابس الان
 والسبدن لانه ما يؤخذ من القبو والضم
 ولم يوجد ولهذا يتكلف في حفظه الا ان يزره
 او يخله بجلال اهق (فعله دم)
 (كذا لوطاف الخ) اي يجيب دم لان نقصان
 فيه الخش من نقصان في الواجب لكونه ركنا

اهق اي اكثر من اليوم وكذا لو اخر
 رعى يوم الى اليوم الذي يليه عند اي يوسف
 خلافا لها ولو رماه في الليل لاشئ عليه اجابا
 وانما وجب الدم باحد هذه الاشياء لانها
 واجبات وتترك الواجب يجب دم اهق

(فعله بدنه) لان نقصان بسبب الخيانة
 الحث من نقصان بسبب الحدث الا ترى ان
 منها ولا يمنع من فو آية القراء وبالنسبة
 حيث الطواف ومن الخيانة من وجهين يمنع
 ومنع الحدث من وجه واحد اهق (فعله دم)
 فلا يشق الطواف لاجل وجوب دخول المسجد
 (فمنه) لاجل وجوب اعادة طواف الزبارة
 طواف الصدرة فيصير نازكاً له مؤخر طواف
 الزكي فيجب دم بالاول وجوب الاعادة وهو

وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في كيبه
 فصل
 وان طاف للقدوم والصدور جنباً فعليه دم وكذا لوطاف
 للركن محدثاً او ترك طواف الصدر او اربعة منه او دون اربعة
 من الركن او أفاض من عرفة قبل الامام او ترك السعي
 او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار كلها او رمى يوم واحد او رمى
 جرة العقبة يوم النحر او اكره * ولو طاف للقدوم والصدور
 محدثاً فعليه صدقة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر
 او رمى احدى الجمار الثلاث * ولو ترك طواف الركن او اربعة
 منه بقي محرماً ادا حتى يطوفها وان طافه جنباً فعليه بدنة
 والافضل ان يعيده مادام بمكة ويسقط الدم * ولو طاف
 للصدرة طاهر في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً
 فعليه دم ولو كان بعد ما طاف له جنباً فدمان وعند هدام فقط
 ايضاً * وان طاف لعمرته وسعى محدثاً يعيدهما فان رجع الى
 اهله ولم يعدهما فعليه دم ولا شئ لو اعاد الطواف فقط هو
 الصحيح * وان جامع الحرم في احد السبلين قبل الوقوف
 بعرفة ولو ناسى فسد حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم *

الركن فيجب دم بالاول وجوب الاعادة وهو
 قول الإمام ويعيد طواف الزكي فيجب دم
 وهذه المسألة مبنية على وجوب الاعادة وهو
 الاصح فلا يصح بناؤها على قوله ولا افضل ان
 بعد كذا فلا يشترط فيه تأمل اهق
 (يعيدهما) اي الطواف للنقصان والسعي
 (يعيدهما) اي الطواف للنقصان والسعي
 (يعيدهما) اي الطواف للنقصان والسعي
 (يعيدهما) اي الطواف للنقصان والسعي
 (يعيدهما) اي الطواف للنقصان والسعي

(وليس له ان يفترق الخ) وقال زفر ومالك
والشافعي يفترقان فيه لان الصلاة اوجبا
الاقتان غير ان مالك قال يفترقان اذا خربما
من منزلها والشافعي اذا اتبعا الى المكان
الذي جامعها فيه لان خوف الافساد
فيه وعند زفر اذا احرما لان الخرز عن
يقضي من وقت الاحرام واما جامع قبل
الوقوف فيجب بعده اهق
(وعليه بدنة) اهق ابن عباس وعليه بدنة
الوقوف ففسد نسكه وعليه دم واذا جامع بعد
(وكذا الوكيل وليس بشهوة) على ما ذكره في
الاصلاح لانه في معنى الاستمتاع اهق
(ففسدت) وبعضها في ان كانت فاسدة يرد قضي
اهق

وليس له ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل
طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل او لمس بشهوة وان لم ينزل
وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكتر فسدت وقضاها
وان كان بعد طواف الاكتر لم يفسد * ولا شيء ان
انزل بنظر ولو الى فرج * وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن
ايام النحر فعليه دم خلافا لهما وكذا الخلاف لو اخر الرمي
او قدم نسكا على نسك هو قبله * وان حلق في غير الحرم لحج
او عمرة فعليه دم خلافا لابي يوسف رحمه الله فلو عاد المعتمر بعد
خروجه فقصر فلا دم اجماعا * ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه
دمان وعندهما دم * والدم حيث ذكركم رشاة تجزئ في
الاضحية والصدقة ما يجزئ في الفطرة

فصل

ان قتل محرم صيد بر او دل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قية
الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان
لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها هديا ان بلغت فذبحه
بالحرم وان شاء اشترى بها طعاما قسدت به على كل قبير نصف

(خلافا لابي يوسف) ذكر في الجامع الصغير
وقيل هو بالاتفاق لان السنن لم يذكر في الحجاج
بالحلق بمخفى وهو من الحرم والاصح انه على
الاختلاف اهق
(ان قتل محرم صيد بر) اهق
الحبيون المتوشح المتوشح بالصل اطلقه هو
نوعان برئ وهو ما يكون نواله في الفلاة
ويعجز وهو ما يكون نواله في الفلاة وهو
لأن التواضع هو الاصل والكنية في الماء
عارض فاعتبر الاصل فالجبري حلال للاملا
والحرم والبرئ محرم على الحرم الاما استثناء
رسول الله على ما بين اهق

(وعند محمد الجزاء تطير الصيد) لقوله تعالى (والله اعلم) فانه تعالى اوجب
نخزاة المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب
المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب
المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب

ولا يبي خفية واي
الاجماع فعمل على الحقوق والعباد فان اتلاف
في الشرع كما في حقوق العباد اه في
الحبوان مضمون بالقيمة وكان المثل منصوص
نصا فكذلك في حقوق العباد اه في
(وضمن ما نقص الخ) لان اتلاف الكل يوجب
ضمان الكل فان اتلاف البعض يوجب ضمان
البعض كما في حقوق العباد اه في

صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل وان شاء صام عن
طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به
او صام عنه يوما كاملا وعند محمد الجزاء تطير الصيد في الجنة
فيما له تطير * ففي الطي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق
وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة
وما لا تطير له فكلوهما والعامد والناسي والعائد والمبتدئ
في ذلك سواء * وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف شعره
ضمن ما نقص من قيمته * وان تنف ريشه او قطع قوائمه فخرج
عن حيز الانتفاع فعليه قيمة كاملة وان حلبه فقيمة لبنه وان
كسرى بيضه فقيمة البيض فان خرج من البيض فرخ ميت فقيمة
الفرخ * ولا شيء يقتل غراب وحداة وذئب وحية وعقرب
وفأرة وكلب عقور وبعوض وبرغوث وغمل وقرادة وسلحفاة
وان قتل قطة او جرادة تصدق بما شاء وتمر خير من جرادة
ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وان صال فلا شيء يقتله وان
اضطر المحرم الى قتل الصيد قتلته فعليه الجزاء * وللحرم ذبح
شاة وبقرة وبعير ودجاج وبط اهل وصيدهم وعليه الجزاء
بذبح حمام مسرول او طي مستأنس ولو ذبح صيدا

(ولا يبي قتل غراب الخ) وان قتل الحلال صيدا
المحرم فعليه قيمة لقوله عليه السلام ولا يبي
صيدها ولا ان الصيد استحق الامن بسبب الحرم
وفقد قوته والتصدق متعين في هذه الاربعة وهي
من قوله وان حلبه الى قوله وان قتل الحلال
لانه ضمان اتلاف وليس بكهارة فكان كضمان
الاموال في تقويت وليس بصوم لما تقدمنا اه في
ولا يجزئ الصوم وصف ذب في الجملة
(وسلطها) بضم السين وقع الام وسكون الهاء
المهمة والمراد بالمثل قتلها فقد عوب بها
تؤذي وما لا تؤذي لاجل قتلها فقد عوب بها
بعض الانبياء عليهم السلام لانهم من الصيد وان
(بذبح حمام او طي) لانهم من الصيد وان
استأنس بالخالطة ولو ذبحه على شاة طي فوالد
لا يجب قتل الولد جرأة عندنا كما يجب قتل
الشاة لان الولد يتبع الام كما في الرق والحريه وقال
الشافعي الولد ملحق بالطي فيجب قتل جرأة
لان الولد ينسب الى الاب اه في

(فعله قيمته ما اكل) بعد الجزاء عند الامام
 وقال ليس عليه جزاء ما اكل للصبي بانه
 الاستنفاء اهـ في الحل وذبحه
 (صاده حلال وذبحه) اهـ
 حلال في الحرم اهـ
 (فعله ارساله) لانه صار من صيد الحرم
 (فعله ارساله) لان صيده من صيد الحرم
 وما احرم الحريم يجب عليه الا ارساله ولو في الحل
 تقويت الامن الذي
 اهـ
 (وان فات زمة الجزاء) اهـ
 استحققة الصيد وكذا اذا باع الحرم الصيد من
 محرم او حلال اهـ
 (لا يلزم ارساله) لانه محفوظ بهما لا به ولا به
 بالملك اذ لو دبر وجوب الجزاء عليه لو جمع
 الارسال اذ لو دبر وجوب الجزاء عليه لو جمع
 فوجده في يده بانه ارساله كما اذا كان الصيد في
 يده فانه يشترط اهـ

فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف
 محرم آخر اكل منه ويحل للمحرم لحم صيد صاده حلال
 وذبحه ان لم يده عليه ولا امره بصيده ولا اعانه * ومن دخل
 الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان
 باقيا وان فات زمة الجزاء * ومن احرم وفي بيته او قصه صيد
 لا يلزم ارساله * وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فأرسله احد
 ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه
 المحرم محرم آخر ضمنا ورجع آخذه على قاتله * وان قتل
 الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حله بقيمة لبنه * ومن
 قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس ضمن
 قيمته الا ما جف والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ
 الصوم * وحرم رعى حشيشه وقطعه الا الاذخر * وكل ما على
 المفرد به دم على القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير
 محرم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان
 قتل حلالا صيدا الحرم فعليهما جزاء واحد ويبطل بيع
 الحرم الصيد وشرآؤه * ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وماتا
 ضمنهما وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد

(ضحا الخ) اهـ كل واحد منهما جزاء ما اقاتل
 فلا ذبح في كل واحد منهما جزاء ما اقاتل
 (الا الاذخر) اهـ فانه مقتضى الصيد المحترم عليه
 استنفاء وهو كسر الهمة والخطا المهيمة بنب
 طيب الراحة معروف ولا بأس بانخذ الكفاية
 من الحرم لانها ليست من نبات الارض واتماهى
 مودوعة فيها ولا بأس بانخذ الكفاية
 (الباب من التباين) اهـ لانها ليست من نبات الارض واتماهى
 (دمان) اهـ لانها ليست من نبات الارض واتماهى

(ثم احرم) اي بالجموع وقت بعرة جازجه
 وعليه دم تدرؤفته لانه لما انتهى الى الميقات
 وجب عليه الاحرام بالجموع من الميقات لقوله
 عليه الصلاة والسلام فاذا جاوز الميقات لقوله
 ارتكب التهي وانما الاحرام من ميقاته فحلالا قبل
 (وقضاها) بالنقصان بالاداء الذي يجزيه
 لو احرم بجمع والمسألة بجبالها اي طواف بعرة
 (بعد ما شرع في الطواف) كيد الوجوب
 في الحج اه في
 (لا يسقط) اي الدم لتأكيده الوجوب
 بالنسبة الى البستان اه في اي بستان في
 (وان دخل كوفي البستان) اي بستان في
 (وامر داخل الميقات لو عمم الداخل والمندخل
 المملكان اكثر فائدة ولا كلام عليه كذا
 قاله شيخنا في قول تبع المصنف صاحب الهداية
 وصاحب الهداية تبع الامام محمد بن كمال اه في

(باب مجاوزة الميقات بلا احرام)

من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم * فان عاد اليه
 محرم ما لم يلبس سقط وعندهما لا يسقط بعوده محرم وان لم يلبس
 وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعرة ثم
 افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط *
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم
 وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو
 عادوا احرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
 ايضا وان بعد عامه لا يسقط * وان جاوزه كي او تمتع الحرم
 غير محرم فهو مكن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

(باب اضافة الاحرام الى الاحرام)

مكن طواف لعمرته شوطا فأحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء
 حج وعمرة فلو اتهم ما صح وعليه دم * ومن احرم بجمع ثم باخر
 يوم النحر فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه
 والا لزمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر
 وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه * ومن فرغ من عمرته الا
 التقصير فاحرم باخرى لزمه دم * ولو احرم آفاقي بجمع ثم بعرة

(فله دخول مكة) لانه لما دخل البستان حلالا
 مارك البستاني والبستاني ان يدخل مكة لحاجة
 بلا احرام فكذا هذا الداخل فيه وهذا هو
 الجبله لمن اراد الوصول الى مكة من اهل الافاق
 بلا احرام اه في
 (طاف لعمرته شوطا) لو قال اقل من اربعة
 وكان اول اذا لم يطف كذا قاله شيخنا فيقول
 والثلاثة وكذا اذا لم يطف كذا قاله شيخنا فيقول
 هذا لفظ الامام محمد في الجامع الصغير وقد
 ذكره صاحب الهداية من غير تقدير بركابه كما
 هو عادة ونبهه المصنف اه في

(فان مضى عليهما صح وزمه دم) للجمع بينهما
 في الاحرام ان كان قبل طواف الكن وفي بقية
 افعله ان كان بعده اه في
 (زومه الرض) اي رفض ما احرم به للتأخير
 انما كان له احرام لها وعند اي
 تبايعا بين عمرتين لان فاق الحج فخلل بالافعال
 العرة من غير انقلاب اه في فوات الحج
 بومضارجه الله تعالى احصره العدو
 (باب الاحصار والقوات) اي فوات الحج
 والاحصار لغة النع مطلقا قال الفقهاء الذين
 احصروا في سبيل الله وفي الشرع هو منع
 الوقوف والطواف فاذا قدر على احدهما
 فليس يحصر اه في
 (او عدم محرم) لمرة بان مان محرمها بعد
 الاحرام ومنها وبين مكة ثلاثة ايام فافوضها
 اه في
 (فله ان يسكنه) او فقهنا بشرى بها شاة
 وتذبح هناك ولو بعثت به او فقهنا بلزوم جزي
 سبعاها اه

٨٢

زماه فان وقف بعرفة قبل افعال العرة فقد رفضها لا لو توجه
 ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه الحج ندب رفضها ويقضيها
 وعليه دم فان مضى عليهما صح وزمه دم وهو دم جبر
 في الصحيح وان اهل الحاج بعرة يوم النحر او ايام التشریق
 زومه رفضها وقضاؤها ودم فان مضى عليهما صح وعليه
 دم ومن فاته الحج فأجرم بحج او عمة زومه الرض والقضاء
 والدم

(باب الاحصار والقوات)

ان احصر المحرم بعدق او مرض او عدم محرم اوضياغ نفقة
 فله ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين ويحلل
 بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف رحمه الله
 تعالى وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز ذبحهما قبل يوم النحر
 لا في الحل وعندهما لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج
 وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمة وعلى المعتمر عمة
 وعلى القارن حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم
 وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل وزم
 المضى وان امكن ادراكه فقط تحلل وان امكن ادراك الحج

(في وقت معين) ليعلم وقت تحلله حتى لو كان
 الذبح ففعل ما يفعل المحرم من الجزاء والتعيين
 كان عليه ما على المحرم من الجزاء والتعيين
 محتاج اليه عند ابي حنيفة لا عند هلاله
 محتاج اليه عند ابي حنيفة لا عند هلاله
 موافق يوم النحر ان كان محصرا بالحج
 (ببعث دمين) دما تحببه ودما العزة لانه محرم
 بهما فلو بعثوا احد التحلل عن واحد منهما اه في
 جرم المحصر بالحج (وعلى المعتمر عمة
 ان كان محصرا بالحج) فليدبه لان دم المحصر
 لا يتحقق غنينا وقال مالك وحكم الاحصار
 لا يتحقق غنينا وقال مالك وحكم الاحصار
 يخاف الفتور وانما انه عليه الصلاة والسلام
 واجمها به احصروا بالحدودية وكانوا معتمرين
 فكانت تسمى عزة القضاء اه في

فلتجمل الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام
 من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليجتمل بعينه له على
 وعليه الحج من قابل ولانه لا طريق لاحد التكبير
 الخروج من الاحرام الا بآداء احد التكبير
 عند عدم المحصر اهـ في
 ان لا انسان ان يجعل ثواب عملة غيره كما ينبغي
 (عند العجز لا عند القدرة) لان المقصود به
 سدخلة العجز لا عند الحاجة وذلك يحصل
 يحصل بفعل الاصل اهـ في
 (لالتفعل) لان في حج التفعل تجوز الا بآداء مع
 القدرة لان باب التفعل لا يوسع القدرة على
 التفعل في الصلاة فاعدا اورا كما مع القدرة على
 القيام والتزول ثم الصحيح في المذهب في حج عن
 غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوب عنه لما روي
 ان امرأة من خثعم الخ اهـ في

فقط جاز التحلل استحسانا * ومن منع بمكة عن الركنين فهو
 محصر وان قدر على احدهما ليس بمحصر ومن فاته الحج
 بفوات الوقوف بعرفة فليجتمل بافعال العمرة وعليه الحج
 من قابل ولادم عليه ولا فوات للعمرة (وهي احرام وطواف
 وسعي) وتجوز في كل السنة وتكره يوم عرفة والنحر وايام
 التشريق ويقطع التلبية فيها بآول الطواف
 (باب الحج عن الغير)
 تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا تجوز في البدنية
 بحال وفي المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لا عند القدرة
 ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط العجز
 للحج القرض لا للتفعل * ومن عجز فاجح صح ويقع عنه وينوي
 النائب عنه فيقول ليبيك بحجة عن فلان * ويجوز اجماع
 الصرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى * ومن امره رجلان
 فاحرم بحجة عنهم ماضين ففقه ما والحجة له وان اُبهم الاحرام ثم
 عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رحمه الله
 وبعده لا * ودم المتعة لا يصح تعيينه والقران على المأمور
 وكذا دم الجناية ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف

(فيقول ليبيك) اي بعد الركنين اللهم اني
 اريد الحج فيسره لي وقبله مني ومن فلان كذا
 فله سبحة اهـ في
 (الحج الصرورة) يقال رجل صرورة للذي
 لم يحج وكذا رجل صرورة لغيره
 جوهرى وهو من لم يحج عن نفسه والصرورة
 من الصر وهو الشدة وكله ممنع كالصرورة
 كذا في الحقائق اهـ في
 (والمرأة والعبد) والمأذون لوجود الافعال
 والنية عن الامر لانه عليه الصلاة والسلام
 جاوز في التسمية فلا يقع عن عين امره
 (لا يصح تعيينه) فلا يقع عن عين امره
 او عمرة فترن فهو محجوب عن الامر وهذا
 حنفية وعندهما يجوز عن الامر واما اذا نوى
 ان يخلو في اذن قرن عن الامر واما اذا نوى
 باحدهما عن شخص آخر او عن نفسه فهو
 مخاف بلا خلاف ذكره في المحيط اهـ في

(وان مات المأمور في الطريق الخ) لان المأمور
 به الحج الصحيح بخلاف ما اذا فاته الحج حين
 لا يضمن النفقة من ثم يفتون باختيار اه في حين
 ولا يجب نفقة (وهو ان يذهب الى عرفان
 لان المقصود القرية باراقة الدم لا التعريف
 وعند ما لا يجب اذا القران كان حسنا التوقف
 لو عرف هدى المتعة والقران من حفظه فيحتاج الى
 يوم آخر فربما لا يجد من نسك فينبغي فيه الاعلان
 المتعريف به ولانه دم نسك بخلاف دم الكفار بلجواز
 نفيها قبل يوم النحر وسببها الخباية فلا ينبغي
 الاخذ به قبلها للفاضة اه في
 (وبأكل كل من هدى التطوع الخ) لقوله تعالى
 فاذا وجب جنوبها افكروا منها الاية ثم بالاكل
 واقله بقيد الاستحباب وحديث جابر انه قال
 في حديث وصف حج الذي عليه الصلاة
 والهدى ثم انصرف الى النحر فحضر ثلاثا وستين
 في هديه ثم اعطى عليا فحضر ما نحر واشترك
 في قدر فطخت فاكلوا من لحمها وشربا من
 هي فها رواه مسلم واحمد اه في

رحمه الله وان كان ميتا في ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور في الطريق ينجح من منزل أمره من
 ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث مات المأمور لكن عند
 ابي يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث وعند محمد رحمه الله بما بقي
 من المال المدفوع ويرة ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة
 ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما جاز * وللانسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

(باب الهدي)

هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاء ولا يجب تعريضه * ويجزئ
 فيه ما يجزئ في الاضحية ويجزئ الشاة في كل موضع الا اذا
 طلف للزيارة جنبا او جامع بعد وقوف عرفة قبل الخلق
 فلا يجزئ فيها الا البدنة وبأكل كل من هدى التطوع والمتعة
 والقران لامن غيرها * وخص ذبح هدى المتعة والقران
 بايام النحر دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به
 على قهر الحرم وغيره ويتصدق بحله وخطامه ولا يعطى اجر
 الجزار منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان قص بر كويه ضمنه
 ولا يحلبه فان حلبه تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد

(لا من غيرها) اي لا يجوز الاكل من دم
 الكفار والتصدق به (الخ) لان الصدقة قريبة
 الواجب فيها التصديق اه في
 (يجوز ان يتصدق به الخ) لان الصدقة قريبة
 معقولة لانها تستغلة الشاهي فلا يختص بها
 قهر دون قهر ولا فرق بينهم وبين غيرهم
 على غيرهم لان الدماء وجبت توسعة لاهل
 المحتاج ولا فرق بينهم وبين غيرهم
 (ولا يعطى اجر الجزار منه) لما روي عن علي
 انه قال امة فلك امر في رسول الله ان اقوم على بدنة
 وان اتصدق بلحمها وجلودها وجلالها وان
 لا اعطى الجزار منها شيئا وقال نعمن نعطيها
 من غنمنا ولاه اذا شرط اعطاء منها شيئا
 نبركا فلا يجوز الكل منها اه في

(مسائل منثورة) جرت عادة المصنفين ان يذكروا في آخر الكتاب ما نذروا من المسائل في الابواب السابقة وينرجوا عنه بمسائل منثورة او مسائل متفرقة في الابواب (بطلت) واي شهادتهم والحج باقاني (لانه عبادة عرفت في زمن شخص الجامع الصغير (له ان يحللها) وفي بعض نسخ الجامع الصغير اوجابها والاويل يدل على انه يحللها بقدر جامع كقص ظفر او شعر ثم يجامعها والثاني ان يحللها بالجماعة اهـ

ليقطع لبنه فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء وان عطب التطوع نحره وصبح نعله بدمه وضرب به صفحته ولا يأكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره * وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران لا غيرها

(مسائل منثورة)

شهدوا ان هذا اليوم الذي وقفوا فيه يوم النحر بطلت ولو شهدوا انه يوم التروية صحت * ومن ترك الجرة الاولى في اليوم الثاني فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى الكل * ومن نذر ان يحج ماشيا بمشي من بيته حتى يطوف للزيارة وقبل من حيث يحرم فان ركب زمه دم * حلال اشترى امة محرمة بالاذن له ان يحللها والاولى تحليلها بقص شعرا وقلم ظفر قبل الجامع

(كتاب النكاح) *

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا * يجب عند التوفان ويكره عند خوف الجور ويسن مؤكدا حاله الاعتدال ويتعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي او احدهما كزوجهي فقال زوجت وان لم يعلما عنهما * ولو قال دادي او بذي رقتي

(كتاب النكاح) لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات وانما من بينها النكاح لان فيه من مصالح الدين والدنيا وقد اشتهرت في وعيد ما اتفق في صحيح * من رغب فيه الاشارة والتسرع في النكاح من اجتماع دعوى العقل والسنة والطبع فاما دعوى النسج من الكتاب فان كل عاقل يجب ان يتيقن من اجماع العقل وما اذا غالب الايقان التسليم ولا يجزئ ربه الى تحقيق ما عده من النكاح والاطمئنان والمضاجعات التسرع اهـ باقاني

(ويكره عند خوف الجور) كانت ياذن التسرع اهـ باقاني (عقود الزوجية) اهـ باقاني (او بذي رقتي) اي قبلت مقال الآخر اهـ

(ولو لا الاعتدال الشهود الخ) اي قال رجل
 وامر آء غن متزوجان اوريجان لا ينفقوه
 الختار كافي الخلاصة على الصحيح واحلال وتنع
 (لا باجارة الخ) والراضي والابراء لانها ليست
 واجازة بالزاي والرضي وامر آء نهاده الله
 موضوعه فتمليك العتيق وعن ابي القاسم
 (والمحضور من) لا ينفقون لانهم اعتقدوا رسول الله يعلم
 فوسوله لا ينفقون لانه اعتقد ان رسول الله يعلم
 هو كافر محض لانه اعتقد ان رسول الله يعلم
 الغيب وهذا كافر
 الفصل في المحرمات
 المحرم من يجوز ان يفسر بال
 لا فرق بينهما
 وعن

الحرمية يجوز ان تقسّر بالبطان والفساد لانه
لا فرق بينهما في باب النكاح ذكره فاضيلان
وعنه اهـ واعلم ان الحرمات عشرة اقسام

فقال دادا وبذيرفت بلاميم صح كبيع وشرآء * ولو قالا
 عند الشهود مازن وشويم لا ينعقد * وانما يصح بلفظ نكاح
 وتزويج * وما وضع لتلك العين في الحال كبيع وشرآء وهبة
 وصدقة وتعليك لا باجارة واباحة واعارة ووصية * وشروط
 سماع كل من العاقلين لفظ الآخر وحضور حزين او حر
 وحزتين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة سامعين معا
 لفظهما فلا يصح ان سماعا متفرقين وجاز كونهما فاسقين
 او محمدين في قذف او اعميين او ابني العاقلين او ابني احدهما
 ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى القريب * وصح تزويج
 مسلم ذمية عند ذميين خلافا للمجد ولا يظهر بشهادتهما ان
 ادعت * ومن امر رجلا ان تزوج صغيرته فزوجها عند رجل
 صحيح كان الاب حاضر والا لا وكذا لو تزوج الاب بالغة
 عند رجل ان حضرت صح والا فلا
 (فصل في المحرمات)

يحرم على الرجل أمه وجدته وان علت وبنته وبنت ولده وان
سفلت واخته وبنتها وبنت اخيه وان سفلت وعمت وخالتها
وام امرأته مطلقا وبنت امرأه دخل بها وامرأة ابيه وان علا

(ولو في عدة من بائن) تقيام النكاح بقبيل
 الخوف في عدة رجعي بالطريق الاول لئلا
 الوفاي فيه فلا حاجة الى ذكره فاشيخنا اه في
 او يفتي مع التسليم لان النكاح موطوءة وحكمها اه في
 (والجمع بين امرأتين) سواء كانتا مملوكتين
 غنيمان يجوز لاطلاق قوله تعالى او مملكت
 ابايكم واطنعتكم والعلماء يقولون على لعموم
 (بجلا في الجمع بين امرأتين) لان المهر
 لو قدرت ذكر اجازة تزويج بنت الزوج اه في
 (والزنى يوجب الخ) اي الزنى بمشبهة
 او ما ضابطها فلا تثبت الحرمة بوطئ مشبهة
 لان شئ خلافا لابي يوسف قبال على يجوز
 قبالا لالة وطأ الولاد ومختلف فيا بخلاف
 يجوز لجواز وقوعه منها كبرهم وركبا
 عليهم السلام اه في

وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين الاختين نكاحا
 ولو في عدة من بائن او رجعي او وطئا بملك يمين فلو تزوج
 اخت امته التي وطئها لابطأ واحدة منهما حتى يحترم الاخرى
 لو تزوج اختين في عقدين ولم تعلم الاولى فرق بينه وبينها ما
 ولهما نصف المهر * والجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما
 ذكرنا تحرم عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت
 زوجها لانها * والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبين ونظرة الى فرجها الداخل ونظرها الى
 ذكره بشهوة * ومادون تسع سنين غير مشتهاة وبه يفتي *
 ولو انزل مع المس لا تثبت الحرمة هو الصحيح * وصح نكاح
 الكاكية والصابئة المؤمنة بنبي المقررة بكتاب لاعادة كوكب *
 وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكاكية ولومع
 طول الخبرة * والحرة على الامة واربع قطع للحر حراثا واماء
 وللعبد اثنتان * وحبل من زنى خلافا لابي يوسف ولا توطأ
 حتى تضع * وموطوءة سيد لها وازان * ولو تزوج امرأتين
 بعقدة واحدة ما محرمة صح نكاح الاخرى والمسمى كله لها
 وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزويج امته او سيدته

(وصح نكاح الكاكية) حرة كانت وامامة قوله
 تعالى والمحصنات المؤمنات بن عمر انه لا يحل
 لانهم مشركون لانهم بعدون المسيح وعزروا
 وحمل المحصنات على من اسلم والجمهور ما اتوا
 والشركاء ليس من اهل الكتاب اه في
 (والحرة على الامة) اي وصح نكاح الحرة على
 الامة لانها حلال تقبضت او فارت او فارت
 لعدم النصف اه في

او مملكت لان ملكا المتعة ثابت للمولى قبل
 النكاح فيؤدى الى اتيان الثابت ولا يصح
 للعبد تزويج سيدته لانه يفتي الى الجمع اه في
 (ولو يصح تزويج امته) اي لو مدبرة او ام ولد

(ففيما اذا كانت عدته البائن) فان كانت مفقودة
عن خلاف رجعي لم يجز انقضا لهما ان المحرم
نكاح الامة على الحرة بالحديث ونكاح الامة
في عدة الحرة ليس بنكاح على الحرة (زوال
الملك والملك الا ترى انه لو قال لامرأة
تزوجت عليك امرأة نكاح في عدة ما منع
نكاح الامة والنكاح باق في العدة من
جواز نكاح الامة والنكاح باق في العدة من
وجبه لبقاء النكاح من التزوج والنكاح باق في العدة من
والنكاح باق في العدة من التزوج والنكاح باق في العدة من
في عدة الاخت والمساواة اليمن فالمعبر فيها
العرف اه في (ولان نكاح النكاح)
مدى كذا من المال او يقول معنى نكاح كذا
من الدراهم مدة كذا فتقول مستعمل نكاح
ولا بد من لفظ النكاح فيه اه في

او مجوسية او وثنية ولا خمسة في عدة رابعة أبانها ولا امة
على حرة ولو في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت عدة البائن
ولا حامل من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدها
ولا نكاح المتعة والموقت

(باب الاولياء والاكفاء)

فقد نكاح حرة مكلفة بلاولى وله الاعتراض في غير الكفو
وروى الحسن عن الامام عدم جوازها وعليه فتوى قاضيان
وعند محمد بن عقدة موقوف او من كفو * ولا يجبرولى بالغة ولو
بكر ا فان استأذن الولى البكر فسكت او ضحك او بكت
بلا صوت فهو اذن ومع الصوت ردة وكذا لو تزوجها قبل غها
الخبر وشرط فيهما تسمية الزوج لا المهر هو الصحيح ولو استأذنها
غير الولى الاقرب فلا بد من القول وكذا لو استأذن الثيب *
ومن زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة او نغيس فهي
بكر وكذا لو زالت بزنى خفي خلافا لهما ولو قال لها الزوج
سكت وقالت رددت ولا بينة له فالقول لها وتحلف عندهما
لا عند الامام * وللولى انكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة
ولو ثيبا فان كان ابا او جد ازم وان كان غيرها فلهما الخيار

(وعليه فتوى قاضيان) وبداخذ كثير من
المشايع قال نكح الائمة هذا اقرب الى
الاختياط وقال صاحب الهداية المطلقة
ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كفو ودخل بها
الزوج ثم طلقها لا تحل للرجل الاول على ما هو
المختار اه في (فان كان ابا او جد ازم) ولا خيار لهم بالبلوغ
وان كان من غير كفو وعلم عدمها وبدون مهر
بسو الاختيار مجابة وفسقا كان العقد باطلا
على قول (وان كان غيرها) اي غير الاب والجد قوله
غيرهما يتناول القاضى والام حتى اذا تزوج لان
الولاية الملزمة تنبى على رأى الكامل والشفقة
فاصر والقاضى وان كل رأى فشفقة فاصرة
وعن ابي حنيفة اه لا يثبت الخيار لهما اه في

14

55

بنت ابن
 ثم اولادهم ثم بنت ابن
 ثم بنات الاعمام والجد الأعلى
 عند أبي حنيفة اهـ
 وقيل بحيث لا تفصل (الخ) وهذا اختاره القدوري
 وابن مسleme أقول والعهد الأول قال في الهداية
 وهو اقرب الى الفقه وهو مختار المحقق
 (وله) كونه المرأة وكيلة
 أصيلة وكذا الواكالت فضولية وبغير عوض
 على الإجازة اهـ

Digitized by Google

(تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً) خلافاً لما لا
 وسفيان لقوله عليه السلام الناس سواء كلسان
 المشط لا فضل لعرب على عجمي إنما الفضل
 بالتقوى وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى إن
 أكرمكم عند الله اتقاكم بهذا يدل على أن
 التفاضل بالعمل لا بالتبني إبطاء به علمه لم يسرع
 بمنسبهم اهق لانهم اشرف العرب نسباً
 (ليس كفوا لهم) اهق لانهم اشرف العرب نسباً
 فلا يكافئهم غيرهم اهق لانهم اشرف العرب نسباً
 (وبنو اهلهم ليسوا بالخ) اهق لانهم اشرف العرب نسباً
 بنحو جود التي من عظام المنسبهم فزوى انهم كانوا

تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً * فقرش بعضهم اكفاء بعض *
 وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفاء بعض وبنوا
 باهلة ليسوا كفوا غيرهم من العرب * وتعتبر في العجم اسلاماً
 وحرية فسلم او حر ابوه كفرا او رقيق غير كفولن لها اب في
 الاسلام او الحرية * ومن له اب فيه او فيما غير كفولن لها ابوان
 خلافاً لابي يوسف * ومن له ابوان في الاسلام والحرية كفولن
 لها آباء * وتعتبر ديانة خلافاً للمحمد فليس فاسق كفوا ل بنت صالح
 وان لم يعلن في اختيار الفضلي * وتعتبر ما لا فالعاجز عن المهر
 المعجل او النفقة غير كفوا للفقيرة والقادر عليهما كفوا لذات
 اموال عظام عند ابي يوسف خلافاً لهما * وتعتبر حرفة عندهما
 وعن الامام روايتان فثالث اوجام او كلاس او دباغ غير كفوا
 لعطار او برار او صراف به يفتي * ولو تزوجت غير كفوا فلولي
 ان يفرق وكذا الوقعت عن مهر مثلها له ان يفرق ان لم يتم
 خلافاً لهما وقبضه المهر او تجهيزه او طلبه بالنفقة رضى
 لا سكوته وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض
 * (فصل) *
 ووقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة ويتولى طرفي

انه لا يكون كفوا في الكفاي وعن ابي يوسف
 التعريف في النكاح هذه المسألة فرع مسألة
 لانعام الكفاءة وعنده يقع باب واحد فلا يقع
 التعريف اهق
 (كفولن لها آباء) المساواة فيما يحتاج التسبب اليه
 وهو الاب والجد اهق

(فا لعاجز عن المهر الخ) لان المهر عوض بضعها
 فلا بد من تسليمه والنفقة يتدفع بها حاجتها فلا بد
 منها لانها محبوبة له
 نسب اهق
 (روايتان) لا تعتبر وهو الظاهر وفي رواية مثل
 المروى عن ابي يوسف اهق لان يكون اقرب لان
 (فليس لغيره الاعتراض) لان يكون اقرب لان
 الحق واحد غير متجزئ وقال ابو يوسف لغيره
 الاعتراض لانه حق لهم فلا يسقط الا برضاهم
 (ككالا الدين المشترك) اهق
 (وقف تزويج فضولى الخ) الفضولى هو من اوجب
 النكاح او من قبله بغير اذن ولا ولاية وقال
 في رواية ولنا ان العقد صدر من اهل مضافاً
 الى محله فليس صوت الكلام العاقدين ويتوقف
 حكمه دفعا للضرر عن الموقوف عليه
 اوله اهق

(ولو امره ان يزوجه الخ) اقول ولم ارحم ارجل او مقطوعة اليد او مقطوعة اذ قد رتبته بعد ذلك
 ما لو تزوجه عوراء او مقطوعة عوراء او مقطوعة احدى اليدين او الرجلين جاز اجماعا
 به في الموطوعة احدى اليدين او الرجلين جاز اجماعا
 اه باقاني
 وعند الامام بصح لا يشارك العرف في التزوج
 فنفذ عنده وغيره تخفيف الموفرة فلا يلغى الاطلاق
 (لا يلزم واحدة منهما) للمخالفة فصار فضوليا
 فيما قلناه الاجازة فيهما وفي احداهما قول
 صاحب الهداية قطع التفرق غير مستقيم
 فيما قلناه الاجازة فيهما وفي احداهما قول
 صاحب الهداية قطع التفرق غير مستقيم
 فيما قلناه الاجازة فيهما وفي احداهما قول
 صاحب الهداية قطع التفرق غير مستقيم

النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكلاهما او وليا
 وأصيلا او وليا او وكلا او وكلا واصيلا ولا يتولاها مفضولي
 ولو من جانب خلا فلا يبي يوسف * ولو امره ان يزوجه امرأة
 فزوجه امة لا يصح عندها وهو الاستحسان وعند الامام
 رحمه الله يصح * ولو تزوجه امرأتين في عقدة لا يلزم واحدة
 منهما * ولو تزوج الاب والجد الصغير والصغيرة بغبن فاحش
 في المهر او من غير كفو صح خلافا لهما وليس ذلك لغبر
 الاب والجد

* (باب المهر) *

يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم فلو سعى
 دونها لزم العشرة وان سماها او اكثر لزم المسمى بالدخول
 او بموت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة
 الصحيحة فان سكت عنه او فاه لزمه مهر المثل بالدخول او
 الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة معتبرة بحاله
 في الصحيح لا يتقص عن خمسة دراهم ولا يزداد على نصف مهر
 المثل وهي درع وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخمر
 او خنزير او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلا فالهما او بهذا

(باب المهر) الماذكر من النكاح وشروطه شرع
 في عين المهر فوجب عقدة النكاح على الزوج
 وله اسام منافع العضو اما بالنسبة او بالانفصال
 والقرينة والمهر والصدق والخلوة والاجرة
 (نكاح المسمى بالخلوة) اي بالخلوة الصحيحة
 (نكاح المسمى بالبدل) اي كدما يتهاه النكاح
 وهو البضع اه في
 (او بموت احدهما) اي كدما يتهاه النكاح
 (او بالنسبة) اي كدما يتهاه النكاح
 (متعة معتبرة بحاله الخ) اقوله تعالى
 ومنعهن على الموضع قدره وعلى المقر قدره
 وهي واجبة لهذه المطلقة عملا بالامان ان لم تكن
 الثمن قبلها اه في

(أوثوب أوداية الخ) أودار فيجب مهر المثل
 لقصد التسمية ففرض الجمالة بخلاف ما إذا كان
 يدوبا وتزوجها على بيت فانه يجب لها بيت شعر
 كذا في المحط اهـ
 (أوتعليم القراء أن أوبخدمة الزوج الخ) وقال
 الشافعي لها تعليم القراء أن أوبخدمة الزوج الخ وقال
 ما يجوز أخذ العوض عن بشرط يصلح أن يكون
 مهر أعنده لان القصور تحقق المعاوضة وبذا
 تحقق المعاوضة وتعليم القراء أن يصلح أن يكون
 هذا القول عليه السلام زوجتها بما يمكن من
 القوم والتعلم ليس بمال فصلاحه عن القوم
 وكذا المنافع على أصلنا اهـ
 (فعلينا قيمته) أي لولاها اجاعا لا ينسحق
 له منفعة تقابل العتق وقد فاقته وتقدر قضا
 حقيقة فتقضاء معنى بالزام السعاية ولا يجبر على
 النكاح اتفاقا لا مكره اهـ
 (والمصلحة ان طلق قبل الدخول) ولا ينصف لان
 السبب مخصوص بالقروض في العقد بالنصف
 اهـ

العبد فاذا هو حر خلافا لابي يوسف أوثوب أوداية لم يبين
 جنسهما أو تعليم القراء أن أوبخدمة الزوج الحتر لها سنة
 وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار
 وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة
 بالعقدين ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها
 الخدمة * ولو اعتق امته على ان تزوجه فعتقها صداقها عند
 ابي يوسف وعندهما المهر المثل ولو أبت ان تزوجه فعليها
 قيمتها لاجاعا * وللنفوسة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او
 مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند ابي يوسف نصف
 ما فرض وان زاد في مهرها بعد العقد لزمت وتسقط بالطلاق
 قبل الدخول وعند ابي يوسف تنصف ايضا وان حطت عنه
 من المهر صح واذا اخلابها بلا مانع من الوطئ حسا او شرعا او
 طبعيا كمرض يمنع الوطئ ورتق وصوم رمضان واحرام فرض
 او قفل وحيض ونفاس لزمه تمام المهر * ولو كان خصيا
 او عنيئا وكذا لو كان مجبوا بخلاف لهما وصوم القضاء غير
 مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع
 والعدة تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطا * والمتعة واجبة

(تنصف ايضا) كما تنصف القروض لو قال
 ما فرض اوزيد بعد لزم فتتنصف في قول ابي
 يوسف الاول لكان الكلام خصر والقاعدة
 ما فرض اوزيد لا شينا اهـ
 (كرض) المراد بالمرض الذي يمنع الجماع بان
 لا يقدر عليه او يلققه فيه ضرر لان الضرر
 مدفوع شرعا فكان مانعا اهـ
 (ورق) ورقن وعقل وشعر وصف لا تطبق معه
 الوطئ ولو كان الزوج لا يقدر على الجماع لاجب
 بخلوته كمال المهر وقال شرف الأئمة ان كان
 يشترط ويختار له ان يكمل المهر كذا
 في القضية وفي الخلاصة في خلوة المراهق يجب كمال
 المهر اهـ
 (او عنيئا) وهو الذي في آتته فتور لا يملك
 المستحق عليها حتى لو جاءت بولد ثبت
 نسب منه وان شئت المهر بالاتفاق اهـ

(ومستحبة لمطلقة بعد الدخول) ولم يسم لها مهر لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدراق ولم يصل اليه عين الفقد والفسوخ (لا يرجع) اه
 (لا يرجع) بنسبة نصف الصداق له بلا عوض وقال زفر بنسبة نصف الصداق له انما سلم المهر بالابراء
 (لا يرجع) بنسبة نصف الصداق له انما سلم المهر بالابراء
 (لا يرجع) بنسبة نصف الصداق له انما سلم المهر بالابراء

فلما يوجب البراءة عما يستحقه بالطلاق قبل
 بعض (او بعده) لوصول عين ما يستحقه بالطلاق قبل
 الدخول اليه تعينه بخلاف ما اذا تعيب
 فاحشا فو هبته له قبل الدخول فانه يرجع عليها
 بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالعيب
 صارت واهبة غير المهر اه

لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر * ومستحبة لمطلقة بعد
 الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها مهر * ولو سمي لها
 ألفا وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بنصفه وكذا كل مكيل وموزون * ولو قبضت النصف
 ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلافا لهما * ولو وهبت اقل
 من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف
 وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فهو هبة لا يرجع
 احدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبته قبل
 القبض او بعده * وان تزوجها على ألف على ان لا يخرجها من
 البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف والافهر
 المثل * ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى الفين ان اخرجها
 فان أقام فلها الالف والافهر المثل لا يزداد على ألفين ولا ينقص
 عن ألف وعندهما لها الا لسان ان اخرجها * ولو تزوجها
 بهذا العبد او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها
 او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان
 بينهما وعندهما لها الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول
 فلها نصف الادنى اجماعا * وان تزوجها بهذين العبدين فاذا

(وان تزوجها على ألف) حالة او ألفين موجبة
 ومهر مثلها كالاكثر فانيار لها وان كان
 كالاقل فهو له وان كان بينهما يجب مهر المثل
 وعندهما الخيار لو جوب الاقل *
 في شرح شيخنا اه
 (ولا ينقص) رضاه به وهذا عند ابن خنيفة
 وعندهما لها الا لسان ان اخرجها الا انها عند ابن
 سيد بن معلون فوجب فصحهما على ألف ان كانت
 الخبير كما صح فبالاكثر كانت جيلة وله ان التسمية

بمناه
 في
 عادته هي اصل في الطلاق قبل الدخول فيحكم
 (فلها نصف الادنى اجماعا) لا يزداد على النصف
 الا عند صحة التسمية اه
 الموجب الاصل لكونه عدل فلا يعدل عنه
 (ان كان بينهما) اي بين الاعلى والادنى لانه
 في الاول عجيبة اه
 فيجوز وعلى ألفين ان كانت جيلة وله ان التسمية
 الخبير كما صح فبالاكثر كانت جيلة وله ان التسمية
 سيد بن معلون فوجب فصحهما على ألف ان كانت
 في شرح شيخنا اه
 (ولا ينقص) رضاه به وهذا عند ابن خنيفة
 وعندهما لها الا لسان ان اخرجها الا انها عند ابن
 سيد بن معلون فوجب فصحهما على ألف ان كانت

(ان هو اقل منه) اي من مهر المثل لانها لو كان
 مرتين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان
 احدهما فلها العبد بكماله للمهر المثل لانها
 لم ترض بدونه الا عند سلامته (اي في
 وقيل الثوب مثله الخ) لانه موصوف في
 في الذمة وفي ظاهر الرواية بخلافه في
 (ارم كل المهر) ولا يستط من شئ في مقابلة
 الوصف فلو كان دفع العبد لان شرط ما كونها
 وان زيد على مهر مثلها ما استراه لان العقد الثاني
 شبيه بغيره فلو كان دفع العبد لان شرط ما كونها
 (وعند ابى يوسف ما استراه) لان العقد الثاني
 آثر فكذا الزيادة للآثر وهو الزيادة كذا في
 الشبان وقيل بطل احدهما لان وهو ابان
 الكافي اه في

احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام وان ساوى عشرة
 وعند ابى يوسف رحمه الله لها العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا
 وعند محمد رحمه الله لها العبد وتمام مهر المثل ان هو اقل منه
 وان تزوجها على فرس او ثوب هروي بالغ في وصفه
 او لاخير بين دفع الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكمل
 او موزون بين جنسه لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو
 لاقيمته وقيل الثوب مثله ان بولغ في وصفه * وان شرط
 البكارة فوجد هائبا زمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر
 واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعند ابى يوسف رحمه
 الله ما استراه * ولا يجب شئ مبلا وطئ في عقد فاسد *
 وان خلا فان وطئ وجب مهر المثل لايزاد على المسمى وعليها
 العدة وابتدأوها من حين التفريق لامن آخر الوطئات هو
 الصحيح ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند
 محمد وبه يفتي * ومهر مثلها يعتبر بقوم ايها ان تساوي اسنا
 وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيبا
 فان لم يوجد منهم فن الجانب فان لم يوجد جميع ذلك فابوجد
 منه * ولا يعتبر بامها او خالتها ان لم يكن ونامن قوم ايها *

(وان خلا) اي به لان المهر انما يجب باستيفاء
 منافع البضع ولا يجزئ العقد ففساده ولا يانلوا
 لوجود المانع وقيل ليس لاحد منهما فسخه بغير
 حضور صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول
 الا بجنس من صاحبه اه في رضاها بحدوده وكذا ان
 (لايزاد على المسمى) لا يتخصص لعدم جهة النسبية
 لان من المسمى لا يتخصص في نفسه فتقدر
 كان اقل من المبيع لانه مال متقوم في نفسه فتقدر
 بخلاف البعير وان لم يكن مسمى ان كان مجهولا
 وجب بالنسبة ما يبيع اتفاقا كذا في الزيلعي اه في
 (من حين الدخول الخ) قاله ابو الايث وعندها
 من وقت العقد ليس ببيع الى الوطئ لحرمته ولهذا
 لا يثبت به حرمة المصاهرة بغير العقد اه في
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان يكون الام
 بنت عم الاب لان قرابة الام فنية في الارث
 اه في

بأن يكون الام
 فان يكون الام
 فان يكون الام
 فان يكون الام
 فان يكون الام

(وضح ضمان وليها مهرها) الاحسن عبارة الكثر
 (وضح ضمان المولى المهر فقال شارحه الزيلعي
 هذا اللفظ تناول المهر الصغير اهـ في
 وليها السفر الخ) لان حق الحبس للاستيفاء
 (ولا مجنونة) ولا مكرهة فلهن المنع بعد التسليم
 (خلاف الابداء) اهـ في
 اتفاقا لعدم صحته اهـ في
 يوسف واختاره بعضهم لانهم رووا المولى عن ابنته
 في الاستتاع بطلب تاجيل كل المهر اهـ في
 (غير مقتدر الخ) لان المعلوم عرفا كل شروط
 (على الاول) وهو ان له قتلها مادون السفر
 لقوله تعالى ولا تضاروهن ولا تنك في ضرر
 الغربية اهـ في
 (وان اختلفا) اى الزوجان بعد العقد قدر
 المهر بان قال بالتب مثلا قالت يا كذا ولا ينبت
 فاقول لها مع اليقين اهـ في

وضح ضمان وليها مهرها وتطالب من شأته منه ومن الزوج
 ويرجع المولى على الزوج اذا ادى ان ضمن بامرء والا فلا *
 وللرأة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفيا قدر ما بين
 تعجيله من مهرها كلا او بعضا * ولها السفر والخروج من المنزل
 ايضا ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا
 بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبيحة
 ولا مجنونة وان لم يبين قدر المجل قد قدر ما يجعل من مثله عرفا
 غير مقتدر بربع ونحوه * وليس ذلك لها الواجل كله خلافا لابي
 يوسف واذا اوفاهها ذلك فله قتلها حيث شاء مادون السفر
 وقيل له السفر في ظاهر الرواية والفتوى على الاول * وان
 اختلفا في قدر المهر فاقول لهما ان كان مهر مثلها كما قالت
 او اكثروا ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما تحالفا ولزم مهر
 المثل * وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت متعة
 المثل كنصف ما قالت او اكثر * وله ان كانت كنصف ما قال
 او اقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة وعند ابي يوسف
 القول له قبل الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها لها
 وايهما برهن قبل برهانه وان برهن فبينتها اولى حيث يكون

(القول لها الخ) يحكم بمتعة المثل لانها الواجبة
 عند عدم النسبة كما هو محكم به بمهر المثل بعده
 فيكون القول لها مع اليقين اهـ في
 (تحالفا) فيما اذا كان الاختلاف بعد الدخول
 وما لا يصح متعة لئلا يفتا اذا كان قبله اهـ في
 (وعند ابي يوسف القول له) لانه يتكرر الزيادة
 والقول له مع اليقين اهـ في
 (فبينتها اولى حيث يكون القول له) لانها
 ثبت الزيادة وذكر في الجامع الصغير ان القول
 قول الزوج في نصف المهر وقال الصغيري
 يتخالفان في الفصول كلها في حكم مهر المثل بعد
 ذلك اهـ في

(كحياتها) **اختلافهما في حياتهما لان**
 اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما اهـ
 (في غير ما هي) **علا يعطى في المهر عادة حتى**
 لو لم يكن مهر المثل الاكل او مطعوماً يتي مثله شهر
 فاقول له مع عنه اهـ فان لها عندهما مهر
 (فلاشيء لها) في الذي فان لها عندهما مهر
 التسل دخول بها او مات والتعتلوا طلقها قبل
 الدخول اهـ لان ملكهما باطل
 (ومهر التسل في الخنزير) قيمة مثله في ضمان العدوان
 اهـ

القول له ويثبت اولي حيث يكون القول لها وان اختلفا في
 اصله وجب مهر المثل وموت احدهما كحياتها وفي موتها
 ان اختلف الورثة في قدره فاقول لورثة الزوج عند الامام
 ولا يستنى القليل وعند محمد كالمساة * وان اختلفوا في اصله
 يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى وعند الامام رحمه الله القول
 لنكر التسمية ولا يجب شيء * وان بعث اليها شيئاً فقالت هو هدية
 وقال مهر فاقول له في غير ما هي للاكل * وان تكح ذمي
 ذمية او حرية حرية ثمة على ميتة او بلامهر وذلك جائز في
 دينهم فلا شيء لها خلافاً لهما سواء وطئت او طلق قبله
 او مات احدهما * وان تكحها بخمر او خنزير معين ثم اسلمها
 او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك وان كان غير معين فقيمة
 الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند ابى يوسف رحمه الله مهر
 المثل في الوجهين وعند محمد رحمه الله القيمة فيهما * وفي الطلاق
 قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف
 القيمة عند من اوجبا

(بلب نكاح الرقيق)

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن

(عند من اوجب مهر المثل) وهو ابو يوسف
 لانه لا ينصف الا المهر اهـ وهو محمد لان القيمة صارون
 (عند من اوجبا) وهو محمد لان القيمة صارون
 مفروقة فوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول
 (باب نكاح الرقيق) لا يخرج من بيان نكاح من
 يصح نكاحه من غير اذن من اهـ لان النكاح ممن اذن من
 المسلمين وغيرهم شيء في بيان النكاح ممن ليس
 له ذلك وهو الرقيق المملوك كلابيها والرق
 كلابيها اهـ

(موقوف) على اجازة المولى خلافا لما للثاني
 العبد لانه من خواص الانسان وملكية المولى اه في
 من حيث انه مال لا من حيث اى المولى قبل الدخول او بعده
 (فان اجاز) كالتقوت ورضيت اود لانه قولاً كحسن
 مريجا كالتقوت ورضيت اود لانه قولاً كحسن
 اوصواب وفعلا كسوفته مهرها بخلاف الهدية
 اه في
 (وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها) لا يتبناه على
 حصة النكاح ففسا به دين الاستيلاء والازاء
 بطالب به بعد استيفاء الغرماء اه في
 دين المرض في حق المريض اه في
 (سقط المهر) اى عنده خلافا لما اعتبر اربابها
 وله انه عجل بالقتل اخذ المهر بخويزى بالجرمان
 كذا في صدر الشريعة اه في
 (وعندهما) وهذا بخلاف الهداية والكافي
 وغيرهما انه رواية عنهما لان العزل ينقص
 ثبت لها ولاية المطالبة وفي العزل ينقص
 ختها فشرط رضاها كما في الحرة بخلاف الامة
 المحلولة لانه لا مطالبة لها فغير رضاها ووجه
 ظاهر الرواية ان المقصود الولد وهو حق المولى
 فغير رضاها وبهذا فارقت الحرة كذا في
 الهداية اه في

السيد موقوف فان اجاز نفذ وان رد بطل * وقوله طلقها
 رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها فان نكحوا باذنه فالمهر
 عليهم يباع العبد فيه ويسعى المدبر والمكاتب ولا يباعان
 واذنه لعبد بالنكاح بشعل جائزه وفاسده فيبيع في المهر لو نكح
 فاسدا غوطي ويثم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا توقف على
 الاجازة * وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة
 الغرماء في مهر مثلها * ومن زوج امته لا يلزمه تبوتها وبطأ
 الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهي ان يخلى بينها
 وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها فان بواها ثم رجع صح
 وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط * وان
 زوج امته ثم قتلها قبل المدخول سقط المهر بخلاف ما لو قتل
 الحرة نفسها قبله * والاذن في العزل عن الامة للسيد
 وعندهما لها * وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عقت
 فلها الخيار في الفسخ حر اكان زوجها او عبدا * وان تزوجت
 بلاذن فعقت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد
 ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده * ومن وطئ امة
 ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وزمة قيمتها لامهرها ولا قيمة

(ولا خيار لها) لان النفوذ بعد العتق فلا نفوذ
 ازدياد الملك عليها وبثوث النكاح باختيار اه في
 (والمسمى للسيد) اى المهر المسمى بعدها ان
 وطئت بعده اى فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 علكه لان فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 العقد فصح التسمية ووجب المسمى ولهذا لم
 علكه لان فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 العقد فصح التسمية ووجب المسمى ولهذا لم

كذا في الهداية اه في
 (لامهرها) وقال دفر والناسخ عليه مهرها
 علكه لان فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 العقد فصح التسمية ووجب المسمى ولهذا لم

(وهو حر بقرانه) اي والدة زوجته وعلمه قوله
 لقوله اي الابن لانه ملك اخاه اهـ في
 (فعل) وكذا قال رجل فخته امه لولاها ذاك
 (فعل) وكذا قال رجل فخته امه لولاها ذاك
 وبسقط المهر في الاول دون الثانية لاستحالة
 وجوب شيء على عبدها وامه لان الثاني اذا عتق
 وجوب شيء على عبدها فالاخر والثاني اذا عتق
 على الاخر عندنا خلافا للثاني اهـ في
 (باب نكاح الكافر) المناسبة بينهما ظاهره
 لان الزنى تركه الا ان الكافر ادنى اهـ في
 (محرمة) كذا في رواية ومطلقة فلا يابوجه
 بين شخصين او بين من لم يجر الجمع بينهما اهـ في
 (الاسلم احدهما) الطفل نظر اليه قال شرح
 الهداية فان قلنا كيف يوجد هذا التعيم ولا
 وجود لنكاح مسلم مع كافر قلت هذا محمول على
 حاله لبقاء بان اسلمت المرأة لم تعرض الاسلام على
 الزوج قال الزبيدي وهذا اذا لم يخلف والطفل
 كذا في

ولدها وتصير ام ولد له والحد كلاب بعد موته لاقبله * وان زوج
 امته اباه جاز وعليه مهرها لاقبته فان امت بولدت لتصير ام ولد
 وهو حر بقرانه * حرمة قالت لسيد زوجها أعته عنى بألف
 ففعل فسد النكاح وزمها الالف والولاء لها ويصح عن
 كفارتها لوفوت به وان لم تقل بألف لا يفسد والولاء له خلافا
 لابي يوسف * وللمولى اجبار عبده وامته على النكاح دون
 مكاتبه ومكاتبته

*** (باب نكاح الكافر) ***

واذا تزوج كافر بلاشهود او في عدة كافر وذلك جائز في دينهم
 ثم اسلم اقرا عليه خلافا لهما في العدة * ولو تزوج المجوسى
 محرمة ثم اسلم او احدهما فترق بينهما وكذا لو تراقعا اليينا
 وبمرافعة احدهما لا يفرق خلافا لهما والطفل مسلم ان كان
 احدا بويه مسلما او اسلم احدهما وكذا ان كان بين كتابي
 ومجوسى * ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية عرض
 الاسلام على الاخر فان اسلم فيها والافترق بينهما فان ابى الزوج
 فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لان ابتهى ولها المهر لو
 بعد الدخول والافتصقه لو ابى ولا شيء لو ابتهى * ولو كان ذلك

(ولو اسلمت زوجة الكافر الخ) وهكذا وقعت
 العسيرة في الوقاية اقول فنيب ما اذا كانا
 زوجة الكافر وزوج المجوسية ما اذا كانا
 كتابيين فانه ان اسلمت لها لم يجر الزنى فزوجها للمسلم واما
 اسلم لم يفرق بينهما فزوجها للمسلم فاسلم فانه
 اذا كانت كتابية والزواج مجوسى فاسلم فانه
 كذا ذكرنا واما اذا كانا مجوسيين فانه يفرق بينهما
 احدهما مطلقا بعد الاياه فان اسلم احدهما فاسلم فانه
 فاسلم فانه يفرق بينهما فاسلم فانه يفرق بينهما فاسلم فانه

(الافتصقه) لا يفرق بينهما في
 (التسريح) كافى الجلب والغنة اهـ في
 (الامساك بالمعروف فنيب) لا يفرق بينهما في
 (الافتصقه) لا يفرق بينهما في
 (الافتصقه) لا يفرق بينهما في
 (الافتصقه) لا يفرق بينهما في

(فان اسلم زوج الكاتبة) كلامنا من كلامه
 لجواز تزوجه بالبنداء والبقاء اسهل كما لو تزوج
 الكتاب بنت مولاة ومات المولى لا يفسد ولو
 تزوجها بعد موته لا يفسد اه في
 (بانت ولا عدة عليها) احتراز عن قول الشافعي
 (وان اسلمت فبانت) لا يصح الاحتراز عن قول الشافعي
 الردة لانه مناف كابتها فان تأخر هو فلها
 قبل الدخول سقط المهر وان تأخر هو فلها
 اه في

النفق اه في
 (باب القسم) ففتح القاف وسكون السين
 مصدر قسمت الشيء والكسر واحد الاقسام
 اه في وجه المناسبة ان الرضاع
 (كتاب الرضاع) كان النكاح سبب النسب وهو
 سبب الحرمة كما ان النكاح سبب النسب وهو
 الحرمة وانما لم يذكر عامة مسائله في المحرمات
 لماله من احكام جنة مختصة فافرد على حدته
 وجعل في الديوان ففتح الراء اصلا والكسر لغة
 وجعل الفعل من باب علم اصلا ومن باب ضرب
 لغة فجد اه في

في دارهم لاتين حتى تحيض ثلاثا قبل اسلام الاخر فان اسلم
 زوج الكاتبة في نكاحها * وتباين الدارين سبب الفرقة
 لا السبي فلو خرج احدهما اليها اسلم او اخرج مسيبيات
 وان سببا معالا * ومن هاجرت اليها بنت ولا عدة عليها خلافا
 لهما * وارتداد احد الزوجين فسح في الحال وعند محمد ارتداد
 الرجل طلاق وللموطوءة المهر ولو غير هانضفه ان ارتد ولا شيء
 لها ان ارتدت وان ارتدا معا او اسلمتا معا لاتين وان اسلمتا
 متعاقبات ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا
 * (باب القسم)

يجب العدل فيه يتنونه لاوطئا * والبكر والثيب والجديدة
 والقديمة والمسلية والكاتبة فيه سواء * وللأمة والمكاتبة
 والمديرة وام الولد نصف الحرمة * ولا قسم في السفر فيسافر بمن
 شئ والقردة احب * وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها
 ان ترجع

(كتاب الرضاع)

هو مص الرضيع من ثدي الادي في وقت مخصوص * ويثبت
 حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها وهي حولان ونصف

(الرضيع) فقبل بمعنى فاعل كبير او صغيرا
 (من ثدي الادي) يخرج منه من غير ثدي
 ومن ثدي حيوان غير الادي كذا قاله شيخنا
 وقال العلامة ابن كمال ويثبت ان يرضع من ثدي
 معنى المص لينحل الاستطام وغيره اه في
 معنى المص وهو حل النظر وحرم المص

(بقليله وكثيره) لا مطلق النص والاحاديث
 فالنقص بالعدد زيادة وهي نسخ وما رواه مسلم
 عن عائشة روى نسخة ابن عباس حكاه ابو
 بكر الرازي وقال ابن طلال الرواية عن عائشة
 مضطربة فيه سقط ومنه ما ذهب على وابن
 عباس وابن عمر وابن مسعود وجمهور التابعين

(وعندهما حولان) وهو قول الشافعي لقوله
 تعالى والوالدان يرضعن الابن ذل من قبل
 ثلثة اشهر فتي الفصل حولان اه في
 (الاجدة ولده الخ) في هذه السبعة فارق
 النسب الرضاع ونظمه بعضهم فقال
 التمسب الرضاع في صور * كما تم تناقله
 وفارق للنسب * وام عم واخت ابن وام اخ * وام
 وجدته الوالد * ولده ولدها او ولد زوجها
 خال وعمه ابن اعتمد
 (والاثنان المرأة) لان ولداهما او ولد زوجها
 نسبا ولا كذلك الرضا فان قول ولا فائدة في قوله
 لها لان ابنها لا يكون لغيرها بل وهم الجواز
 اه في
 (ولا حل بين رضيعي ثدي) لانهما اخوان
 واراد به الصبي والصبي اجتماع على ثدي واحدة
 لم يجز لا جسد هب ان يتزوج بالآخر فقبل
 المذكور على الموثق كما في القهر والنسب والقهر

وعندهما حولان فيعزم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده
 واخت ولده وعمه ولده وام اخيه واواخته وام عمه او عمته
 او خاله او خالته والاثنان المرأة لها وحس عليه * وتحل اخت
 الاخ رضاعا ونسبا كما خ من الاب له اخت من امه تحل لاخته
 من ابيه ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما ولا بين
 رضيع وولد مرضعته وان سفلى وولد زوج لبنها منه فهو اب
 للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عمه ولا حرمة
 * لورضعان شاة او من رجل * ولا في الاحتقان بلين المرأة
 ولبن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط * واللبن المخلوط
 بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب هو
 خلطه بجماء او دواء او لبن شاة وكذا لو خلط لبن امرأة بلين امرأة
 اخرى وعند محمد رحمه الله تعالى تتعلق الحرمة بهما * وان
 ارضعت ضررتها حرمتا ولامهر للكبيرة وان لم توطأ وللصغيرة
 نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد
 لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع او الهلاكة او لم تعلم انه
 مفسد والقول قولها فيه وانما ثبت الرضاع بما ثبت به
 المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

(مريضته) بكسر الفصاد من ارضعته سواء
 ارضعت ولدها ام لا فلا تكون المسألة متكررة
 بالاول اه في
 (وان ارضعت ضررتها حرمتا) ترك المصنف
 لو ارضعتها على التعاقب حرمتا وهي في الجمع
 لانها تفهم من قوله ولا حل بين رضيعي ثدي
 فقام له اه في
 (وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال) وهو شهادة
 رجلين او رجل وامرأتين لان في ابياته زوال
 ملك النكاح وذكر في النكاح او بعده وفي المفق خبر
 النبيه قبل النكاح وذكر في الكافي انه لا فرق بين ان
 الواحد مقبول في الرضاع وفي المفق خبر
 ان يبيحكون فخته صغيرة وتشهد واحدة بانها
 ارضعت امه واخوته او امرأته بعد العقد وذكره
 ايضا صاحب الهداية حيث قال بعد مسائل
 بخلاف ما اذا كانت المتكوفة صغيرة واخبر
 الزوج انها ارضعت من امه حيث يقبل قول
 الواحد فيه لان القاطع طارى اه في

(الثابت شرعا) احتزبه عن رفع القيد
 بالانسكاح حسبا وهو محل الوفاق واحتز به قوله
 اه في (وحسنه وهو سني الخ) لقوله عليه الصلاة
 والتسليم ان من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا
 ونظقة لكل من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا
 دليل الحاجة وهو الاقدام في الطلاق في زمان
 فجدد الرغبة وهو الطهر اه في والسني لغیر المدخول بها
 (ولغيرها طائفة) وهو يخالف لما ذكر صاحب

من حيث العدد وهو يخالف لما ذكر صاحب
 الهداية وغيره اه في وبه قال زفر لان مدة حملها طهر
 (الا واحدة) وبه قال زفر لان مدة حملها طهر
 واحد فلا يصح التفرق كالطهر المتدق فلان
 الحامل لا يحض مدة حملها فصارت كالآيسة
 بخلاف المتدق جاز طلاقهن عقب الجماع لان
 الخلاف اه في فبين تحيض لعموم الحمل وهو
 مفقود هنا اه في

(ووجب مراجعتها في الاصح) وهو مختار القيد لان
 ولا يفتي في الامر دفعا للمصلحة بالقدر الممكن
 اه في (وقيل يستحب) وهو مختار القيد لان
 النكاح مندوب فالاحسن رجعة لا يكون واجبا
 واختاره في الجمع اه في
 (وقيل يجوز ان يطلقها الخ) لما روى مسلم
 واحباب السني او طهر اه في
 ثم يطلقها حاملا او طهر اه في
 لكونها اكثر قبولا وقوى صحة اه في
 (فتان ولو تحت سر) وقال الشافعي بعين
 جمال الرجل اذ العبرة في الطلاق بالرجال
 وفي العدة بالنساء وبه قال مالك والشافعي
 عليه الصلاة والسلام طلاق الامة ثنتان
 وعندها حيضتان ويرى قرة ان اه في

101
 * (كتاب الطلاق) *
 هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح * احسنه تطليقها واحدة
 في طهر لا جماع فيه وتر كها حتى تمضي عدتها * وحسنه وهو
 سني ثلاثا في ثلاثة اطهار لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها
 ولغيرها طلقة ولو في الحيض * والايسة والصغيرة والحامل
 يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد رحمه الله لا تطلق
 الحامل للسنة الا واحدة * وجاز طلاقهن عقب الجماع *
 وبدعته تطليقها ثلاثا او ثنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد
 لارجعة فيه ان كانت مدخولا بها او ثنتين في طهر جامعها فيه
 وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح وقيل
 تستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل
 يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة * ولو قال
 للموطوعة انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة
 وان نوى الوقوع بجملة محنت بنته * ويقع طلاق كل زوج عاقل
 بالغ ولو مكرها واسكران او أخرس بإشارته المعهودة لا طلاق
 صبي ومجنون ونائم ولا سيد على زوجة عبد * واعتباره
 بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت عبد وطلاق الامة ثنتان

(باب إيقاع الطلاق) لما فرغ من بيان أصل
الطلاق فرغ في بيان تزويجه الى صريح وكفايه
فأشار الى الاول بقوله صريحه اهـ
(صريحه) هو ما اظهر المراد به ظهوراينا
حيث يسبق الى فهم السامع من اداءه وذا
انما يكون عند كراهة الاستعمال فلذا قال ما استعمل
اهـ
(ويقع بكل منها) اي بكل لفظ من هذه الالفاظ
طالقة رجعية ولا من اجتمعت قولها وفعلا وان لم
تؤخذ اهـ
لانه ظاهر المرام فيغلق الحكم بين الكلام اهـ
(وان نوى اكثر) اي من واحدة وان لم ينو شيئا
ان الفرد نوعان حقن وهو اني الجنس وحكمي
وهو جميعه فانه ما نوى صحيح لانه يمتثل به حكمي
التيه ولا اختلف في الامة لانه جميع الجنس في
انها كالثلث في حق الحرة اهـ
(لا باضافته الى يدها اورجلها) لانه لم يعرف
استمرار استعماله لغة ولا عرفا وانما جاء بهما على
وجه الدرء حتى اذا كان عند قوم يعبرون به
عن الجملة وقع به الطلاق اهـ

ولو تحت حرة

(باب إيقاع الطلاق) *

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نيته وهوانت
طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منها واحدة رجعية وان
نوى اكثر او بائنة * وقوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق
او انت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى
ثنتين او بائنة * وان نوى بأنت طالق واحدة وبطلاق اخرى
وقعتا وان نوى الثلاث وقعن ويقع باضافته الى جلته كما
مر اوالى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والراس
والوجه والروح والبدن والجسد والفرج اوالى جزء شائع
منها كنصفها وثلثها لا باضافته الى يدها اورجلها او ظهرها
او بطنها * ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت
* ويقع في انت طالق ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلاثة
انصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندهما ثنتان وفي الى ثلاث
ثنتان وعندهما ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو
شيئا او نوى الضرب والحساب وان نوى واحدة وثلثين

(ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث) ضروري ان كل
نصف طلاقه لتكامل النصف الثالث اهـ
(وعندهما ثنتان) استحسانا لا بدخول الابتداء
والانتهاء جميعا وقال زفر لا يقع شيء على عدم
دخولهما اهـ
(وعندهما ثلاث) وواحدة عند زفر على الاصل
المذكور اهـ

فثلاث في الباطن (لانه يجمله فان صرف الواو
 للجمع والطرف جميع المظروف اه في عدم اختصاصه
 (تطلق الحال حيث كانت) ولو قال اردت اذ ادخلت صديق
 دابة لانه خلاف الظاهر كما لو قال انت طالق
 في نوب كذا او في النساء او الى رأس الشمس او في الطل ولو قال
 اه في خلافها زفر اه في (اذا دخلت مكة او في دخولك) لوجود حقيقة
 التعليق في الاولى والطرف في الفعل لا يصلح
 ما غلا فعمل على الشرط للعنا سبة بينهما
 اذا دخلت مكة او في دخولك لكان الشرط مجامع

ما غلا فعمل على الشرط للعنا سبة بينهما
 اذا دخلت مكة او في دخولك لكان الشرط مجامع
 (فصل) اه في اضافة الطلاق الى الزمان اه في
 (موقع عند الصبح) لان كونها مطلقة في جميع
 القديس تلتزم (في الاول) انصافا لانه نوى حقيقة
 (هت ديانة) في البعض قد خصص العام وهو مجاز
 فاذا نوى البعض فلا يصح فيه اه في

(خلافهما) والقرينة انه وصفها بالطلاق
 في جميع القديس وهو حقيقة اه في
 (يعتبر الاول ذكر) لا يندكر الطرف الاول بين
 حكمه تخريرا او تطلقا فلا يتغير ذكر الثاني اه في
 (وقت واحدة) ولا يقع الثلاث لوجود الشرط
 وفي هذه المسألة تظهر فائدة الوصل بخلاف
 الاول اه في (طلق الحال) فطلق حين سكت لانها
 للوقت ولذا استعمل فيها هو كائن الشرط يكون
 في التردد ولذا تطلق حين سكت في قوله اذا
 سكت عن طلاق اه في فطلق حين سكت لانها
 (مع فعل لا يمتد) اي عملا لا يصلح تقديره بمتد
 كالطلاق والعناق والتزويج والكلام وغو
 ذلك اه في

فثلاث وفي غير الموطوء واحدة مثل واحدة وثنتين وان نوى
 مع ثنتين فثلاث فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى
 الضرب * وفي انت طالق من هنا الى الشام واحدة رجعية
 وفي انت طالق بمكة او في مكة تطليق للحال حيث كانت ولو قال
 اذ ادخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار
 (فصل)
 قال انت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع
 وقت العصر صحت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما
 * ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكرا * ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت
 طالق امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس
 وقع الآن * ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى ما لم اطلقك
 او متى لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث
 وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقعت واحدة * ولو قال
 ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما * واذا بلائية
 مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فما نوى
 واليوم للنهار مع فعل ممتد ولمطلق الوقت مع فعل لا يمتد *

(ولو قال انا منك طالق فهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في اضافة اليه في قوله
 رفع القدوه في الميدة اه في
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم

فلو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد يقدم ليلا لا تخيروا قال
 يوم اترؤجك فانت طالق فتكحه باليلا وقع * ولو قال انا منك
 طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انا منك بائن او عليك حرام
 بان ان نوى * ولو قال انت طالق مع موى او مع موتك فهو
 لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمجد رجه الله
 في رواية * وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل
 العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا * ولو قال لها وهى امة انت طالق
 ثنتين مع اعتاق سيديك اياك فاعتقها ملك الرجعة وان علق
 طلقها بمجيء الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا تحل له
 الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالحرمة
 اجماعا

(فصل)

قال لها انت طالق هكذا مشريا باصابعه وقع بعددها فان اشار
 بيطونها تعتبر المنشورة وان يظهرها تعتبر المضعومة *
 ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بأن حال انت طالق بائن
 او البتة او الخش الطلاق او أجبته او أشدته او طلاق
 الشيطان او اليدعة بالجر أو كالجبل أو كالف لوملى البيت

لازالة الخلل اه في
 الاضافة اليه اه في
 (ان نوى) لانه من الكلمات وانما يسند اليها
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما
 (ان نوى) لانه من الكلمات وانما يسند اليها
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما
 (ان نوى) لانه من الكلمات وانما يسند اليها
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما

(فجاء) برواية ابى حفص الكبير وفي رواية ابى
 سليمان انه معها على ما في الخبرين لان العتق
 اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية
 وهو مستحسن اه في
 (كالجبل او كالف الخ) لانه وصفه بما يجتبه
 فكان تعينا لا حدا محتمل به ويترتب عليه موجبه
 ثم الاصل عند ابى حنيفة انه متى شئى بوجه
 ان ذكر الغظم يقع باننا والا فجميعا لان
 باننا لانه يقتضى زيادة وصف وعند ابى يوسف
 اما في كبرى الغظم فهو للزيادة لا للعلية اه في

(وهت نية الثلاث في الكل) اهـ في الحزنة
 والتنتان في الامة بنية الثلاث اهـ في
 (وان فرق بآيت بالاولى) بان قال انت طالق طالق
 واحدة واحدة واحدة او قال انت طالق طالق طالق
 طالق وانت طالق انت طالق (اذ ليس في آخره ما يغير موجب
 اوله لصلاحيته كل بلاعة فصادفها واحدا تطلق ثلاثا وهو قول
 بالاولى ولا يقع وعند مالك واحدا تطلق ثلاثا وهو قول
 ابن ابي ليلى لان الواو للجمع اهـ في
 (وقع واحدة) لو وقوعه بلاعة فلا يلحقها الثانية
 (وقع واحدة) لان القلبية صفة للاولى والاشباع
 (قبل واحدة) في الحال فوقعت الواحدة
 في الماضي ايقاع اهـ في
 في الماضي ايقاع بعدها اهـ في
 فبانت بها فلا يقع بعدها لان البعدية صفة للاخيرة
 (او بعدها واحدة) لان البعدية صفة للاخيرة
 وقد حصلت الابانة قبلها
 (فتنتان) فالواقع في هذه الصور الاربع فتنتان
 اما الاولى فلا تلبس بالبعدية صفة للاولى فلا تلحق
 الطرف عن الضمير فاقضى ايقاع واحدة
 في الحال والآخرى قبلها فيقران واما الثانية
 فلا تلبس بصفة للآخرى لا قدرانها بالضمير اهـ في

او تليقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة بآية
 بلائية وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
 وبقوله بائن او البتة اخرى فيقع بائسان * وهت نية الثلاث
 في الكل

(فصل)

طلق غير المدخول بها ثلاثا وقع وان فرق بآيت بالاولى ولا
 تقع الثانية * ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة
 وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
 ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فتنتان وفي الموطوءة فتنتان في الكل * ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت تقع
 واحدة وعندهما فتنتان * ولو اخر الشريط فتنتان اتفاقا وقع
 بعدد قرن بالطلاق لابه فلو مات قبل ذكر العدد في قوله انت
 طالق واحدة لا تطلق

(فصل)

وكفايته ما احتمله وغيره * ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فيها
 اعتدى واستبرأ في رجح وان واحدة يقع بكل منها واحدة

(روا واحدة) او فواحدة قد دخلت وقعت واحدة
 عند تقدم الشرط فان الواحدة الثانية تعلقت
 بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط وقع
 بهذا الترتيب وهذا عنده اهـ في
 (فتنتان اتفاقا) لان صدر الكلام متوقف على
 آخره لوجود المقربين فكان في حكم البيان اهـ في
 (فصل) في الطلاق بالكنان
 (وكفايته) مجاز الاحتمال والا قال كفايته عند
 الاصولين ما استمر المراد منه ولا يفهم الا بنية
 حقيقة كانت او مجازا اهـ في
 (او دلالة حال) فان دلالة الحال اقوى من البنية
 لانها ظاهرة والنية باطنة ثم المراد من دلالة
 الحال ما يعم دلالة الحال على ما استغنى عليه بان
 الملل المتعالي اهـ في

البراءة من حد علم النكاح فيجوز السامع جيلك على غاربك وهو
 الخيرات او عن قيد النكاح السادس برئته من
 انطو بضم الخاء من النكاح السامع جيلك على غاربك وهو
 الخيرات او عن قيد النكاح السادس برئته من
 استغارة عن النكاح السامع جيلك على غاربك وهو
 وارفع عن الحق فيجوز السامع جيلك على غاربك وهو
 الحق باهلك وهو من خلق من حد علم خلية الثامن
 وكسر الحاء خطأ فانه يصير من الاطلاق وهو
 فعل متعدى والصح ان يجعل من اللفظ
 فيجوز لاني طلقك او سري سريته اهلك اهل
 (ويصدق ديانة في الكل) اي كل الكتابات مع
 اختلاف في الحالات لان الله تعالى مطلع مع
 البينات فالحالات ثلاث حالة الرضى وحالة الغضب
 وحالة مذكرة الطلاق والكتاب ثلاثة اقسام
 ما يصلح جوابا لورد اللفظ

رجعية وما سواها تقع بها واحدة بائنة الا ان ينوى ثلاثا
 فيقعن ولا تصح بنية الشئ وهي (بائنة بئنة حرام خلية بريئة
 حبلك على غاربك الحق بأهلك وهبتك لاهلك سرتحتك
 فارقتك امرك بيدك اختارى نفسك انت حرة تقضى تخمري
 استترى اعزبى اخرجى اذهبى قومي ابغى (الازواج) فلو انكر
 النية صدق مطلقا حالة الرضى ولا يصدق قضاء عند مذكرة
 الطلاق في ما يصلح في الجواب للطلاق دون الرد ولا عند
 الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم ويصدق ديانة
 في الكل * ولو قال ثلاث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا
 وبالباقى حيضا صدق وان لم ينو بالباقى شيئا وقع الثلاث وتطلق
 بلسانى بامرأة اولست لان بروج ان نوى الطلاق والصريح
 يلحق الصريح والبائن * والبائن يلحق الصريح لا البائن الا اذا
 كان معلقا بالشرط

*** (باب التفويض) ***

اذا قال لها اختارى ينوى الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها
 الذى علمت به فيه بانت بواحدة ولا تصح بنية الثلاث وان قامت
 منه واخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس

(وان لم ينو بالباقى شيئا) اي لا طلاقا ولا حيضا اهل
 (وضع الثلاث) لصيرورة الحال حال مذكرة
 الطلاق بنية في الاولى فتعينت الباقيتان له لادالة
 الحال اهل
 (بلسانى) اي قول الزوج وقد اقصى الماتن في
 بامرأة اولست لك بزوج فاذ اقصى الماتن في
 اي خيفة المتخاروقا لا لا تطلق لانه نفي النكاح
 وهو كذب وله ان هذا يصلح انكار النكاح ويصلح
 ان يكون انشاء الطلاق اهل
 (والبائن) اي ويلحق الطلاق الصريح البائن
 رجعي رجعي ملغى * بائن رجعي همجنان
 رجعي بائن لا خفت * بؤدد وبائن رافدة

(تطلق) اى استحسانا والقاس ان لا تطلق لان كلا
 منهما ليس بجواب لانه يجتمعا اذا الفعل
 المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فلا يبرح
 احدهما بلا مرجح اهـ ق
 (تقاتل) اختارت الاولى (المخ) ولا يحتاج فيه الى ذكر
 النفس لان في لفظه ما يدل على ارادة الطلاق
 لان غرض مجمل التفريع وانما حذف لشهرته
 وعلى هذا ينبغي ان تكون التنية حذفت لانهما
 المعنى ايضا لانها ليست بشرط اهـ ق
 (وقع الثلاث) لانه نوى اذا نوى تثنى لانه عدد
 متسايت الاقل وكذا اذا نوى ذكر النفس خرج
 محض والخمس لا يجتمعه وذكر النفس خرج
 الشرط حتى لو لم يذكرها لا يقع في جواب
 التمييز الا به والحاصل ان الامر بيدها كالخصي
 في المسائل كلها الا في احتمال الثلاث فانه لا يصح
 تثنى كما مر اهـ ق
 (وان قالت) اى في جواب قوله امرك بيدك
 اهـ ق

او الاختيار في احد كلاميهما * وان قال لها اختارى ققات
 انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق * وان قال لها ثلاث
 مرات اختارى ققات اخترت الاولى والوسطى والاخرى
 تقع الثلاث بلانية وعندهما واحدة بائنة * ولو قالت اخترت
 اختيارا وقع الثلاث اتفاقا * ولو قالت طلقت نفسي او اخترت
 نفسي بتطبيقه بانث بواحدة في الاصح وقيل يملك الرجعة *
 ولو قال امرك بيدك في تطلق او اختارى تطلقه فاخترت
 نفسها وقع واحدة رجعية * ولو قال امرك بيدك ينوى
 ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة وقع الثلاث
 وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه
 فواحدة بائنة * ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد
 لا يدخل الليل وان ردتّه في اليوم لا يرتد بعد غد وان قال
 اليوم وغدا يدخل الليل وان ردتّه اليوم لا يبقى غدا *
 ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست
 او جالسة فانتكأت او متكئة فقعدت او على دابة فوقفت
 اودعت اباها للمشورة او شهودا للاشهاد لا يبطل خيارها
 وان سارت دابة باطل لا يسير فك هي فيه * ولو قال لها اطلقى

(فواحدة بائنة) لانه من الكتابات فمقبولة
 اهـ ق
 (لا يدخل الليل) حتى لا يكون لها الخيار بالليل
 لان كل واحد من اليومين ذكر منفردا واليوم
 المنفرد لا يتناول الليل وقال زفر يدخل كقولها
 انت طالق اليوم وبعد غد اهـ ق
 (لا يرتد بعد غد) لانه فوض اليها في نهارين بينهما
 نهار لا تملك فيه الاقاع فكان بمنزلة تفويض يوم
 فاذا ردت احدهما لا يرتد الاخر اهـ ق
 (ولو مكثت) اى الزوجة بعد التفويض يوما
 في مجلس التفويض او بلوغ الخبر اهـ ق
 (وان سارت دابة باطل) اى خيارها بدليل
 الاعراض لان سيرها مضاف اليها اهـ ق

(وان طلق ثلاثا او نواه وقعن) لان قوله طلق
 نفسك مختصر قوله اوقعي على نفسك الثلاث
 وفيه نصيحة الثلاث فكذا قوله في مطولة اه
 (ولفتينة الثنتين) لانه لا يجمل لفظة الا ان شئت
 الزوجة امة لانه طلق وليس له الرجوع
 (الا اذا زاد) اي على قوله طلق وليس له الرجوع
 لصورته عليك في قيد المجلس وكونه وكلا
 عنه لا يقال هو عامل في البينة صار عاملا لنفسه
 ولا نقول باعتبار المكيال بالبيع اذا زاد ان شئت
 وليس هو كالتوكيل الحكم لانه لا يجمل التعلق اه
 (وفي عكسه) يعني لو قال لها طلق نفسك واحدة
 فطلق ثلاثا اه
 (لا يقع شيء) اي عند اي حصة لا يات بغير
 ما تقرر من اليها فكانت مبتدئة بخلاف قولها ائتني
 فتي بعد طلق نفسك لانه خالف في الوصف
 فلا يقع شيء اه
 (وعندهما تقع واحدة) لان مشيئة الثلاث
 مشيئة لكل واحدة عندهما اه

نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا
 لو قالت ائتني نفسي وان طلق ثلاثا ونواه وقعن ولغت نية
 الثنتين ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق * ولا يملك الرجوع بعد
 قوله طلق نفسك ويتقيد بالمجلس الا اذا قال متى شئت * ولو قال
 لها طلق ضرتك او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد
 بالمجلس الا اذا زاد ان شئت * ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا
 فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء وعندهما
 يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة
 لا يقع شيء وكذا في عكسه وعندهما تقع واحدة ولو امرها
 بالبائن او الرجعي فعكست وقع ما امره * ولو قال انت طالق ان
 شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق لا يقع
 شيء وكذا لو علقت المشيئة بمعدوم وان علقت بوجود وقع
 * ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا
 ماشئت فردت الامر لا يرتد * ولها ان تطلق واحدة متى شاءت
 ولا تزيد ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا
 متفرقا لا مجموعا ولا بعد زوج آخر * ولو قال انت طالق حيث
 شئت او أين شئت لا تطلق ما لم تنشأ في مجلسها * ولو قال انت

(وان علقت بوجود) كما اذا قال ان شئت ان
 كان التبرار موجودا وقع لانه لا يبرم كهر
 من قال ان كان كذا الامر مضى لا خلاف
 المشايخ في التعليق بالمشيئة او الارادة والرضى
 او الهدي او الهبة على المجلس كما مر في يدك
 (مقضى شئت الخ) هذه اللفاظ للزمان وان
 استعملت للشرط عند الامام فلا يخرج عن الشرط
 موضوعها بالثبوت ولا يجيب عليها على الشرط
 لا يتقيد فلها ان تطلق متى شاءت لانه ملكها الطلاق وقت مشيئتها
 (لا يرتد) وقت شاءت لانه ملكها الطلاق وقت مشيئتها
 لا قبله فلا يرتد اه

(وقع كذلك) أي ما شاءت موافقة لنية للعطافة
بين المشينة والارادة اه في
(لا بعده) أي لا بعد المجلس لانه تملك ليس فيه
ذكر الوقت فقطضي الجواب في المجلس كالتكليات

وان رده كان ردا اه في ثلاث (كما في قوله تعالى
ان تطلق نفسك من رجا اه في
فاجتنبوا الرجس من الاثلاث أي حقيقة كقوله لا رقية ان
ان تطلق كذا فانت حر وحكما كقوله لا تكون خنته الخ
فعلت كذا فانت حر وحكما كقوله لا تكون خنته الخ
اه في
(كقوله لا جنبية الخ) فقع عند وجود الشرط
في الأول بوجود المعاق عليه وفي الثاني
ان تكبها ولو ملكه اه في
(فزارت لا تطلق) وكذا لا يعتق لو قال رقيق غيره
ان فعلت كذا فانت حر فاشتراه وفعل لانه
لم يكن في الملك ولا مضافا اليه والتعليق في الملك
اتفقا او مضافا اليه عندنا وهو قول
صحيح
عمر بن الخطاب وابن عمر اه في

طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنية رجعية او بائنة
او ثلاثا وقع كذلك وان تخالفا يقع رجعية وكذا ان لم تشأ
وعندهما لا يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت ما شاءت في المجلس لا بعده
وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون
الثلاث لا الثلاث خلافا لهما

(باب التعليق) *

انما يصح في الملك كقوله ~~لمنك~~ كوحته زرت فانت طالق
او مضافا الى الملك كقوله لا جنبية ان تكحتك فانت طالق
فيقع ان تكبها * ولو قال لا جنبية ان زرت فانت طالق فنكحها
فزارت لا تطلق * وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى
ومتى ما ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت المين الا في كلما
فانها تنتهي فيما بعد الثلاث ما لم تدخل على التزوج فلو قال
كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد
زوج آخر * وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق
بعد الثلاث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل المين *
والملك شرط لوقوع الطلاق لا لافحلال المين فان وجد

(ان)
كل منها مع دخلها على الاسم للزوم وصفها
بالفعل انظروا معنى ومن ألفاظه لو ومن
واي واذان واين واين واين واين واين واين واين
بالفعل وجوب ان لم يورث الشرط فيه انظروا لمعنى
فلو قال كلما تزوجت امرأة الخ اعلم انه
انما يخص النكاح بالخطاب ولم يقل كلما تزوجت
امرأة مع كونه مثلا لا مشهورا قصدا
الى كون المسألة اتفاقية لان في النكاح المشهور
خلافه الى يوسف حيث قال كلما تزوجت امرأة
فهي طالق فزوج امرأة طلق وان تزوجها
ثانيا لم تطلق ولا يجت في امرأة واحدة مرتين
اه في

امرأة مع كونه مثلا لا مشهورا قصدا
الى كون المسألة اتفاقية لان في النكاح المشهور
خلافه الى يوسف حيث قال كلما تزوجت امرأة
فهي طالق فزوج امرأة طلق وان تزوجها
ثانيا لم تطلق ولا يجت في امرأة واحدة مرتين
اه في

(الخلت اليمين) يعني انتهت باتهاء الشرط
 والجزء اهاق
 (وقع الطلاق) بوجود الشرط والمحل قابل للنزول
 (وفي ما لم يعلم الامنها) لانه امر لا يعلم من
 الجزاء اهاق
 (وفي ما لم يعلم انما) حكم شرعي فيجب عليها
 غيرها وقد تذبذب عليه الحكم شرعي فيجب عليها
 الاخبار اطلاقا وهذا استحسان والقياس عدم
 اوفى المال وهذا لانه مدعيه وقد مضى بما
 القبول في حقها لانه مدعيه وقد مضى بما
 اختار غنه قوله لاني لا في
 (مالم يستمر الدم ثلاثا) لا في
 والشك لا يزيل الدم ثلاثا
 (وثنتين تنزها) اي من حيث التزنيه للاختصاص
 في الدين حتى لو كان طلقها واحدة او كانت امه
 لا يردّها الا بعد زوج آخر اهاق
 (وتتقضى العدة) اي به لانه عين فايها ولدان
 ولا يحنث به مبيع جزاءه فتكون معتقة
 وافتضاؤها ووضعت العدة والثاني لانها مل به فاذا
 وضعفت انقضت العدة واختلفت اليمينان
 الاخيران به لوجود الشرط ولم يقع بشي اهاق

الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع *
 وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت *
 وفي ما لا يعلم الامنها القول لها في حق نفسها لاني حق غيرها
 فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة قتالت حضت طلقت
 هي لافلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله
 فانت طالق وعبدى حر قتالت احب طلقت ولا يعتق *
 ولا يقع في ان حضت مالم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقوع
 من ابتدائه ولو قال حضت حيضة يقع اذا ظهرت ولو قال
 ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت انثى
 فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء
 وثنتين تنزها وتتقضى العدة * ولو علق بشرطين شرط للوقوع
 وجود الملك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع
 وان وجدا او آخرهما لافيه لا يقع * ويبطل تخير الثلاث
 تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجحها قبل وجوده ثم تزوجها
 بعد التحليل فوجد لا يقع شيء * ولو علق الثلاث اراعتق
 بالوطى لا يجب العقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا
 في الرجعي مالم ينزع ثم يولج خلافا لابي يوسف * ولو قال ان

(بشرطين) بان قال ان دخلت دار زيد ودار
 عرفت فانت طالق اهاق
 (لا يشترك الملك اما ان وجد
 لافيه لا يقع) لا يشترك الملك اما ان وجد
 وهذه المسألة على اربعة اوجه اما ان الثلاث
 الشرطان في الملك فلا يقع اجماعا او وجد الاول
 او وجد في غير الملك فلا يقع اجماعا او وجد الاول
 في غير الملك والثاني في الملك فتطلق عندنا خلافا
 (قبل وجوده) لا يقع الطلاق المعلق وصورته ان يقول لامرأته
 ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم نجحها بعد ذلك
 بطل المعلق حتى لو تزوجها بعد ذلك خلافا لابي يوسف
 فدخلت الدار لم يقع شيء خلافا لابي يوسف
 ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم نجحها بعد ذلك
 بطل المعلق حتى لو تزوجها بعد ذلك خلافا لابي يوسف
 فدخلت الدار لم يقع شيء خلافا لابي يوسف
 عند الشرط اهاق

(فلها الأقل من ارثها) لنقطة من البيان
 وليست صلة تفعل التفصيل لان هذه الصيغة
 محلا للام وموصولة بمن في الحالة الواحدة
 وما استعمل الاندرا فلا يقلص عليه وههنا
 كلام مذكور في صدر الشريعة وحواشيه
 اهـ ق
 (او الشرط قطا ورث) لقصد بطلان ارثها
 في جود الشرط فيه وان كان مضطرا لان
 ضروره لا ينطل حتى غيره كاللاف مال الغير
 مضطرا او انما له في الشرط قط فيه
 (لو كان الشرط قط فيه) لو امكن يكون
 ولا يكون رضي بسقوط طعنها لا يضطر اراهاه في
 (خلال الجهد) فيما اذا كان التعليق في الصحة
 والشرط في المرض اهـ ق

وكذا مفرقة بسبب الحب او العنة او خيار البلوغ والعق *
 ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها
 ثم ماتت وهي في العدة ورثها * ولو ابانها بأمرها في مرضه
 او تصادقائها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى
 لها او اقربدين فلها الاقل من ارثها ومما وصى اوقر * وان علق
 الطلاق بفعل اجنبي او بمجيئ الوقت فوجد فان كان التعليق
 والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما في الصحة لا ترث
 وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت
 وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا
 لو كان الشرط فقط فيه خلافا لمحمد * وان كان لها منه بد لا ترث
 على كل حال وان قذفها ولا عن وهو مريض ورثت وكذا
 لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا لمحمد وان آلى
 منها وبانت به فان كانا في المرض ورثته وان كان اليبلاء في الصحة
 لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان ماتت وهي في العدة
 والا لا

* (باب الرجعة) *

هي استدامة بالنكاح القائم في العدة فن طلق مادون ثلاث

(لا ترث على كل حال) سواء كانا في المرض
 او التعليق في الصحة والشرط في المرض وهذا
 كما قد علمت على اربعة اوجه وهي اما ان يكون
 التعليق بمجيئ الزمان او بفعل الاجنبي او بفعل
 نفسه او بفعل المرأة وكل وجه منها على اربعة
 اوجه وهي اما ان يكون التعليق في الصحة او يكون
 كلاهما في المرض او كلاهما في الشرط في المرض
 التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او التعليق في الشرط في المرض او كلاهما في الشرط في المرض
 او كلاهما في الصحة والشرط في المرض
 او كلاهما في الشرط في المرض او كلاهما في الصحة والشرط في المرض

اهـ باقاني
 (ورثته) لانه بمنزلة تعليق الطلاق بمضي الزمان اهـ ق
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة
 فعلها او احدهما في المرض والاخر في الصحة
 قال ان مرضت اجنبي لهم منه بد ولا اهـ ق
 اخبر امرأه تزوجها طالق ثلاثا كان فارا قال
 ثم اخرى ثم ماتت طلق عند التزوج ولا يكون
 فارا خلافا لهما قال لا امرأته احد الا طالق
 ثلاثا ثم بين في مرضه احداهما فارا اهـ ق

(او بالثلاث الاول) وهي اعتدى واستعرق
 رجل وانت واحدة اه في
 برجعته كبراي يقع في المعصية لانها اذا لم يعلمها رابعا
 تترج بعد العدة على زعم انه لم يراجعها وفيه
 استحلال لان المعصية لا تكون بدون العلم كذا
 في القاية اه في

بصرح الطلاق او بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب
 من الشدة ولم يكن بمقابلة مال فله ان يراجع وأن ابنت مادامت
 في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب
 حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين *
 وندب الاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
 راجعتك فيها فصدقته صحت والا فلا * ولو قال راجعتك
 قتالت مجيبة له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة
 خلافا لهما وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
 فيها فصدقه سيدها وكذبته فالقول لها وعندهما للسيد
 وفي عكسه القول للسيد اتفاقا في الصحيح وان قال راجعتك
 قتالت مضت عدتي فانكرا فالقول لها * واذا طهرت
 من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة وان لم تغسل
 وان انقطع لاقل لامل لم تغسل او يمضي عليها وقت صلاة
 او تيمم ونصلى وعند محمد رحمه الله تنقطع بالتيمم وان لم تصل
 وفي الكفاية بمجرد الاقطاع اتفاقا * ولو اغتسل ونسيت
 اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضوا لا * وكل من
 المضغضة والاستنشق كالاقل وفي رواية عن ابى يوسف

الرجعة والرجعة لا يثبت لايديها كما ان النسب يثبت
 بنكوه لها بل يثبت بالحكم لا يثبت بالولادة وان لم يثبت
 من طريق الحكم عند شهادة امرأتها بالولادة وان لم يثبت
 بالقرائن عند شهادتها اه في
 النسب بشهادتها اه في
 (خلافا لهما) لانها صادقت وقت العدة ادهى
 باقية ظاهرا الى ان تخبر وقد سبقه الرجعة
 ولا يثبت خفية انها صادقة حاله الاقضاء اه في
 (السيد اتفاقا) اما عنده فلظهور حق المولى
 في البضع باقضاء العدة فلا يملك ابطاله واما
 عندهما فلا فرار له بغيره بما هو له فصار كما فراره
 في الصحيح اه في

(او يضي عليها وقت صلاة) اي يضي عليها
 ادنى وقت صلاة قدر ما تقدر على الاغتسال
 والتجربة وما دون ذلك بمدة الحيض ولو
 انقضت بسوء الاتصال حتى تغسل بقاء آخر اه في
 تنقطع لكنها لا تصل الى التيمم كالغسل عند عدم المياه
 (وان لم تصل) لان التيمم لا يغسل عند عدم المياه
 وبه قال زفر والثلاثة وله ما يضره اه في
 بل هو ملوث فاعتبر طهارته للضرورة اه في
 (بمجرد الاقطاع اتفاقا) وان كان لاقل من
 عشرة لانه لا يقع في خطها ما رزأه فاكفي

اه في
 (ان نسيت عضوا لا) اي لا تنقطع الرجعة
 انحصار القياس في العضو الكامل الاقطاع

فوقها من حين ولدت منه) وبما تبه لسته اشهرها
 (انها ان راجع) لنسبها في الملك المتأصل
 فلو طئ وقد انكره ولا مكنب لشرعاً فصدق
 في حق نفسه ووجوب تنزيله واطلاق الطلاق
 (هـ) لنسب النسب تنزيله واطلاق الطلاق
 فصار مكنباً لشرعاً كالاولى اهـ بنسى
 (في بطون) اي مختلفة بين كل اثنين ستة اشهرها
 فوقها ولو بعد سنتين مالم تقربا قضاء العدة اهـ
 (فالثاني والثالث رجعة) محلة من وطئ
 حدث في العدة اهـ في محلة من وطئ
 (وله ان يتزوج مبائة الخ) ان كانت حرة وبما
 دون التتبع لو كانت امه اهـ
 (ولا تحل الحرة بعد الثلاث) اي لطلقتها قوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له من بعد اهـ بنسى
 (بنكاح صحيح) بعد اقضاء عدة الاول حتى
 لا يجملها وطئاً بملك يمين ولا بنكاح فاسد بخلاف
 اليمين بشرط وطئ الزوج الثاني بالكتاب اهـ

كتام الوضوء * ولو طلق حاملاً او من ولدت منه وانكر
 وطئها له ان يراجع وان طلق من خلاها وانكروا وطئها
 فليس له ان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لا قل من
 عامين صحت الرجعة * ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق
 فولدت ولداً ثم آخر من بطن آخر فهو رجعة وان قال كلما
 ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالثاني والثالث
 رجعة وتمم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء
 والمطلقة الرجعية تتشوف وتزين وتذب ان لا يدخل عليها
 حتى يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر بها حتى
 يراجعها والطلاق الرجعي لا يحترم الوطئ وله ان يتزوج مبائة
 بما دون الثلاث في العدة وبعدها * ولا تحل الحرة بعد الثلاث
 ولا الامة بعد التتبع الا بعد زوج آخر بنكاح صحيح ومضى
 عدته ولا تحل لك بملك يمين ويحلها وطئ المراهق لا السيد *
 والشرط الا يلاج دون الانزال فان تزوجها بشرط التحليل
 كره وتحل للاول وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد ولا تحل
 للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول والزوج الثاني يهدم
 ما دون الثلاث ايضاً خلافاً لمحمد فن طلق دونها وعادت اليه

(ومضى عدته) اي عدة النكاح الصحيح بعد
 زواله بالطلاق في الزوج الثاني وجعل شيئاً بعد
 الاول اقرب والناسي اظهر اهـ في
 (ولا تحل لك بملك يمين) بان كانت امه فملكها بعد
 طلاقها تثنياً وحره فاشتترها لا تحل له لمصرح
 ولحق بدار الحرب فاشتترها لا تحل له لمصرح
 الامة اهـ بنسى وهو المقارب البلوغ وفسره
 (المراهق) في الجامع الصغير بغير غلام لم يبلغ ومثله بجامع لاه
 (بشرط التحليل) بنسى
 (احكامه او قال المرأه ذلك اهـ في
 (وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد) بنسى
 (وبه قال زفر والثلثة وهو قول علي وعمر وابن
 ابن كعب وعمران بن الحصين وابي
 هريرة وقولهما قول ابن عباس وابن عمر
 واحباب ابن مسعود وتظهر عن الخلاف
 في فروعها قوله بن الخ اهـ في

(فله تصديقها) لان النكاح ان كان من
العاملات فغير الواحد فيها مقبول كما في الوكالات
والاذن في التجارات وان كان امرا دنييا يتعلق
الحل به فغيره مقبول (باب الایلاء)

بعد آخر عادت ثلاث وعنده بمابقي ولو قالت مطلقة الثلاث
انقضت عدتي منك وتخللت وانقضت عدتي والمدة تحتل
ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها
(باب الایلاء) *

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته * وهي اربعة اشهر العدة
وشهران للامة فلا يلاء لو حلف على اقل منها وحكمه وقوع
طلقة بائنة ان بر وزوم الكفارة او الجزاء ان حنت * فلو قال
لزوجه والله لا اقربك او والله لا اقربك بعد اربعة اشهر كان
مولى وكذا لو قال ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فأتت
طالق او عبده حر فان قربها في المدة حنت وسقط الایلاء
والابانت بضمها وسقط اليين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت
ان اطلق فلو نكحها ثانيا عا د الایلاء فان مضت مدة اخرى بلا
وطئ بانت باخرى فان نكح ثانيا فكذلك فان تزوجها بعد زوج
اخر فلا يلاء والييين باقية فان وطئ لزم الكفارة او الجزاء
ولا تين بمضى العدة وان لم يبطأ وكذا لو آلى من اجنبية او من
مباينة اما الرجعية فكالزوجة * ولا يلاء فيما دون اربعة اشهر
فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان يلاء

اربعة اقسام الطلاق سبب
فبدأ بالطلاق لانه المباح في وقتها اه في
(وقوع طلقة بائنة) ان راى حفظ اليين بان لم
يأطأ في المدة واعتبر الشافعي تفريق القاضي اه في
(ان حنت) في اليين وان وجد الشرط في التعليق
مقرر ان المولى من لا يمكنه قربان امها اه في
شيئ يلزمه اه في
(وكذا لو قال الخ) خلا لا باب يوسف لانه يمكنه
البيع ثم القربان ولهما ان البيع يمنع
منع المانعة فيه كذا في الهداية اه في

(والايات بعضها) اي المدة وعلا وبانه ظاهرا لاجتماع
مقتضاها وعند من خالف في ذلك من زوال نعمة
النكاح عند من خالف في ذلك من زوال نعمة
(فلو نكحها ثانيا عا د) ويكون ابتداء مدته من
وقوع التزوج سواء تزوجها في العدة او بعد طه
ذكره في التزوج سواء تزوجها في العدة او بعد طه
(بانت باخرى) لان الظاهر منه بالامتناع
وبالتزوج عا د حقه بالجامع فيجوز بازالة منعه

الاول بشرطه فوطئ خلا فالحمد لله على ما تقدم
تزوج بعد يمينتين تزوج آخر ثم عادت الى
الاول بشرطه فوطئ خلا فالحمد لله على ما تقدم
اربعة اشهر بغير وطئ اه في
من مسألة الهداية اه في
(كان يلاء) لان البيع جوف البيع كالبط
البيع وقوله بعدهما اتفاقا لا يختلف الحكم
من غير اعاده حرف التي ولا تكرار
اسم يكون بمنزلة واحد الى
اعاده فلا يلاء اه في

(فليس بإبلاء) لان الساقى ايجاب مبتدأ
 فلم يكمل المدتان كذا في الهداية اهـ
 (لا انقضى ذلك اي يوم اختاره اهـ) لان استثنى واما متكررا
 فله جعل موليا) لانه لا يمكنه القربان من غير لزوم
 (لا يكون موليا) لانه لا يمكنه القربان من غير لزوم
 في بيان خبر جهاد بقرها ولو كان بين الموضعين
 اربعة اشهر فانه يكون موليا ورد عليه في النهاية
 اهـ في استمر العذر الخ) فلو آلى منها قادرا ثم عجز
 ان استمر عجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح
 اوله بنوشيا) زاد في الكفر اوله بنوشيا لان تحريم
 الحلال عين النقص الثاني اهـ في
 (وان نوى الكذب فكذب) لانه اذا حقيقته
 كلامه فكان كذا باحقيقته وقبل لا يصدق
 لانه عين ظاهر فلا يصدق في الصرف الى غيره
 اهـ في

ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 فليس بإبلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربه ولو قد
 بقي من السنة اربعة اشهر صار إبلاء ولو قال لا ادخل بصره
 وامرأته فيها لا يكون موليا وان عجز المولى عن وطئها بمرضه
 او مرضها او رتقها او صغرها او جبه اولان بينها وبينه مسافة
 اربعة اشهر فقيته ان يقول فنت اليها ان استمر العذر من وقت
 الحلف الى آخر المدة فلو زال في المدة تعين الفتي بالوطئ * وان
 قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم اوله بنوشيا
 وان نوى ظهارة فظهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى
 الطلاق فبائن وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع
 الطلاق به وان لم ينو كذا بقوله كل حل على حرام
 او هرجه بدست راست كيرم بروى حرام للعرف
 * (باب الخلع)

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفدى المرأة نفسها بالمال
 ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شيء ان نشز
 واخذا اكثر مما اعطاها ان نشزت والواقع به وبالطلاق على
 مال بائن ويلزم المال المسمى * وما صلح مهر اصلي بد لا للخلع وان

(باب الخلع) اخر عن الابلاء لا يجوز الابلاء عن
 المال فكان اقرب الى الطلاق بخلاف الخلع
 فان فيه معنى المعاوضة من الخلع ونشوز المرأة
 مني الابلاء فنشوز الزوج والخلع ونشوز المرأة
 غالبا فتقدم ما بالرجل على ما بالمرأة والخلع
 غالبا فتقدم من قولهم خالعت المرأة زوجها وهو
 فالضم اسم من قولهم خالعت المرأة زوجها وهو
 نشر عاطلاق بمعنى من قولهم خالعت المرأة زوجها وهو
 (هو الفصل عن النكاح) لعدم الوفاق وكره
 والا لا دخل فيه الطلاق البائن لان الوفاق وكره
 ولا بأس به عند الحاجة) لعدم الوفاق وكره
 اخذ شيء ان نشز الزوج قوله تعالى فلا تأخذوا
 منها شيئا اهـ في
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في

بصح بلفظ البيع والمباداة اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في

(كلما اذا خالعه الخ) فتقع في الخلع باءنا وفي الطلاق
وجعيا اه بنهني (على خبر او خنزير الخ) لما مر ان ملك البضع غير
متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان ملك
المولى متقوم اه في ولائها (والرجوع بالغير
لا يملك اه في ولائها) (ازمها)

لأن أقل الجميع ثلاثة ومن
للسان لأن كلامها تجعل من اللسان لا تسبغ بعض
هذا المقام يجعل من الثلاث واحدة
بالم يكن بقي من الثلاث واحدة
بالم يكن بقي من الثلاث واحدة

114

بطل العوض فيه يقع بآئنا وفي الطلاق يقع رجعيًا بلا شيء
كما إذا خالعهما وطلقها وهو مسلم على خير أو خنزير أو ميتة
أو قالت خالعتني على ما في يدي ولا شيء في يدها * وإن قالت على
ما في يدي من دراهم ولا شيء فيها لمها ثلاثة دراهم وإن قالت
من مال زوجي مهرها وإن خالعهما على عبدهما لا يقع على أنها
بريئة من ضمانه لا تبرأ وزمها تسليمه إن أمكن والا فقيمته
* ولو قالت طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة فله ثلث الألف
وبانت وفي على يقع رجعيًا بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها
طلق نفسك ثلاثا بألف أو على ألف فطلقت واحدة لا يقع شيء
ولو قال أنت طالق بألف أو على ألف فقبلت بآئنا وزمها المال
وإن قال أنت طالق وعليك ألف أو قال لعبدك أنت حر وعليك
ألف طلقت وعتق مجانًا وإن لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا
وإذا قبل لزم المال * والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها
قبل قبوله بعد ما أوجبت وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن
المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما أوجب
ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل
قبولها وجانب العبد في العتق على مال بكاتبها * ولو قال لها

(الزم المال) ووقع عليه قال الأئمة الثلاثة لأن
على المعاوضة والعطف غير مانع عنه كما إذا قال مع
هذا ولك الألف وله أنه بجملة تمامه فلا يرتبط بما
قبله إلا بدلالة إذا الأصل فيه الاستقبال ولابد له
لأن الطلاق والعقاق يتكلمان عن المال بخلاف
البسع والإجارة لأنها لا يوجدان عن المال بخلاف
العطف على الغير لا على الاستقاء ليرد ما يرد
منه على غيره

(بجانبها) فنذكره في
 أحكامها في

(والمباراة) فخرج المهرضة متغافلة من بارأشربكة
 اذال كل واحد منهما صاحبه وزلزال المهرضة
 خطا كذا في المغرب اه في
 (ولم تحض مدتها) اوبعد هذه المسألة على
 (واما ان لا يسجد) لان مقتضاه الاختلاع
 وجوه اه في
 (ومع محمد في الخلع) لان مقتضاه الاختلاع
 وقد حصل نفس النكاح فلا ضرورة الى الانقطاع
 اه في
 (لا يلزم المال ولا يسقط) لكونه مقابلا بغير مال
 فكان كالتبرع به واذا اضطرر خلع المريضة من
 الثلث اه في
 (وطلق في الاصح) وفي رواية لا تطلق لعدم
 وجوب المال بقوله اه في
 (علق بلائشي) لعدم اهلية الفرمان قبلت
 اه في
 (والا فلا تطلق) وان قبل الاب عنها في الاصح
 لان شرط العين لا يحتمل النسيئة اه في

طلقتمك امس بألف فلم تقبلي فقالت بل قبلت فاقول له ولو قال
 البائع كذلك فاقول للمشتري والمباراة كالخلع يسقط كل منهما
 كل حق لكل احد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح
 فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة
 عملها ولم تحض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول وعند
 محمد لا يسقط الا ماسميا فيهما وابو يوسف رحمه الله مع الامام
 في المباراة ومع محمد في الخلع * ولو خلع الاب صغيرته من
 زوجها بما لها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
 وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال
 وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلائشي ان قبلت والا
 فلا تطلق * وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث
 * (باب الطهار) *

هو تشبيه زوجته او عضومنها يعبر به عن جلستها او جز مشاع
 منها بعضه ويحرم عليه النظر اليه من محارمه ولورضا عاقل وقل
 لها ان علي كظهر امي او رأسك او نحوه او نصفك وشبهه
 او كبطنها او كفخذها او كظهر اختي او عمتي ونحوهما حرم عليه
 وطهاودواعيه حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه

(باب الطهار) من في الايلاء وجهه ترتب المحرمات
 وقدم على اللعان لانه اقرب الى الاباحية فان
 سبب اللعان عند اضافته الى غير ذلك
 (ولو رضاء) او صهرية وذكر ان صاحب النهاية
 نقل عن شرح الطحاوي في التعريف زيادة قيد
 اتفاقا للخيرج امر الزنى بها وبها والقصد بذلك
 (او رأسك) على كظهر امي نظير تشبيه عضو
 يعبر به عن جلستها اه في
 (او نصفك وشبهه) نظير تشبيه الجزء الشائع اه في
 (او كبطنها) عطف على قوله كظهر امي نظير
 (او كفخذها) تشبيه به الذي يحرم عليه النظر اليه من
 محارمه اه في
 (او كظهر اختي) كطالق وبنات اختي وغيرهن من
 يحرم من عليه اه في

(فليس عليه غير الاستغفار) لما روى أنه عليه السلام قال رجل ووقع امرأته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبها القاضى) بالمس والضرعها والقول قوله فيسيء ما لم يكن معروفاً بالکذب اه في (واللفظ المذكور) وهو قوله انت على كظهر اى

غير الاستغفار والكفارة اولى ولا يعود حتى يكفر* والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمنع نفسها منه ونطالبه بالكفارة ويجبره القاضى عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الطهار ولو قال انت على مثل اى او كما هي فان نوى الكرامة صدق او الطهار فطهار او الطلاق فبان وان لم ينو شيئاً فليس بشئ ولو قال انت على حرام كظهر اى ونوى طهاراً او طلاقاً فكما نوى * ولو قال حرام كظهر اى ونوى طلاقاً او ايلاء فهو طهار وعندهما ما نوى * ولا طهار الا من الزوجة فلا طهار من امته ولا من نسائها اى كظهر اى كان فأجازت النكاح * ولو قال لنسائه اتن على كظهر اى كان مظاهراً ممنه وعليه لكل واحدة كفارة وان طاهر من واحدة مراراً في مجلس او مجلس فعليه لكل طهار كفارة وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا صبح يسمع ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئاً ولا يجوز الاعمى والاصم الذي لا يسمع اصلاً والاخرس ومقطوع اليدين او ايهما يمسهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد

(فليس بشئ) لانه تشبيه في الام بالحرمه فكفارة قال انت على لانه حرام ولا بدقيه من النية اه في (فكما نوى) لانه يحتمل الطهار باعتبار التشبيه والطلاق باعتبار الجرام فنية احدى هما ان يحتمل ويكون الطلاق بائناً اه في (لا طهار الا من الزوجة) لصرح قوله تعالى (ولا طهار الا من الزوجة) ولذا اخذ الزوج في التعريف والذين يظهران ولذا اخذ الزوج في التشبيه اه في (فأجازت النكاح) بعده لانه صادق في التشبيه فذلك الوقت فلا يجب جزاء الزور اه في

(لكل واحدة كفارة) لانها الحرمه وهى في كل واحدة ممنه اه في (وهى) اى كفارة الطهار وسببها الطهار والعود جميعاً فان الله تعالى عطف العود على الطهار في بيان سبب الكفارة ثم رتب الحكم عليها بالقاء وانما كان كذلك والله اعلم لانه منكر من القول وزور فلا يصلح سبباً للاباحتها في (والاعور) لا يزوج القياس اه في (وهي نسيخ فلا يجوز القياس) وبقاها (والاصم) الذي اذا صبح يسمع الخ) ومقطوع الذي في الاصم ان لا يجوز وهى رواية الثوري (لان القاتل جنس الخنقة اه في (واحدى الرجلين من خلاف) ومقطوع الاذن والخصى والجنوب لعدم قوتها اه في (ومكاتب لم يؤد شيئاً) لكمال الرق فيه مكان غير رامن وجهه اه في

(بمجنون مطبق) لانه أقوى من المذكور
 بخلاف من مجن وبقين واعتق حال افاقته لان
 النفقة غير فاشية وانما هي مختلة اه
 (ولو اشترى قريبه بنتها ص) اي العتق عنها
 النفقة غير فاشية لان العتق وقال الثلاثة لا يجوز
 لان الشراء علة العتق ولا لان العلة القرابة
 وهو قول شرط وعلى هذا الخلاف لو وجهه
 والشراء اه
 او نطق اه
 (لا يجوز) اي عتق بنات خرافة لها فسد النصف اتفاق
 العتق عنده خلافا لها فسد النصف اتفاق
 اذا اختلف في بعضه مطلقا والقياس ان لا يجوز
 عتق بنات خرافة اه
 (المنية) اي التي عن صومها فلا تنوب عن
 الواجب الكامل ينقطع التتابع اه
 كالقنطرة او قيمة ذلك (والاصل فيه ان كل
 جنس منصوص عليه من الطعام لا يبيح
 في القيمة اكثر لانه لا اعتبار بغير النص
 ولا يرد ما لو اطمع عليه واعتما الاعتباره في غيره
 المنصوص عليه من جنس آخر منصوص عليه في غيره
 المنصوص عليها اه
 (واشبعهم جاز) لان القصور دفع حاجة الفقير في
 ذلك اليوم وذلك بدفعتين ولو احدهما مستورا
 اه
 (ولا يبدن من الادام في خبر الشعير) اي والذرة
 لا يمكن من الاستنفاء اه
 (دون الحنطة) لانه من الشيع بدونه اه
 (شعير يوما اجزاء) لدفع حاجة المحتاج المتجددة
 (الاعن يوم واحد) لوجود التقريب في كرمي الجمار
 فلو ملكه بدفعات قبل يجوز قبل الاعن يومه
 وهو الصحيح كما في الزبيحي اه

١٢٠

ومجنون مطبق وممدبر وام ولد ومكاتب ادى بعضا ومعتق
 بعضه * ولو اشترى قريبه بنتها ص وكذا لو حرر نصف عبده
 عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها * ولو حرر نصف عبد
 مشترك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما وكذا لو حرر نصف
 عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقيه * فان لم يجد ما يعتق
 صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شيء من الايام
 المنية فان وطئها فيهما ليلعا مد او نهارا ناسيا استأنف خلافا
 لابي يوسف وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا فان لم
 يستطع الصوم اطمع هو او نائبة ستين مسكينا كل مسكين
 كالقنطرة او قيمة ذلك * ويصح اعطاء من بر مع منوى شعيرا وتمر
 وتصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر
 فلو غداهم وعشاهم او غداهم غدا بين او عشاهم عشاء بين
 واشبعهم جاز وان قل ما اكوا * ولا يبدن من الادام في خبر الشعير
 دون الحنطة * ولو اطمع فقيرا واحدا ستين يوما اجزاء وان
 اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد فان
 جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف * ولو اطمع ستين فقيرا
 كل فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح الا عن واحد * ولو عن ظهار

(واشبعهم جاز) لان القصور دفع حاجة الفقير في
 ذلك اليوم وذلك بدفعتين ولو احدهما مستورا
 اه
 (ولا يبدن من الادام في خبر الشعير) اي والذرة
 لا يمكن من الاستنفاء اه
 (دون الحنطة) لانه من الشيع بدونه اه
 (شعير يوما اجزاء) لدفع حاجة المحتاج المتجددة
 (الاعن يوم واحد) لوجود التقريب في كرمي الجمار
 فلو ملكه بدفعات قبل يجوز قبل الاعن يومه
 وهو الصحيح كما في الزبيحي اه

وان لم يعين (لا اتحاد الجنس فلا حاجة الى التنية)
 ثم عين عن احدهما صح (اي صح عما عين)
 والاصل ان نية التعيين في الجنس الواحد
 لغو وفي المختلف مقيد فاذا اختلفا في مطلق النية

يعرف اختلاف الجنس باختلاف ما يفتي مطلق النية
 (باب اللعان) وجه المناسبة من في الطهار والقب
 لان اللعن من جانب الرجل وهو مقدم والسبب
 من اسباب التبرجج وسببه فذف امر أنه بما يوجب
 الحد في الاجنبية وشروط اللعان بينهما اه في
 الحد في الاجنبية وشروط اللعان بينهما اه في
 بعد القذف لا يجزى اللعان بينهما اه في
 (اهل الشهادة) وكذا الاعي اه في
 فلا يخرج الفاسق ولا هاشمه (لانه لو نفي ولدها من غيره
 او نفي نسب ولدها منه)

وافطار صح عنهما وكذا الوحر وعبد من عن ظهارين او صام
 عنهما الربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان لم
 يعين * وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن
 احدهما صح * ولو عن ظهار وقتل لا * وان ظاهر العبد
 لا يجزئه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم
 * (باب اللعان) *

هو شهادات مؤكدات بالايمان مقرونة باللعن فائمة مقام
 حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنى في حقها * ولو قذف
 زوجته بالزنى وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحذف قاذفها
 او نفي نسب ولدها منه وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان
 فان ابي حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحذف فان لاعن
 وجب اللعان عليها فان ابت حبست حتى تلاعن او تصدقه
 فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او محدودا في قذف وهي من اهلها حد وان كان اهلا وهي امة
 او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او بمن لا يحذف
 قاذفها فلا حد ولا لعان * وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنى

(او تصدق) فيما رميها به فترفع اللعان لا ارتفاع
 التكاذب ولا حد عليها وما في بعض نسخ القدرى
 فحد غلط لان الحد لا يجب بالانحرار مرة فكيف
 يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع
 مرات لان التصديق مرة لا يوجب التصديق اربع
 في الحد ويغير فحد مرة ليس باقرار قذف ولا يعتبر
 صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولاهما
 اه في (او من لا يحذف قاذفها) هذا فائدة الشرطين
 المتقدمين وقد مر الكلام محزرا اه في
 (وصفته) اي اللعان ما نطق به في القراء اه في
 (ان يبدأ) اي القاضي بالزوج لكونه متبعا فقبله
 المحنة او لا فلو اخطأ القاضي وبدأ بما بعده بعده
 فان لم بعده وفتر قفع القرعة كذا من عبارة
 بعض الكتب اه في

(وفي الخامسة غضب الله عليها) وخصت
 بالغضب لعدم المبالاة باللعن لكثرة استعماله
 (في جميع ذلك) وعن أبي حنيفة رحمه الله ان
 كلاهما يأتى بالخطاب لانه اقطع للاحتيال
 ووجه الظاهر ان الغائب اذا اتصل به الإشارة
 قطع الاحتمال اهـ ق
 (فترق الحاكم بينهما) لما روي ان عمر اذ عليه
 السلام لاعن بين رجل وامرأته فترق بينهما
 والحق الولد بأمة وقوله بينهما يدل على بقاء
 التساكن بينهما بعد فراقهما اهـ ق
 (وهو مطلقاً بانه) لانه لا دفع الظلم عنهما ولا تخلف
 نفسها الا بانه اهـ ق
 (والحق بامه) ان كان الملقوق حال جرى
 بينهما اللعان حتى لو علق وفي امة او كفرة
 في اعتق واسلمت لا يتي ولا بلاعن اهـ ق
 (اوزنت) وان لم تحذ لا يتي بسقط احصائها بخلاف
 القذف بدونه ولعدم نضر تزوجها بعده لكونها
 محصنة وحدها الرجم اهـ ق

١٢٢

وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذباً فيأرميتهما به من الزنى
 يشير اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مران اشهد بالله
 انه كاذب فيأرماني به من الزنى وفي الخامسة غضب الله عليها
 ان كان صادقا فيأرماني به من الزنى تشير اليه في جميع ذلك
 وان كان القذف بنى الولد ذكره عوض ذكر الزنى وان كان
 بالزنى ونفى الولد ذكرهما * فاذا تلاعن فترق الحاكم بينهما وهو
 طلقه بانه وينفى نسب الولد ان كان القذف به وألحقه بأمة
 فان اكذب نفسه بعد ذلك حد وحله ان يتزوجها خلافا
 لابي يوسف وكذا ان قذف غيرها فخذ أوزنت فخذت * ولا لعان
 بقذف الاخرس ولا بنى الحمل وعندهما يلاعن ان اتت به
 لاقل من ستة اشهر * ولو قال زيت وهذا الحمل منه لاعن اتفاقا
 ولا يتي القاضي الحمل ولو نفي الولد عند التهنئة او ابتاع آلة
 الولادة صح ولاعن * وان نفي بعد ذلك لاعن ولا يتي
 وعندهما يصح النفي في مدة النفاس وان كان غائبا
 خال علمه كحال ولادتها وان نفي اول نومه مين واقربا لا سخر حد
 وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيما
 * (باب العنين) *

(وعندهما يلاعن ان اتت به الخ) التهنئة بوجود
 الحمل عند النفي فيحقق القذف قلنا اذا لم يكن
 قذفا في الحال يصير كالعلق بالشرط ولا يصح تعليني
 (ولا يتي القاضي الحمل) بل يثبت نسب منه لان
 الاحكام لا ترتب عليه قبل الولادة للاحتيال
 (عند التهنئة او ابتاع الخ) لان هاتين الحالتين
 كحالة الولادة عرفا اهـ ق
 (وان عكس) بان اقرب في الاول ونفى الثاني ولم يرجع عنه اهـ ق
 (باب العنين) اي وغيره من المجهوب والحصى وهو
 لغة تعيل بمعنى مفعول من عت اذا حصى وهو
 الرجال وشرا من لا يقدر على الجماع لكبر سن
 لا يمكنه ادخالها داخل الفرج
 كما في القنية اهـ ق

[illegible]

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر فلو اقر
انه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم سنة قرية هو الصحيح
ويحتسب منها رمضان وايام حيضها لامدة مرضه او مرضها
فان لم يصل فيها فارق بينهما ان طلبته وهو طلاقه بائنة * فلو قال
وطئت وانكرت ان قبل التأجيل فان كانت ثيبا او بكر افترق
اليها قتل هي ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن هي بكر اجل
وكذا ان نكل وان بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب
فالقول له وان قلن بكر خيرت وكذا ان نكل ومتى اختارته
بطل خيارها وانحصى كالعينين والمحبوب يفرق للعالم * وحق
التفريق في الامة للمولى عند الامام ولها عند ابي يوسف
ولا خيار لهما ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلا فالجحد
ولاله لو وجد به ذلك او رتقا او قرنا

*** (باب العدة) ***

هي تربص يلزم المرأة * عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قروء
اي حيض وبكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت
اومات عنها وام ولد عتقت او مات مولاها ولا يحتسب حيض
طلقت فيه * وان كانت لا تحيض لكبر او صغرا او بلغت بالنس

(خلافاً لـ محمد) محمدنا لا تقدر على دفع الضرر
إلا به بخلاف الزوج فلنا المستحق بالتقيد الوطني
وهذه العيوب لا تقترن بالخلل لا بموجب القسح
كما لو تزوجها بشرط البكارة أو المال فزوجها ما لم
كن فيجوز اهني

(والموت في نكاح صحيح الخ) دخل بها الزوج
 او الصغيرة كانت او كبيرة مسئلة او كاسية مخن
 مسلم لقوله تعالى وينزون ازواجهن ولا يكون زوجا
 مسلم صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف
 الابتنكاح صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف
 فيها اه ق لقوله تعالى والذين يتوفون
 (اربعة اشهر الخ) لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم وينزون ازواجهن ما يوارثهن من الايام
 اشهر وعشر الى من الليالي مع ما يوارثها من الايام
 ولا يجوز ان يراد الايام لان العدد موثوق فلا يلزم
 اقضاء العدة اه ق
 (وعدة الامة) اه ق
 عند ابى حنيفة الفرق التي تخمض ولو مدبرة وام ولا
 لان الزن منصف والحبيضة تخلف قلة وكثرة
 فلم يدبر نصفها فجعلت حبيضين اه ق
 (نصف ما للحررة) فلان لا تخمض شهر ونصف ولان
 مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام قبول
 النصف فيها اه ق
 (وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها
 اه ق

١٢٤

ولم تخمض ثلثة اشهر * وللموت في نكاح صحيح اربعة اشهر
 وعشرة ايام * وعدة الامة حيضتان وفي الموت وعدم الحيض
 نصف ما للحررة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي
 وعند ابى يوسف ان مات عنها صبي فعدها بالاشهر وان حملت
 بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا ولان نسب في الوجهين
 ومن طلق في مرض موت رجعا كالزوجة وان بائنا تعتد
 بأبعد الاجلين وعند ابى يوسف كالرجعي * ومن عتقت في عدة
 رجعي تم كالحررة وان في عدة بائن او موت فكالامة * وان
 اعتدت الایسة بالاشهر ثم عاددمها على عاداتها بطلت عدتها
 وتستأنف بالحيض هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة اذا
 حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت بالحيض ثم أيست تعتد
 بالاشهر فاذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى
 وتداخلتا وما تراه تحتسب منهما وتم الثانية ان تمت الاولى
 قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان لم
 تعلمهما وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق والعزم على ترك
 الوطئ ومن قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول لها مع اليقين
 ان مضى عليها ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون

(فعدتها بالاشهر اجماعا) لانها لم تكن حاملا وقت
 الموت اه ق
 (ومن طلق في مرض موت الخ) فتكون اربعة
 اشهر وعشر لو ما تلاقيام النكاح قد دخل
 في الاثنتين اه ق
 (وان في عدة بائن او موت فكالامة) زوال
 التكااح فيها فلا تعتبر عدتها كما لو مات بعد
 اقضاء العدة اه ق
 (الايسة) اه ق
 (وهي من في سن الايام وهي
 من لم تخمض في مدة خمس وخمسين سنة
 بالذات) اه ق
 (وما زاه) اي عقيب الطلاق والموت لانهما
 السبب في وجوبها فيعتبر ابتداءهما من حين
 وجود السبب اه ق

الزم مهر كامل وعدة مستأنفة (أي عند أبي حنيفة) وانكح معتدته من فرفة بان
 وأبي يوسف وكذلك وانكح معتدته من فرفة بان ثم تزوجها في العدة
 تزوجت من غير كفوف القاضي ثم تزوجها قبل
 (وعند محمد نصف مهر وتتمام المهر واستئناف العدة والكل العدة الأولى
 الأولى لأنه طلاق قبل المهر واستئناف العدة والكل العدة الأولى
 انما وجب بالتأني اه في الطلاق الأول (لعدم تحقق
 التزوج الثاني اه في الطلاق قبل الدخول) لعدم تحقق
 (ولا عدة في طلاق من كذا بالدخول او ما يقوم
 السبب وهو نكاح من كذا بالصحة اه في
 مقامه كالخوف والصحة اه في
 (ولا على ذمبة طلقها ذي) لانها لا تختطها
 بالفرز ولا يجب لحق الشرع والزواج لا يعتد بها
 فلا يجب لحقها فلو اغتصبها وجبت ولا تزوج
 الا بعد ها ولا يوطأ الا بعد حبيضة في روايته

يوما وثلاث ساعات * وانكح معتدته من بائن ثم طلقها قبل
 دخول الزم مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر
 وتتمام الأولى * ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على ذمبة
 طلقها ذي او حربية خرجت اليها مسلمة خلافا لهما
 (فصل)
 تحدة معتدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة
 ولبس المزعفر والمعصر والطيب والدهن والكحل والخناء
 الامن عذرا لمعتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب المعتدة
 ولا بأس بالتعريض ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا
 ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل ولا تبث في غير
 منزلها والامة تخرج في حاجة المولى * وتعتد المعتدة مطلقا
 في منزل بضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبرا
 او خافت على مالها او انه يهدم المنزل او لم تقدر على كراهه ولا
 بأس بكيه وتعتد معها بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان
 بينهما ستره الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا
 خرجت والاولى خروجه وان جعلها بينهما امرأة ثقة تقدر
 على الحيلولة فحسن * ولو ابانها او مات عنها في سفر وبينها وبين

(خلافا لهما) في المسألتين لانها احتاطية بحق
 العباد وهي في حق الزوج وان كان فيهما حق
 الشرع ولذا اوجب على صغيرة ولو كانت واحدة
 منهما جملها وجبت فلا يعتد عليها لان في بطنها
 ولدا اثبات النسب وتنقضي بوضعها اه في
 (فصل) اي في بيان الاحداد وهو ترك الزينة
 والطيب اه في
 (والدهن) بفتح الدال لانه مصدر من دهن يدهن
 وبالضم الاسم اه في استعمال الكل
 وبالكحل بفتح الكاف وهو استعمال الكل

(والكحل) يرجع الى الكل فيجوز لها لبس
 بالضم
 (الامن عذرا) يرجع الى الكل فيجوز لها لبس
 بالخبر لعذر الحكمة والقيل والدهن التداوي
 والخبر الرمد وغضوه اه في
 (ومعتدة الموت تخرج الخ) لان نفقتها عليها
 فحتاج الى الخروج فيها للتكسب اه في

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها فلا توف شهرًا أو فضله في عامين فينبغي
في هذا عن علي وابن عباس

للعمل ستة اشهر روى حد
فرضا له ثلاثون
مائة لا يبقى الا لاني بن
زا عندنا وقال
من

للعمل سنة

فمنه ان

ق
اما النصب
والا والهدر
الامام الم

مذوب ما
مسنين اه
ومعها
وقال زفر
هذا الع

لجنة اربع
(لجنة نسبية)
حالة العقد
بلان الوطني في
قيد من

مصرها اقل من مده رجعت وان كانت مسافقه من كل جانب
تخيرت معها وليا واولا والعود احمد وان كان ذلك في مضر
لا تخرج منه ما لم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وقالوا ان كان
لها محرم جازا الخروج قبل الاعتداد

*** (باب ثبوت النسب) ***

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها ستان * ومن قال ان نكحت
فلانة فهي طالق فنكحها فولدت لسته اشهر منذ نكحها لزمه
نسبه ومهرها واذا اقزت المطلقة باقضاء العدة ثم ولدت
لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه منه وان
لسته لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان لسنتين
اواكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان
يتدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة وان
كانت المبانة مراهقة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر ثبت
والا فلا وعند ابى يوسف ثبت فيما دون سنتين * ومن مات عنها
ان اتت به لاقل من سنتين وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة
اشهر وعشرة ايام والا فلا * ولا يثبت ولادة المعتدة بالاشهاد
رجلين او رجل وامرأتين وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة

(لا) أى لا يثبت التسبب لكون الحمل بعده إلا
 (ويجعل على الوطنى) أى لا يثبت التسبب لكونه
 شبه الحمل والتسبب يثبت فيما بالدعوة بخلاف شبهة
 الفعل كمعقدة الثلاث فإنه لا يثبت فيها أى التسبب
 (فإن أتت به لأقل من تسعة أشهر ثبت) أى التسبب
 عندهما لا قضاء على الحمل فقاما لا يحتل أو
 فى الأورار الحمل فقاما لا يحتل أو
 (فالأقل من عشرة أشهر الحمل)
 إذا جاءت به

(لا بد من شهادة امرأة) تعين الولادة في
 اي التصديق من الورثة وبصبر الولد انية
 اه في (اوسكت) اه في
 اه في (لاعن) لصبر ورثة فاذا فاسكو ختمه وان جاءت
 بالولادة في (لا يثبت) اي النسب لسبق العلق على العقد اه في
 (قال قول لها مع اليقين) لشهادة الظاهر لها بالولادة

من نكاح حلالها على الايمن (توقع الاختلاف
 وعند الامام والتسبب واما من الاشياء اللاتي
 في النكاح فيها البديل فلا يجزى فيها الاستخلاف
 ولا يجزى فيها الايمن) لانها لم تلبث بالولادة ثبت ما ينبغي
 عليها انما وان ثبت النسب بها بالضرورة فلا تظهر
 في حق الطلاق لانفسها كما عن الولادة اه في

* وان كان حبل ظاهرا واعترف الزوج به ثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * وان ادعتها بعد موته لاقل
 من سنتين فصدة لها الورثة صح في حق الارث والنسب هو
 المختار * ومن نكح فأتت بولد لسته اشهر فصاعدت منه ان
 اقر بالولادة اوسكت وان جحد الولد فنشهادة امرأة فان فناء
 لاعن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها
 منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليقين وعند
 الامام بلا يمين * وان علق طلاقها بالولادة فنشهدت بها امرأة
 لا تطلق عنده خلافا لهما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * ومن نكح امة فطلقها
 فاشترها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شراها لزمه والا
 فلا * ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 امرأة بالولادة فهي ام ولده ومن قال لغلام هو ابني ومات
 فقالت امة انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها
 وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها
 * (باب الحضنة) *
 الام احق بحضنة ولدها قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان علت

(لا بد من شهادة امرأة) فلا يقع بدونها الدعواها
 الحنث فلا بد من حجة وهي حجة فيه ان اقر امة
 اقرار بما يفضي اليه وهي مؤتمنة كما في التطبيق
 بالبلط اه في
 (قولان لاقل من ستة اشهر) لزم الولادة
 ولا المعتدة تتقدم العلق على الشراء فيلزمه سواء
 اقربه او فناء اه في
 (والا فلا) اي وان لم تدل لاقل لم يلزمه لانه ولا
 الملوكة لتأخر العلق عن الشراء اه في
 (فهو ام ولده) لانه يثبت دعونه والولادة يثبت
 بشهادة القابله هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر
 من وقت قوله المتقين بوجوده في ذلك وان ولدته
 لا كثر مع بلا يمينه لاحتمال العلق بعده اه في
 (الام احق الخ) لقوله عليه السلام انت احق به
 ما لم تنزحني ولو فور شفتها اه في

(كلام تكلمت عنه) لا يتواءم الضرر بقيام
 القرابة فان طلق رجعا لا يعود حقها حتى
 تنقضي العدة لعدم زوال النكاح قبله اه صلاح
 وابطاح ابن كمال
 لاحتياجهما الى معرفة آداب النساء
 (حتى تحيض) لا احتياجهما الى معرفة آداب الرجال
 من القول والطبع ونحوهما والراة على ذلك تقدر
 وبعد البلوغ تحتاج الى الحفظ والادب والاب
 فيه انظر اه ن
 (واعتد محمد) الاولى ان قال عن محمد كافي الهداية
 (وبه يفتي) لفساد الزمان لان ماسوى الام والجدة
 من الاقرب يفسد ما مثل الاخوات لا يجوز لهم استخدام
 الصغيرة شرعا وتعليم الادب انما يحصل بالاستخدام
 قال ابو الليث لا تشتهي اه ن حتى تبلغ تسع سنين
 وعليه القوي اه ن
 (لا تجبر عليها) لان الحضنة حقها ولا تجبر
 فان لم تكن اى فوجد امرأة مسخرة للحضنة
 فالحق للعصبات على ترتيبهم فقدم الاب ثم ابوه
 وان علمت الاخ لا يورث ثم الاب ثم ابوه ثم الاب
 ثم ابوه ثم الاب ثم ابوه ثم الاب ثم ابوه

ثم ام الاب ثم اخت المولد لا يورث ثم لام ثم لآب ثم خالته كذلك
 ثم عمته كذلك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من
 العمات * ومن نكحت غير محرمة سقط حقها لا من نكحت محرمة
 كام نكحت عمه وجدته نكحت جده * ويعود الحق بزوال نكاح
 سقطبه والقول قولها في نفي الزوج ويكون الغلام عندها
 حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده
 وقد ترسع اوسع ثم يجبر الاب على اخذه * والجارية عند
 الام والجدة حتى تحيض وعند محمد حتى تستهي كما عند غيرها
 وبه يفتي لفساد الزمان ومن لها الحضنة لا تجبر عليها فان
 لم يكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية
 الى عصابة غير محرمة كابن العم ومولى العتاقة ولا الى فاسق
 ماجن * وان اجتمعوا في درجة فأورعهم اولى ثم اسنهم ولا حق
 لامة وام ولد في الحضنة قبل العتق والذمية احق بولدها
 للمسلم مالم يحف عليه الف الكفر * وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للام ان تسافر بولدها الا الى وطنها
 وقد تزوجها فيه ان لم يكن وطنها دار الحرب وليس ذلك لغير
 الام وان كان بين المصرين والقريتين ما يمكن الاب ان

(لكن لا تدفع صبية الخ) خوف الفتنة فان لم يوجد
 غير ابن العم اختارها القاضي ما هو اصله فان رأى
 ضحها اليه فعل والا اختار لها امرأة صالحة
 امينة وفي الكافي وليس للاب ان يزوجها في غير وطنها
 ان يفرد بالسكنى وليس للاب ان يزوجها في غير وطنها
 الا ان يكون مخوفا عليه مفسدا اه ن
 (وقد تزوجها فيه) فلو تزوجها في غير وطنها
 ليس لها الخروج به ولا بد من الشرطين فليس لها
 والا قول اصح فلا بد من الشرطين فليس لها
 الخروج الى وطنها ان لم ينفع فيه عقد باتفاق
 الروايات اه ن

فلا بأس به اي بالذهب من المصّر الذي
 أطلقه عليه او القرية الى مصرها او قريةها اذا لا
 ضرر على الاب اهق
 (باب النفقة) هو الهلاك او من النفقة اهلالة الاموال في المصارف
 والنفقة الشرعية اهلالة الاموال في المصارف
 ورواج الاحوال في النفقة فقال هي الطعام والكسوة
 والسكنى اهق
 (ويعتبر في ذلك حالهما) اي حال الزوجين في
 اليسار والاعسار على ما ذكره الخصاصف كذا
 في الهداية ومضى عليه في الكسوة والوقاية وهو
 المعتمد وان كان خلاف ظاهر الرواية اهق
 (وقيل يعتبر حاله فقط) وهو ظاهر الرواية
 واختاره الكرخي قال في البدائع وهو الصحيح
 لقوله تعالى لينفق مما آتاه الله اهق
 عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لان القضاء عليه بنفقة
 (لا يلزمه نفقة الخادم) لان القضاء عليه بنفقة
 الاعسار فاذا زال العذر بطل ذلك لانها توجد
 نسباً فليسبب وجوب الاتعام لانه فرض قبل
 السابق لا يمنع وجوب الاتعام اهق
 الوجوب فلا يتقرر حكمه اهق

يطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به وكذا النقلة من القرية
 الى المصر بخلاف العكس * ولا خيار للولد
 * (باب النفقة) *
 يجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا
 مسلمة كانت او كافرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله
 اولم تسلم لحق لها والعدم طلبه * وتفرض النفقة كل شهر
 وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف
 ولا تقدير ويعتبر في ذلك حالهما * ففي الموسرين حال اليسار وفي
 المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
 حاله فقط * والقول له في اعساره في حق النفقة * والبينة لها *
 ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها لوموسر او عند ابى يوسف
 نفقة خادمين * ولو معسر الا يلزمه نفقة الخادم في الاصح *
 ولو فرضت لعساره ثم ايسر فخاصته تسم لها نفقة اليسار
 وبالعكس تلزم نفقة العسار * ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته
 بغير حق ومحجوبة بدين ومريضة لم تزف ومغصوبة وصغيرة
 لا توطأ وحاجة لامعه ولو حجت معه فلها نفقة الخضر لا السفر
 ولا الكراء * ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في

(في الاصح) احتراز عن قول محمد فانه يجب
 النفقة للخادم وان كان الزوج معسرا وانما
 صرح به وقد فهم سابقا الخلاف فيه وفي
 التلاصق ونحو ما في الوضوء على الزوجة ان كانت
 غنية وان كانت فقيرة ما لم تنسأ
 او يدعيها قبل نفسها وان كانت غنية تسأ
 من قبل ولا تسأل نفسها لانه مؤونة للجماع
 على الزوج غنية كانت او فقيرة اهق
 هكذا قال في الفتاوى اهق
 (لم تزف) اي لم ترسل الى بيت الزوج يقال زف
 العروس الى زوجها تزف بالضم زفا وزفا فافوهو
 القياس في كل مضاعف متعدي ووجه الكسوة
 والضم معا اهق

بينها وزفت مريضة * ولا يفرق لجزءه عن النفقة وتؤمر
 بالاستدانة لتحصيل عليه * ولا تجب نفقة مدّة مضت الا ان
 يكون قضى بها او تراضيا على مقدارها ولومات احدهما
 او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان
 تكون استدانّت بأمر قاض * ولو جعل لها النفقة او الكسوة
 لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا للمجد * واذا
 تزوج العبد بالاذن فنفقته ادين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى
 ولا يباع في دين غيرها الامرة * وعلى الزوج ان يسكنها في بيت
 خال عن اهلها واهلها ولو ولده من غيرها * ويكفيها بيت مفرد
 من دار اذا كان له غلق * وله منع اهلها ولو ولدها من غيره من
 الدخول عليها لامن النظر اليها والكلام معها متى شاؤا
 والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولهما عليها
 في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة * وتفرض نفقة
 زوجة الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس حقهم عند
 مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضى
 ذلك ويحلفها انه لم يعطها النفقة يأخذ منها كفيلا فلو لم يقرؤا
 بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى بها وكذا

لان النفقة صلة
 (او تراضيا على مقدارها)
 فليست بعوض اهـ
 (ولو مات احدهما) اهـ
 (وعلى الزوج الخ) لان الكسوة من كفايتها
 فوجب لها كالنفقة وقد اوجبها الله تعالى مقررة
 فان نفقة واذا اوجب حقا لها ليس له ان يشرك
 غيرها فيه اهـ
 (وله منع اهلها الخ) لان البيت في يده فله المنع
 من الدخول وقيل لا يمنع من الدخول انما المنع
 من القرار عندها اذا الفتنة في حالة المقام وكثرة
 الكلام اهـ
 (من جنس حقهم) كالدراهم والديانير
 والطعام والكسوة ولا يفرض فيها ليس من
 جنس حقهم كمعروض يحتاج الى بيعها وذلك
 لبطان القضاء على الغائب اهـ
 (ويحلفها) اي يحلف القاضى الزوجة ومن
 بطاب النفقة ولو قال ويحلفه لكان اشمل واولى
 اهـ

(لمعنة الطلاق) مادامت في العدة لان النفقة
جزء الاحساب والاحساب فان في حق حكم
مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة
لصيانة الولد فتجب النفقة ولهذا
السكنى (المعنة الموت) لان احتسابها ليس لحق
الزوج بل لحق الزوج (وتقبيل ابن الزوج) اهـ
وفي عده من الرجعي لانها حبست نفسها بغير
اهـ

حق فصار ككالكسبة اهـ
النكاح بالكلية اهـ
(لو كنت ابنة) اما من قبله او قبلها في الاول
لها النفقة صح نسخها

لو لم يخلف مالا فاقامت البيئة على الزوجية ليفرض لها النفقة
ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع القاضي بينها وعند زفر
يسمعها يفرض النفقة لاثبوت الزوجية وهو المعمول به اليوم
والختار * وتجب النفقة والسكنى لمعنة الطلاق ولو بائنا
والفرقة بلامعصية كخيار العتق والبلوغ والتقريق بعدم
الكفاة للمعنة الموت والفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن
الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها الا لو مكنت ابنه

(فصل)

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد كنفقة
الابوين والزوجة * ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تعينت
ويستأجر من ترضعه عندها * ولو استأجرها وهي زوجته
او معتدة من رجعي لترضع ولها لا يجوز وفي المعتدة البائن
روايتان وبعد العدة يجوز * وهي احق ان لم تطلب زيادة على
الغير * ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرها
صح * ونفقة البنت بالغة والابن زمناعلى الاب خاصة وبه
يفق وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها * وعلى الموسر
يسيرا يحرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالتسوية بين الابن

(لا يجوز) لان الرضاع مستحق عليها بانه قال
الله تعالى والوالدان يرضعن وهو امر بصيغة
الغلب وهو آكد لانها عذرت لاحتمال عجزها
فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان
القول واجبا عليها فلا يجوز الاجرة عليه اهـ
وفي المعتدة البائن روايتان في رواية لا يجوز
زال وجه الاول انه باق في حق بعض الاحكام
كذا في الهداية وتأخير دليل الوجه الاول
في الهداية ايما الى انه اختار عنده اذ من عادة
ولهذا تجب النفقة والسكنى فيها اهـ
(صح) لانه غير مستحق عليها اهـ
والحسن اعتبار مقدار الارث لان الاب يتفرد بموته
على الاب خاصة (وهو رواية المصنف
والحسن اعتبار ان يتفرد بموته
بالولاية على الصغير فجاز ان يتفرد بموته
والاولاد له على الكبير فشاركته الام وهذا اذا
لم يكن لها مال حتى لو كان مال فالنفقة في
مالها اهـ

(الخرفه) الخرف بالضم عدم رشده وبالتركية
 كودن عطران اه اختري
 (لاحيقته) لانه لا يعلم الابعد الموت اهق
 (وللاب بيع عرض ابنه) العرض فحقين متاع
 (الديناسوى النقيدين فانهما عين عقاره والعقار
 لا بيع عقاره) اى لا يجوز بيع عقاره والعقار
 الضيعة وقيل ماله اصل من دارا وضيعه كذا
 فى الغرب اهق
 (سواها) اى النقة وانما يجوز بيع متاع
 الابن الغائب اهذه المصلحة لانه يدرى حينئذ
 القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النقة
 فانها واجبة قبل القضاء وانما قضى القاضي اعانة
 اهق
 (وعندهما لا يجوز للاب ايضا) وهو القياس
 لانه لا ولاية له لاقتطاعها بالبيع زبيد اولهذا
 لا يجوز مال حضرة ولاية حنفية ان للاب
 ولاية المقتضى بيع الغائب بيع المقول من
 باب الحفاظ ولا كذلك العقار لانه محفوظا
 بنفسه اهق
 (وللاب بيع عليهما) لانه ملك بالضم وظهرا
 يدرى من مال نفسه فلا رجوع اهق

والبنت ويعتبر فيها القرب والجريئة لا الارث فلو كان له بنت
 وابن ابن فنقته على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت
 بنت واه فنقته على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ
 وعليه نفقة كل ذى رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او اناثى
 اوزمنا او اعمى او لا يحسن الكسب لخرفه او لكونه من ذوى
 البيوتات او طالب علم ويجبر عليها وتقرب قدر الارث حتى
 لو كان له اخوات متفرقات فنقته عليهن اخاسا كما برئ منه *
 ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته فنقة من له خال وابن عم
 على حاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على
 ابيه ان كان صغيرا اوزمنا * ولا تجب نفقة الغير على فقير
 الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة
 الولادة اعلى واسفل * وللاب بيع عرض ابنه لنقته لا بيع
 عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن سواها * ولا للام
 بيع ماله لنفتها وعندهما لا يجوز للاب ايضا * ولا ضمان
 عليهما لو اتفقا من مال للابن عندهما * ولو اتفقا المودع مال
 الابن عليهما بغير قاض ضمن ولا يرجع عليهما * ولو قضى بنفقة
 غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون

(أكتبوا) اى كل واحد من جنس الرقيق
اجبر المولى على بيعهم (لا يبيع منهم اهل
الاستحقاق وفي البيع ابقاء خفيهم وابقاء حق

المولى
(يؤمر ديانة) لا يبيعهم من اهل الاستحقاق
ولا يجبر على نفقها الا ان يؤمر بالنفقة فعليه

وبين الله تعالى اهل
في العتق شرعا وان لم ينو (لانها الفاظ مستعجلة
وضعتها وان كانت اذ كانت اخبار لان جعلها انشاء
للحاجة كما في البيع اهل
(وكقوله لا مته فرجك حر) ولو قال اعبد
فرجك حر قبل يعتق كالاتمة وعن محمد لا يعتق
سبيلك من ابي يوسف اهل

القاضي امر بالاستدانة عليه * وعلى المولى نفقة رقيقه فان
ابى المولى اكسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجبر على
بيعهم * وفي غيرهم من الحيوان يؤمر ديانة

(كتاب الاعناق) *

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر
مكلف * بصريحه وان لم ينو كانت حرا ومحتررا وعتيق
او معتق او حر ترك او اعتقتك او هذا مولاي او يا مولاي
او هذه مولاتي او يا حرا ويا عتيق ان لم يجعل ذلك اسماله كذا
لواضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كرأسك حر ونحوه
وكقوله لا مته فرجك حر * وبكايته ان نوى كلامك الى عليك
او لا سبيل الى عليك او لارق او خرجت من ملكي او خليت
سبيلك او قال لامته اطلقتك ولو قال طلقتك لا تعتق وان نوى
وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكايته * ولو قال انت لله
لا يعتق خلافا لهما ولو قال هذا ابني او ابى عتيق بلانية وكذا
هذه امي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا او اباً
او أما * ولو قال اصغير هذا جسدى لا يعتق في المختار وكذا
لو قال هذا اخي او لعبده هذا ابني * ولا يعتق بلا سلطان الى

(ولو قال انت لله لا يعتق) عند ابي حنيفة
وان نوى وفي رواية ان نوى العتق عتق اهل
(خلافا لهما) فانه يعتق عند همام لان الام
للانحصار وخصوص الملك لله اعيا يكون
انزال ملك العبد عنه فيكون اعتقا ولو لا
حنيفة ان العبد قبل هذا القول كان قد حكم
التخليق فيكون اخبار الانشاء اهل
(وعندهما لا يعتق) بقوله هذا ابني او ابى او امي
اهل
(او ابنا او اما) فالاول لا يجوز ان يكون
مجهول النسب ثبت نسبه منه لان الملك يملك
مجهول النسب ثبت نسبه منه لان الملك يملك
دعوة النسب في ملكه فيعتق عليه وان كان
فبينه ملك ولده فيعتق منه بالتعذر ويعتق
معروف النسب في ملكه عند قدر اعماله في حقيقة
اعماله للفظ في حجة عند قدر اعماله في حقيقة
واما الثاني فعتق في قول ابي حنيفة وقال
لا يعتق وهو قول الشافعي اهل

(ولا يا ابني ويا اخي) لان النداء الاعلام المنادى
 اهق
 (اوانت مثل الخنز) لا يعنى لان المثل يستعمل
 للمشاركة في بعض المعاني عرفا فوقع النسخ
 في الحزبية اهق
 عند ابني خيفة لان ملك المكاتب
 (خفس) اهق
 ناقص حتى لا يقدر على الاعتناق ووجوب
 الاعتناق عند القدرة وقرباية الكفاية فلا يظهر
 منها اهق
 (وكذا لو اعتنق الشيطان واللصم) عتق لوجود
 ركن الاعتناق من اهله في محله وان عصى اهق
 (والحمل يعنى بعنق امه) اهق
 لاقول من سنة اشهر اهق
 (وصح اعتناقه وحده) لانه لا وجه الى اعتناقه
 بمعالاة يضاف اليها اهق

عليك وان نوى ولا يا ابني ويا اخي اوانت مثل الحر وقيل يعنى
 * ولو قال ما انت الا حر عتق * ومن ملك ذارحم محرم منه
 عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا * والمكاتب يكتب
 عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما * ومن اعتنق لوجه الله
 تعالى عتق وكذا لو اعتنق للشيطان او للصم وان عصى وكذا
 لو اعتنق مكرها او مكران * ولو اضاف العتق الى ملك
 او شرط صح * ولو خرج عبد حر بي الينا مسلما عتق * والحمل
 يعنى بعنق امه وصح اعتناقه وحده ولا تعنى امه به والولد
 يتبع الام في الملك والرق والحزبية والتدبير والاستيلاء والكتابة
 وولد الامه من سيدها حر * ومن زوجها السيدها وولد المقرور
 حر بغيره

* (باب عتق البعض) *

ومن اعتنق بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا
 انه لا يرده في الرق لو عجز وقال لا يعنى كله ولا يسعى * وان اعتنق
 شريك نصيبه فلا تخران يعنى اويدهر او يكتب او يستسعى
 والولاء لهما او يضمن المعتق لوموسرا ويرجع به المعتق على
 العبد والولاء له وقال ليس على الاخر الا الضمان مع اليسار

(ولد المقرور من قبله) المقرور رجل اشترى
 امه على ان يملك البايع وان يترك امه على ان
 من قبل البايع والثانية امه فلو اقطعه ان الاول ملك
 الولدين حر بالقيمة اما حر به فلا فانه خالق من
 ماء الحر فلا تتبعها واما القيمة فترعاية جانب
 في الاول الاصلي اهق
 التبعية الاصلية اهق
 (ومن اعتنق بعض عبده صح) وزال ملكه عن
 ذلك العبد وسعى في باقيه اهق
 (او يستسعى) اي المولى العبد في قيمة نصيبه لانه
 مختص عند اهق
 (لوموسرا) اي لو كان الشريك الاخر موسرا
 (والولاء له) هذا كله عند ابني خيفة رجحه الله
 اهق

ولا يرجع المعتق على العبد) وقيل ان السعاية
مدرجة في الخبز ولا يخيئ ان يفضله ان يفضله كما اذا هبت
الريح يخبث عند العبد ولا يخيئ ان يفضله ان يفضله
او معسر اقل هذا في صنع غيره فانه
(في الاحوال) اي كماله لان كلا منهما يجبل على
صاحبه وهو تبرا منه فينبغي موقفا اهـ
(وسعى في نصفه لهما) اي الشريك يكتسب مطلقا
عند ابى خفيضة رحمه الله (وهذا بناء على تجزى
وفي كله عند محمد رحمه الله) لان بيع المعتق يمنع السعاية
الاعتاق وعند ابى حيث اوجب كل السعاية لان
عندهما وعند ابى يوسف حيث اوجب كل السعاية لان
خالف ابى يوسف عليه بسقوط السعاية مجهول والقضاء
المقتضى عليه لا يصح اهـ
على المجهول لا يصح اهـ
(عقبت خطه) لان ملك القريب باعتاق حتى
يجزى به عن الكفارة عندنا اهـ
(وقال ايضا الاب) حصته شريكه ان كان الاب
موسرا اهـ
(ثم اشتراه مع آخر) معناه اشتراه رجلا
فاخذها قد حلف بعق نصفه ان اشترى
اهـ
(ولو اشترى الاجنبي نصفه) اولاهم اشترى
الاب باقيه حال كون الاب موسرا فالاجنبي
بالبيان شاء اهـ

والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن
والولاء له في الحالين * ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه سعى
لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقالا بسعى
للمعسرين لالموسرين * ولو احدهما موسرا والاخر
معسرا بسعى للموسر فقط * والولاء موقوف في الاحوال حتى
يتصادقا * ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعدمه
فيه قضى ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقا
وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
نصفه عند ابى يوسف وفي كله عند محمد رحمه الله وان مختلفين
سعى للموسر فقط في ربه عند ابى يوسف وفي نصفه عند محمد *
ولو حلف كل بعق عبده والمسألة بجالها لا يعتق واحد *
ومن ملك ابنه مع آخر بشرآء او هبة او صدقة او وصية عتق
حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسعى سواء علم
الشريك انه ابنه او لا وقال ايضا الاب ان كان موسرا وعند
اعساره بسعى الابن * وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبد
بشرآء بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنه من يملك
كله * ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن

(ولو ملكاه بالارث الخ) وصورة امرأة ماتت
 ولها عبد هو ابن زوجها من الزوج وعن اخ
 لا غير ففوت الاب نصف ابنته ففتق عليه لا يضمن
 حصه اختيار لان الارث ضروري لا اختيار
 لا اب في ثبوت اهل
 (لا ما ضمن) اي لا يضمن الثلث الذي ضمنه
 للساكنة وقية المدبر ثلث قيمته ولو قاتل به مال
 صدر الشريعة اهل
 (تخدمه وما ووقوف وما)
 جارية بين رجلين ولدت ولد افاذ عياه معا فاعتق
 احدهما نصيبه اهل
 (فأعاد القول) وهو الذي كسر عليه القول
 لانه حصل له بالايجاب الاول نصف الثاني
 نصف شاع بينه وبين الداخل فالنصف الذي
 اصاب الثابت شاع وما اصاب الذي
 بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ
 هو الرابع بقرى ففتق منه ثلاثة ارباع اهل
 (سنة كسهم العتق) وسهم السعاية اثنا عشر
 وجميع المال ثمانية عشر اهل
 (من الثابت) وهي النصف من ستة اسهم اهل

الشريك او يستسعى وقال لا يضمن فقط * ولو ملكاه بالارث
 فلا ضمان اجماعا * عبد لموسى بن دبره احدهم واعتقه آخر
 ضمن الساكنة مدبره والمدبر معتقه ثلثه مدبرا لا ما ضمن
 والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقال ضمن مدبره لشريكه
 ولو معسرا والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا * ولو قال
 لشريكه هي ام ولدك وانكرت خدمه وما ووقوف وما وقال
 للمنكر أن يستعها في خطه ان شاء ثم تكون حرة * وما لام
 ولد تقوم فلا يضمن موسرا عتق نصيبه منها وعندهما هي
 متقومة فيضمن حصه شريكه منها

* (باب العتق المبهم) *

رجل له ثلاثة أعبد قال لاثني عنده احدا حر فخرج
 احدهما ودخل الآخر فأعاد القول ثم مات من غير بيان عتق
 ثلاثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال
 محمد بن عه * ولو في مرضه ولم يجز الوارث جعل كل عبد
 سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت ثلاثة وسعي في اربعة
 ومن كل من الاخرين اثنان وسعي كل منهما في خمسة وعند محمد
 يجهل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت

(ولو طلق كذلك المخرج) يوزع الطلاق عليهن
باعتبار احوالهن وانما فرضت المسألة في
الطلاق قبل الوطئ ليكون الاجاب الاول
موجباً للنيونة فما اصابه الاجاب الثاني فيصير في هذا المعنى
كالعق * اهـ في
(والهبة والصدقة مسلتين) نبع الهداية
في تقسيم الهبة والصدقة بالتسليم اهـ في
الطلاق وقع اتفاقاً اهـ في
في تقسيم الهبة والصدقة بالتسليم اهـ في
الطلاق وقع اتفاقاً اهـ في

١٣٧

ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن الخارج اثنان ويسعى في أربعة ومن
الداخل واحد ويسعى في خمسة * ولو طلق كذلك قبل
الدخول ومات بلا بيان سقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة وربيع
مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق وهو المختار والبيع
بيان في العتق المبهم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلتين * والوطئ
ليس ببيان فيه خلافاً لهما وفي الطلاق المبهم هو والموت بيان
وان قال لامته اول ولدت له ذكراً فانت حرة فولدت ذكراً
وانثى ولم يدر اولهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام
والانثى ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق
الامة معينة وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافاً لهما
فلو شهدا بعتق احد عبديه او امنيته لا يقبل الا في وصية
وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق احدهما نساءه قبلت
اتفاقاً

* (باب الحلف بالعتق) *

ومن قال ان دخلت فكل مملوكي يومئذ حري يعتق بدخوله
من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف

٢٥

نوع الهداية
في تقسيم الهبة والصدقة بالتسليم اهـ في
الطلاق وقع اتفاقاً اهـ في
في تقسيم الهبة والصدقة بالتسليم اهـ في
الطلاق وقع اتفاقاً اهـ في

(ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة) هذه
الشهادة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق لانها
تضمن تحريم القرح حتى الله تعالى والدعوى
ليست بشرط في حقوق الله تعالى اهـ في
(وعتق المعينة تشترط) اي الدعوى لهما عنداني
خليفة رحمه الله لان المشهود به حق العبد
اهـ في
(باب الحلف بالعتق) الحلف بالعتق وسكون اللام
وكسرها القسم اهـ في
(فكل مملوكي يومئذ حري يعتق بدخوله)
لا يصح الا في ملك او مضافاً الى الملك لم يوجد
فلما قد وجد لانه اضاف الى العتق الى مملوكه لانه لم يوجد
الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت
الانه حذف الفعل وعوض عنه التوطين فاعتبر
قيام الدخول وقت الملك اهـ في

(والا فلا) اي لا يفتى اما عدم عققه على تقليد
 عدم الامس الثاني فلما تزامن العتق متى تأخر عن
 الموت لا يثبت الا باعتراف الوارث او من يقوم
 مقامه واما عدم عققه على تقديري عدم الامس
 الاول فلان الكلام في العتق بالالف لا في العتق
 مطلقا وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعقد
 موت المولى ولو حرره على ان يخدمه سنة قبل
 عتقه من ساعته لان هذا عتق على عوض يقع
 بالتصديق قبل الاداء فيبدع الا بعد خدمته سنة حتى
 لو خدمه اقل او اعطاه مالا من خدمته لا يفتى
 في ذلك لوقال ان خدمته في اولادى سنة
 وكنها بعض اولاده لا يفتى والفرق ان كلمة
 فوات بعض اولاده لا يفتى والفرق ان كلمة
 للتعلين وعلى المعاوضة اه في

فان قبل بعدموته واعتقه الوارث عتق والا فلا * ولو حرره
 على ان يخدمه سنة قبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة
 فان مات المولى قبلها لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته
 وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض
 يلزمه نفسه وعند محمد قيمة العين * ومن قال لا تخرعتك لمتك
 بألف درهم على ان تزوجنيها فعلى وأبت ان تزوجه فلا شيء
 عليه ولو ضم عن قسم الف على قيمتها ومهر مثلها وولمه
 حصة القيمة وسقط ما يخص المهر * ولو تزوجته حفصة المهر
 لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدى في الاول
 (باب التدبير)

التدبير المطلق من قال له مولا اذامت فانت حرة اوانت حرة عن
 دبر منى او يوم لموت او مع موتى او عند موتى او في موتى
 او ات تدبر او قد تدبرك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته
 فيها او اوصيت لك بنفسك او بربك او بث مال فلا يجوز
 اخراجه عن ملكه الا بالعق * ويجوز استخدامه وكتابته
 وابتجاره والامة توطأ وتزوج ولذا مات سيده عتق من ثلث
 ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره يسعي

(فلا شيء عليه) اي على الامس لان من قال لعتقه
 اعتق عبدك على بألف درهم ففعل لا يلزمه شيء
 ويقع العتق على المأمور بخلاف ما اذا قال لعتقه
 طلق امرأتك على بألف درهم ففعل حيث
 يجب الاتق على الامس لان اشتراط البذل على
 الاجنبي في الطلاق جائز في الاعتناق لا يجوز
 (المهر لها في الوجهين) اي فيما لم يقل عن وفيما
 قال عن ولزمه حصة القيمة للمولى في الثاني
 وهدى في الاول وسقط في الاول وهو فيما اذا لم يقل عن
 بل قال اعتق امك بألف على ان تزوجها

اه في (باب التدبير) هو في اللغة النظر الى عاقبة الامر
 وفي السرع هو ايجاب العتق الحاصل بعدموت
 الانسان بالفاظ تدل عليه صريحه او لانه في
 (ويجوز استخدامه وكتابته وابتجاره) لان ملكه
 ثابت فيه ولهذا يدخل تحت قوله كل مملوك
 لا يملك نفسه لان ماله لا يملك نفسه
 لا يملك نفسه لان ماله لا يملك نفسه
 لا يملك نفسه لان ماله لا يملك نفسه
 لا يملك نفسه لان ماله لا يملك نفسه

(فيجوز بيعه) اي وهبته ودرهه فان الموت على
 تلك الصفة ليس كالبيا لا محالة فلا ينضج في
 الحال واذا اتى معنى السب لردده بين البيوت
 والعدم في تعلقا كثر التعليقات فلا ينح
 البيع وغيوه قبل وجود الشرط اه في
 (وان وجد الشرط مخرج قال لعبد اه انت
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الموت وروايات
 التردد في فاضحان رجل مخرج عتق من جميع
 ما له وهو العتق وقيل لانه مبدى مقيد ولو مات
 انت حر بعد لا يفتى لانه مبدى مقيد ولو مات
 لعلم اهلية المولى الاعتراف عند وجود المطلق
 بل يعقده الوصي او الوارث او القاضي لا يتقال
 (باب الاستيلاء) هو لغة طلب الولد من عاتق
 المولى الولد من امه بالولوى اه في

١٤٠

في ثلثيه وان استغفره دين المولى يسعى في كل قيمته * ولودبر
 احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه
 بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لهما * والمقيد من قال له ان مت
 في مرضي هذا اوسفرى هذا او من مرض كذا اوالى عشر
 سنين اوالى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه
 وان وجد الشرط عتق مثل عتق المذبر
 (باب الاستيلاء)

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه ولا يثبت
 صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها
 واستخذامها واجارتها وتزويجها وكاتبها وتعق بعد موته
 من جميع ماله ولا تسعى لديه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا
 دعوة وان نفاه اتى * ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام
 ولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف
 ما لو استولدها برزق ثم ملكها * ولو اسلمت ام ولد النصراني
 عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها
 وهي كالمكاتبة ولا ترق بحجزها وان مات عتقت بلا سعاية *
 ومن ادعى ولدا له فيها شريك ثبت نسبته منه وصارت ام

(لا يثبت نسب ولد الامة) في اول سورة من
 مولاها الا ان يدعيه لان النسب لا يثبت
 بدون الفرائس وفرائس الامة لا يثبت بالوطئ لان
 المصود بوطئ الاماء قضاء الشهوة دون تفصيل
 الوادفان الشريف يمنع من وطئ الاماء تحزرا
 عن الولد كذا بعد ولده بكونه ولدا لامة دون
 تبينه دعواه ولهذا جاز له العزل في الامة دون
 الزوج لان المقصود من وطئ الزوجة تكميل النكاح التوالد
 وفي قوله عليه الصلاة والسلام من شرعت النكاح التوالد
 افان الى ان المراد من شرعته النكاح التوالد
 وعن ابي حنيفة اذا وطئها ولم يغزل غبارها وحضنها
 فلعنه ان يدعى نسب ولدها اه في
 (منه) ملكه في النصف فتصح دعوة فيه ويثبت نسبه
 منه فان ثبت نسبته في الباقي ضرورية
 اه لا يتجزأ الخ اه في

(وعليه فثبت) أي قيمة الولد لانه في معنى الموقوف
 جنب اعتدله ولا وهو الملك ظاهر وان لم يكن في
 ملك حقيقة اهـ في
 انه لا يعتبر نصيبه لا يثبت النسب) وعن أبي يوسف
 جارية ابنه وجبه الظاهر ان المولى لا يعلق
 التصرف في اكتساب بكتابه حتى لا يعلق
 الجارية والاب يملكه فلا يعتبر نصيبه
 (كتاب الايمان) جمع بين العين في اللغة التقوى
 وفي التمرع تقوية احد طرفي الخبر وهو ما خبر عنه بالقسم به
 حيث هو يجرى احد طرفي الصدق والكذب والحلف
 بقوى الصدق منه كما تقول والله زيد فاشتم فزيد
 ليتحقق الصدق من احد هـ ان يكون زيد قائما والثاني
 قائم له طرف فان احدهما ان يكون زيد قائما والثاني
 ان لا يكون فالخالف يقوى كونه قائما بالقسم به
 وه واسم الله تعالى اهـ في

ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لقيمة ولدها * وان
 ادعياء معاتبت نسبه منها وهي ام ولدها وعلى كل نصف
 عقرها وتقاص ويرث من كل منهما ميراث ابن و يرثان منه
 ميراث اب واحد * وان ادعى ولدا من مكاتبه فصدقه المكاتب
 يثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها ولا نصير ام ولده وان
 لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

* (كتاب الايمان) *

اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالقسم به وهي ثلاث (نغوس)
 وهي حلفه على امر ماض او حال كذا بعد او حكمها الاثم ولا
 كفارة فيها الا التوبة (ولغو) وهي حلفه على امر ماض يظنه
 كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو (ومنعتة) وهي
 حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة
 ان حنت ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي
 ومنها ما يجب فيه الحنت كفعل المعاصي وترك الواجبات
 ومنها ما يفضل فيه الحنت كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك
 يفضل فيه البر حفظا لليمين * ولا فرق في وجوب الكفارة بين
 العامد والناسي والمكره في الحلف او الحنت وهي عتق رقبة

(ولا كفارة فيها الا التوبة) أي والاستغفار وهو
 قول اكبر العلماء وعند الشافعي فيها الكفارة لانها
 شرعت في الاصل لرفع ذنب مثل حرمة ما سم الله
 تعالى وقد تحقق في الغموس فستغدي اليه
 وجوبها ولانها كبيرة محضه لما ثبت في حديث
 البخاري من حديث ابن عمر عن النبي عليه
 الصلاة والسلام الكفار لا يشارك بالله وعقوب
 والدين وقل النفس واليمين الغموس اهـ في
 (ولغو) أي وبعبارة لغو واللعو الساقط الذي
 لا يعتد به اهـ في
 (في المستقبل) فان قلت الحلف كما يكون على
 الماضي والا في يكون على الحال ايضا لم يذكر
 وهو من اقسام الحلف في الكلام يحصل اتلاف اليمين اهـ في
 دقيق وهو ان الكلام يحصل اتلاف اليمين اهـ في
 عنه باللسان فاذا عبر باللسان انعقد اليمين اهـ في
 (وهي عتق رقبة الخ) والاصل فيه قوله تعالى
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة
 التخيير فالواجب فيه احد الاشياء الثلاثة اهـ في

(فلا يجوز السراويل) اي القصر ولا قلدر
 ما يستبرئ العورة وروى عن محمد ان اذناه
 ما يجوز به الصلاة اه ق
 (وحروف القسم الخ) لان كل ذلك معهود في
 الكلام ومنه كور في القراء والمباهي الاصل
 وفي ام الباب تدخل على الظاهر والمضمر كقوله
 بالله وبهجوزاظهار الفصل مع الواو فلا تقول
 بالله ولا يجوز اظهار الفصل مع الواو فلا تقول
 حلف بالله والتباعد على لفظة الله خاصة
 (او بصفة من صفاته الخ) قال بعض المشايخ
 الحلف بصفات الذات كالقدرة والعزة بين
 وبين الصفات الفعل كالاجابة والفتنة ليس
 تعارف الناس الحلف به يكون عينا ولا فلا اه ق

او طعام عشرة مساكن كما في عتق الظهار واطعامه
 او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجوز
 السراويل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلاثة ايام
 متتابعات * ولا يجوز التكفير قبل الحنث * ولا كفارة في حلف
 كافر وان حنث مسلما * ولا يصح بين الصبي والمجنون والنائم
 (فصل)

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن كالله لا افعله *
 واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا تفقر
 الى نية الا فيما ينهي به غيره كالحكيم والعليم * او بصفة من صفاته
 يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته *
 لا بقبر الله كالقراء آن والنجي والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا
 كرحمته وعلمه وورثته وغضبه وسخطه وعذابه * وقوله لعمر الله
 يمين وكذا وايم الله وسوكندي خورم بخداي وكذا قوله
 وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله
 وكذا على تندر او يمين او عهد وان لم يصف الى الله وكذا قوله
 ان فعل كذا فهو كافر او يهودي او نصراني او بريء من الله
 ولا يصير كافرا بالحنث فيها سواء علقه بماض او مستقبل

(لا يعتبر له كاذرا آن) لقوله عليه السلام من
 كان سائفا فليحلف بالله او ليصمت متفق عليه
 هذا اذا قال او التبي وان اما لو قال ان ابري
 من القراء آن او التبي فانه يكون عينا لان العبرة
 منها كثر وتعلق الكفر بالتسوط يمين ولو قال اما
 بريء من المحضف لا يكون عينا لان ما في المحضف
 محافي المحضف قال ان ابري من القراء آن كذا
 في الكافي اه ق لان عمر الله قبائره والبقاء
 صفته وهو من فروع الابداء واللام تكون كيد
 الابداء والخبر مخذوف بقاء الله تعالى ودوامه كذا في
 الصحيح اه ق
 (سواء علقه بماض او مستقبل) اي بالحلف
 في الماضي والمستقبل وهذا المذكور في التين لانه
 اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد
 رضى بكفر نفسه والرضى بكفر نفسه كهر
 بالاتفاق اه ق

(ومن نذر نذر مطلقا) غير معلق بشرط نحو قوله
 على صوم هذا اليوم اه في انذاره وله عليه الصلاة
 والاسلام اه في نفس انذاره وبين ولا نه علق بالشروط
 نذر لم يسم فعليه كفارة عينية في الذمسة ففقد وجود الشرط
 ما يصح التزامه في الاطلاق والتكفير بالشروط اه في
 بصير كالتجيز كالاطلاق المعلق بالشروط اه في
 غنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء سوا
 علقه بشرط يريده او بشرط لا يريده لا يريده
 المبسوط ولما ان في فلاحه اذا علقه بشرط لا يريده
 فقيه معنى العين وهو المانع لكنه نذر مطلقا
 اه في

ان كان يعلم انه عمن وان كان عنده انه يكفر بصيربه كافر او قوله
 ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنته او هوزان او سارق
 او شارب خمر او اكل ربا ليس بعين وكذا قوله حقا او وحق
 الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا قوله سو كند خورم
 بخداي يا بطلاق زن * ومن حرّم ملكه لا يحرم وان استباحه
 او شيأ منه فعليه الكفارة * وقوله كل حلال على حرام على
 الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقوى على انه تطلق
 امرأته بلانية ومثله قوله حلال بروى حرام وقوله هرجه
 بدست راست كيرم بروى حرام * ومن نذر نذر مطلقا او معلقا
 بشرط يريده كأن قدم غائبى ووجد الشرط لزمه الوفاء *
 ولو علقه بشرط لا يريده كأن زنت خير بين الوفاء والتكفير
 هو الصحيح ومن وصل بحلفه ان شاء الله فلا حنث عليه

(باب العين)

(في الدخول والخروج والاتبان والسكنى وغير ذلك)
 حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة
 او الكنيسة لا يحنث وكذا لو دخل دهليزا او ظلة باب دار ان كان
 لا وعلق يبق خارجا والا حنث كالمودخل صفة وقيل لا يحنث

(حلف لا يدخل بيتا الخ) اعلم ان الاصل ان
 الاعيان منبئة على العرف عندنا لا على الحقيقة
 للتعريف كما قلنا عن الشافعى ولا على استعمال
 القرائن كما قلنا عن مالك ولا على استعمال
 كالحلف عن احمد لان المنكح انما يتكلم بالعرف
 اعني الالفاظ التي يربا بها معانيها التي وضعت
 لها في العرف فلو حلف ان لا يستضي بالنسج والسراج
 على الارض لا يحنث اه في

(وكذا الودخل بعد انهدام الحمام واشباهه) مثل
 لمسجد لانه لا نهدم لم يعد اسم الدار لبقاء اسم
 المسجد اهـ في
 (مالم يخرج ثم يدخل) لان الدخول هو
 الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يوجد

في الصفة ايضا * وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يبحث
 ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحرآء او بعد ما بنيت دارا
 اخرى حنت وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يبحث به
 في عرفنا وكذا الودخل طاق بابها او دهليزها ان كان لو اغلق يتيق
 خارجا لا يبحث والا حنت ولو جعلت مسجدا او حاما
 او بيتانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يبحث وكذا الودخل
 بعد انهدام الحمام واشباهه * وفي لا يدخل هذا البيت فدخله
 بعد ما نهدم وصار صحرآء او بعد ما بنى بيتا آخر لا يبحث بخلاف
 ما لو سقط السقف وبقي الجدران * وفي لا يدخل هذه الدار
 وهو فيها لا يبحث مالم يخرج ثم يدخل * وفي لا يلبس هذا
 الثوب وهو لا يسه اولاً يركب هذه الدابة وهو راكبها
 اولاً يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في الترع والتزول
 والنقلة من غير لبث لا يبحث والا حنت ثم في لا يسكن هذا
 البيت او هذه الدار لابتدأ من خروجه بجميع اهله ومتاعه
 حتى لو بقي وتحدث وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر
 نقل الاكثر وعند محمد نقل ما تقوم به كدخا يته وهو
 الاحسن والارفق ثم لابتدأ من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر

اهـ في
 (من غير لبث لا يبحث) وقال زفر في حنت وجود
 النسر وان قال لنا ان اليين بعد البت فيستثنى
 منه زمان تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حنت
 لان هذه الاعمال لها دوام تجدد امثالها حتى
 يضرب لها مدة يقال ركبتم يوما امثالها حتى
 بخلاف الدخول اذا يقال ركبتم يوما امثالها حتى
 المدة والتوقيت وان جاء بمعنى الطرف اهـ في
 (وعند ابي يوسف يعتبر لبث) وقال بعضهم يبرأ
 لانه لم يبق يوسف يعتبر لبث
 الامتعة اما الامل فلا بد من نقلهم بلا خلاف
 وهذا ايضا اذا كان الحائض مأهلا اهـ في

(كدخا يته) اي نظام التأهل لان ما وراء
 ذلك ليس في السكنى في قبل هذا اذا كان
 كدخا يته اما اذا كان الحائض في عيال غيره
 او ابنا كبيرا يسكن مع ابيه في داره او كان
 الحائض امراة فخرجت منها وتركها فانها
 فيها على نية عدم العود لم يبحث لان السكنى
 تضاف الى غيره فاعتبر مكانه قط كذا في المحيط
 اهـ سنان الشاعر

فأمر من حمله وأخرجه حنث (لانتقاد الدين)
على فعل نفسه وفعل المأمور مضاعفاً إليه
بواسطة أمره اهـ في
(مكرها) أو راضياً لا يحنث
فعله حقيقة وهو ظاهر وحكم لعدم الأمر منه

واقفي الثاني فلان انتقال الفعل إلى غير الفاعل
حقيقة بواسطة الأمر (لأن ترك الأتيان إنما
وفي آخر آجر آء حياه) لان ترك الأتيان إنما
يقضي فيه لان الأتيان قبله موهوم اهـ في
حقيقة بواسطة الأمر (لأن ترك الأتيان إنما
وفي رواية يصدق قضاء أيضاً اهـ في
شرط الأذن لكل خروج) حتى لو أذن لها مرة
فخرجت ثم خرجت بغير إذنه مرة أخرى يحنث
لأنه استثنى خروجها ملحقاً بالأذن لان الباء
للإصاق اهـ في
(خلافاً للمجد) والقنوى على قول محمد ومقتضى
قاعدة المصنف على ما تقدم في أول الكتاب
ترجيح قول أبي يوسف رحمه الله اهـ في
(القيس الحنث بالفعل فوراً) وهذه عين القور
ماخوذة من فارت القدر اذا غلت فاستعيرت
للسرعة ثم حجت به الحالة التي لا ريب فيها ولا لبس
يقال جاء فلان من فوراً أي من ساعته اهـ في

ينقلته إلى السكة أو المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة *
وفي لا يسكن هذه البلدة أو القرية يبرئ بخروجه وترك أهله
ومتاعه فيها * وفي لا يخرج فأمر من حمله وأخرجه حنث
ولو حل وأخرج بلا أمره مكرها أو راضياً لا يحنث
ومثله لا يدخل * وفي لا يخرج إلا إلى الجساة فخرج إليها ثم
أتى حاجة أخرى لا يحنث * وفي لا يخرج إلى مكة فخرج
يريدها ثم رجع يحنث وفي لا يأتيها لا يحنث ما لم يدخلها *
والذهاب كالتخرج في الأصح * وفي ليأتين فلا نأقلم بأنه
حتى مات حنث في آخر آجر آء حياته وان قيد الأتيان غدا
بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت
ولا مانع له من مرض أو سلطان حنث ولو نوى الحقيقة صدق
ديانة لأقضاء في المختار * وفي لا تخرج أمرأته إلا بذنه شرط
الأذن لكل خروج وفي إلا أن آذن يكنى الأذن مرة * وفي
لا تخرج إلا بذنه لو أذن لها فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت
لا يحنث عند أبي يوسف رحمه الله خلافاً لمجد * ولو أراد ب
الخروج فقال إن خرجت أو ضرب العبد فقال إن ضربت لعبد
الحنث بالفعل فوراً فلو لبثت ثم فعلت لا تحنث * قال لآخر

اجلس فتغذ معي فقال ان تغذيت فكذا لا يحنت بالتغذى
لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغذيت اليوم * وفي
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده مأذون لا يحنت
اذا كان على العبد دين مستغرق نوى او لم ينو الا ان نواه وهو
غير مستغرق بالدين وعند ابي يوسف رحمه الله يحنت مطلقا
ان نواه وعند محمد يحنت مطلقا وان لم ينو

* (باب العين) *

في الاكل والشرب واللبس والكلام وغير ذلك *
حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها ودبسها غير
المطبوخ لا يبيذها وخلها ودبسها المطبوخ * او من هذه
الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد * وفي لا يأكل من هذا
البسرفا كله رطباً لا يحنت وكذا من هذا الرطب او اللبن فأكله
تمرا او شيراذا بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكله شابا او شيخا
اولا يأكل لحم هذا الجمل فأكله كبشا * وفي لا يأكل بسرا
فاً كله رطباً لا يحنت ولواكل مذنباً حنت وكذا لو اكله
بعد ما حلف لا يأكل رطباً وقال لا يحنت فيهما ولواكله بعد
حلفه لا يأكل رطباً ولا بسرا حنت اتفاقاً * وفي لا يشترى

(يحنت مطلقاً) سواء كان عليه دين او لم يكن
ان نواه لان الملك لله تعالى لا يمكن الاضافة اليه
فلا يذ من التنية اهـ في الاكل ابصال
(باب العين في الاكل والشرب) ابصال
ما يتأق في المضغ كالماء ونحوه اذا اكل
ما لا يتأق في المضغ كالحلق والاذوق عبارة
عبارة عن عمل الشفاء دون الحلق والابتلاع عبارة
عن عمل الحلق دون الشفاء اهـ في
عن عمل الحلق دون الشفاء اهـ اذا كان لها ثمر وان لم يكن
(فهو على ثمرها الخ) اذا كان لها ثمر وان لم يكن
له ثمر يقع على ثمرها لانه اضاف العين الى
فلا يذكل فينصرف الى ما يخرج منه لتعذر
الحقيقة اهـ في
(فاكله كبشا) يحنت لان صفة الصغر في هذا
ليست داعية الى العين فان المتنع عنه اكثر
امتناعاً عن لحم الكلب اهـ في
(مذنباً) بالضم وفتح النون المشددة شول حرماً
صلح به كقوله وبعثه منوزا اوله اذ ابتاعه
اوله يقال ذنب البسر فهو مذنب اهـ في

(فأكل لحم سمك أبيضه لا يحنث) استحسننا
 والقياس أن يحنث لأنه يبيى لحما كافى القرآن
 ووجه الاستحسان أنه ناقص فى معنى اللحمية
 لأن اللحم نضاً من الدم وهو لم ينشأ من الدم
 إذا الدوى لا يمكن الماء وهذا يباح بلا شك
 ولو كان له دم لما أبيع ومطلق الاسم تناول
 الكامل دون الأصغر فخرج عن مطلقه بدلالة
 اللفظ والنص محمول على الجواز ومبنى الإيمان
 على العرف لا على ألفاظ القرآن اهـ
 (وكذا الواكل كبد) وطحا لالان هذه
 الأشياء منشأها من الدم واختصاصها بابم
 آخر لا للنقصان كالأس اهـ
 (فبغى القاف وسكون الصاد المجبة
 الأكل بالمراف الإنسان فلا يحنث باكل خبزها
 أو سويتها عند ما لو أكل خبزها خلافا
 لهما فان غدهما لو أكل خبزها خلافا
 نفسه ولو حلف لا يأكل خبزها اهـ
 قال أبو الليث لا يحنث للعرف اهـ
 (والطبيخ على ما يطبخ من اللحم) وهذا استحسن
 والقياس أن يحنث فى اللحم وغيره عما هو مطبوخ
 لكن الأخذ بالقياس متعذر إذا المسهل من
 الدواء مطبوخ فبصرف إلى خاص متعارف
 وهو اللحم المطبوخ بالماء اهـ
 (على الغيب والرطب والمان) لأنها تنكه بها
 عادة كسائر الفاكهة حتى يبيى بأنها فاكهة
 اهـ

رطباً فاشتري كعباسة بسر فيها رطب لا يحنث كالأو
 اشتري بسر أمذنيا * وفى لا يأكل لحماً أبيضاً فكل لحم
 سمك أبيضه لا يحنث وكذا فى الشراء ولو أكل لحم إنسان
 أو خنزير حنث وكذا الواكل كبد أو كرشاً والمختار
 أنه لا يحنث بهما فى عرفنا كالأو أكل ألية * وفى لا يأكل
 شعماً يتقيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم الظهر خلافاً لهما
 ولو أكل ألية أو لحماً لا يحنث اتفاقاً * وفى لا يأكل من هذه
 الحنطة يتقيد باكلها قضمها فلا يحنث باكل خبزها خلافاً
 لهما * وفى لا يأكل من هذا الدقيق يحنث باكل خبزه لا بسفه
 فى الصحيح * والخبز يقع على ما اختاره أهل مصره كخبز البر
 أو الشعير فلا يحنث بخبز القطائف أو خبز الارز بالعراق إلا إذا
 نواه * والشواء على اللحم لا على الباذنجان أو الجزر
 أو البيض إلا إذا نواه * والطبيخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى
 مرقه إلا إذا نوى غير ذلك * والرأس على ما يساع فى مصره
 ويكس فى التنابير * والفاكهة على التفاح والطبيخ والمشمش
 وعندهما على العنب والرطب * والمان فاكهة أيضاً ولا يقع
 على القشء والخيار اتفاقاً * والادام على ما يصططح به كالخل

(وكذا الملح) وان كان لا يتوكل على عادة ولكنه
 يذوب في القم يحصل الاختلاط بالخير اه في
 (والجبن) تشديد التثنية ليست بآدم ولا بها فرد
 بالاكل وما امكن افراده بالاكل ليس بآدم
 (وان اكل مع الخبز اه في) وقال محمد وهو رواية
 (ليس بآدم في الصحيح) وقال محمد وهو رواية
 عن ابي يوسف القزويني ليس بآدم لانها فرد
 والبقول وسائر القزويني لو كان في موضع
 بالاكل ولا يكون نعا حتى لو كان في موضع
 اعتبارا للعرف وهو الاصل في هذا الباب
 (لا قضاء) لان القبول موقوف على ذكر في
 محل الشرط فيكون عاما يجوز تخصيصه الا
 اه في

والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم والبيض والجبن الابالية
 وعند محمد هي ادم ايضا * والعنب والبطيخ ليسا بآدم في
 الصحيح * والغداء الاكل فيما بين طلوع الشمس الى
 الزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والصور فيما بين
 نصف الليل وطلوع الفجر * وفي ان اكلت او شربت
 اوليت او تزوجت او خرجت ونوى معين لا يصدق ولو زاد
 طعاما او شرابا او نحوه صدق ديانة لا قضاء * وفي لا يشرب
 من دجلة لا يحنث بشربه منها بائنا خلافا لهما وان قال من
 ماء دجلة حنث بشربه بالاناء اتفاقا وكذا في الحب والبئر
 وفي الاناء بعينه وامكان البئر شرط صحة الحلف خلافا لابي
 يوسف فلو حلف ليشرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه
 او كان فصب قبل مضيه لا يحنث خلافا له وكذا ان لم يقل
 اليوم الا ان صكان فصب فانه يحنث بالاتفاق * وفي
 ليصعدن السماء اوليطيرن في الهواء اوليقلبن هذا الحجر
 ذهبا اوليقلبن زيدا عالما بموته انعقدت وحنث للعالم وان لم
 يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف * وفي لا يتكلم بقرأ القرء آن
 اوسمع او هلل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة او خارجها

(خلافا لهما) فانه عندهما اذا شرب باء يحنث
 لان التعارف المفهوم له ان كلفته من
 للتبعيض وحقيقته في الكرم وهي مستعملة
 ولهذا يحنث بالكرم اجمالا فحنث المصبر الى
 المجاز وان كان متعارفا كذا في الهداية اه في
 (وان قال من ماء دجلة حنث) لان الشرط
 ان يكون اسداء شربه من ماء منسوب الى
 دجلة وبعد الاعتراف بنسبها الى دجلة
 بخلاف ما تقدم اه في
 (وكذا في الحب والبئر) اي حلف لا يشرب
 من الحب البئر لانه لا يمكن الشرب منها الا باء اه في
 (وفي ليصعدن السماء الخ) قال زفر لا يحنث
 لانه الحق المستحيل عادة المستحيل حقيقة
 لا يمكن عن تحقيق البئر في الصورين ولان
 محل التحقيق البئر في الصورين وهو موجود
 لان الصعود الى السماء يمكن حقيقة فاللائكة
 يصعدون وكذا صعد بعض الانبياء عليهم
 السلام اه في

(وكذا في الحب والبئر) اي حلف لا يشرب
 من الحب البئر لانه لا يمكن الشرب منها الا باء اه في
 (وفي ليصعدن السماء الخ) قال زفر لا يحنث
 لانه الحق المستحيل عادة المستحيل حقيقة
 لا يمكن عن تحقيق البئر في الصورين ولان
 محل التحقيق البئر في الصورين وهو موجود
 لان الصعود الى السماء يمكن حقيقة فاللائكة
 يصعدون وكذا صعد بعض الانبياء عليهم
 السلام اه في

ولو كنتم غير الخ (لانه لم يكلمه حقيقة واعلم ان
الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون الا بشارة
وان نواهم دونه لا يحنث اه ق
ولا يصدق قضاء لان الظاهر انه للجماعة والتشيع
لا يطالع عليها الحاكم اه ق
فكلمه حنث) لان الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل
الذي هو الاعلام اه ق
ذلك لا يتحقق الا بالسمع اه ق
خلافه لا يحنث (اذ الفرض هو الرضا
وهو لا يستلزم العلم ولا يشكك باذن المولى
لقبده المجهور عندهما حيث لم يشترط العلم فيه
لان الاذن هناك ابطال المولى خفية فلا يشترط
علم العبد كالاعتقاد وهذا حاله هذا وفي
التكاح انهم اجتمعوا على ان اذن العبد في التجارة
لا يكون بدون اذنه حتى يعلم حاله هذا وفي
لا يأتى لعبد في التجارة فراه يبيع ولا يأتى
فكنت لا يحنث كالكبر اذا حلفت الاستمرار فانها
فتز وجبها فسكنت عند الاستمرار فانها
لا يحنث وفي الخلاصة اه يحنث في المسألتين
وعن ابي يوسف انه لا يحنث فيما وفيها عن
جميع النوازل لا يحنث اه ق

هو المختار * وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنث
ان يقظه وقيل مطلقا ولو كنتم غيره وقصد اسماعه لا يحنث
ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان نواهم دونه لا يحنث
ولو قال الا بأذنه فأذن ولم يعلم فكلمه حنث خلافا لابي
يوسف وفي لا يكلمه شهر افهم من حين حلف ويوم اكلمه مطلق
الوقت ونصحية النهار فقط وليله اكلمه على الليل فحسب *
وفي ان كلمته الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم او لا ان يأتى
زيدا وحتى يأتى زيد فكلمه قبل ذلك حنث وان مات زيد
مقط الحلف * وفي لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره
او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبده ان عين وزال
ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد
لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث
بالمتجدد وفي لا يكلم امرأته او صديقه يحنث في المعين بعد
الابانة او المعادة وفي غيره لا في رواية عن محمد ويحنث
بالمتجدد * وفي لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه
حنث * لا اكلمه حينما اوزمانا او الحين او الزمان ولا نية
فهو على ستة اشهر ومعه ما نوى وان قال الدهر او الابد فهو

(مقط الحلف) اى العيز لان المنوع عنه كلام
ينتهي بالاذن والقصد ولم يحنث بعد الموت
متصور ليس بشرط فقد مقطوع الغاية بتأيد
التصور ليس بشرط فقد مقطوع الغاية بتأيد
اليمين اه ق
(ان عين) اى الحلف بان قال والله لا اكلم
طعام فلان هذا او لا يدخل داره هذه او لا يلبس
فيه هذا او لا يكلم عبده هذا اه ق

(مقدّم وقت الامام) قال مادري مالدهم
وهذا من جلالة قدره وكأله عقله وقت فيها
استغنى ارباب اللغة في تقديره قبل انما قال
تأديا وحفظا للساعة عن التحدث في
مادري تأديا ونسبوا الدهر فان الله
الدهر فانه جاء في الخبر لا تسبوا الدهر فان الله
هو الدهر اي خالق الدهر اه في
(فعلى ثلاثة) اي من كل صنف بالاجماع لانه
مع متكررين في اول البيت به وان عرف
اه في
(حسب البلب) الحق الشرط اذا الشرط ولادة
الولد والنب لا حقيقة لانه اسم للولد والنب
مولود لهذا لا يتقضي به العدة اه في
لا يعقق واحد منهم) اي من العبد الثلاثة
لعدم وجود الشرط وهو الفردية ولا فيها اشتراك
بعدهما لعدم السبب اه في
(عق الاخر الخ) اي الثالث لانه يراد به
الاخر في حالة الملك لان وحده الحال اه في
(وعندهما عند موته الخ) لان الاخر به لا يتبين
الابعد شرآ غيره بعده وذلك يعقق بالموت
فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه
اه في
(فلا تراث خلافا لهما) فانما تراث عندهما حكم
انه تراث ولهما مهر واحد وعليها العدة لا بعدد
الاجلين من عدة الطلاق اه في

على العمر * ولو قال دهر اقد توقف الامام رحمه الله وعندهما
هو كالأمان ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان
عترف فعلى عشرة كالأياما كثيرة وفا لا على جمعة في الايام
وسنة في الشهور والعمر في السنين

* (باب البين في الطلاق والعناق) *

قال ان ولدت فانت كذا حنت باليت * ولو قال فهو حر
فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى خلافا لهما * وفي اول عبد
املكه فهو حر فلك عبدا عتق ولو ملك عبيدين معا ثم آخر
لا يعقق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر * ولو قال آخر
عبد املكه فانت بعد ملك عبد واحد لا يعقق ولو بعد ملك
عبيدين متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما
عند موته من الثلث * وعلى هذا آخر امرأة اترجها فهي
طالق ثلاثا فلا تراث خلافا لهما وفي كل عبد بشرى بكذا فهو
حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشره معا
عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته
بشرآ ابيه سقطت لابشرآ امة استولدها بالنكاح او عبد
حلف بعته الا ان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفاري *

(عنتق عبده الخ) لان المطلق يصرف الى
 ربة ويدا ولو قال اردت به الرجال دون النساء
 صدق ديانة لاقضاء اهـ في
 (يحنث بالمباشرة) الاصل ان كل فعل ترجع
 مخوفه الى المباشرة لا يحنث المحالف وحكما ولا يحنث
 الامور لوجوده منه حقيقة ولا من فاعلا فلا يحنث
 ويصبر العاقد سفيرا والا من فاعلا فلا يحنث اهـ

(دون التوكيل) لان الوكيل في هذه الاشياء
 سفير ومعبود وخقوق العبد راجعة الى الآمر
 لا اليه بخلاف الفصل الاول فان حقوق العبد
 فيه ترجع الى المباشرة لا يحنث المحالف
 في ما كتب الى محمد حلف لا يتزوج فوكل
 وكيلا بالتكاح انه لا يحنث وهو خلاف
 الاصل كذا ذكر الساطني في الاجناس اهـ

وفي ان تسريتم في حرة ان تسري من في ملكه وقت
 الحلف عتق وان تسري من ملكها بعده لا تعتق * وفي كل
 مملوك لي حر عتق عبده ومدبروه وامهات اولاده لا مكاتبوه
 الا ان نواهم * وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة
 وخبر في الاولين وكذا العتق والاقرار
 * (باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك) *

يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
 والاستتجار والصلح عن مال والقسمه والخصومة وضرب
 الولد * وبهما في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة
 والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
 وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لاقضاء وكذا ضرب
 العبد والذبح والبناء والخطابة والايديع والاستيداع
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل
 الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة * وفي لا يتزوج
 فزوجه فضولي فأجاز بالقول حنث بالفعل لا يحنث * وفي
 لا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل والاجازة وكذا في ابنته
 وابنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يحنث الا بالمباشرة

(في البيع والشراء) يعني لو حلف لا يبيع
 ولا يشتري اولاد من فوكل من فصل ذلك
 لا يحنث لان العقد واحد من العاقد حقيقة
 وكذا حكم العقد واحد من العاقد حقيقة
 لو كان العاقدان فليأخذ من الحقوق اليه حتى
 شرط الحنث وهو العقد من الامر فلم يوجد
 الا ان نوى ان لا يأمر غيره فحنث بشدة عليه
 او كان الحنث في الكافي والفرق ان الاول ليس
 فحنث يحنث بالتقويض لان يمينه باعتبار عادة
 وان كان يمينه في الكافي والفرق ان الاول ليس
 الغالب كذا في الكافي اهـ

(صدق قضاء وديانة) اي صدق قضاء لانه خلاف
 الا انه تكلم بكلام يرضى الى الوقوع والامر به
 مثل التكلم به فاذا نوى ان لا يبيع ففعل فكلان
 التخصيص في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف
 الظاهر والثاني فعل حسي يحصل بالفعل مجازا
 منه حقيقة والنسبة الى الامر بالنسب مجازا
 فاذا ولي الفعل بنفسه قد نوى حقيقة فيصدق
 ديانة وقضاء اهـ

(وعلى العين) اي ودخلوها على العين حتى
 لو قال ان دخلت لدارا بحث اهق
 وكذا لو عتق بالفساد او الموقوف (لوجود
 الشرط اذا البيع والملاذ بان فيختص وكذا بالعقد
 العقد القاسد اهق
 في العقد الموقوف (لانه ان خرج جوبا
 (الافى رواية عن ابي يوسف) لانه ان خرج جوبا
 فينتقل عليه فكله قال التي تزوجت عليلن
 فينتقل طالق ولان غرضه ارضاءها وهو بطلاق
 فغيرها فينتقل به وجه الظاهر عموم الكلام وقد
 زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ اهق
 (منسبا) للتعريف بالترام الاحرام بهذه
 العبارة والقياس ان لا يلزمه شي لانه التزم
 المشي وهو ليس بقرينة مقصودة ولعل
 الاستحسان ما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون
 التام في الكعبة او خارجها وكذا لو قال على
 المشي الى مكة يلزم الاحرام باحدهما للعرف
 فاذا زامه فله الخيار ان شاء مني وهو اكل
 وان شاء ركب اهق

ودخول الام على البيع كان بعت لك ثوبا يقتضي اختصاص
 الفعل بالملوك عليه بان كان بأمره سواء كان ملكه اولا *
 ومثله الشراء والاجارة والصياغة والبناء * وعلى العين كان
 بعت ثوبا لك يقتضي اختصاصها به بان كان ملكه سواء امره
 اولا وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول
 وان نوى غيره صدق فيما عليه وفي ان بعته واشترته فهو حر
 فعقد بالخيار عتق وكذا لو عتق بالفساد او الموقوف ولو
 بالباطل لا يعتق * وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنت *
 قالت تزوجت علي - فقال كل امرأة لي طالق طلق هي ايضا
 الا في رواية عن ابي يوسف وان نوى غيره اصدق ديانة لا قضاء
 ومن قال علي - المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة
 مشيا فان ركب فعليه دم * ولو قال علي - الخروج او الذهاب
 الى بيت الله او المشي الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء وكذا
 لو قال علي - المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما
 * وفي عبده حر - ان لم يحج العام فشهد ابكونه يوم النحر بكوفة
 لا يعتق خلافا لمحمد * وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنت وان
 ضم صوما او يوما لا مالا لايتم يوما * وفي لا يصلي يحنت اذا سجد

(خلافا لهما) فان عندهما عليه حج او عمرة بناء
 على ان الحرم بهذه العبارة شامل للبيت وكذا
 المسجد الحرام فكان ذكره كذا ذكره ولنا ان الترام
 المسجد الحرام غير متعارف ولا يمكن ايجابه باعتبار
 الاحرام غير متعارف اصلا اهق
 حقيقة (لا يعتق خلافا لمحمد) لان هذه شهادة قامت على
 امر معلوم وهو التخيبة ومن ضرورة ثبوتها
 اتقاء الحج فيحقق الشرط وهو عدم الحج
 (لا مالا يتم يوما) لا طلاقه فينصرف الى
 الكامل وقوله يوما نصريح في تقدير الصوم
 اهق

(خلافهما) لان التذمر لا يصح الا في الملك
او مخالفا اليه والغزل لم يكن سببا للملك ولا في
خليفة ان المرأة تنزل من قطن الرجل عادة
هـ في (وقال احلى مطلقا) لانه احلى خفيفة حتى نهي
في القرآن ان يقول تعالى وتستخرجون منه
الاية وله انه لا يتصل به الامر معا وينبغي
الاميان على العرف وعلى هذا الزبر جد وقيل
الخلاف عرف والا فلا خلاف في الحقيقة
هـ في (ان جعل فوقه سرير الخ) الا ترى انه لو جعل
لا يركب هذا الفراش فوضع عليه سريرا فركبه
خفت بخلاف الفراش والسري على السري
لان الاعلى مثل الاسفل فلا يكون تبعاله اهـ في

سجدة لاقبله وان ضم صلاة فيشفع لا بأقل * وفي ان لبست من
غزلك فهو هدى فلك قطنافقرزله ونسج قلبه فهو هدى
خلافهما وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الخلاف
فهدي بالاتفاق * خاتم الفضة ليس بجلى بخلاف خاتم الذهب
وعقد اللؤلؤ * ان رصع فلى والا فلا ولا حلى مطلقا وبه يفتى
وفي لا يجلس على الارض يجلس على بسط او حصير لا يحنث
وان حال بينهما وبينه ثيابه حنث * وفي لا ينام على هذا
الفراش فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه
قرا يحنث * وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه
سرير يجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير حنث
(باب المين في الضرب والقتل وغير ذلك)

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحي
فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت
عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والحمل والمس *
لا يضربها فذعورها او خنقها او عضها حنث * ليضربه
حتى يموت فهو على اشدة الضرب * ليقضيه دينه قريبا
دون الشهر قريب والشهر بعيد * ليقضيه اليوم قضا

(حنث) لانه يعتب جالسا او قائما عليه وعلى هذا
فبسط عليه فراشا او حصيرا فنام او اجلس
حنث لانه يعتب جالسا او قائما عليها بخلاف ما اذا
حلف لا يجلس على الارض حيث لا يحنث
بالجلوس على الفراش والقاروق العرف كذا
في الزيلعي اهـ في (باب المين في الضرب الخ) الاصل ما يشار له
(باب المين في الضرب الخ) الاختصاص بالحي فاليمن وقعت على الحيالين وما
المتبينة الحي فاليمن وقعت على الحيالين وما
اختص به يتقيد بالحياة فلذا قال الضرب الخ
اهـ في (ليضربنه حتى يموت) المراد الموت في العرف
ولو قال حتى يقتل عليه اويكي اويول فلا بد
من وجودها حقيقة ولو قال بالسيف حتى
يموت فهو على الموت حقيقة وعن ابى يوسف
دسمه الله فمن قال لامي انه ان لم يضربك حتى
اتركك لاجبة ولا ميتة فهو ان يضربك حتى
اهـ في (وجعها والهيبة والابراء اسقاط من رب الدين

(وعُدلوا) على صيغة المجهول أي التهود بعد إيل
 ستر أو جهرًا فلا يكتفى بنظائر العدة بخلاف
 ستر الحقوق اختلا لا للدرء وثبت أيضا
 بالافرار اه ق
 الشهادة دون الأقرار والافرار والافرار
 لان تقادم العهد يمنع
 انه زنى في صباه وهذا السؤال يكون بعد ما نظر
 في حاله وعرف انه صحيح العقل اه ق

(ولغير المحصن جلدته) لانه قد استخفى في حق المحصن
 وعمل في غيره فعمله عليه الصلاة والسلام فيكون
 من نسخ الكتاب واحدة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (ضمي) أي واحدة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الرأس فان فيه سيطرانا قلنا قال ذلك في
 مستحق القتل اه ق
 (سوى الأزار) لان علما كان يأمر بالتجريد
 في الحدود لان التجريد يبلغ في ابطال الالم
 وهذا الحد مناه على الشدة في الضرب اه ق

وبمن زنى واين زنى ومتى زنى فان ينوه وقالوا رأيناه وطهها
 في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سترًا وعلاية او بالافرار
 عاقلا بالغار ربع مرات في اربعة مجالس كلما قرده حتى
 يغيب عن بصره ثم يسأل كما ترسوى الزمان فان بينه حده
 القاضي وندب تلقينه ليرجع بطلع قلب اولست او وطئت
 بشبهة فان رجع قبل الحد او في اثنتائه ترك * والحد للمحصن
 رجه في قضاء حتى يموت يسدأ به التهود فان ابوا او غابوا
 او ماتوا يسقط ثم الامام ثم الناس وفي المقر يسدأ الامام ثم
 الناس وبغسل ويصلى عليه * ولغير المحصن جلدته مائة
 وللعبد نصفها بسوط لاثمة له ضربا وسطا مفرقا على بدنه الا
 الرأس والوجه والفرج وعند ابى يوسف رحمه الله تعالى
 يضرب الرأس ضربة ويضرب الرجل قاعا في كل حد بلامه
 وينزع ثيابه سوى الأزار * والمرأة جالسة ولا تزع ثيابها
 الا الفرو والحشو * ويحفر لها في الرجم لاله * ولا يحد شهيد
 مملوكه بلا اذن الامام * واحصان الرجم الحرية والتكليف
 والاسلام والوطئ بنكاح صحيح حال وجود الصفات
 المذكورة فيهما * ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد

(ويحفر لها في الرجم) لانه عليه السلام حفر
 للقامدية التي نسيها على ثمرته الهدية وان
 ترك لا يضرب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وهي مسنونة ثيابها والحد احسن لانه استرس
 كذا في الهدية اه ق
 (ولا يحد شهيد مملوكه) لان اذن الامام
 عليه الصلاة والسلام جلدته لانه استرس
 منها الحدود والسلام ولانه حق الله ولهذا لا يسقط
 باسقاط العدين في ثمنه من نال عن الشرع
 وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه حق
 العبد وله اذنه في الصبي وحق النبي في موضوع
 عنه قيد الحد لان تعزيره بلا اذن الامام
 لانه حق العبد وهو المال والمقصود التأديب

اه ق
 (ولا يحد شهيد مملوكه) لان اذن الامام
 عليه الصلاة والسلام جلدته لانه استرس
 منها الحدود والسلام ولانه حق الله ولهذا لا يسقط
 باسقاط العدين في ثمنه من نال عن الشرع
 وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه حق
 العبد وله اذنه في الصبي وحق النبي في موضوع
 عنه قيد الحد لان تعزيره بلا اذن الامام
 لانه حق العبد وهو المال والمقصود التأديب

(الأسباسة) ای مصطفیٰ المسکین و تغیر الاسم
 لان عمرتی نصر بن الحجاج من المدینة الی
 البصرة وهو غلام صبیح الوجه اقتبیه النساء
 والحسن لا یوجب النی لان الذنب الذی وانما
 قال ما ذی بالامیر المؤمنین فقال لا ذنب لک واما
 الذنب لک حیث لا اظهر دار الهجرة منک اذ ان ذنب
 (نجس) کیلا یزیر قد البینه لانه اذ ان ذنب
 بانوارها لا نجس لان الرجوع عنه محتمل فلا
 یعد نجس اه و
 فی یسئلی عنہ) تبخ فيه صاحب الانوار
 وظاهر الاقتصار انها المذهب
 التون اه و
 (قبل نسا)

قال
 اللّٰه ربّی جبر
 (فجس) کیلا تہرب
 انوارها لاجس لان الرجوع
 بقدر الجس اه و
 حتی یستغنی عنہم) تبع فہ صاحب الاختیار
 وظاہر الاقتصار انہا للذهب ولم یذكر حاسن
 التون اه و
 قبل نسلیہا) لان الفعل فی الاولیٰ غرضی
 وان سقط الحد لامر راجع الیہ وهو ابتداء
 الامر الیہ بخلاف الثانیۃ اه و

107

ونفى الاسياسة * والمريض برجم ولا يجلد مالم يبرأ * والحامل
ان ثبت زناها بالبينه تجبس حتى تلد وترجم اذا وضعت
ولا تجلد مالم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد من يريه
لا ترجم حتى يستغنى عنها

(باب الوطني الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه)

الشبهة دارئة للعدة وهي نوعان * شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا فلا يحسد فيها ان ظن الحل ولا يحسد كوطي معتدته من ثلاث او من طلاق على مال او ام ولد واعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته او سيده وكذا وطي المرتين المهرهه في الاصح * وشبهة في المحل وهي قيام دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يحسد فيها وان علم بالحرمة كوطي امة ولده وان سفل او مشتركة او معتدة بالكثايات دون الثلاث والباطع المبيعة او الزوج الامة المهرورة قبل تسليمها والتسبب ثبت في هذه عند الدعوة لاني الاول وان ادعاه * ويحسد وطي امة اخيه او عمه وان ظن حلها وكذا وطي امرأة وجددا على فراشه وان كان اعى الا ان دعاه فقالت انا زوجتك * لا وطي اجنبية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه المهر

(لافى الاولى) اعلم ان هذا النسخ ليس بمجبرى على
 العموم فان فى الملاحظة الثلاث ثبت التسبب لان
 هذا وفاقى فى شبهة العقد فاقى ذلك لاثبات التسبب
 اه فى (لانه يقدر على التمييز بالمركبات
 لان الاخبار دليل
 بالفضل

هذا ملحق
اه في
(وان كان اعمى) لانه يقدر على
والهيات اه في
(قالت اما زوجتك) فومها لان الاخبار دليل
قديقه وله انا زوجتك لانها اذا اجابت اه في
ولم تقل ذلك فواقعهما وجب عليه الحد اه في
(لا يوطئ اجنبية الخ) اما عدم وجوب الحد
فلوجود اجنبية لان الانسان لا يميز بين امرأ
وعمرها في اول الوهلة الا بالاخبار ولا يخلو عن الم
المهر لان البضع لا يمار الخ
واما المهر
والشبهة

(وقلن) اي النساء وودكر ضمير الجماعة قبل
ووجب على المرفوفة العدة
ذكرها شائع في كلام العرب قال الله تعالى
واسترا التجوى الذي ظلموا اه في

وعندهما يحد (اعلم ان وجوب الحد عندهما في الزنى فان المعنى في اللواطة بدليل نص ورد في الزنى فان المعنى الذي يفهم منه قضاء الشهوة بسفع الماء بمجرم متنجس وهذا موجود فيها اه في الخليفة يؤخذ بالمال الخ) لانه حق الله تعالى وحد الزنى صاحب الحق اطلاق الحق فشميل بالخلصة القذف والسرقة والشرب والمراد احترازاً عن امير المبدأ فانه يقام عليه الحد باسم الامام اه في الاول ان يقول من غير عذر (من غير بعد) بعد عن الامام بل ينعو مرض اذ لا يشترط بعده عن الامام بل بالحدود وخوف طريق ونحوه والاصل ان التقادم لان الخالصة حق الله تعالى تطل الاستزافاً لثاخير الشاهد مخير بين الاداء والاستزافاً لثاخير ان كان للاستزاف الاقدام على الاداء بعد ذلك بضيعه وان كان للاستزاف بضيعه فاستقامت مقتضى بالمائع اه في

ولا يحد بوطي بهمة وزنى في دار حرب او بغى ولا بوطي محرم تزوجها او من استأجرها الزنى بها خلافا لهما * ومن وطئ اجنية في مادون الفرج يعزر وكذا لو وطئها في الدبر او عمل قوم لوط يعزر * وعندهما يحد وان زنى ذمي بحرية في دارنا حد الذي فقط وعند ابى يوسف يحد ان وفي عكسه حدت الذمية لا الحربى وعند ابى يوسف رحمه الله يحدان وعند محمد لا يحدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي عكسه لاحد عليها الا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله * ولا حد بزنى المكره ولا ان اقترأ حدهما بالزنى واذعى الآخر النكاح * ومن زنى بأمة قتلها به لزمه الحد والقيمة وعند ابى يوسف القيمة فقط * والخليفة يؤخذ بالمال وبالتقصاص لا بالحد

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)

لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي السرقة بضمن المال ويصح الاقرار به الا في الشرب * وتقادم غير الشرب بشهر في الاصح والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا * وان شهدوا بزناه بغاوبة

(في الاصح) احترازاً عنه وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم شهر فان كان قبيل لان التاخير لمائع وتقادم اه في

(قبل بخلاف سرقة من غائب) بناء على انه
 بالقبض تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
 دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانها لو
 حضرت ربعا تدعى النكاح فبسرقة اه في
 (وان اقتر بالزنى بمجهولة حد) لانها لو صدر
 النسر بعة من انه لا تخفى عليه امراته اوامته
 لانها تخفى ان تكون امة لا تخفى عليه امراته اوامته
 متزوج عليه بل لما ذكر في التقسيم والتشيعر من
 منهم في حق نفسه لا يجد احتمال انها امراته
 اوامته بل هو الظاهر بجلا حال المسلم على
 الصلاح اه في
 (وعند ما يجد الرجل) لانها لو صدر
 عليه وانقر ادا حد هيا بزيادة على احدهما وهو
 الاكراه بخلاف جانبها لان طوعا عنها بشرط
 التحقق الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم
 اه في

قبلت بخلاف سرقة من غائب * وان اقتر بالزنى بمجهولة حد
 فان شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة
 وعند ما يحد الرجل * ولا يحد احد لو اختلف الشهود
 في بلد الزنى او شهد اربعة به في بلد في وقت واربعة به في ذلك
 الوقت يلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر
 او هم فسقة او شهدوا على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك
 وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
 فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة
 او احدثهم عبد او محدود وكذا لو وجد احدثهم عبدا
 او محدودا بعد حد المشهود عليه وديته في بيت المال ان رجم
 وارش جرح ضربه او موته منه هدر وقالوا في بيت المال ايضا
 وكذا الخلاف لو رجع الشهود * ولو رجعوا بعد الرجم حدوا
 وغرموا الدية وكل واحد رجع حدة وغرم ربعها ولو رجع
 احد خمسة فلا شيء عليه وان رجع آخر حدة او غرم ربعها
 ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده قبل
 الحد فكذلك وعند محمد اراجع فقط ولو شهدوا فزكو او فرجم
 ثم ظهروا كفلوا او عبيدا فالدية على المزكين ان رجعوا عن

(واربعة به في ذلك الوقت) للتيقن ~~ب~~ كذب
 احدهما لان الشخص الواحد لا يكون في
 ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف
 الصادق من الكاذب فيجب التماس من الحكم
 بهما للتعارض او تهمة الكذب ولا يحد الشهود
 لان كل واحد منهم تهمه نصاب الشهادة واحتمل
 الصدق واما اذا تقارب المكانان مع اتحاد الوقت
 قبلت اه في
 (حذام) لانفساخ القضاء بالرجوع في حقها
 وغرم الراجعان من الخمسة ربعها اي الدية
 لما مر اه في
 (وعند محمد اراجع فقط) له ان الشهادة تاكدت
 بعد الامضاء فلم تنسخ الا في حق الراجع كالورجوع بالحدود
 ويلحق بالقضاء ولهما ان الامضاء في باب احسان التقذوف
 او عزل القاضى فالامضاء بمنوع اه في

(في مال القاتل) والمراد أنه قتله عبد ابن ضرب
 وعنه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضى به
 والقباس ان يجب القصاص لانه قتل نفسا
 معصومة بفجر حق وجه الاستحسان ان قضاء
 القاضى بغير حق وجه الاستحسان ان قضا
 في ماله لانه عمد والعاقلة لا تقتل الا بالدية
 في ثلاث سنين لانها وجبت بنفس القتل بخلاف
 الواجب بالاصل حيث يجب حالا لانه واجب
 بالعقد فأنسب اليقين في البيع اه في
 (لا ترد شهادتهم) لانه يباح اليهم تفصيل الشهادة
 كنظر الطبيب وقيل لا تقبل لان النظر الى عورة
 الغير فسق ولو قالوا تعبدنا للنظر لا لتفصيل
 اجماعا لنفسهم اه في

١٥٩

التركية والا فعلى بيت المال وقالا على بيت المال مطلقا *
 ولو قتل احد المأمور برجه فظهر وكذلك فالدية في مال
 القاتل ولو اقر الشهود بتعمد النظر لا ترد شهادتهم * ولو انكر
 الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة
 زوجته منه

(باب حد الشرب)

من شرب خرا ولو قطرة فاخذ وريحها موجودا أو حياؤه
 سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وغند
 ابى يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حدة اذا حيا ثمانين سوطا
 للحر واربعين للعبد متفرقا على بدنه كما في الزنى وان اقر أو شهدا
 عليه بعد زوال ريحها لاحد خلافا لمحمد * ولا يحد من وجد
 منه رائحة الخمر او تقيأها او اقر ثم رجع او اقر سكران * والسكر
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من
 السماء وعندهما ان يهذى ويخلط كلامه وبه يفتى * ولو ارتد
 السكران لا يمين امرائه منه

(باب حد القذف)

هو كحد الشرب كية وشبوات في قذف محصنا او محصنة بصريح

(ابو لؤلة زوجة منة) اي من هذا التكفي
 مدية عيني ان يصور كونه مدية حمل في الوجهين
 وقال زفر لا تقبل فيه شهادة النساء اجماعا
 للدره ونحن قول ان الشهادة بالا حصان في
 هذه الحالة بخلاف الشهادة به اه في
 (باب حد الشرب) اخبر عن الزنى لان الزنى اوجب
 منه واغلظ عقوبة وقدمه على القذف ليقين
 الجريمة في الشارب دون القاذف لاحتمال
 صدقه وتأخير السرقة لانه لصيانة الاموال
 التابعة للنفس اه في
 (مترقا على بدنه كما في الزنى) فيه تنبيه على انه
 يتوقى الموضع التي استثبتت في حد الزنى وهي
 الرأس والوجه والفرج على اختلاف المذكور

اه في
 (لاحدة) اي لا يحد عند ابى حنيفة وابي يوسف
 خلافا لمحمد فانه يحد عنده لان التقدم يمنح
 قبول الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان
 عند اعتبارا بعد الزنى وهذا لان التأخير
 عنده بعض الزمان والرائحة تكون من غيره
 يفتق بعض الزمان والرائحة تكون من غيره
 كما قيل اه في

(ولا ينزع عنه غير القرو والحشو) لانهما
 يغنيان وصول الالم ولا ينزع غيرهما اظهارا
 للتحفيف للاحتتمال في سببه اهـ ق
 (والا فلا) فان لم يكن في حالة الغضب بل كان في
 حالة الرضى لا يجد كذا كذا اهـ ق
 (اورابه) تشديد الباء اي زواج امه لان كل
 واحد منهم يسمى اباه ق
 (او قال ابن ماء السماء) لانه مبالغة في التشبيه
 بحباء السماء لكرمهم وهو الوصف في الجود
 واللفظ والصفاء وكان عمر يقب بحباء السماء
 لكرمهم اهـ ق
 (خلافا لمحمد) لانه منسوب الى ابيه لاني امه
 فلا يلحقه الشين يرنى ابى امه ولهما ان الشين
 يلحق بكل من ينحى الى الميت لان ولد الميت
 لا يلقى كريمة الطريق اذا كان اومه زانيا
 ولهذا لو قذف امه فله حق المطالبة اهـ ق

الزنى حد بطلب المقدوف متفرقا ولا ينزع عنه غير القرو
 والحشو واحصائه كونه مكلفا حر اسلمنا عفيفا عن الزنى
 ولو قناه عن ابيه بأن قال لست لا ييك اولست بابن فلان ان في
 غضب حد والا فلا ولا يجد لو قناه عن جده او نسبه اليه او الى
 عمه او خاله او رابه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنطي
 اولست بعربي ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد
 او الولد او ولده ولو محر و ما من الارث وكذا ولد البنت خلافا
 لمحمد ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده بقذف امه ويطل بموت
 المقدوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض
 عنه ولو قال زنا في الجبل وعنى الصعود حد خلافا لمحمد
 وان قال يازاني وعكس حد ولو قال رجل لامرأته وعكست
 حدت ولا لعان ولو قالت زنت بك بطل الحد ايضا وان اقتر بولد
 ثم نفاه بلا عن وان عكس حد والولد في الوجهين ولا شيء ان
 قال ليس بابني ولا ابنك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له
 اب او اعنت بولد بخلاف من لاعنت بغيره ولا بقذف رجل
 وطنى حراما لعينه كوطى في غير ملكه من كل وجه او من
 وجه كوطى امة مشتركة او مملوكة حرمت ابداء كآتمته التي

(ولا الاعتياض) لان فيه حق الله وحق العبد
 فبالنظر الى حق الله يطل بالموت ولا يطل
 بالعضو وبالنظر الى حق العبد لا يطل بالرجوع
 بخلاف غيره من الحدود اهـ ق
 (زنا في الجبل) فانه عنده لا يحد لان المهور
 هو الصعود او مشيئا والشبهة دارنة ولهما ان
 (زنا في الجبل) فانه عنده لا يحد لان المهور
 هو الصعود او مشيئا والشبهة دارنة ولهما ان
 (حالة الغضب ترجع معنى الزنى اهـ ق
 (بطل الحد ايضا) اي بطل الحد واللعان معا
 لاحتمال ان تزيد قبل النكاح فيكون ذلك
 تصديقا له منها باهانت فسقط اللعان ويجب
 عليها الحد لانها قد زنت فتمت في المعاملة لاجل غضبها
 النكاح ولكن مستند في المعاملة لاجل غضبها
 فلا يكون مستند في المعاملة لاجل غضبها
 (وان عكس حد) اي حد الرجل ولا بلا عن
 لانه لما اقتر بعد ما قناه سقط اللعان ويجب الحد
 لا كذا به نفسه اهـ ق

(خلافا لابي يوسف) لان غدره وطئ المكاتب
 في حق الوطئ ولهذا يلزمه القهر بالوطئ ونحن
 نقول ملك الذات باق والحكمة انفسه اذهى
 موقفة اه في فصل في التعزير
 التبرع يكون بالجس والضعف وهو الضرب على القضا

وبالضرب وينظر الوصي اليه بموج وجهه
 اه في وبالضرب والتاديب وفي
 (او قذف مسلما يافاسق الخ) المذكور في

الكتب انه لو قال ذلك لرجل صالح يجب التعزير
 والا فلا وذكر في الخزانة قال لقاسق يافاسق
 لا شيء عليه وفي القصة اذا قال له يافاسق فاراد
 ان يثبت فسقه بالبينه ليدفع التعزير عن نفسه
 لا يبيح منه اه في

(يا من يلعب بالصبيان) اطلقه فافاداه لاسبال
 عن بنته وانه يعز مطلقا في فتح القدير قيل
 عليه وان ارادته بعمل عليهم يعز عند لا شيء
 خيفة وعند محمد والعج انه يعز اه في
 (يا ابن القصة) في القضاى الطهيرة القصة
 وكانت الزانية مأخوذة من العرب اذ امر بها رجل سفل
 ليقضى منها حاجته فحبس الزانية لهذا القصة
 وقيل من همها الزنى وقيل هي الخش من الزانية

هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زنى في كفره او مكاتب
 وان كان مات عن وفاء * ويحذف قذف من وطئ حراما لغيره
 كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حائض وكذا وطئ
 مكاتبته خلافا لابي يوسف * ويحذف من قذف مسلما كان قد
 نكح محرمة في كفره خلافا لهما * ويحذف مستأمن قذف مسلما
 في دارنا * ويكنى حد الجنابات اتحد جنسها لان اختلف
 (فصل في التعزير)
 يعز من قذف ملوكا وكافرا بالزنى او قذف مسلما يافاسق يا كافر
 يا خمد يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطى - يا من يلعب بالصبيان
 يا اكمل اربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنت يا خائن يا ابن القصة
 يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قريظان يا مأوى الزواني او اللصوص
 يا حرام زاده لا يباحار يا كلب يا قرد يا بس يا خنزير يا بهر يا حية
 يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بقاء يا مؤاجر يا ولد الحرام
 يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كشخان يا الله
 يا موسوس * واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له قبيها او علويا
 وللزوج ان يعز زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها
 الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة وللخروج

اه في (يا حرام زاده) يعنى مولود الحرام وزاده فتح
 الزاى وسكون الالف وفتح الدال المهملة وفي
 آخرها هاء ساكنة معناه المولود اه في
 (يا بقاء) على وزن فعال بالتثنية من البنى
 بمعنى النظم ويعنى الزنى وفي عرف الناس البقاء
 هو الخنس اه في

(أوائل التعزير الخ) وعند أبي يوسف لو أن
 فاضل رأى تعزير مائة مائة قد اخذ بازوان
 فزير أكثر من مائة فهو بازو ويجب التعزير
 بأن يرتكب منكرا ليس فيه حد اه شرح
 طحاوي لان سببه محتمل لكونه صادقا
 (ثم القذف) فيه التلظظ من حيث الوصف اه
 ولأنه يرى فيه التلظظ من حيث الوصف اه
 على التأيد فلا ينفذ من حيث الوصف اه
 (كتاب السرقة) هي في القذف الثاني خفية
 اخذ مكاف الخ اه
 (دراهم مضروبة) اخذ به عن فخر باب الدار والزرع
 سبعة مناقيل كافي الزكاة اه
 (من حرز) اخذ به عن فخر باب الدار والزرع
 الذي لم يحصل قالة النخعي اه

١٦٢

من يته * وأقل التعزير ثلاثة أسواط وأكثره تسعة وثلاثون
 وعند أبي يوسف خمسة وسبعون * ويجوز حبسه بعد الضرب
 واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف ومن
 حدا وعزر رفات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

* (كتاب السرقة) *

هي اخذ مكاف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز
 لاملأ له فيه ولا شبهة وثبت بما ثبت به الشرب فان سرق
 مكاف حر او عسد ذلك القدر محرزا بمكان او حافظ واقربها
 او شهد عليه وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف هي
 وابن هي وكه هي وعن سرق وبينها قطع * وان كانوا جعلا
 واصاب كلا منهم قدر نصاها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم *
 ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفصوص
 الخضر والياقوت والزرجرد والاناة والباب المتخذين من
 الخشب لا بسرقة شيء نافع يوجد مباحا في دارنا كخشب
 وحشيش وقصب وسمك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما
 يسرع فساد كبن ولحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا ثمر على
 شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتناول فيه الانكار كأشربة مطربة

(الاملا له فيه) اخذ به عن حصر المسجد
 واستار الكعبة مما ليس بعملوا للعباد اه
 (ولاشبهة) اخذ به عن الحرم ولا بد من كون
 كائنا خذ من بيت ذي الرحم ولا بد من كون
 المسروق متقوما مطلقا اه
 (فان سرق مكاف) لان فعل الصبي والمجنون
 لا بعد جنابة فلا يسرع فيها الحد ولم يشترط
 الحرية لا إطلاق السارق في النص لان القطع
 لا ينفذ فكميل ولم يحد صيانة للاموال
 اه
 (واقربها) أي مرة عند أبي خنيفة ومحمد وعند
 أبي يوسف من تين وقد مر في الحدود اه
 (وشهدا عليه) أي رجلان وهذا نص
 لاظهار اه
 (وبينها قطع) جواب ان اعلم ان هذه الاشياء
 تشترط في الاموال لا زمان السرقة لان تقادم
 العهد لا يمنع الاقرار كذا في المحيط اه

خلافاً لابي يوسف) فانه قال يقطع اذا كان عليه حلى يبلغ النصاب والخلاف في غير المعبد (وكان انيس) فوجدهم مع المبتدع اوجوه من ثوبه في القبر فلا يكون مجزاً ولو سرق الكفن لان التشبيه تمكنت في القافة فيه المبت لا يقطع لان الملبس لا ملك للميت لان الملك لان الكفن غير مملوك للوارث لانه انما يملك ما فضل عن حاجته الميت ولا ملك للميت كغيره (وان كان قد تغبر الخ) لانه صار بالتغبر كغيره (وان كان قد تغبر الخ) لانه صار بالتغبر كغيره

والآت اهو كدف وطبل وبربط ومن مار وطنبور وصليب ذهب اوفضة وشطرنج وزرد * ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلاف لابي يوسف وعبد كبير ودقر بخلاف الصغير ودقر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا انيس خلاف لابي يوسف ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حالا كان او مؤجلاً * وان كان دينه نقدا فسرقة عرضا قطع خلاف لابي يوسف وان كان دراهم فسرقة دنائير او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع * ولا يما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغبر قطع ثانيا كغزل نسج

(فصل في الحرز)

هو قسمان (بمكان) كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكسندوق (وبحائط) كن هو عند مال ولو نائماً * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحائط * ولا قطع بسرقة مال من بينهم ما قرابة ولاد ولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره * ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا عا خلافا لابي يوسف في الام * ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من

خلافاً لابي يوسف) فانه قال يقطع اذا كان عليه حلى يبلغ النصاب والخلاف في غير المعبد (وكان انيس) فوجدهم مع المبتدع اوجوه من ثوبه في القبر فلا يكون مجزاً ولو سرق الكفن لان التشبيه تمكنت في القافة فيه المبت لا يقطع لان الملبس لا ملك للميت لان الملك لان الكفن غير مملوك للوارث لانه انما يملك ما فضل عن حاجته الميت ولا ملك للميت كغيره (وان كان قد تغبر الخ) لانه صار بالتغبر كغيره (وان كان قد تغبر الخ) لانه صار بالتغبر كغيره

(وابابه مفتوح) لان ناهه اقصد الاحتراز به فلا يسل معنى الاحتراز فتح الباب الا انه لا يقطع الا بالاختراق بالقاء يده قبله بخلاف الحرز بالحائط فكأن سرقه بنفس الاخذ كذا في الكافي (وبحائط) قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون الحائط متيناً او ناعماً والمتاع تحتة او عند وقيل انما يكون مجزاً به في حال نومه والصحيح انه لا يقطع بكل حال لان المعبر الاسرار المتعاد وقد

اتمى بكل حال لان المعبر الاسرار المتعاد وقد حصل بهذا (خلاف لابي يوسف في الام) لوجود الانساب بين عادة بخلاف اخيه من الرضاع (بسرقة مال زوجته) لوجود الانساب بين الزوجين في الحرز والمال عادة ولهذا لا يقبل شهادة كل واحد منهما للآخر اهـ

(الزوج سيدة وزوج سيدة) لانه مادون
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه
 (الملكته) اوسرق رجل من مكنته لانه
 خفي كسبه ولهذا لا يجوز له ان يتزوج امة
 مكنه اه
 (الخنثى) اوسرق رجل من خنثى بالملك
 والهاء النساء فوق والنون حوزج
 زى رحم محرم منه
 (الوصهر) هو زوج كل زى رحم محرم من
 اسماءه وهذا عندى خيفة اه
 (خلافهما) فانه يقطع لعدم النية
 في المال والحرز وله ان السخول للزارة معناه
 فاورث شبه اه
 (خلافهما) فانه لا يقطع لثبوت الملك فاورثه
 شبه ولا يقطع ان الملك وان كل له في الرقة
 فلا جوزه في منقعة الاموال ولا يمسارن
 ملكا للمساخر بالاجارة فصار الملك كلابجنى
 في حق الحرز اه

حرز خاص وكذا لو سرق من سيدة او زوجة سيدة او زوج
 سيدة او مكنته او خنثى او صهره خلافهما فيهما او من
 مغنم او من حمام نهارا وان كان ربه عنده او من بيت
 اذن في دخوله او مضيفة * وقطع لو سرق من الحمام ليلا
 او من المسجد متاعا وره عنده او ادخل يده في صندوق غيره
 او كنه او جيبه او سرق جوالق فيه متاع وره يحفظه او نائم
 عليه او سرق المؤجر من بيت المستأجر خلافهما * ولو سرق
 شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرجه من حجرة
 الى الدار او سرق بعض اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها واخذ
 شيئا من حرز فالتقاء في الطريق ثم خرج فأخذه او جعله على
 حمار فساه فأخرجه من الحرز * ولو دخل بيتا فأخذ وناول
 من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخارج يده قتناول
 وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية
 وكذا لا يقطع لو قب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طر
 صرة خارجة من كم غيره خلافه وان حملها واخذ من داخل
 الكم قطع اتفاقا * ولو سرق من قطار جلا او جلا لا يقطع
 وان شق الحمل واخذ منه شيئا * قطع والقسطاط كالبيت

(من حجرة اخرى فيها) اي في الدار بان كانت
 الدار كبيرة لانها بمنزلة الحلة بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع
 فيها ولا مادون له بالدخول فيها اذا سرق من
 بعض مقاصدها اه
 (ثم خرج فأخذه الخ) يقطع عندنا وقال زفر
 لا يقطع لانه ان رماه وتركه واخذ غيره لا يقطع
 بنفسه فثبت السرقة بخلاف ما اذا تركه لانه
 مضى لاسارق اه
 (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه الانحراج
 لا اعتراض اه
 (قطع اتفاقا) لم يدخل الحرز فلم يتم السرقة من واحد منهما اذ
 انما هما جمل فتم يقطع واحدهما اه
 (قطع اتفاقا) لم يوصل الاخذ من الحرز اه

في كيفية القطع (الخ) لما كان القطع حكيم
السرقته فذكره عقبها لان حكم الشيء بعينه
لو سرق من السارق بعد القطع (صوريه قطع)

السارق يسرقه فسرق منه بعد القطع لم يكن
للسارق ولا للمالك ان يقطع السارق في حق الاول فلم
يغلقه موجب للقطع (ب) بخلاف ما لو سرق منه (الخ) فانه يقطع
المال غير متقوم بعد القطع اهـ في
القطع هناك ولم يوجد هنا اهـ في
ولا بد من حضوره (ب) لان السرقة لا تنبئ
بالشهادة والاقرار عند عدم الخصم اهـ في

* (فصل في كيفية القطع واثباته) *

يقطع بين السارق من زنده وتحمس * ورجله اليسرى ان عاد
فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب * وطلب المسروق
منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا
او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على
سوم الشراء او حرته * ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة
من هؤلاء لا بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق
بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد
بشبهة * وان لم يطلب احدا لا يقطع وان اقره وبها * ولا بد من
حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى
او ايهامها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الايهام كذلك
لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة
او شلاء * ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى
وعندهما يضمن ان تعمد * ومن سرق شيئا فردّه قبل الخصومة
الى مالكة لا يقطع وكذا الوقت قصت قيمته عن النصاب قبل القطع
او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا
لو ادعاه احد السارقين * ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على

(بل يحبس) حتى تظهر فيه سعة الشائبين
اما اذا كانت يده اليسرى مقطوعة او شلاء فلا
في اليمنى من تقويت جنس منفعة البطش واما
فلتقويت قوة الاصاب بالايهام فكان ذهابه
مقطوعين من اليد واما اذا كان اصبعان
الايهام في نقصان البطش وان كانت اربعة
واحدة مقطوعة سوى الايهام او شلاء قطع اليمنى
لان قوة الواحدة لاوجب خلا في البطش
ظاهرا اهـ في
(ولا يضمن المأمور (الخ) لانه اخف عما اتلف
من جنسه ما هو خير منه فلا يضمن اهـ في
(وعندهما يضمن ان تعمد) لانه خان فيصابح
لقطعها ما قام معصوما بلا حق فليضمن اهـ في
(وكذا الوقت قصت قيمته (الخ) لان النصاب لما كان
شرطا شرط قياسه عند الامضاء وعن محمداه
يقطع وهو قول زفر اهـ في

(قطع وردت) الى السرقة تلى المسروق منه
 ان كانت قائمة وان كانت هالكة لا ضمان عليه
 صدقة المولى او كذبته لان القطع والضمان
 لا يجتمعان اهـ في
 وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد والمال المولى
 الان يصدقه المولى في الجاهة فيصير اقراره في المال
 لا يقطع في الوجوه كلها والمال المولى الان
 يكون ما دونه في الجاهة فيصير اقراره في المال
 او يصدقه المولى لان اقراره عليه اهـ في
 المولى فلا يقبل اقراره عليه اهـ في
 (وقال الايمن الخ) فان حضر واجمعوا و قطع
 به بحضورهم لا يضمن شيئا الا اتفاق في السرقات
 كلها لهما ان الحاضرين يثبت عن الغائب
 فلا بد من الخصومة الخ في
 ولو صبغه اسود اخذ منه في الذهب يعني عند
 ابى حنيفة اسود اخذ منه في الذهب يعني عند
 سواء لان السواد وعندي يوسف هذا والاول
 ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حتى المالك وعند
 حتى حنيفة السواد قصان فلا يوجب اقطاع
 حتى المالك اهـ في

سرقتهما قطع الاخر * ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع
 وردت وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع
 ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد * ومن قطع بسرقة والعين
 قائمة وردتها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها *
 وان سرق سرقات يقطع بكلها او يعضها لا يضمن شيئا منها
 وقال الايمن مالم يقطع به * ولو سرق ثوبا فشقه في الدار ثم
 اخرجها قطع لا ان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها * ولو ضرب
 المسروق دراهم او دنانير قطع وردتها وعندهما لا يردها
 ولو صبغه اسود لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
 ويعطى ما زاد الصغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى
 شيئا وحكمهما فيه حكمهما في الاخر
 * (باب قطع الطريق) *

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمى على مسلم او ذمى فاخذ
 قبله حبس حتى يتوب * وان اخذ مالا وحصل لكل واحد
 نصاب السرقة قطع يده البني ورجله اليسرى * وان قتل قطط
 ولو بعضا او حجر قتل حذا فلا يعتبر عفو الولي وان قتل واخذ
 مالا قطع وقتل وصاب او قتل او صلب وخالف محمد رحمه الله

(باب قطع الطريق) هذا بيان السرقة الكبرى
 واطلاق السرقة عليه مجاز وله الزم التقيد
 ان يمسكوا حتى لو في المصر او قرب منه او بين
 او بعضا او جبر الثاني ان يكون قوة سواء بالسلاح
 بغير سلاح او فمباينه وبين احكام القطار وعليه الفتوى
 من يمسكوا حتى لو في المصر او قرب منه او بين
 او بعضا او جبر الثاني ان يكون قوة سواء بالسلاح
 بغير سلاح او فمباينه وبين احكام القطار وعليه الفتوى

ان يمسكوا حتى لو في المصر او قرب منه او بين
 او بعضا او جبر الثاني ان يكون قوة سواء بالسلاح
 بغير سلاح او فمباينه وبين احكام القطار وعليه الفتوى
 من يمسكوا حتى لو في المصر او قرب منه او بين
 او بعضا او جبر الثاني ان يكون قوة سواء بالسلاح
 بغير سلاح او فمباينه وبين احكام القطار وعليه الفتوى

(وبيع بطنه) يقال ببيع بطنه بالسكنين اذا
 شقه فهو مبعوج اهـ في لانه اذا ترك احد من ذلك
 (نقط) هو الصمغ اهـ في بيبانة بعضهم لان الحكم
 يغير وتنادى منه الناس اهـ في كان فيهم هي الخ لا يجذون كلهم
 فعلقوا بالحجارة فليس في السهم في الفخية اهـ في لا يهاجروا واحدة والعلة فلا يترتب عليها الحكم وعن
 واستحقاق السهم في الفخية اهـ في كان فيهم هي الخ لا يجذون كلهم
 (نقط) هو الصمغ اهـ في بيبانة بعضهم لان الحكم
 يغير وتنادى منه الناس اهـ في كان فيهم هي الخ لا يجذون كلهم
 فعلقوا بالحجارة فليس في السهم في الفخية اهـ في كان فيهم هي الخ لا يجذون كلهم
 واستحقاق السهم في الفخية اهـ في كان فيهم هي الخ لا يجذون كلهم

ابن يوسف اذا بائس الغلاء منهم القتل مجتنب
 الباقون اهـ في مناسبه الحدود من حيث ان
 (كتاب السير) القصود منها الخلاء العالم عن الفساد وقدمها
 عليها لانها معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد
 مع الكفار اهـ في

(فرض كفاية الخ) كصلة: الجنازة ورد
 السلام ويجوز القتال في الاشهر الحرم اهـ في
 (ذكره المحلل) بضم الجيم وهو الذي يضربه
 الامام على الناس الذين يخرجون الى الجهاد
 وهذا لانه ينسب الاجر على الطاعة فيكره
 (في) اي شيء من مال الغنمة لان مال بيت
 المال معد لتوابع المسلمين وهذا من جملة
 التوابع فعلى الامام الكفاية من المال اهـ في
 (ان كانوا من اهلها) اي عن قبل منه الجزية
 كاهل الكتاب والجوس وعبد الاوثان
 لا واثان من العرب فلا يدعواهم الى اداء الجزية
 لعدم الفائدة اذا قبل منهم الاسلام اهـ في

في القطع وبصلب حيا وبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك
 ثلاثة ايام قط ويرد ما اخذ الى مالكه ان كان باقيا
 والا فلا ضمان * ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم * وان
 اخذ مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر * وان جرح
 قط او قتل قتاب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولى ان شاء
 عفا وان شاء اخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي
 او مجنون او ذورحم محرم من المقتوع عليه او قطع بعض
 القافلة على بعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين
 مضرين * ومن خنق في المصر غير مرة قتل به والا فكالقتل
 بالمتقل

* (كتاب السير) *

الجهاد بدأ منا فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل
 وان تركه الكل انما * ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي
 ومقعد واقطع * فان هجم العدو ففرض عين فتخرج المرأة
 والعبد بلا اذن الزوج والمولى * وكره الجعل ان كان في
 والا فلا * واذا احاصرناهم ندعوهم الى الاسلام فان اطعوا
 والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم قدرها ومتى

(وعليهم ما علينا) قال صدر الشريعة ليراد
 هذا المصمم من العبادات وغيرها ما يجبر
 يجب عليهم من العبادات وكذا في الدعوة الى
 علينا اهـ في الدال وكذا في الدعوة الى
 (الدعوة) والى التلب في الكسر لقوله تعالى
 الطعام والى الالة اهـ في عليه السلام
 وما كالمعنى (لما روى عن النبي عليه السلام
 قبل ان يدعى) لما روى عن النبي عليه السلام
 انه يفتي عليا في سرية وقال لا تقابلوهم حتى
 تدعوهم اهـ في نصب المجانيق (على حصونهم واسوار مدنها
 (نصب المجانيق) على حصونهم واسوار مدنها
 وهو جمع مخنيق للماروي الترمذي ان النبي
 وان تترسوا بالبحر) ان الوصول يعني يجوز زميم
 وان تترسوا بالبحر) ان الوصول يعني يجوز زميم
 وان تترسوا بالبحر) ان الوصول يعني يجوز زميم
 وان تترسوا بالبحر) ان الوصول يعني يجوز زميم

يجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا * وحرّم قتال من لم
 تبلغه الدعوة قبل ان يدعى * ونذب دعوة من بلغته فان ابوا
 نستعين بالله تعالى وقتلهم بنصب المجانيق والتغريق
 والتغريق وقطع الاشجار وفساد الزروع وزميم وان تترسوا
 باسارى المسلمين وقصدهم به * ويكره اخراج النساء
 والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها لا في عسكر يؤمن عليه
 ولا دخول مستأمن اليهم بمصحف ان كانوا يوفون بالعهد *
 ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة وغير مكلف
 اوشيح او اعمى او مقعد او قطع اليمنى الا ان يكون احدهم
 قادرا على القتال او ذا رأى في الحرب او ذا مال يبحث به
 او ملكا وعن قتل اب كافر بل يابى الابن ليقته غيره الا ان قصد
 الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان
 مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لسا به حاجة وهو كالجزية
 ان كان قبل النزول بساحتهم وكالفئ لو بعده * ودفع المال
 ليصالحوا لا يجوز الا لخوف الهلاك * ويصالح المرتدون بدون
 اخفاء مال وان اخذ لا يردهم ترج النبدالينذ اليهم ومن بدأ منهم
 بخيانة قوتل فقط * وان باتفاقهم او بأذن ملكهم قوتل الجميع

(والمثلة) المثلة التبعة بعد الظفر بهم ولا باس
 بما قبله لانه يبلغ في كيدهم واضربهم
 وهو احسن نظيره الاخر اق بالثار اهـ في
 (ان النساء حاجته) بخلاف ما اذا لم يكن
 فيه حاجة حيث لا يجوز قتلها تعالى ولا تنهوا
 (قبل النزول بساحتهم) بل ارسلا رسول لانه
 ما خروا في السلم اهـ في
 (ان النساء حاجته) بخلاف ما اذا لم يكن
 فيه حاجة حيث لا يجوز قتلها تعالى ولا تنهوا

(ان النساء حاجته) بخلاف ما اذا لم يكن
 فيه حاجة حيث لا يجوز قتلها تعالى ولا تنهوا
 (قبل النزول بساحتهم) بل ارسلا رسول لانه
 ما خروا في السلم اهـ في
 (ان النساء حاجته) بخلاف ما اذا لم يكن
 فيه حاجة حيث لا يجوز قتلها تعالى ولا تنهوا

(وآداب) اي آداب الامام وهذا اذا علم ان ذلك
 من غير عا فان لم يعلم ذلك لم يؤدب فاعتبار
 به في عا فان لم يعلم ذلك لم يؤدب فاعتبار
 (فان كان) اي الامان كما في المحيط اه في
 الهداية وسائر كتب المذهب والسياسة
 من فقه السباق وما في الدرر فان كان الصلح فهو
 (معه في رواية) اي في رواية الاخرى وهو
 (ما فتح الامام) اي في رواية الطحاوي اه في
 الكفر غنوة يعني ان شاء قسمه بين المسلمين
 التميز فهو غير فيس ان شاء قسمه بين المسلمين
 الغنائم بعد اخراج الخمس او اقر اه اه في

بلائذ ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح
 ولا يجهز اليهم * وضع امان حر او حرّة ككافرا او جماعة
 او اهل حصن وحرمتهم فان كان فيه ضرر بنذ اليهم وآداب
 ولغا امان ذمي او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم
 يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند
 محمد يجوز امانهما وابو يوسف معه في رواية
 * (باب الغنائم وقسمتها) *

ما فتح الامام غنوة قسمه بين المسلمين او اقر اه عليه ووضع
 الجزية عليهم واخراج على اراضيهم وقتل الاسارى واسترقهم
 او تركهم احرارا ذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم
 ما لم يكن قبل الاخذ * ولا يجوز ردهم الى دارهم
 ولا المن ولا القداء بالمال وقيل لا باس به عند الحاجة
 اليه ويجوز بالاسارى عندهما * وتذبح مواشئ شق نقلها
 وتحرق ولا تعقر * ويحرق سلاح شق نقله * ولا تقسم غنمة
 في دار الحرب الا للايداع ثم ترد ولا تباع قبل الصمة *
 والمقاتل والرد سواء في الغنمة وكذا امدد لحقهم قبل احرارها
 بدارنا * ولا حق فيها السوق ما لم يقاتل * ولا لمن مات في دار

(ذمة للمسلمين) لقوله عليه السلام ذمة المسلمين
 واحدة يسي بها اذناهم رواه احمد والذمة
 العهد واذناهم اقلهم عددا وهو الواحد والذمة
 عليه السلام امان ام هانء بجلان من المسلمين
 يوم فتح مكة فيقاروا به البخاري ومسلم واحمد وانما
 قيد الحربة في الواحد لان الزين ليس من اهل
 الجهاد اه في
 (ولا المن) اي ولا يجوز المن على الاسارى ايضا
 وهوان يطلقهم مجانا بغير اخذ شيء اه في
 (ولا القداء) اي ولا يجوز القداء لقوله تعالى
 فاقتلوا المشركين اي ولا يجوز القداء وهي آخر سورة نزلت
 فكانت ناسخة لا ياتي بها المن والقداء وغيرها
 اه في
 (شق نقلها) الى دار الاسلام لان ذبح الحيوان
 لغرض صحيح جائز اه في
 (شق نقله) وما لا يخفى بدفن في موضع لا يبق
 عليه الكفار اطلاقا للمنفعة عليهم كذا في الهداية
 اه في
 (والرد) اي بكسر الراء وسكون الدال هو العين

(قبل الاحراز دارنا) اي قبل ان تخرب الغنيمة
 الخدار الاعلام اه و
 (و ينفق فيها) اشتراط الحاجة في السبر
 فسمه اه و
 (و اللبس ان احتج) اشتراط الحاجة في السبر
 الصغرى حتى الجماعة فلم يوجب الاستماع به لبعض
 مشترك في الثياب والدواب ولم ينشر طها في
 بلا حاجة لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام
 السبر الكبير لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام
 في طعام خبير كلوا واعطوها ولا تملوها
 اه و
 (لا بالبيع الخ) اي لا ينفع بهذه الاشياء
 بالبيع في دار الحرب اعلامه و احتج اليها
 اول قبل القسمة لان جواز البيع بعقد الملك
 ولا ملك على ما بينا اه و

الحرب قبل الاحراز دارنا * ولو بعد الاحراز يورث نصيبه
 وينفق فيها بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احتج
 وبالعلف والحطب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتج
 لا بالبيع اصلا ولا القول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى
 الغنيمة وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
 لو غنيا * ومن اسلم منهم قبل اخذه اجر نفسه وطفله * وكل
 مال هو معه او دبة عند مسلم او ذئبي وعقاره فيئ وقيل
 فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول * وولده الكبير
 وزوجته وحملها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب
 او دبة فيئ وكذا ماله مع مسلم او ذئبي بغصب خلافا
 لهما وقيل ابو يوسف مع الامام
 (فصل في بيان كيفية القسمة)

وتقسم الغنيمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعندهما ثلاثة له
 سهم ولفرسه سهمان * ولا يسهم لا كثر في فرس وعند ابي يوسف
 يسهم لفرسين والبراذين كالعتاق * ولا يسهم لراحلة ولا بغل
 والعبرة لكونه فارسا او راجلا عند المجاوزة فينبغي للامام
 ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من

(ولا التناول) ولا يتناول اي لا يبيعونه بالذهب
 والفضة والعروض لان جواز البيع بعقد الملك
 اه في
 (وابي يوسف في قوله الاول) فانه عنده هو
 كغيره من الاموال فلا يكون فئا اه في
 (كالعتاق) بكسر العين جمع عتق وهو الفرس
 العربي وانما استويا لان ارباب العدو يضاف
 الى جنس الخيل وهو شامل للعربي وغيره
 اه في
 (الراحلة ولا بغل) لان الارهاب لا يبيع بهما
 لولا يقاتل عليهما اه في

(قبل القتال) أو بابه بعد الفراغ لم يسقط سهم
 الفرسان ولو بابه في حال القتال سقط سهم
 (لو كان مريضاً الخ) فله سهم راجل ولو جازنه
 فرس مغضوب أو مستعار أو مستأجر جرم
 استرده المالك ونهده الوضعة راجلاً فله سهم
 ورايان أحدهما أنه يستحق سهم القران
 والجاهد فارساً أو قاتل راجلاً فله سهم
 استحق سهم الفارس اه في
 (يرضخ لهم بحسب ما يرى) أي الإمام والرضخ
 بالمعجبين في اللغة إعطاء الطبل وهنا إعطاء
 نعل من سهم الغنمية اه في

الراجل * فمن جاوز راجلاً فاشترى فرساً فله سهم راجل ومن
 جاوز فارساً فنفق فرسه فله سهم فارس ولو بابه قبل القتال
 أو وهبه أو أجره أو رهنه قسمه راجل في ظاهر الرواية وكذا
 لو كان مريضاً أو مهراً لا يقاتل عليه * ولا يسهم للمولود أو مكاتب
 أو صبي أو امرأة أو ذمتي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى إن قاتلوا
 أو داوت المرأة الجرحى أو دل الذي على عوراتهم وعلى الطريق
 والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم عليهم منهم ذوى
 القربى الفقراء ولا حق فيه لأغنيائهم وذكره تعالى للترك
 وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصني *
 وإن دخل دله الحرب من لأمعة له بل لا إذن الإمام لا يخنس
 ما أخذوا وإن باذنه أولهم منعة خمس * وللإمام أن ينقل
 قبل أحرار الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها فيقول من
 قتل قبلاً فله سلبه أو من أصاب شيئاً فله ربعه أو يقول لسرية
 جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بكل المأخوذ ولا بعد
 الأحرار إلا من الخمس * والسلب للكل إن لم ينقل وهو مركبه
 وما عليه من ثيابه وسلاحه وما معه لا ماع غلامه على دابة
 أخرى والتنفيل لقطع حق الغير لا للهلاك خلافاً لمحمد فلو قال من

(عليه) أي على الأصناف الثلاثة وفي الكافي
 وغيره ومنهم ذوى القربى كأول يستحقون في زمن
 النبي عليه الصلاة والسلام بالنصرة لما أمر
 وبعده بالقتال إن عمر أعطى الفقراء منهم اه في
 (سقط بموته) لأنه كان يستحقه بالرسالة
 ولا رسول بعلمه وعند الشافعي يصرف إلى
 الخليقة كما ذكره وعن الشافعي أنه يرد إلى بقية
 وهو قول أحمد وعن الشافعي أنه يرد إلى بقية
 الأصناف اه في
 (كالصني) أي كسقوط الصني وهو فتح الصاد
 وكسر الفاء وتشديد الباء شئ كان يصطفيه
 من الغنمة لنفسه عليه الصلاة والسلام مثل
 درع أو سيف أو جارية كما صنف ذا الفقار من
 غنائم بدر وأصطفى حفصة من غنائم خيبر

اه في
 (الملك خلافاً لمحمد) فإنه ثبت به الملك كما
 ثبت بالقصة في دار الحرب وبالشراء من
 الحرب ووجوب الضمان بالاتلاف وقد قيل
 على هذا الاختلاف لها أنه لا يثبت للملأ لا
 بالقهر ولا يثبت القهر إلا بالإلزام كما في الغنمة

(انما سبي التركة الروم) التركة جمع التركة والروم
 جمع الروم اي الرجال المنسوبون الى بلادهم
 (الاستيلاء) كقوله التركة نصارى الروم اهـ
 (ملكوها) وقال مالك يملكونها بغير
 الاستيلاء وعن احمد رواية لا يملكونها اهـ
 (الاستيلاء) التي ما يدخل تحت الكيل
 كقولنا وقال النخعي في كتاب القصب
 (ان كان مثلاً) كقوله لورود الحديث
 (الوزن والعقد كالحسيني في اخذه لورود الحديث
 (لا يأخذه) خلاف النخعي اهـ
 (وان فيمن) القبي القبي
 (اخذه بالقبضة) ان شاء لورود الحديث
 (في رواية ابن عباس وقال النخعي ياخذ
 بعدا قبضة اهـ في
 (باب استيلاء الكفار)

اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطئ ولا البيع قبل
 الا حراز خلافا له

(باب استيلاء الكفار)

اذا سبي التركة الروم واخذوا اموالهم ملكوها وتملك
 ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا
 واحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو نذمتنا اليهم بغير فاذا ظهرنا
 عليهم فن وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا وبعد هان كان
 مثلاً لا يأخذه وان قيمها اخذه بالقيمة * وان اشتراه منهم تاجر
 واخرجه وهو قبي ياخذ بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه
 بعرض فقيمة العرض وان وهب له فبقيته ومثله المثل
 في اشتراؤه بثلث او عرض * وان اشتراه بجنسه او وهب له
 لا يأخذه وان كان عبداً فقطعت عينه بيد التاجر واخذ ارضها
 يأخذ بـ كل الثمن ان شاء وان اسره من يد التاجر فاشتره
 آخر يأخذه المشتري الاول منه بثلثه ثم المالك منه بالثلثين
 وليس له اخذه من المشتري ولا يملكون عبداً بقا اليهم فآخذ
 ماله بعد القسمة مجانا ايضاً لكن يعوض عنه من بيت المال
 وعندهما هو كالمأسور * وان ابق بفرس او متاع فاشترى رجل
 ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد

(بأخذه بكل الثمن) اي يأخذ التاجر وهو
 المشتري من العبد وان سبي العبد ولا يحط ثمنه
 من الثمن لان الاوصاف لا تقابلها شيء من الثمن
 في ملك صحيح بعد القبض وعن محمد نسط
 حصة الارض من الثمن كافي الشص اهـ
 (بأخذ المشتري الاول الخ) صورة اسره وعبد
 رجل فاشتره رجل تاجر فادخله دار الاسلام
 ثم اسره العدو فاشتره رجل تاجر فادخله دار الاسلام
 رجل اخر فادخله دار الاسلام اخذ المشتري
 الاول من المشتري الثاني ثمنه ثانياً اهـ

(وادخله دارهم عتق) غدا إلى خنفة خلافا
 لهما فإنه لا يعتق لأن الإزالة كانت مستحقة
 الجبر عليه في بيعه وقد انقطعت ولاية
 بطريق معين وهو البيع لما روي أن عبدا من
 الطائف أسلوا وخرجوا إلى رسول الله فقتلوه
 بعقوبتهم وقال لهم عتقوا الله لأنه أحرز نفسه
 بالخروج النبأ من أعمالهم (المستأن) اه في
 الامان اه في أي خنبنا التحقق السبب وهو
 (مخطورا) الاستيلاء على مال مباح غيره حصل بسبب
 الغدر فأوجب ذلك خنبنا فنصدق به اه في

١٧٣

بجائنا وعندهما بائنين أيضا وان اشترى مستأمن عبدا مسلما
 وادخله دارهم عتق خلافا لهما وان اسلم عبد لهم ثمة فغاءنا
 او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر
 * (باب المستأمن) *

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من
 ما لهم اود مهم فان اخذ شيئا وخرجه ملكه محظورا
 فيصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل
 ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير وان أدانه ثمة حربى
 او أدان حربيا او غضب احدهما من الآخر شيئا وخرجا اليها
 لا يقضى بشئ لا اخذ منهما وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجا
 مستأمنين وان خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين لا بالغصب
 ولو اسلم الحربى بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يفتى بالردة
 ديانة وان قتل احد المسلمين المستأمنين الاخر ثمة فعليه الدية
 في ماله والكفارة ايضا في الخطأ وان كانا اسيرين فلا شئ الا
 الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين ولا شئ في قتل المسلم
 ثمة مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا
 * (فصل) *

٤٤

(حل له التعرض) فيجوز له اخذ اموالهم وقتل
 قلوبهم وليس له ان يستنجي فروجهم فان
 الفروج لا تحل - الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز
 بالدار الا اذا وجد امرأته المأسورة او مولاها
 او مديونة ولم يبطأ من اهل الحرب او مولاها
 لا يملكونها بالاسيلاء - اهل الحرب لانهم
 يكون شبهة في حقها فتجب عليها العدة فلا
 يجوز له ان يبطأ من حتى تنقضي عدتهن بخلاف
 أمته المأسورة حيث لا يجوز له ان يبطأها وان لم
 يبطأها الحربى لانهم ملكوها فصار من جملة
 اموالهم اه في (لا يقضى بشئ لا اخذ منهما)
 القضاء يستدعى الولاية ويعتدها ولا ولاية
 وقت الادانة حكم الاسلام فيما مضى من افعاله

لأنه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله
 والغصب كالادانة اه في (بالدين لا بالغصب)
 ولنبوت الولاية حالة القضاء لا لالتزامهما
 الاحكام اه في (سوى الكفارة في الخطأ)
 من قوم عدو الآية اه في لقوله تعالى فان كان

لا يمكن المخرج الاصل ان الحربي لا يمكن
 اقامة دائمة في دارنا الا باسترقاق او جنة لانه
 بهر عنانهم فطلع على عوران المسلمين وبنى
 الخبر الى ديارهم وعونا علينا فخلق المضرة

المسلمين اه في
 لان خراج الارض
 فليس عليه خراجها
 فاذا التزمه صار متزما اما

بجزالة خراج الرأس
 بجزالة خراج الرأس
 بجزالة خراج الرأس

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقت سنة
 نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود
 الى داره وكذا الوكيل له ان اقت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى
 ارضا او وضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع
 الخراج او نكحت المستأمنة ذمتها لا لو نكح هو ذمتها فان رجع
 الى داره حل دمه وان كان له ودعة عند مسلم او ذمي او دين
 عليهما فاسرا او ظهر عليهم سقط دينه وصارت وديعته فيثا
 وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فهما لورثته * فان جاء حربي
 بأمان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمي او حربي
 فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكل في * وان اسلم ثمة فجاءنا فظهر
 عليهم فطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذمي له وغير
 ذلك في * ومن اسلم وله هناك وارث مسلم قتلته مسلما عددا
 او خطأ فلا شيء عليه الا الله كفارة في الخطأ * واذا قتل
 مسلم لا ولى له خطأ او مستأمن اسلم هنا فلا امام اخذ الدية
 من عاقلة القاتل وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس له
 العفو مجانا

* (باب العشر والخراج) *

اي غنمة للمسلمين لانها
 بجزالة خراج الرأس
 بجزالة خراج الرأس

اي غنمة لعدم يده على فدية
 (فالكل في) اي غنمة لعدم يده على فدية
 (والغنيمة) اي من الزوجة والولد الصغير في
 لعدم العصمة وعدم التبعية اه في
 (اسلم هنا) اي في دار الاسلام فلا امام اخذ الدية
 من عاقلة القاتل وعلى القاتل الكفارة لانه
 قتل نفسا معصومة خطأ فتعبر بغير النفوس
 المعصومة اه في

(الى اقصى حجر بالين) وهو بالحاء والجيم ونفسه
 المتوسختين من روى يسكنون الجيم وفيه
 بالجانب قد عصفه لانه وقع في الكفاية ومهنة
 يوسف الضرمع الجبر كذا في الهاء بدل من قوله بالين
 بفتح الميم ومنه يكون الاسم ريجل او اسم قبيلة ينسب
 وهي في الاصل اسم ريجل المهرية فسمى ذلك المقام به هذا
 طولها اما عرضها فهو ما بين سبرين والدنه
 ورمل عالج الى مشارف اليها السوف الشرقية اه في
 القري التي تنسب اليها السوف المصنف
 (ومن التعلبية او العلت) تقديم العلت منعر
 وصاحب الهداية هذا صاحب المغرب والغاية
 برحمان الاول مع ان صاحب الاول ما قبل من
 صرحا برحمان الثاني حيث قالوا ما قبل من
 التعلبية الى عبادان غلط لانها منزل من منازل
 البادية بعد العذيب بكثير والعلت بفتح العين
 المهمل وسكون الهمزة وبالاء الثلاثة قرية
 موقوفة على العلوية وهي اول العراق اه في

ارض العرب عشيرة وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر بالين
 بمهرة الى حد الشام وكذا البصرة * وكل ما سلم لاهله او فتح
 عنوة وقسم بين الغانين * وارض السواد خراجية وهي ما بين
 العذيب الى عقبه حلوان ومن التعلبية او العلت الى عبادان
 وكذا اكل ما فتح عنوة واقر اهله عليه او صولحو اسوى مكة *
 وارض السواد مملوكة لا هلهما يجوز بيعهم لها ونصرفهم
 فيها * وان احب موات يعتبر قربه عند ابي يوسف وماؤه عند
 محمد * والخراج نوعان * خراج مقاسمة فيتعلم بالخارج كالعشر
 * وخراج وظيفة * ولا يزداد على ما وضعه عمر رضي الله عنه
 على السواد لكل جرب صالح للزرع صاع من بر او شعير
 ودرهم والجرب الرطبة خمسة دراهم والجرب الكرم
 او التخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان
 ما تطبق * ونصف الخارج غاية الطاقة وان لم تطق ما ونظف
 نقص ولا يزداد وان اطاعت عند ابي يوسف رحمه الله خلافا
 لمحمد * ولاخراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها
 او اصاب الزرع آفة * ويجب ان عطلها مالا * ولا يتغير
 ان اسلم او اشتراها مسلم * ولا عشر في خارج ارض الخارج

(كل جرب الخ) في المحيط الجرب ستون
 يزيد على ذراع الستين ذراعا بذراع الملك كسرى وهو
 ذراع الكريمان سبع قبضات وذرعا المربعة
 سبع قبضات واصبع قامة وذرعا المساحة
 شعيرات اربع وعشرون بعضها الى بعض وقيل يعتبر
 في سواد العراق المتعارف في زماننا في الشام
 عند اهلها قول اه في
 اتاهو القدان اه في
 (الجرب الرطبة) وهي البرسيم والقروط في افة
 اهل مصر وفي الغاية الرطبة اسم للضب مادام
 رطبا كذا في العيني اه في
 (او اصاب الزرع آفة) لاهلا للخارج هذا اذا لم
 يقع من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض
 ثانيا وماذا بقي من المدة قدر ذلك فلا يسقط اه في

(الجزية) هي اسم لما تؤخذ من اهل الذمة
 وانما سبب ذلك لانها تجزى عن الدم اي تفتى
 وتكفى عن القتل اهـ
 (وصح) بان صلحهم الامام علي بن
 الدراهم والذانية وغيرهما اهـ
 غايته واربعون) يؤخذ منه في كل شهر اربعة
 دراهم اهـ
 (كافي) وهو نسبة الى كتاب منزل من السماء
 والمعى على الذي يعتقد التوراة والسامري قاته
 كاللهودي قاته يعتقد النصارى قاته يعتقد الانجيل قاته
 يعتقد الزبور قاته يعتقد الانجيل قاته
 (ولاجزيتها على صبي الخ) والاصل في ذلك كله
 ان الجزية لا تسقط الا اذا كان لا يرضى
 عليه الجزية الا اذا كان لا يرضى
 قاته واجب كذا في الاخبار اهـ

ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرر الخارج بخلاف العشر
 وخراج القاسمة

* (فصل) *

الجزية اذا وضعت براض و صلح لا تغير * وان فتحت بلدة عنوة
 واقر اهلهما عليها توضع على الظاهر الغني في السنة ثمانية
 واربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على
 الكسب ربعها * وتوضع على كافي ومجوسى ووثنى بجعى
 لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف
 ونسرق اتاهما وطفلهما ولا جزية على صبي وامرأة وعملوك
 ومكاتب وشيخ كبير ورمز واعى ومقعد وفقير لا يكسب
 وراهب لا يخاط * وتجب في اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر
 فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتندخل بالتكرار خلافا لهما
 بخلاف خراج الارض * ولا يجوز احدات بيعة او كنيسة
 او صومعة في دارنا وتعاد المنهدة من غير ثقل * ويميز الذي
 في زيه ومر كبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح
 وينظر الكسبيج ويركب سرجا كالا كاف والا حق ان لا يترك
 ان يركب الا ضرورة وخيتنذ ينزل في المجامع ولا يلبس

(وراهب لا يخاط) ذكر محمد عن ابي حنيفة انها
 توضع على الراهب وهو قول ابي يوسف ولا توضع
 على الشيخ الكبير وعن ابي يوسف انها توضع عليه
 اذا كان داراى لانه يقبل اهـ
 (وتسقط بالاسلام) لانها وجبت عقوبة على
 الكافر وتسقط بالاسلام ولا تقام بعد الموت اهـ
 (خلافا لهما) لانهم اوجبوا له الجزية فلا تسقط
 باننا خير كار كافي حق المسلم وله انما عقوبة فاذا
 اجتمعت تداءت كل طرد اهـ
 (او كنيسة) قال كنيسة البيعة مطلقا في الاصل
 تعبدتهم وكذلك استعمال اليهود كنز في النهاية اهـ
 (من غير ثقل) اي الى مكان آخر وقيل هذا
 تقام فيها شعائر الاسلام ولهذا ينبغي ان يمنع من بيع
 الخمر والخنزير وضرب الناقوس خارج الكنيسة
 في الامصار اهـ

(وتمازساوهم) فيجعل في اغناههم طوق
الحديد ويخالف ازارهم ازار المسلمات اهق
خلف عن الاميان في افادة الامان فما يتقص
الاولى اهق
(من بني تغلب) يتقص الخلف الادنى بطريق
سكنوا بقرب الروم وتغلب بكسر اللام اوفيلة
والنسبة اليه تغلبي فيفتح اللام استقبا جاتواني
الكسرات مع ياء النسبة ويرى قالوا بالكسر
لان فيه حرفين غير مكسورين اه مختار
(ضعف الزكاة) وهو نصف العشر لان الزكاة
ربع العشر لان عمر صالحهم اهق

١٧٧

ما يخص اهل العلم والزهو والشرف وتمازساوهم في الطريق
والحام ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام
ويضيق عليه الطريق ويؤدى الجزية قائما والاخذ قاعد
ويؤخذ بتليبيه ويهز ويقال له اذا الجزية يا ذى اوباء عدو الله
ولا يتقص عهده بالاباء عن الجزية او بزناه بمسلة وقتله مسلما
اوسبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بالعاق بدار الحرب
او الغلبة على موضع بمحاربتنا ويصير كالمرتد لكن لو اسرى سترق
والمرتد يقتل ويؤخذ من بني تغلب رجالهم ونسائهم ضعف
الزكاة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليمهم الجزية
والخراج كوالى قريش ويصرف الخراج والجزية وما اخذ من
بني تغلب او من ارض اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب
او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة
والعمال والمقاتلة وذرائعهم * ومن مات في نصف السنة حرم
من العطاء

* (باب المرتد) *

من ارتد والعياذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان

(كسد الثغور) جمع ثغر موضع الخفاقة من
العدو من فروع البلدان والثغرة الثمة اه مختار
(وبناء القناطر) جمع قنطرة والقنطرة لا تكون
الا بالجر اهق
(وذرائعهم) الذخير يرجع الى المقاتلة واليه ينتمى
كلام السكافي والهادية وقبل انه راجع الى
الجميع اهق
(يعرض عليه الاسلام) استجابا ولا يجب بالواجب
لان الدعوة قد بلغت اهق

(ثلاثة أيام) لان الثلاثة مدة ضربت لازالة
 الاعراض كمن شرط الجسار وروى عن ابى
 حنيفة انه يستحب ان يهل ثلاثة ايام بطلب ذلك
 ام لا فان تاب فيها ونقضت الاسلام من بدل
 في ثلاثة ايام قتل لقوله عليه السلام وان ارتد
 دينه فاقوله روى البخارى واحمد وان ارتد
 ثانيا وثالثا فذلك يستتاب ويهله قال اكثر اهل
 العلم لقوله تعالى فان تابوا الاله اهق
 (سوى الاسلام) يعني ياتي بالنسابة بعد ايمان
 النسابة فيفسل ان ياتي بالنسابة بعد ايمان
 ادخل في هذا الدين واتاب في ايامه او اشار اليه
 الذي ارتد منه فهو يوبى ايضا وقد اشار اليه
 المصنف بقوله او عا اليه اهق
 (و محمد اعتبر كونه الخ) لهما ان الصلة تغتفر
 الاهلية والنفاذ بعد الملاء وقد وجد في ج
 ان يتنزه ان المرتد جري منه ورغب في دينه
 والحرب متى فخر توقف به حتى تتوقف
 نصر فانه بالاجماع فكذلك هذا اهق

كانت فان استمهل حبس ثلاثة ايام فان تاب والاقتل *
 وتوبته بالتبرئ عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه
 وقتله قبل العرض ترك نذب لان ثمان فيه ويزول ملكه عن ماله
 موقوفا فان اسلم عاد وان مات او قتل او لحق به دار الحرب
 وحكم به عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت ديونه * وكسب
 اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة فيئ ويقضى دين اسلامه
 من كسب اسلامه ودين ردة من كسبها ويوقف بيعه
 وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعنته وتدبيره وكتابه
 ووصيته فان اسلم صحت وان مات او قتل او حكم بلحاظه بطلت
 وقال لا يزول ملكه عن ماله وتقضى ديونه مطلقا من كلا كسبيه
 وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند اللحاق وابو
 يوسف عند الحكم به وتصح نصر فانه ولا توقف غير المفاوضة
 لكن نصرفه كتصرف الصحیح عند ابى يوسف وكتصرف
 المريض عند محمد ويصح اتفاقا استيلاده وطلاقه ويطل
 نكاحه وذبيحته وتوقف مفاوضته وترثه امرأه المسلمة ان
 مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه
 اخذ ما وجد به باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده

(وكتصرف المريض) حتى تتقدم الثلث
 اهق (وذبيحته) اتفاقا وارثه لانها تعتد الملاء ولا ملته
 اهق (وتزني امرأته الخ) لانه بصرفا وان كان
 محسبا وقت الردة كذا في الهداية اهق
 (في العدة) وان كانت متضاها بقتضى انها
 موطوءة فلا ترث غير المدخولة وهو كذلك لانه
 بمنزلة الردة كذا في فتح القدير وينبغي ان يكون
 اجنبية كذا في غير رواية ابى يوسف اما عليا
 فتفرق بين المدخولة وغيرها اهق

(في مالها) لعظم ابدع قتلها فلذا قال جميع
اهق (لوارثها) لانه لا حارب منها فلم يوجد سبب النفي
لاقتلها بعذر) ان كانت في دار الاسلام
اهق (برثة مطلقا) اي سواء كان في الاختيار اهق
والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر لان الولد
ينبع والمسلم يرث الميراث اهق
ومندارتد) لان الولد ينبع الاب حينئذ لان
الاب يجبر على الاسلام في حكم الميراث فلا يرث
الاسلام من الام نصار في حكم الميراث فلا يرث
الميراث فيكون اقرب الى الاسلام اهق

وان عاد قبله فكان له لم يرتد * والمرأة لا تقتل بل تجلس حتى
تتوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها مولاه وينفذ جميع
نصرتها في مالها وجميع كسبها لوارثها المسلم اذا ماتت ويرثها
زوجها ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقتلها بعذر
فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت
نسبه وأموميته والولد حر برته مطلقا ان كانت مسلمة وكذا
ان كانت نصرانية الا ان ولده لا يكثر من نصف حول منذ
ارتدت وان لحق فظهر عليه فهو فيء فان لحق ثم رجع فذهب
به فظهر عليه فهو لوارثه قبل القسمة وان لحق فقضى بعبد
لابنه فكتبه الابن بجاء المرتد مسلما فبدل الكتابة والولاء له
* ومن قتله مرتد خطأ فقتل على ردة ولحق فديته في كسب
اسلامه وقالا في كسبه مطلقا * ومن قطعت يده عمدا فارتدت
والعياذ بالله فمات منه ولحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف
ديته لورثته في مال القاطع * وان اسلم بدون لحاق ومات فتمام
الدية وعند محمد نصفها * مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل
فبدل الكتابة لمولاه والباقي لورثته * زوجان ارتدا فلحقا
فولدت المرأة ثم ولد للولد ولد فظهر عليهم فالولدان فيء ويجبر

(فبدل الكتابة والولاء له) لعوده فيعاد غير
انه لا يمكن فسخ الكتابة لصدوره عن ولاية
شرعية ففعل الابن نا باعنه وحقوق العقد ترجع
الى الموكل والولاء لمن بيع العتق عنه اهق
(مطلقا) لنفوذ نصرته فانه في الحالين ولهذا يجري
الارث فيما عندهما وله نفوذ نصرته فدون
المكسوب في الرثة لاعتق الثاني فينا عنه اهق
الاول من ابا عنه لتوقف نصرته ولهذا كان
(في مال القاطع) لان القاطع حل مالا غير
معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف
الدية وانما يجب في ماله لان العبد لا تتعلم العاقلة
وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو
الارتداد اهق

(وعند محمد نصفها) لان الارتداد ادهلر السرية
فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان لهما كونه
معصوما وقت القطع وكذا وقت السرية اهق

وقال الشافعي وزفر اسلامه ليس بالاسلام
 (خلافا لابي يوسف) فان ارتد اده ليس بالاسلام
 وارث اده ليس بالاسلام ولنا ان علما السلام في
 وارث اده النبي عليه الصلاة والسلام يقول
 مباديهم من الاسلام طرا * وانما ما بلغت اوان سلم
 وانفخاره بذلك منهم ورحى كان يقول
 وسيفكهم الى الاسلام من الرجال ابو
 وقيل اول من اسلم من رقة بن نوفل
 والصلبيق ومن النساء خديجة ومن الصبيان
 علي بن ابي طالب * واما ما ذكره البخاري في خبره اه في
 ويشهد بذلك ما ذكره كاتبة جمع فاض من بني اذا
 (البغاة) جمع باغ كاتبة جمع فاض من بني اذا
 تغدي وظلم لا عن ظلم الحق بهم فلو خرجوا عليه
 لنظم لحقهم فليسوا بغاة كذا في جامع القصور ابن
 اه في

الولد على الاسلام لا ولده * واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا
 ارتد اده خلافا لابي يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابى
 * (باب البغاة) *
 اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد
 دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تجيزوا
 مجتمعين وقيل لا مالم يبدؤا فان كان لهم فئة اجبروا على
 جرحهم واتبع مولاهم والا فلا ولا تسبى ذريةهم ولا يقسم
 مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم * وجاز استعمال
 سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باغ مثله فظهر عليهم
 لا يجب شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهل آخر منه عمدا
 قتل به اذا ظهر على مصر * وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه
 ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند
 ابي يوسف لا يرثه مطلقا * وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل
 الفتنه وان لم يعلم فلا

(وكشف شبهتهم) التي استندوا اليها في
 خروجهم لان عليا فعل كذلك اهل حروار
 وهي قرية من قري الكوفة وهذه الدعوة ليست
 بواجبة لانهم قد علموا الماديات فقلوبهم
 كارتدين واهل الحرب الذين بلغتهم الدعوة
 ولهذا يجوز قتالهم بكل ما قابل به اهل الحرب
 كما في التلبل والنجين وارسال الماء والتمار
 عليهم اه في

* (كتاب اللقيط) *

التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة وهو
 حر الا ان ثبت رقه بحجة ونفقته في بيت المال وكذا جنايته

(قتل بالخنز) لانه قتل عند فحيرى فبها القصاص
 هذا اذا لم يجز على اهل المصر احكام اهل
 النجى بل ارجعهم الامام اهل العدل قبل ذلك عن
 ذلك المصر لان ولاية الامام اهل العدل لم تنقطع
 قبل ان تجزى احكامهم فوجب القصاص وبعد
 الاجراء تقطع فلا يجب اه في
 (كتاب اللقيط) لما كان في الالتقاط دفع
 وهو في اللقطة ما يلقط من نفسه عن نفسه عامه الجهاد
 كذا في الصبي المنبوذ لانه على عرضه ان يلقط
 لا يعلم نسبته طارحه اهله خوف ان القضا ومن
 نعمة الزنى مضبوطة آثم ومحزنة فانم اه في

(او بصدقه اللقيط) لان تصديقه عن نفسه
 مؤاخذ به اهق وان ادعاه واحد ثبت نسبه وهذا استحسان
 والقصاص ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال حق
 المتقط اهق وقيل له اجازته (اي رواية القدر ورى له
 اجازته لانه يرجع الى تأديبه ووجه الاصح انه
 لا يملك اطلاق منفعه فانسبه الم كراهية وذا ليس له
 فانه تملكه على ما في كتاب الكراهية وذا ليس له
 ختمه فان فعل فذلك ضمن كافي فاضحان اهق
 (هي امانة) بالاتفاق لا يضمنها المتقط الا
 بالتعدي او المتع بعد الطلب اهق
 (والاضمن) وابو يوسف لم يشترط الاشهاد قيد
 بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا
 ولو صادف انه اخذها ليردها لم يضمن اهق

وارثه له وان اتفق عليه المتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم
 بشرط الرجوع او بصدقه اللقيط اذا بلغ * ولا يؤخذ من
 ملقطه * وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر
 او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه * وان
 ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف احدهما علامة فيه
 او سبق فهو اولى * والحر والمسلم اولى من العبد والذمي وان
 شد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له يتفق منه عليه بامر
 قاض وقيل بدونه ايضا * وله شرآء ما لا بد له منه من طعام
 وكسوة وقبض هبة وتسلمية في حرفة لازويجه وتصرفه
 في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته

(كتاب اللقطة)

هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن
 والقول للمالك ان انكر اخذه للزرد وعند ابى يوسف للمتقط *
 ويكنى في الاشهاد قوله من سمعتموه بنشد لقطة فدلوه على
 ويعترفها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم
 طلب صاحبها بعدها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم
 فاكثر غولا وان كانت اقل فاياها * وما لا يبقى يعرف الى ان

(وعند ابى يوسف للمتقط) فلا يضمن لان الظاهر
 شاهده لا اختياره الحسبة دون المعصية ولهما
 انه اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال القبروان
 ادعى ما يترده وهو الاخذ للمالك وفيه موضع الشك
 فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان
 الظاهر ان يكون المتصرف عاملا لنفسه كذا
 في الهداية اهق (وان كانت اقل)
 اي من عشرة دراهم فاياها
 يعني بلا تقدير بل بحسب ما يرى للمتقط اهق

(لا يرجع على الآخر) لان كلامها ضمن فعله
 فان قيل الملتقط غير القبيح فراجع عليه فلنا اذ لم
 يكن في ضمن العقد فلا وجب شيئا اهـ
 (على ربه) لان للقاضي والمالك لا بأس بالافتقار
 نظر المنة فصار امره كامر المنة في يد القضاة
 حتى يقيم المنة اذ غصبها في يد غيبه صاحبها
 بمقتضى ان تكون غصبها مع غيبه صاحبها
 النفقة على ما جازها من قبل المنة مع غيبه صاحبها
 وانما هي لتكسب المال فتقبل المنة بالافتقار
 بعد ان يقول عند ثبات امره بالافتقار
 بالافتقار ان كان الامر كما قال اهـ
 (واصره بحفظه) اي امره القاضي بحفظه حتى
 عنده لان ابقاء المنة كبقاء العبد وفي البدائع
 لا يقبلها القاضي حتى يقيم المنة على ما ذكر
 في الافتقار والا يبق في هذا كالمدة الا انه لا يزوج
 لانه يخاف ان ياتي اهـ

١٨٢

يخاف فساد ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء ربه بعده اجازة
 ان شاء واجزه له اوضح الملتقط او الفقير لو هلكه وايها ضمن
 لا يرجع على الآخر ويأخذها منه ان باقية * ولقطة الحل
 والحرم سواء ويجوز التقاط الهبة وهو متبرع في اتفاهه عليها
 بلا اذن حاكم * وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربه ان
 يحبسها عنه حتى يأخذها فان امتنع بيعت في النفقة فان
 هلكت بعد الحبس سقط وان قبله لا يزوج القاضي ماله منفعة
 وينفق منها وما لا منفعة له يأذن بالافتقار ان اصلح اذا اقام
 المينة انها لقطة وان قال لا مينة لي يقول له اتفق عليها ان كنت
 صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه وللملتقط ان ينتفع باللقطة بعد
 التعريف لو فقيرا * وان غنيا تصدق بها ولو على ابويه
 او ولده او زوجته لو قراء * وان كانت حقيرة كالنهي
 وقشور الرمان والسنبل بعد الحصاد ينتفع بها بدون التعريف
 وللمالك اخذها * ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا مينة
 ويحل ان تبين علامتها من غير جبر

* (كتاب الا بقاء)

ندب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل

(وان كانت حقيرة المنة) لان ربه ما اباحه الا اخذ
 دلالة وفي السنبل بدلالة الحال وعليه جميع
 الناس في جميع البلاد وقال ابو يوسف من التمس
 شاة مبيتة فجاها احد اخذ صوفها وجلدها وبيعها
 فهو له فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد
 وعليه ما زاد الدباغ اهـ
 (والمالك اخذها) لان الاباحة كذا لم يجز
 عن العبد خصوصاً الغريمين وان كان كذا لم يجز
 للملتقط الا الانتفاع اهـ
 (الا مينة) فاذا دفعها مينة لا تسقط المالك
 وفي الخاتمة هذا اذا دفعها بغير قضاء الدافع وان
 دفعها به لا يضمن وان دفع بالمنة الصحيح
 لا يأخذ كضمان مدعي اللقطة اهـ
 (كتاب الا بقاء) هو فاعل من الاباق بالكسر
 الخياط ان شاء ندب اخذها لانه اقامه على ما ذكره
 وان شاء رزعه الى الامام فاذا رزعه اليه
 لا يقبل منه الا اقامه المينة على
 فهو ما ذكرنا في اللقطة
 كذا الضال اهـ

1人

*** (کتاب المفقود) ***

(كتاب القنود) وهو العلم بآثار من نقلت الشيء
إذا طلبت فلم تجده وقبل هو من الأضداد تقول
نقلت الشيء أي طلبته وقدته أصله فكل من
المعبر فيحقق في القنود في التبع وهو الغائب
الذي لا يرى مكانه ولو قال المصنف هو غائب
لم يعلم خبره لكان أولى لأن المعبر هو غائب
حاله لا عدم معرفته موضعه فلنأمل اهـ
(والأحياء ولا مونة) وأهلها في اهـ
أقطع عنهم خبره وخفي اهـ
رب عايناه

Digitized by Google

وهو المختار عند المصنف بناء على قاعدته لان
 ما تدعو الحاجة الى معرفته فظهر في الشرع
 الرجوع الى ايمانه وقاؤه بعدموت اقرانه فالمر
 وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر ويعتبر
 موت اقرانه من اهل البلد منقدر اهل
 حال الاقران في كل البلد منقدر اهل
 (وقيل تسعون سنة) وبه جزم صاحب الحياة
 (وقيل مائة وعشرون سنة) لانها بناء على ما
 وعين ابي يوسف ما تيسر من الخبر لا يرد
 والظاهر اهل
 (عند ذلك) اي عند الحكم بموته وقسم ماله بين
 ورثة الموجودين وقت الحكم اهل
 (كتاب الشركة) الشركة النصب قال عليه
 السلام من اتفق شركا في عبد اي نصيبا وفي
 الشئ عبارة عن الخلقة وثبتت الحصص اهل

بموته فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء
 قبل الحكم به فهو له والا فلي يرث ذلك المال لولاه ولذا مضى
 من عمره ما لا بعش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة
 وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات
 قبل ذلك وتعتد زوجته للموت عند ذلك

* (كتاب الشركة) *

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد (فالاولى) ان يملك انسان
 عينا ارضا او شرا او اتها با او استيلاء او اختلط مالهها بحيث
 لا يتميز او خلطاء وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر *
 ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور وفي غيره بغير اذنه
 في ما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه (والثانية) ان
 يقول احدهما شاركك في كذا او قبل الاخر ورثتها الايجاب
 والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة ممن
 الربح لاحدهما وهي اربعة انواع (شركة مفوضة) وهي ان
 يشترك متساويان نصرا ودينا ومالا وربحا وتتضمن الوكالة
 والكفالة فلا تجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين
 حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صيين او عبيد ين

(او اختلط مالهها بحيث لا يتميز) لان الخلط
 استهلاك معنى فاوثر شبهة زوال ملك نصيب
 ككل واحد منهما الى صاحبه وفيما يثبت
 بالبراهن والبيع والهبة والوصية يجوز بيع
 احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن صاحبه لان
 ملك كل واحد منهما اوجه شركة بالاموال وشركة
 بالاعمال وشركة بالوجود وكل واحد منها على
 قسمين مفوضة وعنان نصارت سنة اقسام الاولى
 (وتتضمن الوكالة المخل) اي كل واحد وكل
 الاخر في المعاملة وكذا كل واحد وكل
 اثنين من الشريك الا ان لا يقبل ان الوكالة
 بالجهول لا تجوز قطعا وتجوز ضمنا حتى
 المضاربة مع الجهالة اهل

(والوضعة) أي الخسران على قدر المال
 وان شرطاً غير ذلك لقوله عليه السلام الرج
 على ما شرطوا والتفاضل اهـ
 فضل بين التساوي وكيل من جهته في حصته فاذا
 (من ماله) لانه وكيل من جهته في حصته فاذا
 الذي التزم من مال نفسه رجع عليه في حصته فاذا
 لا يعرف ذلك بقوله عليه السلام الرج
 المال في ذمة الاخر هو. تنكر والقول للمشرك
 مع عينة كذا في العيني اهـ
 فالمشترى بينهما) يعني يكون المشتري لهما على
 ما شرطوا لان المال وقع مشترك بينهما لانه مال الشركة
 وقت الشرأ وقد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال بعد
 لان الشرأ قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال بعد
 ذلك اهـ
 (ورجع المشتري على شريكه) لانه وكيل في حصته
 شريكه وقد قضى التي من ماله فرجع عليه بحسبه
 لعدم الرضى بدون ضمانة اهـ
 (فان كان وكاله) بان قال كل منهما الصاحبه
 وكلت في ما اشترى به المال الذي مملكت اهـ

وفي عمومها ويبيعض مال كل منهما وبكله ومع التفاضل
 في رأس المال والرجوع مع التساوي فيما اوفى احدهما دون
 الاخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند عمل
 احدهما ومع كون مال احدهما دراهم والاخر دنانير ولا
 يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر المال وان شرطاً
 غير ذلك وما شرأه كل منهما طوب بئنه هو فقط ورجع على
 شريكه بحصته منه ان اداء من ماله * وبطل الشركة بهلاك
 المالكين او احدهما قبل الشرأ وهو على ماله قبل الخلط
 هلك في يده او في يد الاخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شري
 الاخر من ماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه
 بئنه حصته وان هلك قبل شرأ الاخر فان كان وكاله حين
 الشركة صريحاً فالمشترى لهما شركة ملك ورجع بحصته
 والاقل للمشتري منه فقط * ولكل من شريكي المفاوضة والعنان
 ان يضع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال
 يد امانة (وشركة الصنائع والتقبل) وهي ان يشترك خياطان
 او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
 ولو شرط العمل نصفين والرجع اثلاً ناجاز * وكل عمل يتقبله

(ويضارب) اي يدفع المال مضارباً لانه
 ان يستأجر من يضرب في مال الشركة اهـ
 (ويستأجر) من يجبر فيه او من يحفظ المال
 لانه من باب الحفظ وليس لاحد شريكي العنان
 ان يبرهن ويستأجره وكان لاحد التفاوضين ذلك
 لانه كان ملكاً لا ينفاء والاستفتاء حقيقة من نصيب
 شريكه فملك حكماً ولا كذلك شركة العنان
 اهـ
 (او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال) وقال
 لانه كان ملكاً لا ينفاء والاستفتاء حقيقة من نصيب
 شريكه فملك حكماً ولا كذلك شركة العنان
 اهـ
 (او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال) وقال
 لانه كان ملكاً لا ينفاء والاستفتاء حقيقة من نصيب
 شريكه فملك حكماً ولا كذلك شركة العنان
 اهـ

واحد منهما من العمل ولو كلاً فيه ممكنة لان ما تقبل كل
 في نصفه وبذلك تتحقق الشركة كذا في الاختيار
 اهـ

(ولكل منهما طلب الاجر) وهذا استحسن
 والقياس ان لا يلزم شركة لان ذلك مقتضى
 المفاوضات والشركة هنا مطلقة ووجه الاستحسان
 ان هذه الشركة تقتضى الضمان حتى كان
 ما قبله كل واحد منهما مضمونا على الآخر
 اهق

احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما
 طلب الاجر ويبدأ الدافع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل
 احدهما فقط (وشركة الوجوه) وهى ان يشتركا ولا مال لهما
 على ان يشترىا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما فان شرطها
 مفاوضة صحت ومطلقة هاعنان وتتضمن الوكالة فيما يشترىانه
 فان شرطنا صفة المشتري او مئالته فالربح كذلك وشرط
 الفضل باطل

(فصل)

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالا حطاب
 والاحتشاش والاصطياد والاستقاء * وما جمعه كل
 فله وان اعانته الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن
 المأخوذ عند ابى يوسف خلافا للمجد وما اخذاه معا فلهما نصفين
 وان كان لاحدهما بغل وللاخر راوية فاستقى احدهما
 فالكسب له وللاخر اجر مثل ماله * والربح فى الشركة الفاسدة
 على قدر المال ويطل شرط الفضل وتبطل الشركة بموت
 احدهما وبطاقه مرتدا ان حكم به ولا يركى احدهما مال
 الاخر بلاذنه فان اذن كل لصاحبه فأديا معا ضمن كل حصته
 وان ادبا متعاقبا ضمن الشافى علم باداء الاول اولا وقالا

(وملجمه كل فله) وعلى هذا الاستدلال على
 نى مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة
 والتوكيل فى اخذ المباح باطل لان امر الموكلة
 غير صحيح اهق
 (وخلافا للمجد) فان عنده باطل لان امر الموكلة
 (ويطل شرط الفضل) لان الربح فيه تابع للمال
 فيقدر بقدره (فان غلبه اجر مثله) فان غلبه اجر مثله
 والزيادة انما تستحق بالنسبة وقد غلبت ففى

الاستحقاق على قدر رأس المال اهق
 (ان حكم به) أى بطاقه ولا فرق بين ان يعلم موت
 صاحبه او لم يعلم لانه عوى حكمى فاذا بطل
 الوكالة بطلت الشركة بخلاف ما اذا بطل
 احدهما الشركة فى حالة يكون له القسمة فيها
 او نأى بطلت الشركة ولو كان
 بان كان المال دراهم او نأى بطلت الشركة
 ان يكونه عزلا قسما وفى الظهيرة لو كان
 الشركة ثلاثة مان احدهم انقصت الشركة
 فى حقه ولا تنقص فى حق الباقيين
 اهق

(الان يحكم به حكم) ولاء الامام فانه حينئذ
 يزول ملك الواقف عنه لقضائه في امر مجتهد
 بخلاف الحاكم يحكم المصنف فانه لا يرفع خلافا
 على الصحيح وفي الثانية صورة الحكم ان يسلم
 الواقف وقته الى التولى ثم يردان يرجع بعاده
 الواقف فيختصمان الى القاضي فيقضي
 عدم الزوم فيختصمان الى القاضي فيقضي
 اهق
 بالزوم اهق
 (مالم يسلم الى متول) قال نحس الامة السرخسي
 وفان بعض اصحابنا انه غير جائز على قول ابى
 حنيفة واليه يشير في ظاهر الرواية فتقول فاما ابو
 حنيفة فكان لا يجبر ذلك لان المقصود هو التقرب
 لازما فاما اصل الجواز فانه ثابت عنده اهق
 (صرف الى الفقراء) لان المقصود هو التقرب
 الى الله تعالى وهو موثر عليه لان التقرب تارة
 يكون بالصرف الى جهة متوجهة في وجهه تنقطع ومرة بالصرف
 الى جهة متوجهة في وجهه تنقطع ومرة بالصرف
 موجب الوقت فانه لا يفسد في الوجهين ولهما ان
 يباد كالوقت فاذا كانت الجهة بنوهم اقطاعها
 لا ينوقف عليه مقتضاه ولهذا كان التوقيت
 مبطالا له كالنوقت في البيع كذا في الهدية
 اهق

لا يضمن ان لم يعلم فان اذن احد المتفاوضين لشريكه ان يشتري
 امة ليطأها ففعل فهي له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل بينهما وقالا
 يضمن حصة شريكه

(كتاب الوقف) *

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية
 فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم قيل او يعلقه بموته
 بان يقول اذ امت فقد وقفت وعندهما هو حبس العين على
 ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه على العباد فيلزم ويزول
 ملكه بمجرد القول عند ابى يوسف وعند محمد لا مالم يسلم الى
 متول فلو وقف على الفقراء ابى سقاية او خانا او رباطا لبنى
 السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند
 ابى يوسف يزول بمجرد القول وعند محمد اذا سلمه الى متول
 واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا
 في المقبرة * وشرط لتمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابى يوسف
 يصح بدونه واذا اقطع صرف الى الفقراء وصح عند ابى يوسف
 وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء

(وصح عند ابى يوسف وقف المشاع) وعند
 محمد لا يصح ككما سيجي وهذا فيما يجتهد
 والمقبرة فانه لا يتم مع النسبوع مطلقا بالاتفاق
 لان بقاء الشركة فيما بين من في المقبرة سنة دون سنة اهق
 ولان المأبأة فيها من في المقبرة سنة دون سنة اهق
 يؤدى الى ان يدفن في المقبرة سنة دون سنة اهق
 (او الولاية لنفسه) وفي وقف هلال اذا
 وقف وقفا صحيحا فلم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره
 قالوا لاية اليه وهذا اولى من غيره في قول ابى
 يوسف وهلال اهق

(وبعدهم الفقراء) أي والمساكين فقد قيل
يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا
وهو الصحيح لأن اشتراطه لمن في حياته كاشتراطه
لنفسه كذا في الهداية اهـ
لأن يستبدل به غيره إذا شاء اهـ
أبي يوسف والاستبدال لا يمنع حصة الوقت عند أبي يوسف

عند أبي يوسف
(في وقف الأشياء وبالبيع والكرام) لوجود التعامل في
هذه الأصناف اهـ
الاستصناع اهـ
(وسائر آلات الحرث) كوقف الدواب ومعه
سانية وعليها حبل ودلو
ولا يملك اهـ
لأنه يبطل التأيد وهو التصود من
الوقت من أجرته بقدر عارضة الوقت على الصفة
اهـ
التي وقفها ولا يزيد على ذلك على الصحيح اهـ

١٨٩

وبعدهم للفقراء وشرط أن يستبدل به غيره إذا شاء خلافا لما
في الكل * وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه
عند محمد كالفأس والمزول والقشور والثمار والجنابة وثيابها
والقدور والمراجل والمصاحف والكتب وأبو يوسف معه
في وقف السلاح والكرام كالخيل والأيل في سبيل الله تعالى
لمن وقف به وبه يبقى وكذا يصح عند أبي يوسف وقفه تبعاً لمن
وقف ضيعه يقرها أو كرها وهم عبيده وسائر آلات الحرث *
وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك إلا أنه يجوز قسمة المشاع عند
أبي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته وإن لم يشترطها
الواقف أن وقف على الفقراء وإن على معين فعليه فإن امتنع
أو كان فقيراً آجره الحاكم وعمره من أجرته ثم رده إليه * ونقض
لوقف يصرف إلى عمارته إن احتاج والاحتفاظ إلى وقت
الحاجة وإن تعذر صرف عينه يباع ويصرف ثمنه إليها ولا يقسم
بين مستحق الوقف

(فصل)

إذا بنى مسجداً لا يزول ملكه عنه حتى يقرره عن ملكه
بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد وفي رواية شرط

٤٨

(ولا يقسم بين مستحق الوقف) لأنه جزء من
العين ولا حق للموقوف عليهم فيها وإنما حاجتهم
في المنفعة والعين من الله تعالى فلا يصرف إليهم
اهـ

(حتى يقرره) فثبت نزول عن ملكه عند
أبي حنيفة أما الأثران فانه لا يخلص لله تعالى إلا
وأما الصلاة فيه فلا بد من تسليم لوجه وذلك في
المنفعة ومحمد وبشرط تسليم لوجه وذلك في
المسجد بالصلاة فيه ولا بد من تسليم لوجه وذلك في
تحقق المقصود مقامه ثم يكتفي به صلاة الواحد في
في رواية عن أبي حنيفة وكذا عن محمد لأن قول
كل الجنس متعذر بشرط البناء اهـ

(اصطلاحه) وجاز في مسجد بيت المقدس اهق
 (وله بيعه ويورث عنه) اهق
 لبقاء القيد متعلقا به اهق
 لان الوقف عنده اسقاط المالك
 (مطلقا) ليس بشرط معلوم
 لانه ان يورث عن ملكه بشرط معلوم
 (ان وجد) لانه ان يورث عن ملكه بشرط معلوم
 كالاتفاق والتسليم اهق
 (ان وجد) لانه ان يورث عن ملكه بشرط معلوم
 فيستبد به حتى اذا شرط ان لا يورث عن ملكه بشرط معلوم
 والناس لا يرغبون في استخاره سنة وكان
 اجازته اكثر من سنة اخرى اهق
 فليس القيد ان يحالف شرطه ويورث اكثر من سنة
 (الاجازة المثل) فلا يجوز من الوقف دار
 منزل صغير بدون اجر المثل اذ لم ينعلم وكذا اب اجر
 في الخلافة اهق
 (وان شرط ان لا ينزع) لانه شرط مخالف
 للشرع فيبطل اهق

صلاة جماعة * ولا يضرب جعله تحته سردا بالمصلحة فان جعله
 لغير مصلحة او جعل فوقه يتناول جعل بابا الى الطريق وعزله
 او اتخذ وسط داره مسجد او اذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه
 عنه وله بيعه ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول بمجرد القول
 مطلقا * ولو ضاق المسجد ويحسب طريق العامة يوسع منه
 وبالعكس رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه
 * والوقف في المرض وصية * ويتبع شرط الواقف في اجارة
 الوقف ان وجد والا فيختار ان لا يورث الضياع اكثر من ثلاث
 سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يورث الابا جر المثل ثم لا يتقص
 ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يورث
 الا بالنسبة او الولاية ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره يختار
 وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا ينزع منه
 وان شرط ان لا ينزع

* (كتاب البيع) *

البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي الماضي
 كبيع واشترت وما دل على معناهما وبالتعاطي في النفيس
 والخسيس هو الصحيح * ولو قال خذه بكذا قتال اخذت

(مبادلة مال بمال) وفي المأوى القدسي المال اسم
 لغير الادنى وامكان احرازه والتصرف فيه على
 وجه الاختيار والعبدوان كان فيه معنى المانية
 ولكن ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه
 وفي المستصفي البيع عبارة عن ازمعني شرعي
 يظهر في المحل عند الايجاب والقبول حتى يكون
 العاقد قابلا للتصرف وورثة ابن الهمام بانه نفس
 حكمه وهو المالك فانه القدرة على التصرف
 ابتداء الامناع فخرج بالانبياء قدرة الوكيل
 والوصي والمتولي اهق
 (وبالتعاطي) اهق
 (ولو قال خذه الخ) لانه في معنى بيع واشترت
 والمعنى هو المقترن في هذه القود كذا في الهداية
 اهق

فلا تخران يقبل الخ لا يقبل الا - خربا كان
او مشتريا الا ان يقضى عليه الثمن او موزون اهق
في البعض ويكون المبيع مما تقسم على الثمن
بالاجزاء كعبد واحد او مكيل اى كل واحد
الاذنين عن كل (المشتري يقبل في بعض الهداية
وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل
البائع اذا باع وقبل المشتري لا يحتاج بعدهما الى
اجازة البائع وهو الصحيح على ما في الاشارة الى اسباب
بلا معرفة قدره ووصفه (لان الاشارة الى اسباب
التعريف وجهالة وصفه وقدره بعد ذلك
لا تقضى الثمن الخ) مراده بالاطلاق ان يكون
مطلقا عن قيد البلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان
يقدره بان قال عشرة دراهم مثلا اهق
(فن الاروج) في البلد لانه معلوم عرفا
فصار معلوم شرعا اهق

اورضيت به صح * واذا اوجب احد هما فلا تخران يقبل
كل المبيع بكل الثمن في المجلس او ترك لا يعضادون بعض الا اذا
بين عن كل وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل
القبول بطل الايجاب واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع
بلا خيار مجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره
ووصفه لافي غيره وبثن حال ومؤجل بأجل معلوم ولو اشترى
بأجل سنة فتم البائع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة
اخرى خلا فله ما وان اطلق الثمن فان استوت مالية النقود
ورواجهما صح وزم ما قدم من اى نوع كان وان اختلفت
رواها فن الاروج وان استوى رواها لا ماليتها فسد
مالم يبين * ويصح في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا ووزنا
وكذا اجزا فان بيع بغير جنسه وباناء او جرمعين لا يدري قدره
* ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى
جلمته او للمشتري الفسخ بالخيار وان كملت اوسى جلمتها
في المجلس بعد ذلك * ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم لا يصح
في شئ منها وكذا الوباع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا اكل معدود
متفاوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبرة

(مالم يبين) فان بين صح لا رقا القصد اهق
(ومن باع صبرة) اى ما بيع من طعام بلا مكيل
ولا وزن فلا يحتاج الى اضافتها الى الطعام ومن
اضلها اراد اليان اهق
(وكذا الوباع ثوبا الخ) لا يصح البيع عند بائ
خينة في ثوب من الثوب اهق
(كل ذراع بدرهم) لما ذكرنا من الجهالة
الاولا حيث يتقن واحد منها فيفسد وقطع
الذراع من ثوب يكون ضررا على البائع فلا يجوز
كل ما يباع جذا من سقف اهق

على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ
المشتري الاقل بحصته او فسخ والرائد للبائع * وفي المذروع
ياخذ ان قل بكل الثمن او يفسخ والرائد له بلا خيار للبائع * وان
سمى لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته وكذا الراءد وله
الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار
لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح فيهما
* ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد
البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكرو يصح في الاقل بحصته
ويخير المشتري * وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وبسعة
لوتسعة ونصفا بخيار وعند ابي يوسف يخير في اخذه باحد
عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد يخير في اخذه
في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف

(فصل)

يدخل البناء والمقايح في بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر
في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد
وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الارض

(اخذ المشتري الاقل) لان البيع وقع على
مفسد معين والقدر ليس بوصف اهل
(وفي المذروع ياخذ اذرع بعشرة او ارضا على ثوب مائة
انه عشرة اذرع بعشرة او ارضا على ثوب مائة
ذراع بمائة فوجدتها اقل فالمشتري بالخيار ان
شاه اخذها بجملة الثمن وان شاه زلها في
المذروع اكثر من الذرع الذي سماه اهل
(قسطا) اي من الثمن بان قال بعثت هذا الثوب
على انه مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم
فقطه وقل اخذ الاقل اهل

(وله الخيار في الوجهين) اما في التقصان فلتعريف
الصفتة واما في الزيادة فلما يلزم من زيادة الثمن
وجوب الخيار فيهما يدل على بقاء العقد الاول

وفيون الخيار فيهما يدل على بقاء العقد الاول
ففيما اهل
(فصل) فيما يدخل في البيع ثوبا بغير تسمية وما
لا يدخل الاصل ان كان ما قبله اسم المبيع
مرفا وكان متصلا به اتصال قرار يدخل والا فلا
فتتفرع على ذلك قوله يدخل الخ اهل
(يدخل البناء) لان العريضة اصل في الدار لقرار
البناء عليها اهل

وان ذكر الحقوق والمرافق بان قال بعث
واستريت الارض بجنوقها وما اققها
لا يدخلان لانها البسامها ولوقال بعثها بكل
قليل او كثير هو له فيها او منها من حقها بكل
ما اققها بخلافه لا فيها من الحق المجذور والزرع
للانصال في الحال بخلاف التمر المجذور او منها
المحصود اهـ ق
(وسلم المبيع) اي العسري لا اشتغال ملكه بملك
البائع فعليه تفرغه بسله اهـ ق
ولم يثبت بعد اهـ ق
او ثبت وصار له فقه وتعرف
في يوم الارض بدون زرعه وبه فان
اهـ ق
لا يشترط لا قبضه

[illegible]

(نصدق بما زاد في ذاتها) بان تقوم قبل الادراك
وبعد. فنصدق بما ينتمى لموضوعه بجهة مخصوصة
وهي غضب الارض والشجر اهـ
والقول في قدر الحادث للمنة
الزيادة والظاهر
الحكم في الظاهر

(سلفه بسلامة) لا يستويان في التعيين
 والبائع والمأجرة فقد الدين فعلى المدعي
 اخلاصه وهو ظاهر الرواية فيجب الادانة على
 ما ذكره المصنف في نقد الثمن هو الصحيح كما في
 بعد قضاء حاجته من البائع ان شاء الله
 الحكم في الباذنجان والمخلص ان يبيع الاصول
 الاصول لحصول الزيادة على البائع ان شاء الله
 ظاهر شاهداه يكون المبيع في يده وكذا
 لان المشتري لا يترك

Digitized by Google

ولا التمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرفاق
ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب
بذرو لم ينبت بعد وان نبت ولم يصر له قيمة بعد دخل وقيل لا ومن
باع ثمرة بداء صلاحها او لم يبدئ ويقطعها المشتري للعمال
وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناضح عظمها
خلاف الحمد وكذا اشترى الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد
ما تناضحت لا تصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك
بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استأجر الارض لترك الزرع
فسدت ولا تنطبق الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد
المبيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث
للمشتري * ولو باع ثمرة واستثنى منها الرطلا معلومة صح وقيل
لا ويجوز بيع البر في سنبلة ان يبيع بغير جنسه وكذا الباقلاء
في قشره والارز والسهم وكذا اللوز والفسق والجوز
في قشرها الا قول واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على
البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة بثمن
سلم هو اقول ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمن

(صح خيار الشرط) من إضافة الشيء إلى بيعة
 لان الشرط سبب للخيار وهو ثابت بالسنة على
 خلاف اقياس وجن وردت السنة جعلناه
 داخل في الحكم مانعاً له من قبل ان يبيع
 يجعله داخل على اصل البيع للشيء فيه
 بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار قال صح شرط الخيار
 على ما هو معنى للاحكام ولو قال صح شرط الخيار
 لكان اولى لان الموصوف بالهبة شرط الخيار
 لا نفس الخيار اهو (الان اجاز في الثلاثة)
 فاسد الان ان الفسد زال قبل فحوز مع انه انعقد
 اليوم الرابع فحوز العقد قبل فحوز مع انه انعقد
 بل هو موقوف والقاسد اصل باليوم الرابع فاذا
 جاء قبل الرابع تقدم مع الاتصال المقسد بالعقد
 وصار الخيار لم يكن مشروطاً في اليوم الرابع اهو

* (باب الخيارات) *

صح خيار الشرط لكل من المتعاقدين وله ما معا ثلاثة ايام
 لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة وعندهما يجوز ان بين مدة معلومة
 اى مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلاثة
 ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان يقدر في الثلاثة وعند محمد
 يجوز الى اربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع
 عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك لزمه قيمته وخيار المشتري
 لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل
 في ملك المشتري خلافاً لهما ولو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد
 النكاح وان وطئها فله ردّها لانه بالنكاح الا في البكر ولو ولدت
 في مدته لا تصير ام ولد * ولو اشترى قريبه به او عبداً بعد قوله
 ان ملكت عبداً فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد تحييض
 المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان
 ردت به ولو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده
 فهلك في يده فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك
 ولو اشترى المأذون شيئاً فابراهه بائعه من ثمنه يبقى خياره وله

(صح) اى البيع عند علمنا الثلاثة
 والقياس وهو قول زفر ان لا يجوز لما انه
 بيع شرط فيه اقامة فاسدة لتعلقها بالشرط
 وهو عدم التقيد واشترط جميع الاقامة بان يقول
 بعثك هذا بشرط ان تقبل البيع مفسد لكونه على
 خلاف العقد فاشترط فاسدها اولى ان يفسد
 واستحسن العلماء جوازها ووجهه ان الحاجة مست
 شرط الخيار من حيث الحاجة اذا الحاجة مست
 الى الانقضاء عند عدم التقيد بخبرها عن الماطلة
 في القسح واذا كان في معناه كان ملحقاً به وردت
 لان لم انه في معناه لان معناه كان ملحقاً به وردت
 المدة صح العقد وهذا لو سكت حتى مضت
 (خلافاً لهما) فانه يدخل عندهما لانه لو خرج
 عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري
 لكان زائلاً الى مالك ولا عهد لنا في الشرع وله
 ان الثمن لم يخرج عن ملكه لان الخيار يعمل
 في حق من له الخيار ولو دخل في ملكه لا يدخل
 بلا عوض اهو

(خلافا لهما) لهما ان اثنان الخيار لهما مستلزم
اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

اثنانه اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

احدهما لا يرد الا آخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب
والرؤية ولو اشترى عبدا على انه خبار او كاتب فظهر بخلافه
اخذه بكل الثمن او تركه
(فصل في خيار الرؤية)
من اشترى مالم يره جازوله رده اذا رآه مالم يوجد ما يبطله وان
رضى قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره ويبطل خيار الرؤية
ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يده وتعذر رد
بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتاق ونوابعه او يوجب حقا
للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها
وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا
تسليم يبطل بعدها لاقبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والداية
وكفلها وفي شاة اللحم لا بد من الجس وفي شاة القنية لا بد من
رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية
ورؤية علمه ان علمنا ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها
وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم وان
رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرف بالتبذير
كالملكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله وفي ما يطعم لا بد من
الذوق ونظر الوكيل بالشرآء او القبض كاف لانظر الرسول

(من تعيب وتعيب) يعيب كقطع اليد لا تمنع
الرد معيبا بعد قبضه سليما فلو مضى وزال يرد
اهق
(قبل الرؤية وبعدها) لتعذر الفسخ شرعا
فيبطل الخيار ثم لو عاد الى ملكه بقض البيع
او فلك الرهن او فسخ الاجارة قبل الرؤية ثم رآه
لا خيار له لسقوطه فلا يعود يعيب بسبب جديدها
على الرضى وصرح اولى اى وجه الداية وكفلها لانها
الخيار فدلالة اولى اى وجه الداية وكفلها لانها
المقصود ان منها وظاهر انه لا يشترط رؤية القوائم اهق
وهو المروى عن ابى يوسف وهو الصحيح اهق
(والداية) اهق
وهو المروى عن ابى يوسف وهو الصحيح اهق
المراقق وقتها فلا تعلم برؤية بعضها وشتر بعضهم
رؤية العلوى والمطبخ وهو الاظهر اهق

(وبوصف العقار له) لان الوصف يقيم مقام
الرؤية كما في السلم اهـ في
فاله اخذهما اوردهما) لان رؤية احد هما
لا تغني عن رؤية الآخر للفاوت فبقي خياره فيما

وعندهما هو كالو كيل ويسع الاعي وشراؤه صحيح وله الخيار
اذا اشترى ويسقط بحسبه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك
وبوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى
الاخر فله اخذهما اوردهما لارده احد هما ومن رأى شيئا
ثم شراه فوجده متغيرا يحير والا فلا وان اختلفا في تغييره
فالقول للبائع وان في الرؤية فلم يشتري ومن اشترى عدل زطي
فباع منه ثوبا او وهب فسلم فله ان يرده بعيب لا بخيار رؤية
او شرط

(فصل)

مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فلن وجد في مشريه عيبا
رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه الا برضى بائعه
وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو
الى مادون سفر من صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول
في الفراش وهي في الكبير عيب آخر فلو ابق اوسرق او بال
في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه رده وان عاوده عنده بعد
البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صغره او عاوده عند
المشتري فيه اوفى كبره رده وبالجرو والذفر والزنى والتولد منه

لم يره وليس له ان يرده وحده لانه عليه السلام
عن تفرق الصفقة فبذلك تجب عيبه لان الاصل فيه
(فالقول للبائع) ما كان على ما كان الا ان بعدت المدة والشهر بعد
وما دونه فربى وفي فتح القدر جعل الشهر قبل
لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية الثانية
تكون يجوز ابطول الزمان اهـ في
(زطى) جبل من الهند تنسب اليه الثياب اهـ في
(اوشط) لان الرد قد تغذر فيما اخرجته عن
ملكه ولا يملك منه ان يرده الباقي بخيار الرؤية او
الشرط لما فيه من تفرق الصفقة قبل القيام وفي
خيار العيب بملك التفرق بعد القبض فلو عاد
اليه بسبب هو فسخ فهو على خيار الرؤية
لا ارتفاع المانع من الرد وهو تفرق الصفقة وعن
ابى يوسف انه لا يعود وعليه اعتد القدورى

(فصل) اى في بيان خيار العيب كتمان عيب
السلعة حرام فاله العلامة ان نعيم وفي البرازية
اذ باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال
بعض مناجنا فسخ ورد شهادة اهـ في
(فهو عيب) لان الضرر الاخرى بسبب العيب
هو نقصان في المايعة فراجع فيه الى اهله اهـ في
(وهي في الكبير عيب آخر) لان هذه الاشياء فوجب
قصاص القيمة عند التجار من الاباق عيب الاتفاق

اهـ في
(وان عاوده عنده بعد البلوغ لا) لان البول يزول
بالبلوغ فاذا عاوده البول يكون عيبا حادنا
زوال الا قبل البلوغ فيكونان مختلفين لاختلاف
سيهما فان البول قبل البلوغ لضعف في المسألة
وبعد ما آتى بالبلوغ اهـ في

عيب في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة
 عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف
 ذلك بقول الامة قتره واذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض
 وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين
 والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم
 بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كثوب شراء
 فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه
 كذلك فله ذلك حتى لو باع المشتري سقط رجوعه
 فان خاط الثوب او صبغه اجر اولت السويق بمن ثم ظهر
 عيبه رجوع بنقصانه وليس لبائعه ان يأخذه حتى لو باع بعد
 رؤية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلا مال او دبر او
 استولد ثم ظهر العيب رجوع وكذلك ان ظهر له بعد موت
 المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء وكذا لو اكل
 الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فمزق لا يرجع خلافا لهما
 وان شرب بيضا وجوزا او بطيخا او قثاء او خيارا فسكره
 فوجد فاسدا فان كان ينفع به رجوع بنقصانه والا فبكل ثمنه
 ولو وجد البعض فاسدا او هو قليل كالواحد او الاثنين في المائة

(هو الصحيح) وعن ابي يوسف رد البائع
 لعيب البائع قبل القبض اهق
 (رجع بالنقصان) لانه تعذر الدبب العيب
 الحادث وطرق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب
 ان يقوم وهو سالم فاذا عرف التفاوت بين العيبين
 يرجع عليه بمحضه من الثمن اهق
 (سقط رجوعه) لان الرد غير متعنى ورضى البائع
 جابسا للمبيع فلا يرجع بالنقصان اهق
 (رجع بنقصانه) لتعذر الدبب الزيادة بخلاف
 الزيادة المتصلة كالسكن والجمال حيث لا يمنع الرد
 وهي نوعان متولدة من الاصل كالجمال لا يمنع
 وغير متولدة منه كالصبي متعنى اهق

(لا يسقط الرجوع) لتعذر الرد بالزيادة ولا تأنيب
 للبيع لا تمناع الرد قبله فلا يصير به جابسا بخلاف
 القطع من غير خياطة اهق
 (رجع) اي بالنقصان والقباض انه لا يرجع لانه
 امتنع الرد قبله فصار كالمقتل والاستحسان
 يرجع لان العتق انباء الملك اهق
 (لا يرجع بشيء) لانه حبس بدله وحبس البديل
 لا يرجع المبدل اهق

(صح البيع) استعسا بالانه لا يجاوز عن قليل من
الفساد عادة فلا يمكن التضرع منه اه في
الافساد لم يجمع في العقد بين ماله فدية وماله فدية
فما كان صحيحا وقيل يفسد العقد في الكل اتفاقا
لان انهم لم يفصل لكن الاصح انه يجوز عندهما
اه في (لا يرد عليه) وقيل في عيب لا يحدث مثله
كلا صبح (لا يرد عليه) وقيل في عيب لا يحدث مثله
الاول والاصح (لا يرد عليه) وقيل في عيب لا يحدث مثله
(وما به هذا العيب) وقيل في عيب لا يحدث مثله
الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من اقامة البينة او لا
على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه
وحدوثه لينصب البائع خصما اه في
اه في (يحلف بانه) لان الابق في الصغير لا يوجب
رده بعد البلوغ اه في
(يحلف البائع عندهما بالخ) لان الدعوى معتبرة
حتى ترتب عليها البينة فكذا يترتب التحليف

صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شراه فرد عليه
بعيب بقضاء باقرا او نكول او بينة رده على بائعه ولو قبله
برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر
على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بائعه فان قال شهودي
غيب دفع ان حلف بائعه وزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق
مشريه يبرهن او لانه ابق عنده ثم يحلف بائعه بالله لقد باعه
وسله وما ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي
يدعى او بالله ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا
العيب او لقد باعه وسله وما به هذا العيب وفي اباق الكبير
يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري
على اباقة عنده يحلف البائع عندهما انه ما يعلم انه ابق عنده
واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا كما
مر ولو قال بائعه بعد التقاض بعثك هذا مع آخر وقال
المشتري بل وحده فالقول له وكذلك الاتفاق في قدر المبيع
واختلفا في المقبوض ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احدهما
ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد
العيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد بعض

(واختلفوا على قول الامام) قيل يحلف وقيل
لا وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى
صحيحة ولا تفسخ الا من خصم ولا يصير خصما
الا بعد قيام العبداه في
(فالقول له) لان الاختلاف في مقدار المقبوض
فيكون القول القاض كافي للخصم ولا يصير خصما
ردهما) لان الصفقة تنجز قبضها فيكون اخذ
احدهما تفرضا والاصح الاول لان تمام

رد المقبوض
الصفقة تنجز قبض المبيع وهو اسم للكل اه في
(الا ان ظهر العيب) لان تفرق الصفقة بعد التمام
فلا ينع من الرد وحده ووضع المسألة في عشرين
لكنه لا ينع باحد هادون الاخر كنعين او
شئ لا ينع باحد هادون الاخر كنعين او
خفين فانه ردهما او عكسهما بالاتفاق اه في

ان بين الثمن (لان الصفقة متعددة تفصيل
 ان فلا يسرى الفساد من احدها الى الآخر وله
 فسد في الباقي ضرورة اهـ
 (وكذا يبيع بالخزير) اهـ
 عند القبض وكان الانسب ان يذكر هذه المسألة
 حتى نجيب قيمة العرض
 (ولا يجوز بيع طرايح) لما روي انه عليه السلام
 نهي عن بيع الخيل الخ) هو ما تحمله هذه الدابة
 وقد كانوا يعادون ذلك في الجاهلية فيقبل ذلك
 بالذهب عنه ولا ان يكون مالا لانه مستكمل الوجود
 والخيل ايضا لا يكون مالا لانه مستكمل الوجود

ان بين الثمن وصح في فن ضم الى مدبر او الى فن غيره بالحصه وكذا
 في ملك ضم الى وقف في الصمغ وبيع العرض بالخمر او بالعكس
 فاسد وكذا يبيع بالخزير ولا يجوز بيع طير في الهواء ويمك
 لم يصد او صيد وألقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل
 اليها بنفسه ولم يستمدخله وان صيد وألقي فيها وامكن اخذه
 بلا حيلة صح ولا يبيع الخيل والتناج واللبن في الضرع وكذا
 اللؤلؤ في الصدف والصوف على ظهر الغنم خلا فالابي يوسف
 فيهما ولا يبيع اللعن في الشاة ولا ضربة القانص ولا جذع
 في سقف وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع
 الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا ولا المزابنة وهي بيع الثمر على
 النخل بثمر مجذوذ مثل كيله خرصا والمحاقله وهي بيع البرقي سنبله
 بمر مثل كيله خرصا ولا البيع بالملامسة والمنابدة والقاء الخمر
 بأن يتساوما سلعة فيلزم البيع لو لمساها المشتري او وضع عليها
 حجر او نبذها اليه البائع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان
 يأخذا فيهما شاء ولا يبيع المراعي ولا اجارتها ولا النحل بلا كوارتها
 خلا فالمحمد ولادود القز ويضه وعند ابي يوسف يجوز في الدود
 اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد يجوز

اهـ
 (ولا يبيع الخيل الخ) هو ما تحمله هذه الدابة
 وقد كانوا يعادون ذلك في الجاهلية فيقبل ذلك
 بالذهب عنه ولا ان يكون مالا لانه مستكمل الوجود
 والخيل ايضا لا يكون مالا لانه مستكمل الوجود
 (واللبني الضرع) اي ولا يجوز بيع اللبن
 الضرع للغير فانه لا يدري ان ما في الضرع لبن
 او ربح او دم ولان اللبن يزداد ساعة فساعة وتلك
 الزيادة لم يتناولها البائع واختلاط المبيع بمال ليس
 بمبيع مبطل للبيع اهـ

(وكذا اللؤلؤ في الصدف) لانه مجهول لا يعلم
 وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا بغير
 وهو كسر الصدف ولو اشترى دجاجة فوجد
 في بطنها لؤلؤة فهي للبائع اهـ
 (ولا ضربة القانص) ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة وهو من
 القنص يقال قنص اذا اصطاد وروي ضربة
 الغنم بالغنم المصنوع في الجاهلية
 (ولا المزابنة) من الزبن بالزاي المجمة وبالياء
 (ولا يبيع الخيل الخ) هو ما تحمله هذه الدابة
 (ولا يبيع الخيل الخ) هو ما تحمله هذه الدابة

وهي من يبيع الجاهلية وقد نهي عنها اهـ
 (ادوضع عليها حجر) على طريق التلف والنشر
 (خرصا) هو فتح الخطاء المجمة والراء والصاد الحز
 (الموحدة وهو الدفع) اهـ
 (خرصا) هو فتح الخطاء المجمة والراء والصاد الحز
 (الموحدة وهو الدفع) اهـ
 (خرصا) هو فتح الخطاء المجمة والراء والصاد الحز
 (الموحدة وهو الدفع) اهـ

(وعند أبي يوسف يصح الخ) لأنه يجوز إيراد العقد
 على نفسها وكذا على غيرها قلنا الزك قد حل
 نفسها فاما لبن فلا ريب فيه اهـ
 (الخ) ضرورة لان خبز النعال والاختلاف
 لا ينافي الآية كذا قالوا اقول هذا في زمانهم فلما
 في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى اهـ
 (ويفسد الماء الخ) لان الاستعمال وحالة الوقوع
 لا تظهر الا في حالة الاستعمال اهـ
 (ولا يبي من اجرائه) لان الادى مكرم غير
 مستدل ولا يجوز ان يكون شي من اجرائه مهانا
 مستدلا اهـ
 (ويجوز بعده) لانها ظهرت بالدباغ اهـ
 قولهما (خلاف الجحد) فانه كالتدبير نجس العين والختار
 اهـ
 (ولا يجوز بيع علوسط) لانه حق التعلي
 لا غير وهو ليس بمال وعمل البيع المال وانما
 يصح بيعه قبل الانتهاء باعتبار البناء القائم
 ولم يبق بخلاف الشرب حتى يصح بيعه نعا
 باتفاق الروايات اهـ

بيعهما مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بئى الامن يزعم انه عنده
 فان عاد قبل القسخ لا يتقلب صحبا وقيل يتقلب ولا بئى امرأة
 ولو بعد الحلب وعند أبي يوسف يصح في لبن الامة * ولا شعر
 الخنزير ولا يمكن نباح الانتفاع به للخز ضرورة ويفسد الماء
 القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا يبيع شعر الادى
 ولا الانتفاع به ولا بشئ من اجرائه ولا يبيع جلود الميتة قبل
 الدباغ ويجوز بيعه وينتفع به ويباع عظمها وينتفع به وكذا
 عصها وقرنها وصوفها وشعرها وبرها وكذا عظم الفيل خلافا
 لمحمد ولا يجوز بيع علوسط ولا المسيل ولا هبته وصحافي الطريق
 ولا يبيع شخص على انه امة فاذا هو عبد ولو باع كبشا فاذا هو
 نجة صح ونخبر ولا شرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا
 شراؤه مع غيره ثمه الا قول قبل تقدمه ويصح في الغير بخصته *
 ولا شراؤه زيت على انه يزنه بطرفه وبطرح منه لكل ظرف
 مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الطرف يصح وان
 اختلفا في الطرف وقدره فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا
 يبيع خرا وشراهما صح خلافا لهما وكذا لو امر المحرم غيره
 يبيع صيده ولو شري كافر عبد اسلم او مصحفا صح ويجبر على

(وكذا شراؤه الخ) لانه لا يقد ان يجعل بعض
 الثمن بمقابلة التي لم يبيعها منه فيكون مستترا
 الا شرط طرح مما باع ضرورة اهـ
 (وان شرط طرح مثل وزن الطرف يصح) لان
 الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه
 اهـ
 (خلافهما) وعلى هذا الخلاف ايضا التوكيل
 بالخزيب يبيع

(لا يملكه) فاذن للمالك فيكون امانة في يد المشتري فاذا اهلك
 لا ضمان عليه اهـ
 (عند القبض) لانه لا يكون ادنى حال امن
 اهـ
 (عند القبض) وهو ما يأخذه المشتري ابره
 (على سوم الشراء) وهو ما يذهب به فلهذا لا يضمن
 بعد بيان ان حتى لو لم يسه البائع وقال اذهب
 بهذا ان رضيت اشتريته فذهب به فلهذا لا يضمن
 وفي العيون القبض على سوم الشراء مضمون
 وان قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك وقد تم
 الكلام عليه سابقا اهـ
 (خلافا لهما) فانه يضمن عندهما وقد تم
 الكلام عليه باع الوصي مال النبي فبقي فهو
 باطل لا يملك بالقبض ثم رزم الا بانه فاسداه
 (وكل من عوضه) اي عوضى البيع وهما ان
 والمبيع مال حتى لو كان احد العوضين غرومال
 كالحزب المستوفى الذي يكون المبيع باطلا ولا ينفد
 الملك كما تم ملكه المشتري لان البيع الفاسد
 مشروع لانه مبادلة مال بمال فينفذ المالك بهذا
 الاعيان وقيل ينفذ ملكه بالتصرف في البيع
 لا يملك العين اهـ

٢٠٤

قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن بائعه لا يملكه وهو امانة
 في يده عند القبض ومضمون عند البعض على سوم الشراء
 وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما اخذا من الاختلاف
 في مالو بيع مدبر او ام ولد فان في يد مشتريه حيث لا يضمن
 عنده خلافا لهما * ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بائعه
 صريحا ودلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال
 ملكه وزمه له لانه مثله حقيقة او حكما كالقيمة في القيمي
 ولكل منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري
 اذا كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان
 بشرط زائد كشرط ان يهدي له هدية فكذا قبل القبض واما
 بعده فالفسخ لمن له الشرط لامن عليه ولا يأخذه البائع حتى
 يرد ثمنه فان مات البائع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه
 وطاب للبائع ربح ثمنه بعد التقاض لا للمشتري ربح مبيعه
 فيتصدق به كما طاب ربح مال اذعاه فقضى ثم تصادقا على
 عدمه فردّه بعد ما ربح فيه المدعي فان باع المشتري ما شراه
 شراء فاسدا صح وكذا الواعقة او وهبه وسلمه وسقط حق
 الفسخ وعليه قيمته ولو بنى في دار اشتراها فاسدا او غرم فعليه

(ولكل منهما فسخه) اي فسخ البيع الفاسد
 دفع الفساد لان دفع الفساد واجب عليهما حقا
 للشرع فتكون اللام في قول الماتن لكل منهما
 بمعنى على كما افاده الزياجي اهـ
 (لا يضمن عليه) لقوة العقد لانه لم يتحقق الرضى
 في حق من له الشرط الا بالشرط ذكره في الايضاح اهـ
 (فالمشتري احق به) لانه مقدم عليه حال
 حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى
 هذا ارباب الديون والورثة اهـ
 (ثم تصادقا) اي على انه لم يضمن
 عليه شيء اهـ

(ولم يشك محمد) وهذا الشك في حفظ الرواية
عنه لافي مذهبه غير ان حكمه شمس الائمة قول
ابي يوسف لمجد ما رويته لك عن ابي حنيفة
ما يوافق مذهبا وعدم الاختلاف اهـ في
ان يزيد في الثمن ولا يريد النسر آله غير مذموم كذا
في شرح الطحاوي اهـ في
(وبيع الحاضر للبادي) في النهاية صورته ان يبيع
الرجل طعامه من اهل البلد واليه يشير كلام الكافي والهداية

من اهل البلد واليه يشير كلام الكافي والهداية
فهي هذا اللام بمعناها وعلى الورد فيه ولا بد من
(كره له الخ) للذهبي لو كان احدهما يفتقر الملك اهـ في
اجتماعهما في ان يبيع احدهما يفتقر الملك اهـ في
لان البعير في ان يبيع احدهما يفتقر الملك اهـ في
(وفي الجبيع في اخرى) لان النص ورد على
خلاف التماس في القرابة المحترمة للشكاح
في الصغير فلا يلحق به غيره اهـ في

قيمتها وقال لا يتقض البناء والغرس ويرد وشك ابو يوسف
في رواية محمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد * وكره التجش
والسوم على سوم غيره اذ رضاء بين وتلقى الجلب المضرب بأهل
البلد وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط
والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وضح البيع في الجبيع
ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذور حرم
محرم من الآخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق
ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية
وفي الجبيع في اخرى فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفرق
* (باب الاقالة) *
تصح بلفظين احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على
القبول في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقدين
اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا
بطلت وعند ابي يوسف يبيع فاسد فان تعذر فسخه فان تعذر
بطلت وعند محمد فسخ فان تعذر فبيعه فان تعذر بطلت
وقبل القبض فسخ في النقلي وغيره وعند ابي يوسف في العقار
يبيع * فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلاف

(باب الاقالة) اي باب الكلام فيما افقه
وشرعا ورخصا وشروطها ومقتضا وحكمها
ومن علمها ومن لا علمها وادليلها وسببها وعما فيها
امالقة فهي مصدر معناه القطع والرفع وقيل
مشتقة من القول والهمزة للسلب اي ازال
البيع الاول كما ازال سواه وهذا لا يصح لانه
يقال قلته البيع بالكسر فهذا يدل على ان بعنه
ياه ولو كانت من القول لقبل قلبه بالضم كذا
في الزبلي واما شرعا فهي رفع العقد وهذا
تعريف الاعم من اقالته المبيع عند البيع واما
وان اردت خصوصها فقد الشكاح واما
الطلاق فهو رفع قيد الشكاح واما
فلا يجاب والقول اهـ في
(فان تعذر) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
(فان تعذر بيع) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
(فان تعذر قبض) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
بان تقابل بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا
بان تقابل في المتقول قبل القبض بطلت اهـ في

وان اردت خصوصها فقد الشكاح واما
الطلاق فهو رفع قيد الشكاح واما
فلا يجاب والقول اهـ في
(فان تعذر) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
(فان تعذر بيع) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
(فان تعذر قبض) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
بان تقابل بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا
بان تقابل في المتقول قبل القبض بطلت اهـ في

(وعند أبي يوسف تجعل يسعاً) لان في الاقالة
معنى البيع وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
فاعتبار باب المعنى اولى اذا امكن واذ لم يمكن
تجعل فسخاً ولا في خيفة ان الاقالة في اللغة
استقام فتجعل فسخاً في حقهما العمل لوجهما
لان لهما ولاية على غيرهما وهذا هو الحق هذا
بمعنى الاقالة وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
لا انه ليس لهما ولاية على غيرهما وهذا هو الحق هذا
الاتفاق) ويجعل الخط بازاما فابان العيب ولا بد
ان يكون نقص من التي اكثر منه فانه ان الهام
يجوز ان ينقص من التي اكثر منه فانه ان الهام
هذا اذا كانت نقصاً من التي اكثر منه فانه ان الهام
او زائدة او ناقصة فقدر ما يتقارب الناس فيه اهـ في
(ولا تصح) اي الاقالة بعد ولادة المبيعة عند أبي
خليفة لان الولد مانع القسح اهـ في

الجنس بطل الشرط وزم الثمن الاول وعندهما يصح الشرط
لو كان بعد القبح وتقبل يعاوان شرط اقل من غير تعيب
لزم الاول ايضا وعند أبي يوسف تجعل يعاوي يصح الشرط وان
تعيب صح الشرط اتفاقاً ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافاً
لها ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه
يمنع تعذره

* (باب المراجعة والتولية) *

المراجعة بيع مباشر بما شراه به وزيادة * والتولية بيعه به بلا
زيادة ولا نقص والوضيعة بيعه بأقل منه ولا يصح ذلك ما لم
يكن الثمن الاول مثلياً وفي ملك من يريد الشراء او الربح
معلوماً ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القسارة والصنع
والطراز والقتل والجل وسوق الغنم والسمار لكن يقول قام
على - بكذا لا شريته ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب
والعلم وبيت الحفظ فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خير
في اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة
وهو القياس في الوضيعة وعند أبي يوسف يحط فيها بقدر
الخيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يحضر فيها

(ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع) في البازنية
تقارباً فاني العبد من يد المشتري ويخرج عن تسليمه
تقبل الاقالة وأشار الى ان المبيع اذا هلك بعد
وطبائهم تقارباً بلا بعد ما يجب فتقص وزنه لا يجب
على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فتح
القدير اهـ في

(والتولية بيعه به) اي بمثل ما شراه ولو قال بما قام
عليه لكان احسن والمراد به اي بمثل ما شراه ولو قال بما قام
العرض احترازاً عن الصرف فالتولية والمراجعة
لم يكونا في بيع الدراهم والدينار كما في الكفاية
اهـ في (ولا يضم نفقته) اي ما نفقته على نفسه في سفره
من وقت شرائه المبيع فليده لان نفقة المبيع
وكسونه وكرهه يضمن كذا في المحيط اهـ في

(لزم كل التمن اتفاقاً) أول فيه تسامح مستغنى
 عنه ولم يذكر لفظ اتفاقاً أحد غيره قال لأنه مجتزئ خبر
 يأنى التمن في الروايات الظاهرة لأنه مكافئ الروايات
 لا يتقابلة (وبالعكس) وهو أن يشتري المولى ثوباً بعشرة ثم
 يبيعه من عبده المأذون بخمسة عشر اهـ في
 صحتها ولكن له شبهة العدم لأن بينهما وان كان
 في بيده لا يعتبر هذا إلا غير قيد المديون اتفاق
 بعشرة فيعتبر هذا لا وجود حكم اهـ
 يعلم حكم غير بالاولى لوجود حكم اهـ
 في اكسابه اجاعاً والمكاتب كالأذن اهـ
 (على اثني عشر ونصف) لأن نصف الربح وهو
 درهمان ونصف سلم رب المال ولم يخرج عن
 ملكه فيعطى عن التمن فيبقى اثنا عشر ونصف فرباح
 عليهما اهـ
 (ورباح بلا بيان الخ) أما بيان نفس العيب فلا
 بد منه لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا
 كل بينه بقوله وان تفتت الخ اهـ

فلو هلك قبل الرد أو امتنع الفسخ لزم كل التمن اتفاقاً ومن شري
 شيئاً بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شراه ثانياً بعشرة فرباح
 على خمسة وان شراه ثانياً بخمسة لا يرباح وعند ههنا يرباح على
 التمن الاخير مطلقاً وان اشترى مأذون مديون ثوباً بعشرة وباعه
 من سيده بخمسة عشر او بالعكس يرباح على عشرة والمضارب
 بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر
 يرباح رب المال على اثني عشر ونصف * ويرباح بلا بيان
 لو اعورت المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرض
 فأرءى او حرق ناروا ن تفتت عيناها او وطئت وهي بكر او تكسر
 الثوب من طيه ونشره لزم البيان وان اشترى بنسيئة ورباح
 بلا بيان خير المشتري فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا
 التولية ولو اشترى ثوبين صفقة واحدة كلا بخمسة كره
 بيع احدهما راحة بخمسة بلا بيان ومن ولي بما قام عليه
 ولم يعلم مشتريه قدره فسد وان علمه في المجلس خير
 (فصل)
 لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافاً لمحمد
 ومن اشترى كيلباً لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى

(خير المشتري) لأنه في المسألة الاولى فان وصف
 احد في الثوبين من التمن اذا كانت بلا صنع
 كان لها حصنة من التمن اهـ
 (فصل) اي في بيان البيع قبل قبض البيع
 والتصرف في التمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك
 اهـ
 (قبض قبضه) اي به عليه السلام عن بيع ماله
 قبض لان فيه غرراً ففسخ العقد على اعتبار
 الهلاك لان هينته وانرضه غير البالغ جائزة عند
 محمد وهو الاصح خلافاً لابي يوسف اهـ

(ومثله الوزني والعدي) وهو مقيد بغير الدراهم
 اماهما فيجوز البيع لانه لو كان المبكيل والموزون
 الوزن وقد التصرف فيه قبل الكيل اهـ
 غايجهوز التصرف في الزيادة في حق الشفع لان
 (في الفصلين) انما اظهر الزيادة في
 منه وانما اظهر الاول فلا يجزى ان يطلب زيد
 حقه متعلق بالعقد الاول ولا يبيع الا بالشفع اهـ
 فيما فيه يرجع الى الاضرار بالشفع اهـ
 (ومن قال ببيع عبدك الخ) صورته ان يبيع الابائف
 بغير اعيدهم وروى عنهم ولا يبيع عبدك من زيد
 ونحوه فقال آخر لهم وروى عنهم عبدك من زيد
 اهـ
 (صح تاجيله) لان الدين حقه فله ان يؤخره
 سواء كان عن مبيع او غيره يسرا على من عليه
 الدين الا ترى ان مبيعك اراءه مطلقا فكذلك موقفا
 ولا بد من قبول من عليه الدين فلو لم يقبله
 بطل التأخير فيكون حالا كذا ذكره الاستيعابي
 اهـ

كـ كـ
 كيل البائع بعد العقد بحضرته هو الصحيح ومثله الوزني
 والعدي لا المذروع وصح التصرف في الثمن قبل قبضه
 والحط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لانه هلاكه وكذا
 الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فيرايح ويولي
 على الكل ان زيد وعلى ما بقى ان حط والشفع يأخذ بالقل
 في الفصلين ومن قال ببيع عبدك من زيد بألف على اني ضامن
 كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة
 منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه وكل دين
 اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرض الا في الوصية *
 ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوب الريح ويصح
 في المتقارب كالحصاد ونحوه

* (باب الربا) *

هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقدين
 في معاوضة مال بمال وعقله القدر والجنس فحرم بيع الكلي
 او الوزني بجنسه متفاضلا او نسيئة ولو غير مطعوم كالخص
 والحديد * وحل متمائلا مع التقابض او متفاضلا غير معين
 كحفنة بحفنتين وبيضة ببيضتين وتمر بتمرين فان وجد

(الا القرض) لانه عارية وصاله في الاستداء حتى
 يصح بلفظ الاعارة ولا يملك من لا يملك التبرع
 كادعي والموصى ومعاوضة في الاتهاء فعلى
 اعتبار الانداء لا يلزم التأجيل فيه كافي الاعارة
 اذ لا جبر على المتبرع اهـ
 (الافى الوصية) فانه يصح بان اوصى ان يعرض
 من ماله الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم
 اهـ
 (باب الربا) بكسر الراء وقحها خطأ وينسب
 اليه على لفظه فيقال ربوي قاله ابو عبيد وزاد
 المطرزي فقال الفصح في النسبة خطأ وهو
 في اللغة الزيادة وفي الشرع هو فضل الخ وهو
 كالخص والحديد الاول من المبكيلات والثاني
 من الموزونات اهـ

(الوصفان) وهما القدر والجنس اه
 (حل التفاضل) كبيع الثوب الهروي بالبروي
 وجازفيه التفاضل لانعدام القدر ونظير انعدام
 الجنس الخنطة والشعر اهق
 (والتفاضل في الصرف) في المجلس لقوله عليه
 السلام الفضة بالفضة هاوها معناه يدا بيد كذا
 في الهداية اهق
 (في غيره) اي في غير الصرف ولا يشترط
 (ولون يعرف لانه مبيع متعين اهق
 العرف والا قوى لا يترك بالادنى اهق
 (متائلا كيلا) عند هما وان تعارفوا ذلك
 توهم الفضل على ما هو المعيار فيه كذا في الهداية

٢٠٩

الوصفان حرم الفضل والنساء وان عدا ما حلا وان وجد
 احدهما فقط حل التفاضل لا النساء * فلا يصح سلم هروي
 في هروي ولا بر في شعير وشرط التعيين والتفاضل في الصرف
 والتعيين فقط في غيره وما نص على تحريم الربا فيه كيلا فهو
 كيلى ابدا كالبر والشعير والتمر والمخ او على تحريمه وزنا فهو
 وزنى ابدا كالذهب والفضة ولو تعرف بخلافه وما لانص
 فيه حل على العرف كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البر
 بالبر متائلا وزنا ولا الذهب بالذهب متائلا كيلا وجاز بيع
 فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرباس
 بالقطن وبيع اللحم بالحيوان عندهما وعند محمد لا يجوز بيعه
 بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم
 ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متائلا كيلا لا بالسويق اصلا
 خلافا لهما ويجوز بيع الرطب بالرطب متائلا كيلا وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متائلا خلافا لمحمد وكذا
 بيع البررطبا ومبلولا بمثله او باليابس والتمر والزبيب متعينين
 بمثلهما متساويا خلافا لمحمد رحمه الله ويجوز بيع لحم حيوان
 بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاموس مع

٥٣

اهق
 (خلاف المجد) فانه لا يجوز عنده لانه صار لنا
 باصلاح الناس كلهم فلا يبطل باصلاحهما
 فصار كبيع درهم بدرهمين ولهما ان التمنية مثبت
 في حقهما باصلاحهما وقد ابطال اصطلاحهما
 بغير اعيانهم ما لا يجوز لانه يؤدى الى الربا اهق

(بالقطن) وكذا بالتمر كيفما كان لاختلافهما
 جنسا اهق
 (خلافا لهما) لانهما جنسان لاختلاف
 المقصود اهق
 (متساويا خلافا لمحمد) لانه يعتبر المساواة
 في اعدل الاحوال وهو المال والو حنيفة
 يعتبرها في الحال وكذا ابو يوسف عملا باطلاق
 الحديث الا انه ترك هذا الاصل في بيع التمر

بالتمر اهق

(فصل) اي في بيان احكام الاستحقاق اه كافة الناس اه
 اذا اتصل به قضاء القاضي لان له ولاية عامة
 فينفذ قضاؤه في حق الكافة كذا قال الزيلعي اه
 (وقيل يكنى القضاء بالولد وهو الاصح اه
 غائب غيبة منقطة ضمن اه وان لم يغيب غيبة معروفة بان
 (ورجع على البائع الخ) اه لانه قضى ديناً عليه
 وهو مضطر فيه فلا يكون متبرعاً وعند أبي يوسف
 لا يرجع اصلاً اه المشتري على العبد بشئ اه
 (فلا ضمان اصلاً) اه علم مكان الراهن
 اولاً لانه ليس بعقد معاوضة ولهذا يصح الرهن
 برأس مال السلم او المسلم فيه واذا اهلك تبع
 الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان استبدالاً برأس
 مال السلم او المسلم فيه وهو حرام فلا يجعل الامر
 بالارتهاق ضماناً للسلامة اه اي على المدعي بشئ لان
 (فلا رجوع عليه) اه في دعواه يجوز ان يكون فيما بقي وان قل فما دام
 فيه بشئ لا يرجع عليه بشئ اه في

في الاجارة بدون ذكر

(فصل)

البينة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة والتناقض يمنع
 دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت امة مبيعة
 فاستحققت بينة تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضاً وقبل
 يكنى القضاء بالام وان اقترها الرجل لا يتبعها وان قال شخص
 لا اشترى فاشترى فاعبد فاشترى فاذا هو حر فان كان البائع
 حاضراً او مكانه معاً لم لا يضمن الآمر والا ضمن ورجع على
 البائع اذا حضر وان قال ارتهى فلا ضمان اصلاً ومن ادعى
 حقاً مجهولاً في دار فصول على شئ فاستحق بعضه فلا رجوع
 عليه ولو استحق كاهارة كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن
 المجهول ولو كان ادعى كاهارة حصة ما يستحق ولو بعضاً

(فصل)

ولن باع فضولى ملكه أن يفسخه وله ان يجيزه بشرط بقاء
 العاقدين والعقود عليه والمالك الاول وكذا ابقاء الثمن ان كان
 عرضاً واذا اجاز فالثمن العرض ملك للفضولى وعليه مثل
 المبيع لو مثلياً والا قيمته وغير العرض ملك للمجيز امانة

(وفهم منه صحة الصلح عن المجهول) يعني ذلك
 المسألة على ان الصلح عن المجهول على معلوم
 جائز وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط صحة
 الصلح الا ان دعوى الحق في الدار لا يصح للجهاز
 الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه فيثبت تسريح
 الدعوى وقبل البينة اه في بيع الفضولى
 (فصل) اي في بيع الفضولى اما عدم شرط بقاء
 المشتري فلا ان لم يلزم في حال الملك ان ينقل
 بشرط بقاء العاقدين اه في بيع الفضولى
 (بشرط بقاء العاقدين) اه في بيع الفضولى
 المشتري فلا ان لم يلزم في حال الملك ان ينقل
 بعد وفاته واما المفقود عليه فلا ان يهلك
 البه بال عقد فلا ينقل بعد هلاكه اه في
 (والا فمقتة) اه في بيع الفضولى
 لانه شراء من وجهه والشراء
 لا ينوقض على الاجازة اه في

(والفضولي الخ) دفعا الحقوق عن نفسه
 لا ترجع اليه فانه سفير ومعه اهق
 (فأرسله) أي أرسل اليه المشتري لانه الاجازة
 من الملك له من وقت الشر أمظهر ان القطع كان
 على ما حكم فكان الارش له اهق
 (لا تقبل) أي يثبت اطلاق دعواه بالتناقص
 اذا الاقدام على الشر أهق
 بعد ذلك انه متبرع ببيع غير اهق
 هتته اهق
 (سوى التقدين) من الدراهم والدينار لانها
 موزونة ولكنها غير متبرع بل هي اثمان فلا يجوز
 السلم فيها اهق
 (وفي العددي) وهو الذي لا تتفاوت آحاده
 في القيمة اهق
 (المتقارب كالجوز الخ) لانه معلوم مضبوط مقدور
 التسليم ولكنه انما يجوز من حيث التقارب لانه لا يصح
 حيث الكيل فيه قوله المتقارب لانه لا يصح
 في العددي المتفاوت كالطحين والرمال اهق

في يد الفضولي والفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك وصح
 اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا لمحمد
 ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فأرسله
 ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
 ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الامر واراد رده
 لا تقبل ولو اقر البائع بذلك عند القاضي فله رده ولو اشترى دارا
 من فضولي وأدخلها في بناءه فلا ضمان على الفضولي خلافا
 لمحمد رحمه الله

* (باب السلم) *

هو بيع آجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة
 قدره لافي غيره فيصح في المكيل والموزون سوى التقدين وفي
 العددي المتقارب كالجوز والبيض عدد او كذا الفلوس
 خلافا لمحمد وفي اللبن والاجر اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع
 كالثوب ان بين طوله وعرضه ورفعته وفي السمك المليح وزنا
 ونوعا معلومين وكذا الطرى في جنسه فقط ولا يجوز فيهما
 عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عددا ولا الحطب
 حرما والرطبة حرزا ولا في الجوهر والخرز ولا في اللحم طربا

(وكذا الفلوس) لانها عددي يمكن ضبطه
 خلافا لمحمد فانه لا يصح عنده لانه عن مادام يروج
 كذا قيل وفيه كلام اهق
 (وفي المذروع) أي ويصح في المذروع اذا بين
 معلوم بذكر هذه الاشياء والتفاوت بغيرها يسير
 فطوله وعرضه ورفعته لان مقدار المالية في الثياب
 معلوم بذكر هذه الاشياء والتفاوت بغيرها يسير
 فلا يضر لانه لا يفيض الى المنازعة المانعة من التسليم
 والتسليم وهذا في غير الخبز واما الخبز فلا يرد
 فيه من ذكر الوزن ايضا اهق
 (والخرز) فهو الخبز ونحوها لان آحادها متفاوتة فتفاوتنا فاختارنا
 ونحوها لان آحادها متفاوتة فتفاوتنا فاختارنا اهق

(جنسية) هي ما نسبى بالطريقة الى الجنس
لأنها مخصوصة الخط من الماء اهـ ق

كأذا السلم مائة درهم
وكرت شعير ولم يبين رأس مال كل منهما
لأن اعلام قدر رأس المال شرط تقسيم
بالظن فتكون مجهولة اهـ ق

كأذا السلم درهم
وكرت شعير ولم يبين رأس مال كل منهما
لأن اعلام قدر رأس المال شرط تقسيم
بالظن فتكون مجهولة اهـ ق

وقال ابصم اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز
السلم بكيل او ذراع معين لا بدري قدره ولا في طعام قرية او ثمر
نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل وشرطه
بيان الجنس كبر او شعير والنوع كسقية او جنسية والصفة
بكيد او رديء والقدر نحو كذا رطلا او كيلا بما لا يتقبض
ولا ينسبط واجل معلوم واقله شهر في الاصح وقدر رأس المال
ان كان كيليا او وزنيا او عدديا فلا يجوز في جنسين بلا بيان
رأس مال كل منهما ولا بنقدين بلا بيان حصة كل منهما من
المسلم فيه ومكان ايضاه ان كان له محل ومؤونة وعندهما
لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا ولا مكان
الا يفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن والابرة والقصبة
ومالا اجل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا وقبض رأس
المال قبل التفريق بشرط بقاءه فلو اسلم مائة فقد او مائة دينار على
المسلم اليه في كرت بطل في حصة الدين فقط ولا يجوز التصرف
في رأس المال او المسلم فيه قبل قبضه بشركة او تولية ولا شراء
شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى
كر او امر رب السلم قبضه قضاء لا يصح ولو امر مقرضه بذلك

اهـ ق
(ولا مكان الا يفاء) احتذبه عما قيل بتعيين مكان
العقد للا يفاء ولو شرط مكان الا يفاء في هذه
الصورة لا يفي لان تعيينه لا يشترط في غير مفيد
وقيل بتعيين لانه ينفيد شرط خطر الطريق من
رب السلم وهذا هو الاصح وكذا مكان القرض
والغصب والاستهلاك بتعيين الا يفاء كذا في شرح
الوقاية اهـ ق

(ويؤديه في مكان عقده) لان العقد واجب التسليم
فتعين له موضع وجوده كفي البيع ولهذا
فكذا البذل الاخر اذا العقد واجب المكان
السبب الموجب الاحكام المتعلقة به اهـ ق
(والقصبة) بشرط دين لا حدهما على الاخر
للملح مؤونة اما الثمن فكما لو اشترى دارا
في الذمسة الى اجل فمقتضى لا يشترط بيان
بشرط مكان الا يفاء وعندهما لا يشترط بيان
مكان العقد واما الاجز فمقتضى لا يشترط موضع
او دابة تجر اجل له محل مؤونة فمقتضى لا يشترط موضع
مكان الا يفاء وعندهما لا يشترط بيان

اهـ ق
الدار
(قبل قبضه) فهو له عليه السلام لان أخذ الاصل قبل
اورأس مالك بعد ما لو وقع السلم فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا
الاقالة اورأس مالك بعد ما لو وقع السلم فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا

بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا
بشرط قبضه) فالتسليم عليه السلام فاسدا

(ثم لنفسه صح) ويكون ذلك قضا بمقتضى وجود
 شرط الصفتين وهو الكيل فيهما اهـ
 (او في ناحية بيته) لان المشتري لا يكون
 قابضاً لان البيت وواجهه في يد البائع اهـ
 (ولو اكال الدين واشترى كرا ميعناره على البائع كرا ميعناره
 والدين بان اشترى كرا ميعناره على البائع كرا ميعناره
 ديناه وهو المسلم فيه لان صحة الاقالة
 (ووجب فيها يوم قبضها) لان صحة الاقالة
 تعقد قيام القدر وقامه قيام المقود عليه وهو
 حتى لم يجز الاستبدال قبل قبضه فثبت العين
 الاقالة اليه بعد موتها واذا انقضت العقد في المسلم
 فيه ينقضي في الامة اهـ
 (ثم تقابلاص) اي التقابل لان صحة تعقد قضا
 المقود عليه وهو المسلم فيه اهـ

صح وكذا الوامر رب سلم قبضه له ثم لنفسه فا كاله لاجل
 المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكال المسلم اليه في ظرف رب
 السلم بأمره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكال البائع كذلك
 كان قبضا بخلاف ما لو اكاله في ظرف نفسه او في ناحية بيته
 ولو اكال الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان
 قبضا وان بدأ بالدين فلا وعندهما صح قبض العين فان شاء
 رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع ولو أسلم امة في كرت وقبضت
 ثم تقابلاصت قبل ردّها بقي التقابل وتجب قيمتها يوم قبضها
 ولومات ثم تقابلاص صح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف
 الشراء بالثمن فيهما * ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل
 او اشتراط الرداء وانكر الاخر فالقول لمدعيهما مطلقا وقالا
 للمنكر ان كان رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية
 والاستصناع بأجل سلم فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره
 نعورف اوله وبلا اجل يصح فيما نعورف كخف وطست وقهقهة
 وهو بيع لعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع
 عنه والمبيع هو العين لاعمله فلواتى بما صنعه غيره او بما صنعه
 هو قبل للعقد فاخذه صح * ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره

(وكذا المقايضة) فانها كالسلم في الوجهين اي اذا باع
 امة بغير من فهلك احدهما دون الاخر فتقابل اصح
 التقابل ولو تقابل ثم هلك احدهما بقي التقابل
 قوله وكذا الخ تقديره بقي تقابل المقايضة وصح
 تقابلهما في كلا الوجهين اما البقاء في صورة
 تقديم التقابل على الهلاك واما الصحة في صورة
 تأخره عنه بخلاف الشراء بالثمن فيهما اي
 في الوجهين يعني لو اشترى بطلت الاقالة ولو تقابلا
 فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ايضا لان المقود عليه
 بعد موتها فالاقالة باطله ويبطل بموتها اهـ
 (وقالا المنكر) اي القول لانه ينكر صحة عليه
 وهو الادعى المسلم اليه التأجيل قول المنكر اهـ
 (والاستصناع الخ) وهو ان يصنع لي من مالك خفا من هذا
 كالحفاف مثله لا يصنع لي من مالك خفا من هذا
 الجنبين بهذه الصفة كذا فان اجل فيه اجلا
 معلوما كان حليما فتعبر بموآظمه اهـ

(شئ) جمع شئت وهو المتفرق اه في لانه مال متقوم لانه آلة
 (يصح بيع الكلب) لانه مال متقوم فلا اشتباه فيه لانه
 للاصطلاح ومن منع به اما العلم فلا يكون محلا للبيع لكونه
 نافع في الزراعة والصيد فيكون مالا واصطلاحا فان كل كلب
 منفعه حقيقة ونفعه بغير الاصطلاح لا ينعف به بغير الاصطلاح
 فلا نه يمكن ان ينعف به بغير الاصطلاح لان مضطرا الى اداء حصته
 يحفظ بيت صاحبه ويمنع الاجاب اه في
 حتى يتقد حصته (لا ينعف به بغير الاصطلاح) لان مضطرا الى اداء حصته
 فيكون الحاضر وجهه ضروريه كغير الرهن يرجع بما
 اذ لا يبرع مع الضرورة كغير الرهن يرجع بما
 اذ لا يبرع مع الضرورة كغير الرهن يرجع بما

فيصم بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم
 يتعارف كالنوب

(مسائل شئ) *

يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت اولاً * والذي
 في البيع كالمسلم الا في الخمر والخنزير فانها في حقه كالخل
 والخنزير في حقه كالشاة ومن زوج مشريته قبل قبضها جاز فان
 وطئت كان قبضا والا فلا ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة
 لا يباع في دين بائعه وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا برهن
 انه باعه منه اذ لم يكن قبضه وان غاب احد المشتريين فللعاصر
 دفع كل الثمن وقبض المبيع وجبته اذا حضر الغائب حتى
 يتقد حصته وان اشترى بألف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان
 وان قال بألف من الذهب والفضة فن الذهب خمسمائة مثقال
 ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة ومن قبض ويبادل
 جيد غير عالم به فأنقعه او هلك فهو قضاء وقال ابو يوسف يرد
 مثل الزيف ويقضى الجيد وان فرخ طير أو باض في ارض
 او تكس طي فهو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة
 للجفاف او دخل دار او درهم او سكرت فوقع على نوب فان

(فهو قضاء) اي عند ابي حنيفة ومحمد لان
 المقبوض من جنس حقه حتى لو تجوز به في
 الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه
 لكان استبدال الصنف وهو حرام فوقع به
 عند الاستيفاء وانما في حقه في الجودة ولا قيمة لها
 (ارزق كس طي) اي جعل له كلسا وما روي
 وفي بعض النسخ تكسر اي انكسرت رجله كذا في
 شرح الوفاية لان فرشته وقال صدر الشريعة
 تكس اي دخل في الكلس وهو ماواه وفي الصحاح
 الكلس بكسر الكاف مكان الطي في الشجر
 يكس فيه ويستر اه في

ما لا يصح نقله بالشروط) وهو أربعة عشر شيئا
والصنف ثعا لصاحب الكزوايم ذكره
مقل عنها المصنف غير صاحب
نرون

الكثير من أهل
الشرط القاسد) وهو وسيعه وعشرون
بأن قال أقرضت لك هذه
بملاقاة لا يبطل
من باب

هذا الشرط وذلك لان الشروط القاسدة من
الباوهو محض بالمادة المالية وهذه القواعد من
كلها ليست بمواضع مالية فلا تؤثر فيها الشروط
القاسدة اهل
(والحق) بان قال اعقبت
المبار ثلاثة ايام
(والا)

(ي) بان قال اعتقل على ان يكون لي
 الملبس ثلاثة ايام ا هـ
 (والا هـ) بان قال رهن عند عبدي بشرط
 ان استخدمه ا هـ
 (والا هـ) بان قال اوصيت ابنك علي ان
 يتزوج ابنتي ا هـ
 (والوصية) بان قال وصيت لابنتك مالي ان
 اجاز فلان ا هـ

اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد
الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما لو غسل النخل في ارضه
اونبت فيها ثمر او اجتمع تراب مجريان الماء ما لا يصح تعليقه
بالشرط ويطلبه الشرط الفاسد البيع والاجارة والقسمة
والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء من الدين وعزل
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف
وكذا التحكيم عند ابى يوسف خلافا لمحمد وما لا يطلبه الشرط
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع
والعتق والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة
والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والاقالة والكفاية واذن
العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة
وعقد الذمة وتعليق الرد بعيب او بخيار شرط وعزل

القاضي

*** (کتاب الصرف) ***

هو بيع ثمن بئس بجائسا او لا وشرط فيه التقابض قبل التفريق
وصح بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لايعه بجنسه
الامساويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم

(والشركة) بان قال شاركك على ان تهدي الى
كذا اهق
(والمضاربة) بان قال ضاربك في آنف على
التصف في الربح ان شاء فلان اهق
(والقضاء) بان قال الخليفة وليك قضاء مكة
مثلا على ان لا تعمل ابدا اهق
(والامانة) بان قال الخليفة وايتك امر النمام
مثلا على ان لا تتركب فهذا الشرط فاسد اه
(والصلح) بان صالحك الى
على شئ بشرط ان
الصلح

(فدبيع الثوب) وفي الصرف على حاله لو قبضه
منه بتم العقد الأول لان القبض المعين واجب
فبدل الصرف والاستبدال يقوت القبض
المعين اهـ (فهو عن الطوق) فقبضه في المجلس
لان حصة الطوق بحسب

اهـ (لان الاجل في الصرف
باطل وفي بيع الجارية جازوا فظاهر انه ياتي
على وجه الجواز اهـ وبطل فيما لم يقبض وانما
صح فمما قبض قط) وبطل لما بقي
لم يتعد الفساد الى ما بقي اهـ
لم يتعد الاقتراق قبل القبض في الافاء اهـ
يبطل بالاقتراق لان الشركة عيب في الاناء اهـ
(اورده) لان الشركة ليست بعيب فيها لانها
(بلاخبار) لان الشركة ليست بعيب فيها لانها
لا تنقص بالتبعض هذا اذا استحق بعد قبضها
فاما اذا استحق قبله فله الخيار لتعريف الصفقة
عليه قبل التمام اهـ

التساوي قبل التفرق جازولا يجوز التصرف في بدل الصرف
قبل قبضه فلو باع ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها فسد
بيع الثوب * ولو اشترى امة تساوي ألفاً مع طوق قيمته ألف
بألفين وتقد ألفاً فهو عن الطوق * ولو اشترى بألفين ألفاً فقد
وألف نسيئة فالتقدي عن الطوق وان اشترى سيفاً حلته
خسرون بمائة وتقد خمسين فهي حصة الحلية وان لم يسر
او قال هي من ثمنها وان تفرق قبل القبض صح في السيف دونها
ان تحلص بلا ضرر ولا بطل فيهما * وان باع انا فضة وقبض
بعض ثمنه واقترق فصح فيما قبض فقط والانا مشتركة بينهما
وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته وورده ولو استحق
بعض قطعة نقرة اشترى اخذ الباقي بحصته بلا خيار * وصح
بيع درهمين ودينارين ودينارين ودرهم * وبيع كرتين شعير
بكري بركري شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم
ودينارين وبيع درهم صحح ودرهمين غلة بدرهمين صحح
ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان
كان دفع الدينارين يتقاصان العشرة بالعشرة * وما غلبه الفضة
والذهب فضة وذهب حكماً فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع

(بدرهمين صحح) بان يجعل كل جنس
مقابلاً لجنس آخر فجنسه فصحما للعقد وليس فيه
تغير اصل التصرف بل وصفه اذ موجه بثوب
الملك في الكل بتقابلة الكل وهو حاصل بهذا
الوجه اهـ (ودرهم غلة) الغلة ما ردت بيت المال وبأخذ
(درهم غلة) الغلة ما ردت بيت المال وبأخذ
(ويقتاصان) اذ صار لكل واحد منهما على
الاخر عشرة دراهم فتقاصا العشرة بالعشرة
اهـ

(الامساو باوزنا) لان التقود لا تخلو عن قليل
 الغش عادة فيكون الحكم للغالب اهـ في
 (يشترط التقاض في المجلس) لوجود القضة
 من الجانبين ومن شرط القبض في القضة اعتبار
 في الخامس اعدم عيمه اهـ لان الغش فيها
 (بما يروج منه وزنا الخ) لان الغش فيها
 لانص عليه العادة وهذا لانهم لا كانوا
 فيهما الغش اذا كانت زوج بالوزن فيا وزن
 فكل واحد منها اهـ لان حجتهم فيهما
 (يتعين بالتعيين) اهـ لان حجتهم فيهما
 في جميع البلدان عند محمد وعندهما في بلاد
 المتعاقدين وان كان يروج في بعض البلاد لا يطل
 البيع لكنه يغيب اذا لم يزوج في بلاد المتعاقدين
 فيخبر بالباقي ان شاء اخذته وان شاء اخذت منه
 اهـ في

بعضه بعض الامساو باوزنا ولا استقراره الا وزنا * وما غلب
 عليه الغش منهما فهو في حكم العروض فيه به بالخالص على
 وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجفسه متفاضلا بشرط
 التقاض في المجلس * ويصح التبايع والاستقراض بما يروج
 منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمنا *
 ولو اشترى به فكس بطل البيع وقال لا يطل وتجب قيمته يوم
 البيع عند ابى يوسف وبه يفتى واخر ما تعمل به عند محمد *
 وما لا يروج منه يتعين بالتعيين والمتساوى الغش كغلو به
 في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغلبه
 * ويجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم تتعين فان كسدت
 فالخلاف كما في كساد المغشوش * ولو استقرضها فكسدت
 بردها مثلها وعند ابى يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم
 الكساد ولا يجوز البيع بغير الناقصة ما لم تتعين * ومن اشترى
 بنصف درهم فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع
 وعليه ما يباع بنصف درهم او دائق او قيراط منها * ولو دفع الى
 صير في درهم او قال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصف الا حبة
 فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كثر اعطي

(يوم الكساد) وفي الخلاصة رجل
 تزوج امرأة على ألف درهم فكسدت الدراهم يوم
 وصارت التقود غفيرا يجب قيمة تلك الدراهم وفي
 كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهيد لانه
 الاشياء الغرض من الحرب وفي اعطاء الزيف لانه
 ولا يبيع العروض من دار الحرب اهـ باقاني
 الاسير من دار الحرب اهـ باقاني
 (الزيف والسوق) اهـ باقاني
 ما يبيع وما يبيع بنصف درهم وغيره من الفلوس
 معلوم عند الناس فصار كأنه صرح بقدر
 (فسد البيع في الكل) اهـ باقاني
 معناه اعطى نصفه ففقدت تساوى نصف درهم
 الإحبة ففقدت نصفه ففقدت تساوى نصف درهم
 متفاضلا وزن الحبة وهذا التقاض يسري الى
 بيع الفلوس اهـ باقاني

متفاضلا وزن الحبة وهذا التقاض يسري الى
 بيع الفلوس اهـ باقاني

هي لغة الضم مطلقا قال الله
 تعالى وكملها ذكر اي ضمها الى نفسه والاصل
 في مشروعيها قوله تعالى ولن ياب بها به جل بعين
 وانا به زعيم اهـ ق
 (عن يملك التبرع) تصح من العبد كذا في الخلاصة اهـ ق
 (او عشره) لان النفس الواحدة في حق الكفالة
 لا تعجز اذ كان ذكر بعض اشياء كذا كذا كذا
 بخلاف ما اذا قال قلت بيد فلان او برجله لانه
 يعبر بها عن البدن حتى لا تصح اضافة الطلاق
 اليها فتعقد اهـ ق
 (فان لم يحضره حبس) الى ان يظهر القاضى
 تعذر احضاره بدلالة الحال او شهود ذلك فيخرج
 من الحبس ويظهر الى وقت القدرة كالا عسل
 بالدين واذا خرج لا يجوز له بينه وبين المكفول له
 فلا زمة ولا ينفعه من اشتغاله اهـ ق
 (اذا طلبه) اى في ذلك الوقت ووافاء بما اتزمه فان
 اخضره والا حبسه الحاكم لا امتناعه عن ايقاف
 من مستحق ولكن لا يجبره اول مرة
 اعلم ما درى بماذا يدعي اهـ ق

صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس
 ونصفها الاحبة صح في الكل والنصف الاحبة بمثله والفلوس
 بالباقي

(كتاب الكفالة) *

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ولا تصح
 الايمن يملك التبرع وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد
 بكفالت بنفسه او برقبته ونحوهما بما يعبر به عن البدن او بجزء
 شائع منه كنصفه او عشره او بضمته وهو على - او هو الى - او انا
 زعيم او قبيل به لا بأنا ضمن لمعرفته وصح اخذ كفيلين واكثر
 ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم
 يحضره حبس وان عين وقت تسليمه زمة ذلك فيه اذا طلبه
 فان سلمه قبل ذلك برئ فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله
 الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به * وتبطل بموت الكفيل والمكفول به
 ولو عبدا دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه
 الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن مخاصمته وان لم يقل اذا دفعته
 اليك فان ابرئى وبتسليم وكيل الكفيل ورسوله وبتسليم

(الابطال به) لجزءه عن احضاره كالون الا انه
 في الموت تبطل الكفالة اتصالا لليقين بالجزء هنا
 لاحتمال القدرة بالعالم بمكانه ولو ارتد المكفول به
 ولحق بدار الحرب وان علم القاضي انه يمكنه دخوله
 كان لا يمكنه فكما ان قبضة الجبهة ولا تبطل الكفالة
 لانه مطالب بالتوبة والرجوع بمجرع الجبهة الكلى
 احضاره بعد رده كالقبض من الخ (و تبطل بموت الكفيل
 (و تبطل بموت الكفيل من الكفيل بعد موته وورثته
 عن تسليم المطلوب من الكفيل بغير موته وورثته
 لم يكفوا له بشئ وانما يكفونه فيما لا يفيض عليه
 لا تبطل الكفالة باختيار زكته لامتناع استيفاء
 ولا تبطل الكفالة باختيار زكته لامتناع استيفاء
 النفس من المال اهـ ق

(لا يبرأ عندها) لانه لم يأت بما التزمه وهذا
 القيد في احتمال ان يكون بشهوده فيه اهق
 (ويبرأ عند الامام) لان المعبر تسليمه على وجه
 تخليص من غنا صفة وقد حصل والاحتمال

مهم غير معتبر في التسليم سالما عن المعارض
 اهق (ان سلمه في السجن) لا يتم تخليص من احضاره
 اهق (فهل ضامن لما عليه) من المال ولم يسلم غذا
 اهق (خلاف المجد) قبل عدم الجواز عنده بناء على
 اهق (انه اطلق المائة) ولم يقل التي على المدعى عليه
 اهق (فهل هذا لا فرق بين بيان المدعى المال وعدم
 اهق (الدعوى) فيستوجب احضاره المدعى لم يصرح
 اهق (في مجلس القاضى)

المكفول به نفسه من كفالاته فان شرط تسليمه في مجلس
 القاضى فسلمه في السوق فالوايبرأ والمختار في زمانا انه لا يبرأ
 وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان
 سلمه في بركة او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن وقد
 حبسه غير الطالب فان كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به غذا
 فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به غذا لزمه ما عليه وان مات
 ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها
 اولم بينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غذا فعليه
 المائة فلم يوافق به لزمه المائة خلافا للمجد ولا يجبر على اعطاء
 كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمحت به نفسه صح
 ولا يجبر في القصاص وحد القذف فان شهد عليه مستوران
 في حد أو قود حبس وكذا ان شهد عدل واحد خلافا لهما
 في رواية وصح الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة
 ولو مجهول اذا كان ديناً صحيحاً بنكفلة عنه بألف أو بمالك
 عليه او بما يدرك في هذا البيع وكذا لو علقها بشرط ملائم
 كشرط وجوب الحق نحو ما يابعت فلانا او غصبك او ما ذاب
 لك عليه او ان استحق المبيع فعلى وكشرط اسكان الاستيفاء
 نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء

(في حد وقصاص) لان مباهاهما على الدن
 قال يجبر على اعطاء الكفيل فيهما ينفى الى فساد
 الوضع اهق (اي اتفاقا لانه امكن ترتيب موجب عليه
 اهق (صح) ان تسليم النفس فيهما واجب فيطالب به
 اهق (لا ان تسلم النفس فيهما) لان فيه حق العبد والغالب
 اهق (وحد القذف) لان فيه حق العبد بخلاف الحدود الخاصة
 في القصاص اهق (مستوران) اي غير معلوم فسادهما في كفالة تود
 اهق (تثبت باحد شرطى الشهادة اما العدد واما العدة لانه انقضاء
 عقوبة فلا تثبت الاجبة كاملة اهق

(وجوب المال حالا) كذا في الهداية وهذا هو
 المال الذي فيه التعليق لا يصح ولا يلزمه
 المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه
 بدخول الدار ونحوه مما ليس بلامثل ذكره فاضحان
 اهق (واصيله) لانه موجب الكفالة اذ هي تنفي عن
 الضم وذلك يقتضي قضاء الاول اهق (كفالة) لان العبرة بالعماني لا باللفاظ والباني

نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرد الشرط كهبوب الرياح
 ومحبي المطر بطل وكذا ان جعل احدهما اجلا فصح الكفالة
 ويجب المال حالا وللطالب مطالبة اى شاء من كفيه واصيله
 الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط
 عدم براءة المحيل كفالة * ولو طالب احدهما له مطالبة الاخر
 فان كفل بماله عليه فبرهن على ألف لزمه وان لم يبرهن صدق
 الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر
 على نفسه خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى
 عنه وان اجازها المكفول عنه وان كفل بامر رجوع ولا يطلبه
 قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويبرأ
 الكفيل باداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او آخر عنه
 برئ الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل او تأخر عنه لا يبرأ
 الاصيل ولا يتأخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت
 يتأجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن ألف على مائة
 برئ او رجع بها فقط ان كفل بامرته وان صالح عن الالف بحبس
 آخر رجع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة برئ هودون
 الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال

(له مطالبة الاخر) بخلاف الفصيص ايس له مطالبة الاخر
 المالك تضمن احد الفاصيين ايس له مطالبة الاخر
 لانه لما اختار تضمينه فقد ملكه العين فليس له
 ان يملكها الاخر اهق (والاصيل في اقراره) فلا يصدق في اقراره على
 الكفيل باكثر لان اقراره على الغير ولا ولاية عليه
 اهق (وان حبس فله حبسه) لانه لحقه ما لحقه من
 جهته فيعامل بتمله اذا لم يكن على الكفيل دين
 مثله فان كان عليه دين مثله فليس له ملازمة
 الاصيل اذا ازم ولا الحبس اذا حبس ولا الرجوع
 اذا ادى اهق

(باداء الاصيل) لانه يبرأ بالاداء وبراءة موجب
 براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحيح وانما
 عليه المطالبة فقط ويستحيل ان يبقى المطالبة
 بدون الدين اهق (او اخرج عنه) لما ذكرناه اذ ليس عليه الا المطالبة
 وهي تسقط بالدين فيسقط بسقوطه وتأخر تأخره

بجلا في مال الاصيل وحده دون الكفيل لان الكفالة
 حيث يبرأ الاصيل من الحوالة انما هو كمال
 حيث صارت عبارة عن الحقيقة فصار الكفيل محالا
 فيه صارت عبارة عن الحقيقة فصار الكفيل محالا
 اريد به الجواز سقطت الحقيقة فصار الكفيل محالا
 عليه وبراءة الاصيل لان الدين لا يوجب رتبة اهق
 (يتأجل عن الاصيل) لان الدين لا يوجب رتبة اهق
 حال وجود الكفالة فصار الاجل داخلا في عقد
 الكفالة ولو ابرأ الطالب الكفيل قطري وان لم يقبل
 اكل هو حكم الدين له وان صدق عليه بشرط القبول
 الدين نفير من عليه الدين انه
 اذا سلط عليه اهق

(وكذا) أي وكذا يرجع الكفيل على أصيله في قول
الطالب للكفيل برئت عند أبي يوسف
لأن هذا أقدم من الطالب بالقض من الكفيل
لأن البراءة التي لا تكون إلا بالإفهام منه
ولأن البراءة التي لا يكون إلا بالإفهام منه
وأنها وهما إلى أصيله ولا يرجع الطالب
فصار كانه قال دفعت إلى أو قبضت منك فبرأ
فبرج الكفيل على أصيله ولا يرجع الطالب
على واحد منهما لأقراره بالاستيفاء من الكفيل
أهـ (ولابد الامانة) فأنما غير مضمونة فمن شرط
جواز الكفالة تكون المضمونة به مضمونة على
الأصل بحيث يجبر على تسلمه أهـ
(كلاو دبعة) فان هذه الأشياء غير مضمونة
وفي العجاجة أنه إذا أخذ المغير من المستغنى كفيلا
بالأدب يصح وإذا رد يرجع عليه بأجر التل بعمله
أهـ (خلافا لها) فأنه يجوز لأن الدين كان ثابتا
في حياته فلا يسقط إلا بالإفهام والبراءة أهـ
(جواز انقضاء) لأن ذلك وصية في الحقيقة ولهذا
يصح وإن لم يسم المكفولة أهـ

رجع على أصيله وكذا في برئت عند أبي يوسف خلافا لمحمد
وفي أبرأتك لا يرجع وإن كان الطالب حاضرا يرجع إليه
في البيان في الكل ولا يصح تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
كسائر البراءات واختار الصحة ولا تجوز الكفالة بما تعذر
استيفاءه من الكفيل كالحقوق والقصاص ولا بالأعيان
المضمونة بغيرها كالبيع والمرهون ولا بالامانات كالوديعة
والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير
صحح كبذل الكتابة حر كفل به أو عبد وكذا بدل السعاية عند
الامام ولا بالجل على دابة معينة أو بخدمة عبد معين بخلاف
غير المعين ولا عن ميت مفلس خلافا لهما ولا بلاقبول الطالب
في المجلس وقال أبو يوسف تجوز مع غيبته إذا بلغه فأجاز فان
قال المريض لو أرتة تكفل عني بما على فتكفل مع غيبة الغرماء
أجاز انقضاء ولو قال لا جنبي اختلف فيه المشايخ وتجوز
بالأعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء
والمقبوض والمبيع فاسد لو تبسمل المبيع إلى المشتري والمرهون
إلى الراهن والمستأجر إلى المستأجر وبالثمن لا

(فصل)

(وتجوز بالأعيان المضمونة) الكفالة بالأعيان ثلاثة
أنواع أحدها الكفالة بعين هي أمانة غير واجبة
التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة وهي
لا تصح أصلا والثاني الكفالة بعين هي أمانة غير واجبة
التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر
واجبة التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر
وكذا العين المضمونة بغيرها كالبيع قبل القبض
بالثمن وكذا من المضمون بالدين والجواب في الكل
واحد وهو أنه تصح الكفالة بتسليم العين في
العين المضمونة بنفسها كالمقبوض على التسليم
فاسدا والمقبوض على التسليم فاسدا ولا يصح
ويجب عليه تسليم العين مادام باقيا وإذا هلك
يجب عليه تسليم قيمته متى ثبت الغصب بالبينة
أو الأقرار أهـ

(لا يسترد منه) أي لا يسترد المطلوب ذلك المال
من الكفيل لأن ذلك صار خافضاً لا يجب عليه في الحكم وهذا عند
(خلافهما) ولا يجب عليه في الحكم وهذا عند
أبي حنيفة وقالوا له ولا يرده على الذي قضاه
وهو رواه عنه وعن أنه تصدق به ولهما أنه ربح
في ملكه على الوجه الذي بيناه فيسئل له
(لا يقبل) أي برهانه لأنه كفل ما لا يجب في المستقبل
بالتقضاء أو بأى سبب كان لا يجوز
والتقضاء على الغائب لا يجوز
(عليهما) أي على ذلك وعلى الذي أحضره وأقام
عليه البينة أنه كفيله اهـ
(بعد ذلك) لأن أقدامه على الضمان أقرار منه بان
البائع لاحق له فيه وقت البيع فلا تصح دعواه
بعدها اهـ
(باطل) لأن الكفالة التزام المطالبة وهي اليهما
فبغير كل واحد منهما خاضاً لنفسه اهـ
(صحیح) أما ضمان الدرك فبإذن الاتفاق وأما ضمان
الخراج فهو دين واجب بحسب به وبيع وجوب
الزكاة وأما ضمان القسمة فقد وجب حفظها لهما اهـ

ولو دفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب
لا يسترد منه وما ربح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى
المطلوب احب ان كان المدفوع شيئاً يتعين كالبتر خلافهما
ولو امر الاصيل بكفيله ان يتعين عليه ثوباً ففعل فالثوب للكفيل
والربح عليه ومن كفل لا يخرج بما ذاب له على غريمه او بما قضى
له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على
الغريم ألفاً لا يقبل ولو برهن ان له على زيد ألفاً وهذا ككفيله
بأمره قضى به عليهما ولو بلا أمره قضى على الكفيل فقط
و ضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم يطل دعوى الضامن
المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب شهادته وختم على صك كتب
فيه باع ملكه او بيعاً بائناً بخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقدين
و ضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب
الثمن لرب المال و ضمان احد الشريكين حصة شريكه من ثمن
ما باعاه صفقة واحدة وصح لو بصفتين و ضمان الدرك والخراج
والقسمة صحیح وكذا ضمان النوائب سواء كانت بحق ككسرى
النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات و ضمان العهدة باطل
وكذا ضمان الخلاص خلافهما ولو قال الكفيل ضمنت

(كجبايات) في زمامات الكفالة بالاولى صحیحة
انفاذاً في الثانية خلاف والفقوى على الصحة
فانها لا تكون الا بالدين الصحيح حتى لو اخذت من
الاكافله الرجوع على مالك الارض اهـ
(وكذا ضمان الخلاص) ضمان الخلاص باطل
عند أبي حنيفة لان الخلاص عند غنائه مخلص
المبيع من المستحق وتسليمه الى المشتري وهذا
باطل لانه غير قادر عليه اهـ
(خلافهما) لان معناه عندهما ضمان الثمن ان
عز عن تسليم العين فيكون كالدرک اهـ

(ان استحق الخ) لانه بمجرد الاستحقاق لا ينقض البيع على ظاهر الرواية مالم يقض له بالثمن على البائع فليجيب على الاصيل رد الثمن فلا يجيب على الكفيل وعن ابى يوسف انه يبطل البيع بالاشتقاق فعلى فليجيب من نصيبه من الدين

بالاشتقاق (ما) اي دين على رجلين من ثمن متاع اه (دين عليهما) لانه محتسب من نصيبه من الدين (لا يرجع به) لان كل واحد في النصف اه ق (الا اذا زاد على النصف) لان كل واحد في النصف اصل وفي النصف كفيل فباثنييه ينصرف الى ما عليه اصالة لانه لامعارضه بينهما وبين ما عليه بطريق الكفالة لان الاول دين ومطلبة والثاني مطالبة فقط اه ق (رجع كل على الآخر الخ) هذا استحسان والقياس انه لا يجوز لان فيه كفالة الكتاب يبدل الكتاب وكل واحد باثنييه ما طر ففقد الاجتماع اولي فصار كما اذا كانت كتابتها باثنييه الاستحسان ان تنصرفي الانسان يجب تصحيحه بان يجعل المال كله على واحد في حق المولى وفي حق نفسه وعنق الآخر معلق باثنييه اه ق

الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يأخذ ضامن الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بثمنه على بائعه

*** (باب كفالة الرجلين والعبدين) ***

دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما اذاه احد هما لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فما اذاه رجعه بنصفه على شريكه او بكله على الاصيل لو بامر به وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بكفه ولو فسخت المفاوضة فرب الدين اخذ من شاء من شريكها بكل دينه وما اذاه احدهما لا يرجع به على الآخر مالم يرد على النصف واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل منهما عن صاحبه رجعه كل على الآخر بنصف ما اذى وان اعنت السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر منه اصالة او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما اذى عن صاحبه ولو كان على عبد مال لا يجيب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه

(ولدان يأخذ الخ) يعني السيدان يأخذ حصة من لم يعتق ان شاء المعتق لانه كفيل عن صاحبه والاخر لانه اصل اه ق (كفالة مطلقة) قيديا المطلقة لانه لو كفل بدين موجب لا يطالب قبل حلول الاجل اه ق

(على الآخر) لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لاستحالة ان يجب لاحدهما دين على غيره مديون لانه لو كان مديوناً ما ذروا البطل (باب الحوالة) وفي الشرع هي قتل الدين الخ والتقل بالدين لانها قتل شرعي في المطالبة فالتقل الشرعي كما ان البيع الشرعي يظهر اثره في الوصف الشرعي كالمالك الذي هو ووصف شرعي

٢٢٥

ولو ادعى رقبة عبد فقتل به رجل فمات العبد فبرهن المدعي انه له يضمن الكفيل قيمته * ولو كفل سيد عن عبده بامرء او عبد غير مديون عن سيده فعتق فاي ادى لا يرجع على الآخر

(باب الحوالة) *

هي قتل الدين من ذمة الى ذمة * وتصح في الدين لافي العين برضى المحتال والمحتال عليه وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برئ المحيل من الدين بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو بموت المحتال عليه مفلسا او انكاره الحوالة وحلفه ولا يئنه عليها وعندهما بتقليس القاضي اياه ايضا وتصح بالدرهم المودعة ويبرأ المحتال عليه بهلاكها وبالغصوبة ولا يبرأ بهلاكها * واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او الغصب لا يبطل المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعدم موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة ولا تبطل الحوالة بأخذه ما على المحتال عليه او عنده * واذا طالب المحتال عليه المحيل بمثل ما حال به فقال

٥٧

يؤثر في الوصف الشرعي كالمالك الذي هو البيع الشرعي جاز ان يؤثر في قتل الدين الذي هو البيع الشرعي ويتبعه قتل العين المودعة) يعني اذا اودع رجل رجلا انفرادهم واحل بها عليه آخر فهو جائز اهـ

(بتقليس القاضي اياه) اي حكم بالقبول قبل موته بعدم جسيبه لانه غير عن الاخذ منه بتقليس الحاكم اهـ

(ولا يبرأ بهلاكها) اي لا يبرأ الغاصب بهلاكه خلف وهو الضمان وان خلف يقوم مقام الاصل وكان الغصوب فاما معنى فلا يطل وما اذا استحق الغصوب بطلت الحوالة لان الغاصب وصل الى مال كفهو بوجب برائة الغاصب من الضمان اهـ

(لا يبطل المحيل الخ) يعني لا يأخذ المحيل من المحتال عليه لتعلق حق المحتال سلا من طاعة ولو دفعه المحتال عليه الى المحيل ضمن لانه استهلك ما يتعلق به حق المحتال اهـ

وهي الخرائط (السلالات) جميع خريطة وهي الكلب
 وتشديد اللام وهو الصلح قال الله تعالى يبرك على
 السجل للكتاب ومنه اسجل القاضي ونسجيلة
 اهق (وغيرهما) اهق

اي غير السلالات والمخاض مثل
 وتقرر ان تصب الاوصياء والقوانين في الاوقاف
 ليكون حجة القضاء وهذا لان القاضي يكتب نصحتين
 ولاية القضاء وهذا لان القاضي يكتب نصحتين
 احدهما في يده والاخرى في يد الخصم
 (ونظر) اي الجند في حال المحبوسين لانه
 نصب القاضي في بيع القاضي فحقه بحبسهم في السجن
 ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم
 اهق ومن حبسهم

اهل البقي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا قل
 يسأل ديوان قاض قبله وهي الخرائط التي فيها السلالات
 والمحاضر وغيرهما ويبحث امينين يقبضانها بحضرة المعزول
 او امينه ويسألانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة
 على حدة وتطر في حال المحبوسين فن أقر بحق او قامت عليه
 به بينة أزمه * ولا يعمل بقول المعزول ولا ينادى عليه ثم
 يحلئ نسيله بعدما استظهر في امره * ويعمل في الودائع
 وغلات الموقوف بالبينه او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول
 الا اذا اقر ذو اليد بالتسلم منه * ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا
 في المسجد والجامع اولى * ولو جلس في داره واذن في الدخول
 فلا بأس به * ولا يقبل هدية الامن قريبه او ممن جرت عادته
 بمهادته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة *
 ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر
 * ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ مترجا وكاتب عدلا *
 ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يبارأ أحدهما
 ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يفتك اليه ولا يمزج
 معه ولا يلقنه حخته * ويكره تلقيته الشاهد بقوله أتشهد بكذا

(فلا بأس به) لان الحكم عبادة فلا يختص بكان
 ولا يمنع احدا من الدخول فيه ولا بأس ان
 ولا يجلس وحده لانه لو ثبت التهمة الا اذا كان
 عالما بالقضاء وسعد عنه الاعوان لانه اكل
 وسحب ان يحضر مجلسه جاعته من الفقهاء
 ويشاورهم اهق
 (ويسوي بين الخصمين) قوله عليه السلام اذا
 ابتلى احدكم بالقضاء فليست بنسب بل بالحق
 والاشارة والاب والابن والخلفة والرعية
 والصغير والاب والحر والعبد والامنيق
 والذي والشريف والمحر والعبد والامنيق
 اهق اي بين يديه غير من يعين ولا يفتد
 (جلوسا) اي بين يديه غير من يعين ولا يفتد
 ولا يختص بكون بينهما قدر ذراعين ولا يفتد
 احدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب
 الايسر لان جانب اليمن افضل اهق

(في غير موضع التهمة) اي فبالاستنباط يقينه
 زيادة علم كما اذا ترك لفظ الشهادة لان مجلس
 للقاضي حبيسه فكان يقينه اجبااء لحقوق
 المسكين اهق
 (ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه) لم ينفذ
 التهمة ولا يبيع ولا يشتري عن ابي حنيفة قاله يكره له ان
 وروى الحسن عن ابي حنيفة قاله يكره له ان
 له ذلك وانما يبيع ويشتري عن ابي حنيفة
 وان علم انه يحاييه لثمنه القضاء فانه يكره له ان
 يبيع ويشتري منه كذا في المحيط اهق
 (ولا يمارح) اي مطلقا معهما اومع احدهما
 اومع غيره ما في مجلس الحكم ولا يبيع به في غيره
 بدون اكلار اهق

واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة * ولا يبيع
 ولا يشتري في مجلسه ولا يمارح فان عرض له هم او نعام
 او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء * واذا
 تقدم اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكنت
 واذا تكلم احدهما سكنت الاخر

(فصل)

واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس خصمه فان ثبت بالاقرار
 لا يحبس الا اذا امره بالاداء فأبى * وان ثبت بالبينة حبسه
 قبل الامر بالدفع وقيل لا * فان ادعى الفقر حبسه في كل
 مالزمه بدل مال كالثمن والقرض او بالتزامه كالمهر المعجل
 والكفالة لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا *
 ويحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا يظهره هو
 الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله
 الا ان برهن خصمه على يساره فيؤبد حبسه * ولا تسبح البينة
 على اعساره قبل حبسه وعليه عامة المشايخ * ويحبس الرجل
 لنفقة زوجته * لا والدف في دين ولده الا ان ابى من الاتفاق عليه
 * ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه

(كف عن القضاء) لقوله عليه السلام لا يقضي
 القاضي وهو غضبان وفي رواية وهو مشبعان
 ولا يهجنحاج الى التفكير وهذه الاعراض تمنع
 صحة التفكير فقلل بالقضاء ويكره له صوم التطوع
 يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجوع ولا يعيب
 نفسه بطول الجلوس لانه ربما ضجر ويل ويقعد
 طرفي النهار واذا طمع في رضى الخصم من ردها
 مرة او من تنه قول عمر ردوا الخصم عني ان
 يصطلحوا وان لم يطمع انفذ القضاء بينهما العدم
 الموجب للتأخير لانه اذا حصل المال في يده ثبت
 غناؤه واقدامه على التزامه باختياره دليل
 الذي يجلس فيه غير مقدر حتى يجلس في الدرهم
 وما دونه اهق
 (ويحبسه مدة يغلب الخ) وذلك يختلف
 فلا معنى لتقديره وما جاز فيه من التقدير شهرين
 او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة او شهر اتفاق
 وليس بتقدير حقا اهق

والا اخرج) ثلاثا بلاك كالو من من ضا
خوفاً ولا يخرج لجمعة ولا جنازة ولو اعطى
كتاباً ولا الموت قريب وجبراه لم يجد من يجبره
ولا يمكن من المكث طويلاً (الح) اهـ
لم تذكر في الكتب التي قل غبارها هذا الفصل
وقضى الله فضله ان طهرت بها في كتاب
الحبر من الهداية وكذا قوله ويمكن الخ والخوف
لا يمكن من الاستعمال بعلمه والصحيح
قلبه فنبتت على قضاء دينه بطلها
توفي موضع يمكن وطها
الشهوات فيفتن

٢٢٩

والاخراج * ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح *
ويمكن من وطني جاريته ان كان فيه خلوة * واذا تمت المدة
ولم يظهر له مال خلى سبيله * ولا يحول بينه وبين غرمائه بل
يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر وياخذون فضل
كسبه يقسم بينهم بالحصص * والملازمة ان يدوروا معه
حيث دار فلان دخل داره جلسوا على الباب * ولو كان الدين
لرجل على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة تلازمها وقالوا اذا
افلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه الا ان يبرهنوا ان له
ملا

(جستار) ولايجسو في موضع لانه جس
ولو اختار المطلوب الجس والطالب اللازمة
فانجس الطالب لانه يقع في حصول المقصود
لاختياره الاضيق عليه الا اذا علم القاضي انه
يدخل عليه بالضرورة ضرر بين فثبت وجسه
دفع الضرر عنه اذ هو
(ان له مالا) لان القضا
يصح فثبت له
فندو

ولا يقبل كتاب القاضي فيها اهـ
بالمجودين لتكون بمنزلة الدين اذ لو لم تكن
فيهم للدفع لا الابطال الحق في الامانة والمضاربة
وتوفي الشهود على عدم المال لا يتحقق الاطاهرا
وعند ابى حنيفة لا يتحقق القضاء بالاقل لان

Digitized by Google

(من قضاة المسلمين) لان غيره صار تبعاله وهو
معروف ولومات القاضي الكتاب بعد ما أتى به

يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من
يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخله
ويحتمه بحضرتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابو يوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما أتى بالقضاء
واختار السرخسي قوله وليس الخبر كالعيان * واذا وصل
الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضرة الخصم
وبشهادة رجلين او رجل واحد اتين انه كتاب فلان القاضي
قرأ علينا وختمه وسله اليه في مجلس حكمه وعند ابى يوسف
انه كتاب فلان وختمه وعنده ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا
فتحه وقراه على الخصم وألزمه بما فيه * ويطلب الكتاب بموت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب اليه
الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين * لا بموت الخصم بل ينفذ على وارثه * واذا علم القاضي
بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان
يقضى به

(فصل)

الكتاب لا يسطر له لومات كما لو كان الشاهد بعد أدائه
المكتوب بالوثق كما لو كان الشاهد قبل ادائه
فلا يسطر الحكم بالكتاب بل يسطر له لومات
الشهادة قبل الحكم بالكتاب بل يسطر له لومات
(وليس الخبر كالعيان) يعني ان ابى يوسف قبل ان
أتى بالقضاء كان يقول فيه مثل ما قاله
ولما أتى بالقضاء عاين ما فيه قال جميع ذلك
ليس بشرط تبهلا على الناس وهذا عند ابى حنيفة ومحمد
(ولم يشترط) وفي الكتاب ظهور العدل والنجح
انه ينفذ الكتاب بعد موت العدالة اهق
(بل ينفذ على وارثه) لقيامه مقامه ولا يقبل
كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص
لان فيه شبهة البديلة فصار كالشهادة على
الشهادة اهق
(جازله الخ) لان علمه كمنهادة الشاهد من بل
اولى لان اليقين حاصل بما علمه بالمعينة والسمع
والحاصل بالشهادة غلبة الظن والاجماع على
ان قوله على الاثر لا يقبل فيما ليس خصمانه
اهق

(في غير حد وقود) لان شهادتها لا تقبل فيهما
فلا يصح قضاءها فيه ما في شرح الجامع الكبير
لوقضى القاضى في الحدود وبغيره ابطاله لانه
وامر آذين نفذ قضاؤه فان سريجا اجازته اذ
القضاء في الحدود اه في
قنا به لا ينزل اه في
القاضى لا ينزل (الخ) اه في
وامر آذين نفذ قضاؤه فان سريجا اجازته اذ
القضاء في الحدود اه في
قنا به لا ينزل اه في
القاضى لا ينزل (الخ) اه في

وامر آذين نفذ قضاؤه فان سريجا اجازته اذ
القضاء في الحدود اه في
قنا به لا ينزل اه في
القاضى لا ينزل (الخ) اه في
وامر آذين نفذ قضاؤه فان سريجا اجازته اذ
القضاء في الحدود اه في
قنا به لا ينزل اه في
القاضى لا ينزل (الخ) اه في

ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود ولا يستخلف قاض الا ان
يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة * واذا استخلف
المفوض اليه قنا به لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب
الاصيل * وغير المفوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيبته
فاجازه جاز كافي الوكالة * واذا رفع الى القاضى حكم قاض
آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول امضاءه ان لم يخالف
الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع * وما اجتمع عليه
الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض * والقضاء بحل او حرمة
ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين
وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور * فلما قامت بينة زور انه
تروجها وحكم به حل لها تمكنه خلافا لهما وفي الاملاك
المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهده فيه بخلاف
رأيه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتى وعند الامام ينفذ
لونه ناسيا وفي العمر روايتان * ولا يقضى على غائب الاجمعة
نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي - نصبه القاضى او حكما
بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
فان كان شرطا لا يصح * ويقرض القاضى مال اليتيم ويكتب

(او الاجماع) اي اذا قضى القاضى ورفض حكمه
الى قاض اخر يجب عليه امضاءه الا ان يكون
مخالفا له * كتاب كالتقاضي من قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
يذكر اسم الله عليه بخلاف قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
يذكر اسم الله عليه وذكر في اصول الفقه ان العلماء
اختلفوا في ان الاجماع هل ينفذ اتفاقا او لا
الاجمعيين اولاد من اتفاق الكل وفي كتب اصول
الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتب اصول
الفقه يجوز هذه المسألة اه في
كالسكاح والطلاق والبيع
(سبب معين) اه في
والشرع والافالة والرد بالبيع اه في
(لا ينفذ باطنا اتفاقا) قال في الهداية وعند
لا ينفذ في الوجهين لانه قضاء بما هو خطأ عنده
وعليه الفتوى ثم اجمعه في ان لا يكون مخالفا
لما ذكرناه اي من الكتاب او السنة المشهورة
او الاجماع اه في

(قبل حكمه) لان حكمه موقوف على رضاها
 فاذا رجع واحد منهما قبل تنفيذ الحكم نعدم
 الحكم لعدم الرضى اهـ
 لان حكمه صدر عن ولاية شرعية
 اهـ
 (لا بعده) لان حكمه لم
 اهـ
 (دفع التجاسر العوام) اي على ذلك فيقل
 عليهما كالتقاضي
 (الاختصاص الى القاضي) ينفذ في حقهما دون
 الشرع اهـ
 لان حكمه ولو جاز ايضا لان الشرع اوجب
 (لا ينفذ) لانهم مارضوا به ولو جاز
 العقالة لانهم مارضوا به ولو جاز
 القاتل في ماله لا يجوز العقالة لان القاتل ولو ثبت القتل
 بالدية على العقالة لا ينفذ او لا اعتبارا لان العقالة
 لا تتحمل صلحا ولا عدا ولا اعترافا اهـ
 (مسائل شتى) اي متفرقة وهو جمع شتى
 اهـ
 مسائل خبر بلند المحذوف وثنى صفه لمسائل

٢٣٢

لاجل ذكر الحق * ولا يجوز ذلك للوصى ولا للاب في الاصح
 (فصل)

ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونفذ
 حكمه عليهما بينة او اقرار او تكول واخباره باقرار احد
 الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته * ولكل منهما ان يرجع
 قبل حكمه لا بعده * واذا رفع حكمه الى قاض امضاء ان
 وافق مذهبه والاقضه * ولا يجوز التحكيم في حد وقود *
 ويصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به دفعا لتجاسر
 العوام * ولو حكمه في دم خطأ فحكم بالدية على العقالة لا ينفذ
 ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لابييه وولده وزوجته ويصح
 عليهم ويصح لمن ولاه وعليه

(مسائل شتى)

ليس لذى سفلى عليه علو لغيران يتدفى سفله او يتقب كوة
 بلارضى ذى العلو * ولا لذى العلوان يبنى عليه * وعندهما
 لكل منهما فعل مالا ضر فيه بلارضى الآخر وقيل
 قولهما تفسير لقوله * وليس لاهل زاتعة مستطيلة يتشعب
 منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المتشعبة وفي النافذة

(تفسير لقوله) اي قول ابي حنيفة لانهما يمتنع
 فافيه ضرر ظاهر لاما لا ضرر فيه فلا خلاف
 بينهم وقيل لا بل بينهما خلاف وهو في محل وقوع
 الشك فالاشك في عدم ضرره كوضع مسمار
 صغير او وسط يجوز اتفاقا ومانع اتفاقا اهـ
 كفتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا او
 (زاتعة) اي سكة من زاتعت الشمس اذ المات
 وتسمى المحلة والسكة زاتعة لميلها من طرف الى
 طرف اهـ
 (غير نافذة) اي الى سكة اخرى لان الباب يقصد
 للبرور ولا حق لهم في الدخول فيها لكونها غير
 نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص الا ترى
 انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة
 لهم لاهل الاولى اهـ

(لهذا ذلك) لان لكل واحد منهم حق المرد
 في كلها اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون
 في الشفعة اذا بيعت دار منها اه في
 (ولان اقر قبض الجباية بالخ) ثم ادعى انها زيف
 لانه تناقض لان حقهم في الجباية فالامر اقر قبض
 حقه اقر قبض لان حقهم في الجباية وان التمن كان جبايا
 والاستنفاء عبارة عن القبض بوقف بعد الاقرار بها يكون
 واذا ادعى انها زيف ولهذا يجوز في الصرف والقض لا
 متناقضا بالنبه رجة فلا تناقض بين دعوى الزاينة
 بالنبه رجة وبين الاقرار قبض الدرهم فقبل
 بجنبس الجباية وبين الاقرار قبض الدرهم فقبل
 والنبه رجة وبين الاقرار قبض الدرهم فقبل
 اه في قوله

ومستديرة لرق طرفها لهم ذلك * ومن ادعى هبة في وقت
 فسئل بينة فقال بحمد في الهبة فاشترته منه اولم يقل ذلك
 فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل *
 ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانه كزريد وزك هو
 خصومته حل له وطها * ومن اقر قبض عشرة وادعى انها
 زيف او نبه رجة صدق * لان ادعى انها ستوفة ولان اقر
 قبض الجباية وحقه او التمن او بالاستنفاء * والزيغ ما يرده
 بيت المال * والنبه رجة ما يرده التجار ايضا * والستوفة
 ما غلب غشه * ومن قال ان اقر له بألف ليس لي عليك شيء ثم
 قال في مجلسه نعم لي عليك ألف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف
 ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه * ومن قال
 لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه به
 فبرهن هو على القضاء او البراءة قبل وان زاد على انكاره
 ولا اعر فك فلا * ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد
 ردها بعيب فانكر فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البراءة
 من كل عيب لا يسمع برهان المنكر * وذكر ان شاء
 الله في آخر صك يطل كله وعندهما آخره فقط وهو

(قبل) اي برهان المدعي عليه وقال زفر
 لا يقبل لان القضاء او البراءة يكون بعد
 الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولما ان
 التوفيق غير ممكن لان غير الحق قد يقضى ويبرأ
 منه يقال قضى بساطل وقد يقضى وببرأ
 فيثبت ظاهرا ثم يقضى الا ترى انه لو ادعى
 القصاص على شخص فانكر فاقام المدعي عليه
 البينة على الغفو والصلح عنه على مال يقبل
 منه وكذا الوجوب مثل ذلك في دعوى الزن يقبل
 فكذا هذا اه في
 (قلا) اي فلا يقبل بينة المدعي عليه على القضاء
 او البراءة تعذر التوفيق بين قوله لانه لا يكون
 بين اثنين معاملة وقضاء واقضاء بلا معرفة
 احدهما صاحبه وذكر القدوري انها تقبل ايضا
 اه في

(يطل كله) اي عند ابي حنيفة وهو قياس لان
 الكلي كشي واحد يحكم العطف ولو زلف رجة
 قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكون
 (وعندهما آخره فقط) لان الاصل في الجمل
 الاستقلال والصلح يكيب للاستيناق فلو انصرف
 الى الكل كان مبطلا له فكون عندما قصدوه
 فينصرف الى ما يليه ضرورة اه في

(فأقول له) أي الوارث معي منه لأن الإسلام
 ثابت في الحال والحال تدل على ما قبلها أي
 كما في مسألة الطاحونة إذا اختلف المؤجر
 والمستأجر في جريان الماء اهـ في
 (دفع الوديعة إليه) لأنه اقتران ما في يده حتى
 الدارث بطريق الأصل اهـ في
 المورث وهو أي قضي بالمال كله للدارث لأن
 (قضي للدارث) أي قضي بالدارث بعد اقطاع يده عن المال
 هذا شهادة على الأول بعد اقطاع يده عن المال
 فلا يقبل اهـ في
 (وعندهما يؤخذ) أي في التركة وارثا غائبا وارثا عابثا
 والظاهر أن في التركة وارثا غائبا وارثا عابثا
 دفع الابن أو اللقطة إلى صاحبه أو أعطى امرأة
 الغائب النفقة من ماله اهـ في

(فصل)

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
 بل قبله فأقول له وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت
 قبل موته وقال الوارث بل بعده * وان قال المودع هذا ابن
 مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة إليه * وان قال
 لآخر هذا ابني ايضا وكذبه الاول قضي للاول * ولو قسم
 الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانعرف له
 وارثا او غريما آخر لا يؤخذ منهم كفيلا وهو احتياط ظلم
 وعندهما يؤخذ * ومن ادعى عقارا ارثاله ولاخيه الغائب
 وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ
 كفيلا منه ولو جاحدا او قال ان كان جاحدا اخذ النصف
 الاخر منه ووضع عند امين وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق
 وقبل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون
 اعادة البيعة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له * ولو
 قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل
 فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له

(وضع عند امين) وان ترك في يده استحسان
 الجاحد خائن فلا يترك المال في يده بخلاف
 المقر لانه امين وله ان القضاء وقع للبيت مقصودا
 واحتمال كونه مختارا الميت ثابت فلا يقض به
 كما اذا كان مقرا وبجوده قد ارتفع قضاءه
 القاضى والظاهر عدم الجود في المستقبل
 لصبره والحاجة معلومة له والقاضى كذلك
 في الهداية اهـ في
 (بدون اعادة البيعة) لان احد الورثة ينصب
 بنصبه عن الباقي فيما يستحق له وعليه انما هو الميت في
 اوعيا لان القضي له وعليه انما هو الميت في
 الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خلفه عنه
 في ذلك بخلاف الاستثناء نفسه لانه عامل فيه
 لنفسه فلا يصلح انما هو الميت في
 فهو على مال الزكاة والقياس انه بازمه التصديق
 بالكل وبه قال زفر لعموم اسم المال كما في الوصية
 اهـ في

(بخلاف الوكيل) فان وكله شخص ولم يعلم بما
لا يكون وكيلا حتى لو باع شيئا من المال الموكل
فيه قبل العلم ثم علم لم يجز اهـ في
(وان فاسقا) اوصغرا يعقل لانه من المعاملات
وليس فيه الزام ولا يشترط فيه الا التميز اهـ في
الاسلام (هو الاول) لانه من المعاملات ولا في الحرية

ان في الزامه من وجهه فيشترط فيه احد شرطى
الشهادة اما العدة او العدد وبيان الازام ان
الوكيل يازمه العهدة على تقدير ان يتصرف
اهـ في (لا يضمن) اى القاضى او امينه الذين للمشتري لان
امين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى قائم
مقام الخليفة وكل واحد منهم لا يازمه الضمان
لانه يوزى الى تقاعدهم عن قبول الامان
فتتعطل مصالح الناس اهـ في

مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما
امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصى بخلاف الوكيل *
وقبل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لافى العزل
منه الاخبار عدل او مستورين وعندهما هو كالاول * وكذا
الخلاف في اخبار السيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع
والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع * ولو باع القاضى
او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد
لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصى لاجلهم
بأمر القاضى ثم استحق اومات قبل قبضه فضاع المال
رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء * ولو قال لك
فاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب
فافعله وسعك فعلة وكذا في العدل غير العالم ان استفسر
فأحسن تفسيره والا فلا * ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا
مالم يعاين سبب الحكم * ولو قال فاض عزل لشخص اخذت
منك ألفا ودفعتها الى فلان قضيت بها عليك او قال قضيت
بقطع يدك في حق فصال بل اخذتها او قطعت ظلما واعترف
بكون ذلك حال ولايته صدق القاضى ولا يمين عليه * ولو قال

(وهو على الغرماء) لانه عامل لهم وقبل لا يرجع
عليهم لان الضمان وجب عليه بفعله والا فلا
اصح والوارث اذا سعى له كان بمنزلة الغريم لانه
اذا لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له
فيرجع عليه بما لحقه من العهدة كذا في الزيلعي
اهـ في (وسعك فعلة) اى ولا تلام عليه عند الله تعالى
لان اطاعة ولى الامر واجبة اهـ في
(والا فلا) اى وان لم يكن بالصفة المذكورة
بان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا اهـ في
(صدق القاضى) لان القضى عليه ما اقترانه فعل
(صدق القاضى) صار معتبرا فيه ظاهرة
لان القضى على سبيل القضاء
بان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا اهـ في

للقاضى لان فعل القاضى على سبيل القضاء
لا يوجب الضمان عليه جمال بفعل القول قوله
اهـ في (ولا يمين عليه) اى على القاضى لانه لو ازمه اليمين
لكان خصما وقضاء الخصم لا يتخذ اهـ في

[illegible]

(کتاب الشہادات)

(وعندهما في حق الارث) لانه صوت عند
الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادهن
على نفس الولادة كذا في الهداية اهـ في
(فلا تصح الخ) لان ركبه اللفظ الشهادة فلا تصح
بغيرها فالقاء حينئذ التصريح اهـ في
(الا في حد) لقوله عليه السلام المسلمون عدول
تصح شهادة بعضهم على بعض الا محدودا
في القذف اهـ في

لا بد من الاثنين لان التزكية في السر في معنى الشهادة عنده ولها انما ليست في معنى الشهادة اه في

الشهادة بالسماع لا يجوز الا في اربعة مواضع الموت والنسب والشكاح والقضاء واما الوقف لانه يبقى بعد قضاء لا يجوز ولا يشترط ان يلدن الخبر بلفظ الشهادة عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي فان بلفظ بلفظ القاضي بالتسامع بطلت الا في فسر الشاهد للقاضي بالتسامع اه زاهد في امله دون شرائطه اه زاهد

الا كفاء بالسر * ويكفي في التزكية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة * ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ اونسى فان قال هو عدل صدق ثبت الحق * ويكفي الواحد لتزكية السر والترجة والرسالة الى المزكى والاشنان احوط * وعند محمد لا بد من الاثنين * وتشترط الحرية في تزكية العلانية دون السر

(فصل)

يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه * ويقول اشهد لا أشهد في ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع ادائها واشهاد الغير عليها ما لم يشهد هو عليها * ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو بخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده * ولا يشهد بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذا اخبره بها من يثق به من عدلين او عدل وعدلين وفي الموت يكفي العدل ولو اثنى وهو المختار * ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا بينهما انبساط

(ولا يشهد على شهادة غيره) الان يشهد عليها اه في (بخطه) لان الخط يشبه الخط فيحصل العلم قبل هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله اه في (واصل الوقف) اي بان فلا وقف هذه الدار مثلا على كذا واحتز بقوله اصل الوقف عن شرائطه لان اصله هو الذي يشهد به دون شرائطه فلا يقبل فيها بالتسامع اه في (من عدلين الخ) لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي يثني عليه الحكم في المعاملات اه في (وهو المختار) لان الناس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يحضرون غالبا الا واحدا او واحدة اه في

(ان وقع في قلبه ذلك) لان الملك في الاشياء
 انما يعرف بطريق الظاهر ولا دليل لمعرفة الملك
 في حق الشاهد سوى اليد بلا حيلة قالوا انما
 جعل له ان يشهد بالملك لان الاصل المصنف
 في قلبه انه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك غيره
 لا يجعل له ان يشهد بالملك لان الاصل المصنف
 اليقين فيصاري ما يشهد به القلب وقول المصنف
 ان وقع في قلبه ذلك هذا عن ابي يوسف على ما في
 الهداية قدبر اه في
 (ان علم رقة) لان الرقة لا يكون في بدنه
 وكذلك الصغير الذي لا يعبر عن نفسه لا بد له
 (لا يقبلها) الا في الوقت فان الشاهد اذا فسر
 تشهدتها بالتسامع قبل اه فصول عمادي
 (وهو عيان) للموت حكما حتى لو فسر القاضي
 قبل تفسيره فتقبل شهادته لان ذلك يزيد للقاضي
 عليها وهو لا يشهد الا بما علم فوجب قبولها اه في

٢٢٨

الازواج انها زوجته ومن رأى شيئا سوى الآدمي في يد
 متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك
 والآدمي ان علم رقه او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فكذلك * ولو فسر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد
 لا يقبلها * ومن شهد انه حضر دفن زيد اوصلى عليه قبلت
 وهو عيان

* (باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل) *

لا تقبل شهادة الاعشى خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا
 ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحمل حال الرق والصغر وأدبا
 بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحدود في قذف وان تاب
 الا ان حذ كافر ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه
 وان سفل وعبد ومكاتبه واحد الزوجين للآخر والشريك
 لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة الخنث الذي هو يفعل
 الردي والناثحة والمغنية والعدو بسبب دينا على عندوه
 ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او بالظنهور
 او يغني للناس او يلعب بالترد او يقامر بالشرط نج او تفوته
 الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل الربا

(وان تاب) ومن اتهم بشرب الخمر في بيته
 لا تسقط عدالته وان كانت كبيرة وانما تسقط ان
 اظهر ذلك او خرج سكر انا يسخر منه الصبيان
 لان مثله لا يجترع عن الكذب اه فاضحان
 (الذي هو يفعل الردي) فتدنس بالانساء اه في
 (او يغني للناس) لانه يجمع الناس على لهو
 ولعب والمغني يسمعهم غناه لانه لو كان لاسماع
 نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان
 يسمع غيره لا بأس به ولا تسقط عدالته في الجمع
 وان أشد شعرا فيه وعظا وحكمة فهو جائز
 بالاتفاق اه في

(السلف) وهم العصاة والتابعون ومن ائقن
 آثمهم في الدين اه ق لا تقبل شهادة المستأمن على
 (دون عكسه) اي لا تقبل عليه اه ق
 (لا تقبل) القاضي لا يملك نصب التهمة (وهو يدعيه قبلت) لان
 التي اعدم ولا يثبت بها لانهم في هذه الشهادة فعايان الوارثين
 القاضى لا يملك نصب التهمة (وهو يدعيه قبلت) لانهم في هذه الشهادة فعايان الوارثين
 تبت بشهادتهما لكان التهمة (وهو يدعيه قبلت) لانهم في هذه الشهادة فعايان الوارثين
 اذى لانهم في هذه الشهادة فعايان الوارثين
 فصداه به نصب من يجزف لهما ويقوم
 باحياء حقهما اه ق

او يدخل الحمام بلا زار او يفعل ما يستحق به كالبول والاكل
 على الطريق او يظهر سب السلف * وتقبل الشهادة لآخيه
 وعمه ومحرمه رضاعا او مصاهرة * وشهادة اهل الاهواء الا
 الخطائية * والذى على مثله وان اختلفا على المستأمن
 دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة
 وعدو بسبب الدين ومن ألم بصغيرة ان اجنب البكاثر
 وغلب صوابه على خطأ والاقلق والخصى وولد الزنى
 والخنى والعمال والمعتق لعقته * والمعتبر حال الشاهد وقت
 الاداء لا وقت العمل * ولو شهد ان اباهما اوصى الى زيد
 وهو يدعيه قبلت وان اكر فلا * ولو شهدا ان لباهما
 الغائب وكله لا تقبل وان ادعاء * ولو شهدا آتينا ميت
 انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد
 مديونا او من اوصى لهما او وصياه * ولا تقبل الشهادة على
 جرح مجزء وهو ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع
 او للعبد فحوا فاسق او اكل ربا او انه استأجرهم * وتقبل
 على اقرار المدعى بفسقهم وعلى انهم عبيد او محدودون
 في حذف اوشار بوا خرا وقذفة او شركاء المدعى او انه

(على جرح مجزء) قال العلامة ان الهام المراد
 بليلج المجزء ما جرد عن حق الشرع او العبد
 فان كان مضطرا الى احد هما سمحت الشهادة وحكم
 بهما وذلك لان شهدوا ان الشهود فسقة او زناة
 او اكله الربا او على اقرارهم انهم شهدوا بآثامهم
 او انهم رجعو عن اقرارهم انهم شهدوا بآثامهم
 يطل في هذه الدعوى او اقرارهم ان المدعى
 لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة لا تقبل
 ثلاثة اوجه احدها الوجهان اللذان ذكرهما
 المصنف احدهما ان الشهادة انما تقبل للحكم
 فلا بد من كون الشهود عبيد او فسق للحكم
 والقضى لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع
 الشهادة يفسق الشاهد فلا تقبل وهذا لان فيه
 اشاعة القاحشة وهو متروك عليه قال الله
 تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة
 الان اه ق

(موافقة الشهادة الدعوى) لان تقدم الدعوى
 في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد
 وجدت فيما رواهها وان علمت فيما يخالفها
 وشرط موافقتها في المعنى دون اللفظ حتى
 والشرط المدعى الغصب فنشهد احدهما على
 لو ادعى الاخر باقرار المدعى عليه بالغصب
 الغصب والاخر باقرار المدعى عليه بالغصب
 قبل اه في
 (على مطلق ردت) اي الشهادة لانها شهدا بااكثر
 مما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا حادنا وهما
 شهدا بملك قديم وهما مختلفان فان الملك المطلق
 يثبت من الاصل حتى يستحقه المدعى بزواته
 بخلاف الملك الحاد ويرجع الباعية بعضهم على
 بعض فيه فصارا غيرين
 (وفي عكسه قبل) وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا
 فنشهدا بالملك بسبب معين لانهم شهدا بااقل مما
 ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة اه في

استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك مما كان لي عنده او اتي
 صالحتهم بكذا او دفعتهم اليهم على ان لا يشهدوا على نفسي شهدوا *
 ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل ان كان
 عدلا

* (باب الاختلاف في الشهادة)

شرط موافقة الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا شرآه او اثرا
 وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط
 اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما بألف
 او مائة او طلقة والاخر بألفين وبمائتين وبطقتين او ثلاث
 وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بألف والاخر
 بألف ومائة والمدعى يدعي الاكثر قبلت على الالف
 اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة ونصف * ولو شهدا
 بألف او بقرض ألف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على
 الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر * وينبغي لمن علمه ان
 لا يشهد حتى يقرأ المدعى به * ولو شهدا بقتله زيد يوم النحر بمكة
 وآخرا بقتله اياه فيه بالكوفة ردنا فان قضى باحدهما اولاً
 بطلت الاخرى * ولو شهدا بسرقة بقره واختلفا في لونها قطع

(ومعنى) اي عند اي حنفية وعندهما تانكي
 الموافقة معنى والمراد من اتفاقهما لفظا تطابق
 اللفظين في افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق
 التضمن وفي الخلاصة اذا شهد احد الشهود على
 الحق مفسرا والشافعي شهد على شهادته او على
 مثل شهادته لا تقبل وقال في منية الفتى لا تقبل
 بالاجماع اه في
 (تقبل على الاقل) لانهما اتفقا على الاقل وفرد
 احدهما بزيادة فثبت ما اتفقا عليه دون ما
 انفرد به احدهما ولكن بالشهادة اه في
 (على الالف اتفاقا) لانهما اتفقا على الالف لفظا
 ومعنى (ردنا) لان احدهما كاذبة يقين وليست
 الاكثر فلا يكون مكذبا بالشهادة اه في
 (بطلت الاخرى) لان الاولى رجحنا بانصال القضاء
 بها فلا تنتقض بالثانية اه

(وفي الغصب لا تقبل اتفاقاً) بأن قال أحدهما
غصب بقرض يضيء فقال الآخر سواه لأن
الغصب يقع بالتبرار وهو قريب منه غالباً
فلا يشبه عليه الحال فلا تقبل الشهادة اهـ
(والمراة) اى فى الخلع لان هؤلاء يصدقون
أبواب الملك فكان المقصود اثبات العقد وهو
مختلف فلا تقبل اهـ ق
(وان ادعى الآخر) اى المولى فى العتق على
مال وولى المقتول فى الصلح عن قود والمرن فى
الزهن والزوج فى الخلع اهـ ق
بل المدة) يعنى اذا كانت الدعوى فى
الملك فلا تقبل استنباء العقود
الشهادة
على

وان اختلفا في الذكورة والاثونة لا وعندهما لا يقطع فيما
وفي الغصب لا تقبل اتفاقا * ولو شهد واحد بالشرآء والكتابة
بألف والاخر بألف ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح
عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن
والمرأة * وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين * والاجارة
كالبيع عند اقل المدة وكالدين بعدها * وفي النكاح تقبل
بالألف استحسانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر
وقال ردت فيه ايضا ولا بد من الخبر في شهادة الارث بان يقول
الشاهد مات وترك ميراثا للهدي اومات وهذا ملكه اوفى يده
خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء لابي المتدعي اعاره
من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بلاجر وان شهدا ان هذا
الشيء كان في يد المتدعي منذ كذا ردت وان شهدا انه كان ملكه
قبلت * ولو اقر المتدعي عليه انه كان في يد المدعي امر بالدفع اليه
وكذا الوشهد اياقراره بذلك

• (باب الشهادة على الشهادة) •

تقبل في غير حد وقود وان تكررت * وشرط له ان يعذر حضور
الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان

(الوفيه) اى عند الموت اوفى بدين قام مقامه
من المستغفر وغيره لانه ان كانت يد امانه فكل ذلك
الحكم تقبل بدينك بواسطه الضمان اذا مان عند الموت
والضمان عليك الضامن على ما عرف به
اثبات الدين في ذلك الوقت اثباتا للهلك
(منذ كذا ردت) يعنى اذا ادعى
فاقام اليه وقال لا ندينك
المدعى منذ

[illegible]

وصفتها ان يقول الخ) وبعض الشايخ
 فلو اوردوا على هذا والا حسن الاضرب قول
 لي حضر الطحاوي ويقول الاصل اشهد على
 شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة وعمله
 قلان اه ن
 القوي اه ن
 (ترد شهادة) لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا
 لم يعرفوا لم يتقوا الشهادة فلا تعدل لانه ما
 لم يعرفوا لم يتقوا فالتقاضي يعرف العدالة
 (بالتكاز الاصل الشهادة) لان الأصل لم يثبت
 للتعارض بين الخبرين وشهدوا اه ن
 (قبل له الخ على فلاية شهادة هذين الشاهدين)
 اه ن

لاتغايروا في الشاهدين * وصفتها ان يقول الاصل اشهد على
 شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا
 اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به *
 ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الا تحرفان
 سكت عنه جازونظر في حاله عندابي يوسف وقال محمد ترد
 شهادته * وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة *
 وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا
 اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدرياهي ام لا
 قيل له هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان قالوا
 فيما التسمية لا يجوز حتى ينسبها الى نخذها والتعريف يتم
 بذكر الحد او النخذ او بنسبة خاصة * والنسبة الى المضر
 او المحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة
 * (باب الرجوع عن الشهادة) *

لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض * فلو ادعى المشهود عليه
 رجوعهما عند غيره لا يحتلفان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف
 ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما فان رجعا قبل
 الحكم لا يحكم وان بعده لا يتقض وضمانا اتلفاهما اذا قبض

(انها هي) اي فلاية لان الفروع تعلقوا كلام
 الامول كما جعلوا انصح النقل وقولهم لا بدري
 اه ن هذه ام لا لا يوجب جرحا في الشهادة لا لهم
 (التي نخذها) الفخذ بسكون الخاء القليلة
 لم يعرفوها قد عرفها الاصل اه ن
 (الخاصة اه ن) وفي قاض خان ان حصل
 (والتعريف باسم) اي ولقبه لا يحتاج الى ذكر
 الحدود وان كان لا يحصل الا بذكر الحد لا يكتفي
 بذلك وتقل الاستدشني في اشتراط ذكر الحد
 (لا يصح مجتنبه) القاضى بدونه يتعدله موقع
 (اذا قبض الضمان المدعي الخ) لانه فسخ الشهادة فتختص
 لا يجيب الضمان بل يتوقف على القبض فلا قبض
 فمن الشهود هذا اختصار الامام السرخسي
 اه ن

(فان رجع آخر الخ) هذا الشارة الى الاصل
وهو ان العبرة في الرجوع بما من بني لا رجوع
من رجوع لانه لو كان العبرة ب رجوع من رجوع
نم ان يكون الضمان راجعا على الراجع مع
واحد اذ الرجل وحده بالثبوت اه في
(وعلمين نصف) لانهم وان كثر قبح مقام
رجل واحد قال عليه الصلاة والسلام في شهادة
تقصان عقلهم عندئذ شهادة اثنين من شهادة
رجل اه في

المدعى مدعاه دينا كان او عينا فان رجع احدهما ضمن نصف
والعبرة لمن بني لامن رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لا يضمن
فان رجع آخر ضمنا نصف وان شهد رجل واحد وان فرجعت
واحدة ضمن ربعا وان رجعتا ضمننا نصف وان شهد رجل
وعشر نسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن
التسع ربعا وان رجع العشر ضمن نصفا وان رجع الكل فعلى
الرجل سدس وعلمين خمسة اسداس وعندهما عليه نصف
وعلمين نصف وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على
الرجلين خاصة * ولا يضمن راجع شهد بشكاح بمهر مسمى عليها
او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد بطلاق بعد
الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وفي
البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص
الدية فقط * ويضمن الفرع ان رجع لا الاصل ان قال ما شهدته
على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما
وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعن محمد يضمن
المشهد وعليه اي الفرع يقين شاء * وقول الفرع كذب اصلي
او غلط ليس بشئ * وان رجع المزكى عن التزكية ضمن خلافا
اه في

رجل اه في
(مسمى عليها او عليه) لان التلقب ههنا منافع
البضع ومنافع البضع عندنا غير مضمونة
بالاثر لان التضمين يقتضي المبالغة بالنص
ولا عمالة بين العين والمنفعة اه في
(ويضمن في الطلاق الخ) لانها اكدا عليه
ما كان على شرف سقوط الاثر انها
ولان الفرقة قبل الدخول او ارتدت سقط المهر اصلا
فوجب سقوط جميع المهر كما ترى في الشكاح
واجب ان يشهدا كذا في الهداية اه في

(البينة فقط) اي اذا شهدا بقصاص ثم رجعا
بعد القتل ضمنا الدية ولم يقتض منهما لان
القصاص جزاء الدية مباشرة القتل ولم يوجب منهما
القتل مباشرة اه في
(ان قال الخ) اي اذا رجع شهود الاصل بعد
القضاء بشهود الفرع وقالوا لم تشهد بشهود
الفرع على الضمان لانكارهم الاشهاد على
سبب موجب للضمان اه في
نهادتهم اه في
(اي الفرع يقين شاء) اي الشهود عليه بالخيار
ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن الفرع

(فلا يعتق قريب وكيل بشرائه) وكالة وهذا
 على التولية ما على الاول فظاهر وما على الثاني
 فلا يفتى في ذلك الوكالة غير مقررة بل تثبت
 للبعث العتق اهـ في
 (وصلى عن انكار) هذا الصلح لا يصح اضافته
 الى الوكيل بل لا بد من اضافته الى الموكل
 بخلاف الصلح عن اقراره انصح اختلاف المرامدين
 كل منهما في الموضوعين فافترق الصلحان في
 الاضافة اقول قول صدر الشريعة واما الصلح
 الاضافة اقول قول من ان يكون عن اقرار وانكار في

يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه * ويخاصم في عيب
 مبيعه وفي شفيعته ان كان في يده وكذا شفيعه مشريه * والمالك
 يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل بشرائه * وحقوق
 عقد بضيفه الى موكله تتعلق بالموكل كسكاح وخلع و صلح عن
 انكار ودم عمد وكاتبه وعتق على مال وهبة وصدقة واعارة
 وايداع ورهن واقرار وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل
 الزوج بالمهر ولا وكيلا المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع *
 والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه
 الوكيل ثانيا * وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت
 المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف
 ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليه ما فالمقاصة بدين
 الموكل دون الوكيل

(باب الوكالة بالبيع والشراء) *

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشتمل اجناسا كالريق والثوب
 والداية او ما هو كالا جناس كالدراوان بين الثمن * فان سمي نوع
 الثوب كالهروي - جاز وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس
 والبغل او بين عن الدرا والمحلة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه

الاضافة اقول قول من ان يكون عن اقرار وانكار في
 فلا فرق فيه بين ان يكون اهـ في
 الاضافة محل نظر اهـ في
 (عن الموكل) يعني اذا باع الوكيل بالبيع
 طالب الموكل المشتري بالثمن يجوز للمشتري ان
 يمنع الثمن عنه ولا يدفعه لانه اجنبي عن العقد
 وخقوقه (الخ) اي لا يطالب الموكل المشتري
 (لا يطالب الخ) اي لا يطالب الوكيل المشتري
 لان نفس الثمن مضمون وقد وصل اليه فلا فائدة في
 اخذه اهـ في

(لا يصح التوكيل بشراء شيء الخ) من وكيل
 رجل لا يشترط ان يغير عنه فلا بد لجنس
 نسبة الجنس وصفته ومبلغ ثمنه في الهداية
 المراد بالجنس والتوصيف ههنا غير ما اصطلاحه
 اهل النطق فان الجنس ههنا جنس الخفاف في جواب ما هو
 كالبخيل والنوع هو الجنس ما ينسب اليه كالزيتون
 منقبت بالخفاف في جواب ما هو كالزيتون
 والصف هو النوع ههنا بالجنس ما ينسب اليه كالزيتون
 والهندي اولئك والنوع الصف اهـ في
 على اصطلاح لانها تشتمل على ما هو في معنى
 (الدار) لانها تشتمل على ما هو في معنى
 الاجناس لانها تختلف باختلاف اجناسها
 الاغراض والجنس والمرافق والحال والبلدان
 فيقتدر الامتثال كذا في الاكل اهـ في

(قال ابن قتيب مائة) جاز لا نه ترضى الا
 الى رايه فاي شي وبشي به يكون ممتازا كانا
 قاله اشترى اي توبشت او اي دايه اردن
 او ما بيسر عليك منافاة به و بصير حكمه
 حكم البضاعة والضاربة ولو كله بشر اجارية
 محي خبسا و غنا فاستوى له عياء فذلك جاز
 على الموكل لان من عادة الناس لا يشترون ذلك
 على الموكل لان من عادة الناس لا يشترون ذلك
 اهون
 (ان يسلم ما عليه) اي الى فلان صح وان لم
 فلا نام يجوز عنده وعندهما يجوز
 وكذا لو امره ان يبيع
 واصله

على المولى لان من عادة الناس لابي
اهن (ان يسلم ما عليه) اي الى فلان صح وان لم يعين
فلا نام اجز عنده وعندهما يجوز كيف ما كان
وكذا لو امه ان تصرف ما عليه من الدين
واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
دين لابي صح عند ابى حنيفة اذا لم يكن البائع
او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
لهما اهن

[illegible]

كالتركي او غنا يعين نواعا وعم فقال اتبع لي ما رأيت * ولو وكنه
بشرآء الطعام فهو على البرّ ودقيقه وقيل على البر في كثير
الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ
الولبة على الخبز بكل حال * وصح التوكيل بشرآء عين بدين له
على الوكيل * وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان
قبضه الموكل فهو له وقالوا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه
اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه
او يصرفه * ولو وكن عبدا يشتري نفسه له من سيده فان قال
بعني نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق * وان
وكل العبد غيره بشتره من سيده فان قال الوكيل للسيد
اشتريته لنفسه فباع عتق على السيد ولاؤه وان لم يقل
لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن
للمولى * واذا قال الوكيل لمن وكله بشرآء عبدا اشتريته لك
عبدا فمات وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل
ان لم يكن دفع الثمن والا فلو وكيل * وللوكيل طلب الثمن من
الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحبس المشتري لاجله فان هلك
قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه

في في الهداية
كل واحد من التعليين شامل
آخر هو انه في اذا لم يدفع الثمن على الا
الرجوع بل الثمن على الا من دفعه الى بائعه اولا

(نفسه) لأنه يؤول الى تصرف الآخر حيث
اعتمد عليه ولأن فيه تصرف بنفسه فلا يملكه على
ما قبل الاجتزاع من الموكل كذا في الهداية
اهـ (وقع له) (وقوعه) (نوى له) (نوى له)

الوكيل لأنه خالف امر الموكل
اهـ (نوى له) (وقوعه) (نوى له)
مطلق من غير ان يقيد بألف هو ملك الموكل لكن
نوى النسخ (لأنه هو العاقد فاذا قبضه ثم
(مفارقة الوكيل) (مفارقة الوكيل)
العقد وان فارقته قبل القبض بطل العقد نفسه
شروطه لا الموكل بل يفسد بعاقده بخلاف الرسول فيها
القبض لأنه ليس بعاقده بخلاف الرسول فيها
لأن الرسالة حصلت في العقد لا في القبض وكلام
الرسول يقتل الى المرسل اهـ

سقط وعند أبي يوسف هو كالأمر * وليس للوكيل يشراء
معين شراء أو نفسه فان شراء بخلاف جنس ماسي من الثمن
او غير النقود وقع له وكذا ان امر غيره فشره بغيته وان
بحضرته فلموكل وفي غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف
العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له * ويعتبر في السلم
والتصرف مفارقة الوكيل لا الموكل * ولو قال بعني هذا زيد
فباع ثم انكر كون زيدا امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره
فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه المشتري اليه صح * ومن
وكل بشرأ رطل لحم بدرهم فشرى رطلين بدرهم مما يباع
رطل بدرهم لزم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه
الاطلاق بالدرهم * ولو وكل بشرأ عبد بن بعينها فشرى
احدهما جاز وكذا ان وكل بشرأ ثم جابأ ألف وقبضتهما سواء
فشرى احدهما بنصفه او باقل وان بأكثر لا وقال لا يجوز ايضا
ان كان بما يتغابن فيه وقد بقي ما يشترى بمثله الاخر فان شرى
الاخر بمائتي قبل ان يخلصه جاز اتفاقا * وان قال الوكيل
بشرأ عبد غير معين بألف شرهته بالألف وقال الموكل بنصفه
فان كان قد دفع اليه الألف صدق الوكيل ان ساوى الألف

(ان لم يصدق انكاره) لان قوله بعني زيد اقوال
نحو كذا لان البيع لا يكون له الا بامره
فلا يصدق في انكاره اهـ
(جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يتحقق له
البيع بينهما في البيع اهـ
(وان باكثر لا) اي لا يجوز ان لا يقع عن الآخر
بل يقع عن الوكيل اهـ
(وقد بقي ما يشترى) اي لا يجوز ان لا يقع عن الآخر
لصحة قبضته بالتعارف وهو فاقطع الباقي لخصيص
ان يبقى من الألف ما يشترى به الباقي لخصيص
غرض الأمر اهـ
(جاز اتفاقا) اي لزم الموكل اتفاق الثلاثة لان
الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصريح
به وهو تخصيص العبدين ولم يثبت الا اتفاقا
الادلة اذا خالف امر الآخر ان كان خلافا
الوكيل اذا خالف امر الآخر ان كان خلافا
الى غير جنس بان وكله ببيع عبده بألف
فباعه بألف ومائة نفذ ولو وكله ببيع عبده بألف
درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان
خيرا كذا في الخلاصة اهـ

وهو استحسان) اي عندهما قيد بالعبد
 لان بيع نصف ما وكل بيعه مما ليس
 في بيعه ضرر جاز بالاتفاق كذا في النهاية

اه ق (مطلقا) اي سواء كان التعاضى رده بينه
 او نكول او اقرار لان التعاضى يقين بمحدث
 العيب في يد البائع فلم يكن قضاءه مستندا الى
 هذه الحجج اه ق (ان بينه)
 الوكيل مضطر في التناول بعد العيب عن علمه
 باعتبار عدم ممارسة التبيع فليزم الامر ولم
 الوكيل لان الامور حجة فاصرة وهو غير مضطر
 البعالة بمكنة السكوت والتناول والبيع
 ان يخاصم الموكل كل فليزمه بينة او نكول
 بخلاف ما اذا كان الرد قضاء والعيب يحدث
 اه ق

٢٤٩

لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان * وان
 وكل بشرآء بعد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى
 باقيه قبل الخصومة اتفاقا * ولورد بالمبيع على الوكيل لعيب
 بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما
 يحدث مثله ان بينة او نكول وان باقرار فلا يلزم الوكيل *
 ولو باع بنسيئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت
 صدق الموكل وفي المضاربة صدق المضارب * ولا يصح تصرف
 احد الوكيلين وحده فيما وكلاهما الا في خصومة ورده ودبعة
 وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما * وليس للوكيل
 ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيك فان اذن فوكل كان
 الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته
 وينزلان بموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني
 بحضرته جاز وكذا لو عقد بغيره فاجازه او كان قد قدر الاول
 الثمن * ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع
 او شراء ولا تزويجه * وكذا الكافر في حق طفله المسلم
 * (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *
 للوكيل بالخصومة القبض خلافا لفر والفتوى اليوم على

واولس للوكيل ان يوكل الخ) لانه قوض اليه
 التصرف دون التوكيل به ولا بد رضي برأي دون
 رأي غيره لكن الوكيل قبض الدين اذا وكل من
 في عمله صح حتى لو قبض فذلك في يده لا يضمن
 كذا في الجامع اه ق
 (جاء) لان القصور حضور رأي الاول وقد
 حضور وكلموا في حققة قبل ربح الى الاول
 وقيل الى الثاني وهو الصحيح كذا في الكافي
 اه ق
 (قدر الاول الثمن) الثاني فعقد بغيره جاز لان
 الرأي يحتاج اليه فيه لتقدير الثمن ظاهر او قد
 حصل اه ق

(قبل القبض) عند أبي حنيفة كلاً وكيل رد
 الغصب حتى لو قام المدون بينه أن صاحب
 الدين براه أو استوفاه قبل ينشئ اه في
 (خلافهما) وهو رواية عن أبي حنيفة لأن
 القبض غير المصومة فلا يكون خصماً كلاً وكيل
 القبض غير المصومة ولا ينفى عنه اه في
 قبض الوديعه ولا ينفى عنه اه في
 حقيقة غير متصور اه في
 قبضه لا ينفى عنه اه في
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)

٢٥٠

قوله ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل قبض الدين المصومة
 قبل القبض خلافاً لهما * والوكيل باخذ الشفعة المصومة
 قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
 او بالشفعة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرته
 وليس للوكيل قبض العين المصومة * فلو برهن ذواليد على
 الوكيل قبض عبداً أن موكله باعه منه تقصير يد الوكيل
 ولا يثبت البيع فيلزم إعادة البيعة إذا حضر الموكل كما تقصر
 يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد * ولا يثبت الطلاق والعق
 لو برهننا عليهما بالاحضور الموكل * واقرار الوكيل بالمصومة
 على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافاً لأبي
 يوسف لكن لو برهن عليه أنه أقر في غير مجلس القضاء خرج
 من الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب أو الوصي إذا أقر
 في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال * ولا يصح توكيل
 رب المال كفيله قبض ما على المكفول عنه ومن صدق
 مدعى الوكالة قبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب
 الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضاً ورجع به على الوكيل
 ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه عند دفعه

القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)
 القبض ليس بمباشره (القبض ليس بمباشره)

(الوكيل ينقل الزوجة)
 ينقل زوجته من مكان الى مكان اه في
 (عليها) اي على الطلاق والعق اه في
 معنى قبل في قصريه
 (بلا حضور الموكل)
 بلا حضور الموكل اه في
 حتى يحضر اه في
 والطلاق اه في
 (صح) سواء كان وكلاً من قبل المدعى فاقتر
 بالقبض او لا اه في
 (صح) سواء كان وكلاً من قبل المدعى فاقتر
 بالقبض او لا اه في
 (صح) سواء كان وكلاً من قبل المدعى فاقتر
 بالقبض او لا اه في

الوكيل من
 لان الوكيل من
 لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براه

غير مصدق وكالته) فان رجّع صاحب المال
على الغير رجوعاً على الوكيل لانه لم يصدق
في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا
انقطع رجاءه رجوع عليه اه في
الغير بخلاف الدين اه في
(وتركها) اي الامانة كالوديعة اه في
(ميراثنا) ولا وارث له غيره وصدقه اه في
(ميراثنا) ولا وارث له غيره وصدقه اه في
اتفقا على انه مال الوارث اه في
اي الوكيل لان الوكالة قد ثبتت
(بصدقه اليه) اه في
والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يبور الحق
اه في
(ولا يستحقه) اه في
في الاجاب اه في

٢٥١

اودع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته ومن صدق مدعى
الوكالة قبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا لو صدقه
في دعوى شرائها من المالك * ولو صدقه في ان المالك مات
وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل
بقبض الدين استيفاء الدائن ولا بينة له امر بدفعه اليه
ولا يستحقه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
ويستحقه انه ما استوفى * ولو ادعى البائع على وكيل الرد
بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف
المشتري ومن دفع الى آخر عشرة ينقها على اهله فانفق عليهم
عشرة من عنده فهي بها

* (باب عزل الوكيل) *

للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
بطلب الخصم ويتوقف انعزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح *
وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند
ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار ويلحقه بدار الحرب
موت اخلافها وكذا ان يجهز موكله مكاتباً ويحجره ما دونها
واقتراق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط

(قبل حلف المشتري) اي وكل المشتري رجلا
بذلك البيع بالعيب رضى المشتري فاذا اراد الوكيل
الرد فقل البائع رضى المشتري بالعيب فلو اوكيل
لا يرد به بالعيب حتى يحلف المشتري انه لم يرض
بالعيب اه في
(فهي بها) لان الوكيل بالاتفاق وكيل
بالشرأة والحكم فيه ما ذكر قبل هذا الاستحسان
وفي القياس له ذلك وبصير متبرعا لانه خالف
امره في رد العشرة على الموكل اه في
(ويؤخر ان يعزله على علمه) لان في العزل
اضراراً به من حيث ابطال ولايته فينتوقف على

علمه ولا عزل الموكل (بموت الموكل)
فالقول في كل ما عدا ذلك من ان الموكل
فان قيل في كل ما عدا ذلك من ان الموكل
من الميت الطالب ثم دفع الوكيل (نزوح) الموكل اذا دفع
المال الى الطالب ثم دفع الوكيل (نزوح) الموكل اذا دفع
معه ان علم يدفع الموكل ضمن والا فلا اه في
المال الذي

(أحوط) لا احتمال ان يحلف بعد تزاور مرتين
ولا عجة بعد القضاء لقوله احلف لانه ابطال
معه بالتكول فلا ينقض به القضاء اه في
عند أبي حنيفة ويحلف عندهما اه في
والسارق يحلف الخ اه في
وماه عليك هذا المال اه في
(وكذا في النكاح) اه في
في النكاح اه في
(وغیرهما) اه في
النسب كالجبر في القبط اه في
(وفي القصاص) اه في
بضم الارش فيهما اه في
(بضم الارش فيهما) اه في
لان التكول دليل فيه شبهة فلا يصح
المال اعتبارا بالخطأ اه في
(لا يحلف) اه في
وهو الصحيح وعندهما يحلف وان قيدنا في
المصر لانها لو كانت خارج المصر يحلف
بالاتفاق وان كان في مجلس المحكم لا يحلف
بالاتفاق اه في

أحوط ولا ترتد بين على المدعى ولا يقضى بشاهد وبمين
ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي وایلاء واستيلاد ورق
ونسب وولاء وعندهما يحلف وبه يقضى ولا في حد ولعان
والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج
ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن
نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب
ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرهما وفي القصاص فان نكل
في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتص وعندهما
بضم الارش فيهما * فان قال المدعى لى بينة حاضرة وطلب
يمين خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان ابى لازمه
ودارمه حيث داروا وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس
القاضي واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعتاق وقيل ان ألح
الخصم صح بهما في زماننا ويغلف بك رصفاته ان شاء القاضي
ويحترز من التكرار لا بزمان او مكان ويحلف اليهودي بالله
الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل
الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني
بالله * ولا يحلفون في معابدهم * ويحلف على الحاصل ففي

(ثلاثة ايام) اي يقال للمدعي عليه اعط
كفيل بنفسك ثلاثة ايام والتقدير ثلاثة ايام
مروى عن ابي حنيفة وهو الصحيح وعن ابي
يوسف يأخذ كفيل الى جلوس الصبي وهو الصحيح اه في
وهو حسن وفي الخيانة وهو الصحيح اه في
(قدر مجلس القاضي) اه في
يحلفه ان شاء او يبعده لان في الزيادة على هذا
والكفاية اضرايا بالغريب بالمتع عن السفر اه في
(من التكرار) اه في
لوقال والله والرحمن والرحيم كان ايمانا واحدة فانه
ويحلف الواردين الاخيرين كالتيمنا واحدة
اه في

(ما يقنع) لا له وحلف على السبب **شفرده**
 الذي عليه خلافا لابي يوسف فانه يحلف في
 جميع ذلك على السبب ليكون اليقين على وفق
 الدعوى وانما هي على السبب الا اذا عارض
 الذي عليه بان يقول اما القاتل قديم
 الذي عليه بان يقول فحينئذ يحلف على الحاصل
 الانسان شيئا ثم يقبل فالحلف على
 الا ان يرفع بعد وقوعه برافع فالحلف على
 (وكذا في سبب) يعني اذا وقعت الدعوى في
 سبب لا يرفع بعد وقوعه برافع فالحلف على
 السبب لا يرفع بعد وقوعه برافع فالحلف على
 (يدعى العتق) اي العبد المسلم اذا دعي العتق
 يقول بالله ما اعتقت لانه لا ضرورة الى
 التحلف على الحاصل اذا لا يجوز ان يعود
 العبد برقبته العتق اهـ

البيع والنكاح بالله ما ينكحان بيع قائم او نكاح قائم في الحال
 وفي الطلاق ما هي بائن منك الآن وفي الغصب ما يجب عليك
 رده وفي الودعة ما له هذا الذي يدعى في يدك ودبعة ولا شيء
 منه ولا له قبلك حتى لا على السبب فهو بالله ما بعته خلافا
 لابي يوسف فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر
 للدعي حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار
 ونفقة المبتوتة وانحصم ليراهما وكذا في سبب لا يرفع كعبد
 مسلم يدعى العتق بخلاف الكافر والامة * ومن ورث شيئا
 فادعاه آخر حلف على العلم وان اشتراه او وهب له فعلى
 البتات ولو اقتدى المنتكر بعينه او صالح عنها على شيء صحيح
 ولا يحلف بعده

(باب التعاقب) *

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيما حاكمكم لمن برهن
 وان برهنا فثبت الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما
 اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فحسنا البيع
 فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر تحالفا وبدئ بيمين
 المشتري وفي المقايضة بأيهما شاء ومن نكل لزمه دعوى

(فعلى البتات) وحينئذ يحلف بالله ليس هذا
 ملكا للدعي فانه مالك بلسبب شرعي وضع
 ملكا للدعي فانه مالك بلسبب شرعي وضع
 للملك وهذا يفيد علمه بان ملكه فيصير تحليفه
 على البتات ولو امتنع عن اليمين مع كونه صادقا
 لتضرره فطوبى بالعلم اهـ في
 (صحيح) اي الاقضية والصلح لما روي ان الامام
 عثمان ادعى عليه بأربعين درهما فاعطى شيئا
 عتجان ادعى ولم يحلف فقبل الا تحلف وات
 واقضى عليه ولم يحلف فقبل الا تحلف وات
 صادق قال اخاف ان يوافق القدر يعني فيقال
 هذا سبب بعينه الكاذبة اهـ في
 (ولم يرض) وفي الهداية لو كان الاختلاف في
 الثمن والمبيع جميعا فبينه البائع اولى في الثمن
 وبينه المشتري اولى في المبيع فطرا الى زيادة
 الاثبات اهـ في
 (فلنثبت الزيادة) اي فبينه المشتري الزيادة اولى
 لان البتات الاثبات فلا تعارض في الزيادة
 (تحالفا) اي استخفاف الحاكم كلاهما على ما ذكر
 من دعوى الآخر وصفة التعاقب على ما ذكر
 في المبسوط اهـ في

(في المبسوط اهـ في)

(ولا بعد هلاك المبيع) اي ولا تحالف عندائي
 خفية واي يوسف اذا اختلفا في قدر الثمن هذا
 اذا كان الثمن دينافان كان عينيا يتعاقان كذا
 في الهداية اه ق
 والقول للمشتري الخ (وفي الجامع الصغير
 وقال ابو يوسف البائع ان يأخذ الحى ولا يثنى له
 العقد في الحى والقول قول المشتري في حصة
 الهالك اه ق
 (وتعتبر قيمتهما)
 مس جمع ضمير فقيهما
 حيث صورها في عبد بن فضالة
 فانهم اه ق
 (ان لم يقبض البائع المبيع) لان التحالف قبل
 القبض موافق للقياس لما ان كل واحد منهما
 مدع ومنكر فتعدي الى الاقالة كما تعدي الى
 الاجارة والى الوارث والى قيمة المبيع فيما
 اذا استلف المبيع غير المشتري اه ق

صاحبه وان حلفا فسخ القاضى البيع بطلب احدهما
 ولا تحالف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض
 الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند
 محمد يتعاقان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر الرد
 وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصة
 الهالك وعندهما يتعاقان ويرد الباقي والقول للمشتري
 في حصة الهالك عند ابي يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر
 قيمتهما في الاتسام يوم القبض * وان اختلفا في قيمة الهالك فيه
 فالقول للبائع وان برهنا فبرهانه اولى * وان اختلفا في قدر
 الثمن بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البائع
 المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد * ولو في قدر رأس
 المال بعد اقالة السلم فالقول للسلم اليه فيه ولا يعود السلم *
 ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة
 تحالفا وتراذوا بدئى بين المستأجر ان اختلفا في الاجرة بين
 المؤجر وفى المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الاثر وايهما
 برهن قبل وان برهنا فجأة المستأجر فى المنفعة وحجة المؤجر
 فى الاجرة * وبعد استيفاء المنفعة لا يتعاقان والقول للمستأجر

(المسلم اليه فيه) لان رب السلم يدعى على السلم
 بالزيادة وهو ينكر ولا يعود السلم لان القصد
 من التحالف فسخ العقد حتى يعود كل واحد
 منهما الى رأس ماله والعقد فى الاقالة فى السلم
 لا يقصد هذا القصد لان الاقالة فيه لا تقتضى
 الفسخ فانهما لو اختلفا فى الاقالة فى السلم
 الا ترى ان رأس المدة بالبيع اى حكم القاضي به
 المسلم اليه تسليم الى رب السلم لا يعود السلم
 وهما قبل التسليم

اه ق
 (لا يتعاقان) يعنى اذا اختلفا بعد استيفاء
 المنفعة لم يتعاقلا لان برهان الصالح لقاعدة
 الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد
 فيها فان قيل ينبغي ان يجرى التحالف عند محمد
 فلماذا اختلف في البيع بالتحالف
 لو هلك المبيع فلماذا اختلف عليه اه ق
 يمكن ايجاب قيمة العقود عليه

(وتمسح فيما بقي) لان العبد ينفذ ساعة
 ساعة نصبر في كل مرة من المنفعة
 كانه انهاء عقد عليها بخلاف البيع لان العقد
 فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر
 في الكل اهـ
 (المأذون والمكاتب كلهم) لان لهما يدا معبرة
 في الخصومة قال في المنة عزلت فظن زوجها
 فان قال اغترب لم يلى بامر كذا قال قول له ولها
 المسمى لكونها اجارة صحيحة وان لم يذكر اجرا
 قال قول للزوج اهـ
 (ان دفعت خصومة المدعى) في هذه الصور
 التمس لانه اثبت بينته ان يده ليست بيد
 خصومة وقال ابن شسومة لا تندفع الخصومة
 وقال ابن ابي ليلى تندفع الخصومة وان لم تقم
 بينته اهـ
 (وبه يؤخذ) في القضاء والقوى لان المختار
 من الناس في دفع ما له الى مسافر وودعه اياه
 وبشهاد عليه الشهود فيقتل لابطال حن غيره
 اهـ

وبعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول
 للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
 والقول للعبد وقال يتحالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان
 في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح لهما وله فيما صلح له ولهما
 * وبعد موت احدهما القول في الحمل للحي - وعند ابي يوسف
 كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لهما ولورثتها
 وعند محمد للرجل ولورثته وان كان احدهما مملوكا فالقول للعر
 في الحياة والحي في الموت وقالا المأذون والمكاتب كالحر

(فصل)

قال ذواليد هذا الشيء اودعني فلان الغائب او اعارني
 او اجريه او رهنيه او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت
 خصومة المدعى وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيل لا تندفع
 وبه يؤخذ * وان قال الشهود اودعه من لا نعرفه لا تندفع
 بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع
 عند الامام خلافا لمحمد * ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا
 لو قال المدعى سرقة او غصبته مني * وان برهن ذواليد على
 ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافا لمحمد * ولو قال

(عند الامام) لانه اثبت بينته ان العين وصل
 اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه
 بخلاف الفصل الاول فلم تكن يده يدين خصومة
 وهو التصود والمدعى هو الذي اضر نفسه
 حيث نسي خصمه وما اخبر به شهوده اهـ
 (لا تندفع) اي الخصومة لا احتمال ان يكون
 المدعى هو هذا المدعى لانه ما حاله الى معين يمكن
 للمدعى اتياعه فلا بدفقت لتضر به المدعى اهـ
 (خلافا لمحمد) فانها تندفع عنده لانه لم يدع
 الفعل عليه فصار كالمو قال غصب مني على
 ما لم يسم فاعله ولها ان ذكر الفعل يستدعي
 الفاعل لا بحالته والظاهره والذي في يده الا انه
 لم يعينه درأ الحد شفقة عليه واقامة الحسنة
 السر فصار كاذن قال سرق اهـ

(أحق) وأولى لأنها أكثر إثباتاً وقال الشافعي
 بينة ذى اليد أولى أه في
 (نقض به لهما) وقال الشافعي نساقطنا وفي قول
 نبرح بينهما لأن أحدهما لا يستحال اجتماع المالكين في الكل في
 حالة واحدة فقد تغذر التضييق فساقطنا أو بصار
 إلى القرعة أه في
 (سقطا) لتغذر العمل بهما لأن البضع لا يقبل
 الاشتراك أه في
 (وهي لمن صدقته) لأن التناكح مما يحكم به
 تصادق الزوجين وهذا إذا لم توفت النيسان

أه في
 (الان أثبت سبقه) لأنه ظهر الخطأ في الأول
 يقين نصار كما إذا قضى بالاجتهاد ثم وجد نص
 أو إجماع بخلافه فإنه يتقضى أه في
 (لا يأخذ الآخر كله) لأنه صار تقضياً عليه
 بالفصل فافسح الخلاف أه في

(فهو أولى) لأنه بالبدن يمكن من قبضه فبدل على
 سبب شرائه وبالنسبة أثبت الشراء في زمن
 فأنفذ الآخر به (فزوج) أدعى على منكوبة
 الغير نكاحاً بثبوت حضرة الزوج عند إقامة
 البينة رجل وامرأة في دار أقام الرجل البينة
 ان الدار له وفي أمه واقفت هي ان الدار لها
 وهو علقوها قبل يمينته في النكاح لا غير
 ويشتافى الدار لا غير أه في
 (والشرأء أحق) لأنه أقوى بخلاف ما إذا
 اختلف المالك لهما أو كان معهما تاريخ خيبر
 لا يكون الشرأء فيه أولى وقد بالقبض لأن
 عكسه من القبض دليل سبق الشرأء أه في
 (أولى من الهبة معه) أي مع القبض للملك والرهن
 (أولى من الهبة لأن ما ثبت للزوج من القبض
 وفي القياس الهبة ان القبض
 لا يثبت وجه الاستحسان ان القبض
 الرهن مضمون بجحكم الهبة غير مضمون وعقد
 الضمان أولى أه في

المدعى ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعنيته هو اندفعت
 بلا حجة الا اذ برهن المدعى ان زيدا وكله بقضه
 * (باب دعوى الرجلين) *
 لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينه الخارج فيه أحق *
 برهننا على ما في يد آخر قضى به لهما * ولو على نكاح امرأه سقطا
 وهي لمن صدقته فان أرتخا فالسابق أحق وان أقرت لاحدهما
 قبل البرهان ففيه له * وان برهن الآخر بعد ذلك قضى له وان
 برهن احدهما فقضى له ثم برهن الآخر لا يقبل الا ان أثبت
 سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذى اليد نكاحه ظاهر
 الا ان أثبت سبقه وان برهننا على شراء شيء من آخر فلكل
 نصفه بنصف عنه او تركه وبترك احدهما بعد ما قضى لهما
 لا يأخذ الآخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ
 فهو أولى وان ارتخا فالسابق أولى وان كان لاحدهما يد
 وللاخر تاريخ فذواليد أولى * والشراء أحق من هبة وصدقة
 مع قبض * والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء وكذا
 الشراء والمهر عند أبي يوسف وقال محمد الشراء أولى وعلى
 الزوج القيمة * والرهن مع القبض أولى من الهبة معه

(فهما سواء) لان كلاهما ثبتت الملكة
 ملكا باسمه مطلق ولا تاريخ فيه فثبت
 لكل من البائعين ملك مطلق فيكون بينهما
 ملكا كان تاريخ احدهما اقدم ام لا
 نصين سواء كان تاريخ احدهما
 (وكذا لو وقت احدهما) لان وقت احدهما
 لا يدل على تقديم الملك لآخر ان يكون الاخر
 اقدم لان البنتين فاعتلى ملكا
 مع التاريخ ولهما وهو رواية عنه ان البينة
 ثبت لنخص قبوله لغيره بعد لا يكون
 الإلتزام من جهته وبينه ذى اليد على الدفع
 مقبولة اهـ

٢٥٨

فان كانت بشرط العوض فهي اولى * فان برهن خارجا على
 ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذى اليد فالسابق
 اولى * وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه من
 بكر واتفق تاريخهما فهو سواء وكذا لو وقت احدهما
 فقط * ولو برهن خارج على الشراء من شخص وآخر على الهبة
 والقبض من غيره وآخر على الارث من ابيه وآخر على الصدقة
 والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك
 مؤرخ وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في
 رواية وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما * ولو برهن خارج
 وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى
 وعند ابى يوسف ذو الوقت اولى * ولو كان المدعى في ايديهما
 اوفى يد ثالث والمسألة بحالها فهما سواء وعند ابى يوسف
 الذى وقت اولى وعند محمد الذى اطلق اولى وان برهن خارج
 وذو يد على النتائج فذو اليد اولى وكذا لو برهن كل على تلقى
 الملك من آخر وعلى النتائج عنده ولو برهن احدهما على الملك
 المطلق والاخر على النتائج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين *
 ولو قضى بالنتائج لذى اليد ثم برهن ثالث على النتائج قضى له

(ذو الوقت اولى) وهو رواية عن ابى حنيفة
 لانه اقدم فصار كافى دعوى الشراء ولهما
 ان بينه ذى اليد انما تقبل لتضمنها معنى الدفع
 ولا دفع هنا حيث وقع الشك فى التلقى من
 جهته اهـ
 (الذى اطلق اولى) لانه دعوى اولى الملك
 الذى استحقاق الزايد ويرجع الباعه بعضهم
 على بعض ولا يابى يوسف ان التاريخ بوجوب
 بطلان احتمال عدم البينة على ملك مطلق بخلاف
 فى السرار لانه امر حادث فليسقط اعتبار
 الاوقات فيترجح بابى صاحب التاريخ الى اقرب
 (فدو اليد اولى) لان بينه ذى اليد باليد
 فبعضى له وهو الصحيح خلافا لما يقوله عيسى بن
 ابان انه هو الصحيح خلافا للينيات ويتركز فى غيره لانه
 وجب القضاء كذا فى الهداية اهـ
 (ففى له) لان الثالث لم يصبر مقضيا عليه بل
 القضية اهـ

الملك فى ذلك الوقت يفتى ولا يابى يوسف ان التاريخ بوجوب
 بطلان احتمال عدم البينة على ملك مطلق بخلاف
 فى السرار لانه امر حادث فليسقط اعتبار
 الاوقات فيترجح بابى صاحب التاريخ الى اقرب
 (فدو اليد اولى) لان بينه ذى اليد باليد
 فبعضى له وهو الصحيح خلافا لما يقوله عيسى بن
 ابان انه هو الصحيح خلافا للينيات ويتركز فى غيره لانه
 وجب القضاء كذا فى الهداية اهـ
 (ففى له) لان الثالث لم يصبر مقضيا عليه بل
 القضية اهـ

ويقتضى القضاء) لانه بمنزلة النص في دلالاته
 على الاولوية قطعاً وكونه كان القضاء واقعاً على
 خلافه كالتقاضي الواقع على خلاف النص وهذا
 مقتضياً عليه بالملك وجوابه ان لم يصير مقتضياً
 الدافع لينة المدعى كان موجوداً أو القضاء كان
 خطأ فاني يكون مقتضياً عليه اهـ في
 (كسج الخنز) فاذا ادعى نوابه ملكه من خز
 او ادعى دارها ملكه بناء على حنطة انها ملكه زرعها
 انه ملكه غرسه او ادعى حنطة انها ملكه زرعها
 او ادعى ذلك بينة وادعى ذواليد مثل ذلك
 وانما على ذلك بينة قضى به للخارج لانها ليست في
 وانما بينة قضى بها اهـ في

معنى التنازع (لان العمل بهما يمكن فجميع
 مقتضى للخارج) لان العمل بالآخر وقبض
 كانه اشتراها ذواليد من الآخر وقبض
 مقتضى للمقتضى لان دلالة السبق على مائة
 نهب باع ولم يقبض الامر لان البيع قبل القبض
 ولا يبيع كس الامر لان المقار اهـ في
 لا يجوز ان كان في المقار اهـ في

الا ان يعيد ذواليد برهانه كالو برهن المقتضى عليه بالملك المطلق
 على التنازع يقبل ويقتضى القضاء * وكل سبب لا يتكرر فهو
 مثل التنازع كسج ثياب لا تنسج الامرة وكلب اللبن واتخاذ
 الجبن والبدن والمرعى وجز الصوف * وما يتكرر بمنزلة
 الملك المطلق كسج الخنز وكالبشاء والغرس وزراعة البر
 والحبوب * وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل
 عليهم جعل كالمطلق * وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد
 على شراء منه فهو اولى * وان برهن كل منهما على الشراء من
 صاحبه ولا تاريخ لهما تاتر او ترك المال في يد ذى اليد *
 وعند محمد يقضى للخارج وان ارتخا في العقار بلا ذكر قبض
 وتاريخ الخارج اسبق قضى لذي اليد وعند محمد للخارج
 وان اثبتا قبضا قضى لذي اليد اتفاقاً * وان كان وقت
 ذى اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين ولا ترجح بكثرة
 الشهود * وان ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها
 فالرجح للاول وعندهما الثلث والباقي للآخر * وان كانت
 في ايديهما فكلها للمدعى الكل نصف بقضاء ونصف بلاقضاء *
 وان برهن خارجان على تنازع دابة وأرتخا في قضى لمن وافق

(والباقي للآخر) بطريق العول والمضاربة
 وانما سبب هذا لان في هذه المسألة ثلاثة اقسام
 فالمسألة من اثنين ونقول الى ثلاثة اقسام
 هو العول ولما المضاربة فان
 يضرب بغير قدر حقه مضارب الثلث في الدار ومضارب النصف في
 يضرب الثلثين في الدار ومضارب النصف في
 ثلث من الثلاثة يضرب الثلث في الدار ومضارب النصف في
 لانه لا يضرب الثلث مضى ثلث الستة وهو اثنان
 اذا ضرب الثلث مضى ثلث الستة وهو اثنان
 اهـ في

(بلاقضاء) لانه خارج بالنصف فقبض بينة
 والنصف الذي في يده صاحبه لا يدعيه صاحبه
 لان مدعاه النصف وهو في يده سالم له ولولم
 تنصرف اليه دعواه كان غلاماً لاساكن ولا قضاء
 بدون الدعوى فيترك في يده اهـ في

(تاريخه) الظهور علامة الصدق فيه ترجح
 يثته سواء كانت الدابة في ايديهما اولى
 احدهما اولى يد ثالث وان لم يكن تاريخ
 به الذي البدان كانت في يد احدهما
 اولى كان في ايديهما اولى
 اولهما ان كانت في ايديهما اولى
 (استويا) فيفضي بينهما سواء
 (والا كان بلا سرج او فيه سواء) اي يثتهما
 (والا كان بلا سرج او فيه سواء) اي يثتهما
 (والا كان بلا سرج او فيه سواء) اي يثتهما
 (والا كان بلا سرج او فيه سواء) اي يثتهما

٢٦٠

سها تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما بطلا * وان برهن
 احدا الخارجين على غضب شيء والاخر على وديعته استويا
 (فصل في التنازع بالايدي)

لابس الثوب اولى من الاخذ بكفه والراكب احق من
 الاخذ بالجام ومن في السرج احق من الرديف وصاحب
 الجمل اولى ممن علق كوزه عليها * والراكبان بلا سرج اوفيه
 سواء وكذا الجالس على البساط والمتعلق به * ومن معه ثوب
 وطرفه مع آخر * والحائط لمن جذوعه عليه او اتصل ببنائه
 اتصال تربع لان له عليه هراوى بل الجاران فيه سواء
 وان كان لكل عليه ثلاثة جذوع فينهما ولا ترجح بالاكثر منها
 وان كان لاحدهما ثلاثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلاثة
 وللآخر موضع خشبه * ولو كان لاحدهما جذوع وللآخر
 اتصال فلذى الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذى
 الجذوع * وذو بيت من دار كذى بيوت منها في حق ساحتها *
 ولو ادعى ارضا ككل انها في يده وبرهنا قضى بيدهما فان
 برهن احدهما او كان له لين فيها او بين او حفر قضى بيده في يده
 صبي يعبر عن نفسه قال اما حر قال قول له وان قال اتابع لفلان

انما هذا انصرح بما علم للايضاح على عادة
 في اتصال تربع (تفسير التربع على ملاك
 في الذخيرة اذا كان الحائط من مدر او برهان
 يكون انصاف بين الحائط المتنازع داخله في
 فان يكون ساحة فركبة في الاخرى وانما
 يكون اتصال تربع لان مثل هذا الاتصال
 (هراوى) مع هرويه قضبان فضم ملوكة
 بطاقت من الكرم فترسل عليها قضبان الكرم
 اهق

(كذى بيوت منها) لاستو آتها في استعمالها
 وهو الموروث فيها اهق
 قضى بيدهما فان طلبا القسمة بعد ذلك فليس
 فيها حتى يقبلا البينة على الملك قبل هذا قول
 (ابى خنيفة وعندهما فسيم لان التمكن من هذه
 او كان له لين فيها الخ) اهق
 الاشياء دليل على انها في يده اهق
 (قال قول له) لانه اذا كان يعبر عن نفسه فهو
 في يد نفسه فلا يقبل قول احد عليه انه عبده
 هذا انكاره الاينية اهق

(فهو عبد لذى اليد) حيث اقترع على نفسه بالرق
فكان ملكا لمن في يده فان قيل الاقرار بالرق
الرق لم يثبت بقوله بل يدعى الحرية لانه لما صار في يد
المدعى بقى ككائنات في يده فيعتبر باقراره
عليه اهـ ق (باب دعوى التيسب) اعلم ان الدعوى ثلاث

فكان ملكا لمن في يده فان قيل الاقرار بالرق
الرق لم يثبت بقوله بل يدعى الحرية لانه لما صار في يد
المدعى بقى ككائنات في يده فيعتبر باقراره
عليه اهـ ق (باب دعوى التيسب) اعلم ان الدعوى ثلاث
فالاولى ان يدعى نسب ولا يعلق في ملكه شيئا
كما اذا جاءت به لاقلة من ستة اشهر قال صلى
الله عليه وسلم اعتقها ولدها ولذا يثبت له
حقيقة الحرية والثانية ان يدعى نسب ولا يعلق
في غير ملكه فيصح في الملك خاصة والثالثة ان
يدعى ولدانية واده فيصح بناء على ولايته على
ولده من وقت الطلق الى وقت الدعوى ثم
الاولى اهـ ق

(ورد الثمن وان ادعاه المشتري) لان دعوى
البائع اسبق لاستردادها الى الطلق لكونها
دعوى استيلاء ودعوى المشتري اسبق لكونها
دعوى تحرير اذا طلق لم يكن في ملكه اهـ ق
فالملك كقول (للتيقن بعدم الطلق في ملكه
من حق الدعوى لا يجتمعه في حق البيع محتمل النقص وماله
من حق الدعوى لا يجتمعه في حق البيع محتمل النقص وماله
اهـ ق (وكذا لو كاتبه المشتري في كتاب الامن من في من
كتاب الولد المشتري في كتاب الامن من في من
بائع اهـ ق (ورد ثمن المشتري) لان من ضرورة ثبوت
نسب احدهما ثبوت نسب الآخر ومثل
بالتواضع لانه لو كان واحدا فباعه او اعنته
المشتري ثم ادعاه البائع لا يظلم اعناق المشتري
اهـ ق

فهو عبد لذى اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه * فلو ادعى الحرية
عند كبره لا يقبل بلا حجة
(باب دعوى النسب)
ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البائع فهو
ابنه وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري
مع دعوته او بعدها وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها
ويرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا
حصته فيهما * ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت * ولو ولدت
لا كثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم
كالاول والا فلا يثبت وان كان لا كثر من سنتين لا تصح دعوته
فان صدقه المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرده
المبيع ولا يعتق الولد وان باع عبد اولد عنده ثم ادعاه بعد بيع
مشتريه صحت دعوته ورد بيعه مشتريه وكذا لو كاتبه المشتري
او كاتب امه او رهن او آجر او زوجها ثم كانت الدعوى صحت
وقضت هذه التصرفات * ولو باع احد توأمين ولدا عنده
فأعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبه ماله وبطل
عتق المشتري * ومن في يده صبي فقال هو ابن زيد ثم قال

٦٦
بالتواضع لانه لو كان واحدا فباعه او اعنته
المشتري ثم ادعاه البائع لا يظلم اعناق المشتري
اهـ ق

(يصح ان يحمد) لان اقراره بطل بجهود
 القرلة فصار كان لم يقره ولهذا التسمية
 لا يحتمل التقصير بعد نبوته والاقرار بحسبه
 لا يثبت بالادلة في حق نفسه لانه يحتمل في حق
 لانه بالادلة في حق نفسه لانه يحتمل في حق
 نفسه اهـ في المال والاسلام في المال اذ لا دليل
 (فهو حر ابن المصطفى) لان كونهما اولى بخلاف
 الجزية في المال والاسلام في المال اذ لا دليل
 الا حجة ظاهرة فكان فيه الجمع بينهما اولى بخلاف
 وفي عكسه فوان شرف الجمع بينهما اولى بخلاف
 على اكسابها وكان كل منهما اولى بدعوى النبوة في حق
 فيه اولى بالاسلام اهـ في كونهما اولى بدعوى النبوة في حق
 (فهو ابنيهما) لان كونهما اولى بدعوى النبوة في حق
 وادعى ما يطل حق صاحبه بغير دفعه ولا يثبت
 ولا يطل حق صاحبه بغير دفعه ولا يثبت
 احدهما لا يستواء ابيهما هذا اذا كان
 الصبي لا يبعث عن نفسه والا فهو من صدقة
 الصبي اهـ

هو ابني لا يكون ابنه وان جسد زيد نبوته وعندهما يصح
 ان يحمد * ولو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر
 بنوته فهو حر * ابن الكافر * ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه
 من غيرهما وزعمت انه ابناهما من غيره فهو ابنيهما * ولو استولد
 مشتركة ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة
 فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتله الاب غرم
 قيمته وكذا ان قتله غيره فاخذ دية ويرجع بقيته وبالثمن على
 بائعه لا بالعقر

(كتاب الاقرار) *

هو اخبار بحق لا آخر على نفسه ولا يصح المعلوم * وحكمه
 ظهور المقر به لانشاؤه فصيح الاقرار بالجنح للمسلم لا بطلاق
 وعناق مكرها * واذا اقر حر مكاف بحق معلوم او مجهول
 كشيء وحق صح ولزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول
 قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه * وفي مال
 لا يصدق في اقل من درهم * ومال عظيم نصاب من ما بين به
 فضة او غيرها * ومن الابل خمسة وعشرون ومن البقر خمسة
 اوسق ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب واموال عظام ثلاثة

(فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يزيد قبلها اذ لو مات بعدها
 بغير تحقق المتع منه اهـ في
 (وكذا) اي بغير الاب قيمته ان قتله غيره اهـ في
 (فاخذ دية) لا يثبت من هذا القيد وتركه في
 الوفاية لان سلامة دية كسلامته ومنع بدله
 كتمعه اهـ في
 (لا بالعقر) لانه لزمه باستيفاء منافعها وهي
 ليست من اجزاء المبيع اهـ في
 (كتاب الاقرار) هو اخبار بحق الخ اهـ في
 (مركب) هكذا وقع في بعض النسخ نعا
 لا وافية وقال بعض الفضلاء لا حاجة اليه في
 في حجة مطلق الاقرار انما الحاجة اليه في حجة
 الاقرار مطلقا والفرق واضح اهـ في

وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال على
كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد
عشر لان كذا كلمة عن عدد مجهول فقد اقر
بعددين مجهولين ليس بينهما حرف العطف
واقل عددان ليس بينهما حرف العطف
المفسر احد عشر (وان ثلث زيدا مائة) اهـ
وكذا درهمان فلزيمه مائة واحد وعشرون لانه
اقل ما يعبر عنه ثلاثة اعداد مع العطف اهـ في
(وانما ربيع زيدا الف) وهذا ككله اذا
ذكر الدرهم فغيبه بالخفض مائة وان قال
كذا درهم عن مائة بالانصب وان ذكر
كذا درهم فغيبه بالانصب مائة وان قال
كذا درهم مائة مائة وان قال كذا
و درهم فغيبه احد عشر بالسوية عملا
بالشركة ولو قال عشرة فغيبه بالبيان في النفي
اهـ في

٢٦٣

نصب ودرهم ثلاثة ودرهم كثيرة عشرة وعندهما نصاب
وكذا درهمان درهمان وكذا كذا احد عشر وان ثلث فكذلك
وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث زيدا مائة وان ربيع زيد
ألف وكذا اكل مكبل وموزون * وبشركة في عبد فهو نصف
عند ابي يوسف وعند محمد يومر بالبيان * وقوله على - او قبلي
اقرار بدين فان وصل به هو وديعة صدق وان فصل لا وعندي
اومى اوفى بيتي او صندوق اوفى كبسي اقرار بامانة * ولو
قال من ادعى عليه ألفا اتزنها او اتقدها او اجلفي بها او قد
قضيتها او ابرأتني منها او وهبتها لي او تصدقت بها على -
او احللتك بها فقد اقر وبلا ضمير لا * ولو اقر بدين مؤجل وقال
المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل * ولو قال
على - مائة ودرهم فالك درهم وكذا اكل ما يكال أو يوزن *
ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة * وان
قال مائة وثلاثة أبواب فالك ثياب * ولو اقر بقر في قوصرة
لزمه او بختام لزمه الحلقة والقص او بسيف فالتصل والجن
والجائل او بحجلة فالكسوة والعيدان * وان بدابة في
اصطبل لزمه الدابة فقط وبشوب في منديل لزمه وكذا

(اقرار بامانة) اي في يد ملان كل ذلك اقرار
بكون الشيء في يده وذلك تنوع على مضمون
وامانة فثبت اقلها وهو الامانة اهـ في
(فقد اقر) اي به لان الضمير في اتزنها راجع الى
الالف التي ادعى بها لان الضمير في اتزنها راجع الى
لا يكون اقرار لان الالف والى غيره فلا يكون اقرارا
بالشك اهـ في
(لزمه) اي الثمر والقوصرة لان الاقرار
بالظروف لا يتحقق بدون غرض حتى لو قال من
بالظروف لان كلمة من لا تتزاع فيكون متزا
قوصرة لان كلمة من لا تتزاع فيكون متزا
بالتنوع وعلى هذا الطعام في الجواني اوفى
السفينة اهـ في
(لزمه الحلقة والقص) لا إطلاق الخاتم على
جميع الاجزاء ولهذا يدخل القص في بيع
الخاتم من غير نتيجة اهـ في

(واحد عشر عند محمد) لان النفيس من الثياب
 قد يلف في عشرة اثواب فاما ان سرف في يستعمل
 القرف ولا ي يوسف ان سرف في يستعمل
 لا بين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني في
 عبادي اي بين عبادي فوقع الشك والاصل
 برامة الذم اهـ في
 (وان نوى الضرب) لان الضرب في خمسة وعشرون
 الاجزاء لان تكثير المال وقال نوى عليه عشرة
 وقال الحسن بن زياد عليه خمسة وعشرون
 يعرف الحساب اهـ في
 (يلزمه تسعة) اي عند ابي حنيفة فليزمه
 (وعندهما عشرة) وما بعده ونسقط الغاية الثانية اهـ في
 فزعم يلزمه ثمانية ولا يدخل الغائبان وقال

ثوب في ثوب * وان ثوب في عشرة اثواب يلزمه ثوب واحد
 عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة
 في خمسة يلزمه خمسة وان نوى الضرب وينتفع يلزم عشرة *
 وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة
 يلزمه تسعة وعندهما عشرة وان قال له من دارى ما بين هذا
 الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط * وصح الاقرار بالحل
 وحل على الوصية من غيره وللعمل ان بين سببا صالحا كارت
 او وصية فان ولدت حيا لاقل من نصف حول من هذا اقتر فله
 ما اقتر به * وان حين فلهما وان ميتا فللموصى والمورث *
 وان فسر بيع او اقرض او اهبهم الاقرار لغا * وان اقتر بشرط
 الخيار يلزمه الاقرار وبطل الشرط

(باب الاستثناء وما في معناه)

صح استثناء بعض ما اقتر به لومتصلا ولزمه باقية وبطل استثناء
 الكل * وان اقتر بشئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض
 الاخر بطل استثناءه خلافا لهما * وان استثنى بعض احدهما
 او بعض كل منهما صح اتفاقا * ولو استثنى كليا او زنيا
 او عديا متقاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا لهما * ولو استثنى

(من نصف حول) اي من اقراره فله ما اقتر به
 لعلمنا انه كان قائما وقت الاقرار وان وضعت
 لاكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون
 المرأة معتقة فاذا ولدت لاقل من سنتين حتى
 حكم بنيتها المورث كان ذلك حكما لوجوبه
 في البطن حين مات المورث والموصى
 (فللموصى والمورث) يعني المال من ردود على
 ورثة الموصى بمقامها على ملك الميت ما لم
 لهما اذا اتركة محكوم بمقامها على ملك الميت ما لم
 تصرف الى ورثته والى من اوصى له بها اهـ في
 (وبطل الشرط) لان الاقرار بالخبر كان صادقا فادخل
 للتباعد في الاخبار لان الخبر كان كاذبا فهو واجب الرد
 واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الرد
 ولا ينبغي باختياره وعدم اختياره اهـ في
 (باب الاستثناء) الاستثناء نكلم بالباقي بعد
 وفيه كلام وان اخرج بعد الدخول عند الشافعي
 (وما في معناه) مثل قوله على انفس من عن عبد
 لم يقضه فان قوله لم يقضه في معنى الاستثناء

كالملائكة والجن (أي ان شاء الجن والملائكة) لأن
 لأنه لا تعرف مشيئتهم فلا يقع عليه شيء لان
 الاصل بآية الذم فلا يثبت بالشك ولو قال
 ان شاء فلان فشاء لا يلزمه شيء لان مشيئة فلان
 لا توجب الملك وكذلك ان جاء المطر او هبت
 الريح او كان كذا كذا في الاختيار اهـ في
 اسم الله تعالى ولا يتصور بدون الارض وكذلك اذا
 اقترله باسطوانة من اجز وان كانت من خشب
 البنايا فان امكنه رفعها بغير ضرر فلا ضمان
 والاخمين فتمت المقرلة كما في غصب الساجدة اهـ في
 (كتابها) لانه يدخل في الاقرار بغيره لان
 وقال صدر التبرئة ان قال هذا الخاتم لفلان
 الاقصه او هذا البستان له الا فخله لا يصح
 الاستثناء ولو قال الخلق له والفصل في الارض
 له والخل لي يصح اهـ في

٢٦٥

منها شاء او ثوبا او دارا بطل اتفاقا * ومن وصل باقراره ان شاء
 الله بطل اقراره وكذا ان علقه بمشيئة من لا تعرف مشيئته
 كالملائكة والجن ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقرله *
 ولو قال بناؤها لي والعريضة كان كما حال وفصل الخاتم ونخل
 البستان ككتابها وان حال له على ألف من ثمن عبد
 لم يقبضه فان عينه قيل للمقرله سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه
 لزم الالف ولغا قوله لم يقبضه ولو قال على ثمن خمر او خنزير
 لا يصدق وعندهما ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او
 اقرضني وهي زيوف او نبهجة لزمه الجياد وقال يلزم ما قال
 ان وصل وان قال من غصب او ودیعة وهي زيوف او نبهجة
 صدق ولو قال ستوفة او رصاص فان وصل صدق والا فلا
 ولو قال غصبت ثوبا وجاء بمعيب صدق ولو قال على ألف الا انه
 ينقص مائة صدق ان وصل والازم الالف * ولو قال اخذت
 منك ألفا ودیعة فهلك وقال المقرله اخذتها غصبا ضمن *
 ولو قال بدل اخذت اعطيتني لا يضمن ولو قال غصبت هذا
 الشيء من زيد لا بل من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمره ولو قال
 هذا كان لي ودیعة عندك فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه

٢٦٧

(لا يصدق) اي عنداي حنفه وصل كلامه افضل
 وقال ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل
 فان انكر المقرله سبب الوجوب لم يصدق وان فصل
 صدقه المقرله لانه بان تغير فيصح موصولا
 ومفصلا وله انه يرجع بعد تغير فيصح موصولا
 لا موصولا ولا مفصلا اهـ في
 (والا فلا) اي والا بان فصل لا يصدق والفرق
 بين البيع والقرض وبين الغصب والوديعة ان
 الاولين يكون رجوعا والغصب والوديعة يقضان
 الجياد يكون رجوعا والفرق ان في الاصل الاول انه
 على كل ذلك اهـ في
 (وقال المقرله الخ) والفرق ان في ما يبرأ به وهو
 بسبب الضمان وهو الاخذ من اذني ما يبرأ به وهو
 الاذن والاخر بغيره فيكون القول له في
 الجن وفي الثاني اضافي الفعل الى غيره وذلك
 بدعي بسبب الضمان وهو الغصب اهـ في

ووجه بمادة كسر آخاف (وإنما القول للمأخوذ منه) وهو القياس
 الاستحسان أن البس في الإجارة ضرورة
 ثبت ضرورة استيفاء المصود عليه وهو المنافع
 تكون أقرار بالبدن مطلقا بخلاف الوديعة لأن الدون
 البدن فيها مقصود أه في
 (فأقول له) أي فصلان المقتر له لأن الدون
 مقضي بأشغالها وذلك إنما يكون بقبض مضمون
 ثم ادعى ما يبرأ منه وهو الغير وهو سبب الضمان
 ينكر كان القول قول المنكر كذا في الكافي
 أه في

وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه اوليسه ورده
 على او اعتره او اسكنه داري ثم ردها على صدق وعندها
 القول للمأخوذ منه * ولو قال خاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته
 منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح * ولو قال
 اقتضيت من فلان ألفا كانت لي عليه او اقترضته ألفا ثم اخذتها
 منه وانكر فلان فاقول له * ولو قال زرع فلان هذا الزرع
 اوبني هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استغنت به فيه وادعى
 فلان ذلك فاقول للمقر

(باب اقرار المريض) *

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء ويقدمان
 على ما اقتره في مرضه والكل مقدم على الارث * ولا يصح
 تخصيصه غريبا بفضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدقه
 بقية الورثة وان اقتر لا جنبي صح ولو احاط بماله * وان اقتر
 لا جنبي ثم اقتر انه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقتر لا جنبيه
 ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت
 ولو وهبها ثم تزوجها فله الرجوع * وان اقتر بغلام مجهول
 النسب يولد مثله لثله انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه منه

(فأقول للمقر) لظهوره في الحال ولم يقر
 انه كان في يد الغير من قبل وانما اقر بجزء دخله
 فيه وادعى الا يدل على البدل ان العمل قد يكون من
 المعين والا جبر والعين في يد صاحبها فصار
 كما لو قال خاط لي اني قبضته منه وقال اني قبضته
 درهم ولم يقل قبضته منه وقال اني قبضته
 فان القول للمقر لا يثبتون البس للغير
 بل يوزان بخط الخطأ في دارب التوب فلا
 يثبت يد الخطأ عليه فلا يبرأ منه الا بدعيه كذا في
 الكافي أه في

(لا يبطل اقراره) ووجه الفرق ان دعوى النسب
 تستند الى وقت العلوق فتبين انه اقتر لانه فلا
 يصح ولا كذلك الزوجه لانها تقتصر على زمان
 الاقرار فتبين ان
 (ثبت نسبه منه الخ) لانها لا اقتر بما يبرأه وليس
 فيه تفصيل النسب على الغير وعنده وان لا يكون
 المرأة حاليه عن نكاح الغير ولا اربع سواها ولا فرق بين
 تحت المقر اختها ولا اربع سواها ولا فرق بين
 ولا الاعلى او الاسفل اذا لم يكن للمعنى ولا من
 جهة الغير أه في

(بعدها موتها) اي بعد موت المرأة فانه لا يصح
 لاقطاع النكاح وكذا اذا اقر الرجل بالزوجة
 فصدقته المرأة بعد موتها عند ابى حنيفة رحمه
 الله اه في النكاح ايضا اي يصح تصديقها بعد موتها لبقائه
 قائم والتكذيب منه لم يوجد في حق الارث والاقرار
 فانه الحاشية فنثبت النكاح بصادقهما فثبت
 منها ولهذا اوافق الامامية على النكاح بعد موتها
 قبل اه في اي ولو كان الوارث بعيدا لانه
 (ولو بعيدا) المبراث خلفه فقبل فيه قوله عند عدم المزاجم
 اه في

ولو لم يضاوشارك الورثة * وصح اقرار الرجل بالوالدين والولاد
 والزوجة والمولى * وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار
 المرأة لكن شرط في اقرارها بالولاد تصديق الزوج ايضا وشهادة
 قابله * وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد
 موتها وعندهما يصح ايضا وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم
 لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا * ومن مات
 ابوه فاقر باخ شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لايهما
 الميت دين على شخص فاقر احدهما بقبض ابيه نصفه
 فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

*(كتاب الصلح) *

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار
 (فالاول) كالبيع ان وقع عن مال بما لا يثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسده جهالة البدل
 لاجهالة المصالح عنه * ويشترط القدرة على تسليم البدل وان
 استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع بكل البدل او بعضه
 وان استحق بعض البدل او كله رجوع بكل المصالح عنه او بعضه
 وان وقع عن مال بمنفعة اعتبارا جارة فيشترط فيه التوقيت

(كتاب الصلح) هو اسم بمعنى المصالحة وهي
 المسئلة خلاف الخاصة وحكمه البراءة من
 الدعوى ولا يجوز الصلح على مكمل او موزون من
 فيه من احتمال الربا بان كان نصيبه من التركة من
 جنسه انتهى عمداى وقوله على مكمل او موزون
 متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في التركة دين
 واعيانها غير معلومة ولابد الصلح على مكمل
 او موزون قبل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة
 مكمل او موزون وان كان فيجوز ان يكون
 نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم
 الجواز موزون بالي اعتبارا بشبهة ولا عبرة فيها
 اه دور

(اعتبر اجارة) صورة ادعى على رجل شيئا
 فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة او على
 ركب دابة معلومة او زاعة ارضه مدة معلومة
 او على خدمة عبده او زنا فيكون في معنى الاجارة فيجوز
 فهذا الصلح اجارة اشارة اليها بالقائه بقوله
 فيه احكام الاجارة اه في فيشترط

لا الوكيل الا ان ضمنه (لان الصلح عن التوثق
معاوضة باسقاط الحق والصلح عن بعض الدين
استقاط محض فالو كيل فيه منفرد فغيره فلا يكون
البديل عليه كالو كيل بالتمسكح وقد مر من هذه
المسألة في الوكالة اهـ (وان صالح فضولي)
مع المدي اهـ (او اضاف الى ماله) بان قال على ألف من مالي
او على عبدي هذا اهـ (بلاضافة)
هذا العبد اهـ (اما اذا ضمن البديل فلان الحاصل
للمدي عليه ليس الا البراءة والاجنبي مساو له
في ذلك وقد جاز للمدي عليه اشتراط بديل الصلح
عن نفسه فكذلك الا اذا ضمن البديل واما اذا اضاف
من جانب المارة فبأنه الاضافة التزم التسليم الى
الى ماله فلا نه فيه الاضافة التزم التسليم الى
المدي وهو قادر على ذلك فيجب عليه وصار
كل لو ضمنه اهـ

٢٦٩

فيه * وان بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق موسر عبدا
مشتركا وصالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان
بعرض صح * ويجوز صلح المدي بماله يدفعه الى المنكر ليقترله
وبدل الصلح عن دم عمد أو على بعض دين يتدعيه يلزم الموكل
لا الوكيل الا ان ضمنه * وبديل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان
صالح فضولي وضمن البديل او اضاف الى ماله او اشار الى
عرض او تعد بلاضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا * وان
اطلق ولم يسلم توقف فان اجازه المدي عليه جاز ولزمه البديل
والا يطل

* (باب الصلح في الدين) *

الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض
حقه واسقاط لباقيها لامعاوضة * فلو صالح عن ألف حال على
مائة حالة أو ألف مؤجل صح وكذا عن ألف جيا على مائة
زيوف * ولا يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة او عن ألف
مؤجل على نصفه حالا او عن ألف سود على نصفه بيضا * ولو
صالح عن ألف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة
او مؤجلة صح وان قال من له على آخر ألف ادعنا نصفه على

٢٦٨

(وكان متبرعا) لان المصالح هنا وهو
الفضولي لا ولاية له على المطلوب فلا يتقدر منه
عليه اهـ (باب الصلح في الدين) لما ذكر حكم الصلح
عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو
دعوى الدين لان الخصوص يكون ايدا بعد
العموم كذا في الاكل اهـ (عما استحق الخ)
قال الزبيلي قوله عما استحق
سهولانه اذا صالح عن الدين لا يجب ان يكون صورة
استيفاء لبعض حقه واسقاط الباقي وانما يكون
كذلك لوقوع الصلح من المثل وهو غير
الدين والصواب ان يقال والصلح عما استحق بعقد
المداينة اهـ (لأن العمل خبر من المؤجل وهو غير
مستحق بالعقد فيكون ازا ما حط عنه وذلك
اعتراض عن الاجل وهو محرم اهـ

مطلق وكلمة على وان كانت المعارضة لكن مدعوها
 (خلافا لابي يوسف) فانه يبرأ عنه لانه ابرأ
 وهو اداء النصف لايصل عوضا لكونه مستحقا
 عليه فوجوده كالعدم لانه اني بصريح
 (لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا) اهو
 التقيد فاذ لم يوجد بطل اهو
 (برئ من نصفه الخ) لانه اطلق ابرأ واداء
 النصف عند الاصل عوضا بصلح شرط
 في تقيد الشرط فلا يتقيد بالنسبة اهو
 يعود الدين لان هذا البرأ مطلق لانه اذا لم يوف
 للاداء وقتا لا يكون الاداء غرضا صحيحا لانه
 واجب عليه في مطلق الازمان ولم يتقيد
 اهو
 (لا يصلح ابرأ) لانه علقه بالشرط صريحا
 وتعلق البرأ بالشرط باطل لما فيه من معنى
 بالتعليق حتى يرتد بالرد بخلاف ما تقدم لانه اني
 بصريح الشرط فعمل على التقيد لانه اني
 في الهدية اهو

٢٤٠

انك بريء من باقية ففعل برئ والافلا يبرأ خلافا لابي يوسف
 وان قال صالحتك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف
 فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا وان قال ابرأتك من
 نصفه على ان تعطيني نصفه غدا بريء من نصفه اعطى او لم يعط
 وكذا لو قال اذ الى نصفه على انك بريء من باقية ولم يوقت *
 ولو قال ان اديت الى نصفه فانت بريء او اذا اديت او متى
 اديت لا يصلح ابرأ وان ادى ومن قال ستر الرب دينه لا اقرتك
 حتى تؤخره عني او تحط عني ففعل جاز وان أعلن لزمه للمحال

(فصل)

ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب فلشريكه ان يتبع
 المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح
 مربع الدين * وان قبض شيأ من الدين شاركه شريكه فيه واتبع
 الغريم عاقل وان اشترى بنصيبه شيأ ضمنه شريكه ربع الدين
 او اتبع الغريم ومن ابرأ من نصيبه او قاص الغريم بدين سابق
 لا يضمن لشريكه وان ابرأ من البعض قسم الباقي على سهامه
 وان أجل نصيبه لا يصلح خلافا لابي يوسف * وبطل صلح احد
 ربي سلم في سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا له ايضا وان اخرج

(نصفه) لانه كان عليه ولم يستوفه فبقي
 فاذ منته اذا قابض قبض نصيبه لكن له حق
 المشاركة اهو
 (الغريم) وهو المديون لان قسمة الدين حال
 كونه في الذمة لا تصح والمقبوض بدل عنه فله ان
 يشاركه في الدين لانه عين حقه من وجهه اهو
 (لا يضمن لشريكه) في الصورتين اما في الاولى
 فلان الابن آذ لا يرضى قبض فلا يرجع عليه
 واما في الثانية فلانه قاض دينه بالخاصة لا قابض
 شيأ اهو
 (لا يصلح خلافا لابي يوسف) فانه يصح عنده
 اعتبارا بالابن المطلق ولا يصح عندهما لانه
 يؤذي الى قسمة الدين قبل القبض ولو غصب
 احدهما عيناه واشتراه ثم آذ فاسدا وهلك
 فانه فهو وقبض والاستحجار بنصيبه قبض وكذا
 الاجران عند محمد خلافا لابي يوسف اهو

قل البذل اوله لان فيه ثمنه بغير اهق
 من عليه الدين وهو حصه المصلح اهق
 (اختلاف) (قبل قضائه) (الميت) (القصة تجوز) لان التركة لا تخلو عن قليل

٢٧٨

الورثة احدثهم عن عرض او عقار بمال او عن احد التقدين
 بالآخر او عنهما ما صح قل البذل او كثر وعن تقدين وغيرهما
 بأحد التقدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من
 ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا وان في التركة دين على
 الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا
 براءة الغرماء من نصيبه صح وكذا ان قضا حصة منه تبرعا
 أو اقرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيره
 وفي حصة الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة على مكيل
 او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل
 او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقسمة
 اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى
 ان لا يصلح قبل قضائه ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز قياسا
 لاستحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان
 يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

(كتاب المضاربة)

هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب
 امين فاذا تصرف فوصكيل فان ربح فشريك وان خالف

دين والدائن قد يكون غائبا ولو جعلت التركة
 موقوفة بتبخر الورثة والدائن لا تبخر لان على
 (ورثة قضاء دينه) (وجه القياس ان الدين يتعلق
 بكل جزء من التركة ووجه الاستحسان لزوم
 ضمير الورثة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط
 لصحة الصلح حصة الدعوى او لا في بعض الناس
 يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى
 حقا مجهولا لا في دار فصول على شيء يصح الصلح
 على ما ترقى باب الحقوق والاستحقاق وقد يتعلل
 عن بعض صحة هذه المسألة بتدل على ان تكون
 الدعوى صحيحة لان دعوى حق المجهول
 الرواية غير صحيحة وكثير من مسائل الذخيرة
 دعوى غير صحيحة تلك الرواية اهق

(كتاب المضاربة) هي في اللغة مفاعلة من
 الضرب في الارض بمعنى السير وبها قال الله
 تعالى وآخرون يضربون في الارض اي يسافرون
 للتجارة تسمى هذا العنصر لان العامل فيه يسير
 في الارض غالبا لطلب الربح وفي التسرع هي
 شركة الخ اهق

المال ملكا لان الرب فرع المال فاذا شرط
جميع الرب له فقد ملك جميع رأس
الطلب اعلم بل لا
يا وهذا

المال اهني ان يكون جميع الرجال فقراء (مفسر)
المال اهني لان المضارب لما يطلب اعطى بدلا
تقوم الالة التسمية كان ولا متبرعا وهذا
ثم انقض عليا كذا قاله الشنخي

(فستبضع)
 وعمله لا يتقوم إلا بالتسليم
 معنى البضاعة فكأنه نص عليها
 اهـ
 (ولا يضمن المال في البضاعة) أي المال في المضاربة
 الفاسدة غير مضطون بالهلاك اعتباراً بالجهة
 ولأنه مال غير مستأجر في يده و**كل شرط**
 وجب فساداً لا اختلال مقصوده لا يفسدها
 ويطل الشرط **ككذا** في الهدية اهـ
 (جازب أيضاً) لأنه لم يصف المضاربة بالعرض
 بل إلى غنمه فيكون مضاربته إلى العرض
 (وشرط تسليم المال إلى المضارب) لأن المال
 أمانة في يده فلا بد من التسليم إليه
 اهـ

فغاصب وان شرط كل الربح له فمستقرض وان شرطه لرب
المال فمستبضع وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح اولم يربح
ولا يزداد على ما شرط له عند بل ييوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة الا بجمال تصح به الشركة وان
دفع عرضا وقال بعه واعل في ثمنه مضاربة او قال اقبض مالي
على فلان واعل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم المال
الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقد اكان او غير عاقد
كالصغير اذا عقد له اياه ووليه واحد الشرى يكن اذا عقد له الا آخر
وكون الربح بينهم مامساعا فيفسدان شرط لاحدهما عشرة
دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها ومالا فلا
ويطيل الشرط كشرط الوضعية على المضارب والمضارب
في مطلقها ان يبيع ويشتري ويوكل بهما ويسافر ويضع ويودع
ويهرن ويترهن ويؤجر ويستأجر ويحتال بالثمن على الایسر
وغیره ولو اضع رب المال صح ولا تنسده المضاربة وليس له
ان يضارب الا باذن رب المال وبقوله له اعمل برأيك ولان
يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص فان شرى
بمالها برا وقصره او حله بماله فهو معتبر * وان قيل له اعمل

(بلا يدرب المال فيه) لان يد المالك ثابتة له وبقاء يده يمنع التسليم الى المضارب كذا في الهداية اهـ في شرط لاحدهما المتخ (لانه قد حصل فيها ان شرط القطع تنقطع الشركة في الربح اهـ فانه شرط زائد لا يوجب قطع ذلك المقدار قطعاً فانه شرط لا يكون مفسداً على المضارب) ولا الجهالة فبيع فلا يكون مافاتاً عن الشركة في الربح ولا الهلاک يلزم صاحب المال ويكون الوضیعة على رب المال لان مالاً من المضارب امين فيه فلا يلزم من المال فالحال لا يلزم من المضارب امين فيه فلا يلزم من المال ولا تنفسد به

(غير اهلها) اي في غير سوق من اطرافها
لا يكون مخالفا لان المصير مع تبين اطرافه كمنفعة
واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالذبح
اهق (لا يكون مخالفا) لان فائدة الاول التقييد
بالمكان وفائدة الثاني التقييد بالنوع وهذا هو
المراد عن الاضمار كذلك كذا في الهداية اهق
(واعمل به فيها) وعبرة الهداية خذ هذا المال
واعمل به في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها
لان الواو للعطف والواو للعطف والشئ لا يعطف
قال الزبيعي لان الواو يعطف على غيره وقد يكون
على نفسه وانما يعطف على غيره وقد يكون مشنونة
للاستدانة اذا كان بعد جلة فكيف يكون مشنونة
لا شرط في الاول اهق

٢٧٤

برأيك وله الخلط بماله والصنع ان قيل له ذلك فلا يضمن به
ويصير شريكا بما زاد الصنع وحسنه له اذ بيع وحصة الثوب
في المضاربة وان قيدت يلد او سلعة او وقت او معامل معين
فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان
قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير
اهلها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا الوقال
اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير
السوق وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به
فيها او خذ بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف خذوه واعمل به
فيها وللمضارب ان يبيع بنسيئة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه
التجار وان باع بنقد ثم اخر صرح اجماعا وله ان يأذن لعبد
المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امة من مالها
ولا ان يشتري من يعتق على رب المال فان شري كان له لالها
ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل
ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق
نصيبه ولا يضمن بل يسعى المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى
المضارب بالنصف امة بألف وفيها ألف فوطئها فولدت ولدا

٦٩

(لا يبيع اليه التجار) اي ليس له ان يبيع الى اجل
لا يبيع التجار اليه وقال ابن ابي ليلى ليس له ان
يبيع بنسيئة لان ذلك تصرف يوجب نصيبه
عن مال المضاربة ويخرج عن التصرف فيه وعن
تقول البيع بالنسيئة من صنع التجار وهو
معارف عندهم فيدخل عند الاطلاق لان
الربح عادة فكان اوفق ارب المال كذا في الزبيعي
وفي الهداية ولهذا كان له ان يشتري الزبيعي
للاركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله
ان يستكرها باعتبار العادة اهق
(صح اجماعا) اما عندهما فلان الوكيل
يملك ذلك والمضارب اولى لان المضارب لا يضمن
اهق (وله ان يأذن الخ) في الرواية المشهورة لانه من
صنع التجار وعند محمد لا يملك ذلك باطلاق العقد
كذا في الكافي اهق وعن ابي يوسف انه يزوجه
(او امة من مالها) اهق (او امة من باب الاكساب اهق
الامة لانه من باب الاكساب اهق

(استسما رب المال الخ) وجه ذلك الدعوى
 صحيحة في الظاهر جملة على فرض التسلح لكنه
 لم يقدح في صحة ما في
 (باب المضارب بضارب) بقرب التزوين وعدمه
 والتميز بظاهر (باب المضارب بضارب) وقال رزق بن يحن بالادفع
 (لا يضمن بالبيع الاضطراري) وهو رواية عن أبي يوسف
 تصرف في البيع اذ ليس للمضارب ان يضارب
 لانه بالبيع متقد اذ ليس له بيعه فادفع
 وجه الظاهر ان الدفع ايداع وهو عليه فادفع
 بين انه مضارب فيضمن اهق
 ايها الماشاء في المشهور (فان شاء ضمن الاول
 رأس ماله لانه صار غاصبا دفعه الى غيره بغير اذنه
 اهق)

يساوي ألفا فإذا عاه موسرا فصارت قيمته ألفا ونصفه استسما
 رب المال في ألف وربعه او اعنته فإذا قبض الألف ضمن
 المدعي نصف قيمة الامنة

*** (باب المضارب بضارب) ***

فان ضارب المضارب بلا إذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر
 الرواية وهو قولهما وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن
 بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان
 وان ربح وحيث ضمن فرب المال تضمن ايها الماشاء في المشهور
 وقيل على الخلاف في ايداع المودع * وان اذن له بالمضاربة
 فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزقك الله بيننا نصفان او على
 نصفه او ما فضل فنصفان فنصف الربح رب المال وثلثه
 للثاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فنصفه رب المال
 ونصفه للثاني ولا شيء للاول * وان شرط للثاني الثلثين فكما
 شرط ويضمن الاول للثاني سدسا * وان كان قيل له ما رزقك الله
 او ما ربحت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهم ثلثه وان
 دفع بالنصف للثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربح
 * ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا

فنصفه رب المال لان رب المال شرط
 لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول
 النصف للثاني لان نصيبه فيكون الثاني بالشرط
 ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له الثاني وهو
 قاسم الربح الا جبر جلا لا يخطأ له في بلدهم
 لا يسلم الاول شيء حيث عقد على جميع حقه كذا
 في الكافي اهق

(سدسا) اي سدس الربح من ماله لانه شرط
 للثاني ماله ووجب عليه الضمان بالتسوية اهق
 رب المال وهو مستحق رب المال فلم يقدح في حق
 (فلكل منهم ثلثه) لان المضارب الضمان بالتسوية اهق
 وهو الثلث فيكون الثلثان اهق
 اي من النصف الثاني لان الاول
 شرط للثاني نصف الربح وهو ما دون نفسه من
 ربحه رب المال فاستحقه ورب المال شرط لنفسه
 ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف وكان
 بينهما اهق

(فله بيعها) لان حقها في الربح وانما يظهر
بالقسمة وقسمة الربح تتوقف على ان يتقص رأس
المال اهـ
فله تبديله بجنسه استحسانا) والقياس ان لا
يبدل لو جرد المجانسة بين التقدين في الثمنه
ووجبه الاستحسان ان المال اذا لا يمكن الا باذن بيع
ان يزدمل رأس الجنس رأس المال فصار كالعروض
ما فيه مافيه بجنس رأس المال فصار كالعروض
اهـ
(زمنه الاقتضاء) اي ان يقضيه لان المضارب
كلا جبر وحضه من الربح اهـ
كلا جبر وحضه من الربح اهـ
اي فلا يلزمه الاقتضاء لانه
ففي جبره على اتمام العمل اهـ
(والا فلا) اي فلا يلزمه الاقتضاء لان حقوق العبد
وكيل محض اهـ
(المالك به) اي بالاقضاء اهـ
تدرج بالعقد وهو المضارب الاول
(لا يستردان الربح) الاول لان المضاربة الاولى
قد انتهت بالقسح وبوت الثانية لا يوجب انعقاد جديد
فهلاك المال في الثانية لا يوجب انعقاد الاول
فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر اهـ

٢٧٥

ولنفسه ثلثا صح * وتبطل بموت احدهما وبلحاق رب المال
مرتدا لا بلحاق المضارب ولا ينزل بعزله ما لم يعلم به فان علم
والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان تقدا من
جنس رأس المال لا يتصرف فيه ولن من غير جنسه فله تبديله
بجنسه استحسانا ولو اقرقا وفي المال دين على الناس لزمه
الاقتضاء ان كان ربح والا فلا ويوكل المالك به وكذا سائر
الوكلاء * والبيع والسهم يجبران عليه وما يهلك من مال
المضاربة صرف الى الربح اولا فان زاد على الربح لا يضمن
المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه
لا يستردان الربح وان اقتسماه من غير فسح تراداه حتى يتم رأس
المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فلا ضمان على المضارب

(فصل)

ولا ينق المضارب من ماله في مصره او في مصر اتخذه دارا
ولا في الفاسدة فان سافر قطعاه وشرا به في ماله بالمعروف
وكذا اكسوته وركوبه شراء واستجارا وكذا اجرة خادمه
وفرش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج فيه
اليه وضمن ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله

(حتى يتم رأس المال) لان الربح تابع فلا يسلم
بدون سلامة الاصل اهـ
(فان فضل شيء اقتسماه) لان رب المال لم يبي
له حق بعد استيفاء ما افلأ الربح اهـ
(في مصره) اي الذي ولا فيه لان حق
اتما كانت من المال لا يضمن اهـ
المضاربة وما دام في مصره غير محتبس فانه ساكن
بالسكنى الاصلية اهـ
(او في مصر اتخذه دارا) اي في مصره غير محتبس فانه ساكن
بالسكنى الاصلية اهـ
قيد به لانه لو نوى
بالسكنى الاصلية اهـ
قيد به لانه لو نوى

المضارب في المضاربة الفاسدة دارا فله النفقة ولا يضمن
الا جبرا والاجبر لا يستوجب النفقة لانه لا يكون فيها
(من ماله) اي من مال نفسه لانه لم يحتبس
لمال المضاربة فلا يجبر له النفقة فيه اهـ
المضارب في المضاربة الفاسدة دارا فله النفقة ولا يضمن
الا جبرا والاجبر لا يستوجب النفقة لانه لا يكون فيها
(من ماله) اي من مال نفسه لانه لم يحتبس
لمال المضاربة فلا يجبر له النفقة فيه اهـ

(كسوق مصر) اي فهو كاسوق في مصر
 فلا يكون فقه في مال المضاربة اهق
 (من الربح اولا) وعبرة الكدق ان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد وهم المخالفة
 بيننا وبين عبارة المصنف فنقول المضارب من
 منطلق ياتق لا ياخذ اي ما اتفق المضارب من
 رأس المال اخذ المالك من الربح يقع مشتركا
 اهق
 (من حمل ونحوه) كاجرة الطراز والسماح
 ونحو ذلك مما ذكره في باب المراجعة وقول قام
 على يكلذا اهق
 (يغرم المضارب ربهما) اي الاضطران المال
 لما صار القين ظهر الربح في المال وهو الالف
 فكان بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه لب
 المال اهق
 (وباقية المضاربة) لان نصيب المضارب خرج
 من المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
 المضاربة تاما بينهما اتفق ونصيب رب المال على
 المضاربة لعدم ما بينهما اهق

٢٧٦

كالدواء ويرد ما بقي من كسونه وغيرها اذا قدم الى رأس المال
 ومادون السفر كسوق مصر ان امكنه ان يغدو ويبيت في اهله
 والاف كالف وليس للمستبضع الاتفاق من مالها * ويؤخذ
 ما اتفق المضارب من الربح اولا وما فضل قسم وان سافر بماله
 ومال المضاربة او بمالين لرجلين اتفق بالحصة وان باع متاع
 المضاربة مراجعة حسب ما اتفق عليه من حل ونحوه لافقه
 نفسه ولو شري مضارب بالنصف بألف المضاربة بزا وباعه
 بألفين واشتريهما عبدا فاضاعا في يده قبل تقدهما يغرم
 المضارب ربهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقية
 للمضاربة ورأس المال ألفان وخسمائة ولا يبيعه مراجعة
 الاعلى ألفين فلو بيع باربعة آلاف فخصة المضاربة ثلاثة آلاف
 والربح منها خسمائة بينهما * ولو اشترى رب المال عبدا
 بخسمائة وباعه من المضارب بألف لا يبيعه مراجعة الاعلى
 خسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بألف المضارب عبدا
 يعدل ألفين فقتل رجلا خطأ فربح القداء عليه وباقية على
 المالك واذا فديا العبد خرج من المضاربة ويخدم المضارب
 يوما والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بألف المضاربة عبدا وهلك

(ورأس المال) وهو جميع ما دفع رب المال
 الى المضارب وهو ألفان اهق
 (الاعلى خسمائة) لانه لا يكون بيع مال بماله
 كبيعه من نفسه لانه وكله فيكون بيع مال بماله
 فكيف يكون كالعقدوم وكذا لو كان بالعكس كما مر
 في المراجعة اهق
 (وباقية على المالك) اي اذا امتنع من الدفع
 واختار القداء يعني ارض الجناية فليدين قدر
 النصف والعبد يساوي القين اهق

(وجميع ما دفع رأس المال) بخلاف الوكيل
 حيث لا يرجع عندها لثالثين بعد التبرع بالمال
 واحدة والفرق ان يد المضارب امانة ولا يمكن حله
 على الاستيفاء بخلاف الوكيل فان قبضه بعد
 التبرع استيفاء من قبضه بعد
 (فالمالك) لانها انتفاع على التخصيص والاذن
 يستفاد من جهته وفي الاشياء اذا ادعى
 المضارب فسادها فالقول رب المال او عكسه
 فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال
 شترت لك الثالث والمضارب اهـ
 شترت لك الثالث والمضارب اهـ
 (كتاب الوديعه) ركنها الايجاب والتقبل وشروطها
 كون المال قابلا لاثبات اليد لا يمكن من حفظه
 حتى لو اودعه المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ
 لا يصح وكون المودع صديقا فاستلحقها لم يضمن
 حتى لو اودع صديقا فاستلحقها لم يضمن
 عبد الحبيب راضين بعد التقى كذا في المحيط اهـ
 باقاني

الالف قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وثم وجميع ما دفع رأس
 المال * ولو كان مع المضارب ألفان فقال دفعته الى ألفا ورجعت
 ألفا وقال المالك بل دفعت الميك الفين فالقول للمضارب
 ولو اختلفا مع ذلك في قدر الراجح فللمالك * ولو قال من معه
 ألف قدر رجح فيها مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول
 بل زيد وكذا لو قال ذواليد هو قرض وقال زيد بضاعة او وديعة
 او مضاربة * ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عيذت نوعا
 فالقول للمضارب * ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فللمالك

(كتاب الوديعه) *

الايداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله والوديعه ما يترك
 عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن بالهلاك * وللمودع ان
 يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم التهي والخوف
 خلافا لهما فيما له حل وموثونة فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا
 خاف الحرق او الفرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى فان
 طلبها ربحا فخبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو
 بعهده اياها وان اقرب بعده بخلاف بعهدها عند غيره وان خلطها
 بماله بحيث لا يتميزان يحنسها ضمن واقطع حق المالك منها في

(فيما له حل وموثونة) لان الظاهر عدم الرضى
 بالالبان من مؤونة الحمل فلما بارز ذلك ضرورة
 امتثال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من اهل
 العشود ولا بد له من رحلة الشتاء والصيف
 في الاختيار اهـ
 (ضمن) لان صاحب المودع يرضى بغيرهم والاذن
 يختلف في الامانة ولا يثبت حتى يشترط كونها في عياله
 تكون القبر في لا يثبت حتى يشترط كونها في عياله
 والابوان كالاخي حتى يجوز الدفع الى وكيله
 واختار صاحب التوبة مع الغنم عدم الاشتراط
 وقال وعليه الفتوى حتى يرضى صاحب الوديعه
 او يرضى من امانته وليس في عياله كالمقدمه اهـ
 (فحبسها وهو قادر) يعني لو منع صاحب الوديعه
 بعد طلبه وهو قادر على تسليمها يكون ضمن اهـ
 ظالم بالبيع حتى لو لم يكن ظالم بالبيع لا يضمن
 (عند غيره) لانه يجد الوديعه ولان الكاره
 وقال فز يرضى لانه يجد الوديعه ولان الكاره
 عند غيبه المالك كان يحفظ الوديعه فله ان
 علمها من طمع الظالمين فلا يكره
 موجبا اهـ

(ان يشركه ان شاء) لانه استهلا من وجه ثم قالوا
 لا يباح للخالط التناول قبل اداء الضمان فانه العيني
 (ضمن واقطع حق المالك) لانه انه يهلا ضرورة
 وكذا معنى تعذر الضمان لا يجب عليه الا
 (اشركا لاجلها) لان الضمان لا يجب عليه الا
 بالتعدي ولم يوجد (اشركا لاجلها) لان الضمان لا يجب عليه الا
 في كل الاوقات فاذا خالف في البعض رجع الى
 المأمور به كما اذا استأجر الحفظ شهر اقبل الحفظ
 في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجر بقدره

٢٧٨

المانع وغيره عند الامام وعندهما في غير المانع للمالك ان يشركه
 ان شاء وكذا في المانع عند محمد * وعند ابي يوسف يصير الاقل
 تابعا للأكثريه * وان بغير جنسها كبر بشعير وزيت بشيرج
 ضمن واقطع حق المالك منها اجماعا * وان خلطت بلا تعذر
 اشركا لاجلها وان تعدي فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها
 او عبدا فاستخدمه ضمن فان زال التعدي زال الضمان بخلاف
 المستعير والمستأجر وكذا الواو دعها ثم استردها * وان اتفق
 بعضها فهلك الباقي ضمن قد رما اتفق فقط وان رد مثله وخط
 بالباقي ضمن الجميع * ولو نصرف فيها فريج يتصدق به وعند ابي
 يوسف بطيب له * وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى
 احدهما حصته بغيبة الاخر خلافا لهما وان اودع عند
 اثنين مما يقسم اقتسما وحفظ كل حصته فان دفع احدهما
 الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل حفظ الكل
 باذن الاخر * وان مما لا يقسم حفظه احدهما باذن الاخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بد ضمن
 وان الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشيء يحفظه
 النساء الى زوجته لا بضمن * وان امر بحفظها في بيت معين من

(ضمن) اي ضمن المودع قدر ما اتفق لان
 التعدي لم يوجد فضا ياتي اه
 (ضمن الجميع) لانه خلط مال غيره بما له فيكون
 استهلا كالولان ما اتفق هاردي ثانی ذمته والدين
 لا يورث الا بالاسلم الى صاحبه ولم يوجد وهذا
 اذا لم يجعل على ماله علامة فلو جعل لا يضمن
 الا ما اتفق كذا في النصول اه

(طبيب له) اذا ادعى الضمان لان شرط طبيب
 الراجح عنده الضمان وقد وجد بالتصرف فيها
 (طبيب له) اي عند ابي حنيفة لانه مودع
 فمكون هذا الربح ملكه في طبيب له اه
 (ضمن الدافع) لان نهان ان يدفعها الى
 المودع اه في بان نهان ان يدفعها الى
 (وعندهما لكل الح) لانه رضى بلما تهما فكان
 لكل واحد منهما ان يسلم الاخر اه في
 (قد دفع الى من له منه بد) بان نهان ان يدفعها الى
 امي آه فلا ذلة وله امي آه غلام آخر فخالقه ضمن لان
 الى غلامه فلان وله غلام آخر فخالقه ضمن لان
 الناس يخلعون في الامانة وطرق الصيانة وان
 دفعها الى من لا بد له منه لا يضمن لان له الحفظ مع
 ما عاده هذا الذي فلم يكن مقيدا به فليغو اه في

في غيرها ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
فكان مقيداً بفتح التقيد اهـ في
ضمن الاثناء لانها اختصا على الاول لم يرجع على الثاني
الختيار فان ضمن الثاني يرجع على الاول قال الامام
المجاولي هذا اذا لم يعلم انه مال غصب وما اذا علم
فلا يرجع كذا في شرح فقط عند ابى حنيفة وليس على
(بعد العتق) العبد الثاني ضمان لانه مودع ولا ضمان عليه
عنده اذا لم يتعد اهـ في في اللغة على ما قاله المغرب
(كتاب العارية) هي في اللغة منسوبة الى العارة اسم من
كتاب التشديد منسوبة الى العارة واخطأ الجوهري
الاعارة كالنقارة من الاعارة الى العارة لان طلبها عار
حيث نطق انها منسوبة الى العارة ان ما في المغرب
اتتهى ويجوز التخفيف وفي النهاية ان ما في المغرب
هو المقول عليه لانه عليه السلام بائرها وفي المبسوط انها
كان العار في طلبها لما بائرها في التناوب كان المعبر
مأخوذة من التعاور بمعنى التناوب كما في معية العيني
يجعل فية الغير الانتفاع بملكه فهي معية العيني
وقيل معية الامم اهـ في

٢٧٩

دار حفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل
ظاهر * وان امر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن ولو اودع
المودع فهلكت ضمن الاول فقط وعندهما ضمن ايا شاء فان ضمن
الثاني رجع على الاول لا بالعكس * ولو اودع الغاصب ضمن
ايا شاء اجماعاً * ولو اودع عند عبد شيئاً فأنتلفه ضمنه بعد
عتقه وان عند صبي فأنتلفه فلا ضمان اصلاً وقال ابو يوسف
يضمنان للعمال وان دفع العبد الودبعة الى مثله فهلكت ضمن
الاول بعد العتق وعند ابى يوسف ضمن ايها شاء للعمال وعند
محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني للعمال * ومن
معه ألف فأدعى كل من اثنين ايداعها عنده فنكل لهما
فهي لهما وضمن لهما ما مثلهما

(كتاب العارية) *

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه
واعارة المكمل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعا
يمكن رد العين بعده وتصح بأعرتك ومحتك واطعمتك ارضى
او حلتك على دابتي وأخدمتك عبدى اذا لم يرد بذلك الهبة
ودارى لك سكنى او عمرى سكنى وللمعبر الرجوع فيها متى شاء

(هي تملك منفعة) وهو اختصار ابى بكر الرازي
وقال الكرخي لاجبة المنافع حتى لا يملك المستعير
اعارة ما استعاره ولو ملك المنافع والاول اصح
وقوله بلا بدل اختار عن الاجارة اهـ في
(الهبة) قال في المكافى قوله في الهدية
منحك هذا التوب ومنحك على هذه الهدية
يرد به الهبة لانها تملك العين وعند عدم ارادته
الهبة يحمل على تملك التوب ومنحك على هذه الهدية
وجوه احدها انه قال اذا لم يرد بهما ليس التعليل
ينبغي ان يقول هذين اللفظين وثالثها انها تملك
وثانيها انه جعل هذين اللفظين وثالثها انها تملك
العين ومحار التملك المنفعة وتاد باللفظ لاينة فعند
العين حقيقة والحقيقة تاد باللفظ لاينة فعند
عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك المنفعة
بلى على الهبة اهـ في

(كامل على الدابة) فلا يستعار دابة ولم يسم
شأله ان يحمل ويعبر للعمل لان الحمل لا يتقاون
كذا في الهداية اهـ في
قيد قوله الى شره فلو غالف الى
الى شره قط) فبذلك لا يحمل عليها عشرة
مثل المسي بان استعار دابة تحمل عليها هذا القدر
من حنطة اخرى او غالف الى خير من المسي

من حنطة اخرى او غالف الى خير من المسي
افتره من حنطة اخرى او غالف الى خير من المسي
من حنطة اخرى او غالف الى خير من المسي
لا يكون ضمنا من المبر ما قص البناء
(بالقطع) ومعنى ضمنا ان يكون في المحيط او كان البناء من
او الغرس ان يقوم فاما غير مطلق لان القطع غير
مستحق قبل الوقت في المحيط او كان البناء من
ترب الارض فاستردتها للمبر ليس المستعير ان
يهدمه ولا ان يرجع عليه بما اتفق اهـ في
(لما لك الخيار) لانه صاحب اصل والمستعير
اهـ في
(على المستعير) لان الرد واجب عليه لانه قبضه
لنفعه نفسه والاجرة رد الرد اهـ في

ولو هلكت بلا نعت فلا ضمان ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فان
أجرها قتلقت ضمن ايها شاء فان ضمن المورج لا يرجع على احد
وان ضمن المستأجر يرجع على المورج ان لم يعلم انه عارية وله
ان يعبر ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالجل على الدابة لاما
يختلف كالركوب ان عين مستعملا • وان لم يعين جازيا ضاملا لم
يعين فان تعين لا يجوز فلوركب هو ليس له اركاب غيره وان
أركب غيره فليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت او
بهما ضمن بالخلاف الى شره قط وان اطلق فيهما فله الانتفاع بأي
نوع شاء في اي وقت شاء وتصح اعادة الارض للبناء والغرس
وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قطعهما ولا يضمن ان لم يوقت وان
وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقطع وقيل
يضمن قيمته ويملكه والمستعير قلعه بلا تضمين ان لم تنقص
الارض به كثير او عند ذلك للمالك الخيار وان اعارها للزرع
لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا واجرة رد المستعار والمستأجر
والوديعة والرهن والمغصوب على المستعير والمورج والمودع
والمرتهن والغاصب وان اردت المستعير الدابة الى اصطبل
رهبها او العبد والثوب الى دار مالكة يرى بخلاف الغصب

(والمورج) لان الواجب على المستأجر التمكن
والخليفة دون الرد فان منفعة قبضه سالمة للمورج
معنى فلا يكون عليه مؤنة رد كذا في الهداية اهـ في
(والمودع) بكسر الدال لان منفعة حفظها
عائدة اليه فكانت مؤنة رد كذا في الهداية اهـ في
(والغاصب) عليه اجرة مؤنة رد الموصوب لان الرد الى
المالك واجب عليه والاجرة مؤنة رد الموصوب لان الرد الى
ونفقة العبد المستعار وكسونه على المبر اهـ في
(برئ) اي من الضمان اذا هلك الدابة او العبد
او الثوب استعسارا والتعباس ان لا يبرأ لانه
لم يرد هم اليه مالكهم اهـ في
(بخلاف الغصب) مستعينا بالثوب الى مالكة او العبد
يد مالكة فلا يدين ازالة يديه واليات يد مالكة
بذلك بمقتضى تسليمه الى مالكة واما الوديعة
فلان المالك ارضى بحفظ المودع دون غيره اهـ في

(مع اجير بها) لانه من عيال المستعير ولوردها
 يد من في عياله اهق
 (على الدابة اولاً) وهو الصحيح لان الدابة وان لم
 يتدفع اليه دأتما الا انها تدفع اليه في بعض
 الاوقات فيكون رضى المالك تدفعها اليه موجوداً اهق

(والاجير مياومة) لانه لا يعقد من العيال فلا يبدأ
 بالزمنه اهق
 (ويكتب مستعير الارض للزراعة) اي غدا في
 خنيفة لان اعاره الارض قد تكون للزراعة وقد

تكون لغيرها فكان مبهما والا طعام وان كان
 يكون لغيرها فكل اهق
 مجازاً فهو معلوم اهق
 (خلافاً لهما) فانه عندهما يكتب اعزى
 ارضك لان لفظ الاعارة حقيقة وكان اولى اهق
 (كتاب الهبة) هي لغة التفضل على الغير بما ينفعه
 ولو غير مال وفي الشريعة عليك عني الخ اهق
 (بالقبض الكامل) أفاد ان لا بد من القبض
 فيما لا بد من القبض اهق
 كالقبض اهق

والوديعة * وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة
 او مسانحة بري وكذا ان رد هامة اجير بها وعبده يقوم على
 الدابة اولاً بخلاف الاجنبي والاجير مياومة ورد شيء نفيس
 الى دار مالكة * ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني
 ارضك لا اعزني خلاف لهما

(كتاب الهبة) *

هي تملك عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول وتتم بالقبض
 الكامل فان قبض في المجلس بلاذن صح وبعده لا بد من الاذن
 وتنقذ بوهبت ونخلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام
 وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري
 وداري لك هبة تسكنها وبنيتهافي جلتك على هذه الدابة وان
 قال داري لك هبة سكني اوسكني هبة او نخلي سكني اوسكني
 صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع
 لا يحتمل القسمة لا ما يحتملها فان قسم وسلم صحت ولا تصح هبة
 دقيق في برودهن في سمس ومن في لبن وان طعن او استخرج
 وسلم وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل وزرع في ارض
 وغر في نخل كهبة المشاع وهبة شيء هو في يد الموهوب له تتم
 بلا تجدي قبض وهبة الاب لطفله تتم بالعقدان كان الموهوب

(هذا الطعام) فانما صبر حجة فيها الملقها
 فنخل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة
 هبة اهق
 (هذا الثوب) فانه يراد به التملك قال الله
 تعالى اوكسوتهم ويقال كسا الامير فلا نقول
 اذ مالكة اياه لا اذ اعاره اهق
 (وجعلته لك عمري) لقوله عليه السلام من
 اعز عمري صدقة اهق

(اوسكني صدقة) اي داري لشئك كونه صدقة
 حال كون السكنى صدقة اهق
 (او صدقة عارية) اي داري لشئك كونه صدقة
 كالعبد والدابة لان القبض
 بطريق العارية فيتم منهم اهق
 (لا يحتمل القسمة) لان ضرر فيد المشاع بما لا يحتمل
 الكامل فيه لان ضرر فيد المشاع بما لا يحتمل
 القسمة لان المشاع الذي يمكن قسمة لا يصح
 اهق

(أريد مودعه) أو مودع أو مستأجر فلا يجوز
 لأن كلا منهما قابض لنفسه أهق
 (أن كان الطفل في عياله) لوجود الولاية في
 التأديب والتسليم في الصناعة وفيد بالطفل لأن

أهية للولا الكبر لا تم الإقبض ولو كان في
 عياله كذا في الخط أهق وهو أن يجب واحد من اثنين عند
 (الانعكس) أهق فاية يجوز عند ههولا
 أبق حنيفة أهق فاية يجوز عند ههولا
 (لتغير خلافا لهما) فاية يجوز عند ههولا
 شين عفا لاها قبلك واحد فصارن كالهبة من
 اثنين والفرق لا في حنيفة وهو واحد وسواء كان بلقظ
 وجه الله تعالى وهو واحد وسواء كان فقير أو أحدا
 الصدقة أو بلقظ الهبة وسواء كان فقير أو أحدا
 أو أكثر أهق (صح الرجوع فيها) أي بصح الرجوع في الهبة
 بعد القبض إذا لم يمنع مانع من الموانع الالهية
 والمراد من الهبة الموهوب لأن الرجوع إنما
 يكون في حق الهبة لا في حق الاقوال وقال
 الشافعي لا يصح الرجوع إلا في حق الاقوال وقال
 السلام لا يرجع الواهب في هبة الا لأولى من جنة
 ولله والعائد في جنة كالكاتب مودع في هبة أهق

في يد الأب أو يد مودعه لأن كان في يد غاصب أو مبتاع يباع
 فاسدا أو منتهب * والصدقة في ذلك كالهبة والام كالأب عند
 غيبته غيبة منقطعة أو موته أو عدم وصيه أن كان الطفل
 في عياله وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجنبي له تم
 قبضه نوعا وبقبض ابيه أو جده أو وصي أحدهما أو أمه أن
 في حجرها أو اجنبي يريه أو قبض زوج الطفلة لها ولو مع
 حضرة الأب بعد الزفاف لا قبله وصح هبة اثنين لو اختلفا
 لآعكسه خلافا لهما وصح نصف في عشرة على قشرين وهبتها
 لهما ولا تصحان لغنيين خلافا لهما

* (باب الرجوع فيها) *

صح الرجوع فيها كالأب أو بعضا ويكره ويمنع منه حروف (دمع
 خرقه) فالدال الزيادة المتصلة كالبناء والغرس والسمي
 لا المنفصلة والميم موت أحد العاقلين والعين العوض المضاف
 اليها إذا قبض فحوز هذا عوضا عن هبتك أو بدلا منها
 أو في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فذلك أن يرجع
 فيما وهب وانحاء الخروج عن ملك الموهوب له والزاي الزوجية
 وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لآلوهوب ثم ألبان

(ويمنع منه) أي من الرجوع في الهبة انشأه
 على حروف دمع خرقه أهق كالولا والأرض غير مانع من
 (لا المنفصلة) أهق كالولا والأرض غير مانع من
 الرجوع في الأصل والزيادة للموهوب له أهق
 (ولو كان من اجنبي) أي وان عوض اجنبي
 الموهوب له منتهجا قبض الواهب العوض
 بطل الرجوع أيضا أهق (فذلك أن يرجع فيما وهب
 ملكه وتلك الهبة لغيره جعل تبسيط الواهب بدلا
 يمكن من قبض فاشم ولا تبديل الملك كبديل
 العين فصار كعين أخرى فلا يرجع فيها أهق

لأن الإخراج عن
 تبسيط الواهب بدلا
 فاشم ولا تبديل الملك كبديل
 العين فصار كعين أخرى فلا يرجع فيها أهق

عن علي بن الحسين (عليه السلام) قال: من اعتداه بعد الهلاك اذ هو

وهو باطل
استحقاق بعضه مطلقا
بصلح عوضا عن الكل فلا يراد به
شئ يرجع اهل
(فلا ان يرجع بما لم يخرج) لانه فصل
فيه مختلف بين العلماء فلا الامتناع وولاية الارليم
للقاضي وان تراضا بقدر ابطال حقه فيجوزون
هنا في يد غيره فقبضه لا على وجه الضمان اهل
يد حجب قبضه لا على وجه الضمان اهل
(فلا يشترط قبضه) اى قبض الوهاب لان
انما يعتبر في انتقال الملك لافى دعوى
القبض اهل
الملك القديم

(وبطل الاستثناء الشرط) لان هذه الشرطية مخالفة
مقتضى العقد فكانت فاسدة ولا يبطل بها قبيل
فيه اشكال فانه ان اراد الهبة بشرط العوض
فهو والشرطية وان فلا يستقيم قوله بطل اه

(شيانها) لما ذكرنا ومنها اجاز مذكورة في
الربيع وقد ذكرنا بعضها اهق
(فالهمة باملا) لان اجل يتي على ملكه فم
فقاله الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهمة فيه
بكن يتيه الاستثناء اهق

لكان التدبير يتي به الاستثناء اهق
منقول على المالك اهق
منقول على القليل ويصل الشرط
(فهو باطل) لما تزان التعلق اهق
في الراء لا يصح اي فيصح القليل لا يتصل بالشرط
لما روينا وقد بينا ان مافي الهداية وغيرها اهق
القاعدة على ما في الهداية وغيرها اهق
جائزة للعمير حال حياته اهق
لقره عليه السلام من امر عمرى في حجره
عجابه وعجابه لا تزف من ارب شيا فهو بيل
الميراث رواه احمد وابوداود اهق
(ان مت قبلك فلان) لان هذا التعلق
بالشرط وهو موت الملك قبل ذلك باطل اهق
(كانت عارية في يده) لان هذا العقد للتبليك
فينقض اطلاق الانتفاع اهق
(او اما ملكه فلان) لانه لا يفهم منه التبليك
وانما المفهوم منه انه ملكه اهق

لو وهب دارا على ان يرد عليه بعضها او يعقوضه شيا عنها ولو دبر
الجل ثم وهبها فالهمة باطلة بخلاف ما لو اعنته ثم وهبها ومن
قال لمديونه اذا جاء غدا فالدرك اوفات برئ منه او ان اديت
الى نصفه فالباقي لك اوفات برئ منه فهو باطل والعمرى
جائزة للعمير حال حياته ولو ورثته بعده وهي ان يجعل داره له
مدة عمره فاذا مات ردت اليه والرقبي باطلة فان قبضها كانت
عارية في يده وعند ابى يوسف تصح كالعمرى وهي ان يقول
ان مت قبلك فلان وان مت قبلي فلي فان قبضها كانت عارية
في يده والصدقة كالهبة لا تصح بدون القبض ولا في مشاع
يقسم ولا رجوع فيها ولو لغى ولا في الهبة لفقير ولو قال جميع
مالي او اما ملكه فلان فهو هبة وان قال ما ينسب الى
او ما يعرف بي فاقرار

* (كتاب الاجارة) *

هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمنها
صلح اجرة وتفسد بالشروط ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية
والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة
كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اي مدة كانت

(كتاب الاجارة) بكسر الهمزة هو المشهور
وتسمى فيها ضم الهمزة قال اهل اللغة اصل الاجر
الاجرة يقال اجرت فلانا على عمله كذا اي اتيته
بما يوجب له الاجر فلان لا يجوز لان اللب عيني
وانه باجر العبد اي يتيه والمستأجر ثيب
المؤجر عوضا عن بدل المنافع اهق
(بيع منفعة) فبذلك لا يفسد اجرة المدة
معلومة تلجب لبنها لا يجوز لان اللب عيني
لا منفعة اهق
(بيان المدة كالسكنى) وان كانت المدة لا يعين
الى مثلها عادة واختار المحصاف ومنعه بعضهم
اهق

(ليس له حسبه) للاجر لان المقصود عليه نفس
 العمل وهو عرض وليس له اثر يقوم مقامه اهـ
 (راد الا بئ) فان لمحق الجبس لاستيفاء العمل
 ولا اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد
 اجاب فكله باع منه فله حق الجبس و قال زفر
 ليس له حق الجبس سواء كان له معلومين حتى
 (بحسبه) لانه اوفى بعض المقصود عليه فيستحق
 الاجر بحسبه هذا اذا كان يعملهم وان كانوا غير
 معلومين يجب الاجر كله اهـ
 (ما يعمل فيه) لان العمل المتعارف فيه السكفي
 ولهذا اتى مسكافينصر في البيان اهـ
 كالارض والسياب فانها يختلفان باختلاف
 العامل والعمل فلا بد من البيان اهـ
 (وله ان يعمل كل شئ) في الدار والحائوت عند
 كبره السكان لانضر هابل يزيد في عمارتها اهـ

٢٨٦

ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له
 حسبه بخلاف راد الا بئ * واذا أطلق العمل للصانع فله ان
 يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا * ومن استأجر رجلا
 ايجي بعماله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله اجره
 بحسبه * وان استأجر لايصال طعام الى زيد فوجده ميتا
 فردّه فلا اجر له وكذا لو استأجر لايصال كتاب اليه
 فردّه لموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر
 الذهاب اجماعا

* (باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز) *

وصح استئجار الدار والحائوت وان لم يذ كر ما يعمل فيه *
 وله ان يعمل كل شئ سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقصارة
 والطحن واستئجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال
 على ان يزرع ماشاء * وللبناء والغرس وان انتقضت المدة لزمه
 ان يقلعهما ويساهما فارغة الا ان يغرم المؤجر قيمة ذلك مقلوعا
 برضى صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلعه فيدون رضاء
 ايضا او يرضيا بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض
 لهذا * والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك

(والطحن) لان هذه الاشياء توهن البناء
 والمراد رخي الثور او الماء لارخي البلد فاهـ
 لا يمنع من التصب فيه اهـ
 (تلا يفضي الى المنازعة)
 ان بين ما يزرع فيها اول لم يقل على ان ازرعها
 ولو لم بين ما يزرع فيها اول لم يقل على ان ازرعها
 ما شئت فقلعتها الخ (لانه ليس له حسبه) اهـ
 بعد ذلك لا تعود صحيحة في القياس اهـ
 (لزمه ان يقلعهما حتى يتركها اليه او يتركها له) اهـ
 (بترك باجر المثل) لان له نهاية معلومة كذا ذكرنا
 وفي القسنة استأجر ارض وقف وقف وغرس فيها
 او بئ ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 ان يستقيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
 اهـ

(بترك باجر المثل) لان له نهاية معلومة كذا ذكرنا
 وفي القسنة استأجر ارض وقف وقف وغرس فيها
 او بئ ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 ان يستقيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
 اهـ

(باختلاف المستعمل) بكسر الميم الثانية بان كان مقيدا لخالف وهذا بعينه متناول للثوب والدابة فيكون تعميما بعد التخصيص (ولا عبرة بالنقل) لان الدابة يفقرها جهل الراكب الخفيف ويثقف عليها ركوب التثقيب لعله بالفرسية ولا ان الادعى غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فاعتبر عدد الراكب كعدد الجنائيات اه في (وان كجها) الكبح جند الدابة بلجامها في نفسه لتقف ولا تجرى اه في لان التعارف عما يدخل تحتها (فما هو معتاد) لان التعارف مما يدخل تحتها مطلق العقد فكان حاصل اداؤه فلا يضمن ولا ي

٢٨٧

واستجار الدابة للركوب والجل والثوب للبس فان اطلق فله ان يركب ويلبس ماشاء فاذا ركب او لبس هو او اركب او لبس غيره تعين فلا يستعمله غيره * وان قيد براكب او لبس فخالف ضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به ففقيده هدر * فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقدرا ككثرة فله حمل مثله او اخف كالشعر والسجسم لا ما هو اضر كالملح وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فغطت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها * والا فكل القيمة وفي الاردا فضمن النصف ولا عبرة بالنقل وان كجها او ضربها فغطت ضمن خلا فالحما فيما هو معتاد * وان تجاوز بها مكان اسماء ضمن ولا يبرأ بردها الى ما سماء * وان استأجرها ذهبا ويايا في الاصح وان نزع سرج الحمار واسرجه بما يسرج بمثله لا يضمن * وان اسرجه او وكفه بما لا يسرج او لا يوكف به مثله ضمن وكذا ان او كفه بما يوكف به مثله وقالا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط * وان سلك الجبال طريقا غير ما عينه المالك

(ضمن) لانه لم يتناوله الاذن من جهة فصار مخالفا اه في (وكذا ان او كفه الخ) في الملامة واستأجرها بسرجها فاذا كنهها كاف يوكف به مثله (على السرج فقط) لانه اذا كان يوكف بمثله فملك ضمن كل القيمة عند اي خيفة اه في

لان هو السرج سواء فيكون المالك را ضيا او كان هو السرج ليس من جنس الا اذا كان زائدا على كاف ليس من جنس السرج لان العمل والسرج للركوب ولهذا لا يضمن لان العمل والسرج للركوب ولهذا لا يضمن احدهما على ظهر الدابة ما لا ينسب عليه الاخر فكان مخالفا اه في

(او المعاصي) لان المعصية لا يتصور استحقاقها
بالعقد فلا يجب عليه الاجر وان اعطى الاجر
وقضيه لا يجزله اهـ

خلافهما) لان الاجر مجبوز له ان العادة
جارية بالتسوية على النظر شفقة على الولد فلم تكن
عليها وهو الارضاع ولو استأجر ثمة ترضع جديا
(فلا جرها) لانها لم تأت بالعمل الواجب
اوصيا لا يجوز لان اللبن فيه فقه فوقع الاجارة
عليه وهو مجبوز اهـ

(لا في بيت المستأجر) لان العقد قدر مائها
الولحن فيه اهـ
ان كان نكاحه ظاهر) لان العقد قدر مائها اهـ
وقوله غير مقبول في حق من استأجرها اهـ
(ولا هل الطفل فسحها) ولو استأجر الابن اتمه لم يجز
لان في استخداماتها ترك التعظيم ولو استأجر جده
جاز ولو استأجر هازر وجهها للخدمة لا يجوز لان
خدمته مستحقة عليها ولو استأجر امرأته لخدمته
اراد ان يبيع الخبز فلها الاجر وان اراد لها كل فلا
يجب الاجر اهـ

كالاذان والحج والامامة وتعليم القرء آن والفقه او المعاصي
كالغناء والنوح والملاهي ويفق اليوم بالجواز على
الامامة وتعليم القرء آن والفقه ويجبر المستأجر على دفع ماسي
ويجبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة * ولا تصح اجارة المشاع
الامن الشريك وعندهما تصح مطلقا وان آجر دارا من رجلين
صح اتفاقا * ويجوز استئجار الظئر بأجر معلوم وكذا بطعامها
وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه
وامصلاح طعامه ودهنه لاثمن شيء منها بل هو واجرها على من
نقته عليه فان ارضعته في المدة بلين شاة او غذته بطعام فلا جـ
لها ولزوجها وطوها لا في بيت المستأجر وله فسحها ان لم تكن
برضاء ان كان نكاحه ظاهرا لان اقرب به * ولا هل الطفل
فسحها ان مرضت او حبلت وفسد استئجار حائك لينسج له
غزلا بنصفه او حار يحمل عليه طعاما بغيره او ثورا ليطحن له
برابقيه من دقيقه * ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى
وان استأجره ليخبزه اليوم بغير ابد رهم فسد خلافا لهما * ولو
قال في اليوم صح اتفاقا * وان استأجر ارضا على ان يكرها
ويرزعا او يسقيا ويرزعا صح * وعلى ان يثنيها

(بغيره من دقيقه) هذا يسمى قنير الطمان
وقد نفي عليه السلام عنه والصورتان الاوليان
في معنى قنير الطمان لانه جعل الاجر بعض
ما يجوز من عمله اهـ
(خلافا لهما) فانه صح عندهما ووقع العقد
على العمل وذكر الوقت للتجمل لانهما اقرتا ان المصود
عند تقدير المصود لا يثبتها قنير الطمان فله ان المصود
عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كونه تسليم
النفس في ذلك اليوم مقفورا عليه ولا تزجج وضع
الفسخ في ذلك اليوم اهـ

المستأجر في الثاني وضع الاجر في الاول فينفي
الى المنازعة اهـ

(أوبكرى نهرها) من كرت التبرك بالفتح اذا
 اجرمته اهو
 (كراهن استاجر الزهن من المرتن) فانه لا يجوز
 لانه ملكه والمرتن ليس بملك حتى يوزر منه
 اهو
 (أوليسين مايزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 اختلاف الدارقان استجارها وقع على السكنى
 على ما تراه اهو
 (عاد صهيام هذا استخسان ووجهه ان الجهالة
 ارتفعت قبل عام العقد اهو
 (فصل) اي في الاجير المشترك وغيره
 (وبه يفتي) يعني ان القسوى في الاجير المشترك وغيره
 قول ابى يعقوب يعني ان القسوى في الاجير المشترك وغيره
 بشرط وان خلاصة ان شرط عليه الضمان اذا
 لا يضمن عند ما لم بشرط عليه الضمان اما اذا
 بشرط فانه يضمن وقال القبيه ابوالثابت استراط
 الضمان وعدمه سواء لانه امين واستراط الضمان
 على الامين باطل وبه يفتي اهو

أوبكرى نهرها او يسرقها لا يصح * وكذا الاستجار للزراعة
 بزراعة وللركوب بركوب والسكنى بسكنى واللبس بلبس * وان
 استأجر شريكه او جواره لجل طعام هو لهما لا يلزم الاجر
 كراهن استأجر الزهن من المرتن * وان استأجر ارضا ولم يذكر
 انه يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح ان لم يعم فان زرعتها
 ومضى الاجل عاد صححها وله المسمى * وان استأجر جملرا الى
 مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد ففق لا يضمن * وان
 بلغ مكة فله المسمى * وان اختصما قبل الزرع والحمل تقضت
 الاجارة دفعا للفساد

(فصل)

الاجير المشترك من يعمل لغير واحد * ولا يستحق الاجر حتى
 يعمل كالصباغ والتصارو المتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك
 وان شرط ضمانه * وبه يفتي * وعندهما يضمن ان امكن
 التعرض منه كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت
 والحريق الغالب والعدو المكابر * ويضمن ما تلف بعمله
 اتفاقا كخريق الثوب من دقه وزلق الجمال وانقطاع الحبل
 الذي يشد به المكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن

(وعندهما يضمن ان امكن التعرض منه الخ) له ما ان
 الحفظ مستحق عليه اذا لم يكن العمل بدونه فاذا
 هلك بسبب يمكن الاحتراز منه كان التقصير من
 جهته فيضمنه كالوديعه اذا اكلت باجر بخلاف
 ما لا يمكن الاحتراز منه لعدم التقصير من

جهته اهو
 (اتفاقا) اي بين ابى خنيفة وابى يوسف وعهد
 وقال زفر لا ضمان عليه اهو
 (وغرق السفينة من مدها) لان ذلك من جنابة
 يده فيضمن وفي الظاهرية الملاح اذا اخذ الاجر
 ووضع فيها الطعام وغرق السفينة من دمج او موج
 او شئ وقع عليها او صدم جبل خنيفة وعندهما يضمن
 لا يضمن في قول ابى خنيفة وعند صاحب الطعام او وكيله في السفينة فانه
 ان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة فانه
 لا يضمن اهو

لعدم العلم بحصول الموت
منه الا ان تجاوز الموضع المعتاد لان ذلك غير
مأذون فيه فيضمن دية النفس لانها تلفت بماذون
فيه وغير مأذون فيه فيضمن جسا به وان لم يهلك
يضمن الزائد كله حتى ان الختان لو قطع الحشفة
وبرئ القطوع جيب عليه دية كاملة لان الزائد
هو الحشفة وهو عضو كامل فوجب عليه نصف الدية كما ذكرنا
وهو من اغرب المسائل واتدبرها حيث يجب
الاكثر بالبر والاقل بالهلاكة كما في الزيلعي
غيره اهـ

به الا دى عن غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن
فصاد ولا براغ لم يتجاوز المعتاد ولو انكسرت في طريق القران
فلما لك ان يضمنه قيمته في مكان حمله ولا اجر اوفي مكان كسره
وله الاجر بجسا به والاجير الخاص من يعمل لواحد وسعى اجير
وحدو يستحق الاجر بتسليم نفسه مدته كن استوجب للخدمة
سنة او لرى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله ويصح ترديد
الاجر بين تفعين مختلفين وايما وجد لم يمسح له فحوان خطته
فارسيا فبدرهم اوروميا فبدرهمين وان صبغته بعصفر
فبدرهم اوبزغفران فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم
في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبته الى الكوفة فبدرهم
او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لوردد بين ثلاثة لا بين
اربعة ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخطه
اليوم فله الدرهم وان خطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف
درهم وقال الشيطان جائز ان ولو قال ان سكنت هذه الحانوت
عطار فبدرهم او حداد فبدرهمين جائز خلافا لهما وكذا
الخلافا لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان
جاوزتها الى القادسية فبدرهمين * او قال ان حملت عليها الى

ذلك من صنعه واما الخيل فلا تارة اذا انكسر
في الطريق في الجبل نجي واحد يضمن له وقع تعديا
وانما صار تعديا عند الانكسر اهـ في
شاه وفي وجهه مدته اي مدة الاستئجار وان لم يعمل
(بتسليم نفسه مدته) ان يعمل لغيره لان منافعه مستحقه له
وليس له ان يعمل لنفسه مالم يمنع من العمل
والاجر مقابل بها فبنصفه مالم يمنع من العمل
مانع ثم يفسره بقوله كن الخ اهـ

(ولو قال ان خطته الخ) كما في البيع غير انه يشترط
خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة
الاجر متعجب بالعمل وعنده يتعين بخلاف البيع
فان الثمن يجب بنفسه العقد والبيع مجهول
اهـ

(جائز خلافا لهما) فان عندهما لا يجوز ان لا يكون
عليه واحد ولا اجر ان مختلفان ولا يدري ايها
يجب فلا يصح وله ان اقل الاجر من يجب بتسليم
الخيل والزيادة مرفوعة على ظهور العمل ولو كان
كل الاجر موقوف على ذلك كما في مسألة النياطة
الرومية والقارسية جاز وهذا الاول اهـ

(وان حمل كرت فبدرهمين) لا يجوز لان المقود عليه احد الثنتين وهو مجهول ولا يحنقه انه خيرين عقدين صحيحين مختلفين كما في مسألة
 الخطاة الزمنية والقارسية اهـ
 اي السفر لان مطلق العقد للاشتراك في الخدمة في الحضر وعليه عرف الناس
 (لا اشتراطه) يتناول الخدمة في الحضر ولا يشترط ان يكون
 بخلاف العبد الموصى بخدمته في حقه
 بالحضر لان وقت الاجارة وعرف لذلك ولو
 الا اذا شرطه وقت الاجارة ولا يشترط ان يكون
 سابق به ضمن لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم
 لان الضمان والاجرة لا يجتمعان اهـ
 (والاول باربعة) لانه لما قال اول شهر باربعة
 انصرف الى ما يلي العقد حتى بالحق اهـ
 (حكم الحال) اي يجعل الحال حكما بينهما
 فيكون القول قول من يشهد له الحال مع عينة
 لان القول في الدعوى قول من يشهد له الظاهر اهـ

الحيرة كرت شعير فبدرهم وان حمل كرت فبدرهمين * ولا
 يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراطه * ولو استأجر عبدا
 محجورا فعلم واخذ الاجر لا يسترده منه * ولو آجر العبد
 المقصوب نفسه فأكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لهما * وما
 وجده سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح * ولو آجر عبده
 هذين الشهرين شهر اربعة وشهرا بخمسة صح والاول
 باربعة ولو استأجر عبدا فابقي او مرض فادعى وجوده اول
 المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان
 حاضرا وصحيا صدق المولى والا فالمتأجر * وكذا
 الاختلاف في انقطاع ماء الرحي وجر يانه * ولو قال رب الثوب
 امرتك ان تصبغه احر فصبغته اصفر أو قال الصانع امرتني
 بما صنعت صدق رب الثوب * وكذا الاختلاف في التقيص
 والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
 او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى * وان قال
 رب الثوب عملت لي بلاجر وقال الصانع بأجر فالقول لرب
 الثوب وعند ابي يوسف للصانع ان كان حريقاله وعند محمد
 للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر

(وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحي) فان كان
 الماء منقطعا وقت الخصومة فالقول للمتأجر
 فيما مضى وان كان جارا فالقول لرب الرحي مع
 عينة والحال ان لم يصلح حجة عند ابيصلح من يجاز
 الترجيع ادا انما يقع بما لا يصلح حجة وقد عرفت
 قول الفقه اهـ لان الاذن يستفاد من
 قول صاحب الثوب اهـ
 (صدق رب الثوب) لو انكر اصل الاذن كان القول
 بجهته الاتري انه لو انكر اصل الاذن كان القول
 بجهته اهـ
 قوله (فالقول لرب الثوب) عند ابي حنيفة لانه يتكبر
 القعد ووجوب الاجر ويقوم عمله والصانع بدعيه
 والقول قول المنكر اهـ لان الظاهر شاهد له وبه يقتضى على
 (الصانع) ما في العيني اهـ
 (حريقاله) اي معاملته والحرفة بالكسر اسم
 من الاحتراف او اسم من الاكتساب وحريفة
 الرجل معاملته فالقول له لان العادة اذا سبقته
 يعمل بالجر فالعادة كانتطوق اهـ

(كسر اب الدار الخ) اختلاف اصحابنا في هذه المسألة
 قبل ينفسخ العقد بانهدام الدار وانقطاع الماء
 عن الرحي وانقطاع الشرب عن الارض لقوات
 المقصود عليه وهي منفعة السكنى ونحوها قبل
 لا ينفسخ فصار كهلاك العبد المستأجر وقبل
 على وجوه يتصور عودها ففساه اياك العبد
 المستأجر وذا لا يجوز ان الاجارة في الارض لا تنفسخ
 في الاصل ان اى المرأة من زوجها فتنفذ
 ماقطاع الماء اهل
 (او اختلفت) اهل
 تنفسخ الاجارة لان في المضى عليه الزام ضرر
 زائد لم يستثنى بالعقد اهل
 (ثم يد الله منه) لما تولى له ربحا اراد التجارة
 او اطلب غير ففسخ اهل
 فافلس (لانه لا يلزمه ضرر لانه يمكنه ان
 فليس بعذر) تليده اواجبه اهل
 بقدر ويبحث على يد

*** (باب فسخ الاجارة) ***

تفسخ بعيب قوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض
 او الرحي * او اخل به كمرض العبد ودبر الدابة * فلو اتفق به
 معيبا او ازال المؤجر عيبه سقط خياره * وتفسخ بالعذر
 وهو العجز عن المضى على موجب العقد لا يتصل ضرر غير
 مستحق به كقطع سن سكن وجعه بعدما استؤجر له او طبخ
 لولية ماتت عروسها بعد الاستئجار للطبخ لها او اختلفت
 وكذا لو استأجر دكانا ليتجر فذهب ماله او آجر شيئا فزمنه دين
 لا يجزئ قضاء الامن ممن ما جره ولو باقراره * واستأجر عبدا
 للمخدمة في المصر او مطلقا فاسافر او اكرى دابة للسفر ثم بداله
 منه ولو بد المكارى منه فليس بعذر * ولو مرض فهو عذر
 في رواية الكرخي دون رواية الاصل * ولو استأجر خياط يعمل
 لنفسه عبدا يخط له فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخط
 بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليعمل في الصرف وبخلاف
 بيع ما جره * ولو استأجر دكانا ليعمل الخياطة فتركه لعمل
 آخر فعذر وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر * وتنفسخ
 بموت احد العاقلين ان عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا

(وبخلاف تركه الخياطة) حيث لا يكون عذرا
 لانه يمكنه ان يقعد العلام للخياطة في ناحية وهو
 يعمل في الصرف في ناحية وبخلاف بيع ما جره
 فانه ايضا ليس بعذر بدون خلاف دين اهل
 (وكذا لو استأجر عقارا) فهو عذرا فيه من
 النع عن السفر ونفسه ضرر يعطل مصالح السفر
 او الزام الاجر بلا سكنى وهو ضرر بين اهل
 (فلا تنفسخ) فان عقد الاجارة ينتقل الى
 الغير فيكون هؤلاء لا تنفسخ الاجارة اهل

(فأحرق ما في ارض غيره لا يضمن) لان هذا
 سبب وشرط الضمان التعدي ولم يوجد فصار
 كغيره يترقى ملك نفسه فتناف به انسان اهـ
 (وراكين الى مكة صح) استحسان لان المقصود
 هو الراب وهو معلوم لانه اقرب المشاهدة قال ابن
 (فهو اجود) لانه اقرب المشاهدة قال ابن
 الامام احمد لا يصح بغير رجل يعرف كلام
 النسخة وحمل العير ما تان واربعون منا والوسق
 العير ما تان واربعون منا والوسق
 العرب وحمل العير ما تان واربعون منا والوسق
 متون صاعاقت والعير ما تان واربعون منا والوسق
 العير ما تان واربعون منا والوسق
 يكون وحمل العير ما تان واربعون منا والوسق
 اهـ
 (فقد ردة عوضه) اي عوض ما اكل لان المستحق
 عليه حمل معلوم في جميع الطريق فله استيفاءه
 اهـ

٢٩٤

تنفسح كالوكيل والوصى ومتولى الوقف

* (مسائل منشورة) *

ولو احرق حصائد ارض مستأجرة او مستعارة فأحرق ما
 في ارض غيره لا يضمن ان كلفت الريح هادئة وان مضطربة
 ضمن * ولو اقعده خياط او صباغ في حانوته من بطرح عليه
 العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر رجلا يحمل عليه محملا
 وراكين الى مكة صح وله المجل المعتاد * وان شاهد الجمال
 المجل فهو أجود * وان استأجره لمجل زاد فأكل منه فله ردة
 عوضه * ولو قال لغاصب داره فترغها والا فأجرتها كل شهر
 بكذا فلم يفرغ فعليه المسمى * فان جحد الغاصب ملكه ولم يجحد
 لكن قال لا اريد هابا بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد جحده
 ومن آجر ما استأجره بأكتر صح ويتصدق بالفضل * وتصح
 الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
 والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة
 والطلاق والعتق والوقف لا البيع واجازته وفسخه
 والقبضة والشركة والهبة والتكاح والرجعة والصلح على مال
 وبراء الدين

(فعليه المسمى) لانه اذا عين مقدار الاجرة
 والغاصب التزمه انعقد بينهما عقد اجارة اهـ
 (ويتصدق بالفضل) لانه ربح مالم يقبضه
 وعند الشافعي يقبضه بالفضل الاول لانه لو لم يكن
 الاجارة الثانية من جنس الاول لانه لو لم يكن
 من جنسها طاب الفضل اخفا كما ذكر في الجمع
 اهـ
 (والمعاملة) وهي المساقاة
 (والقضاء) بان قال الامام اذا جله راس الشهر
 فانت قاض بالبلدة القلاية اهـ

(كتاب المكتاب) هو ما خذ من كتاب مكتبة
والمولى مكتاب بكسر التاء واصله من الكتب وهو
الجمع ومنه كتبت القرية اذا خزنها والكتبة
هي الطائفة المجتمعة من الحبش والكتاب لانه يجمع
الابواب والفصول والكتب لانها تجميع الحروف
وسمى هذا العقد كناية ومكتبة لان فيه ضم حروف
اليدي الى حروف الزفة اولان فصولها
فصاعدا اولان كلامها يكتب الوثيقة وهو اظهر
اهل (وقيل مكتبة) في رواية ابى سليمان لان التجميع
الوجوب اهل عدم القدرة على تسليمه
كالنوب والعبد
من حتى

لو كان
يقول (مكتبة) في رواية تالي
يدل على الوجوب اهـ
لعدم القدرة على تسليبه
(بتعين بالتعين) اهـ
والمراد به نفي بتعين بالتعين كالثوب والعبد
وغيرهما من المكمل او ذا ندر بعينها وهي لفظة
كلمة على دراهم او ذاندر بعينها اهـ
لو يجوز اهـ
وإنما قال غير معين لأنه لو شرط أن
(غير معين) اهـ
يرد عبدا معنا يصح عندهما أيضا اهـ

(ولا يفتقر باداء المسمى) يعني قبل ان يترادف
الى القاضي هذا في ظاهر الرواية وروى عن
خليفة ومحمد وهو قول زفر انه يفتقر باداء
نفسه ولا يفتقر باداء المسمى وعند ابن بوس
يفتقر باداء القيمة وباداء مسمى ايضا
الحقائق وعن ابى حنيفة انه يفتقر باداء مسمى
اذا قال ان ادبها فانت سرتم انما قصد اذا
المولى والعبد مسلمين او المولى مسلا والعبد ممي
العكس اما لو كانا ذميين فجوز الالكاف
اذا ازدادت قيمة
اد عليه

१५०

* (کتاب المکاتب) *

الكتابة تحري المملوك يد في الحال ورقبة في المآل * فمن كاتب
مملوكه ولو صغيرا عقل بجمال حال او مؤجل او منجم فقبل صح
وكذا لو قال جعلت عليك ألفا تؤذيه نجوما اولها كذا
واخرها كذا فاذا اذيت فانت حر وان عجزت فتن فقبل *
ولو قال اذا اذيت الى ألفا كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق
وقيل مكاتبه واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه
فان اتلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه اوجنى عليها
او على ولدها وان كاتبه على قيمته فسدت وان اذاه عتق وكذا
تفسد لو كاتبه على عين لغيره يتعين بالتعيين او على مائة ليرد عليه
عبد اغير معين وعند ابى يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة
المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بيد
الكتابة وان كاتب المسلم بخمر أو خنزير فسد فان اذاه عتق ولزمه
قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطله ولا يعتق بأداء المسمى
وتجب القيمة في الفاسدة ولا يتقص عن المسمى ويزاد عليه
وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته
وصح كتابة الكافر عبده الكافر بخمر مقدرة وای اسلم فلا سيد

فصارت أصلا دفع القيمة قضاء في معنى الآراء
كما تقر في الأصول اهـ

(له ان يبيع ويشترى ويسافر) لانه لا يقدر على
 تفصيل البدل الا بها
 (فولادته) اي الاول وان ادى الثاني المال
 الى المكاتب الاول قبله اي قبل عتق الاول
 فليسيد ولادته للمكاتب الاول لتعذر جعل
 المكاتب معتق له اليه وهو مولاه ولو ادى
 فيه اقرب الناس اليه وهو مولاه لان المولى
 الاول بعد ذلك لا ينقل الولاء اليه لان المولى
 جعل معتقاً والولاء لا يتحول عن المعتق الى عبده
 بخلاف جرمه الولاء اهق
 (دخول جرمه الولاء) لان المكاتب اهل
 لان يكاتب وان لم يكن اهلاً للعق فبطل كل من
 مكاتبه مع شخصاً لصلته بقدر الامكان واقواهم
 دخول الولاء المولود في كتابته ثم الولد المشتري
 ثم الابوان اهق
 (خلافهما) فانه يدخل عندهما في مكاتبته
 بالشراء بكل ذي رحم محرم منه كاعتق عليه ولا
 ان المكاتب كسب الاملاك والكسب باقي للصله
 في الولاد اهق

فيمتها وعتق بآء عنها

* (باب تصرف المكاتب) *

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه * ويزوج امته
 ويكاتب عبده * فان ادى بعد عتق الاول فولادته وان قبله
 فليسيد * وليس له ان يتزوج بلاذن ولا ان يهب ولو بعوض
 * ولا يتصدق الا بيسير ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق
 ولو بمال ولا عبده ولا يبيعه من نفسه * والاب والوصى
 في رقيق الصغير كالمكاتب * ولا يملك المأذون شيئاً
 من ذلك وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف
 المضارب والشرىك * وان اشترى المكاتب قربه ولا دخل
 في كتابته * ولو اشترى ذارحم محرم غير الولادة لا يدخل خلافاً
 لهما * وان اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة
 ولا تباع الام * وان لم يكن معها جازيها خلافاً لهما وولده
 من امته يدخل في كتابته وكسبه له * ولو زوج امته من عبده
 ثم كاتبهما فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لهما *
 ولو نكح مكاتب بالاذن امرأته زعمت انها حرة فولدت فاستحققت
 فولدها عبداً وعند محمد حرة وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه * وان

(دخول الولد في الكتابة) فتحققاً للصله ولم يجز
 بيعها لاجال لانها بيع للولد في هذا الحكم قال
 عليه السلام اعتقها ولدها ولم تدخل في كتابته
 حتى لا تعتق بعتق نص عليه لا يجوز بيعها لانها ام
 (جازيها خلافاً لهما) فانه لا يجوز بيعها ولدها
 ولدها لان كان يقضى جوازيها وان كان معها
 القياس كان يقضى جوازيها وان كان معها
 ولدها لان كان يقضى جوازيها وان كان معها
 وبذلك لا يثبت ولا يصح انما ثبت للتمتع اهق
 (في كتابته) لانه بالدعوة ثبت نسبته منه فتبعه
 في الكتابة وكسبه اي كسب الولد اي الاول لانه
 في حكم مملوكه وكذا المكاتب اذا ولدت ولداً
 فالحكم كذا اهق

(في الحال) اي في حال البكاة قبل العتق اهق
 ومثله المأذون في التجارة اهق اي مثل المكاتب
 في الحكم المذكور اهق اي في كتابة ام الولد والمدير وغيرهما
 (فصل) وهي ام ولده اهق لانه تلقى جنتا حرة عاجلة

(بلا دعوى) فلا يجب البديل اهق لانها انما التزمت البديل
 لانها مكاتب لايجل للمولى وطوقها
 اهق لانها مكاتب تباع بالهافلو
 اهق لانها مكاتب في الحكم
 (بل هو مثلها في الحكم) اهق لانها مكاتب تباع بالهافلو

وطى المكاتب امة بملك بغير ان سيدة فاستحققت اخذ منه
 عقرها في الحال وكذا ان اشتراها فأسدا فوطها فردت وان
 وطها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه * ومثله المأذون في
 التجارة

(فصل)

واذا ولدت المكاتبه من مولاهما مضت على الكتابة او عجزت
 نفسها وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها
 وان مات المولى عتقت وسقط عنها البديل * وان ماتت وتركت
 مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب
 من تلده بعده بلا دعوى بل هو مثلها في الحكم * وان كاتب
 مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا والمدير يسعي
 في بديل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا * وعند ابى يوسف
 يسعي في الاقل من البديل او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي
 في الاقل من ثلثي البديل او ثلثي القيمة * وان دبر مكاتبه صح
 ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا * فان مضى عليها مات
 سيدة معسرا يسعي في ثلثي البديل او ثلثي القيمة وعندهما
 يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما * وان اعتق مكاتبه عتق

(او ثلثي قيمته) اهق ان شاء او في الاقل من ذلك
 (ان كان معسرا) اراد ان المولى لم يترك شيئا غيره
 اهق

(او ثلثي القيمة) فاختلاف في الموضوعين في
 اختيار والمقدار واى يوسف مع ابى حنيفة في
 المقدار ومحمد في قضاء الخيار اما الكلام في الخيار
 فبنى على تجزى الاعتاق وعدمه فخدم لما كان
 متجزيا باني ما وراء الثلث عتق او قبضت الكتابة
 فيه كما كانت قبل الثلث اهق
 (وان دبر مكاتبه صح) اي صح التدبير لانه بملك

(اختيار الحق فيه فذلك التعليق بشرط الموت اهق
 (او ثلثي القيمة) ان شاء عند ابى حنيفة اهق
 (وعندهما يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما)
 فاختلاف في الخيار يسعي على تجزى الاعتاق وعدمه
 متجزيه اما المقدار هنا فحق عليه اهق

(ويستقط عنه بدل الكتابة) لانه التزبه ليحصل
 العتق وقد حصل بدونه اهق
 (فصل على نصفه حالاً) اي الصلح والقياس ان
 لا يجوز لانه اغتياض عن الاجل وهو ليس بحال
 والذين مال فيكون ربا وجه الاستحسان انه شرع
 مع المتأني اذا الاصل ان لا يجري هذا القيد
 المولى وعنده اذا العبد وما في يده لمولاه والاجل
 انضار بامن وجه فيكون شبهة فلا يعتبر
 اهق
 (ثلاثي البدل حالاً) وهو ألقان وان شاء الذي
 المولى وثلاثي قيمته للمال لان ما زاد على قيمته ملان
 ويحصل في ثلثه وقيمتها ان بدل الكتابة قائم مقام
 (الذي ثلاثي قيمته للمال) لان ما زاد على قيمته ملان
 في القدر والتأجيل فاعتبر الثلث فيما اهق
 (وان كاتب حر عن عبده) بان قال لمولاه كاتب
 عبدك فلانا اهق

وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب على ألف مؤجل فصالح
 على نصفه حالاً صح * وان مات مريض كاتب عبداً قيمته ألف
 على ألفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة ادى العبد
 ثلثي البدل حالاً والباقي الى اجله او رد رقيقاً وعند محمد يؤدى
 ثلثي قيمته للمال والباقي الى اجله او رد رقيقاً * وان كاتبه على
 ألف وقيمته ألقان ولم يجزوا ادى ثلثي القيمة للمال او رد الى
 الرق اتفاقاً ومثلها البيع * وان كاتب حر عن عبده بألف وادى
 عنه عتق ولا يرجع به عليه * وان قبل العبد فهو مكاتب *
 وان كاتب عبداً عن نفسه وعن عبد آخر غائب قبل صح *
 وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ
 الغائب بشئ وايهما ادى اجبر المولى على القبول وعتقا
 ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كاتبهما معاً ولا يعتق
 احدهما باداء حصته بخلاف ما لو كانا لاثنتين * ولو عجز
 احدهما ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امه عنها وعن
 ولدين صغيرين لها جازواى ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقوا ولا يرجع على غيره
 * (باب كتابة العبد المشترك) *

(وان قبل العبد فهو مكاتب) وان قال لا اقبله ثم
 ادى القابل الاثني لم يعتق لانه ارتد بربه اهق
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر فلا
 قضى اذا ادى لم يرجع على ولده بشئ واما الغائب
 فانه اذا ادى بغير امره وليس بمضطر من جهته
 فلاذنه ادى بغير امره ان اداه عتقا وان عجز اذنا
 بل طلب نفعاً مبتدئاً اهق
 (وكذا الوكالة بما معاً) ان اداه الجبيع لان الكتابة
 الى الرق ولا يفتقان الا بآداء الجبيع لان الكتابة
 واحدة وشرطها فيها معتبر ولا يعتق احدهما
 اهق

(جان) اي ذلك استحسننا والقياس ان لا يجوز
 وفقد ذكرنا وجهه في المسألة السابقة اهق
 (واى ادى) اي واى واحد من الثلاثة وهم
 الام والصغيران ادى بدل الكتابة اهق

(فالقبوض للقباض خاصة) اى عند ابى خنيفة
 وعندهما واصلا ان الكتابة تنجز عند
 هل تنجز اولاً لان الكتابة شعبة من شعبة اذ
 هي قبض الحرة في الحال يد اوفى المال رقة
 فاقبض على نصيبه عنده وعندهما الكتابة رقة
 متجزئة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل
 والقبوض مشترك بينهما فبقي كذلك بعد العجز
 اهق

ولو اذن احد الشريكين في عبد للاخر ان يكاتب حصته منه
 بالالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فنجز المكاتب
 فالمقبوض للقباض خاصة وقال بينهما * امة لرجلين كتابها
 فأت بولد فادعاه احدهما ثم ات باخر فادعاه الاخر فنجز
 فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن
 الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه * وايهما دفع العقر اليها
 قبل العجز جاز * وعندهما لا يثبت نسب الولد من الثاني
 ولا يضمن قيمته وحكمه كاته ويضمن تمام العقر ويضمن الاول
 نصف قيمتها مكاتبه عند ابى يوسف والاقل منه ومن نصف
 ما بقى من البدل عند محمد * ولو لم يطل الثاني بل دبرها فنجز
 بطل التدبير وهي ام ولد للاول والولد وضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها ولو اعقها احدهما موسراً فنجز ضمن المعتق
 نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافاً لهما وان لم تنجز فلا ضمان
 وعندهما يضمن الموسر * ويجب السعاية في المعسر ولو دبر
 احد الشريكين ثم اعتق الاخر موسراً ضمنه المدبر
 او استسعى العبد واعقته وان عكسها للمدبر يعتق او يستسعى
 وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسراً او معسراً

وهو ابنه (بانه انه لما ادعى احدهما الولد حجت
 دعواه لقيام الملك له فيه وصار نصيباً م ولده لان
 المكاتب لا تقبل النقل من ملك الى ملك فقتصر
 امومية الولد على نصيبه كفى المدبرة المشتركة
 وكذا لو ادعى الثاني ولدها الاخير حجت دعواه
 ايضا لقيام ملكه ظاهراً ثم اذا عجزت بعد ذلك
 جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين ان الجارية
 كلها ام الولد الاول لانه زال المانع من الانتقال
 ووطئ سابق ويضمن نصف قيمته لانه عاكب نصيبه
 لما استكمل الاستيلاء اهق

(وايها دفع العقر اليها قبل العجز جاز) لان الكتابة
 مادامت باقية ففي القبض للمكاتب لا اختصاصها
 بمنافعها اهق
 (لا يثبت نسب الولد من الثاني) لانه لا يجوز وطئ
 لان امومية الاول والام من الثاني) لانه لا يجوز وطئ
 وقد امكن نسخ الكتابة فنسخ فيها واهه بخلاف
 به الكتاب وبني الكتابة فصار كتابها ام ولد
 التدبير لانه لا يقبل الفسخ واذا صار كتابها ام ولد
 ولد له فالدبر لا يثبت نسب الولد

منه اهق
 (خلافاً لهما) فان عندهما لا يرجع وهذا مبني
 على ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده
 لا عندهما اهق
 (ويجب السعاية) اى على المكاتبه في المعسراى
 اذا كان السيد معسراً اهق

(وعتق الاخر لغو) لأنه لا يجزأ عندهما علم
بصادق التدبير المذكور. يعقده اهل
(او استسعى العبد لمعسر) لان هذا ضمان
اعتاق فختلف بالسار والعصار اهل
(باب العجز والموت) قول على اذا نوالى
الموت اهل
(مالم يتوال عليه نجمان) قول على اذا نوالى
على المكاتب نجمان رد الى الرق ولهما ما روى عن
ابن عمر من مكاتبه عجز عن بيع فزده الى الرق ونجبر
على بيعه اثبات الفسخ اذا نوالى عليه نجمان فلا
لا يثنى ثبوت الحكم عماده على ما عرف فلا
(واذا عجز) لان المكاتب عن الكتابة عادت
احكام رقه اى المكاتب عن الكتابة عادت
الكتابة فلا يثنى لان فدا العجز كان لاجل عقد
(وما في يده) اى في يده المكاتب الذى عجز لمولاه
لأنه كسب عبده اهل
(وبعتق اولاده) لان ما في يده لمولاه اهل
وبه اخذ علمنا اهل وهذا قول على وابن مسعود

٣٠٠

وعتق الاخر لغو* فان اعتق الاول ضمن لوموسر او استسعى
العبد لومعسر او تدبير الاخر لغو
* (باب العجز والموت) *

اذا عجز المكاتب عن نجم فان ربح له حصول مال لا يجعل الحاكم
بتعجيزه ويجهل يومين او ثلاثة ولا يعجزه وفسخ الكتابة ان طلب
سيده او عجزه سيده برضاء وعند ابى يوسف لا يعجزه مالم يتوال
عليه نجمان* واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه
ويحل له ولواصله من صدقة وان مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدى
بدلها من ماله ويحكم بعقده في آخر جزء من حياته ويورث
ما بقى من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا في كتابته
او كوتبوا معه تبعا وقصدا* وان لم يترك وفاء له ولد ولد
في كتابته سعى على نجومه فاذا أدى حكم بعقده وعتق ابيه
قبل موته* والولد المشتري اما ان يؤدى حالا ويرد في الرق
وعندهما هو كالاول* وان مات المكاتب وترك ولدا من حرة
ودينا على الناس فيه وفاء فبني الولد فقضى بأرث الجنابة على
عاقلة الام لا يـكون ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم
موالى الام والاب في ولائه تقضى به لموالى الام فهو وقضاء

(قبل موته) اى فى آخر جزء من حياته وانما يعق
الابن لأنه داخل فى كتابة ابيه لأنه وقت العقد
كان من اجراء الاب متصلا به فورد العقد عليه
ودخل فى كتابته وكسبه
(وعندهما هو كالاول) لأنه صار بمنزلة حتى
ملك الولد اعتاقه كاعتاق المكاتب ولا يـخفى
ان الاجل ثبت شرط فى العقد لان هذا القضاء لا ينافى
لا يكون ذلك قضاء (الخ) الكتابة الحاق الولد بموالى
الام اهل

Digitized by Google

ان شاء الله تعالى
 (ولا تنسخ الكتاب بموت السيد) لانها حق العبد
 (على كل اجل في الدين هذا اذا كان بموت الطالب
 ولو كان بموت السيد كالتدبير اهق

اهق
 (كتاب الولاء) اي في بيان احكام الولاء وهو فسخ
 والحبسة لان في ولاد العتاقة والموا لا تناسر
 والحبسة او مشتق من الولي وهو القرب وفي
 والحبسة او مشتق من الولي وهو القرب وفي
 والحبسة او مشتق من الولي وهو القرب وفي

٢٠١

بجزه ولو جنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بجنائه فجز دنع
 اوفدى وكذا لو جنى المكاتب فجز قبل القضاء به ولو بعد
 ما قضى عليه به فهو دين يباع فيه * ولا تنسخ الكتاب بموت
 السيد ويؤدى البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه
 بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه كلهم عتق مجانا

* (كتاب الولاء) *

الولاء لمن اعتق ولو بنديرا واستيلا او كتابة او وصية او ملك
 قريب ولغا شرطه لغيره اوسا بة ومن اعتق حاملا من زوج
 قن فولدت لاقل من نصف سنة فولاء الولد له لا ينتقل عنه ابدا
 وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت لأكبر
 من ذلك فولاء له ايضا لكن ان اعتق الاب جرته الى مواليه
 ولا يرجع الاقولون عليهم بما عقلاوا عنه قبل الجتر ولو تزوج
 بحمي له مولى موالاة او معتقة فولدت منه فولاء الولد لمواليها
 وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى
 الارحام مؤخر عن العصة النسبية فان مات السيد ثم المعتق
 فارثه لا قرب عصة سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا
 وعند ابى يوسف لايه السدس والباقي للابن وعند استواء
 القرب تستوى القصة وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن

٧٦

(جزة الى مواليه) لان مولى الام لم يعق الولد
 نكاحا ولا بعد اعتاقها وانما نسب اليها فولد
 امكن نسبه ففعله نكاحا الى الاب فاذا اعتق الاب
 (ولا يرجع الاقولون الخ) لان الولاء كالنسب اهق
 مقتصر على مال ابيهم وانما نسب اليها فولد
 (لمواليها) اي فيما ذل الى الام لانه كالنسب

ولايكون ولاد الولد لمولى الام لانه كالنسب
 والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه
 اقوى فكذا الولاد لمولاهن ولاد العتاقة قوتى
 يعترف حق ترتيب الاحكام اهق

(من كاتبن الحديث) ورد الحديث عن النبي
 عليه السلام في آثره اوجز ولا معقنه قال
 النبي لا يثبت في كتب الحديث من روى عن النبي
 العتيق هذا حديث من الصيانة اهـ
 مروى عن جماعة من الاولاد ان لا يكون له
 (فصل) اي في بيان ولاء العاقدة والمطلوب منه
 التناصر وله ثلاثة شروط لا يكون له نسب
 معقن لان ولاء العاقدة اقوى فيمنع ثبوت الاصل
 الثاني ان لا يكون عليه ولاء العرب لا يسترقون
 فلا يكون عليهم ولاء العاقدة فلا يوافقون
 الثالث ان لا يتسبب الى احد ولا يكون له
 معروف وهو عقد مشروع لقوله عليه السلام
 لماسل عن اسلم على يد رجل فقال هو احد
 الناس به عيابه وعمله ان ولاءه بغيره لا يخصه
 اهـ
 (وهو مؤخر عن ذوى الارحام) لان ذوى الارحام
 يرون بالقرابة وهي اقوى واكد من الولاية
 اهـ

او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب من كاتبن الحديث
 (فصل)

ولاء الموالاة سببه العقد فلا سلم عجمي على يد رجل ووالاه
 على ان يرثه ويعقل عنه او والى غير من اسلم على يده صح
 ان لم يكن معتقاً وعقله عليه وارثه ان لم يكن له وارث وهو
 مؤخر عن ذوى الارحام وما لم يعقل عنه فلان يفسخه قولاً
 بحضرته وفعلًا مع غيبته بان ينتقل منه الى غيره وبعد ان
 عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده * وللا على ايضاً
 ان يتبرأ من ولاته بحضره * ولو اسلمت امرأة ووالى او اقترن
 بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك
 يتبعها فيه خلافا لهما

(كتاب الاكراه)

هو فعل يوقعه الانسان بغيره بقوت به رضاه او يفسد اختياره
 مع بقاء اهليته وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هذب به
 سلطانا كان اولسا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه ممتنعاً
 قبله عن فعل ما اكره عليه لحقه اولحق آخر اولحق الشرع
 وكون المكره به متلفاً نفساً او عضواً او موجداً غماً بعدم
 الرضى فلوا كره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل

(مبهمه) لعدم الزوم الا انه يشترط في هذا
 ان يكون بمحض من الاكراه كافي عزل الوكيل
 قصدا بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير
 شخص من الاعلى لانه فسخ حكمي بمنزلة العزل
 محض من الوكالة اهـ
 (كتاب الاكراه) الاكراه نوعان احدهما منقوت
 الرضى وذلك من غير السلطان تهديد اذ يملك في
 الاكراه من غير السلطان تهديد اذ يملك في
 الرضى وذلك من غير السلطان تهديد اذ يملك في
 الاكراه من غير السلطان تهديد اذ يملك في
 الرضى وذلك من غير السلطان تهديد اذ يملك في

(او وجوبها عليهم) قاله الامام العلامة ابن كمال اهـ
 (او وجوبها عليهم) قاله الامام العلامة ابن كمال اهـ
 (او وجوبها عليهم) قاله الامام العلامة ابن كمال اهـ
 (او وجوبها عليهم) قاله الامام العلامة ابن كمال اهـ
 (او وجوبها عليهم) قاله الامام العلامة ابن كمال اهـ

५०५

ما ذكره عليها) اي
من غرض المكره انما هو استحقاق
وبله لا مجرد لفظ الهبة والاستحقاق
لا يثبت فيه يبدون التسليم فكان التسليم داخلا
فيها بالاكره اقترقا اه في
(رجع على المشتري بغيره) لانه اذا اداء الضمان ملكه
تمام المالك المكره فيكون مالكا له من وقت
ان اه في
ان اعم من ان يكون

فما بالآ... (رجع على المشتري)
 مقام مقام المالك المكره في...
 وجود سبب الضمان اه في...
 (لما وقع قبله) فان المشتري اعم من ان يكون...
 مشترياً ولا او مشترياً بناً او ثالثاً اه في...
 (بضرب او حس او قيد) هذا النوع من...
 الاكراه يسمى غير الملقى وقال بعض النفس...
 الملقى هو الذي لم يكن فيه خوف على النفس...
 سوء كان يقتل او قطع عضو او ضرب فان...
 في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان...
 يترجأ تهدي وهذا احسن اه في...

(بالصبر على التلف) روى ابن خثيبا وعمارا ابنا
ذلك فصيبر خبيب حتى صلب فحمه النبي عليه
السلام سيد الشهداء واظهر عمار الكفر وكان قلبه
مطمئنا بالاجان فقال النبي عليه السلام فان عادوا
تلا من اجراء كلته الكفر على اللسان
تطاب صريح بذلك لان

ما اكره عليه مباح اورخصة او سرام كل ذلك
من آثار الخطاب فالاباحة الثابتة التي هي ادنى
درجات الإهمال لا تقابل الحرمة بل تجلعهما إله في
العلامة التقارن في التلويح حيث
الرخصة مع قيام الحرمة
وقبل مطلق ما
أيت به

Digitized by Google

(على احدهما) الشبهة وعند زعي القاتل
 قتل لانه مباشر وعند الشافعي عليه على القاتل
 بالباشرة وعلى الجاني بالتسبب فان التسبب
 بالبشارة اه في نفسه صار مباشرا
 عنده كالباشرة اه في نفسه صار مباشرا
 عند الاقدام (الصرح) لانه لو لم يكن فعل المكره
 في اهلا كما فوجب الصبر لكان له ان لا يقتل
 لانه لو لم يكن فعل المكره في اهلا كما فوجب الصبر لكان له ان لا يقتل
 وقد يكون كل مهلك لانه لو لم يكن فعل المكره في اهلا كما فوجب الصبر لكان له ان لا يقتل
 الاقدام انما قام اذا فعل ذلك ففعل المكره
 القصاص عنده وعندهما لا قصاص الا في المكره
 (واسلامه) والاصل عندنا ان لا يمتنع عهده وكذلك
 لا يمتنع القصاص فلا كراه لا يمتنع عهده وكذلك
 كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه
 والاسلام مما يصح بالاكراه لانه لو احتمل
 واحتمل رجحا الاسلام في الجاني لانه يهلو
 ولا يعل عليه اه في

٣٠٤

او على قتله او قطع عضوه لا يرخص فان فعل بالقصاص
 على المكره فقط وعند ابي يوسف لا قصاص على احدهما
 ولو اكراهه على ان يتردى من جبل ففعل فديته على
 عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله وعند محمد عليه
 القصاص ولو اكراهه بقتل على ترذ او اتمام نار او ماء وكل مهلك
 فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلزمه الصبر * ولو وقعت نار
 في سفينة ان صبرا حترق وان ألقى نفسه غرق فله الخيار
 عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات * وان اكراهه على طلاق
 او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع بهيمة العبد على المكره
 وكذا بنصف المهر لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو
 بعده وصح بين المكره ونذره وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب
 ذلك ورجعته وابلاؤه وفيه فيه واسلامه لكن لا قتل فيه
 لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا ردته فلاتين بها امرأته فان ادعت
 بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق *
 ولو اكراهه على الزنى ففعل حد ما لم يكرهه سلطان وعندهما
 لا حد عليه وبه يفتي

(كتاب الحجر)

(وعندهما لا حد عليه) قال صدر الشريعة
 الاكراه اختلاف انما هو في تحقق الاكراه
 بل هذا الاختلاف غير السلطان فالزنى لا يكره
 ولا يتحقق من غير السلطان فاذا اكراهه السلطان فزنى
 مع الاكراه فيجوز الاكراه هنا وعندهما
 لا يجوز لوجود السلطان وغيره فلا يجوز
 الاكراه يتحقق من السلطان لا يتحقق ان عدم
 في صورتين الاكراه من غير السلطان باسلا لا يتحقق ان عدم
 يتحقق الاكراه كما صرحوا به وهذه المسألة متقولة
 الى خفية كما صرحوا بها في غير السلطان رواية عن
 بانفاق الروايات فلا حاجة الى حملها عليه
 فليأمل (كتاب الحجر) المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من
 العوارض التي تزيد سبب الولاية والرضى وهو
 في اللغة المنع ومنه معنى الخطم لانه يمنع عن التسامح ويقال
 وسعى العقل ليجر الاله يمنع اي في تربيته المانعة للتعرض
 فلان في جبر غيره اي في تربيته المانعة للتعرض
 وفي الشرع هو منع نقاد الخ اه في

وهو منع فاذ تصرف قولي) خصه بالذكر لان
 المحبر في الامور الحكمية لا الحسنية ونفاذ القول
 حكيم لانه يرد ويقبل اهق
 وهذا تصرف بالغوب بجال اهق
 ولا يصح بيعا علم التزاما ذكره للايضاح كما هو
 والمراد بطلاق الصبي الخ) لتعريض الضرر
 صيا بطلاق امرأته فطلقها طلق امرأته الموكلة
 والمراء باعنا فها اعتاقها ما قولا اما اذا ملك
 وارحم محرم منه عتق عليه اهق وكذا استقرضه
 (وصح طلاق العبد واقراه اهق
 لقيام اهلية وكونه مكلفا اهق
 (ومن بلغ غير رشيد الخ) الرشد عند انا في المال
 فاذا بلغ الرشد في الدين ايضا اهق
 الشافعي (لماروى عن عمر انه قال
 فاذا بلغه اذ دفع اليه الخ) لما روى عن عمر انه قال
 انتهى ب الرجل اذا بلغ خسا وعشرين سنة
 اهق

هو منع فاذ تصرف قولي * واسبابه الصغر والجنون والرق
 فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او سيد ولا تصرف
 الجنون المغلوب بجال ومن عقد منهم وهو بعقله فولي محبر
 بين ان يميزه او يفسخه ومن ألتف منهم شيئا فعليه ضمانه
 ولا يصح طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما *
 وصح طلاق العبد واقراه في حق نفسه لافي حق سيده
 فلو اقر بمال لزمه بعد عتقه وان يحد او فود لزمه في الحال
 ولا يحجر على السفيه وان كان مبذرا * ومن بلغ غير رشيد
 لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه خسا وعشرين فاذا بلغه اذ دفع
 اليه وان لم يونس رشده * وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ
 تصرفه وعندهما يحجر على السفيه ولا يدفع اليه ماله ما لم
 يونس رشده * ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه
 مصلحته اجازه الحاكم وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته
 وان دبر صح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا *
 ويصح تزوجه بمهر المثل وان هي اكثر بطلت الزيادة وتخرج
 زكاة مال السفيه ويتفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته *
 ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤدى بنفسه ويوكل عليه

(ولا يصح تصرفه فيه) انظر الى اعتبار الصبي
 بل اول لان التباين في حق الصبي احتمال
 التدبير وفي حق حقيقة وحقيقة وهذا يمنع عن المال
 ولا ي حنفية انه مخاطب عاقل فلا يحجر عليه
 اعتبار بالزند اهق
 (وان اعتق نفذ) اي عندهما خلافا للشافعي
 والاصل عند ههنا ان كل تصرف يورثه الهول
 يورثه اجر ومالا فلا لان السفيه في معنى
 اهق
 لانه عتق بموته وهو مدبر
 اهق
 لانه عتق بموته وهو مدبر
 اهق
 لانه عتق بموته وهو مدبر
 اهق

الهازل
 (سعى العبد في قيمته)
 ضار كما اذا اعتقه بعد التدبير
 (بطلت الزيادة) لانه لا ضرورة وهو التزام بالتسليم
 ولا نظر له فيه فم نصح الزيادة اهق
 (وعلى من تلزمه نفقته) لان السفيه لا يسطر المحقوق
 اهق

(وبه يفتى) لان ابن عمر عرض على النبي عليه
السلام وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه
وعرض عليه وهو ابن خمس عشرة سنة
سنة فأجازته ولان بلوغها لا يتأخر عن الخمس عشرة
عشرة عادة والعادة احدى الحجج الشرعية فيها
لا رخص فيها كذا في الشئى اهـ في
(ولها تسع سنين) وهذا لا يعرف الا جماعا او تبعا
اهـ في
(صدقا) لانه امر لا يوقف عليه الا من جهنهما
فقبل فيه قولهما كما قبل قول المرأة فيها
لا يطلع عليه غيرها كالخض ونحوه (فخرج) رجل
له امرأة بنت اربع عشرة وغلام فقال للبرأة ان
حضت فانت طالق والغلام اذا احتلت فانت حر
قالت حضت وقال احتلت يصدق الغلام
اهـ في
(كتاب المأذون) اراده بعد الجبر ظاهر مفعول
من الاذن وهو الاطلاق وهو فان الجبر مطلقا وفي
الشرع ما قاله المصنف اهـ في

٣٠٧

الجارية بالخض او الاحتلام او الحبل فان لم يوجد شئ من
ذلك فاذا تم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما
اذا تم خمس عشرة سنة فيهما وهو رواية عن الامام وبه يفتى
* وادنى مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا
راهقا وقال بلغنا صدقا وكانا كالبالغ **كما**

* (كتاب المأذون) *

الاذن فلك الجبر واسقاط الحق ثم تصرف العبد بأهليته فلا
يلزم سيده عهده ولا يتوق فلو اذن له يوما فهو مأذون
دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص فاذا اذن في نوع من
التجارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحا
ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع
للمولى او لغيره بأمره او بغير امره صحيحا او فاسدا وللمأذون
اذناعا ما لا يشترى بشئ يعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة
ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم وقبل السلم ويرهن
ويرهن ويزارع ويشترى بذرايعه ويشارك عنايا ويستأجر

(ثم تصرف العبد بأهليته) لان العبد اهل
للتصرف بعبد الرق الا انه جبر عليه في
التصرف على المولى فاذا اذن فقد استحققه
فكان العبد مستصرا بما أهله الاصلية ولهذا
لا يرجع على المولى بما أهله من العهدة ولا يخفى
ان اذن الصبي والمعتوق ليس فيه اسقاط الحق على
انه مستندرك والاولى ما في الدرر وهو وان
اذن العبد فلك الجبر وبان الجبر لا ينفك
والمعتوق فلك الجبر وبان الجبر لا ينفك
(فلا يلزم سيده الخ) مجموع المطوفين مستتر
على مجموع جزئى التعريف على التوزيع فان
عدم الرجوع **لكونه** اسقاطا فان الاسقاط لا يتوقف
التوقف **لكونه** اسقاطا فان الاسقاط لا يتوقف
اهـ في

(ويعتبر دين) لان من وبيع التجارة اذ لم يبيع
 لم يعامل احد اهـ ق
 (ووديعه وغصب) لان الامر بهما من وبيع
 التجارة اهـ ق
 (خلافا لهما) لان الفتن الفاحش جار مجرى
 (التي ع حتى اعتنى المريض من ثلث ماله اهـ ق
 (فن جميع مابقي) ولا وارث للعبد اهـ ق
 (الملك حتى الورثة) ولا وارث للعبد اهـ ق
 (ويأذن (يفقه في التجارة) لانه نوع تجارة
 والامس ان كل من له ولاية التجارة تصح اذنه
 للعبد كالمكاتب اهـ ق
 (خلافا لابي يوسف) فانه يجوز تزويج الامة
 لانه نوع تجارة ولهما السعدون في التجارة وهذا
 ليس منها اهـ ق
 (ولا يهدى) لان كل ذلك يتبع غلايد خل تحت
 (والاذن بالتجارة) اهـ ق
 (والمحجور لا يهدى اليسير ايضا) لانه لاذن له اصلا
 اهـ ق

٣٠٨

ويؤجر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع
 ويعير ويقر دين ووديعه وغصب ولو باع او اشترى بفن
 فاحش جاز خلافا لهما ولو حاجي في مرض مونه صح من جميع
 المال ان لم يكن عليه دين وان كان فن جميع مابقي وان
 لم يبق ادى المشتري جميع الحجابة او رد المبيع * وله ان يضيف
 معامله ويحط من الثمن يعيب ويأذن (يفقه في التجارة) لان
 يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلافا لابي يوسف ولان
 يكتب او يعتق ولو بمال او يقرض او يهب ولو بعوض
 ولا يهدى الا اليسير من الطعام والمحجور لا يهدى اليسير ايضا
 وعن ابي يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت يومه فدعا
 بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه
 قوت شهر قالوا لا بأس للبرأة ان تصدق من بيت زوجها
 باليسير كالرغيف ونحوه وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة
 او مافي معناها كبيع وشراء واجارة واستئجار وغصب وبيع
 امانة وعقراة شراها فوطئها فاستحققت بتعلق برقبته فيبيع
 ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخصص
 سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتهمه وما بقى عليه بطالب

(بخلاف ما لو دفع البعوت شهر) لانهم لو اكلوه
 قبل الشهر يتضرر به المولى اهـ ق
 (كالرغيف ونحوه) لان ذلك غير ممنوع عنه
 عادة اهـ ق
 (يتعلق برقبته) وقال زفر يتعلق بالكسب لا بالرقبة
 فلا يباع لان الرقبة لم تدخل في الاذن فلا يتعلق
 دين التجارة بها بخلاف الكسب لانه دخل في الاذن
 وبه قال الامام الشافعي وما لا بد من احد يتعلق
 بدينه سبيبه ولذا انه ظاهر في حق المولى بسبب
 الاذن اهـ ق

(لا يسترد) لأنه لو لم يملك منه مبيع عليه
 فلا يحصل اكتساب اهـ في خلافا لزمرو الشافعي ومالك
 ويخرج المأذون (لا ينفق في ابتداء الأذن حتى لو أذن
 عبده المحجور عليه الأذن فلا ينفق دوامه اهـ) (وان استغرق دينه المخرج) ومالك واجد لان استغراقه المأذون يخرج

المأذون وطأه وذلك آية كمال ملكه اهـ في
 (صح اتفاقا) اما عندهما فظاهر واما عنده
 فلا ينفق من قبل الدين ولو جعل مانعا لاستد
 باب الاتقاع بكسب العبد فيقتل المقصود من

به بعد عتقه وما أخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد * وله اخذ
 غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليها للغرماء ويخرج المأذون
 ان أبق اومات سيده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا
 او جرح عليه وعلم به أكثر اهل سوقه والامة ان استولدها لان
 دبرها ويضمن القيمة للغريم فيها * واقراره بعد الحجر بدين او بأن
 ما في يده امانة او غضب جميع خلافا لهما وان استغرق دينه
 رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده * فلو اعتق عبدا من
 ما في يده لا يصح وعندهما يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق
 صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا بأقل ويصح سيده
 منه بمثلها لا بأكثر فلو باع بأكثر يحط الزائد او يتقضى البيع
 فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا
 يسلمه حتى يأخذ ثمنه * ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا
 الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوبى به
 معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مشترى فلفلغرماء
 اجازة يبعه واخذ ثمنه او تضمن اي شأوا من السيد او المشتري
 قيمته * فان ضمنوا السيد ثم رد عليه ببيع رجع عليهم بالقيمة
 وعاد حقهم في العبد وان باعه وأعلم بكونه مديونا فلفلغرماء رد

عند ابى خنيفة فيصح كفا في الاجنبي اهـ في
 (او يتقضى البيع) لان الزيادة تعلق بها حتى
 الغرماء اهـ

(سقط الثمن) لان المولى لا يجبه له على عبده
 دين وينسليه المبيع سقط جبهه الثمن فخرج
 المبيع من يده بلا شيء فيسقط بالثمن لان البيع به
 لو كان عرضا لكان المولى احق به من الثمن فلفلغرماء اهـ
 عند ابى خنيفة فلا ينعين بالقصد فلفلغرماء اهـ
 واما عندهما فلا ينعين فلفلغرماء اهـ

(وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه) لان البيع
 لا يزيل ملك المولى على ما كان عليه حتى يسلمه
 ملك الدائم على ما كان عليه حتى يسلمه
 لان الدين مستغرق في ذمته

التي ولهذا كان احق به من سائر الغرماء اهـ في
 (طوبى به معتقا) لان الدين مستغرق في ذمته
 لو جرد سيده والمولى لم ينفق عليه اهـ في
 الباقي عليه كما كان فخرج به عليه اهـ في
 (من السيد او المشتري) لان كل واحد منهما
 متعدي حتى الغرماء البائع والمشتري بالثمن
 حقهم معا استيفاء من ثمنه والمشتري بالثمن
 والبعض والتغيب اهـ في

اعترى دار او وهبها وسلبها غاب ثم حضر النفع
 (وعند ابى يوسف هو خصم) وعلى الخلاف اذا
 اشترى دار او وهبها وسلبها غاب ثم حضر النفع
 فالله هو بلس خصم الكلي من يارعه اهق
 مثل قوله في مسألة النفعة لابي يوسف انه يدعي
 الملك لنفسه فيكون خصم الكلي من يارعه اهق
 (حكمه كالمأذون) لانه لا يلزم من وجوب الدين
 عليه ان يباع فيه الكسب لان المولى لا يملكه
 لا يباع فيه بخلاف العبد وانما يختلف في القاض
 استخدام مشغولاً بحاجة العبد وانما يختلف في القاض
 عن حاجته اهق
 (فصل) اي في بيان حكم الصبي والمعتوه اهق
 (والقاضي) ظاهره يشعر بتقديم اذن الاب
 عليه وفي الخلاصة ما يخالفه حيث قال لوان
 للصغير وبأبي ابيه صح اذنه اهق
 بشرط ان يعقل (اي) فان الجبر عليه انما كان
 مخوفاً من سوء تصرفه وعدم هدايته للاصلح
 فانهما دليل صلاحية التصرف بخلاف تصرف
 كذا في الاختيار اهق

البيع ان لم يصل ثمنه اليهم * وان وصل ولا محابة في المبيع
 فلا فان غاب البائع فالتشترى ليس خصم الههم ان انكر الدين
 * وعند ابى يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين * ومن قال
 انا عبد فلان فاشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في
 الدين مالم يقر سيده باذنه

(فصل)

تصرف الصبي ان نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح
 بلا اذن * وان ضرر كالطلاق والاعتاق فلا ولو بأذن * وان
 احتملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه فاذا اذن
 للصبي في التجارة ابوه اوجده عند عدمه او وصى احدهما
 او القاضي فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون
 البيع سالباً للهلك والشراء جالباً له * فلو اقتر بما في يده من
 كسبه اوارثه صح * والمعتوه بمنزلة الصبي * وصح اذن الوصي
 او القاضي لعبد اليتيم

* (كتاب الغصب) *

هو ازالة اليد المحقة بأبائن اليد المبطلة فاستخدام العبد وحل
 الدابة غصب لاجلوس على البساط وحكمه الاثم لمن علم

(كون البيع سالباً للملك) كذا في الهداية بمعنى ان
 يعرف ان البيع يزيل الملك ويعرف الغبن القاض
 والبسر حتى لو لم يعرف ذلك لا يبيع الا اذن اهق
 (صح) لان الجبر ارفع بالاذن فصار كالبايع
 فصح اقراه بالارث لا يبيع في الارث لان جهته
 وعن ابى حنيفة انه لا يبيع في الارث لان جهته
 في الملك لما ذكر من انه من نواحي التجارة والارث
 ليس منها اهق
 (كتاب الغصب) هو لغة اخذ الشيء قهراً او قهراً
 مالا كان او غيره وقد يسمى المعصوب غصباً نسبية
 للمعقول بالاهدروث وعاهوا ازالة اليد الخ اهق
 (لا الجبر) يكون به من يلايد مالاً له وبسط
 في البساط غصباً نسبيةً لا يملكه تسبق يده فيه ما بقى اثر فعله
 البساط فعل مالاً له تسبق يده فيه ما بقى اثر فعله
 (ان علم) اي علم ان ذلك الفعل غصب واقدام عليه
 ليجمع الامه اهق

(يوم الانقطاع) وبه قال احد وبعض اصحاب
 القصة لان الواجب المثل وانما ينقل عنه الى
 الشافعي لان الواجب المثل وانما ينقل عنه الى
 القصة بانقطاعه فيعتبر القصة يوم الانقطاع اهـ
 (بجيب فيه) لانه لا مثل له لان الصورة لما تعدد
 الاعتبار ما تفاوتها اعتبر المعنى وهو القصة دفعا
 للضرر بقدر الامكان وقال مالك بضمن مثله
 صورة اهـ
 (فهلك في يده) اي باقية سماوية او انهدام الدار
 او بان غلب السيل على الارض فيقرب تحت
 الماء اهـ
 (خلاف الحمد) اهـ
 (قال الشافعي) اهـ
 (لا يتصدق به) وبطبيعة لانه حصل
 في ضمانه للملك الاصل فظاهر ان المضمونات
 غلبت باداء الضمان مستندا ولهما انه حصل
 بسبب خيب وهو التصرف في ملك الغير اهـ
 (فقصه الاستغلال) بان آجره واخذ آجره
 فقصه اخذ الاجرة اهـ

٣١١

ووجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان
 لو هلك في المثل كالكيل والوزن والعددي المتقارب
 يجب مثله فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابى
 يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القبي
 كالعددي المتفاوت والبر الخلوط بالشعر يجب قيمته يوم
 الغصب اجماعا فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان
 باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما هو فيما يتقل
 فلو غصب عقارا فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد رحمه الله وما
 قص منه بفعله كسكاه وزرعه ضمنه وبأخذ رأس المال
 ويتصدق بالفضل وعند ابى يوسف لا يتصدق به وكذا
 لو استغل العبد المغصوب فقصه الاستغلال او آجر المستعار
 ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به
 خلافا له وان تصرف في الغصب او الوديعة فربح وهما
 يتعيان بالتعيين تصدق بالربح خلافا له ايضا وان كانا
 لا يتعيان فان اشار اليهما وتقدما فكذلك وان اشار الى
 غيرهما وتقدما او اشار اليهما وتقدما غيرهما واطلق وتقدما
 طاب له الربح اتفاقا قيل وبه يفتى واختار انه لا يطيب مطلقا

(وان اشار الى غيرهما) اي الى غير الغصب
 والوديعة مما لا يضمن بالتعيين كالنقد اهـ
 (طاب له الربح اتفاقا) لان الاشارة اذا كانت
 لا ينفذ التعيين لا يندان تأكيدها بالنقد لتحقيق الحبس
 اهـ
 (قيل وبه يفتى) قاله في الوقاية من اهل المظالم
 حيث قال الفتوى على قول الكرخي لكثرة الحرمان
 دفع المخرج عن الناس وهذا قول الصدوق
 (لا يطيب مطلقا) لا يطلق الجواب في الجامعين
 كذا في الهداية وهو قول غير الاسلام اهـ

(لا يتصدق بشئ) اتفاقا لان الربح انما يتبين
 عند اتحاد الجنس اهق
 (فصل اثنان) لما فرغ من بيان حقيقة الغصب
 وعقبه بذكر ما رزله ملك المالك اهق
 وحكمه اعقبه بذكر ما رزله ملك المالك اهق
 ولانه عارض وحقه الفصل عما قبله اهق
 (وساجه) الساجه بالجمع خست من خروجه فيها
 (اولبنة بنى عليها) قال الكرخي واولبنة انما
 لوضع الاساس عليها اهق
 (لا يتقطع حتى المالك مطلقا) وعند الشافعي
 لا يتقطع حتى المالك مطلقا وعندنا يتقطع حقه
 الا انى عليها فلا يتقطع لانه متعده وعند القاصب وفى
 مطلقا للصحيح لان فصله ضرر بالغاصب وفى
 الذخيرة هذا اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
 الساجه اما اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
 البناء لم يتقطع حتى المالك عنها اهق
 (وعليه مثله) لان التركيب بهذه الصانع ملكه
 وله ان الخاصل يصنعه الجوده وهى متقومة
 في مال الزنا اهق

ولو اشترى بألف الغصب او الوديعة جارية تعدل ألفين فوهبها
 او طعما ما فأكله لا يتصدق بشئ

(فصل)

وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه وملكه ولا يحل
 انتفاعه به قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها
 او قطعها وبرطعنه او زرعه ودقيق خبزه وعنب اوزيتون
 عصره وقطن غزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر
 جعله آنية وساجه اولبنة بنى عليها وان جعل الفضة والذهب
 دراهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو للمالك بلا شئ وعندهما
 يملكه القاصب وعليه مثله * فان ذبح الشاة فالمالك ان شاء
 طرحها عليه وضمنه قيمتها واخذها وضمنه نقصانها وكذا
 لو قطع يدها وقطع طرف دابة غير ما كولة او خرق الثوب
 خرقا فاحش اقوت بعض العين وبعض نفعه * وفى يسير نقصه
 ولم يقوت شيأ من النفع يضمن نقصانه ومن بنى فى ارض غيره
 او غرس امره بالقلع او الرذ * وان كانت تنقص بالقلع فللمالك ان
 يضمن له قيمتهما أمورا بقلعهما فتقوم الارض بلا شجر او بناء
 وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ

(وضمنه نقصانها) لانه ارباب من وجه
 لتفويت بعض المنافع من اللبن والنسل وغيرهما
 وقبض البعض وهو الاكل فينبى له الخيار كما فى
 الثوب فى الخرق الفاحش كذا فى الاختيار
 اهق
 (قوت بعض العين) لانه لو قطع طرف دابة غير
 ما كولة يضمنه جميع قوتها لوجود الاستعداد
 من وجه بخلاف قطع طرف المملوك المأكول
 حيث يأخذه مع ارض المقتطوع لان الادعى
 يبقى مستنقعا به بعبد قطع الطرف الاكول
 فى الهداية وفى خرق الثوب الفاحش كذا
 خط العطف اهق
 (بضمن نقصانه) والثوب للمالك لان العين قائم
 من كل وجه وانما دخله عيب فيضمنه وان خرق
 كثيرا يبطل عامة منافعه فللمالك ان يضمنه
 جميع قيمته اهق

وضمن ما زاد الصبغ والسمن الخ) لان في ذلك
 رعاية للباين وصاحب التوب صاحب الاصل
 فله الحمار وقال في الاصل يضمن قيمة السويق
 لانه يتفاوت بالثقل فلم يبق مثلاً وقيل المراد منه
 المثل سواء بقيامه مقامه اهـ في
 وهو اختلاف زمان فان بنى امية في زمانه
 كانوا يبيعون من لبس السواد وفي زمانهم كانوا
 يلبسون السواد فاجاب بـ كل
 باشاهدة ولهذا لم يتعرض في الاكثر الى هذا
 ولا اللون الصبيح ولا لون دون لون
 ومنها ما يتقص ومنها ما يتقص فلا معنى للون دون لون
 والصفرة ومنها ما يتقص فلا معنى للون دون لون
 بل لا تعتبر فيها الا الزيادة والتقصان حقيقة
 اهـ في
 (وان غيب) بالغيب المجبة قال المسكيني
 لو قال غاصب المغصوب لكان اولى اهـ في
 (دون الاولاد) لان تعنيهم فوق تعني
 الاكساب الاتري ان ولد المدبر والمكاتب
 مدبر ومكاتب ولا يكون اكسابهما مدبرا
 ومكاتباً اهـ في

الثوب اسجراً واصفراً وثلث السويق بسمن فالمالك ان شاء
 ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل سويقه واخذهما وضمن ما زاد
 الصبغ والسمن * وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض واخذ
 بلارد شيء لانه نقص وعندهما الاسود كغيره وهو اختلاف
 زمان

(فصل)

وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستنداً الى وقت
 الغصب وتسلم له الاكساب دون الاولاد * والقول في القيمة
 للغاصب مع عيئه ان لم يبرهن مال كده على الزيادة * فان ظهر
 وقيمه اكر وقد ضمنه بقول المالك او بيهانه او بالنكول
 فهو للغاصب ولا خيار للمالك * وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء
 امضى الضمان واخذ ورد عوضه * ولو برهن كل من المالك
 والغاصب على الهلاك عند الاخر فيينة الغاصب اولى خلافاً
 لابي يوسف * ومن غصب عبداً فباعه فضمنه نقديعه وان
 اعتقه فضمنه لا ينقذ عتقه * وزوائد المغصوب غير مضمونة
 ما لم يتعد فيها او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت
 متصلة كالحسن والسمن او منفصلة كالولد والثمرة وان قصت

(ولا خيار للمالك) لانه تم له الملبس بسبب اتصال
 به رضى المالك حيث ادعى هذا القدر اهـ في
 (خلافاً لابي يوسف) لان عنده بينه المالك
 اولى لان امانة الضمان والجمدان لكن الضمان ثابت
 بنفس الغصب فلا حاجة الى تكريره فيينة الغاصب
 بدعى زواله والمالك يكره فيينة الغاصب
 تكون اولى قال في الجمع وقول محمد ظاهر
 المذهب فلذا قدمه المصنف على عادته بتقديم
 الاول اهـ في

الاربع
 (غير مضمونة ما لم يتعد فيها) وقال الشافعي
 عليه الضمان مطلقاً بوجود حد الغصب منه
 قال احمد وان سبب الضمان اخرج المالك ولم يوجد
 ان تكون منقضية في حق المالك ولم يوجد
 الا اذا وجد ما يقوت حقه كالنقد والنوع
 الطلب اهـ في

(فماتت منه) اي في الجلد لا يضمن لان الزنى
 كان سبب الجلد وهو غير متلف شرعا اهـ ق
 (ولا يضمن منافع ما غصبه الخ) اخذ هذه
 الامتياز من الجمع من الكتاب الكبير والبرازية
 الانبياء من الجامع الا في ثلاثة مواضع
 الانسب غصب غير مضمونة الثاني مال اليتيم
 منافع القصب غير مستقلال قال في
 احدها ما ذكره المصنف والسراج ايضا
 والثالث ما كان معدا للاستقلال قال في
 والناظر عليه القوي وفي السراج ايضا
 سكن دار معدة لليلة من غير استئجار يجب
 الاجرة وعليه القوي اهـ ق
 (ضمن مثلها) لانها مال في حقه وقد امر بان
 ثقتهم وما يدعون فيكونان مضمونين
 انهم مال في حقه وقد امر بان
 غلبها وعليها يضمن الخو فثبت لان مضمونين
 لكونها من ذوات الامثال اهـ ق
 (ولو ادعى) لان احدا من اهل الايمان لا يدري
 بقولها اهـ ق

٤١٤

الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة
 الولاد او بالفترة ان وقت ولوزنى بأمة غصبها فردّها حاملا فولدت
 فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعندها
 لا يضمن في الامية ايضا * ولوردها محجومة فماتت لا يضمن
 وكذا لو زنت عنده فردّها فجلدت فماتت منه * ولا يضمن
 منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الونف ولا خمر المسلم
 او خنزيره بالا تلاف * وضمن القيمة فيما لو كانا لذي *
 وان اتلف ذي خردى ضمن مثلها * ولا ضمان بالتلاف الميته
 ولو لذي ولا بالتلاف متروك التسمية عمدا ولو لمن يبيعه * وان
 غصب خمر مسلم فخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو
 اتلفها الغاصب ضمنها لا تولفت * وان خلل بالقاء ملح ملكها
 ولا شيء عليه وعندها يأخذها المالك ان شاء ويردّه قد روزن الملح
 من الخل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما * وان خللها
 بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عنده الامام وكذا عند محمد ان
 تخلت في ساعتها والافانجل بينهما على قدر ملكهما وان غصب
 جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفه
 الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه

(ولو لمن يبيعه) لان ولاية الحاجبة ثابتة كذا في
 الهداية اهـ ق
 (اخذها المالك بالتلاف) لان التخليل طاهر
 لها بمنزلة غسل التوب النجس فلا يزول ملك
 المالك اهـ ق
 (لا يضمن) بناء على ملك المالك عند خلافه
 لهما وما قد مضى لهما قالوا عند ابي حنيفة كذا
 وضع في الهداية اهـ ق
 (على قدر ملكهما) لانه خلط الخل بالخل وهو
 على اصله وهذا التفصيل من زوائد الهداية
 (غير مدبوغ) لان وصف الدباغة هو الذي
 ان صفة الدباغة تابعة للجلد فلا تفرز عنه واذ
 صار الاصل مدبوغا عليه فكذلك اجفته اهـ ق

حتى ييسر في حقته (يكتفي حبس المبيع للبائع
لأجل الثمن فان هلك في يده سقط عن المالك ثمنه
الزيادة) وعندهما بضمن مدبوجا (اهـ)
فيضمنه مدبوجا بالاسم لانه لا يخلو له اخذه وهو مال متقوم
لا يملك على ملك (اهـ) بقضتين تقبيل الرطب اذا غلى واشتد
الحر فيه (اهـ) اتفاقا لان ما ليس به متقومة بالاتفاق
او غصب ام ولد فلا ضمان عند
تتوهمها

(رضی عنہ)
اہق (ولوام ولد) ای ولوغصبام
اہق (ابن حنیفۃ) لتقومہا عندہا واعدتم تقومہا
اہق (خلافالہما) لتقومہا عندہا واعدتم تقومہا
عندہ والدلائل مرت فی العقی اہق
(خلافالجید) لان الاراقۃ ممکنۃ بدون الشق
فیض من الزرق لانه مال متقوم ولا یبیسر ذلک الا
کان ما دونافی الاراقۃ وقد لا تبیسر ذلک الا
بالشق فیجسکون ما دونافیه وعلیہ الفتوی
اہق

(فقرم شياً) فانه لا يضمن في هذه الصورة
لا انتقاء السبب وتختل فعل مختار اذ
(وبه نفخ) فلو مات الساعي الى
الخير من زوجه
عبد الله بن عبد الله

المجاهدين في قتلى المؤمنين المتأخرين الضمان بالساعة
 خلاص القاسم استحقاق الغلبة الساعة
 القاصب المالك أنه طعمه
 من ياتوا كذا فيما

بماله قيمة يأخذه المالك ويرد ما زاد الدبغ بأن يقوم مدبوغا
وذا كغير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما وللقاصب ان يجبسه حتى
يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندهما يضمن مدبوغا
الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا * ومن كسر لمسلم
بربطا او طبلا او مزمارا او دفعا او اراق له سكر او منصفاض من
قيمه لغيره او يصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز
بيعها وعليه القتيوي * ومن غصب مدبرة لماتت في يده ضمن
قيمتها * ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما * ولو شق الزق لاراقة
الخمر لا يضمنه عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد * ولا ضمان
علي من حل قيد عبد غيره او رباط دابته او فتح اصطبلها
او قفص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير * ولا على من
سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسق
ولا يمنع منه ولا على من قال لسلطان قد يغترم وقد لا يغترم
ان فلانا وجد ما لا يغترمه شيئا وان كان عادته ان يغترم البتة
ضمن وكذا الوسعي بغير حق عند محمد زجره اليه يفتي * ولو اطم
الغاصب الغصوب مالكة برئ وان لم يعلم

(وان)
 لا عين ماله وص
 اذ ليس اه و
 زوا آند الجمع
 (كتاب الشفعة) مناسب الكاين من حيث ان
 كلاً منهما يقضى الى عاك مال الانسان بغير
 رضاه الا ان الغصب يصلح للعك كل مال
 و الشفعة لا تجرى الا في القمار اه و

Digitized by Google

سأله عن الشراء) على قول أبي يوسف وعن
 التبان على قول محمد فان أكرام القاضى
 الشفيع بالقيمة البينة لان الشفعة لا تجب
 الا بعد البيع به ثبت ملكه لا يشفيع على ملكه لما
 يشفيع به (رضى له بها) ثبوتها وينبغي للقاضى اولا
 قبل ان يسأل الخصم ان يسأل المذعى وهو
 الشفيع عن موضع الدار من مصرها وهى
 محلها وحدودها لانه اذى للمشتري بمنزلة البائع
 (لقبضه) اى الثمن لان المشتري فحجبه كالمبيع
 والشفيع ان يخصص البائع) لان له يد الحفظ
 اصله فكان خصما كالمالك بخلاف المودع
 والمستعبر ونحوهما اهـ

على العلم بملكه او برهن الشفيع سأله عن الشراء فان اقر به
 او نكل عن اليقين انه ما استاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة
 او برهن الشفيع قضى له بها * ولا يشترط احضار الثمن وقت
 الدعوى فاذا قضى له لازم احضاره للمشتري حبس الدار
 لقبضه * ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر بآدائه *
 وللشفيع ان يخصص البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع
 القاضى البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرته
 ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه * والوكيل
 بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل * وللشفيع خيار
 الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه

(فصل)

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري *
 وان برهننا فلا شفيع وعند أبي يوسف للمشتري * وان ادى
 المشتري ثمنه والبائع اقل منه اخذه الشفيع بما قال البائع
 قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد
 القبض يعتبر قول المشتري وقوله يتحالفان واى نكل اعتبر
 قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذه الشفيع بما قال

فى محضر المشتري) لان لكل منهما
 والشفيع خصم البائع البدل والمشتري المالك
 حضورهما اهـ * وفى العيب لا بد من
 (البراءة منه) اى من العيب بالاجماع لان
 لا يسطر برؤية المشتري فثبت فيها الخيار
 الشفيع ليس بآب عنه فلا يسطر برأيه لان
 (وعند أبي يوسف للمشتري) لانها ثبت الزيادة
 ولها ان يثبت الشفيع ما زنة وبينه المشتري
 غروما زنة لان الشفيع لو تركه تركه المشتري
 (قبل قبض الثمن) لان الامر ان كان كما قال
 البائع فالشفيع يأخذه به وان كان كما قال
 المشتري يكون حطاً من المشتري بدو الاقل
 وسط البض يظهر فى حق الشفيع فبأخذه به
 اهـ * لان الفسخ لا يوجب بطلان
 (بما قال البائع) اهـ *
 حق الشفيع

(ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط بالثمن
 فاصل القدر ما ر الباقي هو الثمن اه
 (بالكل) لانه يصير عا بالاثمن وهو باطل اه
 (ياخذ الثمن) باصل القدر فوجب عليه نصف
 الاول فاحط النصف الاخر كان حط الجميع
 الثمن فاحط الزيادة اه
 فلا يسطع الشفيع الزيادة اه
 (لا يباين الضرب) وهو مدفوع اه
 (مبليا) كالمكيل والموزون والعدي
 المتقارب اه
 (بالحال) وقال زفر ومالك واحمد الشافعي
 في القديم يتجمل لان الشراء وقع به وانما
 الاصل في الثمن ان يتجمل لان الشراء وقع به وانما
 بالشروط ولا شرط في حق الشفيع اه
 (خلافا لابي يوسف) آخر الان الطلب ليس
 بمقصود لانه بل الاخذ وهو لا يتمكن منه في
 الحال بلين موجب فلا فائدة في طلبه في الحال
 ولهما ان حقه قد ثبت وانهذا ان ياخذ بغير
 حال ولو كان حقه ثابتا لكان له الاخذ في الحال
 والسكون من الطلب بعد ثبوت حقه في الحال
 الشفعة اه

البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفيع بالباقي
 وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف
 يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم
 الشفيع الزيادة وان كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله وان قويا
 قيمته وان كان مؤجلا اخذ بثن حال او طلب في الحال
 ويأخذ بعد مضي الاجل * ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ
 الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت
 شفيعته خلافا لابي يوسف * ولو اشترى ذمي بخمر او خنزير
 يأخذه الشفيع الذي بمثل الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة
 فيهما * ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن
 وقيمتهما مقلوعين كما في الغصب او كلف المشتري قلعهما ولو
 استحق بعد ما بنى الشفيع او غرس فيها رجع على المشتري
 بالثمن فقط وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
 يأخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري
 البناء اخذ الشفيع العروة بحصتها وليس له اخذ النقص *
 وان شري المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فاشترى يده
 اخذها الشفيع مع الثمر فيهما فان جذ المشتري فليس للشفيع

(فيهما) اي فيما لو بيع بخمر او خنزير من ذوات
 القيم والمستأن كالذئ اه
 (ان شاء) لانها تابعان للارض حتى يدخلان
 في البيع من غير ذكر فلا يبايهما شئ من الثمن
 ولهذا يبيعهما في هذه الصورة مراعاة بلا بيان
 (بحصتها) اي بحصة العروة لان البناء صار
 مقصودا بالانلاف والتبعية اذا صار مقصودا به
 قابلية من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك
 فيه باق سميوية فاذا كان له حصة من الثمن
 بقسمه على الثمن اه

(فيها) اي فيما لو بيع بخمر او خنزير من ذوات
 القيم والمستأن كالذئ اه
 (ان شاء) لانها تابعان للارض حتى يدخلان
 في البيع من غير ذكر فلا يبايهما شئ من الثمن
 ولهذا يبيعهما في هذه الصورة مراعاة بلا بيان
 (بحصتها) اي بحصة العروة لان البناء صار
 مقصودا بالانلاف والتبعية اذا صار مقصودا به
 قابلية من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك
 فيه باق سميوية فاذا كان له حصة من الثمن
 بقسمه على الثمن اه

(في الثاني) اي لو اشترى ارضا وذكر غير الثقل
 ان لا يدخل يدون الذكر او شري ولم يكن على
 الشجر ثم قاهر في يد المشتري فالشئيع ياخذ
 مع الثمن في الفصلين فان جذه المشتري فالشئيع ياخذ
 ياخذ الارض بدون الثمن لكن في الفصل الاول
 ياخذ الشئيع ياخذ بأكمل الثمن لان الثمن لم يكن
 موجودا وقت العقد فلا يقبله شئ من الثمن
 اهـ

(بعض) اخذ به عما اذا ملك بالهبة فان
 الشئعة لا تجب فيها اهـ في
 (وان لم يكن قسمته) وقال الشافعي لا تجب فيها
 لا يقسم كالنذر والرحى والاصل فيها انها غنسه
 لا دفع ضرر القسمة فلا تحقق الا فيما يقسم
 وعندنا الدفع ضرر الجوار على الدوام
 ولا اختصاص لذلك بالقسوم دون غيره اهـ في
 (بالعوض منسوط) اي في العقد ولو منسوط
 يجب لانها بيع اتها اهـ

اخذوه ياخذ ما سواه بالحصه في الاول وبكل الثمن في الثاني
 * (باب ما تجب فيه الشئعة وما لا تجب فيه) *
 انما تجب الشئعة قصدا في عقار ملك بعوض وهو مال
 وان لم يمكن قسمته كرحى وحمام وبئر فلا تجب في عرض وفلك
 وبناء وشجر يعابدون الارض ولا في ارض وصدق وهبه
 بلا عوض مشروط * وما يبيع بخيار البائع او يبيع فاسدا
 لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة
 او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مهرا وان قوبل
 ببعضها مال وعندهما تجب في حصه المال ولا فيما صولح عنه
 بانكار او سكوت * وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما
 سلت شفيعته ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء
 ومارد به بلا قضاء او باقالة تجب فيه * وتجب في العلو وحده
 وفي السفلى بسببه وفيما يبيع بخيار المشتري * وان يبع دار
 يجنب المبيعة بالخيار فالشئعة لمن له الخيار بائعا او مشتريا
 وتكون اجازة من المشتري ولشئيع الاولى اخذها منه
 لا اخذ الثانية وان يبع دار يجنب ما يبع فاسدا فشئيعها
 البائع ان يبع قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها

(وان قوبل ببعضها مال) كما اذا تزوجها على
 دار على ان زدها فانها لا تجب الشئعة في
 جميع الدار عند ان حنيفة رحمه الله اهـ في
 (بانكار او سكوت) يعني ان من ادعى دار رجل
 وانكار صاحبها او سكوت ثم صلح عن تلك الدار
 على مال لا شئعة فيها اما في صورة الانكار
 فلا نزاع له ان الدار لم تزل عن ملك وامافي
 السكوت فلا زعمه ان ما اعطاه اقتداء بيمينه

اهـ (باحدهما) اي بالسكوت والانكار وكذا
 بالاقرار يعني لو صلح عن دعوى خصمه على
 دار وجبت الشئعة ايضا اهـ في
 (تجب فيه) اي الشئعة لانه لم يجب الرد
 فانخذه بالرضى ماركا ثم اشتراه وصدقنا
 تجب الشئعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث
 والشئيع ثالثها اهـ

(فالشفعة للمشتري) لان مقام ملك البائع
 في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس
 بشرط فيبقى المأخوذ بالشفعة على ملكه اهـ
 (وان بعد الحكم) اي وان استرد هاهنا ملكه
 الحكم بقيت الثانية على ملكه لانقطاع ملكه
 عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة اهـ
 (وتبطل الشفعة بال) لان البيع يملك مال
 عن حق ليس بالشفعة بل (وتختلف الرواية في الكفالة
 وكذا لو باع شفعة بل) واختلاف الرواية في الكفالة
 (ولا يجب العوض) وانما هو العوض في زيادة الكفالة
 بالنفس اذا سقط العوض بطل كما في الشفعة وهو الاصح
 اهـ

لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
 فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت
 شفعتها وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه * والمسلم والذي
 في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد والمأذون والمكاتب
 ولو في مبيع السيد كالعكس

(فصل)

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبترك
 طلب الموائبة او التبرير وبالصلح عن الشفعة على عوض
 وعليه رده وكذا لو باع شفعة بمال وكذا لو قال للمغيرة
 اختاري بيني بألف او قال العنين لامرأته ذلك فاخترته بطل
 خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له
 بها وبموت الشفيع لاجموت للمشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له
 اوضحه الدرك او ساوم المشتري بيعا او اجارة وتجب لمن ابتاع
 او ابتاع له ولو قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم ثم بان انها بيعت
 بأقل او بكيل او وزني او عددي متقارب قيمته ألف او اكثر
 فله الشفعة ولو بان انها بيعت بعرض قيمته ألف او بدنانير قيمتها
 ألف فلا * ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله

(قبل الحكم له بها) لزوال سبب الاستحقاق
 قبل التملك وهو الاتصال بملكه ولهذا يزول به
 وان لم يعلم بشرائه الدين وهو لا يعلم بخلاف ما اذا
 سقط او ابرأ من الدين ولا يعلم بخلاف ما اذا
 باع الشفيع داره بشرط الخيار لانه يبيع الزوال
 فيبقى الاتصال قبل الاخذ بعد الطلب
 (وبموت الشفيع) قبل الاخذ لانها خفية
 او قبله وقال الشافعي لا تبطل لانها خفية
 (او ابيع له) اي اشترى لاجلها اما ما اشترى
 والوارث بخلفه في حقوقه ولنا ان حق الشفيع
 حق التملك وهو حق قائم بالشفيع فلا يفيق بعد
 موته اهـ
 (او ابيع له) اي اشترى لاجلها اما ما اشترى
 بطريق الوكالة وهو الشفيع فله الشفعة لانه
 ليس فيه ابطال شره بل فيه تقرير من جهته
 لان الاخذ بالشفعة مثل الاخذ بالبشر اهـ

وفي السهم فقط) هذه حيلة أخرى لاستقلال
 شفعة الجوار وهو ان يشتري سهاماً قليلاً منها
 كسهم واحد مثلاً بألف الادرهما ثم يشتري
 الباقي بدرهم فالشفيع الاول ينبغي ولا يرغب فيه
 الشفعة الا في السهم اه في
 لكثرة الثمن اه في
 (لا يقبض الثوب) وهو اذا اراد بيع
 هذه حيلة نعم الجوار وغيره
 بألف ثم يدفع ثوباً يساوي مائة في مقابلة الألف
 فليس للشفيع اخذها الا بالألف ولا يرغب فيه
 اه في
 (وان وقع في غير جائبه) وليس له ان يقبض
 القصة سواء كانت بالمكرم او بالتراضي لانها من
 تمام القبض لماعية من فككسبيل الانتفاع
 اه في
 (خلافاً لمحمد فيما بيع الخ) لمحمد ان هذا ابطال
 الحق الصبي ولا يصح ولهما ان الاخذ بالشفعة
 نجاسة قدر الاخذ بها ترك التجارة فيك اه في

٣٢١

الشفعة ولو بان انه هو موع غيره فله الشفعة في حصة الغير ولو
 بلغه بيع النصف فلم يظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها
 الاذراعا من طول جانب الشفيع فلا شفعة له * وان شري
 منها سهماً ثمن ثم شري باقيها فالشفعة في السهم فقط * وان
 ابتاعها ثمن ثم دفع عنه ثوباً اخذها الشفيع بالثمن لا بقيمة
 الثوب * ولا تنكره الحيلة في اسقاطها عند ابى يوسف وبه
 يفتى قبل وجوبها وعند محمد بكره * وللشفيع اخذ حصة
 بعض المشتريين لاحصة بعض البائعين * وللمجار اخذ بعض
 مشاع بيع قسم وان وقع في غير جائبه * وللعبد المأذون
 المديون الاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس * وصح
 تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافاً لمحمد فيما بيع بضمته
 او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه

(كتاب القسمة)

هي جمع نصيب شائع في معين * وتشتمل على الافراز والمبادلة
 والافراز اغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال
 غيبة صاحبه * ولو اشتراه فاقسمها فلكل ان يبيع حصته
 مراجعة بحصة ثمنه * والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ

٨١

(وفي القسمة) هي في اللغة اسم للقسمة
 قبل النزع هي جمع نصيب المأذون
 النركاء او احداهم فاذا لم يولد منهم وسبها طلب
 لم تخرج القسمة فمنها عدم قوت الطلب
 وحكمها تعيين نصيب كل واحد اه في
 (حال غيبة صاحبه) لان ما يأخذ من حقه
 صورة ومعنى فاما ان يجعل معنى المبادلة ايضاً
 بصحة ثمنه فلا يتجاوز عن معنى الشريك
 لان ما حصل له كان له بعضه وبعضه لكونه
 الا انه جعل وصول مثل حقه اه في
 عين حقه لعدم التفاضل اه في
 (اغلب في غيرها) كالتياب والعقار والجوار

(ولا يجبر عليه) لان ما اخذ ليس بمثل المازلة
 على صاحبه اهـ في
 (عدلا امينا) لانه يعتمد على قوله فينشرها
 الامانة تنطق القلوب لانه يخصصهم بالزيادة
 (ولا يجبر الناس الى) لان عند الاشتراك
 على ابرئ منه ولهذا لا يجبرهم الحاكم ان
 (ولا ينزله القسام) بضم القاف وتنبيذ السن
 ينزركوا اي ينعهم القاضي من الاشتراك
 لا يجبرون القوام فيقانون في الاجرة وعند
 عدم الاشتراك فيقانون في الاجرة وعند
 فينصادر الى العمل فيخص الاجر اهـ في
 (وعندهما قسم) باعترافهم ويدكر في كل
 القسمة ذلك يعني ان قسمها بينهم ولا يقتصر
 لهم انهم بالقسمة عليهم ولا يقتدى الى شريك

ولا يبيع مراجه بعد الشراء والقسمة * ويجبر عليها فيه بطلب
 الشريك في متحد الجنس لافي غيره ونذب للقاضي نصب قاسم
 رزقه من بيت المال ليقسم بلا جرفان لم يفعل نصب قاسما
 يقسم باجر يقتدره له القاضي وهو على عدد الرؤس
 وعندهما على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر
 السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف *
 ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم
 واحد ولا يترك القسام يشركوا * وصح الاقسام بانفسهم بلا
 امر القاضي * ويقسم على الصبي - وليه او وصيه فان لم يكن
 فلا بد من امر القاضي * ولا يقسم عقارين الورثة باقرارهم
 ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير
 العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلق
 ملكه * وان برهن ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهن انه
 لهما * ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم
 ومعهم وارث غائب او صبي - قسم ونصب وكيل او وصي
 لقبض حصة الغائب او الصبي * ولو كان العقار في يد الغائب
 او شيء منه اوفى يد مودعه اوفى يد الصغير لا يقسم وكذا

(وكذا العقار المشتري) لان من في يده شيء
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبيع
 (وكذا العقار المشتري) لان من في يده شيء
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبيع
 (وكذا العقار المشتري) لان من في يده شيء
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبيع

(البنية على الملك الاول اصح) وكذا في الهدايا قبل
 الملك الصغير والاول اصح وكذا ان كان
 المذكور اهـ في
 (وارث غائب او صبي) كذا في الهدايا قبل
 هذا سهو والصواب في ايديهما حتى لو كان
 في ايديهم لكن البعض في يد الفضل او الغائب
 وسببنا انه ان كان كذلك لا ينفق ما فيه با على
 فمير الجميع الى المدعين ولا ينفق ما فيه با على
 وارث الجميع اثبات ونقص عن هذا قول ومعه
 (لا يقسم) اما الاول فلا لانه لا بد من حضور
 خصمين لان الواحد لا يصلح لخاصا وخصما
 ومقاسما ومقاسما واما الثاني فلان الملك مبتدأ
 ولهذا لا يرديعيب فبا اشتراط الموت ويرديع عليه
 فميرابا عه اهـ في

لو حضر وارث واحد أو كانوا مشترين وغاب أحدهم
لا يقسم فإذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم
بطلب أحدهم وإن نضر الكل لا يقسم الإبرضا هم وإن
انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب
الآخر هو الأصح * ويقسم العروض من جنس واحد
ولا يقسم الجنسین بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام
ولا البئر ولا الرحى ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين
الإبرضا هم وكذا الرقيق خلا فالهما * والدور في مصر واحد
يقسم كل على حدة وقال إن كان الأصلح قسمة بعضها في بعض
جاز * وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار
وضيعة أو دار وحائوت قسم كل على حدة والبيوت في محلة
واحدة أو في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
المتلاصقة كالبيوت والمتباينة كالدور

(فصل)

وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه وبعده ويعزله ويذرعه
ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء
بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع * فالاول لمن

(لا يقسم الإبرضا هم) لأن القسمة لتكميل
المنفعة وفي هذا تقويته فيعود على موضوعه
أهـ ق بالانقض
(كالدور) يقسم كل منزل على حدة
سواء كانت في دار أو في محال لأنها تتفاوت في
السكنى لكنها دون الدور فكان لها شبهة بـ كل
واحد منها أهـ ق (أن يصور ما يقسمه)
أهـ ق (ويعدله) أي يستويه على سهام القسمة أهـ ق
(ويذرعه) لأن قدر المساحة يعرف بالذرع
أهـ ق (ويقوم ببناءه) لأن المأبى تعرف بالتقوم أهـ ق
(يفرز كل نصيب) أي يميز كل نصيب بطريقه
أهـ ق (ويقرع لأن القسمة لتكميل المنفعة أهـ ق
وشربه) أي والرابع وهم جـ أهـ ق
(والثاني والثالث)

(والافسخت) اي القسمة بالايجاع لا خلافها
ونستألف لان المقصود تحليل النقطة ولا يكون
ذلك الا بالميل والطريق اهـ
(وعليه الفتوى) قبل هذا اختلاف فيجب
على الامام به على عادة اهل الكوفة من
الزمان عظمهم على العلويين بها ومحمد علي
اختيار السفل في التسوية وجه قول
اهل بغداد من العادة في البلدان وجه قول
ما شاهد من اختلاف مجيب البرهان ولا فرق في
هذا اختلاف العلويين من السفل ولا فرق في
الامام ان العلويين من السفل ولا فرق في
فوقه فتكون منقطة السفل ولا فرق في
وجه قول اي يوسف ان المقصود منها العلوي
وهما مستويان فيها وجه قول محمد السكني
العلوي والسفل متقاربة مجيب الاوقات في
الصفين مختار العلوي في الشاء السفل فلا يمكن
التعديل فقسم القيمة اهـ
(خلافا لمحمد) لانها ينهدان على فعل انفسهما
فان دون خمسة ولهما الاستيفاء الاعلى فعل انفسهما وهو
غيرهما وهو الاستيفاء الاعلى فعل انفسهما وهو
الخير اهـ

٧٢٤

خرج اسمه اولاً والثاني من خرج ثانياً والثالث من خرج ثالثاً
ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع مسيل
لو طريق لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف
عنه ان امكن والافسخت * ويقسم سهمين من العلويين من
السفل وعند ابى يوسف سهمابهم وعند محمد يقسم بالقيمة
وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى بعض
نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بجمعة * وتقبل شهادة المقاسمين
فيها خلافاً لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه
وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الى
وكذبه الاخر تحالفاً وفسخت * ولو ادعى غيباً لا يعتبر كالبيع
الا اذا كانت القسمة بقضاء والغبن فاحش فتفسخ * ولو استحق
بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع بقسطه في حفظ
شريكة وكذا في الشائع وعند ابى يوسف رجه الله تفسخ
وفي بعض مشاع في الكل تفسخ اجاعاً * ولو ظهر بعد
القسمة دين على الميت محيط قضت وكذا لو غير محيط
الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به * ولو ابرأ الغرماء او اذاه الورثة
من مالهم لا تنقض مطلقاً

(تحالفاً وفسخت) لان الاختلاف في مقدار
ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار
المبيع اهـ

(وعند ابى يوسف تفسخ) والاصح ان محمد امع
بالقسمة ما بقي به (لانه لا حاجة الى تقض
القيمة في ابقاء حقهم اهـ)
(لا تنقض مطلقاً) اي سواء كان الدين محيطاً
او غير محيط لان المانع قد زال ولو ادعى احد
المقاسمين اذاه الدين ويعلق بالمعنى والقيمة
نقض في الصورة ولو ادعى غيباً اي سبب كان
لم يجمع التناقض اذ اقدام على القسمة اعتراف
فيكون المقصود مشتركاً كذا في الهداية اهـ

المبيع اهـ
(ولا قسمة ما بقي به) لان المانع قد زال ولو ادعى احد
المقاسمين اذاه الدين ويعلق بالمعنى والقيمة
نقض في الصورة ولو ادعى غيباً اي سبب كان
لم يجمع التناقض اذ اقدام على القسمة اعتراف
فيكون المقصود مشتركاً كذا في الهداية اهـ

وتجوز المهايأة (وهي مفاعلة من الهينة وهي
الحالة الظاهرة للمتعني للشيء والتباين في فعل
منها وهي ان يواضعوا على امر في تراضوا به
حقيقة انه كل منهم يرضى بهينة واحدة
وهي جائزة استعسانا والتباس ان فسخة المنافع
مبادلة المنفعة بجنسها ولكن لا تجوز لانها
واخذ الغلة في نوبته (لأنها قسمة المنافع وقد
ملكها فله استغلالها اهـ)
في الطعام دون الكسوة لان العادة جرت بالبائحة
الطعام وكثرة في الكسوة فان وقنا شيئا من
الالكسوة معروفا جاز استعسانا لان عند
ذكر الوصف بتعليم التفاوت اوقبل اهـ
(خلافا لهما) فانه يجوز اعتبار اربعة اعيان
له اهـ

٢٢٥

(فصل)

وتجوز المهايأة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا
وهذا بعضا وهذا علوها وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكنه
هذا شهرا وهذا شهرا * وله الاجارة واخذ الغلة في نوبته *
وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبيدين يخدم احدهما
احدهما والاخر الاخر * ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد
على من يخدم جاز استعسانا بخلاف الكسوة * وفي دارين
يسكن هذا هذه وهذا الاخرى * ولا يجوز ذلك في دابة
او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما * ويجوز في استغلال دار
او دارين هذا هذه وهذا الاخرى لاني استغلال عبد او دابة
وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشتركا لاني الدارين
* وفي استغلال عبيدين هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا
لهما وعلى هذا الدابتان * ولا يجوز في ثمر شجرة اولين غنم
او اولادها ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في
كل مختلفي المنفعة * ولا تبطل المهايأة بموت احدهما
ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت

(كتاب المزارعة)

٨٤

(لاني استغلال عبد او دابة) ووجه الفرق ان
التصيين شعا قبلان في الاستنفاء والاعتدال
ثابت في الحال والظاهر ضارة في المقار وتغيره
في الحيوانات اهـ
(لا يجوز خلافا لهما) فانه يجوز اعتبار المهايأة
في المنافع وله ان التفاوت في اعيان الرقيق اكثر
منه من حيث الزمان في العبد الواحد اهـ
(على السكنى والخدمة) لان المقصود منها
يجوز عند انحاء الجنس فمعد الاختلاف اول
اهـ

(وان كانت الارض الخ) اعلم انهما يتقسمان
 الواحد على سبعة اوجه لانه امان يكون
 على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض
 من الاخر والاولان جازان والاربع غير مذكور في
 الهداية وهو غير جائز لانه استخبار القبر باجر
 مجهول وامان يكون الانسان من احدهما
 واثنان من العمال (لانه لا يخرج
 فلا شئ في خارج فصار كالمضارب اذا لم يخرج
 ولا خارج فصار كالبذر الاصل فيه ان المزارعة غير
 الارب البذر) صاحب البذر لانه لا يخرج
 لازمة في حق صاحب البذر لانه لا يخرج
 الفقام بالعقد الا بالاف ماله وهو والبذر وهي
 لازمة في حق الاخر اه في
 (خلافا لمحمد) فان عنده له اجر مثله بالنظام بالغ
 لانه استوفى منافع العقد لا يتم فاسد فيجب
 عليه قيمتها اه في

لا حدهما والعمل والبقر لا آخر او الارض لا حدهما والبقية
 للآخر او العمل لا حدهما والبقية للآخر صححت * وان كانت
 الارض والبقر لا حدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا
 لو كان البذر والبقر لا حدهما والارض والعمل للآخر او البذر
 لا حدهما والباقي للآخر * واذا صححت فالتحارج على الشرط
 وان لم يخرج شئ فلا شئ للعامل * ومن ابى عن المضي بعد
 العقد اجبر الارب البذر * وان فسدت فالتحارج لب البذر
 وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد
 وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لا حدهما لزم اجر
 مثلهما هو الصحيح * واذا فسدت والبذر لب الارض فالتحارج
 كله حل له * وان للعامل تصدق بما فضل عن قدر بذره واجرة
 الارض واذا ابى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل
 الارض فلا شئ له حكما ويسترضى ديانته * وتبطل المزارعة
 بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لم دين
 محوج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده ما لم يحصد *
 ولا شئ للعامل ان كان كرب الارض او حفر الثمر * وان تمت
 مدها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من

(هو الصحيح) هذا احتراز عن قول بعض اصحابنا
 فانهم قالوا معنى قول محمد فعلى العامل اجر مثل
 الارض والبقر ان يغرم له اجر مثل الارض
 المزارعة محال فلا ينفذ العقد عليه يستحق بقصد
 فاسد او وجوب اجر التل لا يكون بدون انقاذ
 العقد والمنافع لا يتمم الا بالعقد اه في
 (ويستوفى ديانته) اي برضيه رب البذر ديانة
 لانه غرق اه في

(ونفقة الزرع عليهما) لان بقاء الزرع باجر المثل
 نظر البائنين اه في
 حصصهما) حتى يستحصل استهما العقد فصار
 عملا في مال مشترك فيكون الاضرار اه في
 (اخذ الزرع) لما فيه من الاضرار اه في
 (وارجع في حصته) لان ابقاء العقد بعد انقضاء
 العمل لا يجوز عليه لان ابقاء العقد بعد انقضاء
 المدة نظر المزارع وقد تزل النظر لنفسه ورب
 الارض مخير بين هذه الخيارات لان بكل ذلك
 يستدفع الضرر اه في
 (وان لم يرب الارض) لانه لا ضرر على رب
 الارض ولا اجر للوارث بما عمل لانا بقينا العقد
 نظر اه فان اراد الوارث قطع الزرع لم يجبه على
 العمل لان الحكم ابقاء العقد للنظر له فلا يمكن
 الازام والمالك على التيارات الثلاثة كما بينا اه في
 (المسافة) عبارة عن المعاملة في لغة اه في
 المدينة وفي السرعة هي دفع الشجر المذاهق
 (وتقع على اول ثمرة تخرج) لان وقت ادراك
 الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليل ويدخل فيه
 المبين بجملة الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء
 واتهاما يساوخر فيضا غير ذلك اه في
 (فعلى الشرط) اي المسمى فهو بينهما على
 ما شرط احصية العقد اه في

٢٢٨

الارض حتى يدركه ونفقة الزرع عليهما بقدر حصصهما *
 وايهما اتفق بغير اذن الاخر ولا امر قاض فهو متبرع *
 وليس لرب الارض اخذ الزرع بقاء وان اراد المزارع ذلك قيل
 لرب الارض اقلع الزرع ليكون ينسكا او اعطه قيمة نصيبه
 او اتفق انت على الزرع وارجع في حصته * ولومات رب
 الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدركه * وان
 مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان
 ابي رب الارض

* (كتاب المسافة) *

هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمرة وهي كالزراعة
 حكما وخلافا وشروطا الى المدة فانها تصبح بلا ذكرها وتقع على
 اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها * ولودفع نخيلا
 او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق في الرطبة فسدت *
 ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجه
 وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها
 فسدت * وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه
 وان لم يخرج شئ فلا شئ له * وتصح المسافة في النخل والكرم

(وإذا في المزارعة الخ) وان استحدث وادرك
لم يصح لان العامل اذا يستحق بالعمل ولا اثر
للعامل بعد التناهي والادراك فلا يجوز تراه لكان
استحقاقا بغير عمل ولم يرد به التمسع اه ق
(وان ابي الدافع او ورثته) استحصانا مادفعنا
للضرر اه ق
(او السقف) جمع سقفه بفتح السين غرض النخل
ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في
الصحیح وقيل يمكن وقيل لا يمكن بالاعتقائ اه ق
(والغارس) قبة غرسه وعمله لانه في معنى قبة
الطعان اذ هو استنطاق بعض ما يخرج من عمله
وهو نصف التمسك ونقد ورد الغرس لاتصالها
بالارض فحب قبةها واجر مثله لانه لا يدخل في
قيمة الغرس لتقومها بنفسها كذا في الهداية
وحسيلة الحوازي بيع نصف الغرس بنصف
الارض ويستأجر صاحب الارض العامل
ثلاث سنين ملائمة قليل ليعمل في نصيبه كذا
في صدر الشريعة اه ق
(الادراج) جمع ادراج والادراج اثنان قطع والمراد
الودجان والمقوم وانما قال الادراج بطريق
التغليب كما ورد في الحديث افر الادراج
بما شئت وقوله افر بالقاء من اقرت اذا قطعت
اه ق

٢٢٩

والشجر والطلب واصول الباذنجان فان كان في الشجر غمر
ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا
فيها بقل * وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى
العامل وما بعده كالحل اذ وتتمام الحفظ فعليه ملو شرط على
العامل فسدت اتفاقا وبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما
عند الموت او تمام المدة يقوم العامل او ورثته عليه * وان ابي
الدافع او ورثته فان اراد العامل او ورثته صرفه بسرا خير
الا ستر او ورثته بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة
نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كافي المزارعة * ولا تفسخ بلا عذر
* ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا
يخاف منه على الثمر او السقف * ولو دفع قضاء مدة معلومة
لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما لا تصح والشجر يرب
الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله

(كتاب الذبائح) *

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الادراج وتحمل ذبيحة مسلم
وكأبي ذمي او حربي ولو امرأة او صنبا او مجنونا يعقلان
او اخرس او اقلق لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتدا او تاركا

(فان تركها ناسيا نحل) وقال مالك في احدى
 الروايتين عنه لا نحل في التيسان ايضا لظاهر
 فاذا تركنا في الحج مالا نجني (اي غير اسم الله
 في اختيار ذلك من الحج مالا نجني) اي غير اسم الله
 غيره وصلا دون عطف (اي غير اسم الله
 موصولا من غير عطف مثل ان يقول بسم الله
 محمد رسول الله لا في الاختار تنظر
 سبيل العطف يكون مبتدأ لا في الاختار تنظر
 الوصل صورة اه في التسمية في ذلك لا في الاختار تنظر
 (حرم) لان التسمية في ذلك لا في الاختار تنظر
 عند الذبح وهو على المذبح اه في
 (لا لو عطف وحمل) في الاصح لانه يريد المحل
 على النعمة وحمل اه في
 يجزئ ذلك عن التسمية بخلاف الخطبة حيث
 عند الذبح وهو قولهم بسم الله والله اكبر
 اه في
 (ويكره العكس) وهو ذبح الابل والحرث والقر
 والغنم قبل السنة التوازنة اه في
 (ويجمل) لحصول القصور وهو تيسيل الدم
 اه في

التسمية عهدا فان تركها ناسيا نحل * وكره ان يذكركم مع اسم الله
 غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من
 فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
 وان عطف حرمت فحوان يقول بسم الله وفلان بالحرث وكذا
 ان اضجع شاة وسعى وذبح غيرها بتلك التسمية حرمت وان
 ذبحها بشفرة اخرى حلت * وان رمى الى صيد وسعى فأصاب
 غيره اكل وان سعى على سهم ورى بغيره لا يؤكل والارسال
 كل رمى * والشروط الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل
 وبالحمد لله وسبحان الله يحل لالو عطس وحمل * والسنة نحر
 الابل وذبح البقر والغنم ويكره العكس ويجمل * والذبح
 بين الحلق واللبة واللبة على الحلق او اسفله او وسطه وقيل
 لا يجوز فوق العقدة * والعروق التي تقطع في الذكاة الحلقوم
 والمرئى والودجان ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت وعند محمد
 لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام
 وعند ابي يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرئى وأحد
 الودجين وقيل محمد معه * ويجوز الذبح بكل ما أفرى الاوداج
 وانهر الدم ولومررة اولية او سنا او ظفر منزعين لابلثة اثنتين

(واللثة) ففتح اللام والباء المشددة هي رأس
 الصدر اه في
 (اعلى الحلق الخ) عبارة الجامع الصغير
 لا باس بالذبح في الحلق كله واسفله او وسطه
 اه في
 (فوق العقدة) اي التي في اعلى الحلقوم اه في
 (الحلقوم والمرئى والودجان) الاوداج هي
 عروق الحلقوم مجرى النفس وقال صاحب المطالع
 المرئى مجرى الطعام معوز وغبير الفراء
 لا يهتز اه في
 (ولومررة) اي قطعة من العظم محدودة تقوله
 عليه الصلاة والسلام انهر الدم عما شئت اه في
 (اولية) هي شفرة القصب الازرق فيه والجمع
 لابلثة اه في

وكذا جرحها بجملها) اي كرمها فيه من الالم
 (واضعه) وهو ان يوصل الى النضاج وهو خيط ايض في

وجاز جرح نعم نوحش) ان دخل في البرية
 فبذكي بالبحر في بطنه حيث اتفق كالصيد

والسلام ذكاة الجنين ذكاة امه وبه قالت الثلاثة
 (والامر الالهية) لما روى عن نعلبة انه قال حرم

رسول الله لحوم الجوار الالهية رواه البخاري
 (الغراب الاقمع) الذي يأكل الجنب لانه ملحق
 بالجنات وعبارة النون انه لا يجمل اه في

(وعندهما لا يكره الخيل) وان في لحم الخيل
 وسماه صاحب الخيل قديلا انه لا بأس به
 المباح لا يوجب الحد ولا يوجب الزرع والارنب اه في
 وحل الضعق وغراب الزرع والارنب اه في
 ليست من السباع اه في
 (قبيصة روايتان) وفي فتاوى اللؤلؤ الخي اذا كانت
 السمكة في النسكة وهي لا تقدر على الضلع
 منها او اكلت شأ آقاء في الماء لئلا تكلفات
 منه وذلك معلوم فلا بأس باكلها لانهما ماتت
 باقعة وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد
 ماتت باقعة وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد
 السمكة ميتة على الماء وبطنه من فوق لم يوجب
 لانه طاف وان غامر من فوق اكل لانه ليس
 بطاف اه في

ونذبح احدا الشفرة قبل الاضجاع * وكره بعده وكذا جرحها
 برجلها الى المذبح والنخع وقطع الرأس والسلخ قبل ان تبرد
 والمذبح من القفا وتحل ان بقيت حية حتى قطعت العروق
 والا فلا * ولزم ذبح صيد استأنس وجاز جرح نعم نوحش
 او تردى في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يجمل الجنين بذكاة امه
 اشعر اولاه وقال لا يجمل ان تم خلقه
 (فصل)
 ويحرم اكل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضبعا او ثعلبا
 والجر الالهية والبغال والقيط والضب والبربوع وابن عرس
 والزنبور والسطفاة والحشرات * ويكره الغراب الا بضع
 والغداف والرخم والنعاب والخليل تحريم في الاصم وعندهما
 لا يكره الخيل * وحل العقق وغراب الزرع والارنب *
 ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بأنواعه كالخرثيث
 والمارماهي ولا يؤكل الطافي منه وان مات لحرا او برد فقيه
 روايتان * ويحل هو والجراد بلا ذكاة * ولو ذبح شاة لم تعلم
 حياتها فتحركت او خرج منها دم حلت والا فلا وان علت
 حلت مطلقا

(كتاب الاضحية) هي بائنة في ثلاثة ايام
 يوم النحر ويوم بعده وقال الشافعي رحمه الله
 هداية
 ثلاثة ايام بعده اقول على السبعة من دونهم
 التشرى كلها ايام الذبح اه هداية
 (ولو اثنان) لا يذبح الا من ثمان ايام القياس في الاضحية
 اقل ولا يجوز من ثمان ايام القياس في الاضحية
 فيه لان القياس ان لا يجوز الا من ثمان ايام القياس
 الارافق واحدة وهي القرية الا ان لا يذبح الا من ثمان ايام القياس
 بالان اه ن
 (ولا يذبح في مصر قبل صلاة العبد) له وله عليه
 الصلاة والسلام من ذبح قبل الصلاة قطع
 ذبحته وهذا الشرط لا يقطع من ذبح قبل الصلاة قطع
 صلاة العبد كذا قاله العيني اه ن
 (واعبر آخره الفقير) اي اذا كان غنيا في اول
 الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وان ولد في
 اليوم الاخر منها يجب عليه وان مات فيه
 لا يجب اه ن
 (نثرها اولاً) لان وجوبها على الناذر بالتذرع
 وعلى الفقير بالنثر اه نثم احكام الغنى فالواجب
 يتعلق بذمة نثر الاضحية اولاً اه ن

(كتاب الاضحية)

هي واجبة عن ابي يوسف سنة وقيل هو قولهما * وانما تجب
 على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله وقيل تجب عنه
 ايضا وقيل يضي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن
 ويستبدل بالساق ما ينتفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع
 بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بغير وكل يرد القرية وهو من
 اهلها ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع * فلو اراد احدهم
 بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن
 واحد منهم ويجوز اشراك اقل من سبعة ولو اثنان ويقسم بينهما
 وزنا لاجزا اذا اخطأ به من اكارعه او خلد * ولو اشترى
 بدنة للاضحية ثم اشترك فيها ستة جاز احتسانا والاشراك قبل
 الشراء احب * واقل وقتها بعد فجر النحر ولا تذبح في مصر
 قبل صلاة العبد وآخره قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره
 للفقير وضده والولادة والموت واقلها افضلها وكره الذبح ليلا
 فان فات وقتها قبل ذبحها لم تصدق بعين المنذورة حية وكذا
 ما شراها فقير للضحية والغنى تصدق بقيمتها شراها اولاً * وانما
 يجزئ فيها الجذع من الضأن والثني فصاعدا من الجميع *

والجرباء السمينة (لان الجرب في الجلد
 ولا نقصان في اللحم وان كانت مهزولة لا يجوز
 لان الجرب في اللحم فانقص اه في
 (التي لا تنق) هي ما يكون عجبها الى حسنة
 (ولا يضر تعميها الخ) استحسننا عندنا خلافا
 بنظره والشايع لان حالة الذبح ومقدمته ملقطة
 به فكله حصل باعتبارها وحكم اه في
 (ان لا يتقص الصدقة الخ) لان الجهات الثلاثة
 الاطعام والسنة سواء اه في
 الواجبة وما ينفع به) قال في الهداية لا بأس
 (او يشتري به ما ينفع به) قال في الهداية لا بأس
 بان يشتري به مثل ما ذكرنا استحسانا لان البديل
 حكم البديل اه في

وتجوز الجماء والخصي والثولاء والجرباء السمينة * لا العمياء
 والعوراء والجففاء التي لا تنق والعرجاء التي لا تنق الى الخسل
 ومقطوعة اليد او الرجل وذاهبة اكر العين او الاذن والذنب
 او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهاب اقل منه
 وقيل ان ذهاب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهاب الثلث
 لا يجوز ولا يضر تعميها من اضطرارها عند الذبح وان مات احد
 سبعة وقال ورثته اذ جوهها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة
 عن اخية ومنعة وقران * وبأكل من لحم اخيه ويطم من
 شاء من غني وفقير ونذب ان لا يتقص الصدقة عن الثلث وتركه
 لذى عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر
 غيره ويحضرها * ويكره ان يذبحها كلبى - ويصدق بجلدها
 او يعمله آلة بكراب او خف او فر او يشتري به ما ينفع به
 مع بقائه كغريال ونحوه لا ما يستهلك كفل وشبهه فان بدل
 اللحم او الجلده يتصدق به * ولو ذبح اخية غيره بغير امره
 جاز * ولو غلط اثنان فذبح كل شاء الا تصرح ولا ضمان
 وتصالان وان تشاحضن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها
 * وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعة وضمنها

(بقولهم سائر) اي استحسانا ولا يجوز قياسا وهو
 كما اذا ذبح شاة مع شاة غيره بغير امره فيضن
 (فذبح كل) اي كل واحد شاة الا تصرح
 استحسانا لا قياسا على ما مر ولا ضمان لان
 كل واحد منهما وكيل فيما فعل اه في
 (او يتخالان) اي يحمل كل واحد منهما صاحبه
 لا يلو اطعمه في الابتداء يجوز اه في
 (وضمنهما) وجه الصحة في الاول لان الثاني ان
 الملك في الغصب ثبت من وقت الغصب وفي
 الوديعة يصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير
 الملك هكذا في الذبح كالاخضاع وشدة الرجل فيكون
 بمقتضى الذبح اقوال حقيقة الغصب كما تقر
 غاصبا قبل الذبح اقوال حقيقة الغصب وانما اليد المطلقة
 في موضعه ازالة اليد المحقة وشدة الرجل ايمان
 وغاية ما وجد في الاخضاع به ازالة اليد المحقة وانما
 اليد المطلقة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة وانما
 يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور وكذا
 في الدر اه في

(كتاب الكراهية) وانما لقبه بكتاب الكراهية
 وان كان فيه غير مكروه لان بيان المكروه
 اهم لوجوب الاحتراز عنه ولقبه القدوري
 بالخطر والاطلاق وفيه بيان ما يباح الشرع
 والاباحة والاطلاق وفيه بيان ما يباح الشرع
 وما منه اه في
 (الكراهية) هي في اللغة ضد الارادة والرضى
 اه في
 (العدم القاطع) اي لا ملام يجد فيه نصا قاطعا
 (الكراهية) لان النبي عليه الصلاة
 لم يطلق عليه لفظ الحرام اه في
 (العدم القاطع) لان النبي عليه الصلاة
 لم يطلق عليه لفظ الحرام اه في
 (العدم القاطع) لان النبي عليه الصلاة
 لم يطلق عليه لفظ الحرام اه في

*** (كتاب الكراهية) ***

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع

(فصل في الاكل)

منه (فرض) وهو ما يدفع به الهلاك (ومندوب) وهو ما زاد
 ليتمكن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو
 ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن (وحرام) وهو الزائد عليه
 الاقصاء التقوى على صوم الغدأ ولثلا يسكني الضيف *
 ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة
 ومن امتنع من اكل الميتة حال المنحصة او صام ولم يأكل حتى
 مات أثم بخلاف من امتنع من التداوى حتى مات * ولا بأس
 بالتفكه بأنواع القواكه وتركه افضل * واتخاذ الاطعمة سرف
 وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومصح
 الاصابع او السكين بالخبز على المائدة ووضع المعلقة عليه
 مكروه * وسنة الاكل البسلة في اوله والحمدلة في آخره
 وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيخ بعده
 * ولا يحل شرب لبن الاتان ولا بول ابل ولا استعمال اتان

(البسلة في اوله) فان نسي البسلة في اوله
 فقلقل اذا ذكر بسم الله على اوله وآخره جميع
 ذلك اه في
 (قوله وبعده) قال عليه الصلاة والسلام
 الوضوء قبل الطعام نبي انقروا بعده نبي الله
 والمراد هنا غسل اليدين اه في
 (ولا يحل شرب لبن الاتان الخ) لقوله عليه
 الصلاة والسلام انما يجبر جرب بظنهم

(في الكسب) طلبه فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام
 وقال عليه الصلاة والسلام طلب الكسب بعد
 الصلاة المكتوبة فرض لانه لا يتوسل الى اقامته
 الا به فكل من فرض عليه الصلاة والسلام
 (ثم التجارة) حيث عليه فقال التاجر الصدوق مع الكرام
 البرية اه في
 (وفضاء ديونه) لما بنا لانه لا يتوسل الى اقامته
 الفرض الا به فان ترك الاكساب بعد ذلك
 وسعه اه في
 (وهو الزيادة عليه الخ) فانه افضل من النفل
 لنفل العبادة لان منفعة النفل تخصه ومنفعة
 الكسب له ولغيره قال عليه الصلاة والسلام من
 طلب الدنيا خلا لا تستغنى في الله ووجهه كالحمر
 لينة البدر اه في

ذهب او فضة لرجل وامرأة وحل استعمال اناه عقيق وبلور
 وزجاج وورصاص

(فضل في الكسب)

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه (فرض)
 وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه (ومستحب) وهو
 الزيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا (ومباح) وهو
 الزيادة للتعجل (وحرام) وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من
 حل وينتق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقير * ومن قدر
 على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى
 مات اثم وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل
 عليه من يطعمه * ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان
 لا يتخطى رقاب الناس ولا يميز بين يدي مصل لا يكره ولا يجوز
 قبول هدية امرآء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل
 ولا يكره اجارة بيت في السواد ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة
 او يباع فيه الخرج وعندهما يكره ويكره في المصرا جاعا وكذا
 في سواد غالبه اهل الاسلام * ومن حل لذي خرا بأجر طاب
 له وعندهما يكره * ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة

(ويكره اعطاء سؤال المسجد) طلبا في الارز
 بنادي يوم القيامة لنفهم بغض الله فيقوم
 سؤال المسجد اه في
 (وقيل ان كان لا يتخطى الخ) ضعفه وبخالفه
 ما في الاختيار مستند لما روى انهم كانوا
 يسألون في المسجد على عهد رسول الله وان
 عليا تصدق بخاتمه في الصلاة فندسه الله تعالى
 فان كان عجز بين يدي المصلي ويتخطى رقاب
 الناس يكره لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل
 هذا قاطع يكره المصرا جاعا) انهم ورثوا من الامام
 (ويكره في المسجد) لان غالب اهلها اهل الذمة
 في هذا فلا يكونون من ذلك بخلاف السواد قالوا
 هذا في سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة
 فلذا قالوا وكذا في سواد اه في
 (ولا بأس بقبول هدية العبد الخ) وفي القياس
 لا يجوز لانه تبرع وهو ليس من اهله اه في

(في الهدية) لان الهدية لا تملك في الارض والمباينة
 الضمنية لانه اراد حاصل مسألة الهدية اه في
 العيني اراد يملك المثل الضمني وبالمطرفة الحرمه
 يقبل قوله في المعاملات خاصة للضرورة قال
 الزبلي هذا سهل لان الحمل والحرمه من
 ويقتل قول الكافر في الحمل والحرمه قال
 (فيصل او من مجوس فيحرم) وبعبارة اخرى

٣٣٦

دعونه واستعارة دابته وكره قبول كسوته ثوبا واهدائه احد
 التقدين * ويقبل في المعاملات قول الفرد ولو اني اوعبدا
 او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كذا فيقبل
 او من مجوس فيحرم وقول العبد والامة والصبي في الهدية
 والاذن * وشرط العدل في الديارات ~~كما~~ خبر عن نجاسة
 الماء فيتميم ان اخبرها مسلم عدل ولو اني اوعبدا ويتعزى في
 الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب رأيه * ولو اراق فيتميم عند غلبة
 صدقه وتوضأ وتيمم عند غلبة كذبه كان احوط

(فصل في اللبس)

الكسوة منها (فرض) وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحرق
 والبرد والاولى ~~كونه~~ من القطن او الكتان بين النفيس
 والخسيس (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار نعمة
 الله (ومباح) وهو الثوب الجميل للترزين (ومكروه) وهو اللبس
 للتكبر * ويستحب الالبس والاسود ويكره الاحمر والمصفر
 والسنة ارخاء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط
 الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد لفها تقصها
 كالفها * ويجل للنساء لبس الحرير ولا يجل للرجال الا قدر اربع

(كان احوط) ومع العدالة يسقط احتمال
 الكذب فلا معنى للاختياط بالاراقة اما التعزى
 فيجوز ان يفتوا كذا بالاراقة لربح جانب الكذب
 انه كاذب بوضاه ولا ينهم لربح جانب الكذب
 بالتعزى كذا في الهدية اه في
 (ويدفع ضرر الحرق والبرد) قال تعالى خذوا
 في قبكم عند كل مسجد اى ما يستر عورتكم
 عند الصلاة ولانه لا يقدر على اداء الصلاة
 الا بستر العورة اه في
 (واظهار نعمة الله) قال عليه الصلاة والسلام
 ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده اه في
 عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة
 سوداء فأعطى العباس اياها فكان لبس
 السواد شعارا لنبية اه في

(بالذهب خلافا لهما) روى ان عرفة بن ساعد
اصيب منه يوم الكلاب فاتفقوا على الصلاة والسلام بان
تغدها من ذهب ولا يباح للضرورة اهـ في
التحريم والاباحة للضرورة اهـ في
(ولا يتختم بجعر الخ) نص على ان التختم بالجعر
والحديد والفضة حرام اهـ في
والحديد والجعر اليسب اهـ في
(يباح بالجعر اليسب) اعدم الحاجة
بالعقبي في الاصح (القاضي) اهـ في
(افضل لغير السلطان والقاضي) اهـ في
اليه بخلاف الصبي الخ) لانه لما حرم اللبس
(ويكره لباس الصبي الخ) لانه لما حرم سترها حرم سترها
حرم الالباس كالجعر لما حرم سترها حرم سترها
الصبي اهـ في
(الا عند الضرورة) الاصل في ذلك قل للمؤمنين
يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم معناه
يتزونها من الانكشاف كيلا ينظر اليها الغير
تقلا عن القسرين وقال عليه الصلاة والسلام
ملعون من نظر الى سوة اخيه فاما حالة
الضرورة فالضرورات تبيح المحظورات اهـ في

٢٢٧

اصابع كالعلم ولا بأس بتوسده واقترشه خلافا لهما * ولا بأس
بلبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره * وعكسه لا يلبس الا في
الحرب ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما * ويجوز للنساء
التحلي بالذهب والفضة لالرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية
السيف من الفضة ومسمار الذهب في ثقب القص وكناية الثوب
بذهب او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما
ولا يتختم بجعر او صقرا وحديد وقيل يباح بالجعر اليسب وترى
التختم افضل لغير السلطان والقاضي * ويجوز الاكل والشرب
في اثناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء
موضع الفضة ويكره عند ابى يوسف وعن محمد روايتان *
ويكره لباس الصبي ذهبا او حيرا ويكره حل خرقعة لسم
العرق او المخاط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا وهو
الصحيح والتم لا بأس به

(فصل في النظر ونحوه)

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب الحاذق
والخاتن والخافضة والقابلة والحاقن ولا يتجاوز قدر الضرورة
وينظر الرجل من الرجل الى ماسوى العورة وقد بينت في

(بوضعه) لقوله عليه السلام ولا الحبال حتى يستبرأ
 الحيض حتى يضعن ولا الحبال حتى يستبرأ
 بجبضة وهذا يفيد وجوب الاستبراء بسبب
 أحداث الملك والبدن فلذا قال ولو اتخ
 (او عن حرمة عليه وطوها) لتحقق السبب فان
 للماء المحترم اهـ في (في بيع الفضولي) لان السبب استحداث الملك
 (وكذا الولادة) لوجودها بعد السبب وهو
 استحداث المانع كما في حالة الحيض اهـ في
 (فك المرونة) لانه لم يوجد استحداث الملك
 (ان لم تكن تحته حرة) حتى لو كانت لم يجز نکاح
 الاسمة فادى اهـ في

٢٣٩

تستبرأ بجبضة فمن تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة
 الحيض لا بأياس ثلاثة اشهر وعند محمد بأربعة اشهر وعشر
 وفي رواية في نصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت ~~بكر~~
 او مشترأة من امرأة او مال طفل او بمن يحرم عليه وطوها *
 ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجب عليه ولا يكتفي جبضة
 مذكورها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجازة في بيع
 الفضولي وكذا الولادة * وتكتفي جبضة وجدت بعد القبض
 وهي مجسوبة فأسلت * ويجب عند تملك نصيب شريكه لا عند
 عود الابقه ورد المغسوبة والمستأجرة وفك المرونة ولا تكره
 الحيلة لاسقاطه عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد واخذ
 بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول والثاني ان احتمل
 والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كان
 تحته حرة فان يتزوجها البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع
 قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك
 اخين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احدهما فقط او دواعيه فان
 وطئهما او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما
 ودواعيه حتى يحرم احدهما
 (فصل في البيع)

(ثم يشترها) اي بعد تسليمها المولى اليه ذكر هذا
 القيد في الحلية ولا ينضمه فلا يوجد جسد القبض
 بحكم الشراء اهـ في
 (فان يتزوجها البائع) اي فالحيلة ان يتزوجها
 (والقبض) فان الاستبراء لا يجب بعد القبض
 فانه حينئذ لا اجل وطؤها لانها متكوحة للقبض
 واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدون
 الملك اهـ في

(فله وطئ احدهما فقط) لانه يصير جامعاً لوطئ
 الاخرى لا لوطئ الملك او لوطئ
 (يحرم احدهما) بملك او نكاح او عتق وذلك
 قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين والمراد الجمع
 بينهما مطلقا ولا يعارض بخسولة تعالى
 وطئاً وعقداً ولا يعارض لان الترجيح للمعصية
 ادما ملكك ايماناً ~~بها~~ اهـ في
 والدواعي بمنزلة الوطئ اهـ في

(بيع السرقة) وهو الزون لانه ينفع به لانه
 يلقي في الارض لاستئجار الزرع فكان مالا
 اهـ
 (حل لشرائها) لانه اخبره بغير صحيح لانه
 (بيع السرقة) قال علمه السلام مكة
 (ويكره بيع ارضها) قال علمه السلام مكة
 (ويكره بيع رباها) سائر الاصحار من غير
 (ان الناس يتبايعونها في سائر الاصحار من غير
 ابتكار اهـ
 (ان الناس يتبايعونها في سائر الاصحار من غير
 ابتكار اهـ
 (ان الناس يتبايعونها في سائر الاصحار من غير
 ابتكار اهـ

٢٤٠

ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع
 السرقة والاتساع كالبيع * ومن رأى جارية رجل مع آخر
 يبيعهما فأتاوه كلتي صاحبها واشترتيةها منه او وهبها
 او صدق بها على * ووقع في قلبه صدقه حل له شراؤها منه
 ووطؤها * ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها واجارتها
 خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام * ويكره الاحتكار في
 اقوات الادميين والبهائم يلبضر بأهله وعند ابى يوسف في
 كل ما يضر احتكاره بالعمامة ولو ذهابا وفضة او ثوبا واذ ارفع
 الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع ما يفضل عن حاجته فان
 امتنع باع عليه * ولا احتكار في غلة ضيعته ولا في ما جلبه
 من بلد آخر وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان
 يجلب منه الى مصر عادة وهو المختار * ويجوز بيع العصب
 ممن يتخذ خرا * ولو باع مسلم خرا أو في دينه من ثمنها كره
 الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره * ويكره التسعير
 الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا فاحشا فلا بأس به
 بمشورة اهل الخبرة * ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه
 لاخته وعمه وامه وملقطه ان هو في حجرهم وتو جره امه فقط

(بيع ما يفضل عن حاجته) على اعتبار
 السعة في ذلك ونهاه عن الاحتكار اهـ
 (ولا يفسد عليه من بلد آخر) لانه خالص
 فلم يعلق به من العامة اهـ
 (وعند ابى يوسف يكره) لاطلاق التمس اهـ
 (ان كان يلبضر بكمه) لاطلاق التمس اهـ
 (من يتخذ خرا) اهـ
 (المعصية لا تقوم بيمينه بخلاف بيع السلاح من
 اهل الفقه لان المعصية تقوم بيمينه اهـ
 (كره لرب الدين اخذه) لان بيعه باطل فالتن جرم
 بخلافه اهـ

(يجوز المسابقة الخ) لانها من اسباب الجهاد
 ويحتاج اليها في اقامة هذه القرية وفي الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحضر الملاكمة
 وشابن الملاهي سوى النضال والرهان اي الرمي
 والمسابقة كذا في الاختيار اهـ ق
 (اخذ من الآخر) لان المحلل لم يكن من المحللين
 قار فوجبوا ذكرنا ولم يكونوا في ادخاله بينهما فلا يخرج
 لا يجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما فلا يخرج
 من ان يكون قارا اهـ ق
 (وان لم يكن قارا) ق
 (وجعل على ذلك جعل) لانه لما جاز في الاذراس
 لعني يرجع الى الجهاد لان الدين يقوم بالعلم
 الجهد في طلب العلم اهـ ق

٢٤١

(فصل في المتفرقات)

تجوز المسابقة بالسهم والخيول والخيول والبغال والابل والاقدام
 * فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لا سبقتهما
 جاز * وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل
 كفوا لهما ان سبقتهما اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما
 بينهما يهما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا واختلف اثنان في
 مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جعل * وولمة
 العرس سنة ومن دعي فليجب وان لم يجب اثم * ولا يرفع منها
 شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها
 لهوا لا يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل
 والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد
 والا فلا بأس بالعود وقال الامام ابتلي به مرة فصبرت وهو
 محمول على ما قبل ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتلي على
 حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم * والكلام منه
 ما يوجب به كالتسبيح ونحوه وقد يات به اذا جعله في مجلس
 الفسق وهو يعلمه وان قصد به فيه الاعتبار والانتكار فحسن
 ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقرآءة القرءان

٨٦

(فلا يقعد) لان استماع اللوح والامتناع
 عن الحرام اولى من الايمان بالسنة وفي فعود
 القنديل به شين الدين وفتح باب العصبة على
 المسلمين اهـ ق
 (والا فلا بأس) اي وان لم يكن مقتدى به فلا
 بأس بالقعود لان اجابة الدعوة سنة فلا تترك
 بسبب بدعة كصلاة الخنزة يحضرها النائحة
 وروى ابن كمال اهـ ق
 (انما يكون بالمحرم) كذا قالوا وفيه نظر فان
 الامتلاء يستعمل فيما هو محظور العواجب
 ولو كان مباحا ومنه قوله عليه السلام من ابتلي
 بالقضاء الحديث ثم ان الصبر على الحرام من ابتلي
 بحق الدعوة لا يجوز لان السنة تترك حذرا من
 ارتكاب المحظور فظاهر انه يستعمل في بعض من

ذلك اللهو منكرا اهـ غير مستعمل في بعض من
 المحلوس على اللهو فعلى هذا لا يكون مبتلي
 المحرم اهـ ق
 (وهو يعلمه) لحاقه من الاستهزاء والمخافة
 لوجهه اهـ ق

(كتاب) من يلبث المال لانه اعتد لصالح المسلمين
 (الى ان يستغرقه) لانه اذا ملكه الدرهم قلده
 امره اياه اه في الاحياء لغة جعل الشيء حيا
 اي اذا اجسام حساسة وانامية وعن التصرف
 في الارض الموات بالبناء او القرم او الزرع
 او الكرب او غيره كما في الخلاصة والموات يفتح الميم
 وضربها لغة ارض لاما لك اها كما في القاموس
 اه في (لا يفتح بها) لا تقطع ما بها او غلبته عليها
 اه في اوزت اوصارت سبعة سواء كانت عادية اي
 قد عاينها بها كما ينخرت في عهد عاد ام لا

ولا بأس برزق القاضي كفاية لا بشرط * ولا بأس بسفر الامنة
 وام الولد بلا محرم وانخلوة بها قيل يباح وقيل لا * ويكره جعل
 الزاية في عنق العبد لا تقيده * ويكره ان يقرض بها الادرها
 ليأخذ منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه * والسنة تقليم
 الاظافر وتنف الابط وحلق العانة والشارب * وقصه حسن
 ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا اترز وغض بصره
 * ويستحب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكونها من
 الخزف افضل ولا بأس بستر حيطان البيت باللبود للبرد ويكره
 للزينة وكذا ارخاء الستر على البيت * واذا أدى الفرائض
 وأحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار حيلة فلا بأس به والقناعة
 بادنى الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى

* (كتاب احياء الموات) *

هي ارض لا ينفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك
 معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون
 مواتا وبشرط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر
 لو صبح من اقصاء لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينفع بها اهل
 العامر ولو قرية منه ومن احياءها باذن الامام ولو ذميا ملكها

(ليس لها مالك) فبئس لانه لو كانت مملوكة
 لم اودى كان ملكه باقيا فيها لعدم ما يزيله
 فلا يكون مواتا فان عرف المالك فهو له
 وان لم يعرف كانت لقطه تصرف فيها الامام
 كل ما تصرف في جميع المقطعات والاموال
 الضائعة ولو ظهر لها مالك بعد ذلك اخذها
 وضمن له من زرعها ان نقصت بالزراعة والا فلا
 شيء يحمله اه في (لو صبح من اقصاء) اي بأعلى صوته فانه موات
 (ان لا ينفع بها اهل العامر) فاعبر محمد حقيقة
 الاستماع حتى لا يجوز احياء ما لا ينفع به اهل القرية
 وان كان بعدا ويجوز احياء ما لا ينفع به وان
 كان قريبا من العامر اه في

(خلافهما) فان غداهما جملتهما من احياءها
 اهـ (ومطر حاصداً لهم) لتعان خصبته فلا يكون
 موتاً ولا حياً (كذلك اذا كان محطاً لهم لا يجوز
 احياءه لانه خصبهم اهـ) لانه كالوات اذ لم يكن حريماً
 (فان لم يحتل جاز) لانه كالوات اذ لم يكن حريماً
 لغاص لانه ليس في ملكه والهداية اهـ لان التعجير
 يدفع قهر غيره كذا في الهداية اهـ لان التعجير
 اخذت منه ودفعها الى غيره (لن التعجير
 ليس باحياء ولا اضرار) الناضح البعد الذي يستقي به
 (حريم الناضح) الذي يفتح الماء منه البعد اهـ
 وبئر الناضح هي التي يفتح الماء منها البعد اهـ
 (الناضح ستون) لقوله عليه الصلاة والسلام
 حريم بئر العطن اربعون وحريم بئر الناضح
 ستون ذراعاً اهـ

وبلاذنه لا خلاف لهما * ولا يجوز احياء ما قرب من العامر
 بل يترك مريض لاهل القرية ومطر حاصداً لهم ولا ما عدل
 عنه ماء القرات ونحوه واحتل عوده اليه فان لم يحتل جاز *
 ومن حفر ارضا ثلاث سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت
 الى غيره * ومن حفر بئراً في ارض موات فله حريمها ان باذن
 الامام * كذا ان يغير اذنه عندهما * وحريم العطن
 اربعون ذراعاً من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح
 وعندهما للناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراعاً من كل
 جانب * ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان حفر
 احد فيه ضمن نقصان ويكس وان حفر فيما وراءه فلا ضمان
 وله الحريم من ماسوى حريم الاول * وللنساء حريم بقدر
 ما يصلحها وقيل لا حريم لهما لم يظهر ماؤها وعندهما هي كالبيئر
 وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعاً ولا حريم لنهر في ارض الفير
 الا بحجة وعندهما له مسنة بقدر نصف عرضه من كل جانب
 عند ابي يوسف وقدر عرضه عند محمد وهو الارفق * فالمسنة
 بين النهر والارض وليست في بدا حد وهي لصاحب الارض
 عند ابي حنيفة وهو الصحيح فلا يغرس فيها صاحب النهر

(وان حفر فيما وراءه) اي ان حفر الثاني بئراً
 وراء حريم الاول فذهب ماء البئر الاول لاشئ
 عليه لانه غير متعدي في حفرها كذا في الهداية
 اهـ (ولم يقدر بشئ يمكن ضبطه
 بقدر ما يصلحها) اي على الارض لانه ينفق
 (وان ظهر ماؤها) اي على الارض لانه ينفق
 الحقيقية فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا عند ظهور
 الماء على الارض هو بمنزلة عين قنطرة
 لم يجره بجمسمانة ذراع اهـ (فان
 (اجماعاً) في قوله اجماعاً نظر لا يخفى على من
 نظر ما في الهداية في قوله قالوا كما قلنا اهـ

(من الغرس فيه) لما روى ان رجلا غرس في
ارض فلاة فجاء آخر واراد ان يغرس الى جانب
شجرته فشقها الاصل الى رسول الله عليه
الصلوة والسلام فامس ان يؤخذ من شجرته
جريدة قدر ذراع فيذرع بها خمسة اذرع والطين
لا يخرج فيها وراه ذلك قال في المحط هذا حديث
صحيح يجب العمل به كذا في الاختيار اه في
(الشرب) هو كسر مصدر شرب لا ينعى
والشرب بالضم مصدر شرب شرب اه في
غريب ملوك (ك) لانه ليس لاحد فيها يدعى
الخصم من لان فهو الماء ينعى في
فلا يكون محمزا والملك بالاجاز اه في

٣٤٥

ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم
يفحش وعندهما المسناة لب النهر فله ذلك قال القتيبي ابو جعفر
اخذ بقول الامام في الغرس ويقولهما في القاء الطين *
ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من
كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه
(فصل في الشرب)

هو النصيب من الماء والشفة شرب بن آدم والبهائم * الانهار
العظام كالقنات ودجلة غير مملوكة ولا كل واحد فيها حق
الشفة والوضوء ونصب الرحي وكري نهر الى ارضه ان لم يضتر
بالعامه وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق
الشفة ان لم يحق التفرير لكثرة المواشي او الاتيان على
جميع الماء لا يسقى ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ
للووضوء وغسل الثياب وله سقي شجر وخضر في داره بالحرار
في الاصح * وما حرز من الماء بحب او كوز ونحوه لا يؤخذ
الا برضى صاحبه وله بيعه ولو كان البئر العين او النهر في ملك
احد فله منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه
ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل ومنعه

(لكل حق الشفة) لقوله عليه الصلاة والسلام
المسكون شركاء في الثلاثة في الماء والكلأ
والنار رواه الامام احمد وابوداود والمراد بالماء
ما ليس بمحمز وبالكلا الحشيش الذي ينبت
بنفسه من غير ان ينبت احد اه في
(حب) بالماء الجهلة انطية اه في
(او يمكنه من الدخول) بشرط ان لا يكسر
عند الحاجة لان حق الشفة في الماء الذي في حوضه
مملوكة اما اذا احتقرها في ارض موات فليس
له ان يمنع لان الموات كان مشتركا او الحضر
لاحياء حق مشترك وهو القنات او الحضر
فلا تقطع الشركة في الشفة كذا في الكافي
اه في

ومن بيت المال لان ذلك حصه العامة وما
بيت المال معد لها فكان مؤونة الكرى منه

اه ق
فعل العامة فيخيرهم الامام عليه لان في ذلك
ضررا عظيما على الناس اه ق

اه ق
تكون مؤونة عليهم لان التمر بالفتح
لا يجبر والفاضل بين الخاص والعام ان ما يستحق
به الشقة خاص وما لا يستحق به الشقة وما يجري فيه
الخاص ما لا يجري فيه العام الذي عليه قوي بشربون
فهو عام وقيل العام الذي عليه قوي بشربون
منه اه ق
وقيل له ذلك لان صاحب الاعلى حقاقي
اسفل النهر ملجأه الى نسييل الفاضل من الماء
فيه فانه اذا سدت ذلك فاض الماء على ارضه
فاقتصد زرعه اه ق

وخيف العطش قوتل بالسلاح * وفي المحرز يقاتل بغير سلاح
كافي الطعام حال المجنة

(فصل)

وكري الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء
فعلى العامة * وكري ممالك على اربابه لاعلى اهل الشقة ويجبر
من ابى ومؤونه عليهم من اعلاء واذا جاوز ارض رجل
سقطت عنه وليس له سقى ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له
ذلك وعندهما هي عليهم جميعا من توله الى آخره بمخصص
الشرب وتصح دعوى الشرب بلا ارض * ومن كان له نهر
يجري في ارض غيره فأراد رب الارض منع الاجراء فليس
له ذلك فان لم يكن في يده اولم يكن جارا فادعي انه له
وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة أنه له * وانه كان له حق
الاجراء وعلى هذا المصب في نهر او على سطح والميزاب
والمشي في دار الغير * وان اختصم جماعة في شرب بينهم
قسم على قدر اراضيهم وينجى الاعلى من سكر النهر
بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه * وليس لواحد منهم ان
يشق منه نهرا او ينصب عليه رحي لودالية او جسرا بلا اذن

واضح دعوى الشرب بلا ارض استحقاقا
والعباس ان لا تصح لان شرط الدعوى اعلام
المدعى في الدعوى اه ق
على قدر اراضيهم لان المقصود من الشرب
سقى الاراضي وكثرتها والظاهرة ان حق كل منهم في
الشرب بقدر ارضه وبقدر حاجته اه ق
بلا رضاهم لان فيه اضرارا بالشركاء الا ان
يتراضوا على ذلك والسكر يفتح السنين المجهلة
وسكون الكفاف مصدر سكر السنين ما سكر فيه الماء اه ق
سدده وبكسر السين ما سكر فيه الماء اه ق

(بالكوى) بكسر الكاف ويجوز فيه المد
 والقصر وهو جمع كوة بالفتح وهو الثقب بل
 ينزل على حاله لظهور الخلق اه في
 (وان لم تضرب بالباقيين) لان الماء في هذا النهر
 انما هو قذوفه ان يزيد على حقه اه في
 فليس له قذوفه (جازولهم تقضه) لان كل واحد من الشركاء
 معبر لصاحبه نصيبه من الشرب والمعيان يرجع
 متى شاء اه في
 (وبوصى بالانتفاع به) لان حالة الموصى به
 لا تمنع الوصية لانها من اوصي اه في
 جازت للمعدوم وبالمعدوم اه في
 (فترت ارض جاره) لانه متسبب غير متعدي
 فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في التسبب
 التعدي الآتري ان من ضرر في ارضه لا يضمن
 ما عطف فيها وان ضرر في الطريق يضمن
 اه في

البقية الارحى في ملكه ولا تضرب بالنهر ولا بجمانه ولا ان يوسع فم
 النهر ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى
 ولا ان يزيد كوة وان لم تضرب بالباقيين ولا ان ينقص بعض
 كواه ولا ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس لهامنه
 شرب فان رضي البقية بشئ من ذلك جاز * ولهم تقضه بعد
 الاجازة ولو رتبهم من بعدهم * والشرب پورث وپوصى
 بالانتفاع به ولا يساع ولا يوجب ولا يوجب ولا يتصدق به
 ولا يجعل مهرا ولا يبدل خلع واصلح * ولا يضمن من ملا ارضه
 فترت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره

(كتاب الاشربة) *

يحرم الخمر وهي النبي من ماء العنب اذا غلي واشتد والقذف
 بالزبد بشرط خلاها لهيبا * والطلاء وهو ما طبع منه فذهب اقل
 من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبع ادنى طبعة
 سمي باذفا اذا غلي واشتد * والسكر وهو النبي من ماء الرطب
 اذا غلي واشتد * وتبيع الزبيب اذا غلي واشتد واشترط
 قذف الزبد فيه على ما في الخمر * والكل حرام وحرمتها
 دون الخمر فجحاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه يختلف في غلظتها

(من شرب غنوه) قال الامام البرزوي رجل
 اتلف شرب انسان بان سقى ارضه بشرب
 غنوه ضمن وقبض ضمان الشرب على ما ذكره
 الامام السرخسي انه يشتري لو كان يسه صحبها
 جازوا قال الامام المعروف بخوارزمي
 لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة
 اه في
 (وهي النبي) بكسر التون وتشديد الياء
 هذا الاسم بهذا الشرب باجماع اهل اللغة
 غير لانها انما سميت خمر
 وقيل كل مسكر غير لانها انما سميت خمر
 لخمره العقل وسائر المسكرات كذلك اه في

وقيل كل مسكر غير لانها انما سميت خمر
 لخمره العقل وسائر المسكرات كذلك اه في
 (فذهب اقل من ثلثيه) كذا في الهداية والكل
 في الخمر اسم للثلث وهو ما طبع من ماء العنب
 حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه وصار مسكراً قال
 الزبلي ان كبار اصحابه كانوا يشربون من
 الطلاء وهو ما ذهب ثلثه وبقي ثلثه اه في

(وان اشتد ما لم يسكر) بلال هو ولا طرب
 روى عن ابي قتادة ان النبي عليه الصلاة
 والسلام قال لا يندوا الزهر والارطاب جميعا
 ولا يندوا الرطب والزبيب جميعا ولكن يندوا
 كل واحد منهما على حدة اه في قوله عليه الصلاة
 والسلام انكر من هاتين النجرتين الخمر
 (وكذا يندى العسل اي) قوله عليه الصلاة
 والسلام رواه مسلم واحد وخص الخمر بهما
 والغلب رواه مسلم واحد وخص الخمر بهما
 والمراد بيان ان حاكمهما واحد كذا
 في الزبلي
 (يختم اوله) للروى عن عائشة قالت كانت
 رسول الله عليه الصلاة والسلام في سقاء
 فتأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب
 تفرجها فيه ثم تصب عليه الماء فيشرب
 منه عبدة وعشيرة اه

وخفتها * ويكفر مستحل الخمر دون هذه * ويحذر بشرب قطرة
 من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه * ويضمن
 متلفها خلافا لهما * وفي الخمر عسدم جواز البيع وعدم
 الضمان اجماعا * ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
 وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحذر ما لم يسكر * ويحل نبيذ التمر
 والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد ما لم يسكر وكذا
 نبيذ العسل والتين والخنطة والشعير والذرة والخليطين طبخت
 اولا وكذا المنث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه
 وان اشبه * وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد
 وبه يفتى والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد
 التلهي فحرام اجماعا * وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج
 ولا بأس بالابتداء في الدباء والحنتم والمزفت والنقير * ويكره
 شرب دردى الخمر والامشاط به ولا يحذر شربه بلاسكر
 ولا يجوز الاتساع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح ولا دبر دابة
 ولا تنسقى آدميا ولو صبيا للتسداوى ولا تنسقى الدواب وقيل
 لا تحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع

(مفهوم اجماعا) وهذا القيد غير مختص بهذه
 الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات
 بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرمت * اعلم ان
 السكر حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه
 من الابخرة المتصاعدة اليه فتعطل معه عقله
 المميزين الامور الحسنة والقبيحة وهو حرام
 بالاجماع لكن بالطريق المفضى اليه اه في
 القرع والحنتم يفتح الحاء المهملة
 (الدباء) التوت والتاء المتناه من جوفه
 وسكون التوت هو الاناء المطلى جوفها
 جرة الخمر والنقير هو اصل خشبة تهر جوفها
 بازفت والنقير هو اصل الخصر اه والمزفت الطرف
 وقيل الحنتم الخزة الخصر اه والنقير الطرف الذي يكون
 المطلى بازفت اي القبر والنقير الطرف الذي يكون
 من الخشب المنقور اه صدر

هو الاصطياد ويطلق على المفعول يقال
صيد الامير اي مصوده ويطلق على كل
حيوان منوحش يمنع عن الاذى بجناحه
او بقوائمه ما كولا او غير ما كولا
او بعد التوارى عن بصرة
كره اكل الصيد اذا غاب عن الارض فقلده لان احتمال الموت بسبب
هوام الارض فلامرهم فلاجل به والموهوم كما تفتق للماس
اهن

(او مرسل من لاجل ارساله) ككلب من لم يذكر
اسم الله عليه او كلب مجبى
(ويثبت التعلم الخ) لان التقدير لا تعرف
اجتهاد بل سماعا ولا يسمع فيفرض الى اهل
الخبرة ولان ذلك يختلف باختلاف طباعها
اهن
(ترك الاكل ثلاثا) لانه اذا ترك الاكل ثلاث
مرات صار معلما ولا يؤكل الثالث لان العلم
لا يثبت بالترك من لا احتمال انه تركه شيئا
او خوف من الضرب فلا يقيد من المرات واقطعها
ثلاث لانها لا تساءل الا عذارى في مدة الحبار
ولا يؤكل رواية الحسن بن علي لا بالثلاثة علما به
وعلى رواية السيد جارية معلية فبئس كل اهن

(اذا دعي بعد ارساله) هذا ما تورد عن ابن
عباس لان البازي لا يتصل بالضرب ويدن
الكلب فتمله فيضرب فيترك الاكل اهن
(لان اكل منه الكلب) قوله عليه السلام اذا
ارسلت كلابك المعلية وذكر اسم الله فكل مما
امسكك عليك الا ان ياكل الكلب فلا ياكل
اهن

المينة ولا يامس بالقاء الدردى في الخلل لكن يحمل الخلل اليه
دون عكسه
* (كتاب الصيد) *
هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلية والمحدد من سهم
وغيره لما يؤكل لأكله وما لا يؤكل بجلده وشعره ولا بدفيه من
الجرح وكون المرسل او الراى مسلما او كائيا وان لا يترك
التسمية عند ارساله او الراى وكون الصيد ممنعا
وان لا يقعد عن طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك
المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحمل ارساله وان لا تطول
وقته بعد ارساله لغير مكان للصيد ويجوز به كل
جرح علم من ذى ناب او مخلب ويثبت التعلم بغالب الراى
او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما وهو رواية عن الامام
ينبت في ذى الناب يترك الاكل ثلاثا وفي ذى المخلب
بالاجابة اذا دعي بعد ارساله فلو اكل منه البازي اكل لان
اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم
بتعلمه حرم ما صاد وبعده حتى يعلم وكذا ما صاد قبله وبقي
في ملكه خلافا لهما فان شرب الكلب من دمه او نهسه قطع

منه بضعة فرماها واتبعها كل وان اكل تلك البضعة بعد
صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل
هو بنفسه منه بعد احرار صاحبه بخلاف ما لو اكل البضعة
قبل اخذه الصيد * وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله
التسمية عمدا * وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل
وبالعكس حرم * وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة
للزاجر * وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبرة لحال
الارسل * وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على
سنن ارساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ
كلها حلت وان ارسل الفهد فكنى حتى استمكن ثم اخذ
حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك * ولو ارسله على صيد فقتله ثم
اخذ آخر فقتله اكلا كالورى صيدا فاصاب اثنين فاذا رمى
سهمه وسى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عمدا حرم *
وان وقع السهم به فتعامل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده
ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم * ولا يحل ان
قعد عن طلبه ثم وجده * والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما

(وكذا لو اكل ما اطعمه الخ) وجه الاول
ان ذلك غاية في التعليم ووجه الثاني انه لم يبق
صيد بعد الاحراز اهـ
صيد بعد الاحراز اهـ
اي لو ارسله مجوسي فزجره
اهـ
لان المقصود حصول
مسلم لان المقترحة لا الارسل
فاخذ كلها حلت
الصيد والذبح يقع بالارسل اهـ
فكنى فيه بتسمية واحدة اهـ
اهـ
(عمدا حرم) لان التسمية شرط اهـ
فكأنه اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركته
فكل ما لم يرد سهمك فغاب اهـ

ولم ينجح حل) كلفه كوقوعه على الارض
ابتداء ولم يزد اه في لا يمكن الاختار عن الاول
حرم والاحل دون الثاني (ما قبله المعارض) وهو سهم طويل اذا رجم به
اعترض الصبد اه في وان لم يجرحه لاي في كل مطلقا) هذا ظاهر ولو
كان المجزئ خفيفا او جعله طويلا كالسهم وله حدة
فانه يجزئ لانه يقبله مجرحه اه في
(ظلفه) الظلف للبقرة والشاة والطير واستعير
في الشعر للفرس مختار اه في وهذا الفرع يؤيد
ان اكل دون العضو (لقوله عليه السلام ما قطع
اشترط الدم في الجرح اه في
من بهيمة وهي حبة فهو ميتة رواه ابن ماجه
اه في (اه في اكل العضو ايضا) لانه بمنزلة سائر اجزائه
اه في (اه في اكل العضو ايضا) لانه بمنزلة سائر اجزائه
(والافلا) اي بان كان لا يتوهم التثامه بان كان
معلقا بجبلته حل ما سواه وحرم هو لوجود
الاية بمعنى والعبرة بالمعاني اه من الهداية
(متنكها منها حرم) لانه قدر على الذكاة
الاختيارية فلا تجزئ الاضطرارية لاندفاع
الضرورة وهذا اذا قدر على ذبحه اه في

٣٥١

جرحه السهم * وان رماه فوقه في ماء او على سطح او جبل
او شجر او حائط او آخرة ثم تردى فأت حرم وكذا الوقوع على ربح
من صوب او قصبه قائمة او حرف آخرة فخرج بها وان وقع على
الارض ابتداء حل وكذا الوقوع على صخرة او آخرة فاستقر
ولم ينجح حل * وان وقع في الماء فأت حرم * وان كان الطير
ما يافوقه فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والاحل * ويحرم
ما قبله المعارض بعرضه او البندقه ولم تجرحه * وان اصابه
بجرح جرحه بجده فان ثقبلا لايؤكل وان خفيفا اكل * وان
لم يجرحه لايؤكل مطلقا * ولورماه بسيف او سكين فأصاب
ظهره او مقبضه فقتله لايؤكل * وشرط في الجرح الادماء
وقيل لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط *
وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والافلا * وان
رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه
فان احتمل التثامه اكل العضو ايضا والافلا * وان قتله نصفين
او ثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا الوقوع نصف
رأسه او اكثر اكل لما مر * واذا ادرك الصبد حيا حياة فوق حياة
الذبوح فلا بد من ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم وكذا الوغير

(في ظاهر الرواية) وعن أبي حنيفة وإبي
 يوسف أنه يترك كل لانه إذا لم يقدر على الدابة
 الحقيقة ما ركبتم إذا وجد الماء ولم يقدر على
 استعماله أهق
 (ان كان لا يعيش مثله لا يحمل) لان مودة
 لا يحصل بالذبح كذا في الاختيار أهق
 (والافلا) أي والايمان كان لا يعيش فوق
 ما يعيش المذبح إذا لا اعتبار بهذه الحياة أهق
 (قتله حرم) كله لانه لا تخنة كان قادر على
 الذبح كاه الاختياريه فوجب عليه ذكاته
 (رضي ففته مجر وحاولا) لانه انقلب صيدا
 على ففته مجر وحاولا (لانه انقلب صيدا
 ففته ما أتلف وففته وقت اذ لانه كانت ناقصة
 مجر حله الاول فيلزمه ذلك أهق

ممكن في ظاهر الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل حياة
 المذبح وهو ما لا يتوهم بشاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الامام
 رحمه الله لا بد من تذكيته ايضا فان ذكاه حل وكذا ان ذكي
 المتردية والنطيحة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيه حياة
 خفية او جليلة حل وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رحمه الله
 ان كان لا يعيش مثله لا يحمل وعند محمد رحمه الله ان كان يعيش
 فوق ما يعيش المذبح حل والافلا * ومن رمى صيدا فأخنته
 واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر قتله حرم وضمن ففته
 مجر وحاولا * وان لم يخنته الاول حل وهو الثاني * ومن
 ارسل كلبا على صيد فأدركه فضره فصرعه ثم ضربه فقتله
 اكل وكذا الوارسل كلين فصرعه احدهما وقتله الآخر
 اكل ولو ارسل رجلان كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله
 الآخر حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم
 وضمن كما في الرمي * ومن سمع حساقظنه انسا فامرأه او ارسل
 عليه كلبه فاذا هو صيدا كل

*** (كتاب الرهن) ***

هو حبس شيء بحق يملك استيفاءه منه كالدين * وينعقد

(حل وهو الاول) لان الاول اخرجته عن حيز
 الصيديه الا ان الارسل من الثاني حصل على
 الصيد والمقترب الا باجحة والحرمه حال الارسل
 فلم يحرم أهق
 (فاذا هو صيدا اكل) لانه لا اعتبار بقلته مع
 كونه صيدا حقيقة وكذلك لو قلته صيدا
 قسرين ذلك حل لانه صيد وقد قصده فيحل كذا
 في الاختيار أهق
 (كتاب الرهن) الرهن في اللغة حبس الشيء بأمر
 سبب كان أهق
 (استيفاءه منه) أي من ذلك الشيء واخترجه
 عن الحدود والقصاص أهق
 (كالدين) إشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين
 قال العيني وقوله كالدين تعميم لقوله بحق يملك
 استيفاءه منه لان الدين هو الحق المعبر
 الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالقصور والمهر
 وبذل الخلع قصص على ما عليه الجمهور وهو الدين
 أهق

(حتى يقبضه) لانه صار ذنبا لا يبيع الرهن
فصار كاذب الرهن رهنه وهو دين واذا قبضه
بطلوا احضاره اقيام البديل مقام البديل اهو
(حتى يقبض الباقي) لان له ان يجبس كل الرهن
حتى يستوفي القيمة كما في حبس البئع اهو
الذي في عياله) كما في اورد بعد واجره الخاص
وهو الذي في عياله والمعتوق فيه المساكنة
كولده الذي في عياله وهو على الخلاف الذي
ولا عبرة بالنفقة اهو
ضمن كل قيمته) كما في الفصوب للتعدي وهل
بضمن المودع الثاني فهو على الخلاف الذي
مضى في مودع المودع ثم ان القاضي ان قضى
بالقيمة من جنس الدين يكتفيان قصاصا بجزء
القضاء اذا كان مالا فلا يطالب اهو
منها صاحبها الا بالفضل اهو
(او جعل الخاتم في خنصره) لا يستعمل
كذلك عادة والمرهين غير مأذون ان في
الاستعمال اهو

٢٥٤

الراهن حتى يقبضه ولا ان قبض بعض حقه بتسليم حصته
حتى يقبض الباقي والمرهين ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته
وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه
ضمن كل قيمته وكذا ان تعدي فيه او جعل الخاتم في
خنصره فان جعله في اصبع غيرها فلا وعليه مؤونة حفظه
اورده الى يده او رده بجزئه كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل
الآبق والمداواة والفسداء من الجناية فنقسم على المضمون
والامانة ومؤونة تقيته واصلاحه على الراهن كالتنفقة
والكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن وسقي البستان
وتلقيح نخله وجذاذه والقيام بمصالحه * وما أذا ما احدهما
مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضي يرجع
به وعن الامام ايضا لا يرجع ان كان صاحبه حاضرا
* (باب ما يجوز ارتبائه والرهن به وما لا يجوز) *

لا يصح رهن المشاع وان كان مما لا يحتمل القسمة او من الشربة
ولو طرأ فسد خلا فالأبي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون
الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر او الارض
مشغولين بالثمر والزرع ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار

(فأصبح غيرها فلا) اي فلا يضمن لانه لا يلبس
كذلك عادة فكان ذلك من الحفظ دون
الاستعمال قال القادوري ان المرهين مأذون له
في الحفظ لا في الاستعمال ولبس الخاتم
استعمال اهو

(والامانة) يعني ان مؤونة رده الى المرهين
ان كان خرج من يده يجعل الآبق على المرهين
منه الى قيمته الرهن مثل الدين وكذا مؤونة جن
قيمه مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فنقسم
على المضمون والامانة اهو
(وسقي البستان الخ) والاصل فيه ان ما يحتاج
البلصطة الرهن نفسه فهو على الراهن سواء
كان في الرهن فضل او لا اهو

(ولا يجوز رهن الخنزير) لان حكم الرهن وهو
 يجوز في هذه المصلحة غير متحقق في هذه المصلحة
 المالية في الخنزير ولا يستحق غير الحرية بوجه
 فكانوا كل من لم يملك رهنه بالحيوان بوجه
 اراد ان يذبحه بالامانة اهـ (كل بيع في يد البائع)
 ولا يصح بالامانة اهـ (كل بيع في يد البائع)
 لان اذا هلك لم يضمن البائع
 لان اذا هلك لم يضمن البائع
 لان اذا هلك لم يضمن البائع

بما فيها جاز * ولا يجوز رهن الخنزير والمدبر وام الولد والمكاتب
 ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد
 البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص في النفس ومادونها
 ولا بالشفعة ولا بأجرة النائحة او المغنية ولا بالعبد الحاني
 او المديون * ولا يجوز للمسلم رهن الخنزير ولا رهنها من مسلم
 او ذمي ولا يضمن له مرتهن ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتهنها من
 ذمي ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فلو
 هلك في يد المرتنن لزمه دفع ما وعد ان كان مثل قيمته او اقل
 وبرأس مال السلم وثن الصرف وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس
 العقد فقد استوفى حكمه * وان اقر قايلا النقد والهلاك بطل
 العقد والرهن بالمسلم فيه رهن بيده اذ افسخ وهلاكه بعد الفسخ
 هلاك بالاصل * ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالمثل
 او القيمة كالغصوب والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم عمد
 وبدل الصلح عن انكار وان اقر المدعي بعد الدين ولورهن الاب
 لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط
 به من دينهما * ولورهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغير
 له او من عبد له تاجر لا دين له عليه صح بخلاف الوصي وان

عند الشفيع ليس له الدار بالشفعة وانما لا يجوز
 في هذه الصور لعدم امكان اخذ الحق الواجب من
 بشرط بل لعدم امكان اخذ الحق الواجب من
 المرهون اهـ (لان الرهن ايقاع والارتنان استيفاء
 (او ذمي) لان الرهن ايقاع الدين من الخنزير ولا الاستيفاء
 والمسلم لا يمكنه ايقاع الدين من الخنزير ولا الاستيفاء
 الا ان الراهن اذا كان ذميا والمرتهن مسلما
 فالخنزير مضمون على المسلم للذمي باقل من قيمته
 ومن الدين كما يضمنها بالغصب اهـ

(مثل قيمته او اقل) اي هلك مضمونا على المرتنن
 فيجب عليه تسليم الاقل الى الراهن لان
 الموعود جمل كالوجود باعتبار الحاجة وعند
 الشافعي ومن واقفه هذا لا يصح لوجود القبض واتحاد
 العقد استوفى حكمه (لوجود القبض واتحاد
 الجنس من حيث المصلحة وقال زفر لا يجوز بناء
 على ان ذلك استبدال فاته اذا هلك في مجلس
 العقد صار المرتنن مستوفيا اهـ فان هذه الاشياء
 العقد صار المرتنن مستوفيا اهـ (كل غصوب والمهر الخ)
 (كل غصوب والمهر الخ) (كل غصوب والمهر الخ)
 لان كانت فاقية يجب عليها وان هلكت يجب
 المثل او القيمة بصلح الرهن بها اهـ (كل غصوب والمهر الخ)
 (وكذا الوصي) وعن ابي يوسف وزفر انهما
 لا يمكن ان ذلك لان الرهن ايقاع حكم فلا يمكن
 الا ايقاع حقيقة اهـ

(ورهن به متاعه صح) لان الاستدانة جائزة
 للرجحة والرهن يقع ايضا على الشيء فيجوز اهو
 (مالم يقض الدين) لوقوعه لازما من جانبه
 ان تصرف الاب بنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ
 لقيام مقامه كذا في الهداية اهو
 (وموزون) كذا في الهداية اهو
 فكان محلا للرهن عند ابي الحسن وها رسنونا
 (الجودة) والقياس انه لا يجوز لانه
 الاخذ بالوزن دون القيمة والقياس وجه الاستحسان اهو
 (صح استحسانا) لان صفة وجه الاستحسان انه شرطا
 صفة في صفة وجه الاستحسان لانها قال بعينها
 ملائم لان الاستحسان لانها قال بعينها
 والاستحسان لانها قال بعينها لانها قال بعينها
 لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل معينا بقصد البيع
 اهو (وردية) لان الصفة صفة الابداع اهو
 (لايجبر) وقال في جبر لانه ينفى ضمن عقد
 لازم فغير الوفا به مستحقا كالعقد في الرهن اهو

استدان الوصي لليتيم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه
 صح و ليس للطفل اذا بلغ تقض الرهن في شيء من ذلك مالم يقض
 الدين ولورهن شيئا بئن عبد قطهر حر او بئن خل قطهر خرا او
 بئن ذكية قطهرت ميتة فارهن مضمون * وجازرهن الذهب
 والفضة وكل مكمل وموزون فار رهنه بجنسها فهلا كها
 بمثلها من الدين ولا عبرة للجودة وعندهما هلا كها بقيمتها ان
 خالفت وزنها فيضمن بخلاف الجنس وتجعل رهنا مكان الهالك
 * ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه او كفلا بعينه صح
 استحسانا فان امتنع من اعطائه لا يجبر وللبيع فسخ البيع الا
 ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا * ومن شري شيئا وقال
 لبائعه امسك هذا حتى اعطيتك الثمن فهو رهن وعنده ابي يوسف
 رجه الله ودية * ولورهن عشرين بألف فليس له اخذ احدهما
 بقضاء حصته كالبيع * ولورهن عينا عند رجلين صح وكلها
 رهن لكل منهما والمضمون على كل حصته دينه فان
 تهاثا في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان
 قضى دين احدهما فكلها دين عند الآخر * ولورهن اثنان
 من واحد صح وله ان يسبكه حتى يستوفي جميع حقه منهما

(عند رجلين صح) سواء كانا شريكين في الدين
 اولم يكونا شريكين فيه فيكون جميع الدين
 رهنا عند كل واحد منهما اذا اتضاب من
 استحقاق الحبس فلا شيوخ بخلاف الهبة من
 رجلين حيث لا تجوز عند ابي حنيفة لان الدين
 مقسم عليهما اهو (لان كل واحد منهما يصير
 مستوفيا اهو) لان قبض الرهن يحصل في
 (الكل منه) (وله ان يسبكه) لان قبض الرهن يحصل في
 (الكل منه) شيوخ اهو

(بطل برهانها) لان كله محبوس بكل جزء من
جزء الدين فلا يكون له استرداد شيء منه مادام
شي من الدين باقيا كما اذا كان المرتهن واحدا
اه في (قبلا) وفي القياس هذا باطل اه في
استحسانا وهو قول ابي حنيفة ومحمد
(ويحكم بكون الرهن الخ) لان كل واحد
منها ائب بينة انه رهنه كله ولا وجه الى القضاء
لكل واحد منهما بالكل اه في
(صح) اى وضعه عند الضمان بعد الاستحقاق فيستقدم
العدل عليك عند الضمان بعد ان يلبى قلنا يده يد المرتهن
القبض به قال ابن ابي ليلى قلنا يده يد المرتهن
فيجمع والمضمون هو المالية فينزل منزلة شخصين
اه في (ويضمن بدفعه) اى لو دفع العدل الى الراهن
اولى المرتهن ضمن لانه مودع الراهن في حق
العين ومودع المرتهن في حق المالية وكل
واحد منهما اجنبي اه في
بالدفع الى الاجنبي.

ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه
وبرهنا عليه بطل برهانهما * ولو بعد موت الراهن قبلما ويحكم
بكون الرهن مع كل نصفه رهننا بحقه

(باب الرهن يوضع على يدى عدل)

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل *
وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه
الى احد هما وهلاكه في يده على المرتهن * فان وكل الراهن
العدل او المرتهن او غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح فان
شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا يموت الراهن او
المرتهن وله يبيعه بغيبة ورثته وتبطل بموت الوكيل * ولو وكله
بالبيع مطلقا ملك يبيعه بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعده عن بيعه
نسيئة لا يعتبر به ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى
الآخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه
كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله وكذا
يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن فى الاصح فان باعه العدل فتمه
مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن
وكان هالكا فلم يستحق ان يضمن الراهن * ويصح البيع

(عند حلول الدين صح) اى التوكيل لان الرهن
ملكه فله ان يوكى من شاء من هؤلاء يبيع ماله
معلقا بمنجزا اه في
(ولا يموت الراهن او المرتهن) لان الوكيل لا يبيع ماله
وصفا للرهن بالشرط فيبقى بقاء اصله وقد تعلق به
حق المرتهن وليس للراهن ابطاله ولا للورثة التقدم
حقه على حقهم بقاء الرهن بعد موته ولو شرط
البيع بعد الرهن قال الكرخي ينزل بالعزل
والموت لعدم اشتراطه فى المشاخا اه في
انه لا ينزل واختاره بعض
كل يبيعه فى حال حياته

(وله يبيعه بغيبة ورثته) اه في
(اجبر الوكيل على بيعه) لان حق المرتهن تعلق
بالبيع وفى حقه فيجبر عليه اه في
(وهلاكه كهلاكه) اى يكون هلاكه التين
كهلاك الرهن اه في

(بدینہ) لایہ اذارج علیہ و انتقض قبضہ عا
 حق فی الذین کل کان فیرج بہ علیہ اھ
 (نہ ہو علی الزان بہ) ای غیر رجع العدل علی
 الزان بنہ اھ
 (وضع القبض) ای قبض المرتز الثن اھ
 (المرتز) بنہ لان العدل انتقض بطل
 (العلی المرتز) یعنی ان ماذر
 الثن اھ
 (وان لم یکن التوکل مشروطاً) یعنی ان ماذر
 (وان لم یکن التوکل مشروطاً) یعنی ان ماذر
 من التفصیل انما یأتی اذا شرع التوکل
 فی عقد الزان و اما اذا لم یشرع فیہ بطل
 العدل بعد العقد فان الخ
 یہ العدل علی الزان
 (قطب)

(وَصَحَّ الْقَبْضُ) (أَوْ عَلَى الْمَرْهُنِ) بِغَيْرِ لَانٍ
 (وَأَنْ يَكُنِ التَّوَكُّلُ مُشْرُوطًا) بِغَيْرِ لَانٍ
 مِنْ التَّفْصِيلِ أَنْ يَأْتِيَ إِذَا شَرَطَ التَّوَكُّلَ
 الْعَدْلَ بَعْدَ الْعَقْدِ فَالْحَقُّ الْعَدْلُ مِنَ الْعَهْدِ رَجَعَ
 إِلَيْهِ الْعَدْلُ عَلَى الرَّاهِنِ (نَقَطَ) أَيْ لَاعَى الْمَرْهُنُ لَانِ التَّوَكُّلِ إِذَا كَانَ
 عَلَيْهِ كَافِي تَعَلُّقٍ بِهِ حَتَّى الْمَرْهُنُ فَلَا يَرْجِعُ
 (إِلَّا بِقَبْضٍ) صَوْرَةٌ عَدَمُ قَبْضِهِ أَنْ الْعَدْلُ بَاعَ
 الرَّاهِنَ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ وَضَاعَ التَّيْنِ فِي يَدِ الْعَدْلِ
 فَلَا تَعْدِيهِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْمَرْهُونَ فَالضَّمَانُ الَّذِي لِحَقِّ
 الْعَدْلِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ أَهْ ق

50人

والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الزاهن ويصمان
او المرتن ثمنه وهوله ويطل القبض فيرجع المرتن على
الزاهن بدينه وان كل الرهن قائما اخذه المستحق
ويرجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الزاهن به وصح
القبض او على المرتن ثم المرتن على الزاهن بدينه وان لم يكن
التوكيل مشروطا في الرهن يرجع به العدل على الزاهن فقط
قبض المرتن ثمنه اولم يقبض * وان هلك الرهن عند المرتن
ثم استحق فللمستحق ان يضعن الزاهن قيمته وبصير المرتن
مستوفيا وان ضمن المرتن ويرجع المرتن بها وبدينه على
الزاهن

* (باب التصرف في الرهن وجنایته والجنایة علیه) *

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه
فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجزه وفسخ لا ينفسخ
في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك الراهن الرهن
او رفع الامر الى القاضي ليفسخه * وصح عتق الراهن الرهن
وتدبيره واستيلاده فان كان موسرا طواب بدينه ان حاله
واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو موجلا * وان

(مستوفيا) أى الدين بهلاك الرهن عنده لان
الرهن ملكه باداء الضمان مستند الى ما قبل
التسليم فبين انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن
مستوفيا بهلاكه اهـ
واما بالقبة فلا نه مغرور من
وجهه الرهن بالتسليم واما بالدين فلا نه انتقض
فوضعه فعود حقه كما كان اهـ
لان البيوع
المرتهن رهنها مكانه) لان البيوع
(لا ينفسخ)

مع إذا نقضنا جازة
في بدله اه في لان التوقف انما كان
مع في الاصح المرئ عن البطان وحقه في الحبس
صيانة لحق المرئ لان نقض في موقوفاه في
وذلك لا يمنع

(ومن الدين) لان حق المرتهن كان متعلقا به
 وسئل له رقبته فاذا تعذر الرجوع على المعتق
 لمعسرته يرجع عليه لانه هو المتفيع بهذا العتق
 فيعتق احد الشريكين العبد المشتري
 (بلا رجوع) اي على السيد لان كسب المديروا
 (يعود ضمانه) لعود القبض في عقد الرهن فتعود
 صفته اه ق
 (هناك مجازا) عبارة الهداية فان هلك في يد الراهن
 هلك بغير شيء (من سائر القرام) اه ق
 (من سائر القرام) اه ق
 ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن
 قطعاً فان حكم الرهن ثابت في ولاد الرهن مع
 غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاذا اخذ
 عاد الضمان لعود القبض فيعود بصفته واذا آجره
 او وهب او باع احداهما باذن الآخر من اجنب
 خرج عن الرهن فلا يعود الا بقصد مبتدأ اه ق
 (سقط ضمانه عنه) لنسب يد العارية بالاستعمال
 وهي مخالفة ليد الرهن فانه الضمان اه ق

معسر اسعى المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على
 سيده والمديروا مولد في كل الدين بلا رجوع وانلافه
 كاعاقبه موسرا وان اتلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته
 وكانت رهنا مكانه * ولو اعار المرتهن الرهن من راهنه خرج
 من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه * وله الرجوع متى شاء ولو
 اعاره احد هما باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا
 فلو هلك في يده هلك مجازا ولكل منهما ان يردّه رهنا فان مات
 الراهن قبل ردّه فالمرتهن احق به من سائر القرام * ولو استعار
 المرتهن الرهن من راهنه واستعمله باذنه فهلك حال استعماله
 سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا * وصح
 استعاره شيء لبرهن فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء *
 وان قيد بقدر اوجنس او مرتهن او ببلد تقيده فان خالف
 فان شاء المعير ضمن المستعير وبتم الرهن بينه وبين مرتهنه
 او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير
 * وان وافق وهلك عند مرتهنه صار مستوفيا دينه او قدر
 قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب راهنه بيا فيه ووجب
 للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة * ولو هلك عند

(بما شاء) فان الاطلاق واجب الاعتبار
 خصوصاً في العارية لان الجهة فيها لا تقضي الى
 المنازعة اه ق
 (تقيده) فان كل ذلك مفيد لتيسر البعض
 بالنسبة الى البعض وتفاوت الأشخاص
 والامانة في الامانة والحفظ اه ق
 (ويتم الرهن بينه وبين مرتهنه) لانه ملكه بالضمان
 قين انه رهن ملك نفسه اه ق
 (ويرجع المرتهن بما ضمنه) كقاصب القاصب
 (او قدر القيمة) لانه سقط الدين عن الراهن وهو
 المعير فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان
 كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة
 اه ق

(لا يضمن وان كان الخ) لانه امين خالف ثم عاد
 الى الوفاق فلا يضمن خلافا للناسخ اه في
 (ويرجع بما ادى الى الخلاص ملكه) لانه غير متبرع
 في ذلك لم حاجته الى الخلاص ملكه **ككذا**
 في الاختيار اه في
 (فالمعبر) اي فاقول للمعبر الاتري ان له انكار
 الاصل فكذا الوصف اه في
 (وكذا اجنبية الميراث) لانه فقير حتى لازم
 محترم وتعلق مثله بالمال اه في
 (قدورها) اي الجنبية لانه انا فقير ملزم
 ضماؤه واذ ازمه وكان الدين
 الضمان فقدره

في الاختيار
(قلعبر) أي فاعله
الأصل هكذا الوصف اهـ في
(وكذا جنيابه المرتين) لأنه تقويت
محذوم وقلعوا مثله بالمال اهـ في
(بقدرها) أي الجنيابة لأنه
ضمائه وإذا زارمه وكان الدين قد حل سقط من
الضمان قدره وزعمه الباقي لأن ما زاد على قدر
الدين من القيمة كان أمانة فيباضعه بالإتلاف
لا يقصد الرهن اهـ في
(في المرتين) لأنها على غير المال وفي اعتبارها
خاتمة وهو دفعه إليها بالجنيابة فيبطل الرهن
وإن جنى على ماله أو قيمته والدين سواء لا يعتبر
بالإسجاع لعدم الفائدة وإن كانت القيمة أكثر
فكذا عن أبي حنيفة وعنه أنه يعتبر بقدر الأمانة
كجنيابة الوديعة على المستودع اهـ في
في الاختيار اهـ في

(ولا يرجع على راضيه بشئ) (إى لا يرجع بالتسعة مائة
لأن نقصان عبارة عن قنور رغبات الناس بخلاف
نقصان العين فإذا كان باقيا وبه المزمع به
الاستغناء صار مستوفيا للكل من الإنباء كذا
فى الدرر اهـ فى
وفاء المزمع (لأن ضمما
والعبد كله فى ض
فقلا

المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان قد استعمله من قبل * ولو اراد المعير افساك الرهن بقضاء دينه المرتهن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن * ولو قال المستعير هلاك في يده قبل الرهن او بعد الفسك واذا عي المعير هلاكه عند المرتهن فالقول للمستعير * ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فلمعير * وجناية الراهن على الرهن مضمونة * وكذا جناية المرتهن عليه فيسقط من دينه بقدرها * وجناية الرهن عليه ما على مالهما هدر خلا فالهما في المرتهن * ولو رهن عبدا يساوي ألفا بألف مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل غرم مائة * وحل الاجل قبض المرتهن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على راحته بشئ * وان باعه بالمائة بأمر راحته رجع عليه بالباقي * وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به اقتكه الراهن بكل الذين وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء اقتكه بالدين * وان جنى الرهن خطأ فداء المرتهن ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداء وسقط الدين * ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا

الخطابة على المزمع
للمعتمدين وقد العبد من الخطابة فان فداء
اصح رهنه وكان دينه على الراهن بجاهه والعبد
وهن كما كان (سقط الدين) اي بكل منهما ثم الدين انما
يسقط بجاهه اذا كان اول من فقه الراهن او مساويا
واي اذا كان آخره فيسقط من الدين اه في

(فهو رهن بها) اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل
 الرهن اذا انقضى مخرج عن كونه صالحا للإبقاء
 ان لم يبق مالا متوقفا وانما لم يبطل لانه بعدد
 ان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصيرا فخصم
 قبل خلافا لهذا (اقنك به) صورة المسألة صبرونه
 من الدين مائة لانه حصة الام لان قيمته ألف
 ثمانية وخمسين درهما فولدت ولدا يساوي
 من الدين مائة لان الاول دخل في ضمانه
 يوم القبض (فالاول رهن) لان الاول دخل في ضمانه
 بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما قبل الانقبض
 الثاني فاما كان لانهما رضا بدخول احدهما
 في ضمانه في الاول فدخل الثاني في ضمانه ثم قبل
 فبعد اذ زال الاول دخل في ضمانه لان يد المرتهن على
 بشرط تجديد القبض وبدا الرهن لا يشترط لان الرهن تبرع
 الثاني بامانة وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع
 فلا يوجب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع
 كالهيئة وعينه مائة وقبض الامانة يوجب عن
 قبض الامانة اهـ

واهمه بذلك

(فصل)

رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فخصم ثم تخلل وهو يساويها
 فهو رهن بها * وان رهن شاة قيمتها عشرة فماتت فدفع
 بجلدها وهو يساوي درهما فهو رهن به * ونماء الرهن
 كولد له ولبنه وصوفه وغمره للرهن ويكون رهنا مع الاصل
 فان هلك هلك بلا شيء وان بقي ذلك الاصل يفتك بحصته
 من الدين ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء
 يوم الفك كالحاصب الاصل سقط وما اصاب النماء افتك به
 وتصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن
 رهنا بها خلافا لابي يوسف * وان رهن عبدا يعدل ألفا بألف
 فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن حتى يرده الى رايه
 والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برده الاول
 * ولو ابرأ المرتهن الزاهن من الدين او وهبه منه فهلك الرهن
 هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او شري به
 عينا او صالح عنه على شيء او احتال به على آخر ثم هلك قبل
 رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه ويبطل

(هالك بلا شيء) استخسنا ان قال زفر بن قيس فتمت
 للرهن وهو القياس لان القبض وقع مضروبا
 في ذلك ما في القبض اهـ
 (هالك بالدين) لان قبض الدين لا يسقط
 بالاستيفاء ونحوه لما تقر ان الدين لا يسقط
 بامثالها لانفسها لكن الاستيفاء يقتدر لعدم
 القائدة لانه يعقب مطالبته مثله فاذا هلك
 الرهن قسرت الاستيفاء الاول فانتقض
 الاستيفاء الثاني اهـ

الحوالة وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين

*** (كتاب الجنائيات) ***

القتل (اما عمد) وهوان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محدّد من حجر او خشب اوليطة او حرقه بنار وعندهما بما يقتل غالباً بشرط القتل العمدان يكون القاتل عاقلاً بالغاً * وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعنى بالصلح لا بالقتل ولا كفارة فيه (واما شبه عمد) وهو ضربه قصداً بغير ما ذكر * وموجبه الاثم والكفارة والدية المغلطة على العاقلة لا القود وهو في مادون النفس عمد (واما خطأ) وهو في القصد بان يرى شخصاً ظنه صيداً او حريياً فاذا هو آدمي معصوم * او في الفعل بان يرى غرضاً فيصيب آدمياً (واما ما جرى مجرى الخطأ) كالثم انقلب على آخر فقتله وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة (واما قتل بسبب) وهو نحو ان يحفر بئراً او يضع حجراً في غير ملكه بلا اذن فهلك به انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة * وكلها يوجب حرمان الارث الا هذا

*** (باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه) ***

(كتاب الجنائيات) هي جمع جنابة والجنابة اسم لفعل محرم شرعاً سواء نطق بعمل او نفس والاطراف والخصم والقصب والسرقة بما يتعلق بالاموال اه في القتل اه في الميسر ثلاثة اقسام عمد خطأ وشبه عمد وكان ابو بكر يقول هو غنة اقسام يزيد مجاز مجرى الخطأ وقتل بالسبب واختاره المتأخرون اه في

(وموجبهما) وفي نسخة وحكمهما اي حكم الخطأ وما جرى مجراه اه في (على العاقلة) تحقيقاً عنه كما في الخطأ بل اولى لعدم القتل منه مباشرة اه في (الا هذا) اي القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان الارث اه في

(على التأييد) اختار عن المستأمن لان دمه غير
 مخفون على التأييد اه في القتل فله لان في غير العبد
 (عبد) لا يجب القصاص كما في القتل فله لان في غير العبد
 (والعبد) اذا لم يامس المقتول القاتل بقتله اما
 (عبد) اذا امس بان قال اقلني في الصريد لا يجب القصاص
 ويجب الروايتين عن ابي حنيفة وهو قولهما والقصاص
 يعقل دمي بالخلاصة اه في
 كذا في الخلاصة (لان دمه غير مخفون على
 كذا في الخلاصة)

(ولا يقتل ان عمدت المساواة اه في
 التأييد فان عمدت المساواة اه في
 (بل يقتل المستأمن بقتله) لوجود المساواة بينهما
 قياسا ولا يقتل استصاانا بقول الظاهر ان هذه
 المسائل التي يقتضي بها على القياس كما هو
 مفهوم التبرون اه في
 (لا الاصل بفرعه) لقوله عليه السلام لا يقياد
 الوالد بولده ولا السيد بعبيده اه في

يجب القصاص بقتل من هو مخفون الدم على التأييد عمدا *
 فيقتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذي ولا يقتلان بمسئمتين
 بل يقتل المستأمن بمثله والذكري بالأنثى والعاقل بالجنون
 وللبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الأطراف بناقصها والفرع
 بأصله لا الأصل بفرعه بل يجب الدية في مال القاتل في ثلاث
 سنين * ولا السيد بعبيده او مدمره او مكاتبه وعبد ولده وعبد
 بعضه له * وان ورث قصاصا على ابيه سقط * ولا قصاص على
 شريك الاب او المولى او المخطئ او الصبي او الجنون وكل من
 لا يجب القصاص بقتله * وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى
 يحضر الراهن والمرتهن وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع
 سيده فلا قصاص فان لم يكن وفاء يقتص سيده وكذا ان كان
 وفاء ولا وارث غير سيده خلافا للمجد * ولا قصاص الا بالسيف
 ولا بى المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان
 يصالح لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالأب هو الصحيح
 وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس * ومن قتل وله اولياء
 كبار وصغار فلكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار
 خلافا لهما * ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا * ومن قتل

(سقط) صورته ان يقتل الاب اخ امرأته ثم
 ماتت قبل ان يقتص منه فان ابنهما مبرور
 القصاص الذي لها على ابيه فسقط لما ذكرنا
 وكذا لو قتل امرأته ليس لابنها ان يقتله
 فسقط القصاص اه في
 (بقتله) لانه قتل حصل بسبب احد هاتين
 القود وهو لا يجزأ فلا يجب لان مقتلهما
 في الدماء المختصة بحالة الاقتراد بموضع يمكن
 للقصاص اه في

القصاص اه في
 (خلافهما) فان غدهما ليس لهما ذلك حتى
 تدرأ الصغار لان القصاص منجز وفي استيفاء
 يمكن استيفاء البعض لعدم الجزئى في ادراكهم
 الكل ابطال حق الصغار فلو غاب وله ابن
 كما ذكرنا ابن كبرين واحدهما غاب وهو القربة
 حق لا يجزأ النبوة بسبب لا يجزأ وهو القربة
 فينبئ لكل كافي ولاية الاب كالحق والاختصاص العفو
 من الصغير منقطع بخلاف الكبير الغائب اوفى

(مجددة المير) فتح المير وتشديد الزاوية
 مولى له في رأسها حديدية عربية من فوقها
 خشبة عربية تضع الرجل رجله عليها ويحفر بها
 خشبة من خشب من خشب من خشب من خشب
 الارض من خشب من خشب من خشب من خشب
 (وعند ما يقتص) منه وهو رديء عن ابي حنيفة
 اقتص من جاره (لوجود السبب وعدم
 اعتبار الا لانه وهو الخليل الى
 ما جعل حكمه في الظاهر بنفسه جنس آخر لكونه
 (ثلاث دية) لان فعل الاسد ونفسه جنس آخر فصار
 واحدا لكونه هدر او فعله بنفسه جنس واحد وهو فعل
 هدر في الدنيا معتبرا في الدنيا والاخرة فصار
 وفعل زيد معتبرا في الدنيا والاخرة فصار
 ثلاثة اجناس ولم يعتبر الا جنس واحد وهو فعل
 زيد فوجب عليه ثلث الدية ان كان عمدا في ماله
 والا ففعل العاقلة له

بجدية المتر اقتص منه ان جرحه وان يظهره او عصاه فلا
 وعليه الدية وعند ما يقتص * وكذا الخلاف في كل منقل
 وفي التغريق والخنق وان تكرر منه قتل به اجماعا ولا قصاص
 في القتل بموالة ضرب السوط * ومن جرح فلم يزل ذا فراش
 حتى مات اقتص من جاره * واذا التقي الصقان من المسلمين
 واهل الحرب قتل مسلم مسلما ظنه حريا فعليه الدية والكفارة
 لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد
 ثلث دية ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله
 ولا في قتل من شهر على آخر سلا حايلا او نهارا في مصر او غيره
 او شهر عليه عصابة ليل في مصر او نهارا في غيره قتلته المشهور
 عليه * ولا على قاتل من سرق متاعه ليل او نهارا في مصر او غيره
 الاسترداد بدون القتل * ويجب القصاص على قاتل من شهر
 عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ولو
 شهر مجنون او صبي على آخر سيفا قتلته الا آخر عمدا فعليه الدية
 في ماله * ولو قتل جلا صال عليه ضمن قيمته

* (باب القصاص فيما دون النفس) *

هو غيبا يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد

(ويجب قتله) لما روي احمد في مسنده والحاكم
 في مستدركه وقال صحيح الاسناد على شرط
 الشيخين بن ابي علقمة قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول من اشار بجديده الى احد من
 المسلمين يربد قتله وجب قتله اهق
 (قتله المشهور عليه) لما بينا وهذا الان
 السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل وهذا
 لا يدفع واجب فلا يصلح سب الضمان اه
 (ضمن قيمته) ما تلا لان فعل الدية غير معتبر
 اصلا اهق

(من الفصل) ان قطع يد غيره من المفضل
 قطعت يده لقوله تعالى والجروح قصاص الآية
 اهـ
 (لا ان قلعت) اي العين لا يجب القصاص لعدم
 امكان رعايتها المائلة
 اهـ
 (في عظم سوى السن) وهو مقدر هنا لقوله
 عليه السلام لا قصاص في العظم ولعدم امكان
 اعتبار السن وهو المراد بالحديث والمائلة فيه
 الا في المساواة فيه يمكن لان الاطراف في حكم
 فان المساواة في عيدين
 اهـ
 (او طرفي عيدين) فان المائلة للتفاوت في العجوة فيها
 الاموال فتنتهي المائلة اذا برئت لا يجزى فيها
 (ولا باقية) لان البرء فيها نادر فالظاهر ان الثاني
 القصاص لا يذهب ضوءها وفي كل شجرة تراعى فيها المائلة
 يفضى الى الهلاك اما اذا لم يبرأ فان كانت سارية
 يجب القصاص وان لم تسر بعد ينظر الى ان
 يظهر الحال من البرء والسارية اهـ
 (ولا في اللسان) اي ولا قصاص في اللسان ايضا
 اهـ

٣٦٥

من المفضل وان كانت اكبر من يد المقطوع وكذا الرجل وفي
 مارن الانف وفي الاذن والعين ان ذهب ضوءها وهي قائمة
 لان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بعمرة آة
 حجة حتى يذهب ضوءها وفي كل شجرة تراعى فيها المائلة
 كالموضحة * ولا قصاص في عظم سوى السن فيقطع ان قطع
 ويردان كسر ولا ين طرفي ذكر وانثى وحر وعبد او طرفي
 عيدين ولا في قطع يدين من نصف الساعد ولا باقية برئت ولا في
 اللسان ولا في الذكر الا ان قطعته الحشفة فقط * وطرف المسلم
 والذي سواه وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش
 لو كانت يد القاطع سلا او ناقصة الاصابع او رأس الشاح اصغر
 او اكبر لاستوعب الشجرة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين
 قرني المشجوع

(فصل)

ويسقط القصاص بموت القاتل وبغزو الاولياء وبصلحهم على
 مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولمن بقى
 حصته من الدية في ثلاث سنين على التاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلا

٩٢

(الان قطع الحشفة)
 جئت اهـ
 (ويجب حالا) اي المال لقوله تعالى ان عني لهن
 اجنه الآية قال ابن عباس زلت في الصلح ولم
 لم يكن فيه شيء مقدر قرض الى اصطلاحهما
 ما كانا لكان القتل خطأ حين لا يجوز بالكرمين
 البية وانما وجب حالاً لانه دين وجب الدية
 والاصل في مثل الحلول ويسقط القصاص ايضا بصلح
 لانها لم يجب بالعقد ويسقط القصاص ايضا بصلح
 اهـ
 (على العاقلة) لانه اذا صلح البعض او عفا مقدر
 القصاص لانه لا يجزى وقد سقط البعض فيسقط
 الباقي ضرورة وان سقط اغلب نصيب الباقي مالا
 كيلا يسقط لال عوض ولا يجب على القاتل
 اهـ

بصلحهم على
 مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولمن بقى
 حصته من الدية في ثلاث سنين على التاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلا

بصلحهم على
 مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولمن بقى
 حصته من الدية في ثلاث سنين على التاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلا

(الاولاؤهم) اي قتل فرد جمع ولكني قتل
 ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عنده قتل
 بالاول ويجب الدية للباقيين ان قتلهم على
 التعاقب وان قتلهم معا قتل به ويجب الدية للباقيين
 فاهم خرجت عن قتل به وجب الدية للباقيين
 اهل
 (وصح اقرار العبد بالدين) وقال زفر لا يصح اقراره
 اهل
 لانه يوقى الى ابطال حتى المولى فصار كالانوار
 (الدية الثاني) لان الاول عدا وهو الخطأ في الفعل والشاني احد
 يوقى الخطأ وهو الخطأ في الفعل والشاني احد
 (من قطع يد رجل اهل) هذه ثمان مسائل لان
 القطع اما بعد او خطأ ثم القتل كذلك فصار اربعة
 ثم اما ان يكون بينهما او لا يكون فصار ثمانية
 فان كان كل منهما عدا فان كان يراه بينهما يقتص
 بالقطع ثم بالقتل وان لم يكن يراه فكذا عند ابي
 سفيان لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى
 وعندهما قتل ولا يقطع فدخل جزاء القطع
 في جزاء القتل وتحقق هذا في اصول الفقه اهل

بالصلح عن دمهما بألف فصالح فهي نصفان ويقتل الجمع بالقرء
 والقرء بالجمع اكتفاء ان حضر اولياؤهم وان حضر واحد
 قتل له وسقط حق البقية * ولا تقطع يدان يدوان أمرا سكبنا
 على يد قطعهما معا بل يضمنان ديتهما فان قطع رجل يميني رجلين
 فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضر امعاوان حضر أحدهما
 وقطع فللا آخر الدية * وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتص
 به * ومن رمى رجلا عمدا فنقذ الى آخرها لا تقتص للاول
 وعلى عاقلة الدية للشاني

(فصل)

من قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا ان تخلاه مبرؤا والا
 فان اختلفا عمدا او خطأ اخذ بهما لان كانا خطاين بل تكفي دية
 وفي العمدين يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط * ولو ضربه مائة
 سوط وبرئ من تسعين ومات من عشرة وجبت دية فقط
 وان جرحته وبني الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل * ومن
 قطعت يده عمدا فعفا عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية
 في ماله وعندهما هو عفوع عن النفس وان عفا عن القطع
 وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفوع عن النفس اجماعا

(وجبت دية فقط) فانه لما برئ منها لم يبق معتبرة
 في حق الارش وان بقيت في حق التعزير فبقي
 الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اذ ملتب
 ولم يبق لها اثر عند عدل وعن محمد انه يجب اجرة
 مثله حكومة عدل اهل
 الطبيب وعن الادوية اهل
 (غفوع عن النفس) حتى اذا مات بعد الغفوع بالسراية
 لا يضمن لان الغفوع في النفس اضيف الى القطع ياديه
 موجب لان النفس اضمحلت لا يبق لها اثر عند عدل
 احد الشئيين ضمان الطرف ان اقتصر وموجب
 النفس ان برئ فوجب ان يتناول الجناية السارية
 كما لو قال لا قطع لي على فلان لانه لا يجب البرائة
 من النفس والسراية بين ان حقه في موجب
 النفس اهل

(الاولاؤهم) اي قتل فرد جمع ولكني قتل
 ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عنده قتل
 بالاول ويجب الدية للباقيين ان قتلهم على
 التعاقب وان قتلهم معا قتل به ويجب الدية للباقيين
 فاهم خرجت عن قتل به وجب الدية للباقيين
 اهل
 (وصح اقرار العبد بالدين) وقال زفر لا يصح اقراره
 اهل
 لانه يوقى الى ابطال حتى المولى فصار كالانوار
 (الدية الثاني) لان الاول عدا وهو الخطأ في الفعل والشاني احد
 يوقى الخطأ وهو الخطأ في الفعل والشاني احد
 (من قطع يد رجل اهل) هذه ثمان مسائل لان
 القطع اما بعد او خطأ ثم القتل كذلك فصار اربعة
 ثم اما ان يكون بينهما او لا يكون فصار ثمانية
 فان كان كل منهما عدا فان كان يراه بينهما يقتص
 بالقطع ثم بالقتل وان لم يكن يراه فكذا عند ابي
 سفيان لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى
 وعندهما قتل ولا يقطع فدخل جزاء القطع
 في جزاء القتل وتحقق هذا في اصول الفقه اهل

(والخطأ من ثلثه) أي من ثلث ماله لان الدية
 مال يتعلق بها حتى الوزنة فالغزو وصية للقاتل
 فبصح من الثلث اهـ ق (والشبح كالقطع) اهـ ق

(وعليها الدية في مالها) هذا عند أبي حنيفة لان
 الغزو عن اليد اذ لم يكن غزوا عما يحدث منه
 كالتزويج على اليد لا يكون تزويجا على ما يحدث
 منه اهـ ق (مقداره في الخطأ) اهـ ق

والعبد من كل المال والخطأ من ثلثه والشح كقطع *
 وان قطعت امرأه يدرجل قتر وجهها على يده ثم مات فعليه مهر
 مثلها وعليها الدية في مالها ان عمدا وعلى عاقبتها ان خطأ
 وان تزوجه على اليد وما يحدث منها او على الجنسية ثم مات
 فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطأ
 والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والاقتدر
 ما يخرج منه وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى *
 ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتص له من القاطع قتل فاطعه
 * ومن قتل له ولي عمدا قطع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه
 دية اليد * ومن قطعت يده فاقص من فاطعها فسرى الى
 نفسه فعليه دية النفس خلا فالهما فمهما

* (باب الشهادة في القتل واعتبار حاله) *

القود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون
 احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال فلوا قام احدا بين
 حجة يقتل ايها عمدا والاخر غائب لزم اعادتها بعد عود
 الغائب خلا فالهما وفي الخطأ والدين لا يلزم * ولو برهن
 القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القود وكذا

(مقداره في الخطأ) اهـ ق
 (عن العاقلة مقدار هذا تزويج على الدية اهـ ق)
 الميت وصية لان هذا تزويج (اعلم ان ههنا طريقين
 احدهما طريق الخلافة وهو ان يثبت المالك
 للوارث ابتداء بسبب القتل في حق الموت كما اذا
 اتهم العبد فان المالك يثبت ابتداء لهولي
 بطريق الخلافة عن العبد لان العبد ليس اهلا
 للثبوت اهـ ق

(بعد عود الغائب) عندك حنيفة خلا فالهما
 فانها لا تعداد عندهما وهذا الضاعف مع على الاصل
 المتقدم اهـ ق (لا يلزم) اهـ ق

(وهي مال وكذا الدين وهو من اهل القتل
 في الاموال كما ترو هذا الاجماع واجمعوا على ان
 القاتل يجس لانه صار منهما ما لم يحضر الغائب
 واجمعوا انه لا يقتضي الاستيفاء والخاص
 لان القصد من الاجماع كذا في الكاف

لا يمكن من الاستيفاء بالاجماع كذا في الكاف
 (ويسقط القود) لانه ادعى على الحاضر سقوط
 حقه في القصاص الى مال ولا يصح كنهه اثباته
 الا باثبات الضمن الغائب فينتصب الحاضر
 خصما عن الغائب في الاثبات عليه بالينة فاذا
 قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه بفعاله اهـ ق

(وكان الوقت قبل عبد رجلين) يعني اذا قتل عمدا
عبد رجلين احدهما غائب فادعى القاتل على
الحاضر اهـ في
غرم القاتل له ثلث الدية (اي ان صدقةهما اول
المشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث
الدية له لانه اقرب لذلك اهـ في
ثم يأخذ منه) ولم يجد هذه العبارة في الكتب
التي نقل منها ولعل في بعض كتب الهداية
والمكان ولا يختلف احكامها والمطابق يعار
القيد وكان على كل مثل شهادة فرد في بطن
(فلا قتلها) اي القربى لان كلاهما اقربا فغرمه
بكل القتل وبالقصاص عليه والقربة صدقة
في وجوب القتل عليه القربة كذلك كذبه باقراده
لا يسطر اقراؤه في الباقي اهـ في
للمشهود له الشاهد ان لا يفتيها تكذيب
اهـ في

لو قتل عبد رجلين واحدهما غائب * ولو شهد وليا قصاص
بعضوا خيمما الفت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهم اثلاثا
وان كذبهما فلا شيء لهما ولا خيمما ثلث الدية فان صدقهما
اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ منه * وان
اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آتاه او قال احدهما
ضربه بعضا وقال الآخر لا ادري بما اذا قتله بطلت وان شهدا
بالقتل وجهلا لا لآلة لزمتم الدية * ولو اقتر كل من رجلين بقتل
زيد وقال وليه قتلتهما جميعا فله قتلتهما ولو شهدا بقتل زيد عمرا
وآخران بقتل بكر اياه واذا دعى عليه قتلتهما لغنا والعبرة
بجمالة الرمي لا الوصول في تبدل حال المرمى عند الامام فلورمي
مسلما فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لهما ولورمي
مرتدا فأسلم قبل الوصول لا يجب شيء انفاقا * وان رمى عبدا
فأعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمته
مرميا وغير مرمي * وان رمى محرم صيدا فخل فوصل وجب
الجزاء وان رماه حلال فأحرم فوصل فلا وان رمى من قضى
عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن * ولورمي مسلم صيدا
فتمجس فوصل حل وفي العكس يحرم

(فأعتق فوصل) اي وصل اليه السهم فمات فعليه
قيمته عند أبي حنيفة وابي يوسف لانه وقت الرمي
مملوك اهـ في
فأحرم فوصل فلا) اي فوصل السهم لمحم
فلا جزاء عليه لانه وقت الرمي غير محرم اهـ في
(لا يضمن) لانه وقت الرمي كان مباح الدم اهـ في
(وفي العكس) اي اذا رمى الصيلا بوجهي
صيدا ثم أسلم فوصل السهم الى الصيلا لا يضمن
وقت الرمي كان مجوسا وهذه المسائل كلها منتزعة
على ان العبرة بجمالة الرمي لا الوصول كما مر اهـ في

(كتاب الديات) جميع دية مصدر روى القاتل
 ثم قيل اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس
 محذوفة كما في عدة اهـ مغرب
 السلام انه قال في حجة الوداع الا ان قيل عليه
 منها ريعون في بطونهم اولادها ودية تنسب العمد
 اغلظ فوجب كما قلنا اهـ ق
 (في غير الابل) لان النسر ورد به وعليه الاجماع
 والمقدرات لا تعرف لا ينفذ قضاؤه اهـ ق
 لوقضى به القاضي لا ينفذ قضاؤه اهـ ق
 (ابن مخاض) هكذا قال ابن مسعود وقال الشافعي
 وابوداود عن النبي عليه السلام وقال الشافعي
 يجب عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض اهـ ق
 (هذه الاموال) اي الابل والذهب والفضة عند
 ابي خنيفة لما روى من الاحاديث اهـ ق

٢٦٩

* (كتاب الديات) *

الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون
 وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة واربعون ثدية كلها خلفات في بطونها
 اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمد * والخففة
 وهي في الخطأ وما بعده من الذهب ألف دينار ومن الورق
 عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة انجاسا ابن مخاض وبنات
 مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل عشرون
 ولادية من غير هذه الاموال وقال ابنها ومن البقر ايضا مائتا
 بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان
 وكفارة شبه العمد والخطأ متورقة مؤمنة فان عجز فصيام
 شهرين متتابعين ولا اطعام فيهما * وصح اعتاق رضيع احد
 ابويه مسلم لا الجنين وللمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل
 وللذمي مثل ما للمسلم

(فصل)

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او
 اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافشاء

٩٣

(كل حلة ثوبان) ازار اورداء هو المختار قيل
 في زماننا تبص وسراويل قال في الاختيار
 اذا صاح الولي على اكثر من مائتي بقرة لم يجز اهـ ق
 (ولا اطعام فيهما) اي في شبه العمد والخطأ
 لانه لم يرد به نص اهـ ق
 (لا الجنين) اي لا يصح في عتق الكفارة الجمل لانه
 لم تنظم حياته ولا سلامة اطرافه ولا في عضوين
 وجهه ولا يدخل في مطلق الرقة اهـ ق
 (في المارن) اي الدية وهو ما لان من الاثاق وفصل

عن القصة اهـ ق
 (او اداء اكثر الحروف) ولا تدخل الحروف
 الحلقية وهي الهززة والهاء والعين والظن والحاء
 والهاء ولا الشفوية وهي الباء والميم والواو اهـ ق
 زيلعي

كل اثنين عاقي

المادة منه والإصلاح الذي هو
فقط من متفق
أما في (المخ) أي الواجب في كل اثنين مما في
فقط من الاثنين من هذه
منه وأما الإجمال

(وفي الحديث)
البدن فيه تقويت جنس الانسان
الاشياء تقويت اهلها
على وجه الكمال اي عشر الية لان
(من يد اورجل عشرها) اي عشر الية لان
في قطع جميع الاصابع التي في قطع واحدة
عشرها تقوته عليه السلام في كل اصبع
عشر من الابل والاصابع كلها سواء فلا تغيب
الزيادة فيها اهـ و
(نصف عشرها) اي عجب نصف عشر الية
وهو خمس من الابل في قطع كل سن اذا كان خطأ
سواء كان ضررًا او شبه فانه قضى رسول الله
في الانسان بخمس من الابل في قطع كل سن اهـ

إذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته وفي العقل وفي
السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت
وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان وفي الاهداب وفي العينين وفي
الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين
وفي اشفار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن نصف
الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا او رجلا
عشرها وفي كل مفصل منها من مافيه مفصلان نصف عشرها
ومما فيه ثلاثة مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف عشرها *
وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وان كان قائما كيد شلت
وعين ذهب ضوءها.

(فصل)

ولا توجد في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عدا * وفيها خطأ
نصف عشر الدية وهي التي توضع العظم * وفي الهاشمة وهي
التي تهشم العظم عشرها * وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم
عشرها ونصفه * وفي الائمة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها
وكذا في الجائفة فان نفذت فهما جائفتان ويجب ثلثاها
وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي

(فصل) اى فى بيان احكام الشجاج هى جمع شجبة
وهى فى اللغة ما يكون فى الرأس والوجه فاما
فما يكون فى غيرهما فيسمى جراحة اى
(وفى الآفة) تشديد الميم وام الدماغ هى الجلدة
الرفيعة التى تجممع الدماغ اى
التي الجانب الاخر ثلثي الدية ولانها اذا نفلت
صارت جانبين فيجب فى كل واحدة منهما الثلث
اى
(الحارصة وهى التى تنشق الجلد) اى
الدم وهى جهنم شاجو
الثوب اذا شققه

(وهي التي تسيل الدم) قال المرغباني هي التي تسمى الدم
 تسمى من غير ان يسيل منها دم وهو الصحيح
 (حكومة عدل) من فروع الابداء وغيره مقدم
 وهو قوله وفي الهاتمة وما بعده وانما واجب حكومة العدل لانه
 داخل في حكمه وانما واجب حكومة العدل لانه
 ليس فيها ارش مقدر من جهة النسخ ولا يمكن
 اهدارها فوجب فيها حكومة عدل وهو ما نور عن
 ابراهيم النخعي وغيره اه في كل اصبع عشرين من الابل
 نصف الدية) لان في كل خمس خمسون ضرورة وهو
 فيكون في الخمس خمسون ضرورة وهو
 نصف والكف تابع لها فلا يؤثر زيادتها ولا نقصانها

تخرج منه ما يشبه الدم والدائمة وهي التي تسيل الدم
 والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحة وهي التي تأخذ
 في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة
 حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص كالموضحة * والشجاج
 تختص بالوجه والرأس والجنافة بالجوف والجنب والظهر
 وما سوى ذلك جراحت وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
 عبد ابلا هذا الاثر ومعه ما نقص من قيمته وجب بنسبته من
 دية به يفتى وفي اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف
 الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف
 فيها اصبع عشر الدية وان كان فيها اصبعان فخمسةا ولا شيء
 في الكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع
 او الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية
 الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجاعا وفي الاصبع الزائدة حكومة
 وكذا في الشارب وحلية الكعوب وندى الرجل وذكر
 الخصى والعنق ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء
 والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه
 وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره

اه في
 (نصف الدية وحكومة عدل) اي عندها
 وعند ابى يوسف ما زاد على الاصابع من اليد
 والرجل الى المكعب واصل الفخذ سبع فلا تزيد
 الدية لان ما ليس له ارش مقدر يكون بغير مال له
 ارش مقدر وله ان الساعد لا يتبع الكف ولا
 الاصابع ولا يمكن اهداره فوجب حكومة عدل

(ويدخل الاقل فيه) اي في الكف لانه ما جانياتان
 في محل وله ان الاصابع اصل والكف فرع فالاصل
 وان قل يستوعب الفرع وان قيل اه في
 (فدية الاصابع) لان الاصابع اصل في التقويم
 ولا اكثر حكم الكل فاستبعدت الكف كما اذا
 كانت الاصابع قائمة بغيرها اه في
 (وحلية الكعوب) اختلقت في لجنة الكعوب
 والاصح انه ان كان على ذقنه شعران معدودة
 فليس في حلقها شيء لان وجودها يشبهه ولا يزيده

اه في
 (اذا لم تعلم صحة ذلك) وقال الشافعي فوجب دية
 كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه
 الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا اه في

(دخول ارض الموضحة في الدية) لان بقوات العقل
 تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كل واحد منهم
 فان افاق
 (وتجب الدية في الاخرى) وهو قول زفر والحسن
 افاق
 (وكذا الواحتر) وفي الكافي لو كسر نصف
 سن رجل فاسود ما في اواصر او احمر او اخضر
 فلا قصاص في شيء من ذلك اجماعا ويجب الدية
 اذا قاتل منفعته المضر والافان كان السن بما يرى
 حال النكاح يجب الدية ايضا كما في الوجه الاول
 والا فلا ينبغي وعلى هذا لا يبق كلام الاول
 على اطلاقه وفي الخلاصة ايضا اختلف في
 الاصفر او المختار الدية كافي سائر الاوان افاق
 (سقط ارشها) لعدم فساد الميت حين
 بنيت مكانها اخرى فلم تقف المنفعة ولا الزينة
 افاق

٢٧٢

وكلامه * وان شجر رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش
 الموضحة في الدية * وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل
 وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين
 وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص
 في اصبع قطعت فثلث اخرى وعندهما يقتص في المقطوعة
 وتجب الدية في الاخرى * ولو قطع من مفصلها الاعلى فثلث
 ما بقي فلا قصاص بل تجب الدية فيما قطع وحكومة
 فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقيا بل دية
 السن كلها * وكذا الواحتر او اخضر او اصفر ولو استودت
 كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطأ على العاقلة وفي العمد
 في ماله * ولو قاتلت سن رجل فبنيت مكانها اخرى سقط ارشها
 خلافا لهما وفي سن الصبي تسقط اجماعا * وان اجماد الرجل
 سنه المقطوعة الى مكانها فبني عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا
 وكذا لو قطع اذنه فألصقها فالتحمت * ومن قلع سنه
 فاقص من قالعها ثم بنيت فعليه دية سن المقتص منه ويستأني
 في اقتصاص السن والموضحة حولا * وكذا لو ضرب سنه
 فقهرت فلو اجله القاضى لجاء المضروب وقد سقط سنه

(خلافا لهما) فان عندهما عليه الارش كاملا
 لان الجنابة وقعت موجبة له والذي بنيت نعمة
 جديدة منبذ آه من الله تعالى وله ان الجنابة قد
 زالت معنى ولهذا الوقع سن صبي فبنيت مكانها
 اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع هذا اذا بنيت مثل
 الاولى واما ان بنيت معوجة فعليه حكومة
 العدل عند ابي خنيفة ولو بنيت الى النصف
 فعليه نصف الارش افاق
 (لا يسقط ارشها اجماعا) اي يجب الارش على
 من قلع سن غيره فرد صاحب السن سنه الى
 مكانها فبني عليها اللحم لا اعتبار له لان العروق
 لا تعود افاق
 (دية سن المقتص منه) لانه حين انه استوفى بغير
 حق لان الموجب فساد الميت ولم يفسد حيث
 بنيت مكانها اخرى فالتحمت الجنابة افاق

(كلام الخلق) اي الجنين الذي استبان بعض خلقه كلام الخلق فيما ذكر من الاحكام اهق
 (وان باذنه فلا) اي فلا يجب لعدم التعدي ولو امر امره ففعلت ذلك لا تضمن المأمورة

اهق (او جرحنا) الجرح من دخول اي ليس بعرضي وقد

اختلف فيه قبيل هو البرج وقيل مجرى ماء
 (ان لم يضربهم) اي بالعامه ان كان الطريق
 (يسقطها فيهما) اي في الطريق بالكلية
 (فالاضرار على من احده) اي بالاضمان
 (التي في العاقلة كالمصيبة) لانها هي المتعدى في السبب
 (على من احده) لانها هي المتعدى في السبب
 (الذي في العاقلة كالمصيبة) لانها هي المتعدى في السبب
 (واحد ان شئ في ملكه لا يكون تعديا كذا في الكافي اهق

فألقته حياتها تجب قيمته لادبته ولا كفارة في الجنين
 والمستبين بعض خلقه كلام الخلق * وان شربت دواء فعالجته
 فزجرها الطرح جنينها فالغرة على عاقلتها ان فعلت بلا اذن ابيه
 وان باذنه فلا

* (باب ما يحدث في الطريق) *

من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرحنا او دكانا
 وسعه ذلك ان لم يضربهم ولكل منهم نزعه وفي الطريق
 الخاص لا يسعه بلا اذن الشركاء وان لم يضربهم وعلى عاقلته
 دية من مات بسقوطها فيهما وكذا لو عثر بنقصه انسان * وان
 وقع العاثر على آخر فأتانا فالضمان على من احده لا على
 العاثر وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان
 طرفه الخارج ضمن كمن حفرت بئرا او وضع حجرا في الطريق
 فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضمنان في ماله * والقاء
 التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر والخشبة ونحو ذلك * وهذا
 اذا فعله بلا اذن الامام * فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان
 * ولومات الواقع في البرجوعا او غمافلا ضمان على حافره
 وان بلا اذن * وعند محمد عليه الضمان * وكذا عند

(ضمن كمن حفرت بئرا) عند ابي حنيفة لان
 مونه انما يضاف الى الحفرة اذا مات بسبب الوقوع
 لجعل الحافر كالادفع له من حيث ازالة المسكة
 فاما اذا طرأ عليه سبب آخر للهلاك ولا يمنع
 لجعل الحافر عليه سبب اهق
 (وعند محمد عليه الضمان) في الوجهين لان ذلك
 انما يحدث بسبب الوقوع في البرجوعا ولا يضاف الى
 السبب بغير واسطة نارة وبواسطة اجري

(في الغنم) أي عليه الضمان في الغنم لأنه لا سبب للغم إلا الجوع لا يجتص
سوى الوقوع لافي الجوع لان الجوع لا يجتص
بالبد (على البائع) ولا ينشئ على المشتري لأنه ما أحدث

من ذلك (لا يضمن) لان حكم الفعل قد استسخ بالتقول
في اليوم ربح فان كان فيه ربح فهذا الم يكن
ايضالا انه كان عالما حين اتقاه ان الربح تذهب

من موضع الى موضع فهو ضامن ايضا فلا ينسخ
حكم فعل ذلك بل جعل لا يضمن عندهما لان القرية
(خلافهما) فانه لا يضمن عند هاهنا

ابن يوسف في الغنم لافي الجوع * وان وضع حجرا فتحاه آخر
فضمان ما تلف به على الثاني * ولو اشرع جناحا في دار ثم باعها
فضمان ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق
ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان
ما تلف بها على البائع * ولو وضع في الطريق حجرا فأحرق شيئا
ضمنه * ولو أحرق بعد ما حركه الربح الى موضع آخر لا يضمن
ان كانت ساكنة عند وضعه * ويضمن من حمل شيئا
في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا
او قنديلا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد
خلافهما وكذا لو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط رداءه هو لابس *
ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه خلافا
لهما * ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقرأة
القرآن او انام فيه في اثناء الصلاة * وبين ان يمز فيه او يقعد
للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره اما المعتكف فقبل على هذا
الخلاف وقبل لا يضمن بخلاف * وفي الجالس مصليا
لا يضمن اجماعا وان من غير اهله * ولو استأجر رب الدار

لا يضمن (هو لابس) فريد باللبس لانه ان كان حامله
فسقط على انسان فعطب به ضمن اهق
(لاجل الصلاة الخ) وذكر خمس الاثمة ان الجالس
لا يكون له اختصاص بالمسجد وانما الخلاف في عمل
(ولا بين مسجد حيه وغيره) وهذا كله على
الخلاف السابق اهق

(ان قبل فراغ عملهم) لان التلف بفعلهم
 اذا سقطوا لتقصيرهم في الامانة اهق
 (وان بعده فعله) اي الضمان استحسانا وفي
 القياس هذا كالاول لانهم باثروا احداث ذلك
 في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه اهق
 وانما يعتبر امره فياله ان يفعل بنفسه اهق
 واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 بالضرورة اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 بالضرورة اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 بالضرورة اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 بالضرورة اهق

عمله لاخراج الجناح او الظلة فتلف به شيء فالضمان عليهم ان
 قبل فراغ عملهم وان بعده فعله * ويضمن من صب الماء
 في الطريق العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق
 او يوقض به واستوعب الطريق * وان فعل شيئا من ذلك في سكة
 غير نافذة وهو من اهلها او تعد فيها او وضع متاعه لا يضمن
 وكذا ان رش ما لا يزلق عادة او بعض الطريق فتعمد الممر
 المرو عليه * ووضع الخشبة كالرش في استيعاب الطريق
 وعدمه * وان رش فناء حانوت بأذن صاحبه فالضمان على
 الامر استحسانا كما لو استأجره ليعني له في فناء حانوته فتلف به
 شيء بعد فراغه * ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجير * ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف
 بموضع كنسه * ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها
 * ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل في المالك او في فناء له فيه حق
 التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتر كالاهل سكة غير نافذة
 وان استأجر من حفرة في غير فناءه فالضمان على المستأجر
 ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه * وان علم فعلى الاجير * وان قال
 هو فناء وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا

فالقضاء لانه لا يباح له ان يضر به احدان
 مثل ذلك في فناءه اذا كان يضر به غيره وقد
 جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره
 ولكن لما كان القضاء غير علول له صح في حقه
 بشرط السلامة اهق
 (ولا ضمان فيما تلف بشيء ما) لانه غير مقتد
 اما اذا كان جماعة المسلمين او مشتر كما ان كان
 في سكة غير نافذة فعليه الضمان لانه منسب
 مقتد كذا في الهداية اهق

(فتعمد احد المورور على الخ) بان كان بصيرا
 او يجد موصفا آخر للبرور فانه صار متعديا
 قسب التلف اليه دون المتسبب وصار كانه اتلف
 نفسه فاما اذا لم يتعمد بان كان اعى او متريلا
 فان الباني يضمن اذا وضعها بقدر اذن الامام فاما
 اذا وضعها باذنه فلا يضمن ان لا يضمن له
 (ضمن) والتبليس ان لا يضمن له
 مابشرة ولا مباثرة بشرطه ومتعديا فيه لان البناء
 كان في ملكه والميلان وشغل الهوى آه ليس من فعله
 فصار كما لو كان قبل الاشهاد حتى لو مال حائط
 لصغيرا فاشهدوا على آية او وصيه فحسبوا اتلف
 شيئا فالضمان في مال الصبي لان الاشهاد على الاب
 والوصى كالاشهاد على الصبي لانها يقومان
 مقامه في امكن هدم الحائط فصار التقدم اليهما
 كاللقدّم اليه بعد بلوغه وهما في ترك الهدم
 بعلان الصبي اه في
 (والعبد التاجر) سواء كان عليه دين او لا لان
 ولا يملكه التمسك له وماتلف بالسقوط ان كان مالا
 فضمنه في رقبته حتى يباع فيه وان كان نقدا
 فعلى عاقلة المولى لان الاشهاد من وجهه على
 المولى اه في

٢٧٧

وعلى المستأجر استحصانا * ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام
 فتعمد احد المورور عليها فعطب فلا ضمان على الباني

(فصل)

ان مال حائط الى طريق العامة فطوب ربه بنقضة من مسلم
 او ذمي واشهد عليه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها فتلف به
 نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طوب ربه
 من ذلك نقضه كأب الطفل ووصيه والراهن بفك الرهن والعبد
 التاجر والمكاتب * ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد وسلمه الى
 المشتري او لا فسقط ولا ان طوب ربه من لا يملكه كالمترهن
 والمستأجر والمودع وان بناءه مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه
 وان لم يطالب بنقضه كما في اشراع الجناح ونحوه * وان مال
 الى دار رجل فالطلب لربها ولسا كهم فيصح تأجيله وبراؤه
 * ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاضى
 او المشهد * ولو كان الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن
 خمس ما تلف به وعندهما نصفه * وان حفر احد ثلاثة في دار
 هي لهم بئر بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثي ما تلف به
 وعندهما نصفه

٩٥

(وسلمه الى المشتري اولا)
 وليس في الهدياء تلف الا
 (فقط) اي الحائط بعد البيع
 او نفس وانما يضمن لان الجانية تترك الهدم مع
 عكسه وقد زال البيع في السائلين لان ما تلف به
 (وعندهما نصفه)

بنصيب من اشهد عليه هدم فصار كالوجه
 تلف بنصيب من لم يشهد عليه هدم فصار كالوجه
 وجلا ولا غنة عقرب ومن شئته جنة خان من
 ذلك فانه يضمن الجراح النصف وفي مسالة البركان
 تلف النفس بالحفر في ملكه وفي ملك غيره فاقض
 نصيب اه في

(ما وطفنت دانتها) لان الاحتراز عن هذه
 الاشياء يمكن لانها ليست من ضروريات السيرة
 وهو مقيد بشرط اهق
 (اي ضربت وهو بالجماء المهملة
 لا ما نقت) فكل موضع يضمن فيه
 من باب فعل بضم الالف والقائد لانها
 يضمن النفع ايضا
 (اي على القائد والسائق فيجب عليهما
 الركب في غير الوطى فالحكم مطرد
 منسبان كالأركب في غير الوطى فالحكم مطرد
 الضمان بالتعدي كالركب في غير الوطى فالحكم مطرد
 وينعكس في الصحيح
 (ولا كفارة عليهما) اي على القائد والسائق
 والقائد لانسوا انهما في التسيب هذا اذا كان
 السائق في جانب من الابل اما اذا كان في وسط
 الابل واخذ بزمام واحد يضمن هو وحده
 ما عطف بهما هو خلفه وبضمنان ما خلف بهما هو
 قتامة لان القائد لا يقود ما خلف السائق
 لا تقصم الزمام اهق

* (باب جنابة الهيمة وعليها) *

يضمن الراكب ما وطفنت دابته او اصاب يدها او رجلها
 او رأسها او كدمت او خبطت او صدمت لا ما نقت برجلها
 او ذنبها الا اذا وقفها ولا ما عطف بروثها او بولها سائرة
 او موقفة لاجله * فان اوقفها لاجله ضمن ما عطف به * فان
 اصاب يدها او رجلها حصة او نواة أو أثارت غبارا او حجرا
 صغيرا فقتل عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كسيرا ضمن *
 ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل
 يضمن النفع ايضا * ولا كفارة عليهما ولا حرمان ارث
 او وصية بخلاف الركب * وان اجتمع الراكب والقائد
 او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب
 وحده * وان اصطدم فارسان او ماشيان فماتا ضمن عاقله كل
 دية الا آخر * وان تجاوزا حبلا فانقطع فماتا فان وقع على
 ظهرهما فمات هدر * وان على وجههما فعلى عاقله كل دية
 الا آخر * وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقله من على
 ظهره * وان قطع آخر الحبل فماتا فديتهما على عاقله وان
 ساق دابة فوق سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات

(على الراكب وحده) لانه مباشر على ما قدمنا
 والسائق متسبب والاضافة الى المباشر اولى
 وجسيع هذه ان كان الهالك آدميا فالدية على
 العاقله لانها تحصل الدية في الخطأ فخطأ على
 القاتل مخافة استئصال ماله وهذه دون الخطأ
 في الجنابة فماتت اولى بالتخفيف اهق
 (فيهما هدر) لان موت كل واحد منهما مضاف
 الى فعله وتوق نفسه لا قوة صاحبه اهق
 (على عاقله من على ظهره) لانه مات بقوة
 صاحبها وهدر دم الذي وقع على ظهره لانه مات
 بقوة نفسه اهق
 (فديتهما على عاقله) اي عاقله القاطع لانه
 مضاف الى فعله وهو القاطع فكان سببا له
 اختيار

(ضمن) لانه متعدي في هذا التسبب لان الوقوع
 بتقصيره منه وهو ترك الشد والاحكام في الشد
 فصار كانه آتاه على الطريق بيده اه في
 (وكذا قائد قطار الخ) لان القائد عليه حفظ
 القطار كالسائق وقد امكنه التحرز عنه فصار
 متعديا بالتقصير فيه اه في
 (ضمن عاقلة القائد الخ) لانه يمكنه صيانة القطار
 وفي التسبب الدية اه في
 (ضمن ما اصاب في فوره) لانه الحامل فاضني
 على ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا
 ضمن ما اصاب في فوره وهو سائق له حكما
 ضمن ما اصاب في فوره اه في
 (ضمن ما اصاب في فوره) لانه الحامل فاضني
 على ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا
 ضمن ما اصاب في فوره وهو سائق له حكما
 ضمن ما اصاب في فوره اه في

ضمن وكذا قائد قطار وطى بعير منه انسانا فالتفت على
 عاقلة والمال في ماله * وان كان مع القائد سائق فالضمان
 عليهما * فان ربط بعير على قطار بعير علم قائده فخطبه به انسان
 ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا به على عاقلة الرباط * ومن
 ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره * وفي الطير
 لا يضمن وان ساقه * وكذا في الدابة والكلب ان لم يسبق
 او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا * ومن
 ضرب دابة عليها راكب او نخسها فنفت او ضربت يدها
 احدا او فترت فصدمة فمات ضمن هولاء راكب ان فعل
 ذلك حال السير * وان وقفها الا في ملكه فعليهما * وان نفتت
 الناحس فدمه هدر * وان ألفت راكب فضمنه على عاقلة
 الناحس * وان فعل ذلك بأذن راكب فهو كفعل راكب
 لكن ان وطئت احدا في فورها بعد النخس بالاذن فديته
 عليهما * ولا يرجع الناحس على راكب في الاصح كالأمر
 صبيبا يستسل على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الأمر وكذا لو ناول الصبي
 سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد أو سائق

الفاعل بالسوق اه في
 (او نخسها) فخس الدابة اذا طعنها بعد
 (ضمن هو) اي الضارب او الناحس اه في
 (فعلهما) اي يكون الضمان على راكب
 والناخس نصفين لانه متعدي في الايقاف ايضا
 اه في
 (فضمنه على عاقلة الناحس) لانه متعدي في تسببه
 وفيه الدية على العاقلة اه في

(فدية عليهما) لان سيرها في تلك الحالة متضاف
 اليهما والاذن يتناول فعله السوق ولا يتناول من
 حيث انه اتلاف في هذا الوجه يقتصر عليه
 والركوب وان كان عليه اللوطي يقتصر عليه
 بشرط هذه العلة بل هو شرط لا يخرج صاحب العلة من
 علة اللوطي ولهذا لا يقع في نخسها غيره على قارعة
 من انسانا فوقع في نخسها غيرها ان الخنزير شرط
 الطريق ومات فاقطع الجرح اه في
 (في الاصح) لانه لم يأمره بالاطاء والنخس على راكب بما ضمن
 عنه وقبل يرجع الناحس اه في
 (في الاصح) لانه لم يأمره بالاطاء والنخس على راكب بما ضمن
 عنه وقبل يرجع الناحس اه في
 (لا يرجع عاقلة الصبي الخ) فان عاقلة الصبي
 لا يرجعون بما غرموا من الدية على الأمر وكذا لو ناول الصبي
 سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد أو سائق

(وكذا الحكم في نخسها) لان الفعل مضاف الى
 الناحس اه في

(ماقصها) لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعين
فيه الا نقصان قبل قد القصاب لغولان الحكم
في جميع القيمة) لا يرى انه عليه السلام قضى في عين
(اربع القيمة) لا يرى انه عليه السلام قضى في عين
الدابة ربع القيمة وهكذا حتى عمران اقامة
العمل بها انما يكون كانه ذات اربع فيجب
المستعمل لها فصار كانه ذات اربع فيجب
الربع فهو ان احدها في المستعمل لها فصار كانه ذات اربع فيجب
(لو محلا للدفع) بان كان قنا وهو الذي لم ينقذه
نفي من اسباب الجزية كالديبر وامومة الولد
والكجاء وسجى ثبته بان انقذه في
(لو غير محلا له) بان انقذه في
في النفس سواء كانت الحياة على عمار كزنا في
العهد لكن انما يفيد القيد اذا كانت على خطا عن
واما اذا كانت على الاطراف فلا يفيد القيد
بما لا يجرى القصاص فيها بين العبد ولا بين
الاسر او العبد ثم لا فرق بين ان يكون المولى
قادر على الارش او لم يكن اختياره لقد ام اذا كان مفلسا
وعندهما لا يصح اختياره لقد ام اذا كان مفلسا
الارضى الاولياء اه في

* وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه
ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان
في رقبته * وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان
الهالك آدميا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال
الجاني * ومن قتا عين شاة قصاب ضمن ماقصها * وفي عين
الفرس او البغل او الجمار أو بعير الجزار او بقرته ربع القيمة
(باب جناية الرقيق وعليه) *

جنايات المملوك لا توجب الادعاء واحدا لو محلا للدفع
ولا يجب غير قيمة واحدة لو غير محلا له * فلو جنى عبدا خطأ
فان شاء مولاه دفعه به او يملكه ولها وان شاء فداءه بارشها حالا
فان مات العبد قبل ان يختار شيأ بطل حق المجنى عليه وان
بعد ما اختار الفداء لا يسطل فان فداءه جنى فالحكم
كذلك وان جنى جنائين دفعه بهما فبقية سمانه بنسبة حقوقهما
او فداءه بارشهما فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولدها
غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عالم بها ضمن
الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شجبه ففعل وان
قطع عبدا حر فمدا دفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح

(فالحكم كذلك) اي كان حكم الجناية الثانية حكما
الاول بعد الفداء لانه لما خلاص من الجناية بالفداء
جعلت كان لم تكن وهذا ابتداء جناية فيجب
فالثانية الدفع او الفداء اه في
(بارشهما) لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق
الثانية بها كالدبون المتلاحقة الا ترى ان ملك
المولى لم يمنع تعلق الجناية بغير المجنى عليه الاول
اولى ان لا يمنع وان كانوا جماعة فيفسدون العبد
المدفوع على قدر حصصهم وان فداء العبد
(نمن الارش) فان المولى قبل هذه التصرفات
بلا علم المولى بالجناية لم يضر فحتم الارش اه في

لو كان القاطع حرًا قبل ذكر في بعض نسخ الجامع المقطوع
 الصغير رجل قطع يدرجل عمد افصال المقطوع
 يده على عبد ودفعه اليه فاعتقه المقطوع يده ثم
 مات من ذلك فاعيد اليه فاعترف المقطوع
 ان يعفو اذ اتفق الجواب واختلف السوال
 ولو جئت لا يدفع الخ) والفرق ان الدين وصف
 حكمي واجب في ذمتها متعلق برقيتها استنفاء
 فليسرى الى الولد كواد المرونة اهـ
 (فلا شيء له) اهـ
 ان مولاه اعتقه فقد اقربانه لا يستحق على المولى
 دفع العبد ولا الفداء بالارض اهـ
 (لا يضمن الا شيئاً بعينه) وهو القياس لانه ينكر
 الضمان باساده الفعل الى حالة معهوده منافية
 للضمان اهـ
 (على عاقلة القتال) وهو الصبي لانه هو القتال
 حشنة وعده وخطاه سواء فوجب الدية على
 عاقلة القتال اهـ

بالحنانية * وان لم يكن اعتقه برده على سيده فيقاد او يعفى وكذا
 لو كان القاطع حرًا فافصال المقطوع على عبده ودفعه اليه فان
 اعتقه ثم سرى فهو صلح بها * وان لم يعتقه فسرى رده وأقيد *
 وان جنى مأذون مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن رب
 الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو لولى الحنانية الاقل من قيمته
 ومن ارشها * ولو ولدت مأذونة مديونة يباع معها في دينها
 ولو جئت لا يدفع في جنائنها ولو اقتر رجل ان زيد احتر عبده
 فقتل ذلك العبد لولى المقر خطأ فلا شيء له * وان قال معتق
 قتلت اخا زيد قبل عتقي وقال زيد بل بعده فاقول للمعتق *
 وان قال المولى لائمة اعتقها قطعت يديك قبل العتق وقالت
 بل بعده فاقول لها وكذا اكل ما نال منها الا لجماع والغلة وعند
 محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر برده اليها * ولو امر عبد
 محجور او صبي صبيًا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القتال
 ورجعوا على العبد بعد عتقه لاعلى الصبي الامر * ولو كان
 مأمور العبد مثله دفع السيد القتال او فداءه ان كان خطأ
 او المأمور صغيرا * ولا يرجع على الامر في الحال ويجب ان
 يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء * وان كان

(ورجعوا على العبد بعد عتقه) لانه هو الذي اوقعه
 في هذه الورطة وعدم الاعتبار قبل العتق كان
 لمحق المولى وقد نزل لانقصان اهليته اهـ
 (لا على الصبي الامر) لانه قاصر الاهلية في
 نسخ الزيارات لا ترجع العاقلة على المولى لكان
 ايد الان هذا ضمن جنانية وهو على المولى لكان الحجر
 العبد وقد نذر ابعائه على المولى لكان الحجر
 وهذا اوفق للقواعد اهـ
 (ومن الفداء) عبارة الجامع الصغير وليس عليه
 الامر ولا على عاقلة في الحال ولكن يجب
 في شره يعني لاشي عليه في الحال ولكن يجب
 عليه بعد العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزيارات
 وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق فلا يرد اخذ
 بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع هذا النصيب
 الى القول فصار كالاثر ار منه بالنصيب فلا يرد اخذ
 به الابد العتق هكذا قتله النصيب ابو البيث اهـ

(الى الاخرين) وهما اولى ان اللذان لم ينفوا
اهنق

(او فدى بدينه لهما) لانهما عفا احدولي كل منهما
سقط القصاص واقلب مالا وقد سقط نصيب

العائدين وهو النصف فالما ان يدفع نصفه او الدية
الواحدة اهنق

(عولا) اي بطريق العول لان حقه في الدية
كذلك فضررب وليا الخطأ بفسرة آلاف

ويضررب غير العاني من ولي العمد بخمسة
الآلاف وهذا عند ابي حنيفة اهنق

عمدا او المامور كبير القصاص * وان قتل عبد حرين لكل منهما
وليان فعفا احدولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى
بدينه لهما * وان قتل احدهما عمدا او الاخر خطأ فعفا احد
ولي العمد فدى بدينه لولي الخطأ ونصفها للاحدولي العمد
او دفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا * وعندهما ارباعا منازعة
وان قتل عبد لاثنتين قريالهما فعفا احدهما بطل الكل وقالوا
يدفع العاني نصف نصيبه الى الاخر او يفديه بربع الدية وقيل
محمد مع الامام

(فصل)

دية العبد قيمته فان كان قدر دية الحر او اكثر تقصت عن دية الحر
عشرة دراهم * وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحر او اكثر
وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت * وما قدر من دية الحر
قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته * ولا يزداد على خمسة
آلاف الا خمسة * ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص
منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا * وعند محمد لا قصاص
اصلا وعليه ارش اليد وما نقصه الى حين العتق * ومن
قال لعبيده احدا كما حر فنجبا فين العتق في احدهما فأرشماله

(والا فلا) اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
يكون له وارث آخر لا يناد بالاتفاق لانه ان
اعتبر طالة الجرح فالمستحق السيد فقط وان اعتبر
حالة الموت فلا ورثة فنتيجة في الاشتباه فيعتبر فلا
يجب عليه وجه يستوفى اهنق

(الى حين العتق) لان سبب الولاية على اعتبار طالة الجرح فالمستحق
السيد فقط والولاية بالولاء على اعتبار طالة الجرح فالمستحق
الموت قتل الاختلاف في السبب بالشبهة او فيما يجنط فيه
المستحق فيما لا يثبت بالمالية معتبرة في حق المذات فقط وحكم الاموال
واما المستقط في حق المذات فالحق والافاض وله ان المالية
مادرك كافى في المذات معتبرة فالادمية مهذرة والعمل
بالشبهين اوجب اهنق

(فأرشماله) اي للسيد لما عرف ان البيان
يتي محلا لا لإنشاء فاعتبر إنشاء
فكان له اعتق وقت
البيان اهنق

(قيمة العبدین) لانهما بعد الموت لم يبقا محلا للبيان فاعتبر بطهارا محضا فيكون الكل نصفين من المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت بينهما يجب قيمة كل واحد منهما ودية الاخر
 اهـ ق (ضمن السيد) اذ لا حتى لولى الجناية في الكدر من الارش ولا منع من المولى في اكر من العدين
 (ان دفعت اليه قضاء) اذ ليس في جنايته الاقيمة واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على الدفع
 اهـ ق (ولا) اى وان دفعت اليه بالافضاء
 (بكل حال) ولا شئ على المولى لانه حين دفع لم تكن الجناية الثانية موجودة وقد دفع كل الخفي الى مستحقه وصار كما اذا دفع بالقضاء وله ان الثانية مقارنة للاولى من وجه
 اهـ ق (باب غصب العبد الخ) اى في بيان احكام ذلك (والجناية في ذلك) اى في بيان احكام ذلك
 الخ اهـ ق (فما في يده ضمن) لان المجبور واخذ بافعاله فان كان الغصب ظاهرا يبيع فيه
 اهـ ق

وان قتل فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحدا * وان قتل كلا واحد قيمة العبدین * ومن قتل عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او أمسكه ولا شئ له * وعندهما ان أمسكه فله ان يضمه قصاصه

(فصل)

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش * فان جنى اخرى شارل لولى الثانية ولى الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولى الاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما يتبع ولى الاولى بكل حال * وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لا يلزمه الاقيمة واحدة وان اقتر المدبر بجناية خطأ لا يلزم شئ في الحال ولا بعد عتقه

* (باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك) *

ولو قطع سيديده عبده فغصب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا * وان قطع سيده يده عند الغاصب فمات برئ الغاصب * ولو غصب مجبور مثله فمات في يده ضمن * ولو غصب مدبر جنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن

(لا يدفعه ولا يرجع ثانيا) لانه عوض ما اخذولى
 الجناية الاولى فلا يدفع اليه لئلا يجمع البدل
 والمبدل فى ملك شخص واحد ولهما ان حق الولي
 فى جميع القيمة كلها اى ولو غصب مدبر اجنى
 احد فاستحق محمد اى غصبه ثم جنى عليه مرة

سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى
 رب الاولى فى الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه * وعند
 محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا * وفى الصورة الثانية يدفعه
 ولا يرجع ثانيا بالاجماع * والحق فى الفصلين كالمدير الا انه
 يدفعه وفى المدير يدفع القيمة * وحكم تكرار الرجوع والدفع
 كما مر فى المدير اختلافا واتفاقا * ولو غصب رجل مدبرا مرتين
 جنى عنده فى كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بها على
 الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا
 وقيل فيه خلاف محمد * ومن غصب صيدا حرا فمات فى يده
 بخاء او بجحى فلا شئ عليه * وان مات بصاعقة او نكس حية
 فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته
 وان اكل طعاما او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا
 لابي يوسف * ولو اودع عند عبد مجبور مالا فاستهلكه ضمن
 بعد العتق لافى الحال خلافا له * والا قراض والاعارة
 كالايديع فيهما * والمراد بالصبي العاقل * وفى غير العاقل
 يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا
 ايديع ونحوه

اخذ فاستحق محمد اى غصبه ثم جنى عليه مرة
 (فيه خلاف محمد) اى غصبه ثم جنى عليه مرة
 عنده ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عليه مرة
 اخرى فعلى الولي فنجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع
 واحدة للمدير فنجب عليه قيمة واحدة لان الجنايتين كالناتى
 تلك القيمة على الغاصب ثم يدفع نصفها الى الاول ويرجع به على
 يد الغاصب ثم قبل هذه المسألة على الاختلاف
 كالأولى وقيل على الاتفاق اهـ
 (فعلى عاقلته دية) والقياس ان لا يضمن فى
 الوجهين وهو قول زفر والشافعى لان الغصب فى
 الحرة لا يضمن وجه الاتفاق وهذا الخلاف نسبيا
 بالغصب ولكن يضمن بالاتلاف وهذا الخلاف نسبيا
 لانه نقله الى مكان الصواعق او الجليات اهـ
 (فلا ضمان خلافا لابي يوسف) فانه يضمن عنده
 لانه تلف مالا معصوما اهـ
 (فيهما) اى وعلى هذا الخلاف الاقراض فى
 العبد والصبي اهـ

(خلافا لابي يوسف) فانه لا قسامة عنده على العاقلة لان رب الدار اخضع بالدار من غيره فصار

كأهل الحلة لا يشار إليهم في القسامة غيرهم

اه ق (والأكرت) أي وان لم يكونوا حاضرا بأن كانوا

غيبا اه ق (لوجود القتل بينهم والكل في حفظ

على الجميع) لوجود القتل بينهم والكل في حفظ

الحلة سواء ولهم ان الملاك انتقل اليهم لزوال من

البقعة عادة دون السكان لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من

انقضا) تقدم عليهم عندها وعند أبي يوسف جهات

وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية
وان كان العاقلة حاضرا يدخلون في القسامة ايضا خلافا
لابي يوسف والاكرت عليه * والقسامة على الملاك دون
السكان وعند أبي يوسف على الجميع وهي على أهل الخطة
ولو بقي منهم واحد دون المشتري وعنده على المشتري ايضا
ولم يبق من أهل الخطة احد فعلى المشتري اتفاقا وان بيعت دار
ولم تقبض فعلى البائع وعندهما على المشتري * وفي البيع
بختيار على ذي اليد وعندهما على من يصير المالك * ولا تدرى
عاقلته ذي اليد الا بجمعة انهاء * وان وجد في دار مشتركة
سهما مختلفا فالقسامة والدية على الرؤس * وان وجد
في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب * وان
وجد في مسجد محلة فعلى أهلها وان بين قريتين فعلى أقربهما
وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند أبي يوسف على السكان
وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال * وكذا ان وجد
في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند
أبي يوسف على أهل السجن * وان في بركة ليس بقرية
قوية يسمع منها الصوت فهو هدر * وكذا لو في وسط القرية

الذي لم ينفصله العاقلة حتى ينهد اليهود انها

الملاك لكنها لا تقبل الملاك قطعاه اه ق

(على الرؤس) ولا اعتبار بقاوت الانصاء لان

صاحب القتل زاحم صاحب الكبر في التدبير

فكافوا سواء اه ق

(والركاب) لانها في يديهم والمعتبر في القتل

ولا يجوز لان فاقترافا وهذا على قول أبي يوسف

والسكان كما في

فكافوا سواء اه ق

اه ق

(في المسجد الجامع) فلا قسامة فيه والدية على
بيت المال لانه للعامة لا يختص به واحد منهم
وكذلك الجسور العامة ومال بيت المال مال
عامة المسلمين اه ق

(فعلى اهل المحلة) لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من ياتبره جعل عليهم القسامة والدية اه في
 يدعواهم لادنى ناس دماء المدعى واليمين على من انكر ولكن يسقط الحق عن اهل المحلة لان اقراره حجة على نفسه اه في
 (فعلى الاقرب منهم) وان لم يوجد في الخلاء ولا في القسطاط اه في
 (وفي قياس قول الامام يضمن) لان يديه بمنزلة المحلة فوجوده جرمها في يديه كوجوده فيها اه في
 وقد ذكرنا وجوب القولين فيما قبله اه في
 (خلافا للمجد) فان عنده لاشئ على الآخر لانه احتل انه قتل نفسه وانه قتل صاحبه فلا تجب الدية بالشك ولا بي يوسف ان الانسان لا يقتل نفسه ظاهرا فسقط اعتباره كما اذا وجد في محلة اه في

وان محتسبا بالشط فعلى اقرب القرى منه * وان التقى قوم بالسيف ثم اجلوا على قبيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم ولا تثبت على القوم الا بجمعة * ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان في خباء او قسطاط فعلى ربه والا فعلى الاقرب منهم وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية * وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف * ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لاشئ فيه * ولومع الجريح رجل فحمل الى اهله ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن * ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا للمجد * ولو وجد القتيل في قرية لامرأة كثر اليمين عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها القسامة ايضا وقال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة ولو وجد في ارض رجل

(كتاب المعاقلة) هي جمع معقولة بمعنى المجمع وسكون
 العيون وضع القاف بمعنى العقل في الدية يجب به
 لانها تعقل الدماء من ان تنسك ومنه العقل لانه
 يمنع من القبايح وهم اهل الزانيات وهم
 عيغ من الديوان وهم اهل الديوان وهذا
 (وهو اهل الدين كبت اسماءهم في الديوان وهم
 الجيش الذين كانوا العاقلة على عهد
 عندنا وعند الساساني في العاقلة على عهد
 العصبان لانهم كذلك لا تمنع النسخ بعده
 رسول الدين في ثلاث سنين هكذا روى عن النبي عليه
 السلام وحكي عن عمر ايضا العطايا ما يفرض
 للمقاتلة والرزق ما يفرض للفقراء المسلمين
 اذ لم يخدموا في اي من العطايا لانها انما جبت فيها
 (لخدمتها) اي فواحقا لاهل الديوان اهل في
 تخفيفا فاذا حصل في اي وقت حصل المقصود
 (ومن لم يكن منهم) اي من اهل الديوان اهل في

٢٨٨

في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب
 الارض

* (كتاب المعاقلة) *

هي جمع معقولة وهي الدية والعاقلة من يؤتيها وهم اهل
 الديوان ان كان القتال منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلاث
 سنين فان خرج ثلث العطايا في اقل او اكثر من ثلاث
 سنين اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلته قبيلته يؤخذ منهم
 في ثلاث سنين من كل واحد ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة
 درهم او درهم وثلث لا ازيد هو الاصح وقبل في كل سنة
 ثلاثة دراهم او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم
 اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقتال كاحدهم
 وان كان ممن يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرقته
 او حلقه وعاقلة المعتق ومولى الموالاة مولاه وعاقلته *
 وعاقلة ولد الملاعنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعدما عقلوا عنه
 رجعوا على عاقلته بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
 بنفس القتل فلا تعقل جنابة عمد ولا جنابة عبد ولا مازم
 بصلح او باعتراف الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الدية

(هو الاصح) ليكون المأخوذ كل سنة درهما
 او درهما وثلثا نص عليه محمد في الميسر اهل في
 (كأحدهم) اي كواحد من العاقلة لانه هو
 القتال فلا معنى لاخرجه وموآخذة غيره به
 اهل في (عاقلة امه) لان نسبته اليهم فينصرونه
 (بما غرموا) لانه ثبت ان الدية كانت على عاقلة
 الاب حينما كذب نفسه وبطل اللعان وثبت
 بنسبه منه تقوم الام بمحملوا مضطرين عن
 قوام الاب بما كان عليهم اهل في

(ولا يدخل النساء الخ) تقول عمر لا يعقل مع العاقل صبي ولا امرأة ولا نساء لانها ليس على طريق الصلة والنصرة ولا نعمة الدية تؤدى عن اهلها اهـ في (فالدية في ماله) في الهداية عن ابي خنيفة رواية نجيب الدية على القاتل لانه يدل متلف والا يصل ان منه الا ان العاقلة تحملها تخفيفا على مائة اهـ (كتاب الوصايا) آخره عن سائر الكتب لان آخر الانسان الموت فكذلك الوصية * وهي اسم بمعنى المصدر ثم سمي به الموصى به * والا يضاء لفظة طلب شيء من غيره ليعقل في حال حياته وبعد وفاته * ولا يقال بكذا يعني ملكه له بعد موته اوصى فلان لفلان يقال اوصى فلان الى فلان ويستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان الى فلان ويعنى جعله وصيا يصير في ماله اهـ

بل ذلك على الجاني * ولا يدخل النساء والصبيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا لملة ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم تكن للذمي عاقلة فالدية في ماله في ثلاث سنين والمسلم يعقل عنه بيت غله المال وقيل كالذمي * وان جنى حر على عبد خطأ فعلى العاقلة

(كتاب الوصايا)

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت * وهي مستحبة بمادون الثلث ان كانت الورثة اغنياء او يستغنون بأنصابتهم والاقتصر عليها احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقائله مباشرة ولا لوارثه الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجنبي وان لم يجزوا * وتصح من المسلم للذمي وبالعكس وتصح للعمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر ولا تصح الهبة له * وان اوصى بامه دونته صحت الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول * ويعتبر بعد موت الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه يملك الا ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فانه يملكها وتصير

(وهي مستحبة) لانها ايمان حق في ماله فلم تكن واجبة **الوصية** والعبارة ومنهم من قال وجوبها وليس يصح ومنهم من قال بوجوبها للوالدين والاقرنين بزيادة البقرة وليس استدلالا صحيحا لانها منسوخة بزيادة النساء اهـ (والاقرن كما احب) لان زوايا الوصية تصدق على القريب قبلد الوصية اهـ (ولا تصح بما زاد على الثلث) لانه يزدد بين الصدقة على الاجنبي والهمية القريب اهـ (اذ يفتي بهارضي للدلالة الذي كونه لان الامتناع في الكل لمقتضى يجوز باجازتهم وقال (الابا جازة الورثة) يزوج والدانه لانه كونه لان الامتناع في الكل لمقتضى يجوز باجازتهم وقال ابو يوسف لا يجوز الوصية للقاتل باجازة الورثة اهـ (اقل من ستة اشهر) من وقت الوصية وفي الهمية (اقل من الموت) لان الحمل لا ينشأ له اسم الجارية من وقت الموت اهـ (والاستثناء) لان الحمل لا ينشأ له اسم الجارية اهـ لفظا فاذ افرد الام بالوصية صح افراد اهـ

قول أبي حنيفة لا تصح وعندهما تصح اهـ في
 (ولا مكاتب) لان ماله لا يقبل التبرع وهو على
 (والوصي ان يرجع الحق) لانها تبرع بفار الرجوع
 عنها كفي الهبة قبل القبض اهـ في
 (يقطع حق المالك في الغصب) في الهدية كفي
 فعل بفضله الانسان في ملك الغير فيقطع به حق
 المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا بهذه الاقاعيل
 في الغصب اهـ في
 (لا يمكن التسليم الا بها) لانه لا يمكنه تسليم
 بدون الزيادة ولا يمكن قضائها لانه حصل في ملك
 الموصي من جهته اهـ في
 (لا يبي يوسف) لان الجود نفي في المال والرجوع
 نفي في الماضي والمحال فاول ان يكون رجوعا
 وبه قالت الثلاثة ولجحدان الجود نفي الاصل فلا
 يجامعه الرجوع اذا الرجوع يستلزم الاثبات وبه
 ونفي ورجوع به في الكفر فلا تقدمه المصنف على عادة
 لكن في العمون القوي على قول أبي يوسف
 اهـ في

لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب * وان ترك وفاء والوصية
 مؤخرة عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه بماله الا ان يبرئه
 الغرماء وللموصي ان يرجع في وصيته قولاً او فعلاً يقطع حق
 المالك في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه
 او رجع بعد ذلك * او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن
 التسليم الا بها كالتسليم في السويق والبناء في الدار والحشوب القطن
 وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الثوب * وتخصيص
 الدار او هدمها للجود ليس برجوع عند محمد خلافاً لأبي
 يوسف * ولا قوله آخرت الوصية او كل وصية او صيت بها لفلان
 فهي حرام * ولو قال ما او صيت به لفلان فهو لفلان فرجوع
 الا ان يكون فلان الثاني ميتاً وتبطل هبة المريض ووصيته
 لاجنبية نكحها بعدها وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه
 الكافر والرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك وهبة المقعد والمفلوج
 والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه
 والا فثلاثة

* (باب الوصية بثلاث المال) *

ولو اوصى لكل من الاثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث

(آخرت الوصية) لان التناخير ليس السقوط
 كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط
 اهـ في

(فهي حرام) لان الوصف يستدعي بقاء الاصل
 بخلاف ما اذا قال فليكون الوصية الاولى
 (الا ان يكون فلان الخ) فتكون الوصية الاولى
 على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل بضرورة
 لاجنبية نكحها بعدها اهـ في
 (او اوصى لها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل
 الهبة او اوصى لها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل
 الوصية لان الوصية يجب بعد الموت
 وبه بعده وارثه اهـ في
 (وكذا اقراره الخ) اما الاقرار فلان البينة قائمة
 وقت الاقرار فاعتبر في اقراره بيمينه الاثبات اهـ في

(بينهما نصفين) لان الثلث يضيّق عن حصتهما اذ لا يزد عليه عند عدم الاجازة وقد تساوى في سبب الاستحقاق اهـ ق
 (وعندهما ثلث اهـ ق) وقال ابو حنيفة الوصية فكأنه اوصى بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما اهـ ق

بينهما نصفين ولو لا احدهما ثلثه وللاخر سدسه قسم اثلاثا ولو لا احدهما ثلثه وللاخر ثلثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث بينهما وعندهما ثلث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث * ولا يضرب الموصى له بالآذ على الثلث عند الامام الا في الحجابة والسعاية والدرهم المرسله * وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلهموصى له الثلث وان ثلاثة قال ربع * وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء * وان اوصى له بسدس ماله ثم ثلث ماله واجازوا فله الثلث * وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف * ولو ثلث دراهمه او غنمه او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكيل وموزون وان ثلث ثيابه * وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقي * وان ثلث عبيده فكذلك وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والدواب كالعبيد * وان اوصى بألف وله عيين ودين فهو عيين

عبدان قيمة احدهما ثلاثون والاخر ستون مثلاً فأوصى بأن يباع الاول من زيدا بعشرة والاخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية للثلث بينهما اثلاً فابى باع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له وباع الثاني من عمرو بأربعين وصية له فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة على الثلث اهـ ق
 (الى الورثة) اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الورثة لانهم قاعون مقام الموصي اهـ ق

(ولا اجازة) اي من الورثة وله ان السهم هو السدس اهـ ق
 (فله الثلث) قال صدر التريفة قوله ثلث ماله ان كان اخبارا في كذب وان كان انشاء يجب ان لا يكون له النصف عند الثلث انشاء فهو ممنوع ايضاً

السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهو ممنوع ايضاً اول هذا السؤال ولو يجب في الدرر قول فخرنا انه انشاء وانما يجب له النصف عند معرفة اولاده هذا السؤال اذا ابدت معرفة انه انشاء او انما يجب له النصف عند معرفة اولاده هذا السؤال ولو يجب في الدرر قول فخرنا (او اختلف) لان المعرفة اذا ابدت معرفة كان الثاني عين الاول الا اذا دل دليل على خلافه وهو مفقود ههنا اهـ ق
 (فله ثلث ما بقي) وقال زفر ثلث ما بقي من ذلك النوع لان التركة مشتركة بين حقيقين فما عالت هلك عليهما وبه قال مالك اهـ ق

(فكله للحي) لان الميت ليس باهل لاوصية وعن
ابن يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث
بخلاف ما اذا علم بموته لانه حينئذ يكون لغوا

اهق
(فله فقيتها) لانها اضاف الى المال علما ان مراده
الوصية بما لى الشاة اذا ما ليتها فوجد في مطلق
المال اهق
الوصية بما لى الشاة اذا ما ليتها فوجد في مطلق
المال اهق
(ولا غنم له) لان المصح اصافته الى المال ويدرنا
صورة الشاة ومعناها و قبل يصح لانه لما ذكر
الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالة
اهق
(ولكل فريق سبعان) لان المذكور في الفقهاء
والمساكين لفظا لجمع وادناه في الميراث اثنا
والوصية اخت الميراث والمهات الاولاد ثلاث
ولهما ان الجمع المسمى باللام يراد به الجنس اذا لم يكن
عنه معهود وبطلت الجمعة كما في قوله تعالى لا يحمل
لك النساء فزاده الواحد فيقسم على خمسة ولهن
ثلاثة منها اهق

٢٩٢

ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفى
من الدين حتى يتم * وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وأحدهما
ميت فكله للحي * وان قال بين زيد وعمر وقال نصف للحي وان
اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت
وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت * وان
استفاد غنما ثم مات صحته في الصحيح * وان اوصى بشاة من ماله
ولا شاة له فله قيمتها وبطلت لو بشاة من غنمه ولا غنم له وان وصى
بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين
فلهن ثلاثة اقسامه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلاثة اسباعه
ولكل فريق سبعان * وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء فله
نصفه ولهم نصفه وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه * وان اوصى
بمائة لزيد ومائة لعمر وثمان قال لبكر اشركتكم معهما فله ثلث
مال كل ولو بمائة لزيد وخسين لعمر وثلث لزيد نصف مال كل
منهما * وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى
الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث اهلها وثلثان للورثة
ويقال لكل صدقه في ما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث
ما اقروا به والورثة بثلث ما اقروا به ويحلف كل على العلم

(له ثلثه ولهم ثلثاه) والوجه ما ذكرنا ولو وصى
للمساكين كان له صدقه الى مسكن واحد
عندهما وعند محمد لا يصرفه الى اقل من اثنين
بناء على ما ذكرنا اهق
(فله ثلث مال كل) لان نصيبه ما تنسوا به واشتركت
ثالث بصدق الى الثلث اهق
(فانه يصدق الى الثلث) اي استحسنوا واحدا منهما اهق
فبا سائر المدعى لا يصدق الا بجمعة وجه
الاستحسان ان اصل الحق دين وقدره ربيبت
بطريق الوصية اهق

أوصى ببايكت
ببايكت وبطل فيما لا يملك هذا
أما إذا أتاك الأجنبي شركة الوارث
عند محمد وعنده ما يطل في حصة الأجنبي
أهق
فلا ترفع اليكم شيئاً أهق
الحمد لنا جديهما (الخ) طلباً للتسوية
كل واحد فصاحب الجدي
منهم

(بعد الاجازة) فانه ان اجازة جازية تباع فلا ان
يتذرع من التسليم كسائر التبعات اهق
(بجلاف الورثة ولو اجازوا) لان الوصية في مخرجها
صحيحة اصادقها ملك نفسه والامتناع لحق
الورثة فاذا اجازوها سقطت عنهم فيقتد من جهة
الموصي اهق
(دفع ثلث نصيبه) لانه اقر ثلث شائع في التركات
فانكون مقربا اليك ما في يده بخلاف ما اذا
لغيره لان الدين مقدم على
الشيء فيقدم عليه اما
الشيء

*** (باب العتق في المرض) ***

Digitized by Google

(فمن ثلثه) والمراد بالتصرف الذي هو إنشاء
يكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرب بالدين في
المرض ينقسم كل المال اهـ

(بين العتق والاخيرة) لاستواء اهتمام مالصاب
بين العتق وبينها وبين العتق لتقدمه عليها

الثانية اهـ وقد وهم واوهم الزيلعي
فشاركها اهـ
(وعندهما العتق اولي) وخلافهما في الجميع
فخصص خليفته في الجميع
ونعمه العتق انما هو ما يخص العتق وله ان الحباية
اهـ
(وان فدى) اي العبدان فداء الورثة وكان
فجارت لان العبد طهر من الجناية فصار كان
لم يجر اهـ
(ثالث ماله الوارث) لان الوصي له يدعى استحقاق
ووصية فنفذ من جميع المال والواهب ينكر
استحقاقه ثلث ماله غير العبد فالقول قول المتبرع
مع اليقين اهـ

في كل المال * وان في مرض الموت فن ثلثه * والمضاف
الى الموت من الثلث * وان كان في الصحة ومرض صح منه
كالصحة فالتصريح في مرض الموت والحباية والكفالة والهبة
وصية في اعتباره من الثلث * فان اعتق وحابي وضاق الثلث
عنهما فالحباية اولي ان قدمت وهما سواء ان اخرت * وان
اعتق بين محبايتين فنصف للاولى ونصف بين العتق والاخيرة *
وان حابي بين عتقين فنصف للمعابة ونصف للعتقين وعندهما
العتق اولي في الجميع * وان اوصى بأن يعتق عنه بهذه المائة
عبد فهلك منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي *
ولو مكان العتق حج حج بما بقي اجماعا وبطل الوصية بعق عبده
لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان فدى فلا * ولو اوصى لزيد
بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه
في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث
عن قيمته او يبرهن على دعواه * ولو ادعى رجل على الميت دينه
والعبد اعتاقه في صحته وصدة فلهما الوارث سعى للعبد في قيمته
وتدفع الى الغريم وعندهما يعتق ولا يسعى * وان اجتمعت
وصايا وضاق الثلث عنها قدمت القرأض * وان اخرها

(الا ان يفضل الثلث) فليكون له المال سوى
العبد لان اثبات بالبنية كالاثبات معاينة
والموصى له خصم بالاجماع لانه ثبت بغيره
وكذا العبد لان العتق خفه اهـ
(عن قيمته) اي قيمة العبد لانه لا من احرم له فيه
فليس له ذلك اهـ
(يعتق ولا يسعى) لان الدين والعتق في الصحة
لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين اهـ
(قدمت القرأض) لان تقديم الالهام اولي اهـ

(ويقدم الحج والزكاة) اذ قد جاء فيه ما من الوعيد
 ما لم يأت في الكفارات اهـ
 (والكفارات على صدقة الفطر) لا اتفاق على دون
 وجوبها ولا ناعرقا اهـ
 (فمن حيث تنفي) مهاجرا الى الله ورسوله الآية اهـ
 (ملاصقه) عند أبي حنيفة لانهم الجبران تسمية
 وعرفا ولهذا يجب عن الشفقة لهم اهـ
 (من امر آية) لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
 محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار

٢٩٥

فان تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقبل تقدم
 الزكاة على الحج وقبل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على
 الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة
 الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية * وان اوصى بحجة
 الاسلام أججوا عنه رجلا من بلده را بكان وفيت النفقة *
 والاخن حيث تنفي * وان خرج حاجات في الطريق واوصى
 ان يحج عنه حج عنه من بلده وعندهما من حيث مات استخسانا
 وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
 * (باب الوصية للاقارب وغيرهم) *

جاز الانسان ملاصقه وعندهما من يسكن محله ويجمعهم
 مسجدها * ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى
 والمسلم والذمي وصهره من هو ذورحم محرم من امرأته وختنه
 من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوى في ذلك الحر والعبد
 والاقرب والابعد * واقرار به واقراره وذووا قرابته وارحامه
 وذووا اراحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم
 منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجدة روايتان *
 وان لم يكن له ذورحم محرم بطلت وتكون للاثنين فصاعدا

محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار
 (من امر آية) لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
 محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار
 (من امر آية) لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
 محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار

(ان كانوا لا يحصون) لان هذا اللفظ يذكر
 وياديه غالباً اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر
 النبي في آية الخس واراد الفقر آء منهم فوجب
 تخصص الوصية اهـ
 (ولا ولا دهم) من الرجال او النساء وسواء
 باوت وكل واحد من هؤلاء يثبت له الولاء عند
 الموت فاستحق الوصية ايضا ينسبون اليه بالولاء المتعلق
 بالموت فاستحق الوصية ايضا ينسبون اليه بالولاء المتعلق
 بالموت فاستحق الوصية ايضا ينسبون اليه بالولاء المتعلق

ان كانوا لا يحصون ولوا اليه فهي لمن أعتقهم في الصحة او المرض
 ولا ولا دهم * ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى الموالى الا
 عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون او معتقون واقل الجمع
 اثنان في الوصايا كالوارث

* (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) *

تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبغلاتهما مدة معينة
 وابدا * فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والاقامت
 الدار وتهايشا في العبد يومين لهم ويوماله فاذا مات الموصى له
 ردت الى ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت ومن
 اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام
 في الاصح * ولا لمن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر
 وان اوصى له بثمره بستانه ثمت وفيه ثمرة فله هذه فقط وان زاد
 ابد افله هي وما يستقبل * وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود
 وما يستقبل ويورث * وان اوصى له بصوف غنمه اولبها او
 اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابد اولم يقل
 * (باب وصية الذمي) *

ولو جعل ذمي داره يعة او كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث

بالعتق فيدخلون معهم اهـ
 (مدة معينة) لان المنافع يصح تملكها في الحياة
 بيد وبغير يد فكذا بعد المات الحاجم
 كما في الاعيان ويكون محبوسا على ملك المنة
 اهـ
 (لا يجوز له السكنى الخ) وقيل يجوز لان فدية
 المنافع كمنها في تحصيل القصور واخر عنه
 بقوله في الاصح اهـ
 (ان يواجر) لان الوصية تملك بغير يد مضاف
 الى ما بعد الموت فلا يملك تملكه بيد اغنيا
 بالاعارة اهـ

(عند موته فقط) لان الوصية اجاب عند الموت
 فغير وجود هذه الاشياء الا في الغلة المدومة
 والتمرة المدومة على ما بينا اهـ
 (باب وصية الذمي) اعلم ان وصية الذمي ما ان
 تكون بقرية عندنا وعندهم او عندنا وعندهم
 او لا تكون بقرية عندنا وعندهم او عندنا وعندهم

لبيت المقدس في عمارته ودهن مصابيحهم والوصية
 للقرية الذين يقاتلون من خلفهم من اهل الحرب
 فهذه صحيحة ووصى ان تدفع خنايزه ونظم
 او كنيسة او وصى ابو خنيفة ومحمد
 الشركين فانه يجوز وقال ابو خنيفة ومحمد
 لا يجوز لان ذلك معصية وفي الجواز تقر رلها
 فلا يجوز ولا يوجب قوله عليه السلام
 انكم ومنهم وما يدعون اي يعتقدون اهـ

(ان كان فيه نفع) اي الصبي عند ابى حنيفة ان اشتراه
 الذين تصدق عليهم اهق
 غريمه عليهم اهق
 (خلافا لهما) فاساعى النبي بالنبي اهق
 انه قربان مال النبي اهق
 بالنص فصار كالأب وهذا وصى الاب لان وصى
 القاضي لا يجوز بيعه مال الصغير من نفسه بكل
 حال لانه وكيله وللأب ان يشتري مال صغيره
 لنفسه اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير ان كان
 مثل القيمة او يغني يسير ولا يجوز للوصي بيع
 عقار النبي عند المتقدمين اهق

والتصدق به فباعه وصيه وقبض ثمنه فضاع في يده واستحق
 المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصى التركة فأصاب
 الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاع واستحق ذلك الشيء
 رجع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته
 ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه وبحدان من
 نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة وشركة
 وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء على الاعسر ولا يجوز له
 ولا للاب الاقتراض ويجوز للاب الاقتراض للوصي ولا يتجر
 في مال الصغير* ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار*
 ووصى الاب احق بمال الصغير من جدته فان لم يوص الاب
 فالجد كالأب

(فصل)

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان
 يدعيه زيد وكذا لو شهد أبناء الميت* ولغت شهادة الوصيين
 بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره
 وعندهما تصح للكبير في الوجهين وشهادة الوصى على الميت
 جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان

(ولا للاب الاقتراض) والقاضي ذلك لان الاقتراض
 تبرع ابتداء معاوضة انتهاء ففعل معاوضة في
 حق القاضي فله ربه على الحق غيره اهق
 المجلس وغيره وتبرعا في حق غيره اهق
 واختطافا في مال النبي اهق
 (احق بمال الاب) بالابضاء فكأن لان اختياره مع
 الاب يتبدل اليه بالابضاء فكأن لان اختياره مع
 معنى فقديم عليه كالأب نفسه لان اختياره مع
 (فصل) اهق
 (لا تقبل) اي في شهادة الاوصياء اهق
 باثبات المدين لهما قردة للتركة فاذا ردت ضم
 القاضي اليهما مالان في ضمن شهادة الميت اهق
 منهم ابووصى آخر معهما الميت اهق
 (الا ان يدعيه زيد) اي يدعي انه وصى معهما
 فقبلت تقبل شهادتهما استخسارا والتباس ان لا تقبل
 كما في الاول اهق

(الأنصح) أي لو شهد أنه أوصى لهذا الرجل
 ثلث ماله ونشهد المشهود لهما أنه أوصى
 للشاهد ثلث ماله لا تقبل التمكن التبعة لأن
 كل فرقة يوجب لنفسه ثلث ماله المشهود به
 إذا ثلث يكون مشتركا بينهم اه في
 (كتاب الخنثى) الخنثى وهو الذي والتكسر ويتقص حاله عن
 مال الرجل والخنثى من ثلث ماله عن
 خنثى لأنه يكسر كلامه ويجعله خنثى وفي
 الذريع من له ذكر وفرج اه في
 عن الأكثريين جميعا اه في
 (اعتبر الأسس) لأنه دليل على أنه العضم
 الأصلي اه في
 (فهو مشكل) أي فهو خنثى مشكل لعدم المراج
 وعن الحسين أنه يثبت أخلاعه فان خلع الرجل
 ونزبه على طلع المرأة بواحد اه في

لا تخرين يدين ألق على ميت والآخران لهما بمثله جعنا خلافا
 لأبي يوسف * ولو شهد كل فريق للآخر بوصية ألف لا تصح
 ولو شهد أحد الفريقين للآخر بوصية جارية والآخر له
 بوصية عبد صحب * وإن شهد الآخر له بوصية ثلث لا تصح
 * (كتاب الخنثى) *

هو من له ذكر وفرج فأن بال من أحدهما اعتبر به
 وإن بال منهما اعتبر الأسبق وإن استويا في السبق فهو
 مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما فإذا بلغ فأن ظهر
 بعض علامات الرجال من نبات طيبته أو قدرته على الجماع
 أو اختلام كاحتلام الرجل فرجل وإن ظهر بعض علامات
 النساء من حيض وحبل وانكسار ندى ونزول لبن فيه
 وتمكين من الوطئ فامرأة وإن لم يظهر شيء أو تعارضت
 فمشكل قال محمد الأشكال قبل البلوغ فإذا بلغ فلا إشكال
 وإذا ثبت الأشكال أخذه فيه بالاحوط * ويصلى بقباع ويقف
 بين منى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من لاصقه
 من جانيه ومن بحدائه من خلفه * وإن في صفهن أعادهو
 ولا يلبس حريرا ولا حليسا ويلبس الخيط في أحرامه *

(ولا اعتبار بالكثرة) أي عند أبي حنيفة خلافا لهما
 فتهما قولان وأكثرهما ولا أدل لانه على قوة
 ذلك الضم فثبت به الترجيح وله ان * كثره
 ان خروج لا يدل على القوة فربما يكون زيادة
 اتساع في أحدهما وضيق في الآخر اه في
 (قاهر آية) لأن هذه من علامات التسوان
 (قادر المبلغ فلا إشكال) قال نجم الدين عجلو ليس
 جعنا إذا بلغ من بعض هذه العلامات والآخر في
 (أخذه فيه بالاحوط) وبليس الخيط في أحرامه) قال في الكافي وإن
 يثبون حكمه في أحرامه) قال أبو يوسف لا علم في لباسه
 (وبليس الخيط في أحرامه) قال أبو يوسف لا علم في لباسه
 (وبليس الخيط في أحرامه) قال أبو يوسف لا علم في لباسه
 (وبليس الخيط في أحرامه) قال أبو يوسف لا علم في لباسه

لأنه ان كان ذكرًا يكره له تركه وقال محمد بليس لباس المرأة
 التي يكره له تركه وقال محمد بليس لباس المرأة
 لأن تركه ليس الخيط وهو امرأة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لأنه لم يبلغ
 اه في

(بل يتباع له أمة تحته) لا يجوز نكاحه التفر
 إليه مطلقا اهـ في
 (بل ييمم) وهو جعل الفرج ييمم قبل انغلا
 تشري له جاریه نفسه لان جاریه لا تكون
 علولا بعد الموت كل هذا القائل نسي ما قدمه
 في كتاب القسمة قضاه على الميت اهـ ان كان
 الميت فاقسمة قضاءه في الخ كل ذلك لا رجاء
 ولا يحضر بعد مراهق الخ) في كتاب النكاح
 (نسخة قبره) قدم في الخ تسمى النسخة
 (ووضع الرجل) اي اذا مات واريد ان يصلي
 (ثم قو) فيوضع الرجل الخ اهـ في
 ويقيم على المرأة لا خيال انه رجل اهـ في

٤٠٢

ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يحلوه غير محرم من
 رجل او امرأة ولا يسافر بلا حرم ولا يحتنه رجل ولا امرأة
 بل يتباع له أمة تحته من ماله ان كان له مال والا فن بيت
 المال ثم تباع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل ييمم ويكفن
 في خمسة اوثاب ولا يحضر بعد مراهق غسل رجل ولا امرأة
 وتذب نسخة قبره * ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم هو
 ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وله اخس النصيبين من الميراث
 عند الامام فلو مات ابوه عنه وعن ابن فللابن سهمان
 وله سهم وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو ثلاثة من
 سبعة عند ابي يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد *
 ولو قال مسيده كل عبد لي حر أو كل أمة لي حرة لا يعتق
 مالم يستثن ولو قال بعد تقرر اشكاله انا ذكر او اثني لا يقبل
 وقبله يقبل

* (مسائل شتى) *

كتابة الاخرس وايماءه بما يعرف به واقراءه بنحو تزويج وطلاق
 وبيع وشراء ووصية وقود عليه اوله كالبیان * ولا يصح
 لعذف ولا غيره ومعتقل اللسان ان امتد به ذلك وحلت اشاراته

(عند محمد) له ان الخنثى يستحق النصف مع
 الابن ان كان ذكرا والثلث ان كان اثنى والنصف
 والثلث خمسة من ستة وقد وقع العكس بالنصف
 ونصف من ستة وفي نصيب الابن والابن يوسف
 فغضب الستة في اثنين فنصيب الابن والكل في النصف
 وهو نصيبه والباقي نصيب الابن والابن يوسف
 ان له النصف ان كان اثنى والثلث ان كان ذكرا
 فاذا نصف متيقن ووقع الثلث في النصف والرابع
 فاذا نصف متيقن ووقع الثلث في النصف والرابع
 الا آخر فنصفه صار ربعا فانه نصف في النصف
 ثلاثه ارباع هذا هو التفاوت بين مذهبيهما اهـ في
 (وقبله يقبل) لان مرجعه اليه ومن احكام
 الخنثى المشكل انه لو قبله رجل بشهوة لم يتزوج
 اتمه الا اذا بين انه ذكر لا خيال انه اثنى ولو قبلته
 امرأة لا تتزوج بأبيه لاحتمال انه اثنى ولو قبلته
 فثبت بينه وبينها حرمة المصاهرة اهـ في
 (كالبیان) لان الاشارة معتبرة من القادر
 فلان من العاجز والكتاب كالحطاب عند العجز
 ففي حق الانعوس اولى لان عجزه اظهر وان لم

(ويجوز عند الاضطراب) لان المشقة المشقة
 فخل في حال الضرورة فالتى تحصل ان تكون
 ذكية اولى غيره يتجوز لانه طريق بوجه الى
 الذكية في الجلة فلا يترك من غير ضرورة الى
 من التجابة حتى لا يبقى منه شيء او فخله فيصير
 الدم وماد بالاستحالة وهذا لو عرفت الفطرة
 وصارت رمادا ظهرت للاستحالة كما عرفت اذا
 تطلت اه ق
 (ولو دفع الاراضى المخر) يعنى اذا عجز اصحاب
 المخرج عن زراعة الارض واداء المخرج واراد
 الملاحقة لادرجه الى ازالة ملكهم بنذر ضاهم
 من غير ضرورة ولا وجه الى التفتيل حتى القابلة
 فحينئذ ما ذكرنا اه ق

فهو كالافوس والا فلا * والكاتب في الغائب ليست بحجة
 قالوا الكتابة اما مستبين مرسوم وهو كالنطق في الغائب
 والحاضر واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدر وورق
 الشجر ويتوى فيه واما غير مستبين وغير مرسوم كالكتابة
 على الهواء والماء ولا عبرة فيه * واذا اختلطت الذكية بمسبة
 اقل منها تجوز واكل والا فلا يؤكل سالة الاختيار ويجوز
 عند الاضطراب واذا اسرق رأس الشاة المتلطح بدم وزال
 دمه فانتخذ منه مرقعة جاز والحرق كالغسل * ولو جعل
 السلطان المخرج لرب الارض جاز بخلاف العشر * ولو دفع
 الاراضى المملوكة الى قوم ليهطوا المخرج جاز * ولو نوى
 قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صم * ولو عن رمضان
 فلا فى الاصح وكذا فى قضاء الصلاة لو نوى ظهر عليه مثلا
 ولم ينو اتول يظهر او آخر ظهر او ظهر يوم كذا وقيل
 يصح فيهما ايضا * ولو ابلغ الصائم بزاق غيره فان كان حبيبه
 زمه الكفارة والا فلا وقتل بعض الحاج عند ذى زل
 الحج * ومن قال لامرأة عند شاهدين يوزن من شدي
 قتالت شدم لا يتعد النكاح بينهما ما لم يقل قبول كردم *

(عن اى يوم صم) لان يوم رمضان مطلق
 بنهود الشهر لقوله تعالى فليصمه وهو واحد
 لانه عبارة عن ثلاثين يوما بلاليا اه ق
 (ولو عن رمضان فلا) ما لم يعين انه صائم عن
 رمضان سنة كذا اه ق
 (وبصح فيهما ايضا) وهو قول بعض المشايخ
 ان القروض متراجمة فلا بد من تعيين ما يريد
 الاداء حتى ينزله الى الماتن والاصل فيه
 بالنسبة اه ق
 (عند ذى زل) لان من الطريق ينزله الى ما ذكر
 فى الحج اه ق

ولو قال لها خويشتن رازن من کرد ایندی قتالت کرد ایندم
 قتال پذیرفتم بنعقد * ولو قال لرجل دختر خويشتن راييسر
 من ارزانی داشتی قتال داشتم لا بنعقد * ولو منع المرأة
 زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت
 ناشزة * ولو سكن في بيت النصب فامتنعت منه فلا
 ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك
 ولو قالت مر اطلاق داده قتال داده كير او كرده كير
 او داده باد او كرده باد ان نوى يقع والا فلا ولو قال داده است
 او كرده است يقع وان لم ينو * ولو قال داده انكسر لا يقع
 وان نوى * ولو قال وي مر ان شبایه تا قیامت او همه عمر لا يقع
 الا بالنية * ولو قال لها حيلة زنان كن فهو اقرار بالطلاق
 الثلاث * ولو قال حيلة خويشتن كن فلا ولو قالت له كايين
 ترا بخشيدم زاجنك بازدار فان طلقها سقط المهر والا فلا *
 ولو قال لعبد يامالكى اولامته انا عبدك لا يعق ولودعى الى
 فعل قتال بر من سو كند است كه اين كار كنم فهو اقرار بالعين
 بالله تعالى وان قال بر من سو كند است بطلاق فاقرار بالحلف
 بالطلاق فان قال قلب ذلك كذبا لا يصح وقيل لو قال

(فليس لها ذلك) لانه لابد له من عذمة فلا يمكن
 منعه من ذلك ويجوز لها ذلك مع الضرورة
 لانها تنادي اه في
 ان نوى يقع والا فلا لانها ظالمات عندهم
 اه في

(معه) يقع الهاء والميم وسكون الهاء معناه
 الجبيع لا يلحق في جميع عمرى اولى يوم القيامة
 اه في
 (لا يعق) لانه اخبر عن عين منقذة وقوله بعد
 ذلك قلت ذلك كذبا رجوع عنه فلا يصح في
 اه في

(والقضاء ما مضى الخ) لان رايه الاول قد خرج
بالقضاء فلا يتقض الاخر اذ باجنبا دمثله
ولا عليك الرجوع عنه ولا ابطاله اه في
صحت شهادتهم عليه اي ذلك الاقرار لانه
موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق

٤٠٥

(الشهادة اه في
البيع عمار الخ) عبارة الكتاب عمار وبعض
اقاربهم حاضر يعلم البيع ثم ادعى لان حضوره عند
البيع والعني لانه تليس محض لان حضوره عند
البيع وان لاحق له فيه وتقليدهم بالتقريب يفي
بجوانه مع الغريب اه في

(فالقول له) واقسام ان يكون للورثة لان
التهبة حادثة والحوادث تضاف الى اقرب
الاوقات وجه الاستحسان انهم اتفقوا في
سقوط المهر عن الزوج والوارث يدعى المود
عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر اه في
(صاروكيلا) لان سكونه وعدم رده من ساعته
دليل القبول عادة اه في

مراسو كند خانه است كه اين كار كنتم ولو قال المشتري للبائع بعد
البيع بها بازده فقال البائع بازدهم يكون فسخا للبيع والعقار
المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي * ولا يصح
قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته واذا قضى القاضي
في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائي او بدالي غير
ذلك او وقف في تليس الشهود او بطلت حكمي ونحو ذلك
لا يعتبر والقضاء ما مضى ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة * ومن له على آخر حق نجبا قومائه سأل عنه فأقر به
وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان
سمعوا كلامه ولم يروه فلا * ولو بيع عقار وبعض اقارب
البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده *
ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها
المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في
صحتها فالقول له * ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر ولست بمبطل في
ما يدعي عليه عند ابي يوسف وبه يفتي والاقرار ليس سببا
للكل ولو قال لا تسروا كلتك ببيع هذا فسكت صاروكيلا ومن

(الاجل عزها) لانه عين من جهة غلظ
 من جهتها ان اكل هو الذي يعمل غيره وهي
 عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة اه في
 فطرته ان يقول بربحته (ان كلة كل
 تقضي تكرار الافعال اه في
 العزل الابدال جوع اه في
 (والافلا) اي فلا يشترط قبضه لان الصلح اذا
 وقع على غير متعين لا يبيح
 الاقتران عنه (لان الصلح فيمنعه وهي
 (جاز الصلح اه) لان الصلح لا يشترط ان
 سلامة العين لانه لو لم يصالح لا مشترط ان
 بالينة فانه اه في
 (او كانت غير عالة لا يجوز) لان الاب يصبر
 من دعا بمال الصبي بالصلح
 الذي لم يشترط شيئا الا بالصلح اه في

وكل امرأته بطلاق نفسها الا يملك عزلها ولو قال لا شروك لك
 بكذا على ابي متى عزلتك فانت وكيلي فطريق عزله ان يقول
 عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي فطريقه
 ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن المخزنة
 وقبض بدل الصلح قبل التفريق شرط ان كان ديناً بدنياً
 والافلا ومن ادعى على صبي دارا فصالحه ابوه على مال الصبي
 فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن
 فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال
 لا بينة لي ثم برهن صح وكذا لو قال لاشهادة لي في هذه القضية
 ثم شهد وللإمام الذي ولاه التولية ان يقطع انساناً من طريق
 الجادة ان لم يضر بالملزمة ومن سادته السلطان ولم يعين يبيع
 ماله فبإباح ماله فخذ ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت
 مهرها لا تصح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على
 الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو انحلت انساناً
 بالمهر على الزوج ثم وهبته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ
 براً أو بالوعة في داره فزمنها ما ط جاره وطلب تحويله لا يجبر
 عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ومن عمر دار زوجته

(ثم برهن صح) لانه يمكن ان يكون له بينة
 نسباً ثم ذكرها اه في
 (فباع ماله فخذ) اي يبعه لانه غير مكسود وانما باع
 باختياره غاية الامر انه يحتاج الى بيعه لا يفتا
 ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالادان
 اذا حبس المدينون بالدين فباع ماله ليقضي دينه
 دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
 الكره في الاضمار لا في البيع اه في
 (ففعلت يقع) اذا رضى شرط فيه وقد انعدم
 اه في
 (ولو انحلت انساناً بالمهر على الزوج) اي لا يباحذ
 منه عوض دينه مثلاً اه في
 (لا يضمنه) لان هذا تسبب فلا يجب به الضمان
 الا بالاعتدى كوضع الحجر في الطريق واتخاذ
 ذلك في ملكه ليس بتعذر فلا يضمن اه في

(والنفقة دين له) لانه غير منقطع في الاتفاق
فدبرج عليها العينة الا من فصار كالماء مود قضا
الدين اه في

فاصباء العينة فغير من بالفرسخ ان طلبت
زوجته ذلك اه في
والدم المسفوح) لما روى الاوزاعي قال من
الذكر والانه يدين والقبيل

والثلاثة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام وان
الستة لان الدم ثبث بالنص من ماله
ماسواه لانها مما تختص به النفس وتكرهه
وقد نظم المصنف الاعضاء السبعة قال

اذا ما ذكيت شاة فكلها
سوى سبع فدين الوبال
نفسه ثم خاه ثم غيبين
ودال ثم ميمان ودال

بماله باذنها فالعبرة لها والنفقة دين له عليها وان عمرها
بلا اذنها فالعبرة لها وهو متبرع وان عمر لنفسه بلا اذنها
فالعبرة له * ومن اخذ غريمه فخرعه انسان من يده فلا ضمان
على النازع * ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الى
والا قطعت يده او ضربت بك خمسين سوطا لا يضمن لو دفع
ولو وضع في العمراء منجلا ليصيده به حمار وحش وسمي عليه
بغاء في القدر ووجد الحمار يحرق وحاميتا لا يحل اكله * ويكره
من الشاة الحياء والعنقة والثانة والذكر والغدة والمرارة
والدم المسفوح * والقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل
واللقطة ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من رآه ظنه محتسنا
ولا تقطع جلدة ذكره الا بعشقة جازت له ختانه وصكذا
شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطيق الختان * ووقت الختان
غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير
الانبياء والملائكة الا بطريق التبع ولا الاعطاء باسم
النيروز والمهر جان ولا بأس بلبس القلانس * وللشباب العالم
ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرء ان يجتم
في اربعين يوما

فكراد بالقضاء الفرج وبالحاء العنقة وبالفين
الغدة وباللادال الدم وبالمجين المرارة والثانة
وبالذال الذكر اه في
(والقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل
واللقطة) اهدونه على الاستخلاص بخلاف
الاب والوصي والمنطق العزم اه في
(باسم النيروز والمهر جان) اراد ان الهدى بالباسم
هذين العزمين حرام بل سحر اه

(كتاب الفرائض) هي جمع فرائض
 الفرض وهو التقدير قال فرائض لان
 التقدير اي قدرها ونسبها وبمقتضى تقديره
 الله تعالى ولا يفي حصيله في نفسه
 الى ملك مقرب ولا يفي حصيله في نفسه
 كل واحد من النصف والرابع والثلثين
 والثلث والاركة والربع والثلثين
 كالصلاة والصوم وغيرها فان النصوص
 فيها مجملة كقوله تعالى واقيموا الصلاة الآية
 (من زكاة الميت) وهي ما يتولد الميت خالبا
 عن تعلق حق الغير بعينه وان كان حق الغير
 متعلقا بعينه كالرهن والعبد الجاني والمشتري
 قبل القبض فان صاحبه يقدم على التجهيز
 كما في حال حياته اهـ

*** (كتاب الفرائض) ***

يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اسراف ولا تقصير ثم
 تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم
 يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء
 ويبدأ باصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق
 ثم بعصبته ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له
 بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال
 ويمنع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الملتين واختلاف
 الدارين حقيقة او حكما والجمع على نور يشهم من الرجال عشرة
 الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعمة وابنه والزوجة
 ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والجدّة والبنّت
 وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض
 وعصبة فذو فرض من له سهم مقدّر والسهم المقدّر
 في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث * والثلثان
 والثلث والسدس * فالنصف للبنّ ولبنّت الابن عند عدمها
 وللإخت لا بون وللإخت لا ب عند عدمها اذا انفردت
 وللزوجة عند عدم الولد وولد الابن والرّبع له عند وجود
 احدهما وللزوجة وان تعددت عند عدمهما والثلث لهما
 كذلك عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنتين فصاعدا

(بلا اسراف ولا تقصير) وهو قدر كفى
 او كفى السنة او قدر ما يلبسه في حياته اهـ
 (ثم تنفذ وصاياه) فان كانت الوصية بعين تقبّر
 من الثلث وتنفذ اهـ
 (ويستحق الارث الخ) والمستحقون للتركة
 عشرة اصناف ذكرها المصنف بقوله ويبدأ
 الخ اهـ
 (ثم بيت المال) لان المال متى خلا عن
 مستحق ومالك فصرفه بيت المال كالقطعة
 والضال اهـ
 (الاب) وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو
 السدس مع الولد وولد الابن وان سفل قال
 الله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس
 (عند عدمها) اي عند عدم بنت الصلب اعلم ان
 اولاد الابن يقومون مقام اولاد الصلب عند
 عدمهم بونون ما يورثون ويجيبون ما يجيبون
 كذا في الكافي اهـ

(خلافا لابي يوسف) فان عنده الام مع الخد
ثالث الباقي كما هو مع الاب وهي احدى الروايتين
عن ابي بكر فعلى هذه الرواية جعل الخد كالأب
مذكور في الام كما يعصبها الاب وهاهنا بحث
لفصل) اي في العصبان العصبه هي انفة قرأته
لايه وكانها جمع عاصب وان لم يسمع به من
عصب تقوم فلان اذا احاطوا حوله فالأب
طرف والابن طرف والعم جاب والاخت جاب ثم
سمى بها الواحد والعصوية والذكر يعصب الانثى
في مصدرها عصبه وشرعا ثلاثة عصبه بنفسه
اي يجعلها عصبه وعصبه مع غيره كما فصله قبوله
وعصبه بغيره اهـ
نفسه الخ اهـ
(ذكر) اعتبر الذكورة لان الانثى لا تكون
عصبه بنفسها بل بغيرها او مع غيرها اهـ
(وايند وان سف) لا دخولهم في اسم الولد
(والجد الصحيح وان علا) والمعتبر في الترجيح
الاستحقاق بجهة التعصب لا بالنسب
الاخ لا يثبت مع الاخت لا بغيره وان كانت اقرب
واقوى جهة اهـ

من فرضهن النصف والثالث للام عند عدم الولد وولد الابن
والاثنين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما يبق بعد فرض
احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
الاب فيه ما جده فلها ثلث الجميع خلافا لابي يوسف وللاثنين
فصاعدا من ولد الام يقسم لذكورهم واناثهم بالسوية *
والسدس للواحد منهم ذكر او انثى وللأم عند وجود
الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وللأب مع
الولد او ولد الابن وكذا البعثة الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل
في نسبه الى الميت ام فان دخل فخذ فاسد والبعثة الصحيحة وان
تعددت وهي من لا يدخل في نسبتها الى الميت جده فاسد
ولبنت الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب
وللاخت لأب كذلك مع الاخت الواحدة لابوين

(فصل)

والعصبه بنفسه ذكر ليس في نسبه الى الميت انثى وهو
ياخذ ما يبقته القرأض وعند الاقتراء يحوز جميع المال
واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو
الاب والجد الصحيح وان علا ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين

(الانصر وعصبة) لان النص الوارد في ضرورة
 الامان بالذكور عصبة انما هو في موضعين
 البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما هو
 ايضا هو المال كله لهم ولابن الاخ
 (كلام ونبأ الاخ) هو كل
 دون نبأ الاخ
 (والعصبة مع غيره) هي كل
 اخى اخرى مثل الابن
 (مقتضى)

(الاهل والعصبه)
الاناث بالذكور وعصبه
البنات بالبنين والاخوان بالاخوة
انثى اخرى مثل الاخ
دونت الاخ
والعصبه مع غيره
انثى اخرى مثل الاخ
مقدم على ذى الاب
العصبتين ان الغير في العصبه بنفسه يكون
عصبه بنفسه فينتقي بسببه العصبه الى الانثى
وفي العصبه مع غيره مجامعة لذلك الغير اهق
(مولى امه) لانه لا اب له والابى عليه السلام
الحق ولد الملا عن امه فصار كنفس لاولاده
له من جهة الاب فلورثت من كل واحد من الاب والابى
فلبنت النصف والام السادس والباقي يرد
عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان
معهم زوج اوروجه اخذ نطفه والباقي بينهما
فوزا ورذا اه

اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء وهم الامام لابوين
اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جدائيه كذلك * والعصبة
بغيره من فرضها النصف والثلاثان تصرن عصبة باخوتهم
ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين * ومن لا فرض لها
واخوها عصبة لا تصير عصبة به كالم وبنت الاخ * والعصبة
مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن وذو
الابوين من العصبات مقدم على ذي الاب حتى ان الاخت
لابوين مع البنت فتحجب الاخ لاب * وعصبة ولد الزنى وولد
الملاعنة مولى امه * والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة
واخر العصبات مولى العتاقة ثم عصبته على الترتيب المذكور
فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فالة كله لابن مولاة وعند ابى
يوسف للاب السدس والباقي للابن * ولو كان مكان الاب جد
فكله للابن اتفاقا * ولو ترك جده مولاة واخا مولاة فالجد اولى
وعندهما يستويان * والعصبة انما ياخذ ما فضل عن ذوى
الفروض * فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين
واما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام
ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحمازية

(فصل)

حجب الحرمان منتف في حق ستة الابن والاب والبنات والام
والزوج والزوجة * ومن عداهم يحجب الابعد بالاترب
وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه
الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها * ويحجب الاخوة
بالابن وابنه وان سفل وبالأب والجد ويحجب اولاد العلات
بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاب
بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث
عند عدم ذى القرض او عن السدس عند وجوده والفتوى
على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلاث سقط بنات
الابن الا ان يكون بجذآتهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب
من بجذآته ومن فوقه ممن ليست بذات سهم ويسقط من دونه
* واذا استكمل الاخوات لابوين الثلاث سقط الاخوات
لاب الا ان يسكن معهن اخ لاب والجدات كاهن يسقطن
بالام * والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب
والقربى منهن من اى جهة كانت فتحجب البعدي من اى
جهة كانت وارثة كانت القربى او محجوبة كام الاب معه فانها

(فصل) اى فى الحجب هو فى اللغة المنع ومنه
الحجاب لما يستبر به الشئ وينع من النظر اليه
وفى الاصطلاح منع شخص معين عن ميراثه كله
او بعضه بوجود شخص آخر وهو نوعان حجب
حرمان وحجب قصان فاما حجب الحرمان وهو
ان يحجب عن الميراث بالتره وهو منتف في حق
ستة اهق (ويرثون معها) امثلة ذلك الزوج واخت لابوين
واخت لاب الزوج النصف وللأخت لابوين
النصف وللأخت لاب السدس بكاملة الثلاثين
اصلاها من ستة وتعمل الى سبعة اهق
(على قول الامام) وهو مذهب ابى بكر الصديق
رضى الله عنه وما ذهب اليه قول زيد بن ثابت
وبه اخذ زفر والحسن ومالك والشافعى وعليه
والنخار قول ابى بكر اهق

(ويعجبون الامن الثالث الى السدس) وهذا
 لان علة الاستحقاق قائمة في حقهم لكن امتنع
 بالمعجب وهو الاب فجاز ان يظهر جميعها في حق
 من ينزّلها في العول وهو في اللغة معنى الميل الى
 (فصل) اي في العول اي يعول اي يجور ويومعني
 الجور يقال ادنى ان لا تعولوا اي تجوروا ويعني
 قوله تعالى ادنى ان لا تعولوا اي تجوروا ويعني
 العلة يقال الميزان اذا رفعه ومن هذا الاخير
 يقال عال الميزان المصطلح عليه فلذلك قال وادى
 اخذ المعنى المصطلح اي تعول ويعني
 زادت الخاف (وترى الانسفا) اي تعول ويعني
 عشر اذا انجمت
 واخذت

واختين لآب وام واختر لام وتقول رب زوجه
واختين لآب وام واختر لام وتقول رب زوجه
واختين لآب وام واختر لام وتقول رب زوجه
واختين لآب وام واختر لام وتقول رب زوجه

فنجيب ام ام الام واذا اجتمع جدتان احدهما ذات قرابة
كام ام الاب والآخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهى ايضا
ام ام الام فثالث السدس لذات القرابة وثلاثة للآخرى عند
محمد وينصف عند ابى يوسف * والمحروم بالقتل ونحوه
لا يحبب والمحجوب بحجب كامر في الخلة وكالاخوة
والاخوات يحببهم الاب * ويحببون الام من الثلث الى
السدس

(فصل)

وإذا زادت سهام القريضة على القريضة فقد عالت * وأربعة مخارج لاتعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية * وثلاثة تعول الستة الى عشرة وترا وشفعا والاثنا عشر الى سبعة عشر وترا لاشفعا * وأربعة وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنبرية وهي امرأة وبنتان وابوان * والردضة العول بان لاتستغرق السهام القريضة مع عدم العصبية فيرد الباقي على ذوى السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسألة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر فن عدد سهامهم فن اثنين لو كان في المسألة

(في المنبرية) اي في المائة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلاثان والسدسان وهي امرأة وبنان وابوان وانما سميت منبرية لانها سئل عنها الامام علي وهو على المنبر بالكوفة للزوجة الثمن فقال سائلها فقال متغنياً ليس خطيبته فحججوا من فطنته اه ق
ابقدرها مهمم) وهو مذهب عرو على وابن مسعود وعن عثمان انه يرد على الزوجة وتاويله ان كان ابن عمر بالعصوبة اه ق

عنها إلا بدعيه
فأجاب عن قتال صارمها
للزوجة التي فطنه
خطبته فتعجبوا من فطنه
وهو مذهب عمر وعلي وابن
مسعود وعن عثمان أنه يرد على الزوج لا غير
وأما وليه كان ابن عم
بالمصوبة اهـ في

(ثلاث نبات) فلزوج فرضه وهو الربع
 وخارجه اربعة فيكون واحدا والباقي ثلاثة
 مستقيمة على النبات اهـ
 (زوج وست نبات) ثلاثة على عدد رؤس النبات
 لا يستقيم (من لا يرده عليه) كزوج او زوجة اهـ
 ثلاثا وسدسا فالخارجان من ستة قتلها وسدسها
 ثلاثة مستقيمة عليها للجدات واحدا والاخوات
 ثلاثا اثنتان اهـ
 (والا) اي وان لم يستقم اهـ
 (كل ربع زوجات الخ) فلزوجات اثنين واقل
 مخارجه ثمانية فاهن منها واحد يتبقى سبعة
 ومسألة من يرده عليه من خمسة لان فيما للثلاث
 وسدسا وسبعة لا تستقيم خمسة فتضربها في
 الخارج ثانيا تلخ اربعين فهي مخرج فرض
 القريتين ثم اشار الى طريقين اخراج نصيب
 كل فرد في قوله ثم تضرب الخ اهـ

سدسان ومن ثلاثة لوسدس وثلاث ومن اربعة لوسدس
 ونصف ومن خمسة لوثلاث ونصف اوسدسان ونصف او ثلثان
 وسدس فان كان مع الاول من لا يرده عليه اعطى فرضه من
 اقل مخارجه ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج
 وثلاث نبات والا فان وافق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض
 من لا يرده عليه كزوج وست نبات وان باين ضرب كل رؤسهم
 فيه كزوج وخمس نبات وان مع الثاني من لا يرده عليه قسم
 الباقي على مسألة من يرده عليه فان استقام كزوج
 واربع جدات وست اخوات لام والاضرب جميع مسائلهم
 في مخرج فرض من لا يرده عليه كالربع زوجات وتسع نبات
 وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرده عليه في مسألة من
 يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من
 لا يرده عليه وتصح بالاصول الآتية
 (فصل)
 ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث
 العصبة عند عدم ذى السهم فن اشرد منها حوز جميع المال
 ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل

(عند عدم ذى السهم) هذا مذهبا وبه قال
 عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت لاميرت له
 ويوضع المال في بيت المال وبه قال مالك
 والشافعي وكثير من اصحاب الشافعي خالفوه
 منهم ابن سريج وذهبوا الى ان يرث ذوى
 الارحام وهو اختيار فقهاءهم لقوى في ما رتوا
 لصادق بيت المال الدرجة) لان ائمتهم بطريق
 لصادق بيت قريب على الابعد في كل
 (ويرثون بقرب الاقرب) اهـ
 العصبية فقطم العصبان اهـ
 صنف منهم كافي العصبان
 (ثم بقوة القرابة) يعني من يدلى بوارث اولى
 من كل صنف لان الوارث اقوى من غيره
 الوارث اهـ

وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان
 ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفردوا
 عند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل
 حظ الاثنين * وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول وكذا
 ان اختلفت عند ابي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من
 الاصول والعدد من الفروع * ويقسم على اول بطن وقع فيه
 الاختلاف ثم يجعل المذكور على حدة والاناث على حدة
 فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك
 ان كان والادفع حصّة كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتى
 ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
 سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدان ثم
 جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات
 الاخوة ثم جزء جدّه وهم العمات والخالات والاخوان
 والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدّ ابيه
 اوامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واخواتهما واعمام
 الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام
 (فصل في الفرقى والهدى)

(فلقرابة الاب الثلثان) وهذا لا يتصور في
 الفروع وانما يتصور في الاصول والعمات
 والاخوان اهـ

(بالنصف) كالستمع العشرة فالثان السقف
 الستة من العشرة اي وان كان ثلاثة فيها
 الستة اثنان اي وان كان ثلاثة فيها
 الستة ثلث (او ان ثلاثة فالثان) كالسبعة مع العشرين
 متوافقان بالثان (او اربع فبالربع) كالثاني مع العشرين
 (وان في احد عشر فبخمسة) كالثاني وعشرين
 مع ثلاثة وثلاثين اي نصيب ذلك العرف الذي
 فهو نصيبه) اي نصيب ذلك العرف الذي
 ضربت سهامه اي من الورد
 (نصيب كل فرد) اي من الورد
 المضروب على اي فرد
 في نصيب ذلك العرف الذي

(فصل ٨١) اي في معرفة قسم التركة بين الورثة
والغرماء ٨١
(وان اردت قسمة التركة) اي اذا كانت دراهم
او ذنانيرا وما في معناها مما يكال او يوزن
٨١ ق (كزوج واخوين لام
على وفق التجهيز) كزوج وبنين ذكرا والمساواة
واختين لاب وام والتركة ستون دينارا ومائة
من ستة ونعول الى تسعة وبنين مائة في وفق
تتخير بينهم الزوج وهي ثلاثة في وفق
يكون ستمين تقسمها على
عشرون فهو

في واحد فهما متباينان وان كان في اكثر فهما متوافقان
فان كانا اثنين فهما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فبالثلث
او اربعة فبالربع وهكذا الى العشرة وان في احد عشر فيجزء
من احد عشر وهو لم يجرأ وان اردت معرفة نصيب كل فريق
من الصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسألة فيما ضربته
في اصل المسألة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة
نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من اصل
المسألة الى عدد رؤوسهم ثم أعط بمنثل تلك النسبة من المضروب
لكل فريق منهم

*** (فصل) ***

وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فاطظر بين التركة
والتصحيج فان كان بينهما مواقة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في وفق التركة ثم اقسام الحاصل على وفق التصحيح
فاخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما
مواقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسام
الحاصل على جميع التصحيح فاخرج فهو نصيبه وكذلك

من
بالثلث ففرض يكون
التركة وهي عشرون يكون
وفق التصحيح وهو ثلاثة يخرج عشر
نصيبه اهـ في
واخت وصبيه
ولا موافقة
الزوج وهي ثلاثة في التركة فاضرب سهام
مسبعة وعشرين فاقسمها على التركة وهي ثمانية
يخرج عشرون فاقسمها على التركة وهي ثمانية
اثمان اضرب بهما في التركة تسعة ثمانية عشر
اقسمها على المسألة يخرج اثمان وربع اهـ في

العمل لمعرفة نصيب كل فريق * وفي القسمة بين الغرماء اجعل
مجموع الديون كالتمحيص وكل دين كسهم وارث ثم اجعل
العمل المذكور * ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ
منها فاطرح نصيبه من التمحيص او الديون واقسم الباقي على
سهام من بقي اوديونهم

(قال مؤلفه) هذا آخر ملتقى الابحار ولم آل في عدم ترك شئ
من مسائل الكتب الاربعة وألتبس من الناظر فيه ان اطلع
على الاخلال بشئ منها ان يلحقه بحله فان الانسان محل
النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسألة
فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
في موضع وفي غيره في موضع آخر فكتفت بذكرها في احد
الموضعين ثم اني زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع
البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى يسهل الطلب على من
اشتبه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة
والله حسبي ونعم الوكيل

(ومن صالح من الورثة الخ) مثاله ماتت عن
زوج وام وعم وصالح الزوج عن نصيبه من
التركة على ما في ذمته من المهر والمسألة من ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والعم
سهم اه ني

(في الكتب الاربعة) وهي القدوري والختار
والكنز والوقاية اه ني

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر

رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقيه إلى الله الغني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله

وأصحابه أجمعين

أمين

٢

ثم قال رحمه الله

يا ناظر في الكتاب بعدى * محتنيا من ثمار جهدي

في انتصار الى دعاء * تهدي لي في ظلام لحيدي

* (وقال رئيس المصحفين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بإرشاد الأئمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبحر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتزوير
الابصار * الذي هو عبدك ونيك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واصحابه الذين هم في جسد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحر * جديرا
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتجر * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهميشها بضبطه
وربطه * توهمت بذكر هذا المنقول منها وأشدت * وانشأت
مؤرخا لطبعه وانشدت شعر

أفتح روض الآسن والعبر * أهدي أريج المسك والعنبر
ام عطر الالاف طيب الشنا * عن جهبذ الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبجر عرفانه * ابدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الابريز من كنزه * حتى بدا يحكي سنا المشتري
واذ هدى بالطبع ارخته * اهدي كتاب ملتقى الابحر

٢٠ ٤٢٣ ٥٨٠ ٢٤٢

سنة ١٢٦٥

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر

رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقير إلى الله الغني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله

وأصحابه أجمعين

أمين

٢

ثم قال رحمه الله

يا ناظر في الكتاب بعدى * مجتنباً من ثمار جهدي

في افتقار إلى دعاء * تهديني في ظلام لحيدي

* (وقال رئيس المصحفين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بأرشاد الائمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبحر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتنوير
الابصار * الذي هو عبدك ونبيلك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واصحابه الذينهم في جيد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحور * جديرا
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتجور * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهميشها بضبطه
وربطه * توهت بذكر هذا المنقول منها وأشدت * وانشأت
مؤرخا لطبعه وانشدت شعر

أنفخ روض الآس والعبهر * أهدي أريج المسك والعنبر
ام عطر الآفاق طيب الثنا * عن جهيد الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبحر عرفانه * ابدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الابريز من كنزه * حتى بدا يحكي سنا المشتري
واذ هدى بالطبع ارخته * اهدي كتاب ملتقى الابحور

٢٤٢ ٥٨٠ ٤٢٣ ٢٠

سنة ١٢٦٥

وكان طبعه على ذمة من هو من خلفاء مكتوب في الصدر العالي
 واحد اصحاب الرتبة الثانية ذات المعالي * حضرة نور الله بك
 حفيد نور الله پاشا * ابن المرحوم الصدر الاسبق خليل
 حيد پاشا بلغه الله ما شاء * وذلك في دار الطباعه الباهرة *
 الكائنه بيولاقي المعزية القاهرة * مشهولا بتصحیح هذا العبد
 المدين * محمد بن اسماعيل شهاب الدين * وقد تم
 حسبا ووجب * لاخر يوم من رجب * سنة
 خمس وستين ومائتين بعد الالف * من هجرة
 من كان يرى من الامام والخلف * صلى
 الله وسلم عليه * وعلى اله وصحبه
 المنتمين اليه * ما طلعت
 بدو ونعام وازدهت *
 والى غايات كمالها
 انتهت



*Restored through
a grant from*

Carter-Wallace
Laboratories

